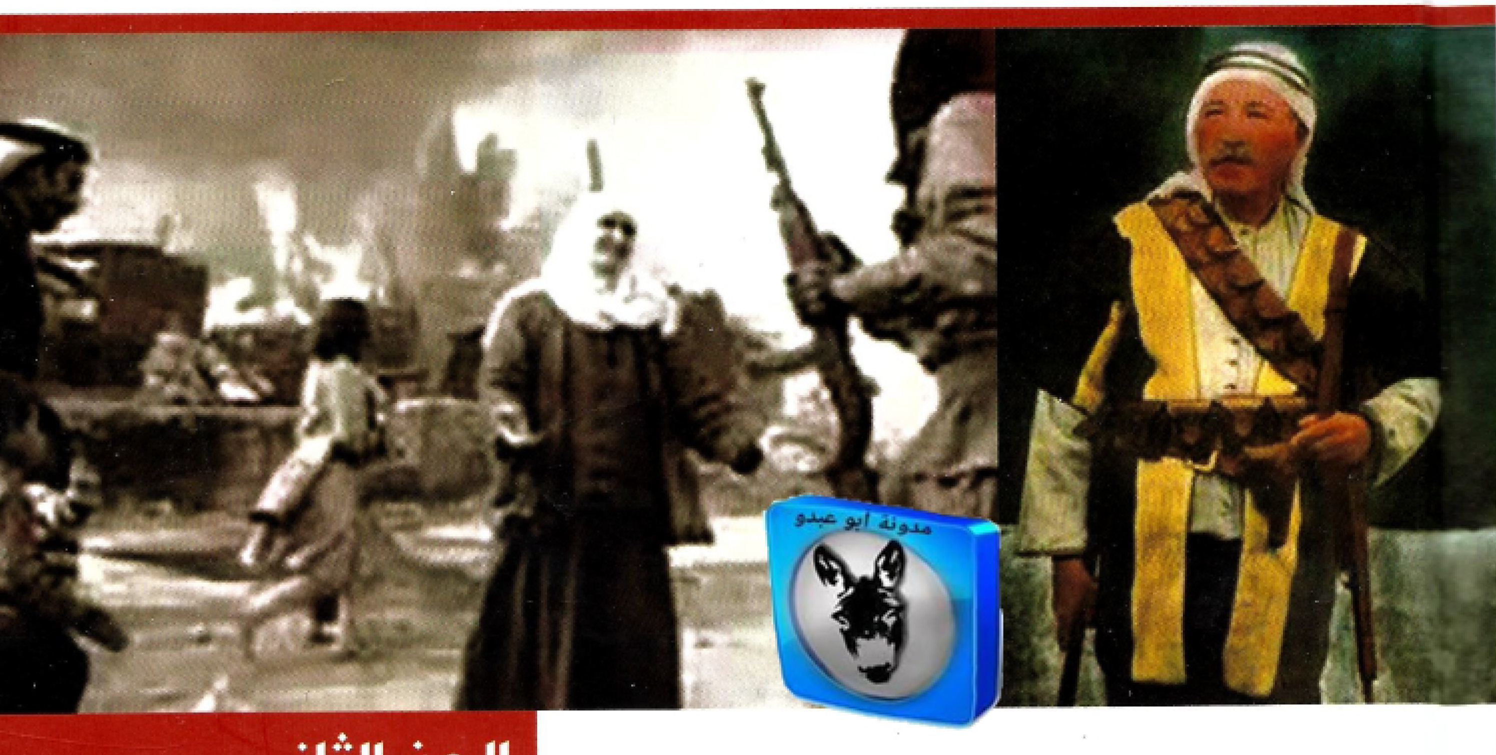
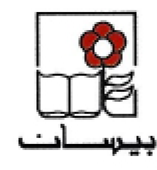
موسى مخّول

العلويون

من الوجود في التاريخ إلى التاريخ
مع مدخل إلى التعريف بالإسلام والفرق الإسلامية



الجزء الثاني



العلويون

من الوجود في التاريخ إلى التاريخ
مع مدخل إلى التعريف بالإسلام
والفرق الإسلامية

الجـــزء الثاني

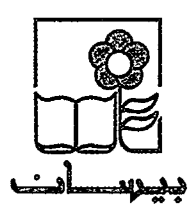


موسى مخّول

العلويون

من الوجود في التاريخ إلى التاريخ مع مدخل إلى التعريف بالإسلام والفرق الإسلامية

الجـــزء الثاني



● اسم الكتاب: العلويون ـ من الوجود في التاريخ إلى التاريخ مع مدخل إلى التعريف بالإسلام والفرق الإسلامية ـ الجزء الثاني
● المــــؤلف: موسى مخّول
● الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) 2017م
● ISBN 978 - 3899 - 11 - 171 - 2

● الناشر: بيسان للنشر والتوزيع
ص. ب: 5261 ـ 13 بيروت ـ لبنان
تلفاكس 00961 1 351291
E-mail info@bissan-bookshop com
Website www bissan-bookshop com
Facebook مكتبة بيسان للنشر والتوزيع

الإهداء

إلى روح ابنتي ميرنا

موسى مخّول

الفصل الأول

مدخل إلى دولة العلويين

في عهد الانتداب الفرنسي

حتى حصول سورية على استقلالها، كانت العلاقات بين العلويين وغير العلويين، في معظم الأحيان غير مستقرّة، ومجحفة بحق العلويين، بالنظر إلى أن هؤلاء العلويين كانوا مُستغَلّين على الصعيد الاقتصادي، ومنبوذين على الصعيد السياسي والاجتماعي، لا سيما من قبل السنّة، الذين يعتبرونهم غير مسلمين، أو من «الفرق الهامشية في الإسلام». ويرون أن مكانتهم في أدنى السلّم الاجتماعي، بل أدنى من أهل الكتاب. وقد بقيت ذكرى هذا النبذ ماثلة في أذهان العلويين على الدوام.

كما أن العلاقة بين العلويين والسنة كانت دائماً متوتّرة وقلقة، وأحياناً أيضاً بين بقية زعماء الطوائف الأخرى لا سيما رجال الإقطاع منهم، وكبار الملاّك، نظير شأن الأغوات الإسماعيليين تجاه الفلاحين العلويين وبعض الإسماعيليين أيضاً.

وكانت الكلمة الحلوة من المسلم السنّي للعلوي يا «خنزير» تعني جبراً بخاطره. كما فرضت عليهم عوائد إلى الحكّام، وإلى ما يعتبر أكابر البلد. ففي كل عيد من أعياد المسلمين، كانوا يحملون لهؤلاء الإقطاعيين والحاكمين، من غير طائفتهم أو من أبناء طائفتهم، وبخاصة رؤساء العشائر والأفخاذ منهم، الدجاج والبيض، والحليب، والملبن، والسمن، والجبن، والفواكه، والحطب، وهي

تقدمات مفروضة تلقائياً عليهم. وإذا ما أخلّ أحدهم بتأدية هذه الفريضة، إلى الحاكم، والقاضي، والمفتي، والزعيم، كانت تتضاعف الفريضة مرتين أو ثلاث مرّات. وهو تماماً ما جسّمه «ابن تيمية» في القرن الرابع عشر للميلاد، وما ذكره الشيخ محمد المغربي من أهل اللاذقية في بداية القرن التاسع عشر، حين أفتى في النصيرية بـ «أنّ مال النصيري ودمه وعرضه حلال للإسلام». فتمسّكوا بهذا القول، وازدادوا قساوة. حتى أن هذه الفتوى ألزمت المسلم السنّي بعدم التزوج من النصيريات مبدئياً. لكن يذكر الصايغ في كتابه: «أن كثيراً من الحكام زوّجوا بنات لمن أرادوا غصباً عن أهلهن، وعنهن أيضاً» وفي هذا منتهى الإذلال، فضلاً عن الاستعباد، عند استخدام الفلاحين النصيريين ـ العلويين في الأرض، وكانوا يستخدمونهم ويعاملونهم مثل العبيد».

إن هذه الحالة تفسّر تماماً ما جاء في الترنيمة الثالثة من الباكورة السليمانية:

عندما يأمر الإمام الإخوان بتلاوة الفاتحة قائلاً: «الفاتحة يا إخواني في إبادة الدولة العثمانية»، واستظهار الطائفة الخصيبية النصيرية... والطلب في إبادة الحكّام السنّة»[1].

هذه الحالة من الظلم والنبذ، جعلت الأغلبية الساحقة من العلويين يحرصون

(1) لورانت شبري، آني شبري: سياسة وأقليّات في الشرق الأدنى ص 206 وما بعد.

- Jaque Wewlerosse: Paysans de syrie et du proche oreint. Gallimard. Paris. 1946. Le pay des alouites.

ـ المنصف بن عبد الجليل: الفرقة الهامشية في الإسلام ص 146 ـ 147.

ـ عن مذاهب النصيرية، مخطوط باريس عدد 1685 الورقة A.58، B.59، B.64، B.164.

ـ سليمان الأذني: الباكورة السليمانية ص 53.

ـ تقي شرف الدين: النصيرية، دراسة تحليلية الطبعة الأولى: بيروت 1983.

- René Dussaud, Histoire et Religion Nosairèe.

ـ سمير عبده: العلويون في سوريا ص 63 وما بعد.

ـ محمد طويل: تاريخ العلويين ص 506، وما بعد...

ـ هاينس هالم: الغنوصية في الإسلام ص 202.

على الاستقلال الذاتي أو التام، حتى أنشأت فرنسا الدولة العلوية 1924. وقد شعرت فرنسا، منذ بوادر الحماية على سوريا، بأن النصيريين ـ العلويين، قد ورثوا من سوالف القرون والأحداث مع أهل السنة والإسماعيلية والأكراد والأتراك، ما يعطل انتظامهم، في مجتمع سوري ذي أغلبية سنّية، وأدركت رغبتهم في الاستقلال، فبادرت إلى إنشاء دولة علوية بالتدرّج، إذ كانت منطقة العلويين السورية تشكّل لزمن قصير فقط، ما بين الحربين العالميتين، الأولى والثانية، وحدة سياسية.

لقد قسّم الفرنسيون الدولة السورية الموضوعة تحت انتدابهم، والمعترف بها من قبل عصبة الأمم، وأعلنوا الجبل العلوي في 31 آب من 1920م، منطقة حكم ذاتي للعلويين. وقد أطلق عليها هذا الاسم، بعد احتلال الجيش الفرنسي المنطقة الغربية من سورية في تشرين الأول سنة 1918، وكانت في العهد العثماني تشمل لواء اللاذقية، التابع لولاية بيروت، ويلحق به عدد من مديريات النواحي المحيطة بمركزه، في بلدة «جبلة»، والثاني في «بانياس» والثالث في بابنّا، كما تشمل كثيرًا من القرى في لواء طرابلس، وبعض القرى في لواء حماة، وفي ولاية حلب. وقد قامت سياسة فرنسا على التماس الدعم من العناصر الأقلية، للتقليل من صعود النزعة التوحيدية المتقاطعة مع التيار القومي التوحيدي، وكذلك لمواجهة الحركة القومية التركية في المنطقة والمدعومة من الحكومة الكمالية في الأناضول. وهكذا قسّمت السلطة الفرنسية العليا، المنطقة الغربية من سورية إلى قسمين.

1 ـ لبنان الكبير: لأن لبنان الصغير الذي عرف بجبل لبنان، والذي استقل إدارياً حتى نهاية سنة 1918، وكان مقرّه الرئيسي شتاءً في بعبدا، وصيفاً في بيت الدين. وكان مؤلّفاً من سبعة أقضية هي: الزاوية (الكورة)، البترون، كسروان، المتن، الشوف، جزّين، زحلة، ومديريتان مستقلتان أي تابعتان مباشرة للحكومة الرئيسية، وهما: دير القمر والهرمل. وحين قدم أول مفوض سام فرنسي، هو الجنرال غورو إلى بيروت مركز المنطقة الغربية في سورية، وسَّعَ حدود لبنان، فجعلها بالإضافة إلى الحدود الأصلية سالفة الذكر، شاملة

مدينة بيروت، التي كانت في العهد العثماني، مركز الولاية المعروفة باسمها، وأقضيتها الثلاثة: صيدا، صور، ومرجعيون، ومدينة طرابلس وبعض النواحي الملحقة بها، وقضاء عكار، دون سائر الأقضية، والنواحي، التي فصلت عنها وألحقت باللاذقية، المركز الإداري في بلاد العلويين.

وفي الثامن من شهر آب سنة 1920، تلقّى وزير الداخلية السورية برقية من قائمقام بعلبك، تتضمن، أنّ الجنرال غورو، المفوض السامي، زار بعلبك وأعلن ضم الأقضية الأربعة، بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا إلى لبنان الكبير بموجب القرار الصادر في 3 آب رقم 229. وقد وضع هذا القرار موضع التنفيذ في أيلول سنة 1920. وعلى أثر ذلك تلقت حكومة دمشق من المفوّض السامي الجنرال غورو برقية لم يذكر منها هذه الأقضية الأربعة، بل اكتفى بذكر حدود لبنان الشرقية.

إن لبنان الكبير يمتد من النهر الكبير شمالاً، إلى فلسطين جنوباً، ويحده شرقاً أعالي جبل لبنان الشرقي «انتي ليبان»، وعاصمته بيروت، ويضم إليها البقاع، وثغور طرابلس، وصيدا وصور.

2 ـ منطقة العلويين ودولتهم: بعدما استولى الفرنسيون على جبال العلويين، على أثر نهاية ثورة الشيخ صالح العلي، ونزعوا منه السلاح ما بين أيار وتشرين الأول سنة 1921، أعلن إقليم العلويين في 12 تموز دولة، وشكلت منذ ذلك الحين مع دويلات دمشق وحلب اتحاد الدول السورية، الذي حُلّ سنة 1924 من قبل الجنرال ويغان Weygand. ثم حصل هذا الإقليم على اسم «دولة العلويين المستقلّة Ètat independant des Alaouites» وقد حكم من قبل حاكم فرنسي هو ليون كيلا Leyon Keayla، ومن مجلسٍ كان يساعد الحاكم مؤلّف من «تسعة علويين وثلاثة سنيين، وأرثوذكسَّيْن، وإسماعيلي، وممثل عن باقي الأقليات المسيحية» موارنة، وأرمن، وروم كاثوليك. فشجعت فرنسا بذلك، الميول النابذة للمركزية، والانفصالية

الكامنة دائماً لدى العلويين، وأتاحت لهم بداية تجسيد ذلك، بطرحها مبدأ الاستقلال الذاتي لعلويي الجبل، الذين كانوا يشكّلون أكثرية على المستوى المحلّي. ولكن من أجل مراعاة حساسية مطالب الجبهة الوطنية السورية واحترام المشاعر القومية لدى السوريين، غيّر الفرنسيون، هذه المرّة اسم الدولة العلوية الجديدة في سنة 1930 إلى «حكومة اللاذقية Gouvernement de Lattaquié».

إن قرار فرنسا بتجزئة سورية، وإنشاء دولة علوية مستقلّة، كان خطة سياسية اقتصادية للسيطرة على بلاد الشام، ولكنها خطة تستجيب لمطالب أغلبية نصيرية وعلوية ساحقة صريحة.

وقد جاء في إحدى الوثائق المتعلّقة بالقضية السورية، وهو نص القرار الذي أصدره الجنرال غورو:

«إنه لما كان «النصيرية» قد صرّحوا جلياً ومراراً بآمالهم، بأن يكون لهم إدارة قائمة بذاتها، تحت رعاية فرنسية. لأجل ذلك، يجب أن تنشأ مقاطعة تجمع أكثرية هؤلاء لتتيح لهم أن يواصلوا السعي في سبيل مصالحهم السياسية والاقتصادية تحقيقاً للأماني التي صرّحو بها»[1].

(1) حسن الحكيم: الوثائق التاريخية المتعلّقة بالقضية السورية الوثيقة 43. بيروت.
- المنصف بن عبد الجليل: الفرق الهامشية في الإسلام ص 148 - 149.
- يوسف الحكيم ذكريات الجزء الرابع، سوريا والانتداب الفرنسي ص 42 - 43.
- هاينس هالم: الغنوصية في الإسلام: ص 202 - 203.
- لويس ماسينيون: مقالة في موسوعة الإسلام: الطبعة الأولى. النصيريون. دورية الهيئة الإدارية للمشرق عدد 3. ص 2، 3، 39.
- لورانت شبري، آني شبري: سياسة وأقليات في الشرق الأدنى: ص 210 - 211.
- كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011 ص 50.
- Jaques Weuleresse. Un peuple minoritaire d'orient-Les Alaouites en syrie. La France mediterranéene et Africaine Vol.1. No 2. P.41-61-1938.
- Jaques Weuleresse. Le pays des Alaouites. Tours-institut Français de Damas 2º volume 1940.

وهدا ما يدل على أن العلويين، اعتبروا أنفسهم أقلية تحتاج إلى حماية من طرفٍ مخالفٍ لعقيدتها، عرفت فيه طيلة وجودها هناك شتّى أنواع الإذلال والعذاب، وصدرت منه أقسى الفتاوى. وهكذا أصبح الموقف من الفرنسيين، غير الموقف السري العام، وظهر اختلاف حادّ بين الحركات التوحيدية التي شهدتها سوريا، ومذكّرات النصيريين العلويين إلى المندوب السامي.

وفي ظروف كهذه، لا يمكننا أن نعجب من أن يكون الشعور بالهوية وبالتضامن العرقي العربي، الذي كان يمكنه، شأنه لدى الشيعة العرب، أن يوازن الجانب الأقلوي في الدين، من الهوية العلوية، قد أسقط من الحسبان. على العكس هنا، فإن شعور الانتماء العرقي إلى الأكثرية، قد تحلّل في جزء منه، بتأثير الانتماء الديني الأقلّوي، وبشدة التناقضات، التي يحض عليها. فطيلة حقبة طويلة من الزمن، كان مسلك العلويين السياسي باستثناء عدد قليل من الأفراد، شبيهاً جداً بمسلك جماعة لم تكن عربية، كانت ذات انتماء مزدوج، أقلوي ديني وعرقي. وفي التقولبات الأكثرية، كان العلوي، يقدم كأنه إنسان ليس في وسعه إلا أن يضرّ بقضية العروبة والسنّة.

في فترة بين الحربين (الحرب العالمية الأولى ـ والحرب العالمية الثانية) فتحت حالة العلوية المنعزلة، كالجزيرة، بالنسبة للحركة القومية العربية، النشطة آنذاك جداً في سورية ضد الدولة المنتدبة، وبالنسبة كذلك لمشروع استقلال كيان قومي سوري، وضيق الطريق للتعاون ما بين العلويين وفرنسا. إلاّ أن البدايات لم تكن مع ذلك مشجّعة جداً، بالنظر إلى معارضة نزعة الاستقلال القديمة لدى الجبليين، وحسّاسية رؤساء العشائر المفرطة لكل تدخّل خارجي. وهكذا جاء تدخّل أرعن من جانب الدولة المنتدبة، في نزاع، وقف فيه الفلاحون العلويون والإسماعيليون وجهاً لوجه، فكانت ثورة جبل العلويين بقيادة «الشيخ صالح العلي»، التي استمّرت إلى أيار سنة 1921.

لقد قامت سياسة فرنسا على التماس الدعم من العناصر الأقلية لتضليل صعود

النزعة التوحيدية آنذاك المتقاطعة مع طموحات الملك فيصل وحكومته، وكذلك لمواجهة النزعة القومية التركية العنصرية في المنطقة والمدعومة من الحكومة الكمالية في الأناضول. فشجّعت فرنسا بقوّة الميول النابذة للمركزية والداعمة للانفصالية الكامنة لدى العلويين. وأتاحت لهم بداية تجسيد لذلك، إذ طرحت مبدأ الاستقلال الذاتي لعلويي الجبل، الذين كانوا يشكّلون الأكثرية الساحقة على المستوى المحلّي.

ومنذ آب سنة 1920 أنشأ الجنرال غورو «منطقة العلويين المستقلة»، التي تحوّلت بالقرار 1470 تاريخ 12 تموز سنة 1922 إلى «دولة العلويين» ملحقة حتى 1924، باتحاد دول سورية الذي يضم إلى جانب آخر دولتي دمشق وحلب.

وكما سبق وذكرنا قسّمت المنطقة إلى ثمانية أقضية، على رأس كل قضاء منها قائمقام من الأهالي، يسّميه الحاكم الفرنسي، ويعاونه فوق ذلك مستشار فرنسي. وفي القرى سُمّي كذلك المدراء في البلديات والمخاتير، وتجسّد الجهد المبذول لتوحيد الأهالي حول الحكومة، بإنشاء مجلس تمثيلي بموجب القرار 2147 تاريخ 3 آب سنة 1923، مؤلّف من أعضاء منتخبين، وأعضاء معينين، ومكلّفين بمعاونة الحكومة في مهمتها، وبالإشراف على الميزانية.

أما بالنسبة للطائفة العلوية بالذات، فقد اعتبرت طائفة مستقلّة. فعندما عين الكولونيل نيجر حاكماً عاماً لمنطقة العلويين، دعا إلى منزله القاضي الشرعي الشيخ محمد العجمان، واستحصل منه على وثيقة خطية هي بمنزلة فتوى، يؤيّد فيها استقلال العلويين عن السنيين في المذهب. وفي اليوم التالي، أسرع الحاكم بالسفر إلى بيروت، حاملاً تلك الوثيقة الخطية، وأطلع المفوّض السامي وأركانه عليها. ثم عاد إلى اللاذقية حاملاً قرار المفوض السامي المتضمن: اعتبار العلويين طائفة مستقلّة تمام الاستقلال عن المسلمين السنّة، ممّا يستدعي إقامة محاكم مذهبية خاصة بهم. ونفّذ الحاكم مضمون هذا القرار، وعيّن من المشايخ العلويين مفتين شرعيين، يرئسون

المحاكم المذهبية الخاصّة بأبناء شيعتهم. وكان في طليعتهم: الشيخ شهاب ناصر شيخ قرية الهنادي. كما كانت أكثرية المجلس التمثيلي الذي أقامه الانتداب في مقاطعة اللاذقية من وجوه العلويين. وكان منهم قائمقامون، ومديرون في الأقضية والنواحي، يساعدهم ويشرف على أعمالهم مستشارون عسكريون[1].

الاتحاد السوري:

كان مجرّد احتلال الجيش الفرنسي، بعد معركة ميسلون، العاصمة السورية دمشق، ثم كامل المنطقة الشرقية، لا يمكن منطقياً اعتباره انتداباً على سورية، بعد أن أعلنت استقلالها ورفضها الانتداب الفرنسي، ومناداة المؤتمر السوري في الثامن من آذار سنة 1920، بالأمير فيصل ملكاً على سورية، في حفلة حضرها جميع قناصل الدول الموجودة في دمشق آنذاك. لكن الظروف التي كانت قائمة آنذاك، ومنها الأطماع الفرنسية والإنكليزية في هذه البلاد واحتلالها تحت ستار الانتداب

(1) يوسف الحكيم: ذكريات، الجزء الرابع، سوريا والانتداب الفرنسي الفصل الرابع، بلاد العلويين ص 63 ـ 66.
ـ لورانت شبري، آني شبري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى ص 210.
ـ كمال ديب: تاريخ سوريا المعاصر، ص 52 ـ 53.
ـ هاينس هالم: الغنوصية في الإسلام، ص 202 ـ 203.
ـ لويس ماسينيون: موسوعة الإسلام: النصيريون.
ـ محمد طويل: تاريخ العلويين ص 412.
ـ محمد هوّاش: عن العلويين ودولتهم المستقلّة: الفصل الثامن ص 206 وما بعد...
ـ محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية نشرة المعلومات رقم 610 تموز 1925.
ـ ملف وزارة الخارجية الفرنسية رقم 1 نشرة دورية عن أحداث الفترة من 7/ 1 إلى 25/ 1 1930.
ـ محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية: D.M 123 E 412 ـ 2 ص 228 ـ 229.
ـ المنصف بن عبد الجليل الفرقة الهامشية في الإسلام ص 149.
- Archives du ministére des affaires Etrangères. Levant Syrie-Liban 1930-1940 volumes 510 document No 124 P.114-v. 492 document No 412. P.193.
ـ منذر الموصلي: البحث عن الذات، الجذور، الباب الثاني، والفصل الثاني والثالث.
ـ سمير عبده: العلويون في سوريا ص 71 وما بعد...
- IBid. vol 515. P. 206-vol 493 P.8.

وفقدان الأمل بانتصار دولة صغيرة، في بدء نشأتها على دولة عظيمة كفرنسا، أملت على المواطنين القبول بذلك واعتبار هذا الانتداب مؤقتاً، وعلى هذا الأساس تألفت الحكومة السورية في 26 تموز سنة 1920 بموجب مرسوم ملكي على الوجه التالي:

- علاء الدين الدروبي: لرئاسة الوزراء
- عبد الرحمن اليوسف: لرئاسة مجلس الشورى
- عطا الأيوبي: لوزارة الداخلية
- بديع المؤيّد: لوزارة المعارف (وزارة التربية)
- جلال زهدي: لوزارة العدل
- فارس الخوري: لوزارة المالية
- جميل الإلشي: لوزارة الدفاع
- يوسف الحكيم: لوزارة الشؤون النافعة (الزراعة ـ التجارة ـ الأشغال العامة).

وقد اقتصرت مهام هذه الحكومة، مع وجود قوات الاحتلال، على الشؤون الإدارية الداخليّة من دون التدخل في السياسة الخارجية، بدليل الاستغناء عن وزارة الخارجية.

وقد غادر الملك فيصل سوريا في 28 تموز سنة 1920 بقطار خاص إلى درعا ومنها إلى خارج الأراضي السورية.

وقد اتخذ المفوض السامي من مدينة بيروت مقراً دائماً له، مع أركان المفوضية وموظفيها، وبعد احتلال المنطقة الشرقية، اختار مقراً ثانياً سورياً له دارًا معتمدة في دمشق، حين يقوم بزيارتها. وقد أسس فيها بعثة فرنسية، يرئسها مندوبه. وقد تألفت هذه البعثة من قسمين رئيسيين تابعين لمندوب المفوض السامي:

الأولى: تعنى بشؤون الأمن العام، من جنود وشرطة ودرك، وإدارة شؤون العشائر المقيمة والمتنقلة على الأراضي السورية.

الثانية: تعنى بالشؤون المدنية والإدارية والصحة، والأشغال العامة والعدل وكل ما يتعلّق بتسهيل أمور المواطنين الداخلية.

لكن الحكومة البريطانية لم تتخل عن انتدابها على سورية لمصلحة فرنسا، إلاّ بعد أن ضمنت موافقتها على فك لواء الكرك، الذي يتألف منه شرقي الأردن عن سورية، وإلحاقه بمنطقة النفوذ البريطاني، وعلى ترك الموصل للعراق. وعلى أثر ذلك انسحبت الفرقة الهندية التي كانت في درعا وملحقاتها بقيادة الميجر سمرست، البريطاني، وبسط الفرنسيون انتدابهم على تلك المنطقة.

في هذا الوقت عقد مشايخ حوران اجتماعاً كبيراً في «إربد» مركز قضاء عجلون، التابع للمحافظة، قرروا فيه العمل بجميع الوسائل لفك محافظة حوران بكاملها وإلحاقها بشرقي الأردن، بدعم غير مباشر من القيادة البريطانية بزعامة الميجر سمرست الذي حضّهم على طلب الانفصال عن سورية والالتحاق بشرق الأردن، حيث تشكّل في كل مركز من مراكز الأقضية حكومة أهلية تمدّها بريطانيا بمعاونتها التقليدية. وكانت من نتيجة المطالبة بالانفصال والانضمام إلى شرق الأردن، حادثة خربة الغزال ومقتل رئيس حكومة دمشق علاء الدين الدروبي، ورئيس مجلس الشورى عبد الرحمن اليوسف.

وعلى إثر حادثة خربة الغزال اجتمع باقي الوزراء في دار الحكومة في 21 آب 1920، وقرّروا بالإجماع تفويض وزير الحربية جميل الإلشي بمهام رئاسة الوزراء بالإضافة إلى وزارته الأصلية. وقد وافق رئيس البعثة الفرنسية على هذا التدبير وأيّده في ذلك المفوض السامي الجنرال غورو.

وبعد التدبير الموقت الذي اختارته الوزارة السورية، أصدر المفوض السامي في 6 أيلول قراراً بتأيف وزارة جديدة على الوجه التالي:

- جميل الإلشي: لرئاسة الوزراء ووزارة الداخلية.
- عطا الأيوبي: لوزارة الداخليّة.
- حقي العظيم: لرئاسة مجلس الشورى.
- بديع المؤيّد: لوزارة العدل.
- حمدي النصر: لوزارة المالية.
- محمد كرد علي: لوزارة المعارف.
- الدكتور شاكر القيّم: لوزارة النافعة.

وقد كان جميع الوزراء ورئيسهم من وجهاء مدينة دمشق خلافاً للوزارة السابقة، ما يدل على النيّة المبيتة عند الفرنسيين في تنفيذ تجزئة سورية إلى دويلات. كما أن قسماً من الوزراء كان يفضّل الحكم الفرنسي على سواه، لا سيما منهم حقي العظيم رئيس مجلس الشورى الجديد. وقد كان أثناء الحكم الفيصلي وقبله مقيماً في القاهرة.

وفي تشرين الثاني سنة 1920 أعلن المفوّض السامي، تقسيم سورية إلى أربع دويلات أو مقاطعات وهي:

1 - دولة حلب في الشمال:

وقد عيّن عليها كامل القدسي حاكماً عاماً. وقد ألحق بدولة حلب، لواء الإسكندرون، مع الاحتفاظ باستقلاله الإداري، وعين رئيساً لإدارته باسم متصرّف أو محافظ السيد شعراوي.

إن لواء الإسكندرون، كان عبارة عن أربعة أقضية أهمها: أنطاكية، واسكندرون، تابعة لولاية حلب، وظلت على هذه التابعية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918، حينئذ، أدخل هذا اللواء في المنطقة الغربية الساحلية من سورية، التي احتلها الجيش الفرنسي، وألحق باللاذقية، مركز حكومة مقاطعة بلاد

العلويين، ثم منح الاستقلال الإداري، وارتبط مباشرة بالمفوض السامي، ولما أعيد ارتباطه بدولة حلب، احتفظ له المفوض السامي بالاستقلال الذاتي.

2 ـ دولة دمشق:

في تشرين الثاني 1920 أصدر المفوض السامي قراراً بتحديد دولة دمشق على الشكل التالي:

1 ـ دمشق وأقضيتها السابقة، عدا الأقضية الأربعة التي ألحقت بلبنان الكبير.

2 ـ ألوية حماه وحمص وحوران، باستثناء قضاء مضياف، الذي فك عن حماه، وألحق بمقاطعة بلاد العلويين، وقضاء عجلون الذي فك عن حوران وألحق بمنطقة شرق الأردن.

وقد عين المفوض السامي حاكماً على دولة دمشق حقي العظيم يعاونه مديرون عامون هم ذاتهم الوزراء في وزارة جميل الإلشي الذي استقال من الحكومة، وعين بدلاً منه نصّوح البخاري مديراً للأمور العسكرية.

3 ـ إقليم جبل الدروز:

بعد ضعف النفوذ السياسي للدروز في لبنان، انتقل محور حياة الطائفة السياسية نحو الشرق إلى جبل الدروز السوري (جبل العرب الآن) حيث وطّدت عائلة الأطرش نفوذها. في ظلها صار الجبل قادراً على الإبقاء على استقلاله الذاتي أثناء الحكم العثماني.

وبعد دخول الفرنسيين إلى دمشق في تموز سنة 1920، وهزيمة حزب الوحدة العربية في سوريا، قررت فرنسا، يدعمها فارس الأطرش، وعدد معين من مشايخ حوران، الأخذ بالتمهيد لتطوير الجبل نحو الاستقلال. وفي 4 آذار سنة 1921، كان المندوب الفرنسي روبير دي كيه وشيخ عقل الطائفة الدرزية في الجبل محمود أبو فخر يوقّعان الاتفاق الرامي إلى إنشاء إمارة جبل الدروز، متمتّعة باستقلال ذاتي

إداري واسع المدى، تحت سلطة الانتداب الفرنسي، وبإدارة رئيس دولة منتخب لمدة أربع سنوات من قبل ممثّلي الأهالي. وكان على رئيس الدولة هذا الالتزام بمساعدة مجلس منتخب، ولجنة إدارية مؤلّفة من مندوبين يسمّيهم الحاكم.

وقد سمّي سليم باشا الأطرش أميراً للجبل ورئيساً للدولة، الأمر الذي أزعج ابن عمه سلطان الأطرش، الذي اقترب، على غرار أسد الأطرش، من المعسكر الإنكليزي الموالي للوحدة العربية، والذي بات الآن ممثّلاً في شخص الأمير عبد اللّه ابن الشريف حسين في شرق الأردن. وفي نهاية سنة 1922، كان على أول رئيس للدولة الدرزية، بمضايقة من وسط عائلته الخاصة، أن يستقيل. وكان من العسير حقاً إيجاد من يخلفه لشدة ما كان الصراع محتدماً بين الطامحين[1].

أمّا بالنسبة للعلويين الذين هم موضوع كتابنا، فقد بقوا أجيالاً وقروناً يعيشون في جبلهم وقراهم بمعزل شبه تام عما يدور حولهم. وبسبب الظلم والاضطهاد اللذين ذاقوهما من المحتلين، لم يختلف بنظرهم فاتح أو غازٍ لمنطقتهم، أكان قانصوه الغوري المملوكي، أو السلطان سليم العثماني، أو إبراهيم باشا المصري، أو غيرهم من الغزاة... فذكرى المظالم والمآسي الدامية، التي خلّفها الغزاة، فرضت عليهم الخوف والحذر الدائمين:

1 - الخوف من كل ما يجيء من الخارج، وممّن لا ينتمي إلى ملّتهم.

2 - الحذر المتأصّل في نفوسهم، والذي أصبح مرادفاً لغريزة البقاء.

---

(1) يوسف الحكيم: ذكريات، جـ 4، سوريا والانتداب الفرنسي، الفصل الرابع ص 62 وما بعد.
- محمد هوّاش: عن العلويين ودولتهم المستقلة: الفصل الثامن ص 206 وما بعد...
- منذر الموصلي، البحث عن الذات - الجذور ص 203 - 204.
- سمير عبده، العلويون في سوريا ص 71 وما بعد...
- رينيه بينون، الحمّى المشرقية، ص 79 وما بعد...
- لورانت شبري، آني شيري: سياسة وأقليات في الشرق الأدنى ص 278 - 279.
- وديع بشوّر - سوريا، صنع دولة وولادة أمّة. ص 372 - 375.

وهذا ما يفسّر إحساسهم الدائم بالخطر، واستعدادهم المستمر للقتال والدفاع عن النفس، على الرغم من فقرهم وبؤسهم. فالحرب والنكبات والمآسي، وحالة السلم بالنسبة إليهم سيّان. فلم تكن لتحمل يوماً الأمن والطمأنينة إليهم، ما جعل كل فرد منهم ينظر نظرة العداء إلى السلطة المركزية أو المحلية الغريبة عنه نظرة العداء، والخوف من الغدر.

كما أنهم لم يكونوا يعرفون الفرنسيين إلا معرفة سطحية وعن بُعد، فلم يعيروهم اهتمامهم بادئ الأمر، لأن اهتمامهم الأساس كان مشدوداً إلى منظر الجنود الأتراك الفارين في اتجاه الشمال، أولئك الجنود الذين يمثّلون بأعينهم القمع والقهر. فأخذوا يطاردونهم وينزعون أسلحتهم ويقتلونهم[1] ومع ذلك فلم يخصوا الفرنسيين بعداء ما، بل أن بعضهم استقبلهم في جزيرة أرواد قبل نزولهم إلى البر السوري[2].

وفي تقرير للكولونيل نيجر في تموز سنة 1919، يشرح فيه الأوضاع في المنطقة العلوية، وقد جاء فيه:

«يمثل العلويون مجموعة على درجة عالية من الأهميّة، تتجاوز المليون نسمة، يسكنون أراضي شاسعة، تفوق مساحتها المنطقة الغربية. يسكن علويو هذه المنطقة عموماً في الجبال الواقعة بين طرابلس وأنطاكية، ولبعض الوجهاء منهم مقرّان في طرابلس أو طرطوس أو بانياس او جبلة او اللاذقية. وطبقاً للتقديرات الأخيرة يوجد منهم:

أ - في سنجق طرابلس 75000 نسمة.

ب - في سنجق اللاذقية: 145000 نسمة.

جـ - في سنجق أنطاكية: 40000 نسمة.

---

(1) محمد هوّاش، عن العلويين ودولتهم المستقلة ص 161 ـ 162.
محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية. المشرق 1918 ـ 1940. سوريا ولبنان مجلّد 157 ـ 159. ملف 43 ـ 44. هواتف ومدونات الجنرال غورو. رقم 1096 ـ 1100.

(2) منهم جديد آغا المحمود، وإبراهيم الكنج.

- التقسيمات الإدارية في المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، تفصل بين العلويين الذين يشكّلون أغلبية في محيط حمص وحماه وحلب، والعلويون ليسوا مسلحين فقط، إنما تسليحهم جيد، ولديهم بنادق من نوع «الماوزر» مع الذخيرة اللازمة لها، بالإضافة إلى كميات كبيرة من البنادق الإنكليزية الصنع. وتصل الأسلحة إلى علويي المنطقة الغربية من الجبل باستمرار عن طريق المنطقة الشرقية، التي تنشط فيها عمليات التهريب... وإن التمثيل العلوي في إدارة الإقليم، كان منعدماً في الماضي، وأنه ارتفع الآن إلى[1]:

أ ـ قائم مقام واحد.

ب ـ مستشار إداري واحد.

جـ ـ عدد محدود من القضاة.

وإن المسلمين السنة، يعتبرون العلويين غير مؤهلّين فكرياً ونفسياً للعب دور في الشؤون العامة...

لكن حاكم المنطقة الغربية لم يكن يلمّ كل الإلمام في التركيبة الاجتماعية لدى العلويين، ولا سيما التشكيلات العشائرية، والعائلات الحاكمة، والعلاقات بين بعضها البعض، ما شكّل ثغرة في الحكم الفرنسي لهذه المنطقة، استطاع أخصامهم النفاذ منها إلى دار المفوضية السامية، وهذا ما اعترف به الكولونيل نيجر.

هذا وقد وضع نيجر حكماً جديداً للمنطقة العلوية، هو حكم المندوبين العسكريين[2] الذين لم يكونوا بالضرورة أفضل دراية من غيرهم بالإدارة المحلّية. وقد أصبح هذا عرفاً في حكم المنطقة، بعد انتهاء ولاية «الكولونيل نيجر».

(1) SHAT. تاريخ 29/ 7/ 1919.

(2) المستشارون.

ـ انظر بخصوص ثورة الشيخ صالح العلي.

لكن هؤلاء المستشارين واجهوا متاعب شتى يعود سببها إلى الأمور التالية:

1 - جهل ضباط المخابرات الفرنسيين باللغة العربية والأعراف الاجتماعية في المنطقة.

2 - اتّكالهم على مترجمين محليين ملمّين باللغة الفرنسية، شوّهوا أحياناً الأمور حسب ميولهم الشخصيّة، أو الطائفية، أو السياسية، ما خلق بلبلة وعدم استقرار في النهج السياسي أضرّ بمصلحة الطرفين.

3 - تدخّل بعض الشخصيات المحليّة، وتجنيد أنصارها على هواها من العلويين وغيرهم من بقية الطوائف.

4 - وضع الفرنسيين الحرج، ولا سيما أثناء ثورة الشيخ صالح العلي، ما جعلهم بحاجة للمزيد من المتعاونين معهم، الذين لم يخلوا من العملاء أحياناً، والعمل على شق صفوف العشائر لإضعافها، ولا سيما تلك التي تؤيّد الثورة.

ثورة الشيخ صالح العلي: 1919 ـ 1921:

لقد أخرج الانتداب الفرنسي الأجنبي العلويين من عزلة وثبات، داما قروناً عدّة، ووضعهم مجدّداً على الخريطة السورية، ووعدهم بالحكم الذاتي، بعدما حاولت الدولة العثمانية خلال أربعمائة سنة وقبلها المماليك والدولة العباسية اسئصالهم من هذه الأرض التي شقّوها بعرق جباههم، على مرّالعصور، رغم كل عمليات الاضطهاد والمطاردات، والقتل والتنكيل بهم من قبل السنّة، الذين اعتبروهم طائفة على هامش الإسلام، وكذلك فتاوى ابن تيمية وغيره من الأئمة والمشايخ السابقين واللاحقين، وقد سبق وذكرنا بعضاً من نصوصها في الصفحات السالفة من هذا الكتاب.

فبعد استيلاء فرنسا على سوريا سنة 1920، سعت لتأسيس دولة علوية في تلك المنطقة المهملة من الإمبراطورية العثمانية السابقة. إلاّ أن هذه الدولة اصطدم

تأسيسها بعقبات بسبب رفض البعض لها، وقبول البعض الآخر بها، وأيضاً بسبب الانقسامات العشائرية، ورفض كل ما هو أجنبي، وتسلّط بعض أغاوات الطائفة الإسماعيلية في منطقة القدموس، وسوء فهم الفرنسيين أحياناً للأوضاع الاجتماعية والسياسية للعلويين، وأن ما يصح تطبيقه في المستعمرات الأفريقية ولا سيما الجزائر وشمال أفريقيا منها لا يمكن أن يطبّق في سوريا. ثم بروز بعض الزعامات العلوية صاحبة المنحى الاستقلالي الجامع. ولم تكن حادثة القدموس بين محمد علي غانم العلوي وولده على يد طه ابن أبو طه العدلي الإسماعيلي إلا الشرّارة التي أشعلت الثورة، على الرغم من كل الوساطات والأعراف العشائرية من قبل الفريقين. وقد زاد من ذلك، وأجّج الخلاف أيضاً الخلاف المستشري بين الإسماعيليين أنفسهم، بين الأغاوات والطبقة المستنيرة بينهم. وقد تم إخطار المندوب الإداري في المنطقة، الكولونيل نيجر بهذه الأحداث التي ذهب ضحيّتها ثمانية قتلى وعدد من الجرحى، لإعادة الأمن إلى هذه المنطقة.

لكن الأمور تفاقمت، لا سيما عندما طلب الأمراء والأغاوات الإسماعيليون من العلويين النجدة والمساعدة على بني جلدتهم ودينهم.

لكن ربّ ضارة نافعة، فلم يكد العلويون يحصلون على هذا الطلب، حتى حاصروا قلعة «العلّيقة»، وسعوا إلى التهديد والنهب في المناطق الإسماعيلية، ما أوقع الخوف في قلوب سكان قرية «العليقة»، فسارعوا إلى تقديم شكوى إلى كلّ من حاكم حماه، وحاكم اللاذقية، وطلب الحماية من العلويين المعتدين. لكن المفوضية الفرنسية، فشلت في الفصل بين الفريقين، واستُقبلت ببرودة من قبل الجميع. إلا أن قائد الكتيبة الفرنسية المولجة بهذا الأمر، استدعى زعماء الفريقين لمصالحتهم، وأخذ منهم تواقيع وتعهّدات متبادلة بهذا الخصوص. وحصل من العلويين على وعد، برد جميع المنهوبات في موعد أقصاه الخامس عشر من نيسان سنة 1919، إضافة إلى وثيقة تعهّد من قبل وجهاء الطائفتين بالعيش على وفاق بعضُهما مع بعض.

لكن هاتين الوثيقتين لم يجر تطبيقهما، لا سيما من قبل العلويين الذين لم يفوا بوعدهم، ورفضوا أن يعيدوا ما نهبوه من الإسماعيليين، الذين كانوا يتحكمون بهم سابقاً. ووجدوا أن الفرصة سانحة لهم الآن للثأر من أخصامهم. فما كان من الكابتن «كو»، وبالاتفاق مع حاكم جبلة، إلاّ أن قام باستدعاء الزعماء والأعيان العلويين، الذين لم يفوا بوعودهم، وخالفوا الاتفاقية المذكورة، للاستفسار عن سبب هذه المخالفة. وكان من بين المدعويين الزعيم العلوي الشيخ صالح علي سليمان المعتبر من المتمرّدين على تنفيذ هذه الاتفاقية في قضاء المرقب، باعتباره لم يكن في وقت من الأوقات راضياً مع جيرانه الإسماعيليين. وقد اعتبره الفرنسيون المحرّك الأساس لأبناء طائفته وعشيرته للوقوف في وجه الإسماعيليين. فاتصل الفرنسيون بالشيخ صالح هذا في قرية الشيخ بدر، وطلبوا حضوره إلى اللاذقية، لمقابلة ضابط المخابرات الملازم فلوريمون لمناقشته حول ما أشيع عن دعمه، لعلي محمد غانم، والد الطفل العلوي المغدور. لكن الشيخ صالح العلي، لم يستجب لأي من الاستدعاءات التي وُجّهت إليه، . ما حدا بالملازم فلوريمون، لأن يجّهز قوّة عسكرية لإلقاء القبض على الشيخ صالح المذكور، والذي انضم إليه الكثيرون من علويي الجبل هناك، وقد بلغ عددهم حوالى ستة آلاف مقاتل.

وفي لحظة وصول القوّة الفرنسية إلى مشارف المرقب، جابهتهم نيران كثيفة من جميع الاتجاهات، فاضطروا للتراجع، ثم تتالت المعارك تباعاً بين الفريقين. وكانت أكبر معركة بينهم وبين القوّة الفرنسية تلك التي وقعت في شهر حزيران 1919 بالقرب من قلعة المرقب، جرح فيها قائد الحملة الفرنسية الرائد مينو والنقيب جوني إضافة إلى بعض القتلى من الجنود الفرنسيين. وكان مقاتلو الشيخ صالح العلي مجهّزين بما غنموه من قبل في معارك صغيرة، وبما وصل إليهم من المنطقة الشرقية، بطريق حمص، وتلكلخ من سلاح وعتاد.

إن النصر الذي حالف الشيخ صالح العلي، في تلك الحملة أكسبه شهرة

واسعة، استقبلها زعيم المنطقة الشمالية في حلب وضواحيها إبراهيم هنانو بمزيد من الغبطة والسرور، واعتبرها أكبر دليل على صدق وطنية صاحبها. فأخذ يمده بما توفّر لديه من سلاح المنطقة الشرقية، وبما ناله بعد ذلك من الزعيم التركي مصطفى كمال، من عتاد وأسلحة، فضلاً عن معونات بعض المواطنين والزعماء والجمعيات، منها: «جمعية الدفاع عن الوطن التي تشكّلت في حماة من الدكتور محب زاد رئيس الحزب الشيوعي، والحاج محمد الكيّال، والشيخ سعيد زيمور، والدكتور عمر الدلاّل، والشيخ طاهر النعسان، بالإضافة إلى عبد الرحمن حفظي، ومصطفى كيلاني، وعبد الحسيب سعيد صاحب جريدة الهدف. وكذلك المساعدات التي كانت ترد من المهاجر عن طريق لبنان، وكانت ترسل بوساطة الشيخ محمد رمضان سليمان وانجاله: الشيخ إبراهيم، والشيخ يوسف، والشيخ أحمد، والشيخ عبد اللطيف وأقربائهم...

في هذه الأثناء، كانت جماعات من العلويين ما تزال تواصل الاعتداء على قرى الإسماعيليين ونهبها، ما جعل الوضع خطراً جداً، وأوشك أن يشوّه سلامة ثورة الشيخ صالح العلي، ويسيء إلى الوحدة الوطنية في المنطقة. وكانت الثورة حتى ذلك الوقت، ما تزال تشمل مناطق محدّدة، لكنها بدأت تتسع لتشمل منطقة بانياس بأكملها.

ومع تعاظم الاضطرابات في المنطقة العلوية، وقرار الكولونيل نيجر بالانتقال إليها، لإدارة العمليات العسكرية، والإشراف عليها بنفسه مباشرة، كانت الأمور تسير بالاتجاه المعاكس للفريقين. وقد وضع نيجر تقريراً مهماً في نهاية جولته، جاء فيه:

«تقتضي الأمانة منّي أن أبرز ولو بإيجاز، قصور جهود الإصلاح التي شرعنا فيها، ولم تنته بعد. كما أن العمليات العسكرية ينظر إليها الآن كمظهر للضعف، وفقدان القدرة على السيطرة على الموقف. والرأي الذي أريد إبداءه الآن بدون مواربة، هو أنه لن نتمكن من القيام بعمليات محدودة كالتي نمارسها كحل

للمشكلة، ووضع حد لخطر العلويين السياسي والعسكري. فالمنطقة التي يقطنها العلويون تعيش بفضل الرعاية، وتوفّر الأسلحة، في حالة من الفوضى الشديدة، وهي تراقب تحرّكاتنا وأعمالنا. إن الضباط الذين يضطلعون بالمهام الإدارية في البلد، قد عقدوا العزم على تقديم استقالتهم، نظراً لنقص الإمكانيات. وقد كثرت الجرائم والغارات على القرى، وتفشّت أعمال السلب والنهب، وتدهورت الحالة النفسية والمعنوية لدينا. فإذا لم نصمّم على إظهار إرادتنا وقوّتنا حتى النهاية، وفي وقت وصلت فيه الأزمة السورية إلى ذروتها، فنحن نخاطر بالتعرّض، لا للفشل السياسي وحسب، وإنما أيضاً إلى تعقيدات عسكرية يمكن أن تكون على درجة كبيرة من الخطورة.

كان القمع وسيظل الحل الأفضل للسيطرة على منطقة ثائرة، ونحن لا نملك سوى وسيلة وحيدة لتجنّب أي حركة منهجية وطويلة المدى، إلا أنها وسيلة غير مواتية أبداً للوضع السياسي في الوقت الحاضر، وإني إذ أوصي بالقمع العسكري، فإنني أعني به قمعاً لا شفقة فيه، ولا رحمة، فسيوفّر لنا فترة من الهدوء نحن بحاجة إليها تحسّباً للأحداث القادمة.

وبعد سنة 1920، أخذت الثورة تتسع، لتشمل المناطق العلوية كافة، ما عدا منطقة صافيتا. وبلغت أوجها في جبل القراحلة، وفي القسم الشرقي من جبل الكلبية، وفي قضاء مصياف. وكان الشيخ صالح العلي، قد حظي بتأييد علني من الزعيمين العلويين إسماعيل جنيد زعيم عشيرة الرشاونة، وإسماعيل هوّاش زعيم عشيرة المتاورة وأصبح عنصر المبادرة في ذلك العام، وفي معظم الأوقات، بيد الثّوار، وكان نصيبهم فيه من العتاد والسلاح أفضل من أي وقت مضى.

وقد تمكّن الشيخ صالح العلي من الإغارة برجاله على مستودعات مؤن الفرنسيين، في قلب مدينة طرطوس، بتأييد من مصطفى آغا محمود من طرطوس، وأسفرت الإغارة عن مقتل ضابط صف فرنسي وأحد الثوّار.

وفي السابع عشر من شهر شباط سنة 1920، أغار الشيخ صالح العلي ورجاله

على القدموس واحتلوها ورفعوا، فوق قلعتها العلم السوري الفيصلي. وفي العاشر من نيسان سنة 1920، حصلت معركة زمرين عِلِي بعد عشرة كيلومترات شمال طرطوس، وهاجم الشيخ صالح العلي قرية «بحنين» وحاول الثوّار الاستيلاء على مصياف وقرية محردة والصقليبية المسيحيتين حيث أخطر مختار هذه الأخيرة القيادة الفرنسية، بأن الشياشان من مناصري الشيخ صالح العلي يحاولون إرغامه على تأدية ضريبة الحرب، وهي عبارة عن «ستة آلاف ليرة ذهبية، وثلاثة آلاف مشط ذخيرة، ومائة وخمسون بندقية حربية». كما نهب الثوار قريتي عقربة وأصيلة، وحنجو في قضاء مصياف.

وقد اتصل ثوّار الشيخ صالح العلي بجماعة إبراهيم هنانو في منطقة جبل الزاوية تلبية لطلب هذا الأخير بإرسال قوات إلى جسر الشغور المهدّدة من قبل الفرنسيين. كما أكّدت رسالة واردة من إبراهيم هنانو: استلام عرب الطار، رسالة من ضابط تركي يدعى «حسن بك» يطمئنهم بقرب وصوله إلى «دركوش» مصطحباً معه أربعة مدافع وقوات نظامية تركية.

هذا وكان قد وصل إلى الثوّار في التوينية الواقعة إلى الشمال من قلعة المضيق أربعون صندوقاً من الذخيرة، لِشنِّ هجوم ليلي على قرية محردة قرب حماة وبقيت الجبهة مشتعلة بين الفريقين. وقد شملت المنطقة الممتدة من المشارف الغربية لمدينة حماه شرقاً إلى مشارف اللاذقية والساحل السوري غرباً، مشكّلة بذلك ضغطاً قوياً على الفرنسيين، ما دفع بالجنرال غورو المفوض السامي الفرنسي على سوريا ولبنان، في التاسع من شهر حزيران سنة 1920، إلى إرسال قوّة فرنسية إلى «الشيخ بدر» مباشرة، مقر الشيخ صالح العلي، أرغمت الثوّار على التراجع حتى «النيحا ووادي العيون» شرقاً، ومن ثم استولى على القدموس، وعلى ضهر صفرا، وقلعة المرقب. وفي برقية من المندوب السامي الجنرال غورو إلى وزارة الخارجية الفرنسية في باريس جاء فيها:

«في منطقة «الأنصارية» (يعني النصيرية) تحدث منذ قرابة شهرين اضطرابات عنيفة يقودها شيخ أنصاري (نصيري، علوي)، يدعى صالح، استطاع بفضل مساندة حكومة دمشق له، ومنحها إياه كل ما يحتاجه من دعم وأسلحة وعتاد ومؤن، أن يقود التمرّد، ضد الوجود الفرنسي، ولمجابهة هذا الشيخ أرغمنا على إرسال عدة وحدات قتالية إلى المنطقة خلال شهر شباط وآذار وأيار وحزيران سنة 1919، تتركز معظم القوة التي تقدّرها الاستطلاعات بحوالى ألفي مقاتل، مزوّدة برشاشات سَدَنَتُها من الجنود النظاميين، في منطقة الشيخ بدر التي تقع على مسافة عشرين كيلومتراً شرق طرطوس. وتبدي هذه القوى مقاصد عدوانية، تجاه مواقعنا، ولذلك، لم يبق أمامنا بدّ من التحرّك، فأرسلنا من صور إلى طرطوس وحدات لتكوين رتل متحرّك قوامة: كتيبتا مشاة، وبطارية مدفعية عيار 65 مم، وأربع فصائل خيالة، وذلك بمهمة القضاء على التمرّد الذي يجتاح المنطقة، وقد تحرّك الرتل في الثامن عشر من حزيران، من طرطوس، وأدرك بيوم واحد «الشيخ بدر» دون أن يمنى بخسائر تذكر، رغم مقاومة العدو، وردود فعله، ومحافظته على التماس معنا. وأخيراً وصل الرتل إلى الهدف المقرّر وهو «القدموس» في اليوم الثالث عشر.

غورو

وقد استمرت المعارك في كرّ وفرّ بين الفريقين، فأحرق الثوّار سرايا بانياس، كما تفشت السرقات، وكثرت أعمال النهب في «بابنّا» والقرى التي اعتبرها الشيخ صالح العلي متعاونة مع الفرنسيين، وجميعها تقريباً من القرى التي يسكنها المسيحيون والإسماعيليون، والمنتشرة في ريف حماه وقضاء طرطوس.

وقد قابل الفرنسيون ما قام به الثوار بالمثل، ومن ذلك حرق بعض القرى الريفية المستعصية، إلى أن تدخّل الجنرال اللبني قائد القوات البريطانية في الشرق في وساطة بين الفريقين، من موقعه في القدس في فلسطين. وشكّلت لجان مشتركة لهذه الغاية. فأصدرت القيادة الفرنسية أوامر تقضي بالكف عن إحراق القرى وإعطاء البعثة فرصة لإيجاد حل للنزاع.

وقد توجه الوسيط البريطاني الميجور بويست مع بعثته في الرابع عشر من شهر آب سنة 1920 إلى طرطوس، للاجتماع بالشيخ صالح العلي في محاولة لحلّ النزاع القائم بين العلويين والإسماعيليين أولاً، وبطرق سلمية، وقد تمكّن بمشاركة المبعوث الفرنسي من مقابلة الشيخ صالح العلي، بعد أن كفل منهما إسماعيل هواش زعيم عشيرة المتاورة شخصياً، ورافقهما إلى «الرستي» مقر الشيخ صالح العلي، إلاّ أن المشاورات لم تتسم بالنجاح، ما أدى إلى فشل هذه المفاوضات.

في هذا الوقت، كان معظم رجال عشيرة المتاورة، والرشاونة قد توقّفوا عن قتال الفرنسيين، وهجر بعض حرّاس مستودعات الأسلحة أمكنتهم، وتركوها سيباً لبضعة أشخاص. في حين كانت السلطات الفرنسية تجري مفاوضات سرّية مع زعماء بعض العشائر والوجوه العلوية لتمتين الصلات معهم. ومنهم: ناشد حلمي، وسلامة بك المصري من طرطوس، ومحمد اسبر، ومحمد كردي، ومحمد طاهر الموعي، وخرفان علي محمد، وجابر العباس من صافيتا، وإسماعيل جنيد وأبناء محمد علي من العمرانية، ومحمد حاج علي من طرابلس. وقد استجاب هؤلاء جميعهم للمطالب الفرنسية. وزاروا مقر المفوضية السامية في بيروت. في حين رفض الشيخ صالح العلي تلك المساعي، وتمنّع عن الحضور إلى قرية الخوابي للمشاركة في اجتماع مع الفرنسيين كان مقرراً في آب سنة 1920، ما اضطر الكولونيل نيجر وبعثة الوساطة للتوجّه إلى المريقب لمقابلة الشيخ صلح العلي في 24 آب سنة 1920. وقد نتج عن هذا الاجتماع موافقة مبدأية من الشيخ صالح العلي لوقف القتال.

وكان في مقدّم الإجراءات التي اتخذها القائد نيجر، إصدار أمره بجمع الأسلحة من الأهلين في قضاء صهيون، حرصاً على عدم وصولها إلى أيدي الثوار. وكان المسيحيون في قرى المزيرعة، ودباش، والحفّة، واشتبغو، أول من سلّم أسلحته. لكنهم فوجئوا بعد أيام بهجمات العصابات المسلّحة، فاضطروا مع أبنائهم وعائلاتهم، وعددهم يربو على ثلاثة آلاف نسمة، لترك منازلهم، وأملاكهم متوجهين إلى اللاذقية، حيث الأمن مستتب والهدوء سائد. وقد أثار هذا العمل

الفرنسي معظم المسيحيين، ولم يرتاحوا لتدبير الحاكم، مهما كانت غايته، فنقموا عليه بسبب تشريدهم من منازلهم. وهذا ما جعل البعض ينظر إليه بأنه فشلٌ لعملية جمع السلاح. كما أن زعيم عشيرة المتاورة إسماعيل الهوّاس أعلن بأن الأمر خرج من يده، وزعم بأنه لم يعد قادراً على كبح جماح أبناء عشيرته، وأنصارها، وأن الثوّار والعصابات المسلّحة تجتاح المنطقة.

في هذه الأثناء كان الفرنسيون مستمرّين في جمع السلاح وفي الحرب على السواء. فتمكّنوا من استرداد قلعة المرقب شرق بانياس، في حين كانت الثورة وأنصار الشيخ صالح العلي، قد بدأوا بالانقسام والتشرذم. بينما كانت قوات الشيخ أحمد من قرية «دبي» قضاء جبلة، والشيخ حامد من قرية «ربعو» بقضاء مصياف، وعيسى شعبان آغا من دير شميل، قضاء مصياف، لا تزال إلى جانب الشيخ صالح تحارب وتدمر القرى وتنهب، ومنها قرية «السخاية»، وكان زعماء قضاء الحفّة يلتزمون بالاتفاقية المذكورة، ومنهم الزعيم علي بدّور الذي اعترض رجاله سبيل رسول الشيخ صالح العلي، بعد أن سلبوه رسالتين، إحداهما للقائد التركي في أضنة، والأخرى موجّهة لسكان صهيون يطلب فيها الشيخ صالح منهم ملاقاته إلى قلعة المضيق والصقيلبية.

كما أن زعماء النواصرة، وبني علي في قضاء جبلة، بدأوا بالخضوع للقوات الفرنسية، وتوقفوا عن القتال في قضاء جبلة، في كانون الثاني سنة 1921، وكذلك ظهور بوادر الاستسلام في جبل صهيون، ومناطق الأكراد، تحت ضغط الأحداث.

لكن السلطات الفرنسية بقيت مثابرة على جمع السلاح رغم المقاومة الشرسة التي كانت تلاقيها من أنصار الشيخ صالح العلي، في عين التينة، وحمام القراحلة في منطقة القرداحة والقدموس. وقد ساعدت الطبيعة الجغرافية من جبال وأودية عميقة منبسطة القعر قرب الساحل على إنجاح الثوّار وإعطائهم دفعاً كبيراً، كما ساعد انفتاحها شرقاً على وصول المساعدات والإمدادات من العاصمة دمشق، ومن مدن الساحل.

لكن دخول الفرنسيين إلى دمشق، وسقوط الملك فيصل، والدولة السورية في دمشق، شكّل صدمة نفسية للشيخ صالح العلي وأنصاره، وساعدها على تضييق الخناق على الثورة وعلى قائدها. وكانت القيادة الفرنسية، قد بدأت تعيد قراءتها للأحداث، وتطوراتها السلبية من قبل الشيخ صالح العلي، حيث بدأ يُظهر بعض المرونة في قبوله التفاوض، بناء على وساطة الجنرال البريطاني اللنبي في القدس. كما أن القيادة الفرنسية، أدركت أهمية الصلة مع معظم قيادات الثورة فأوقف النميلاتية، والقراحلة، والنواصرة القتال، وقاموا بتسليم أسلحتهم... وتابع الفرنسيون عملياتهم، فاستولوا في 11 حزيران على الشيخ بدر، وأغلقوا المنفذ الشرقي للجبل، وسقطت بيدهم: «دوير بعبدا، وزوبة، وبيت عانا، ومحمد جونين، وبشراغي». ثم توجّه الفرنسيون إلى القدموس التي سقطت في 21 حزيران سنة 1921، ثم مصياف، حيث استسلم هناك ثلاثة من قادة الثورة هم: «حبيب محمود عم الشيخ صالح العلي، والشيخ أحمد الشيخ من الدالي، والشيخ علي عبد الحميد من بشراغي».

وهكذا سيطرت القوات الفرنسية على معظم أرجاء منطقة الثورة، رغم مقاومة الشيخ صالح العلي الضعيفة والمتعثرة في مراحلها الأخيرة، ممّا اضطره للاستسلام في أيلول 1922، مع سبعة تبقّوا معه من أنصاره، حيث وضعت شروط الاستسلام، وضمان سلامته وسلامة رفاقه.

وبعد انتهاء ثورة الشيخ صالح العلي، اعتزل السياسة، وأقام في مكان معيّن بجوار الشيخ بدر، القريب من الساحل، لا يبارحه إلاّ بإذن من السلطة الحاكمة. على أن السلطة الفرنسية الممثلة بالكولونيل نيجر، حاكم المقاطعة رأت إزاء ما بدر من الشيخ صالح العلي ورجاله، أن تستميل إليها مسلمي اللاذقية وتحول دون تعلّقهم بالمنطقة الشرقية من سورية، فعوّلت على تخفيف وطأة الحكم العسكري، بإجراءات إدارية، يقوم بتنفيذها مدنيون من أبناء المقاطعة ذاتها.

هذا وقد بقي الشيخ صالح العلي أسطورة في منطقته، وهالة حيّة في ضمير السوريين الذين يعشقون الحرية ويرفضون الذل والاستعمار، على الرغم من بعض

الأخطاء التي ارتكبها الثوّار بحق القرى المسيحية، وعلى الرغم من أن البعض منهم كانوا ثوّاراً وعليين أكثر من الشيخ صالح العلي. ولم يطبق قول الإمام الأوزاعي للخليفة العباسي «لا تؤخذ عامة بذنوب خاصّة»[1].

(1) محمود عبد الرحمن: الشيخ صالح العلي قائد وقضية. مكتبة شاش. طرطوس ـ سورية.
ـ محمد هوّاش: عن العلويين ودولتهم: الفصل الخامس وما يليه ص 99 وما بعد...
ـ محمد خوندة: تاريخ العلويين وأنسابهم. صفحة منسية من ثورة الشيخ صالح العلي ص 250 ـ 256. دار المحجة البيضاء. بيروت 2004.
ـ منذر الموصلي: البحث عن الذات ـ الجذور. الجزء الثاني ـ ثورة الشيخ صالح العلي ص 151 وما بعد...
ـ د. عبد اللطيف اليونس: ثورة الشيخ صالح العلي.
ـ سمير عبده: العلويون في سورية. ص 72 ـ 73.
ـ يوسف الحكيم: سورية والانتداب الفرنسي ص 63 ـ 64.
ـ باتريك سيل: الأسد. الصراع على الشرق الأوسط. الفصل الأول والثاني.
ـ كمال ديب: تاريخ سوريا المعاصرة ص 49 ـ 50.
ـ محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية الـ «كي دورسيه» المشرق 1918 ـ 1940. سوريا ولبنان مجلد 157 ـ 159.

الفصل الثاني

دولة العلويين

بعد انتهاء مقاومة العلويين بزعامة الشيخ صالح العلي، والتي استمرّت سنة كاملة، وبعد سقوط دمشق والحكومة الفيصلية بأيدي الفرنسيين، واعتقال الشيخ صالح العلي ورفاقه من قادة المقاومة، وأسرهم في سجن جزيرة أرواد، وما تلا ذلك من دخول الشرطة والإدارة، فرض الفرنسيون الأمن، وأوقفوا حال الفوضى، وقضوا على قطّاع الطرق واللصوص، وقلّصوا من سلطان زعماء العشائر العلوية، على مصائر الناس، وبدأت تنتشر المخافر الفرنسية، ومراكز الجيش الفرنسي، في المنطقة الغربية. وبعد ذلك قامت إدارة الانتداب بإحصاء السكان، وفرض نظام البطاقة الشخصية (تذكرة الهوية).

وكان الفرنسيون قد أطلقوا على المنطقة الغربية من سورية «منطقة الحكم الذاتي العلوي»، وربطوها عضويًا باتحاد الدويلات السورية الأخرى، التي أقامتها فرنسا تحت ظل الانتداب. ثم ما لبث أن تحوّل هذا الربط، بعد استقرار البلاد، والسيطرة على الأمن الداخلي إلى اتحاد فدرالي، تحت لواء الانتداب الفرنسي 1922. وأعلن كيانًا علويًا مستقلاً له علمه الخاص، وهو عبارة عن شمس مشرقة بخلفية بيضاء، إضافة إلى الطوابع البريدية، والبطاقات الشخصية، والسجلات الإدارية، والمحاكم القضائية، والميزانية المالية الخاصة به.

هذه الخطوات جعلت للعلويين قيمة واحترامًا مفقودين منذ قرون، ما أزعج سنّة المدن، الذين، حتى سنة 1918، كانوا أصحاب اليد العليا في السلطنة

العثمانية. لكن المشروع الفرنسي في المنطقة العلوية، انتقل إلى محاولة تنصير السكان العلويين عبر المدارس والبعثات التبشيرية، ظنًا أن معتقدات العلويين هي خرافات قديمة، يمكن استبدالها بديانة عصرية وديناميكية كالمسيحية الكاثوليكية، الأمر الذي أخفق في مسعاه هذا، رغم قبول بعض القلة المسيحية. وفي الحال، فإن العلويين قد استفادوا من الانتداب الفرنسي في تحسين ظروفهم الاجتماعية والسياسية والتعليمية[1].

وفي ستينيات القرن العشرين، وقدوصل العلويون إلى قمّة السلطة في دمشق، سعوا إلى الحصول من السلطات الشيعية اللبنانية، ولا سيما منها الإمام موسى الصدر، على اعتراف بانتمائهم إلى الشيعة. وهنا يقول آني شابري، ولورانت شابري: «كان هذا بدوافع سياسية محدّدة، للاستفادة من التضامنات على الصعيد الدولي، ولا سيما إيران، بل وكذلك بهدف أكثر نرجسية، وهو إضفاء هوية جديدة، وتالياً طائفية تغض من شأن الآخرين، كما يغض من شأنها، والارتفاع رمزيًا إلى مستوى الشيعة الإثني عشرية نفسها بمعناها الدقيق، المُقَرّ بها بحكم الواقع في الأمة الإسلامية»[2].

فضلاً عن الإدارة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، قام الفرنسيون بتجنيد السكان المحليين، كما هو الأمر في مستعمرات فرنسا في أفريقيا، فافتتحوا مكاتب قوّات الشرق الخاصّة، التي ألحق بها الشباب العلوي، وشباب الأقليات، كالدروز، والإسماعيليين، والأرمن، والمسيحيين، والأكراد، بنسبة كبيرة، فبات عديدها جاهزًا سنة 1921.

---

(1) لورانت شبري ـ آني شبري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى ص 207 ـ 209.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر ص 50 ـ 51.
- Jaques Weuleress: Les pays des Alaouites, Tours, institut Français de Damas 2eme volumes 1940.
- Jaques Weuleresse: Un peuple minoritaire, d'orient. Les ALaouites en Syrie-24. Méditerranéme et africaine Vol I. No 2. P.45-1938.

(2) لورانت شبري، آني شبري: سياسة وأقليات في الشرق الأدنى ص 208.

لقد انتسب العلويون إلى هذه القوّات، لأنها وفّرت لهم عملاً وراتبًا، في ظل نسبة بطالة عالية في جبالهم. كما أن فرنسا روّجت لهذه القوّات خصوصًا في الأوساط العلوية، رغبة منها أن تكون نسبة هؤلاء مرتفعة في القوات الخاصّة. ولعلّ الانخراط بقوات الشرق كان العامل الرئيس، ويكاد يكون فريدًا في تلك الفترة، في انفتاح العلويين على العالم الحديث. إذ إن الشباب العلوي، كان يحصل على راتب مالي دائم، ما حقق له استقرارًا حياتيًا، وأصبح يعرف النظام والانضباط، ويتعامل مع إدارة وضباط دولة حديثة كفرنسا، ولأول مرّة يتدرّب ويتعلّم ويسمع أفكارًا جديدة، ويكتسب اللغة الفرنسية.

أما السنّة من ارستقراطيي المدن. وطبقتها المتوسّطة، فقد رفضوا الانتداب، وابتعدوا عن الانخراط في الجندية تحت سلطة استعمار أجنبي.

وقد بلغ عدد القوّات الخاصّة سنة 1924، سبعة آلاف جندي، وسنة 1932 خمسة عشر ألفًا. ومع الوقت تصاعد نفوذ الضباط العلويين في القوّات الخاصة. ونمت التجربة العسكرية في سورية المستقلة فيما بعد. وقد تحوّلت هذه القوات الخاصّة بعد جلاء الفرنسيين عن سورية سنة 1946، إلى نواة الجيش السوري الحديث. وكان أصحاب الرتب العالية في هذه القوّات من أبناء الأقليات العرقية والدينية، إضافة إلى عدد قليل من زعماء العشائر، وشيوخ المدن. وقد ورثت هذه القوّات انضباط الجيش الفرنسي وتقاليده[1].

لقد اعتبر العلويون أنفسم أقليّة تحتاج إلى حماية، من الذين اعتبروهم من الطوائف الهامشية في الإسلام، وبدرجة خاصة السنة، وشهدوا أقسى الفتاوى التي صدرت من شيوخهم.

(1) انظر وثائق الخارجية الفرنسية: المشرق 1918 ـ 1930 سورية ولبنان الوثيقة 492 الملف 95.
ـ باتريك سيل: الأسد ص 36، 37 دار الساقي، لندن 1988.
ـ أندريه ريموند: سوريا من المملكة إلى الاستقلال باريس 1980.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر ص 54 ـ 55.

وكما سبق ذكره:

1 ـ إن قرار فرنسا بتجزئة سورية، وإنشاء دولة علوية مستقلة، هو خطة سياسية واقتصادية للسيطرة على بلاد الشام، ولكنها خطة تستجيب لمطالب نصيرية ـ علوية صحيحة.

2 ـ لما اندلعت الثورة السورية سنة 1925، أدركت فرنسا أن مسألة الإبقاء على سورية، امر لن يطول. وجاءت حكومة «ليون بلوم» سنة 1936، لتقرّر شرعية المطالب السورية، وإمكان النظر في مبدأ الاستقلال. وبالمقابل وقف زعماء الأكثرية الساحقة من العلويين، من الاستقلال عن فرنسا موقفًا صارمًا، لا حبًا بالانتداب الفرنسي، إنما حرصًا على الاستقلال عن الأغلبية السنيّة السورية.

3 ـ جاء في مذكرة هنري پونسو إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 28 نيسان سنة 1933، أنه استقبل بعض الأعيان من العلويين، وعلى رأسهم رئيس المجلس التنفيذي باللاذقية، وذلك لإبلاغ رأي العلويين في استقلال سورية إلى الحكومة الفرنسية. إذ قال رئيس الوفد:

«إننا لا نريدها، بل على العكس نحن نعارضها، فالسوريون، يعادوننا من الوجهة الدينية، ومن جهة أخرى فهم شديدو الانعزال عنّا، وبهذا فلا يمكن التعاون معهم.

4 ـ جاء في المذكّرة التي قدمها العلويون إلى المندوب الفرنسي بتاريخ 11 حزيران سنة 1936: «أن النصيرية، الذين يشكلّون الأكثرية الساحقة من سكان حكومة اللاذقية، يرفضون الرفض الجازم رجوعهم إلى الحكم الإسلامي، وأنه يستحيل على فرنسا الممثّلة بأحزابها البرلمانية، أن تقرّر عبودية شعب صغير صديق لأعدائه التاريخيين الدينيين، ولكي تتأكّدوا من عمق الهوّة التي تفصل بيننا وبين السوريين، وتتصوّروا الكارثة المجحفة التي نحن على أبوابها، نرجوكم التفضّل بإرسال لجنة نيابية لتطّلع على

الحالة كما هي، ولترى هل في الإمكان إلحاق «النصيرية» بسورية، دون التعرّض لمأساة دامية، تكون لطخة سوداء في تاريخ فرنسا، مع إيقاف المفاوضات الفرنسية ـ السورية في ما يختص بالنصيرية».

وجاء في الوثيقة، التي رفعها مكسيم ويغان إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ 25 نيسان سنة 1936، بضرورة توحيد الوطن السوري:

«إن التنظيمات السياسية العشائرية، التي تتألّف من أربعة أحلاف عشائرية: «الحدادون، والخياطون، والمتاورة، والكلبية»، والتي كان اعتمادنا عليها لتشكّل العمود الفقري للاستقلال الذاتي، والتي يشكّل زعماؤها أعضاء المجلس التمثيلي، بدأت تفقد قدرتها كما أخذت الدعاية الوحدوية الدمشقية تستقطب الزعماء العشائريين الثانويين الطموحين، هذا إضافة إلى انتشار التعليم الابتدائي الذي صار يهدّد الرابطة الباطنية القديمة، التي لم يعد جهازها الوعظي الساذج يرضي الأجيال الجديدة».

ولما أيقن العلويون من تحقيق الاستقلال السوري عرضوا على فرنسا إلحاق الدولة الحلوية بلبنان لا بسوريا. وقد جاء في عريضة من المجلس التمثيلي الحلوي، إلى وزارة الخارجية الفرنسية في 24 حزيران سنة 1936:

«نحن نرفض رفضًا قاطعًا أي اندماج بسورية. نحن نطالب باستقلالنا، تحت وصاية فرنسا. أننا متمسّكون بشدّة بقرارنا بمقاومة الهيمنة السورية، بكل السبل، وحتى بالقوّة، وستكون فرنسا مسؤولة عن الدماء التي ستسيل، وإن كان استقلالنا مستحيلاً دوليًا، فإننا نوافق على التباحث مع لبنان حول اتحاد يضمن استقلالنا الذاتي الكامل، تحت الحماية الفرنسية[1].

---

(1) - Archive du Ministère des affaires Etrangères. Liban syrie-Liban: 1930-1940 volume 510. document No 124-volume 492 document No 412 P 193.

- Ibid vol:515. P.206. vol 493. P.8.

ـ حسن الحكيم: الوثائق التاريخية المتعلّقة بالقضية السورية ص 254. الوثيقة رقم 43، بيروت.

فقد نكشف أن تعاونًا صادقًا بين السنّة والعلويين كان متأرجحًا، إذا لم نقل كان في مكانة من الصعوبة أقرب منها إلى الاستحالة. فإن المندوبين العلويين، انسحبوا من المجلس الاتحادي سنة 1924، ممّا اضطر المندوب السامي الفرنسي الجنرال ويغان إلى إعادة الاستقلال الذاتي إلى «دولة العلويين المستقلّة»، فإن النظام الأساسي الذي أنشئ بالقرار 3113 تاريخ 15 أيار سنة 1930، جعل منها: «حكومة اللاذقية». وحلّت فيها بسرعة الإدارة المدنية محل الإدارة العسكرية، مع المحافظة على مبدأ الإدارة المباشرة من قبل الفرنسيين، إذ بقيت الحكومة المركزية في اللاذقية مؤلّفة من الفرنسيين وحدهم.

بيد أن سياسة الانفصال هذه، بين العلويين والسنّة لم تحسّن في شيء من العلاقات بين الطوائف. لأن فرنسا، كانت تفضّل تجنيد الأقليات على غيرهم، وأن سكان المدن من السنّة، كانوا يرفضون الدخول في الجيش الاستعماري. وأن هذا التجنيد الأقلوي بدا في أعين الحركات الوطنية بيادق في خدمة الدولة المنتدبة، يشكّل قناعًا لواقع الاحتلال الاستعماري، الذي يختفي وراء قوّة مسلّحة محليّة، إضافة إلى تفاقم الخصومات بين الأكثرية السنيّة والأقليّات، ممّا جعل أول حكومة سورية مستقلّة تلغي الكثير من الإجراءات المتّخذة لصالح الأقليات في ظل الانتداب، حيث وجد العلويون أنفسهم من جديد محرّرين من الحقوق القضائية، فيما يتعلّق بالأحوال الشخصية، التي كانت السلطات الفرنسية منحتها لهم.

كان أول التغييرات الفرنسية الهامة سنة 1929، إعلان الاتحاد الفدرالي بين «دولة دمشق، ودولة حلب، وإقليم العلويين». وقد أثار هذا الاتحاد انتقادات من الفريقين. فالاتحاديون رأوا فيه أول تجربة وحدوية، يصعب تصوّر الوصول إلى الوحدة السورية بدونها. والمتشدّدون رأوا في هذا الاتحاد خطوة جديدة تزيد من التعاون مع الفرنسيين، فقاوموه بشدة.

وجاء في الدراسة التي أجرتها الإدارة الاقتصادية في وزارة الخارجية الفرنسية

في أيار سنة 1920 «أقاليم اللاذقية، وجبل الدروز»، لا تصلح كدولة بالمعنى المتعارف عليه دوليًا، لذا فقد فرض الفرنسيون على الدول الثلاث «دمشق، حلب، العلويين» الاتحاد وفقًا لما تنصّ عليه المادة الأولى من صك الانتداب، في حين مهّدوا الطريق لقيام دولة لبنان الكبير، التي بقيت منفردة.

وفي تعليمات أريستد بريان بتاريخ 17 آذار سنة 1921، أن استقلال لبنان الذي أعلناه في الماضي، والذي يجب أن نحرص عليه، هو صورة واضحة لسياستنا. فهذا البلد المسيحي، لديه الاستعداد للانقياد التام لثقافتنا، والاعتماد مستقبلاً علينا، بدون إساءة الظن بنا، في إطار الانتداب يجب إذًا أن يحتفظ لبنان تجاه سورية بالمساواة، رغم صغر مساحته، فمدينة طرابلس يمكن أن ترتبط بحمص أو بحماه، إنما لا يجوز أن ترتبط بدمشق».

وفي الثامن والعشرين من حزيران سنة 1922، وفي حضور ممثّلين عن دولة دمشق، ودولة حلب، وإقليم العلويين، أعلن الجنرال غورو عن ولادة الاتحاد السوري. وقد تقرّر أن يحكم هذا الاتحاد الفدرالي مجلس للوحدة، يمثل الدول الثلاث. أمّا الدروز، الذين رفضوا الانضمام إلى الاتحاد، فقد صدر بشأنهم قرار رسمي من المندوب السامي بتاريخ 24 تشرين الأول سنة 1922، بإقامة دولة مستقلّة في جبل الدروز. وقد عزي السبب في هذا الاستثناء إلى الوضع الخاص الذي كان عليه جبل الدروز، من الناحية الاجتماعية، وإلى رغبة أكثريته الدرزية في الاحتفاظ باستقلاله، تحت انتداب واحد بدلاً من انتدابين، وليس الانتداب الثاني سوى تحكم السوريين في شؤون الجبل، كما كانت عليه الحال في العهد العثماني.

وكان العلويون متحفظين، وأكثريتهم رافضة لهذا الاتحاد، ولم يوافقوا إلاّ بعد أن تحوّل مسمّى منطقتهم من «إقليم العلويين المستقل» إلى «دولة العلويين». وقد مثّل الدولة العلوية في هذا الاتحاد:

1 ـ جابر العبّاس: علوي.

2 ـ إسماعيل هوّاش: علوي.

3 ـ إسماعيل جنيد: علوي.

4 ـ عبد الواحد هارون: سنّي.

5 ـ إسحق نصري: مسيحي أرثوذكسي.

وقد استبعد العلويون من تقلّد المناصب الحكومية، والاضطلاع بأدنى المسؤوليات في الاتحاد، الذي كان يرئسه صبحي بركات من الطائفة السنيّة. وهو من مدينة حلب.

ولم تطرأ في دولة العلويين الجديدة، في تلك الفترة تطوّرات كبيرة من الناحية السياسية، بل كان الاهتمام منصّبًا حول الخلاف على تشكيل محكمة الاستئناف في اللاذقية. فالمسيحيون والعلويون، الذين عبّروا أول الأمر عن مخاوفهم للحكومة مع إعطاء الأغلبية للسنّة، عادوا وقبلوا بالأمر الواقع.

وفي 24 كانون الأول سنة 1923، أعاد اتحاد الدول في سورية تشكيله على النحو التالي:

1 ـ صبحي بركات: رئيسًا. حلب.

2 ـ راشد برازي: نائبًا للرئيس. دمشق (آل البرازي من زعماء حماه).

3 ـ جابر عبّاس: نائبًا للرئيس. صافيتا.

4 ـ حسيب كحّال: أمين سر. دمشق.

5 ـ محمد عبد الرزاق: أمين سر. طرطوس.

وبعد ذلك وفي 18 آذار سنة 1923، اتخذ قرار بنقل مقر الاتحاد من حلب إلى دمشق. وانتقل إليها الرئيس وجميع أعضاء المكتب المذكور.

ولكن عندما طرح التصويت على الوحدة السورية، انسحب وفد العلويين

وغادر قاعة الاجتماع. وفي 7 تشرين الأول سنة 1924، انتخب جابر العبّاس للمرة الثانية رئيسًا للمجلس التمثيلي[1].

لكن فكرة ومفهوم الوطن عند العلويين، الذين عاشوا منعزلين في جبالهم، في بادئ الأمر، لم تكن تتعدّى محيط العشيرة، وأحيانًا محيط أحد أفخاذ العشيرة، ولا تمتد أبعد من هذه الجماعة. وكانت تتبع جبال العلويين قبل الانتداب إلى ولايتين:

1 ـ ولاية دمشق: ويتبعها قضاء الحصن[2] والعمرانية[3].

2 ـ ولاية بيروت: ويتبعها مجمل أقضية الساحل: صافيتا ـ طرطوس بانياس ـ جبلة ـ الحفّة ـ اللاذقية وناحيتها.

ولم يكن العلويون والأكثرية الساحقة من سكان هذه المنطقة، لا سيما في الجبال والريف، يشعرون بأي ارتباط بالعاصمة استانبول، عاصمة الخلافة، والامبراطورية العثمانية. أما جيش هذه الدولة وإدارته، فهما جيش وإدارة السلطان، والعلم علمه. ولم يؤمن يومًا أي من سكان الجبال العلوية، بأن له علاقة بكل هذه الرموز؛ فالجيش العثماني، لا يمثّل في نظره إلا المذابح الدموية والقهر، والإدارة العثمانية، هي مثال التعسّف والظلم والمحسوبية والرشوة والفساد. وهو الإنسان الغارق في الفقر والجهل والتعاسة. وقد حرص موظفّو الدولة العثمانية وممثلوها على إبقاء هذا الإنسان دائمًا في هذه الحالة، بحيث حرموه أبسط من حقوقه، وجعلوه منبوذًا بعيدًا عن كل ما يتّصل بالمدنية من شيء.

وفي عهد الانتداب الفرنسي شكلت دولة العلويين، ودولة جبل الدروز، عملة أو سلعة للمقايضة. وباستثناء الجنرال غورو، فإن ممثّلي ومسؤولي سلطات

---

(1) محمد هوّاش: عن العلويين ودولتهم المستقلّة: الفصل الثامن ص 206 وما بعد. . .
ـ المنصف بن عبدالجليل: الفرقة الهامشية في الإسلام، ص147.
ـ أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: D.M 123 ـ رقم 465 من 4 ـ 11 أيار.

(2) هو الآن قضاء تلكلخ التابع إلى محافظة حمص.

(3) هو الآن قضاء مصياف.

الانتداب، لم يأخذوا على محمل الجد بإمكانية قيام كيان سياسي علوي، أو درزي.

وفي 1 شباط سنة 1925، حلّ المندوب السامي الاتحاد السوري، وأعلن قيام دولة العلويين المستقّلة، حيث يشكل السكان العلويون فيها أكثر من النصف، وعلى رأسها حاكم فرنسي. يعاونه موظفون فرنسيون، أنيطت لهم أهم المرافق والوظائف الحيوية في الدولة: مثل العدل، والمالية، والبريد والاقتصاد... في حين أنيط بالموظفين المحليّين: التعليم، والأشغال العامة، والأمن الداخلي، يساعدهم فنّيون فرنسيون. وقسّمت هذه الدولة إلى سنجقين:

1 ـ سنجق اللاذقية: ويتبعه أقضية، اللاذقية، وجبلة، والحفّة وبانياس، ومصياف.

2 ـ سنجق طرطوس، ويتبعة أقضية، طرطوس، وصافيتا، وتلكلخ.

ويرأس كل سنجق متصرّف، ويدير القضاء قائمقام، والناحية مدير ناحية. وقد حظيت كل من اللاذقية وجزيرة أرواد ببلدية مستقلّة.

3 ـ وكانت الخدمات الأمنية مقتصرة على الفرقة الحادية والخمسين للحراسة المتجوّلة، قوامها: 84 جنديًا، موزعة بين السنة 31، والعلويين والإسماعيليين 53.

4 ـ الدرك: بإمرة ضابط فرنسي، 240 جنديًا منهم سبعة ضباط سنِّيين، وخمسة مسيحيين. أما الرتباء والأنفار فيتوزعون على الشكل التالي: 228 دركيًا 100 من السنة، 70 من العلويين، و58 من المسيحيين.

5 ـ الشرطة البلدية: برئاسة مواطن علوي يساعده موظّف فرنسي وهي مقسّمة على الشكل التالي: 14 من السنة، 6 من العلويين و9 من المسيحيين.

أما بالنسبة للتمثيل النيابي، وتبعًا للقرار الصادر من الجنرال «دوجو ڤنيل» رقم

22 تاريخ 21 كانون الأول 1925، الذي ينظّم الحياة النيابية في دولة العلويين فقد نظّم على الشكل التالي:

عدد النواب وطائفتهم:

1 ـ العلوين 8.

2 ـ السنّة 3.

3 ـ المسيحيون 2 أرثوذكس، 1 كاثوليكي.

4 ـ الإسماعيليون 1.

وقد فاز في أول انتخابات جرت في هذه الدولة عن:

أ ـ العلويين: إبراهيم الكنج، فاخر خير بك، محمد جنيد، علي محمد كامل، الشيخ شهاب، جابر العبّاس، أمين ملحم، عزيز الهوّاش.

ب ـ السنّة: عبد القادر شريتح، مجد الدين الأزهري.

جـ ـ المسيحيون الأرثوذكس: إسحق نصري، نقولا بشور.

د ـ المسيحيون الكاثوليك: صديق إلياس، من الطائفة المارونية.

هـ ـ الإسماعيليون: إسماعيل الحاج إبراهيم.

وقد بدأت دورة انعقاد المجلس التمثيلي الأولى في 2 نيسان سنة 1926 وانتهت في الخامس والعشرين منه.

في هذا الوقت كانت وفود المدن السورية من دمشق، وحلب، وحمص، وحماه، تطالب المندوب السامي وتؤكّد على الوحدة السورية، ومن ضمنها إقليم العلويين، وجبل الدروز، وسنجق إسكندرون، وإعادة الأقضية المسلوخة من ولاية دمشق، والتي ضمّت إلى لبنان، وغيرها من المطالب. . .

لكن جواب المفوّض السامي كان: «إنه ليس بمقدوره، وليست من سلطانه

إعلان الوحدة السورية الكاملة، طالما لم تتّفق على هذا الأمر كل فئات الشعب في هذه المناطق».

أما العلويون فلم يروا تعبيرهم عن أنفسهم مساسًا بأي عقد اجتماعي، على المستوى القومي، فالأفكار المتعلّقة بالانفصال والاتحاد بالنسبة لهم ما زالت جنينًا صغيرًا، والغالبية العظمى منهم، لم يكن بإمكانها أن تذكر رابطة لها بأرض، إلا تلك التي كانت بقائم مقاميات طرابلس، أيام ولاية بيروت.

لكن الدولة العلوية، لم تعمّق جذورها في أرض الواقع، لأن من حسناتها جمع العلويين للمرة الأولى منذ عهد الإدارة العثمانية، التي كانت حريصة على بث الفرقة بين الأهلين.

وجاء في البرقية المرسلة من زعماء دولة العلويين سنة 1936، إلى وزير الخارجية الفرنسي:

«ليس هناك ما يجمعنا، فطرق التربية في المنزل والمدرسة، والعادات القومية والأهداف الاجتماعية، مختلفة بيننا وبين السنّة كل الاختلاف. ورغم أنه تجمعنا معًا حضارة القرن العشرين، وأن الإدارة في سورية إدارة فرنسية، إلا أن تناقضنا الديني العقائدي متغلغل في كل مجالات الحياة الاجتماعية». الموقعون:

أ - إبراهيم الكنج رئيس المجلس النيابي.

ب - وديع سعادة نائب رئيس المجلس النيابي.

ج - الأعضاء في المجلس: إلياس عبيد، محمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل) محمد جنيد، صقر خير بك، عزيز هوّاش، يوسف حامد، سليمان مرشد، أمين ملحم رسلان، صديق إلياس، محي الدين أحمد.

لقد أدرك الأتراك هذه الحقائق التاريخية، وأولوها الاهتمام الذي تستحقّه من الناحية السياسية. وعلى هذا، قسّموا البلاد إلى ولايات وسناجق، ولم يلحقوا إقليم العلويين بسوريا الداخلية.

وقد التفت المندوبون الساميون إلى هذه الحقائق أيضًا، واتّبعوا سياسة حكيمة في الإدارة، ترتكز على فكرة استقلال العلويين، فما هو المنطق الذي يعطي السوريين الحق في حكمنا، ويحرمنا من الحكم الذاتي. . . ؟

كيف يسمح بضم لبنان إجباريًا مع عدم الاعتداد بإرادة الأغلبية الساحقة للبلاد المنفصلة عن سوريا، وعدم قبول فكرة بقائنا منفصلين عن سوريا، بينما لم تجمعنا معهم وحدة أبدًا على مرّ التاريخ، ولم نرغب يومًا في ذلك؟ . . . هل يرجع ذلك إلى كون لبنان الصديق التقليدي لفرنسا، وأن الفرنسيين يجهلون اليوم أن الحملات الصليبية لم تبق طويلاً، ولم تبنِ قلاعها، ولم تختلط بالشعب، إلا في المنطقة الشمالية الغربية من سورية، أي في أراضي حكومة اللاذقية الحالية، وأننا الأكثر إخلاصًا لفرنسا من بين كل شعوب سورية. هل يمكن إجبارنا رغم إرادتنا بالانضمام إلى سورية من قبل فرنسا، التي نادت بحقوق الإنسان والجماعات؟ وإذا اعتبرنا استقلالنا طيلة سبعة عشر عامًا خطأً إداريًا من جانب حكومة الانتداب، فعلى فرنسا ألاّ تحاسبنا، وتحاسب أبناءنا، وإنما تحاسب مندوبيها الساميين، الذين شجّعوا استقلالنا، وساندوه.

نحن راضون كل الرضا عن شخصيتنا الجديدة، وفخورون أن يكون ذلك قد تم على يد فرنسا. . . إذا كان لسورية حق الحياة، وتقرير المصير، فنحن لنا ذات الحقوق، ولن نضن بأي غال، إذا ما تعلّق الأمر باستقلالنا، إن فرنسا لن تستطيع أبدًا إبراء ساحتها من جريمة ضمّنا».

وفي المقابل هناك برقية مضادة من بعض زعماء العلويين والدولة العلوية، تطالب بالوحدة مع سورية، مرسلة إلى وزارة الخارجية الفرنسية في 2 تموز سنة 1936، جاء فيها:

«جئناكم وقد نفد صبرنا، نشكو سياسة التفرقة المشؤومة التي ما زال يسير عليها ممثلّو فرنسا في حكومة اللاذقية حتى يومنا هذا». . .

فبمقابل البيان المحرر الصادر عن مجلس الوزراء الفرنسي الجديد، والمتعلق

باستقلال سورية ووحدتها أخذوا يستفزّون أنصارهم، ووقّعوهم على عرائض جديدة تشير بصورة غير مباشرة، وإن كان لا لَبْس فيها إلى إبقاء حكومة اللاذقية على نظامها الحالي. . .

ويبدو أن هؤلاء، قد ادّعوا أن العلويين ليسوا لا مسلمين ولا عربًا، بل إنهم من سلالة الصليبيين، وأنه يفصل بينهم وبين سكان سورية حرب عقائدية، ومصالح مختلفة. وأنهم إذا تأكّدوا من ضرورة انتهاء الوضع القائم، فإنهم سيفضّلون الانضمام إلى لبنان على الوحدة مع سورية. . .

فلو كانت حقيقة الوضع على ما بصوّره هؤلاء، فكيف يمكنهم تفسير تواجد أكبر الزعماء، ورجال الدين العلويين بين صفوفنا. . . وجميعهم يحتج بعزم على الادّعاءات العارية عن الصحة، التي أطلقها البعض من مواطنيهم الذي وقعوا. . . بهدف تأمين المصالح والامتيازات الزائلة، التي يلّوح لهم بها الحكّام، ونوابهم أصحاب الصلاحيات المعلقة.

يجابهوننا بحجة أن معظم سكان الإقليم علويو المذهب. فمن جهة لا يمكن اعتبار الديانات كقاعدة لتكوين الشعوب، ومن جهة ثانية، فالعلويون مسلمون كما أن الأغريق أرثوذكس (المسيحيون الأرثوذكس) والبروتستانت مسيحيون. أفلم يوجد في المدن السورية أعداد كبيرة من أتباع مختلف الديانات، التي تمارس شعائرها في هذا البلد؟ ولماذا تبقى القرى العلوية المجاورة لهذه المدن المتعلقة بسورية؟ ولماذا لا يفكّر المسيحيون المجتمعون في بعض المناطق السورية في طلب الانضمام إلى لبنان، حيث يشكّل أبناء دينهم أكثرية؟ . . .

وعلى الأقل أن تحقّقوا رغبات الأكثرية الساحقة من سكان بلاد العلويين وفق ما عبّر عنها مندوبونا في باريس، تفضلّوا يا معالي الوزير بتقبّل خالص تحياتنا واحترامنا:

علي محمد كامل: النائب السابق وزعيم وشيخ عشيرة النميلاتية.

أمين رسلان: النائب العلوي وزعيم عشائر الرسالنة والقراحلة.

حمد المحمد: زعيم عشيرة الحدادين العلوية. عضو سابق في المجلس التأسيسي العلوي.

منير عبّاس: محامي ونائب، زعيم عشيرة الخياطين.

علي ملحم رسلان: زعيم الرسالنة العلويين.

علي شهاب: زعيم العشائر الحيدرية العلوية.

إسماعيل هوّاش: زعيم عشيرة المتاورة والعضو السابق في المجلس الاتحادي السوري.

أحمد أديب الخيار: نائب اللاذقية ورئيس ديني للعلويين.

عزيز طاهر الموعي: زعيم عشيرة النواصرة العلوية.

محمد إسْبر: زعيم عشيرة النواصرة العلوية.

أحمد رسلان: زعيم عشيرة القراحلة العلوية.

علي سليمان الأحمد: زعيم علوي ـ عضو سابق بالجمعية التأسيسية.

الشيخ صالح العلي: زعيم عشيرة البشارغة. زعيم ديني، وزعيم ثورة 1919 ـ 1921.

إبراهيم مصطفى جابر: زعيم علوي.

راشد العمر: زعيم عشيرة الشماسنة العلوية.

يونس إسماعيل: زعيم عشيرة الحدادين العلوية.

مجد الدين الأزهري: نائب اللاذقية: رئيس غرفة الزراعة والتجارة والصناعة.

عبد الواحد هارون: زعيم سني. نائب سابق في البرلمان العثماني ـ عضو سابق في المجلس الاتحادي لدول سورية ـ المحافظ السابق للاذقية.

محمود عبد الرازق: نائب.

فايز إلياس: نقيب المحامين السابق. عضو سابق بالجمعية التأسيسية.

عبد القادر شريتح: زعيم سني ـ نائب سابق، الرئيس السابق لغرفة التجارة والزراعة.

أسعد هارون: عضو البلدية ـ زعيم الشباب الوطني. حاصل على دبلوم المدرسة العليا للعلوم السياسية.

حليم بشّور: محامي من الأعيان المسيحيين.

محمد علي: محامي علوي.

عبد اللطيف يونس: شيخ علوي.

سليمان فايد: من الأعيان العلويين.

جميل عثمان: مهندس علوي.

شوكت عبّاس: محامي علوي.

عبد اللّه عبد اللّه: محامي علوي.

محمد ياسين عبد اللطيف: شيخ علوي.

عبد اللطيف مرهج: شيخ علوي.

رضا عباس: زعيم علوي.

الدكتور وجيه محيي الدين: طبيب علوي.

أحمد فايز: زعيم قبيلة علوية. (هذه القبيلة غير مذكورة).

حسن ضحية: شيخ علوي.

إسماعيل يوسف: شيخ علوي ـ الحدادين.

محمد رمضان: شيخ وزعيم ديني للبشارغة.

صالح ناصر الحكيم: زعيم ديني لعشيرة الخياطين العلوية.

محمد محيي الدين: شيخ علوي.

جابر مرهج: شيخ علوي.

علي محمد سلمان: شيخ علوي.

محسن حرفوش: شيخ علوي ـ قاضي شرعي سابق.

سعيد محمد سعيد: شيخ علوي.

غانم جفار: شيخ علوي.

يونس حمدان: زعيم ديني علوي «الرشاونة».

محمد حسن: شيخ علوي.

كامل محيي الدين: زعيم قبيلة علوية (غير مذكور اسم هذه القبيلة).

صالح ناصر زوبار: شيخ علوي، وشيخ الحيدرية.

علي عبد الحق: شيخ علوي.

كامل الحاج: شيخ علوي.

غانم يوسف: شيخ علوي.

محمود القاضي: شيخ علوي.

نصر يوسف خدام: شيخ علوي.

يونس علي: شيخ علوي.

عبد الحميد صالح يونس: شيخ علوي.

شيبان حامد: شيخ علوي.

محمد علي حلوم: شيخ علوي.

داود كالوري: شيخ علوي.

سليمان غانم: شيخ علوي.

أحمد يوسف: شيخ علوي.

الدكتور ميخائيل بشور: عضو سابق في الجمعية التأسيسية، مسيحي.

الدكتور إسكندر بشور: مسيحي (صفته غير مذكورة).

نقولا بشور: نائب سابق، عضو سابق للمجلس الاتحادي لدول سورية.

إسبر بشّور: زعيم مسيحي.

عزيز أيوب عرنوق: من الأعيان الأرثوذكس.

توفيق عرنوق: من الأعيان الأرثوذكس.

إسبر بيطار: من الأعيان المسيحيين.

رفيق بيطار: محامي، من الأعيان المسيحيين.

زاهي عرنوق: من الأعيان الأرثوذكس.

إبراهيم خوري: من الأعيان الكاثوليك.

الأب يوسف بطرس: أسقف ماروني.

الأب اسطفان سابا: أسقف ماروني.

سليمان شدياق: من الأعيان ـ ماروني.

عبد اللّه روفائيل: من الأعيان ـ ماروني.

الأب موسى ديب: زعيم ديني ـ ماروني.

باخوس عركوش: من الأعيان ماروني.

وفي الثالث من تشرين الأول، افتتحت دورة المجلس التمثيلي، وأعيد انتخاب جابر العبّاس للرئاسة. وكان هناك هجوم مضاد من جانب أنصار الوحدة السورية، الذين عقدوا عدة اجتماعات سرّيّة في اللاذقية بمنزل عبد الواحد هارون.

وفي طرطوس، وقد حاول المدّعي العام السابق دعّاس الجرجس المقيم في بلدة «مقعبرة» في وادي النصارى، أن يجمع تواقيع على «مضبطة» تطالب بالانضمام إلى سورية. وقد ساعده في ذلك:

- رشيد اليازجي: من مرمريتا.
- إبراهيم بشور: من صافيتا.
- جبرائيل بشوّر: من صافيتا.
- علي آغا عبد اللّه: من طرطوس.
- عبد القادر تحوف: من بانياس.
- يوسف خدام: من بانياس.
- علي أديب: من جبلة.

أما في ما يتعلّق بالإداريين الفرنسيين في الدولة العلوية، فقد لاقوا صعوبة في عملهم، لأن هذا المجتمع الذي يواجهونه، متعدّد العقائد والطوائف، والقبائل، تجعل منه مجتمعين منفصلين:

1 - مجتمع المدن: الذي يغلب عليه الأكثرية السنيّة والمسيحية، ويتكوّن من الحرفيين والتجار، وكبار الملاك الزراعيين.

2 - المجتمع الريفي والجبلي: وتغلب عليه الأكثرية العلوية، والتي تكوّن أساس هذا المجتمع، وهم يعيشون على الزراعة، كصغار ملاكين، أو كشركاء، او كمحاصصين، ويغلب عليه طابع الفقر والتخلّف.

وبين هذين المجتمعين، لم توجد أبدًا نقطة التقاء في الماضي. وقد أدرك الأتراك هذه الحقيقة، وجعلوا منها أساسًا للتفرقة في سياستهم في الإقليم، كما أن إدارة المندوب السامي، لا سيما في مراحلها الأولى، لم تكن على إلمام بالتركيبة الاجتماعية لهذين المجتمعين.

وقد اعتبرت الدولة العلوية في نظر الوحدويين السوريين، ذريعة لسلطات الانتداب، تعينهم على تنفيذ سياسة تقسيم سورية، كي يستخدموها عند الحاجة، حيث تقتضي مصالحهم. إضافة إلى تحكّم المفوضية السامية في المجلس التمثيلي أو النيابي، الذي تكوّن بموجب القرار 3026 في 25 شباط سنة 1930، على الشكل التالي:

1 ـ يتشكل المجلس من أعضاء منتخبين، وأعضاء معيّنين من قبل الحاكم الفرنسي.

2 ـ الانتخابات تكون من جولة واحدة.

3 ـ يكون التصويت بنظام المجموعات.

إذ يوزع الممثلون بين ممثّل للسنجق، وممثل للدولة.

1 ـ سنجق اللاذقية ممثلو الدول:

أ ـ عضو إسماعيلي.

ب ـ عضو مسيحي أرثوذكسي.

جـ ـ عضو مسيحي لبقية الطوائف المسيحية.

د ـ خمسة أعضاء علويين.

هـ ـ عضو سني.

2 ـ سنجق طرطوس.

أ ـ عضوان علويان.

ب ـ عضو سني.

وقد أثار هذا القرار بعض الردود الرافضة، لا سيما في تلكلخ، حيث حطم أنصار بعض المرشّحين صناديق الاقتراع. وأدّى سحب ترشيح، ممثلي قرى الكفرون بقضاء صافيتا، إلى رفض هذه القرى الاشتراك في عمليات التصويت. وقد

سيطر رجال المخابرات الفرنسية على الموقف بحزم، ما أدى إلى خسارة زعماء عشائر المتاورة، والكلبية، والقراحلة. وفاز في انتخابات المجلس التمثيلي لدولة العلويين التي جرت في السادس من نيسان سنة 1930.

1 ـ جبرائيل بشور، روم أرثوذكس عن دائرة صافيتا.

2 ـ صديق إلياس، ماروني عن دائرة بانياس.

3 ـ الشيخ محيي الدين، إسماعيلي عن طرطوس.

4 ـ إبراهيم الكنج، علوي عن جبلة.

5 ـ صقر خير بك، علوي عن جبلة.

6 ـ محمد جنيد، علوي عن مصياف.

7 ـ محمد خليل خرطبيل، علوي مرشدي عن الحفّة.

8 ـ محمد سليمان أحمد (بدوي الجبل)، علوي عن قضاء اللاذقية.

9 ـ عبد القادر شريتح، سنّي عن مدينة اللاذقية.

10 ـ جابر العبّاس، علوي عن صافيتا.

11 ـ يوسف الحامد، علوي عن صافيتا.

12 ـ محمود عبد الرازق، سني عن طرطوس.

كما صدر قرار رقم 1908 بتاريخ 15 نيسان سنة 1930 بتعيين أربعة أعضاء غير منتخبين هم:

13 ـ الشيخ منصور عيسى، علوي عن مصياف.

14 ـ أمين ملحم رسلان، علوي عن صافيتا.

15 ـ محمد بك محمد، سني عن تلكلخ.

16 ـ وديع سعادة، روم أرثوذكس عن اللاذقية.

وقد افتتحت الجلسة الأولى للمجلس التمثيلي الجديد في 24 نيسان 1930 برئاسة أكبر الأعضاء سنًا جبرائيل بشوّر، وخصصت للتصديق على نتائج الانتخابات. وفي 26 نيسان عقدت الجلسة الثانية لهذا المجلس، وانتخب إبراهيم الكنج رئيسًا له. وفي 15 أيار سنة 1930، صدرت القرارات المنظّمة لأمور الدولة العلوية الواقعة تحت الانتداب. وقد توزعت الآراء بشأن هذه القرارات على الشكل التالي:

1 - السنيون: لم يروا فيها شيئًا جديدًا، وهي غير مرضية لهم، وقد تمسكوا بمطالبهم الوحدوية.

2 - العلويون: اعتبروا هذه القرارات خطوة إلى الوراء، وقد اقترح بعض أعضاء المجلس التمثيلي إلغاء لفظ العلوية عند تسمية الدولة.

3 - المسيحيون: وجدوا هذه القرارات مرضية بالنسبة لهم.

كما أن هناك من احتج ورفض المادة الأولى من نظام الجمهورية السورية الأولى والتي جاء فيها: «عدم إمكانية التنازل أو التخلّي عن جزء من سورية»، لأن هذه المادة تشكّل تهديدًا لاستقلال حكومة اللاذقية.

وقد عبّر الأعضاء العلويون في المجلس عن رفضهم التام لهذه المادة، كما عبّروا عن رغبتهم في الإبقاء على الدولة العلوية، وليس على حكومة اللاذقية، التي يسهل ضمها إلى الدولة السورية فيما بعد. لأن المادة الثانية من النظام الأساسي للدولة السورية، لا تضع حدودًا واضحة لسورية، بل تنص على عدم إمكانية تجزئة الأرض السورية، كما رفض البعض الآخر ذكر عبارة «سوري» من رعايا حكومة اللاذقية، وطالبوا بجنسية وبطاقة هوية خاصة بهم. وطالبوا بالحصانة البرلمانية، مع توسيع اختصاصات المجلس التمثيلي في المجالين التشريعي والضريبي. وكان من أشد المعارضين لهذا الطلب: جابر العباس وصديق إلياس، ونقولا بشّور.

وفي احتفالات العيد الوطني الفرنسي في 14 تموز تشكّل وفد من وجهاء

ورسميين دولة العلويين مثَّلَ جميع الطوائف، ذهب إلى بيروت وهنّأ المفوّض السامي، ثم أبرق هذا الوفد إلى حاكم الدولة للتعبير عن مشاعر الإخلاص لفرنسا. والرضا عن القوانين الجديدة المنظّمة لحكومة اللاذقية، في حين طالب الوحدويون بعقد مؤتمر قومي في عاصمة الدولة للتعبير عن اعتراضهم على الانفصال في سورية.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد قامت حكومة العلويين بالأمور التالية:

1 ـ إعادة تشغيل مصنع للنسيج للشركة الفرنسية ـ اللبنانية في وادي النصارى في ناحية «مشتى الحلو» استوعب 200 عامل.

2 ـ موافقة المجلس التمثيلي على ميزانية 1933، وعلى تخفيض ضريبة العشر المفروضة على الحرير، وعلى المشروبات الروحية.

3 ـ إعادة فرض الضريبة على الصيد بمختلف أنواعه.

4 ـ رفض الموافقة على رسم جديد للإسكان.

وبما أن الغالبية الساحقة من العلويين كانت من الفلاحين المرابعين وشبه المأجورين الذين يعملون بالمؤاكرة، ومن صغار الملاك، فقد كانوا يعيشون في حالة فقر وجهل شديدين، ويرزحون تحت نير نظام إقطاعي موروث، يسيطر فيه كبار الملاك على الدولة. فمن أصل 109 نواب في البرلمان السوري سنة 1946، كان هناك 96 ملاكًا كبيرًا، و7 تجار، و4 محامين، ومتعهد واحد. وغالبية الأراضي الخصبة في سورية كانت ملكًا لرجال الإقطاع، في حين كان الفلاح يعمل بالمؤاكرة حيث كان محرومًا من الضمانات القانونية والاجتماعية. وهو في نظر رجال كبار الإقطاع مواطن أقل من الدرجة الثانية.

وتبين الإحصاءات نسب المساحات المملوكة بين طبقات الشعب آنذاك:

1 ـ الملكية الصغيرة من هكتار إلى عشرة هكتارات 13٪.

2 ـ الملكية المتوسطة من 10 إلى 50 هكتارًا 38٪.

3 ـ الملكية الكبيرة من 100 إلى ألف هكتار وما فوق 49٪.

وقد عبّر قسم كبير من الطبقة المستنيرة عند العلويين عن رغبتهم في ترسيخ الدولة العلوية، وأساءهم جدًا عقد معاهدة سنة 1936، بين الحكومتين اللبنانية والسورية من جهة، وفرنسا من جهة ثانية، والتي نصّت على استقلال البلدين المذكورين. ومن هؤلاء الشاعر الكبير «بدوي الجبل» محمد سليمان الأحمد. إذ قال في ردّه على ذلك:

«ابتغوا مرضاة الله» ولا تخضعونا مرّة أخرى للسنّيين، فأنتم لا تدركون العداء الذي يفصل بيننا من الناحية الدينية، بل ومن الناحية الاجتماعية، حتى تاريخ الاحتلال الفرنسي، كان العلويون تحت سطوة ونفوذ السنيين، فكيف لهم الآن، أن يتّفقوا معهم ندًا لند. إذا كانت هناك معاهدات قد أبرمت بالفعل، فلا يجب أن تترك فرنسا العلويين، بل عليها أن تجعل منهم دولة صغيرة، أو إمارة يحكمها فرنسي، أو سلطة خاضعة لهم، وذلك لمدة لا تقلّ عن ثلاثين أو أربعين عامًا. لأنها بالتأكيد، تمثّل الوقت الكافي ليصبح العلويون قادرين على المطالبة بحقوقهم عن علم ووعي، ولكي يدرك السنيّون ويتقبّلوا المساواة بين الجميع».

في هذا الوقت قرّر الوحدويون إيفاد مناح هارون إلى دمشق، ليكون على اتصال بالمؤتمر القومي المنعقد هناك، ولدراسة الوضع الراهن.

وكان في السابع من نيسان سنة 1933، اجتماع شيوخ العلويين، في قرية «بيت يونس»(*)، بقضاء صافيتا، وقد ضمّ خمسة وعشرين شيخًا، بحضور الزعيمين العلويين الكبيرين، جابر العبّاس، ويوسف الحامد، اتخذوا قرارًا بالدعوة إلى وحدة العلويين، بدون تمييز عشائري بينهم، أو خلاف في أداء الشعائر الدينية، ورفع مستوى الشعب العلوي، ماديًا وفكريًا. لكن خلافًا برز بين المجتمعين حول اختيار تعبير «مسلم علوي» أو «علوي». وقد اعترض على التعبير الأول معظم مشايخ

(*) وتسمّى أيضًا حكر بيت يونس (المؤلّف).

المنطقة الشمالية، واعتبروا كلمة علوي بمفردها كافية، وهي الأساس، وامتنع ثلاثة منهم عن التوقيع.

في هذا الوقت كانت الأمور تسير في طريق التشنّج بين الوحدويين ومعظمهم من السنّة، وبين قادة دولة العلويين وأركانها. وقد زاد في هذا التشنّج والابتعاد المصادمات التي وقعت في مدينة اللاذقية في شباط سنة 1934، بين الجنود العلويين والمدنيين السنّة، فأصيب تسعة عشر جنديًا وثلاثة عشر مدنيًا، توفي أحدهم متأثرًا بجراحه، ما دفع القادة العلويين إلى الاجتماع في مدينة اللاذقية في 14 و15 شباط، ورفع مضبطة للمفوضية السامية تؤكّد على استقلال دولة العلويين.

وفي المقابل، وقف قسم من زعماء عشائر العلويين إلى جانب الوحدة السورية، يتزعمهم آل الهوّاش بزعامة إسماعيل هوّاش وابنه عزيز يساندهم في ذلك المحامي والزعيم الماروني نوفل إلياس من بانياس. وقد توجّه وفد منهم إلى دمشق برئاسة الشيخ علي شهاب ناصر، والشيخ ديب الخيّر، يرافقهم منير العباس وشقيقه شوكت زعماء الخياطين، وعبد اللّه العبد اللّه، وحامد محمود الحامد، ويونس إسماعيل يونس من زعماء الحدّادين في صافيتا وطرطوس، وأحمد إسماعيل وعلي سليمان الأسد وعلي مرشد من مقدّمي الكلبية. وقد اجتمع هذا الوفد بزعماء الحركة الوطنية في دمشق، ثم قابل المندوب السامي الكونت دي مارتيل De Martel، وأسفر عن رغبة الجميع في الاتحاد مع سورية.

وبعد عودة الوفد من دمشق، وبناء على مبادرة الشخصيات المشتركة فيه، عقد اجتماعان في القرداحة وطرطوس، كما قام وفد من الكتلة الوطنية في اللاذقية مؤلف من: عبد الواحد هارون، وعبد القادر شريتح، ومجد الدين الأزهري، ورياض رويحة، وتوفيق هارون، بزيارة القرداحة بدعوة من المقدمين: نديم إسماعيل، وأحمد صقر رسلان، وعلي سليمان الأسد، وأحمد صافي، وعلي مرشد ديب. وقد استقبل هذا الوفد بحفاوة بالغة من قبل العلويين. وعقد اجتماع ثان في 4 أيار في منزل نائب طرطوس محمد عبد الرزاق؛ ضم زعماء ومشايخ

ووجوه من العلويين، منهم: إسماعيل الهوّاش، وجابر العبّاس، وحامد المحمود، والشيخ علي محمد كامل، والشيخ علي شهاب، وأحمد صقر رسلان، وأحمد حسن أسبر، وعلي محمد نصّور، وعلي حسين ضرغام، وأحمد ديب الخيّر، وعلي السليم، وأحمد إبراهيم، وعلي إبراهيم وعبد اللّه العبد اللّه. ومن اللاذقية حضره أسعد هارون وعبد القادر شريتح ومجد الدين الأزهري، وحضر من تلكلخ دبّاح أحمد الحسين الدندشي، وعبد الكريم الفياض الدندشي. وتمثّلت الطوائف المسيحية بحضور إسبر بشّور، وإبراهيم بشّور، والدكتور إسكندر بشور، ورفيق البيطار، وشفيق البيطار، وأديب طيار من صافيتا، وبولس ديبة من وادي المجاور قضاء صافيتا، ورفيق القدسي من قضاء صافيتا أيضًا، وزكي عرنوق من متن عرنوق شمال مدينة طرطوس.

وقد انتهى الاجتماع بتشكيل لجنة من تسعة أعضاء قوامها: جابر العبّاس، وإسماعيل الهواش، وحامد المحمود، وأسبر بشور، ومحمود عبد الرزاق، وعبد الكريم الفياض الدندشي، وإسكندر بشّور، وعبد القادر شريتح، ومجد الدين الأزهري، نقلت رغبات المجتمعين إلى إدارة المندوب السامي.

وبعد توقيع معاهدة سنة 1936، بين الحكومة الفرنسية، والحكومة السورية، بدأت المباحثات بين الزعماء العلويين، الذين لم يحضر منهم سوى عزيز الهوّاش وطلاب الوحدة السورية، والتي انتهت بتوقيع الوحدة السورية في 5 كانون الأول سنة 1936، مع اعتبار استقلال إداري ومالي لمحافظة اللاذقية.

وفي مطلع 1942، أصبحت دولة العلويين في إطار الوحدة السورية، واعتبارها محافظة ممتازة ضمن الدولة الجديدة. وقد مثل العلويين في الدولة الجديدة إثنا عشر نائبًا منتخبًا، وأربعة نواب معيّنين.

ومهما قيل في أمر الوحدة السورية، وانضمام العلويين إليها، فقد بقيت العلاقات حتى حصول سوريا على استقلالها، بين العلويين وغير العلويين، ولا سيما منهم السنّة علاقات مجحفة بحق العلويين، نظرًا لاستغلال هؤلاء العلويين

على الصعيدين المذهبي والاقتصادي، ومستبعدين استبعادًا شبه كامل عن الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما ولّد عندهم نوعًا من الحقد والكراهية.

وقد بقيت دائمًا ماثلةً في أذهانهم ذكرى هذا النبذ الجارح والإزدراء العميق المقترن به، حتى أن العلويين قاطعوا حضور جنازة الملك فيصل وعلى رأسهم سكرتيره الخاص العلوي محمد سليمان الأحمد الشاعر بدوي الجبل الذي رفض بشكل قاطع حضور أية مراسم على روح الفقيد. ولما ألحّت عليه لجنة التأبين كان جوابه: «والله لقد أحببت فيصل كإنسان، غير أن الأحداث الجارية في العراق، والوضع الذي أرى عليه الآشوريين، والكلدانيين، يذكّرني بالوضع الذي يمكن أن يكون عليه العلويون، إذا تمّت السيطرة العربية على البلاد، وتقلّصت السلطة الفرنسية، التي أفضلها على أي سلطة أخرى».

وعلى الرغم من هذا كله، فإن دولة العلويين، اندمجت في الدولة السورية الحديثة، في 15 شباط سنة 1937، وأضحت محافظة من المحافظات السورية، وأبطلت الراية العلوية الحاملة قرص الشمس في محيط أبيض فيها[1].

(1) محمد هوّاش: عن العلويين ودولتهم الجزء الثاني، الفصل الأول، دولة العلويين المستقلّة ص 240 وما بعد. . .
ـ وزارة الخارجية الفرنسية. نشرة المعلومات رقم 610 تموز 1925.
ـ محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية. مجلد رقم 492 ص 53 ـ 57.
ـ جريدة القبس الدمشقية ع ـ 15 أيار 1930.
ـ جريدة الأيام الدمشقية ع ـ 6 أيلول 1936.
ـ المنصف بن عبد الجليل: الفرقة الهامشية في الإسلام ص 148 وما بعد. . .
- Ibid. vol 515 P.6 et P:493.
ـ محمد خوند: تاريخ العلويين وأنسابهم.
ـ لورانت شبري ـ آني شبري: سياسة وأقليات في الشرق الأدنى: الفصل الخامس: العلويون في السلطة (سوريا) ص 203 وما بعد. . .
ـ يوسف الحكيم ذكريات (IV) سوريا والانتداب الفرنسي، الباب الثاني، الفصل الرابع بلاد العلويين، الباب الثالث الفصل الأول: الاتحاد السوري.
منذرالموصلي: البحث عن الذات، الجذور، الباب الثالث، الفصل الأول الحكم الذاتي، الفصل الثالث: حل الاتحاد وإعلان دولة العلويين. =

وقد زاد من أهمية الانتداب الفرنسي لأبناء الطائفة العلوية، وإعراض غالبية السنّة السوريين عن تقديم أبنائهم للخدمة العسكرية الفرنسية، بسبب التنافر البادي في نظرهم بين عقيدة المحتل والإسلام. كما أن السّنة كانوا يشكّلون غالبية سكان المدن السورية، والتي يغلب عليها طابع المال والتجارة، عكس قرى جبل العلويين التي يغلب عليها طابع الزراعة البدائية، واستغلال كبار الملاك للفلاح الذي يعمل بالمؤاكرة. كما أن أغلب المزروعات بعلية، وهو ما يدّل على نشاطٍ فلاحي تقليدي ذي مردود ضعيف، إذا ما ربطناه بالمناخ ونسبة الخصوبة. وتبدو من جهة ثانية أن كل الأراضي القابلة للزراعة مستثمرة ولا وجود لأراضٍ في حالة سُباتٍ، وهذا من أسباب تناقص المردود الفلاحي أيضًا، وإرهاق الأرض سنويًا.

وعلى الرغم من صعوبة الإطار الطبيعي، فإن العلويين قد بقوا في مناطقهم التقليدية، محافظين هناك على نواة صلبة، وكيان راسخ، دون أن ينسوا الانتشار في النواحي الأخرى من البلاد.

وقد اكتسب الشباب العلوي موقفًا جديدًا من انتشار التعليم والقيم الجديدة التي حملتها البرامج في ثناياها، بحيث نشأت بين الشباب مناقشة للسلطة الدينية الراسخة للمشايخ، واكتشفوا أن عليهم تحقيق سلطة أخرى بغير المرجعية الدينية التقليدية.

يقول تقي شرف الدين: «شهدت الفترة صعودًا جديدًا. نشأ في ظل الوجود الفرنسي، وكان في تماس معه، وكان عليه أن يتخطّى الزعامات التقليدية للفرقة، لإدراكه لطبيعة التحوّلات السياسية بالنسبة إلى كل من سوريا وفرنسا، والتطور النوعي في العلاقات بينها. ومن جهة أخرى فإن هذا الجيل الجديد، كان أقدر على

= ـ سمير عبده: العلويون في سورية ص 74 ـ 75.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر. ص 52 ـ 53.
ـ باتريك سيل، الصراع على الشرق الأوسط، الأسد. ص 36 ـ 41.
ـ عبد اللطيف اليونس، تاريخ العلويين الطبعة الأولى، مطبعة الترقي اللاذقية 1924.

التعامل مع الأوضاع الجديدة من الزعامات التقليدية، التي كانت بطبيعتها متمسّكة بالأساليب التقليدية»[1].

ويشير المنصف بن عبد الجليل نقلاً عن حنا بطاطو، وماكلورين: «أن انتشار أبناء النصيرية في المؤسّسة العسكرية السورية، والانتساب بكثافة إلى الكليات الحربية، ولعل الذي شجّع عليه، هو عمد فرنسا منذ فترة الانتداب إلى تجنيد أبناء هذه الفرقة واستعمالهم في خدمة أمنها في بلاد الشام، شكل سببًا كبيرًا في هذا التغيير». ويظهر أن النصيرية أقبلت على المؤسسة العسكرية لسببين:

1 ـ تحقيق المناعة الذاتية، اقتصاديًا واجتماعيًا.

2 ـ استصحاب السيادة الفرنسية والانحراف عمليًا في موالاتها والانتساب عضويًا إلى سلطتها، فرسخت سنّة العسكرة بين أبناء هذه الفرقة[2].

وهذه بعض البرقيات المرسلة من حكومة العلويين إلى الحكومة الفرنسية.

(I)

باسم الدولة العلوية، التي نمثّلها تمثيلاً رسميًا، نعترض بشدّة على كل الاقتراحات التي تمس الاستقلال، الذي أعلن رسميًا باسم الجمهورية الفرنسية، ونحن نؤكد بهذه البرقية على محتوى تلك التي أرسلت أثناء دورة الانعقاد العادية. كما نؤكّد مرّة أخرى على رغبتنا في توجيه مصائرنا بالتعاون الوثيق مع سلطات الانتداب، التي نثق فيها حفاظًا على حقوقنا المقدسة. التواقيع:

ـ رئيس المجلس التمثيلي: جابر العبّاس.

ـ نائب الرئيس: إسحق نصري.

ـ الأعضاء: صقر خير بك، إبراهيم كنج. نقولا بشور، عزيز هوّاش، علي

(1) تقي شرف الدين: النصيرية ص 97 ـ 98، بيروت 1983.

(2) المنصف بن عبد الجليل، الفرقة الهامشية في الإسلام ص 152.

محمد كامل. محمد أمين الرسلان، محمد جنيد، صديق إلياس، شهاب ناصر، حسن إبراهيم.

اللادقية 8 أيلول سنة 1926

(II)

باسم أغلبية سكان دولة العلويين، التي نمثّلها جئنا اليوم لنعترض على ما لم يفتر حماسنا يومًا من الاعتراض عليه، على ربط الدولة العلوية بالوحدة السورية، التي يطالب بها بعض مواطني الدولة.

ولما كنّا قد لاحظنا، أن هذه المطالبة، لا تتّفق والرأي العام، بل وتضر بمصالح البلاد، فإننا نصر على ما سبق لنا أن طالبنا به، وهو الاحتفاظ باستقلالنا الإداري تحت إشراف سلطات الانتداب. نرجو معاليكم أن تمنحوا هذه البلاد دستورًا يسمح لها بحق التمتع بحقوقها الشرعية، مثل الدول الأخرى الواقعة تحت الانتداب، وإحباط جهود المتآمرين من الذين تستميلهم الوعود. هذا الدستور سيحول دون سماع المطالبات الفردية التي لا تسعى إلا إلى مصالح خاصّة على حساب مستقبل واستقرار البلاد.

التواقيع:

جابر العبّاس، عزيز هوّاش، إبراهيم الكنج، صقر خير بك، علي محمد كامل، الشيخ شهاب، أمين رسلان، محمد جناد، نقولا بشّور، حسن إبراهيم، صديق إلياس، إسحق نصري.

(III)

حكومة اللاذقية

المجلس التمثيلي الرئيس — اللاذقية في 25/ 6/ 1936

إلى السيد إيفون دلبوس - وزير الخارجية، كي دورسية، باريس.

معالي الوزير،

باسم اثني عشر عضوًا من زملائي بالمجلس التمثيلي لحكومة اللاذقية

المشكّلين للأكثرية، من أصل سبعة عشر عضوًا، أتقدم إلى معاليكم بتأكيد لمضمون البرقية التي أرسلناها للدفاع عن قضية السكان العلويين والمسيحيين من مختلف الطوائف، والإسماعيليين المقيمين من إقليمنا، والذين يباشر الآن بغفلة عنهم، وبرغم إرادتهم بخطوات ضمّهم إلى سورية المسلمة.

وعدتنا فرنسا في الماضي باستقلال تحت حمايتها، وقد هيّأت لنا الوصول إليه على مدى الستة عشر عامًا الأخيرة. ولا نستطيع أن نصدّق الآن أنها ستنقض عهودها وتتناسى مهامها في تحريرنا، وتقبل التضحية بنا، ووضعنا في أيدي أعدائنا، فهذا ضد مصلحتها ومصلحتنا بآن واحد.

ولتتأكدوا معاليكم من صدق نوايانا، وحرصنا على المصلحة العامة، فنحن نقبل إذا كان الإبقاء على استقلالنا أصبح مستحيلاً من الناحية الدولية أن نتفاوض بشأن ضم أراضينا إلى لبنان، فهو يماثلنا في التكوين، ويمكننا بسهولة التفاهم مع الأقليات التي يتكون منها.

نحن مستعدّون لأي شيء إلاّ الخضوع لسيطرة وهيمنة وتعصّب السوريين السنيّين، ونطلب منكم بكل إجلال وتقدير أن تساندوا قضيتنا قبل الحكومة الفرنسية.

مع جزيل شكرنا، تفضّلوا معاليكم بقبول فائق تقديرنا.

إبراهيم الكنج
رئيس المجلس التمثيلي
لحكومة اللاذقية

(IV)

محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية الجزء 492 ص 194

اللاذقية في الثامن من حزيران سنة 1936

رسالة مبرقة

سعادة الرئيس ليون بلوم ـ باريس.

باسم أغلبية المجلس التمثيلي لحكومة اللاذقية، وبصورة خاصّة، باسم

العلويين نبدي إلى سعادتكم دهشتنا وأسفنا، أن يضلّل المؤتمر الاشتراكي فيتبنّى توصية بإقرار الوحدة السورية، رغبة منه في تلبية أماني السوريين. وهذا أمر لا نرى له بالنسبة لنا أية مبررات تاريخية، أو أدبية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو إدارية.

هذه الوحدة ستضر باستقلالنا الذي دفعنا غاليًا ثمن الحصول عليه، وتتعارض وطموحاتنا الإنسانية والاجتماعية الشرعية. كما ستفرض علينا هيمنة سورية نرفضها بكل قواتنا. ورغبتنا الأكيدة هي الاستمرار في الحياة تحت رعاية فرنسا، حتى نتطوّر ونبلغ ما نصبو إليه من سلام وعدالة وتقدم، وفق مفاهيمنا الخاصّة. إننا نتمسّك بما اعترفت لنا به عصبة الأمم من حق المصير، وقررنا الدفاع عن استقلالنا بكل الوسائل ولو كلفنا ذلك أرواحنا. وعندما العالم [= بأسره] يأمل خيرًا في حكومتكم الاشتراكية، للدفاع عن وجود وكرامة الشعوب الصغيرة، نبقى مؤمنين بأنكم ستحولون دون الظلم الوشيك الواقع على الشعب العلوي الذي وثق بفرنسا الكريمة ثقة عمياء وأسلمها مصيره.

إبراهيم الكنج
رئيس المجلس التمثيلي
لحكومة اللاذقية

(٧)

اللاذقية 24 تموز سنة 1936

رسالة مبرقة إلى معالي وزير الخارجية ـ باريس

إن الأعضاء العلويين والمسيحيين والإسماعيليين الإثني عشر، الموقعين أدناه، من المجلس التمثيلي لحكومة اللاذقية، الذي يضم سبعة عشر عضوًا، منهم ثلاثة سنّيين. وهم يتوجهون إلى معاليكم بالرسالة التالية:

«إن التصريحات الأخيرة للحكومة الفرنسية المتعلّقة بالشؤون السورية تفرط

بالطموحات الشرعية لمائتين وخمسة وثمانين ألف علوي وإسماعيلي ومسيحيي، من جميع المذاهب، من سكان حكومة اللاذقية، التي يبلغ إجمالي عدد سكانها ثلاثمائة وخمسين ألف نسمة. نرفض رفضًا قاطعًا أي نوع من الانضمام إلى سورية، ونطالب باستقلالنا، تحت رعاية فرنسا. إن الوفد السوري الموجود حاليًا في باريس غير مفوّض لتمثيلنا. إن من المرفوض أن تتصرّف فرنسا الحرّة فينا نحن الشعب الضعيف، بدون معرفتنا أو بشكل لا يتفق ورغباتنا المعلنة. خابت آمالنا ونحن نرى فرنسا بالذات تدوس مصالحنا بالإقدام. إن جميع البرقيات والرسائل التي بعثنا بها إلى الوزارة باقية بدون رد حتى الآن. والحاكم الفرنسي وموظفوه يلتزمون حيادًا لا مبرر له، ويحاولون تخديرنا حتى ننصرف عن قضيتنا. نطالب إما بوفد يمثلنا في باريس، وإما بتعليق كل المباحثات المتعلّقة بنا، والدائرة الآن في باريس، لحين وصول لجنة برلمانية فرنسية محايدة تدرس قضيتنا على أرض الواقع. ونوجّه نداءنا الأخير هذا إلى صدق وأمانة فرنسا، ونذّكرها بوعودها، ونهيب بإنسانيتها للحفاظ على استقلالنا الذي عقدنا العزم على الدفاع عنه بكافة الوسائل، ومنها، القوة إذا لزم الأمر للحيلولة دون الهيمنة السورية علينا. وستتحمّل فرنسا مسؤولية الدم المهدور. هذا، وإذا كان استقلالنا مستحيلاً من الناحية الدولية، فإننا نقبل بالتفاوض مع لبنان بشأن اتحاد بيننا يضمن لنا استقلالنا في ظل الحماية الفرنسية. علمًا ان في ما مضى كانت منطقة اللاذقية، تتبع إداريًا ولاية بيروت. ومن هنا تشكلّت روابط وعلاقات اقتصادية قوية ومتينة بيننا. أما علاقتنا مع السوريين فيكاد لا يكون لها أثر. إن لبنان مثلنا مشكّل من أقليات. ومن هنا فسيحترم معتقداتنا وتقاليدنا، وكرامتنا وأمننا. أما سورية فتمثّل القهر المعنوي والاجتماعي، إلى جانب التعصب الديني الذي يبيح لها القضاء على العلويين وإبادتهم، كما يثبت لنا التاريخ. نرجو من معاليكم توصيل مكاتباتنا الحالية والسابقة إلى البرلمان الفرنسي وإلى عصبة الأمم.

الموقعون: الرئيس إبراهيم كنج.

نائب الرئيس: وديع سعادة.

الأعضاء: عزيز هوّاش. صقر خير بك. صديق إلياس، محمد جناد. محمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل). إلياس عبيد. سليمان المرشد. يوسف الحامد. محيي الدين الأحمد. أمين رسلان[1].

(1) انظر: محمد هواش عن العلويين ودولتهم: ص 354 وما بعد...

الفصل الثالث

العلويون في الدولة السورية الجديدة

اتخذت المفوّضية السامية سنة 1939، قرارًا إداريًا يتعلّق بتنظيم المحافظتين المستقلتين: محافظة اللاذقية العلوية، والمحافظة الدرزية في جبل الدروز[1]. وحلّ المجلس النيابي السوري، وعُيّن مجلس مدراء جديد بديلاً منه، برئاسة بهيج الخطيب. كما قدّم الرئيس هاشم الأتاسي استقالته من رئاسة الدولة السورية، في 9 تموز سنة 1939، بسبب تمنّع الحكومة الفرنسية عن توقيع معاهدة سنة 1936، والتي تنصّ على استقلال سورية ولبنان، وبسبب السياسة العرجاء التي اتبعها الحاكم الفرنسي: بيو Piaux، وقد تضامن مع الرئيس في الاستقالة، نبيه العظمة، مدير الداخلية، وعزيز الهوّاش محافظ لواء دمشق.

وقد اعتبر المستقيلون أن السياسة الفرنسية في سورية، تتعارض كليًا مع التعهدات الرسمية، التي أعطتها الحكومة الفرنسية إلى رئيس وزراء سورية في حينه، ما أَخَّرَ سورية من دخول عصبة الأمم إلى ما بعد سنة 1939.

وفي محافظة اللاذقية، وفي بداية شهر تموز، ألقي القبض على: عزيز الهوّاش وابنه جهاد، مع أربعين رجلاً من أهم أعيان عشيرة المتاورة العلوية، وعلى عبد اللّه إلياس من بانياس، وأديب عيسى جبّور من صافيتا، والضابط فهد غطاس ديب من «عين حلاقين» قضاء مصياف. وكان من أبرز العلويين الموقوفين إضافة إلى أعيان

(1) الآن هو جبل العرب.

عشيرة المتاورة: الدكتور علي سليمان الأحمد[1]، ومحمد آغا ديوب في وادي العيون، وعزيز آغا صبّوح من تفيتا في قضاء بانياس. وكاسر خرفان من بيت رسلان.

وقد أودِع عزيز الهوّاش وجماعته في سجن الرمل في اللاذقية باستثناء أديب جبور، الذي وضع في الإقامة الجبرية في قرية كسب. وكانت التهمة الموجهة إلى هؤلاء هي الاتصال والتخابر مع الجنرال سبيبرز قائد القوات البريطانية. وقد هدّدت القوات الفرنسية بعض المعتقلين بالإعدام، ومنهم عزيز الهوّاش وابنه جهاد.

وبدخول قوّات الحلفاء إلى سورية منتصرة، أخلي سبيل المعتقلين في 14 آب سنة 1941. وفي سنة 1942، وبدخول جبل العلويين ضمن إطار الوحدة السورية، ومع الإجراءات الجديدة، ودخول الحلفاء إلى سورية ولبنان، بدأت المواقف تتغير بالنسبة لمراكز القوى في محافظة اللاذقية الممتازة، حيث ظهر أن النفوذ البريطاني هو المسيطر، وأن بريطانيا هي قصبة السبق في السيطرة على مفاصل الأمور السياسية، فأخذت التحالفات السابقة بالانعكاس، بحيث حاول بعض الزعماء العلويين الذين خصّتهم فرنسا، حتى تاريخه، تبديل مواقفهم، والاتجاه نحو الولاء البريطاني، وإظهار الطاعة والتعاطي معهم، ومنهم: علي الكنج شقيق إبراهيم الكنج، الذي كان يشغل منصب مدير الداخلية في المحافظة، وعلي بدّور، الذي منحته فرنسا وسام جوقة الشرف، وكان سابقًا رفيق سلاح الجنرال مونكلار، وسليمان المرشد الذي صنعته سياسيًا زعامة فرنسا، أخذ يتوسط لكسب ود الإنكليز. وبدأت الأحكام والأزمان تتغير وكما يقال: «الناس على دين ملوكهم».

ويعزو البعض هذا التغيير إلى غموض التصريحات الفرنسية، بشأن العلاقات الفرنسية ـ السورية، وإحساس أصدقاء فرنسا الذين تبنّوا سياسة فرنسا ودافعوا عنها طيلة عشرين عامًا بالارتباك والإحباط، والذين بقوا بدون سند أمام النيّات والأقوال المتوعّدة لحكومة دمشق.

وفي أول انتخابات نيابية جرت في عهد الاستقلال سنة 1943، وفي أول

(1) ابن الشيخ سليمان الأحمد الأخ غير الشقيق للشاعر سليمان الأحمد (بدوي الجبل).

برلمان جديد، وقبل إجلاء الجيوش الفرنسية، مثّل محافظة اللاذقية وضواحيها في هذا البرلمان النواب الآتية أسماؤهم:

1 ـ مدينة اللاذقية وضواحيها: علي هارون، وديع سعادة، محمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل).

2 ـ قضاء الحفّة: نوري الحجّي، سليمان المرشد.

3 ـ قضاء جبلة: علي أديب، علي أسعد إسماعيل، بهجت نصّور.

4 ـ قضاء بانياس: محمد جنيد.

5 ـ قضاء طرطوس: رياض عبد الرازق، حامد المحمود.

6 ـ قضاء صافيتا: منبر العباس، يوسف الحامد.

7 ـ قضاء تلكلخ محمد سعيد درويش ـ إلياس عبيد.

وانتخب فارس الخوري رئيسًا للمجلس الاستقلالي الأول، وسعيد الغزي، ومحمد العايش نائبان للرئيس. وصبري العسلي، ومحمد سليمان الأحمد أمينا سر.

ثم انتخب هذا المجلس شكري القوتلي رئيسًا للجمهورية السورية، بمئة وثمانية عشر صوتًا من أصل ماية وأربعة وعشرين نائبًا.

وقد كلّف نائب حلب، إحسان الجابري بتشكيل الحكومة الاستقلالية الجديدة. وقد تجاهل الجابري غالبية المحافظات والمناطق السورية، فشكّل حكومته على الشكل التالي: أربعة وزراء من حلب، وثلاثة من دمشق، ووزير واحد من حمص. ما آثار حفيظة أكثرية أعضاء البرلمان السوري، وقاطع جلساته النواب الدروز، والنواب العلويون، ونواب العشائر البدوية. كما أبعدت هذه الحكومة خصومها السياسيين بحجّة التعامل مع الفرنسيين. وكان لزعماء العلويين النصيب الأوفر من هذا الإبعاد، ومنهم شوكت العباس محافظ اللاذقية، إضافة إلى احتجاج إبراهيم الكنج وشجاره مع رئيس الوزراء، بسبب رفض الحكومة الطعون المقدّمة

من العلويين. مع العلم أن المحافظ الجديد للاذقية مصطفى الشهابي، الذي عينته حكومة الجابري، لم يكن أقل تعاونًا من سلفه مع فرنسا. وفي حفل رئيس بلدية اللاذقية على شرف المحافظَيْن السابق واللاحق، وبحضور عدد كبير من الضباط الفرنسيين والبريطانيين، ألقى الأمير مصطفى الشهابي كلمة جاء فيها:

«أرفع كوب ماء لنصر فرنسا وحلفائها، إنكلترا والولايات المتحدة والبلاد الأخرى. أراني هنا بين ملائكة يحرسونني. فعن يميني وعن يساري ممثّلون لفرنسا وإنكلترا، البلدان اللذان يقودانا إلى الاستقلال، كما تحدّث مادحًا أيضًا المحافظ السابق شوكت العبّاس».

وفي الوقت ذاته كان المحامي ماجد صفيّة، وصديق الياس، وإبراهيم الكنج، ومحمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل) يطالبون مع أنصارهم وحلفائهم الجنرال ديغول باستقلال دولة العلويين.

في هذا الوقت اتُّخِذت عدّة إجراءات، اعتبرت في غير صالح العلويين، ولا في صالح الدولة السورية الفتيّة على السواء. وكان صاحب هذه الإجراءات الحكومة الفرنسية الممثّلة برجال الانتداب، والحكومة السورية الجديدة أيضًا. وقد تقاطعت مصالح الدولتين في نقطة واحدة، كانت إعادة أحكام السيطرة على الدولة العلوية السابقة، إما بتشجيع الآراء الانفصالية من قبل الفرنسيين، أو بإبعاد العلويين عن الوظائف الإدارية العليا، من قبل الحكومة السورية الجديدة. ومن هذه الإجراءات:

1 - تشجيع ودعم الفرنسيين للحركات الانفصالية في المنطقة العلوية.

2 - بت الفرقة بين زعماء العشائر العلويين، لتدميرهم والقضاء على نفوذهم. وقد تقاطعت في هذا الأمر المصالح الفرنسية مع مصالح الحكومة السورية في دمشق.

3 - محاولة الفرنسيين تسليح بعض أفراد العشائر، ومدّهم بالمال والسلاح، وحثّهم على الثورة ضد زعمائهم.

4 - دفع الزعيم سليمان المرشد للعصيان المسلّح والتمرّد ضد الدولة السورية.

5 - تشكيل حكومة لجمهورية علوية جديدة، وقد رفضها الزعماء العلويون.

6 - إحداث انقلاب في القيادات والزعامات العلوية التقليدية، وخلق زعامات جديدة من وجوه جديدة، يتقبّلها الساسة السوريون، والمجتمع السوري كافةً.

7 - انتهاج الحكومة الاستقلالية السورية الجديدة سياسة ترمي إلى قطع الأوصال بين العشائر والأفخاذ العلوية، وذلك منعًا للتمرّد والإخلال بالأمن. وهكذا تكون قد قلّمت آظافر زعماء هذه العشائر وزعماء أفخاذها.

8 - تعتبر الغالبية العظمى من العلويين عهد حكومة جميل مردم بك السورية، من أسوأ العهود التي مرّت عليهم منذ العهد العثماني وحتى تاريخه، بسبب الظلم والإجحاف اللذين لحقا بهذه الطائفة من قبل رجال الأمن السوريين. وقد تصرّف رجال الأمن في بعض المناطق تصرّفًا بالغ الظلم جدًا. فأوامر رئيس الوزراء جميل مردم، جعلت الجنود يتصرّفون، وكأنهم في بلد محتل في بعض قرى جَبْلة. وانحصرت مهمّة الدرك في مداهمات يومية عند الفجر، لقرية أو أكثر، وإلقاء القبض على كل ذكر تجاوز السادسة عشرة من عمره، أو جمعهم في ساحة القرية، وضربهم بأعقاب البنادق، وإلقائهم أرضًا، لتلقّي «الفلقة»، طوال ساعات النهار بحجّة حملهم على تسليم سلاح ليس معهم ولم يحملوه يومًا.

مع العلم أنه كان هناك في الطائفة العلوية، من وقف مع الكتلة الوطنية في المطالبة بالاستقلال ومنهم المحامي منير العبّاس، خريج الجامعات الفرنسية في باريس، الذي تمتّع بثقافة فرنسية واسعة، وقوّة سياسية كبرى في الدولة العلوية والمحافظة الجديدة، وهو زعيم قبيلة الخياطين والجماعات الوحدوية المحليّة، يمثّل نخبة علوية مثقفة متنامية، كانت تعتقد أن الوحدة السورية أمر لا بد منه. لكنّه كان يرى أن تمنح المحافظة الجديدة مقدارًا معيّنًا من الحكم الذاتي الإداري في ما

يخصّ شؤونها الداخلية. كما أنه رفض الانضمام إلى الكتلة الوطنية الحاكمة في سورية آنذاك. لكنه كان الزعيم العلوي الذي أسبغ على فكرة الوحدة السورية صدقية في محافظة اللاذقية. وكان أول وزير علوي يعيّن في تاريخ الحكومات المركزية السورية، حيث شغل منصب وزارة الأشغال العامة بين 20 أيلول سنة 1941، و18 نيسان 1942.

في هذا الوقت كان المعارضون لسياسة الحكومة الكتلوية في دمشق، قد أسسوا حزبًا جديدًا باسم «حزب الإصلاح»، برئاسة إبراهيم الكنج ونوفل إلياس نائبًا له، وعضوية كل من السادة: يوسف الحامد، الدكتور أنور عبيد، علي محمد كامل، صقر خير بك، جبرائيل بشّور، راغب وحّود، ونديم إسماعيل.. ومن مطالب هذا الحزب.

1 - تطبيق النظام الضامن لمحافظة اللاذقية استقلالها الإداري والمالي.

2 - تطبيق الاتفاق الذي تم بين الوفد العلوي والوفد السوري بكفالة المفوّض السامي.

3 - إعادة القضاة الذين نقلوا من اللاذقية إلى دمشق.

4 - تعيين رئيس لديوان المحافظة من أهالي محافظة اللاذقية بالذات.

5 - عدم اعتبار الزيادة التي تقرّرت على الضريبة في سوريا.

6 - إعفاء الأراضي المعدّة لزراعة التبغ من ضريبة العُشْر.

والملفت في هذه المطالب، هو الرغبة في إرجاع محافظة اللاذقية إلى وضعيتها السابقة، قبل عقد المعاهدة السورية ـ الفرنسية.

وهذا يدل على الارتباك والاستئثار والفوضى التي كانت قائمة في إدارة الحكومة السورية في دمشق واتجاهاتها، ما يظهر مخاوف هذه الجماعة بأن حكومة دمشق، لم تضمن لجميع أفراد المجتمع السوري، كل ما تضمنه بقية الحكومات الراقية لأفراد مجتمعها.

كذلك فإن العداوات المتواترة، بين الأكثرية السنيّة، والأقليات، كانت قد تفاقمت أثناء فترة حكم الانتداب، ووجود الدولتين، العلوية والدرزية. وكان أحد الشواغل الأولى، التي انصرفت إليها أول حكومة سورية مستقلّة، هو إلغاء بعض الإجراءات المتخذة لصالح الأقليات في ظل الانتداب. ومنها: إلغاء تمثيل الأقليات في البرلمان، وبعض الامتيازات التي تمتّع بها هؤلاء قبل إنشاء الدولة السورية وتوحيدها. حيث رأى العلويون من جديد أنفسهم محرومين من الحقوق القضائية، في ما يتعلّق بالأحوال الشخصية، التي كانت السلطات الفرنسية منحتها لهم[1].

وظهرت سورية المستقلّة إلى الوجود فعليًا سنة 1946، بعد جلاء القوات الفرنسية عن أراضيها، حين ضمنت بريطانيا انسحاب هذه القوّات، ولكن الانتقال، أي الاستقلال، كان مؤلمًا على نحو لا مثيل له. فقبل انسحاب الفرنسيين، قصفت جيوشهم بالمدفعية والطائرات مدينة دمشق، ومركز البرلمان السوري، وبعض المدن والبلدات السورية.

إن مغادرة فرنسا سورية، أعادت البيئة السابقة إلى النعوت القديمة للعلويين، بأنهم هراطقة ومارقون من الدين الإسلامي، وطائفة هامشية في الإسلام، وليسوا

(1) انظر: فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي ص 579 ترجمة ونشر الأبحاث العربية بيروت 1997.
- سمير عبده، العلويون في سورية ص 74.
- الحرب في الشرق الأوسط 1939 - 1945، المجلد 1004.
- لورانت شابري، آني شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، ص 211.
- محمد طويل، تاريخ العلويين.
- نجيب الأرمنازي: سورية من الاحتلال حتى الجلاء. الطبعة الثانية، القسم الثاني، الاستقلال والجلاء ص 143 وما بعد. . . دار الكتاب الجديد بيروت 1973.
- باتريك سيل، الصراع على سوريا، القسم الثاني ص 19 وما بعد، ترجمة سمير عبده، محمود فلاحة، دار الأنوار، بيروت 1968.
- Jaques Weuleresse: Paysans de syrie et du proche Oreint. Gallimart. Paris 1946 et le pays des Alaouite.
- Puaux. G. Deux années au levant. Hachette. Paris 1952.

مسلمين. وعاد لقب «نصيري» الذي أصرّ عليه السنّة لعدة قرون، والإخوان المسلمون لعدّة عقود، والتعامل الفوقي معهم. وانتشرت دعاوى في سورية الاستقلالية، خصوصًا في الأوساط السنيّة، أن العلويين عملاء لفرنسا، خدموا في قوّات الشرق الخاصّة، وحاولوا دائمًا الانفصال عن الوطن الأم، وأن الأغلبية الساحقة منهم لم تؤمن بهذا الوطن يومًا، وأنهم انعزاليون، وليسوا مخلصين للوحدة السورية والعروبة.

وقد آمنت النخبة السنيّة في سورية بالنظام الديمقراطي الفرنسي، الذي يحقق الاستقرار السياسي بنظام تعدّد الأحزاب، ما يخلق توازنًا بين العائلات التقليدية السنيّة في دمشق وحلب. ويسمح بتمثيل الأقليات المذهبية والعرقية في البرلمان والحكومة. كما أن هذا النظام سمح ببروز زعامات تقليدية، يغلب عليها الطابع الإقطاعي، الأرضي، والمالي، والسياسي، والعشائري على السواء. وكان السنة يشكّلون أكثر من 60٪ من السكان، فاستند تطوير النظام على مواهب وطموحات زعماء السنّة وفعالياتهم ثم السياسية والاقتصادية، وعلى حركات عربية وإسلامية تقليدية، يقودها السنة بأنفسهم، كالكتلة الوطنية، وحزب الشعب، وحركة الإخوان المسلمين، في وقت كانت الأقليات قد أخذت تنظّم صفوفها، في أحزاب وعقائد على الطراز الغربي الديمقراطي، والعلماني، وتخرّج أجيالاً جديدة من شباب العلويين، والدروز، والمسيحيين، مسلّحين بالعلم والخبرة، وبدون شعور بعقدة النقص الأقلوي الذي سبغ حياة آبائهم وأجدادهم[1].

وقد قامت الكتلة الوطنية، على عمل بُني على العاطفة الوطنية، لا على التفكير القومي. وهي كناية عن مجموعة من الأشخاص تكتّلوا، تحت تأثير عوامل

(1) فيليب حتّي: تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين: الجزء الثاني ص 352.
ـ كمال ديب: تاريخ سوريا المعاصر ص 80 ـ 81.
ـ آلين كاش: النشرة السنوية للشرق الأوسط. الإيكونومست ص 246. مطبعة دوناكيان، لبنان 1977.

المناسبات السياسية، تعود إلى دخول الأمير فيصل إلى دمشق[1]، وتمتد إلى ثورة سنة 1925. ولذلك لم تنشئ الكتلة منظّمة شعبية، أو مؤسسة سياسية، وكان غرضها إيجاد وحدة الحكم في سوريا، وتحويل الانتداب إلى معاهدة استقلالية، أما ما هو أساس الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وما هو الأسلوب الذي يمكن أن يحوّل التناقضات القومية إلى تجانس موحّد للعواطف والأفكار، لكي تصبح الدولة وحدة فاعلة، لا مجرّد تجمعات بشرية مشدودة ومشلولة، فمن الأمور التي ظلّت بعيدة عن تفكير سياسيّي الكتلة. فهي لم تضع برنامجًا اقتصاديًا اجتماعيًا، يعالج مشكلة الأمة والدولة الداخلية على أساس الحلول العلمية، وظلّت النظريات غير الناضجة تسيطر على عملها، بعيدة عن إدراك طبيعة العلاقات الاجتماعية والقومية، وأساليب توثيقها، وحتى في الحفاظ على كينونة الوطن الكاملة بالنسبة للواء الإسكندرون، كانت مواقفها تتسم بالعاطفة، التي لا تنقعُ غُلّةً ولا تهدّئ روعًا.

وقد جرى في المجلس النيابي السوري نقاش بين النائب إدمون ربّاط ووزير الداخلية آنذاك سعد اللّه الجابري، أحد مؤسّسي الكتلة الوطنية بشأن قضية لواء الإسكندرون، بناء على حديث الكومندون بونو رئيس الدائرة السياسية في دار المندوبية الفرنسية بدمشق، إلى جريدة الشباب الحلبية، أنحى فيه باللائمة على الحكومة السورية، وحمّلها تبعة التقهقر والشلل في لواء الإسكندرون. وقد دفع هذا الحديث النائب إدمون ربّاط إلى تلاوته في جلسة مجلس النواب وهل تقبل الحكومة السورية التبعة التي يلصقها بها بونو. وزاد النائب أنطوان ربّاط، أنه زار اللواء، ولاحظ بألم يحز في النفس، أن اليأس أخذ يستولي على السكان السوريين هناك.

وكان جواب وزير الداخلية سعد اللّه الجابري، بأن شكر النائب إدمون ربّاط على عواطفه النبيلة، وقال «إن بعض ما يتّصل بالصحف من الأخبار، لا يمكن أن يتخّذ أساسًا في بعض الأحيان. وهذا الحديث غير صحيح، ولأجل أن يكون

(1) أصبح فيما بعد الملك فيصل: نُصب ملكًا على سوريا في 8 آذار سنة 1920 وبقي إلى 28 تموز سنة 1920. ثم نُصِّب ملكًا على العراق سنة 1921. وبقي حتى وافته المنية 1933.

صحيحًا يجب أن يكون مسجّلاً وموقّعًا بتوقيع المتحدث. ولا يجوز ان نعتقد بكل ما يروى من الأخبار، ويحمل إلى الصحف لنشره، وأما من حيث الدعاوة في الإسكندرون فأقول أن اللواء عربي بروحه ودمه العربي، والعنصر العربي هو أكثرية ساحقة في اللواء، وعامل إثبات عروبته وتوطيد اتصاله بسورية»[1]. ولكن ما بين الروح العربية، والدم العربي، وشكل الحكم السوري، صار لواء إسكندرون تركيًا!

وهذا يدل على أن هؤلاء الأشخاص في الكتلة الوطنية، كانوا تقليديين تهذبوا تركيًا، ولم يفقه البعض الفاعل منهم السياسة العالمية. وظهروا على المسرح السياسي، بسبب نفوذهم الإقطاعي والعائلي والمالي. وكان من بينهم من تثقّف ثقافة حديثة، استخدموها في مطامعهم ومآربهم الشخصية. لكن هذا لا يمنع من الإشارة، أن الكتلة الوطنية، قد أذكت في صدور الشعب السوري، روح الوطنية، كما أنها استطاعت أن تكسب تأييد الشعب السوري بأكثريته الساحقة، مثلما استطاعت بفضل هذا التأييد أن تقيم نفسها وصيّة على الشعب السوري.

لكن ظهور الأحزاب العقائدية، ولا سيما منها: الحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي، وضعوا الكتلة الوطنية في مأزق، لا يمكنها التفلّت منه إلا بتطوير ذاتها من الداخل، فقررت تعديل وضعيتها، بأن تحوّلت إلى حزب سياسي منظّم. ومن ثم أنشأت لهذا الحزب فروعًا في المدن السورية، كانت جميعها مربوطة في المركز الرئيسي في دمشق. لكن الغالبية العظمى من هذه الفروع، أعلنت استقلالها تدرُّجًا عن المراكز الأم، حتى أصبحت هذه الفروع تعمل مستقلةً عن مركز الكتلة في دمشق، ما يدّل على نقصان التربية القومية والروح التنظيمية الصحيحة.

هنا يقول جاك بيرك: «إن الاندفاعة الوطنية في أي قطر عربي، تميل إلى إيجاد تجمّع عريض غير متجانس، مثل الكتلة الوطنية في سورية، والوفد في مصر،

(1) جريدة النهضة اللبنانية عـ 28، 14 تشرين الثاني سنة 1937.
ـ أنطون سعادة الآثار الكاملة الجزء الثالث ص 190 ـ 192، بيروت 1938.

والاستقلال في الجزائر، والدستور الجديد في تونس. فقد تآلف رجال بماض، ومشارب متباينة وراء هدف وحيد هو الاستقلال. ولكن النجاحات الأولى، سواء أتت عن طريق التفاوض مع الدولة المحتلّة، أو الكفاح المسلّح ضدّها، كانت تشق هذه التجمعات. لقد كانت الانشقاقات الإيديولوجية والشخصية تثور، وتحلّ التميزات الحادة مكان الوطنية الأصلية الطوعية»[1].

إن معارضة الفئة الحاكمة، أخذت تنمو داخل الكتلة ذاتها، منذ أن رفضت فرنسا إبرام معاهدة سنة 1936. وفي سنة 1937، لاحت في الحركة الوطنية أمارات الانشقاقات إلى فئتين؛ كانت إحداهما تبدو أكثر إحساسًا بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، حيث تكلّمت عن توسيع القاعدة النضالية ضد الفرنسيين. بيد أن هذه الخلافات لا ينبغي لها أن تُجسّم أو يُبالغ فيها. فالحاكمون والمنشقّون، كانوا من المحافظين الأغنياء، ورجال الإقطاع والمرفّهين. ويعملون على مقاومة أي تغيير،

(1) انظر جريدة النهضة اللبنانية: العدد 40. 28 ت1 سنة 1937 والعدد 45. 6 كانون الثاني 1937.
- أنطون سعادة: الآثار الكاملة، الجزء الثالث ص 236 و248.
- محمد هوّاش: عن العلويين ودولتهم، الجزء الثاني، الفصل الثاني.
- النشرة السنوية للشرق الأوسط. مجلة الأيكونوميست. سوريا ص 246.
- لورانت شابري، آني شابري: سياسة وأقليات في الشرق الأدنى ص 209 ـ 212.
- جورج حداد: سوريا ولبنان في العصر الحديث، ص 242 وما بعد، دار الحياة، بيروت 1950.
- سمير عبده: العلويون في سورية، ص 75 ـ 76.
- باتريك سيل: الصراع على سوريا، ترجمة سمير عبده، محمود فلاحة ص 43 وما بعد، دار الأنوار بيروت 1968.
- انظر: ج. حوراني، سوريا ولبنان، لندن سنة 1946.
- انظر الموسوعة الفرنسية: عالم العرب السياسي، المجلد الحادي عشر، باريس 1957.
- أوجين إيلي أبو شديد: ثلاثون عامًا من تاريخ لبنان وسوريا 1917 ـ 1947، بيروت 1948.
- انظر: يوسف حلباوي: سورية: دراسة تقييمية لبلاد نامية 1956.
- انظر: ادمون ربّاط: الوحدة السورية والصيرورة العربية، باريس 1946.
- انظر: جاك فيلرس: الفلاحون في سوريا والشرق الأدنى، باريس 1946.
- جاك بيرك: عالم العرب السياسي، المجلد الحادي والعشرون، دائرة المعارف الفرنسية، باريس سنة 1957.

والحيلولة دون تشجيعه، ودفعه نحو التحقّق. ولقد كمنت بذور الانشقاق في سياسيّي مدينة حلب، حيث انفصل رشدي الكيخيا، وناظم القدسي، عن سعد اللّه الجابري، أحد زعماء الكتلة الوطنية، وتحوّلت النزاعات الشخصية إلى خلافات عميقة فيما بعد. ولكن رغم ذلك لم تفهم أي واحدة من الفئتين «التنظيم الحزبي» بالمعنى العصري لهاتين الكلمتين. ولكنها فهمته على أنه تحالف سياسي بين الوجهاء والرجال المتنفّذين ليسهم كل منهم بمن لديه من أصدقاء، ويقدم رعايته وحمايته للتنظيم.

وفي عهد رئاسة شكري القوتلي، تناوب على رئاسة الحكومة ثلاثة من أعضاء الكتلة الوطنية البارزين وهم: سعد اللّه الجابري، وجميل مردم، وفارس الخوري، وذلك ما بين أيلول 1943 و1947. ولكن حكوماتهم كافحت ضد ثلاثة أمور: فالفرنسيون كانوا لا يزالون يأبون التخلّي عن البقية الباقية من السلطة، دون أن ينتزعوا من السوريين معاهدة تصون ما لهم من مصالح ثقافية وغيرها... بينما لم تجرؤ الكتلة الوطنية على الالتجاء إلى الشعب الذي فقدت ثقته، وكانت النتيجة ضعفًا وتردّدًا، ولم يكن بمقدورها حتى الاعتماد على تلك الحماسة الشعبية، بعد أن غدت الكتلة قائمة صوريًا في عيون الناس، والتي قد تكون استبقت المرحلة الجديدة من الاستقلال الوطني. أما الذين رحّبوا بالكتلة فقط، فهم أولئك الذين أملوا في نيل المكاسب بسبب تسلّمها السلطة. وقد عانت الكتلة بموت سعد اللّه الجابري في 20 حزيران سنة 1947، ضربة أخرى، لأنه اعتبر أكثر رجالها شجاعة واستقامة. فقد أضعفت وفاته الكتلة وقوّت بالمقابل شكري القوتلي، ذلك أن الجابري، كان المعارض الدائم لرغبة زميله في تعديل الدستور، بشكل يمكن معه تجديد انتخابه رئيسًا للجمهورية خمس سنوات أخرى.

وهكذا، ففي الانتخابات التي تلت وفاة سعد اللّه الجابري مباشرة، ظهر تحطّم الكتلة الوطنية وظهور القوى المناوئة لها.

وفي ربيع سنة 1947، وقبل الانتخابات العامة، توحّد شتات الجناح الحاكم

من الكتلة الوطنية، في «الحزب الوطني»، وكان معقله دمشق، حيث يوجد لرجال أمثال: شكري القوتلي، وفارس الخوري، ولطفي الحفّار وصبري العسلي أتباع شخصيون. حتى لقد عكس الحزب الجديد، السياسة الدمشقية بأضيق صورها، فلم يطرح أي منهاج مفصّل، ولم يمارس أي نظام على أفراده، كما أنه لا يستطيع الإدعاء بأن له قيادة ذات بنية تنظيمية واضحة. وكانت قوّته الانتخابية، لا تعتمد على الخصائص الفردية، التي يتحلى بها قادته على رغم قدرات بعضهم، بمقدار ما كان اعتمادها على سحر سجلّهم الشخصي، وتدعمها بالأحوال العائلية، والارتباطات بمختلف الأحياء البلدية. ولقد كانت الصلات العائلية أكثر أهمية من الفرد في دمشق، فقد كانت الصلات التي أوجدتها الإقامة في شارع واحد، والانتساب إلى الطائفة ذاتها، وإلى حد ما لرابطة النسب أقوى من الولاء لقضية سياسية عامة.

ولقد حُظِر آنذاك نشر الأفكار والآراء في الانتخابات، لضمان دعم الرجال الأقوياء و«القبضايات» في مختلف أحياء المدينة، والتي تقطنها وفرة من الطبقة الوسطى كالتجار والمهنيين، المجزأة إلى مجموعات دينية وعرقية ومهنية متنوعة. وكان «القبضايات» زعماء محليين، يحمون الضعيف من القوي، ويتلقّون الرشاوى من الأثرياء، ويفرضون سلطانهم على شبكة من الشوارع. وكان مرشّحو الانتخابات المتنافسون، يزايدون على كسب ودّهم وتأييدهم.

لكن وضعهم اضمحلّ مع الزمان، لا سيما بعد سنة 1950، لأنهم خرجوا من أحيائهم القديمة وقطنوا المناطق السكنية الحديثة، ولأن الأحزاب العصرية والعقائدية ضبطت أفرادها من الشباب، واقترن هذا الضبط بنمو النوادي السياسية، والرياضية، والاجتماعية، حيث اعتاد الشباب أن يقضوا أمسياتهم. كما اقترن بالدور الانطلاقي والتعليمي، كمقهى «البرازيل»، ومقهى «الهاڤانا» في دمشق، حيث يلتقي أناس يختلفون في ماضيهم، للتحدث وقراءة الصحف، وتبادل الآراء والأفكار.

وفي فترة انتخابات 1947، تألّف الجناح المعارض للرئيس شكري القوتلي من كتل برلمانية مفكّكة، كالكتلة الوطنية، والكتلة الدستورية، والكتلة الشعبية، بقيادة رشدي الكيخيا، والدكتور ناظم القدسي، ومصطفى برمدا. وكان هؤلاء يتمتعون بنزاهة شخصية، وسمعة جيدة، وقداستقالوا من الكتلة الوطنية سنة 1939. وقد تحدت هذه المعارضة في آب سنة 1948، وشكلت «حزب الشعب» الذي كان يمثّل المصالح التجارية في حلب والمنطقة الشمالية.

وقد ارتبط حزب الشعب كمنافسه الحزب الوطني، بالمؤسسات الجمهورية، ولكنه حزب حلبي أولاً، نادى بالاتحاد العراقي ـ السوري، وإزالة الحدود بين البلدين، وتحطيم الحواجز والقيود التجارية والسياسية. وفي 23 تشرين الثاني سنة 1948، أي بعد أربعة أشهر من تشكيله، طالب بمذكرة رفعها إلى الرئيس شكري القوتلي، باتحاد عربي، هو في الحقيقة وحدة مع العراق، كوسيلة وحيدة قادرة على مجابهة التهديد الإسرائيلي. وقد حظي هذا الحزب في مرحلته الأولى، وقبل أن تنكشف ميوله العراقية بتأييد حزب البعث العربي الاشتراكي الحركة النامية آنذاك. وقد حلّل ميشل عفلق زعيم البعث الوضع القائم آنذاك بما يلي:

«كان حزب الشعب آنئذ أكثر كتلة برلمانية معارضة للقوتلي، فقد بدا مخلصًا ومرتبطًا بالإجراءات الدستورية والديموقراطية، ولم يكن وجهه الرجعي قد ظهر بعد، فضمّ البعث قواه إليه لمعارضة الحكومة».

وفي انتخابات 1947، شكّل حزبا البعث والشعب جبهة مشتركة لشنّ حملة إصلاح انتخابي، وبعض الإجراءات التقدمية[1].

---

(1) بيير روندو: الميول الإقليمية والوحدوية في سورية، «لوريان» رقم 5 ـ 1958. ص 135.
ـ جريدة لوجور البيروتية 7/ 8/ 1948.
ـ إدمون ربّاط: الوحدة السورية والصيرورة العربية، ص 288.
ـ باتريك سيل: الصراع على سورية، ص 51، مقابلة مع ميشال عفلق.
ـ باتريك سيل: الصراع على سورية، مقابلة مع الدكتور ناظم القدسي، حلب 3 تشرين الثاني سنة 1960.
=

إن معظم هذه الأحزاب أو التكتّلات، لم تقدم شيئًا جديدًا أو فكرًا خلاقًا ومتحركًا على الصعيدين القومي والتقدمي على السواء. فقد تمسّكت بشكل جامد بالقديم أو حاولت تطوير هذا القديم، ضمن الإطار ذاته الذي يتحرك فيه، إن على الصعيد البنيوي، أو العقائدي، أو الفلسفي، إذ لم تكن ثمة فلسفة لهذه الأحزاب مشرّعة للنقاش والمساءلة. ويمكن تقسيمها على الشكل التالي:

1 ـ التيار الإقطاعي: الذي دعا إلى التمسّك بسنن الآباء والأجداد، وجهد من أجل المحافظة على كل ما هو قديم في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية على السواء والأخذ بمبادئ الدين والسلفية.

فدعوة محمد كرد علي إلى الإصلاح، بقيت ضمن آراء حركة الإصلاح الإسلامي، التي نادى بها جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ورشيد رضا. وهي: إحياء تراث العرب والمسلمين، محاربة الجمود عند المشايخ، وتهذيب الأخلاق والعادات، واتباع كل ما ينفع من المدنية الغربية الحديثة، ضمن اتباع العقل، والاهتمام بالأمور العلمية.

2 ـ الفكر الماسوني: الذي استغلّ الصفة التقدّمية آنذاك، وحجب الأهداف الطبقية، التي لا تعرفها إلا الدرجات العليا من المحفل العام.

3 ـ البرجوازية الجديدة: وهي الطبقة المتنوّرة، وقد ركّزت في حركتها الوطنية

= ـ الف كرو: دراسة عن القوى السياسية في سورية بالاعتماد على انتخابات، 1954 ـ أيار سنة 1955.

ـ صبحي كحالة: صحيفة المضحك المبكي، ص 43، الملاحظة رقم 139، دمشق.

ـ محمد كرد علي: المذكرات، ص 530، القسم الثاني، دمشق.

ـ وجيه الحفّار: الدستور والحكم، صفحة 123 ـ 130، دمشق.

ـ باتريك سيل: الصراع على سورية، ص 48 ـ 50.

ـ انظر لطفي الحفّار، ذكريات، 1954.

ـ عبد الرحمن الكيالي: المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني، 1926 ـ 1939، ص 148، مطبعة الضاد، حلب، 1926.

على معارضة فكرة الخنوع، والجبرية، والإقطاعية، والدينية. وقد وجدت نفسها بالنتيجة أنها تحارب على ثلاث جبهات هي:

1 ـ التحالف التقليدي الإقطاعي الديني.

2 ـ الرأسمالي الاستعماري الأجنبي.

3 ـ التحالف العمالي الاشتراكي.

فكان من نتائج هذه الحرب، فرض أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية متأرجحة وغير مستقرّة، ومنع قيام جبهة وطنية سيادية متكاملة[1].

أما البرجوازية الجديدة، أو الطبقة المستنيرة، فقد بدت هذه الطبقة في مراحلها الأولى، غير متبلورة، وغير مرتكزة سياسيًا واجتماعيًا، لكنها تحمل في طيّاتها قادة من المفكّرين والباحثين في الشأن السياسي والقومي والاشتراكي، أمثال زكي الأرسوزي، وقسطنطين زريق، وأنطون سعادة، وميشال عفلق، وأكرم الحوراني، وخالد بكداش، وبعض القادة من الإخوان المسلمين. إنما هؤلاء جميعهم، كانوا يجرّون عربة بعدّة أحصنة، وكل حصان باتجاه. ما ولّد ثغرة كبيرة، بين أفراد هذه الطبقة، لا سيما من ناحية الهدف والتطبيق على السواء، أدّى إلى تفكيك صفوفها، جعلها في مراحلها الأولى عاجزة عن قيادة المجتمع والدولة. لكن من حسنات هذه الطبقة، أنه خرج من صوفها مفكّرون وقادة، كانوا الأساس في بناء المجتمع السوري الجديد، من المناحي القومية والاجتماعية والسياسية، والدينية، أدّت بالنتيجة إلى ظهور أحزاب منظّمة، استطاعت أن تتحمّل مسؤولية القيادة في مبادئ واضحة، ترنو إلى خير الأمة والمجتمع، وهي إن اختلفت في اتجاهاتها وصراعاتها السياسية، إنما اختلافها كان مؤشّرًا على صحة توحيد

(1) الدكتور وديع بشّور، سعادة ونهجه وفكره: الفصل الثاني ص 57 وما بعد. توزيع دار بيسان، بيروت. 1998.
ـ انظر: ذوقان قرقوط، الحركة الوطنية في سورية.
ـ باتريك سيل: الصراع على سوريا. الفصل الثالث والرابع.

المجتمع، ومنع التفكك السياسي والانحلال الاجتماعي، وبلورة الفكرة الدينية، ووضعها في مكانها الروحي والإيماني. ومن أشهر هذه الأحزاب.

1 - الحزب السوري القومي الاجتماعي.

2 - الحزب الشيوعي.

3 - حزب البعث العربي الاشتراكي.

وقد ولدت هذه الأحزاب، وهذه التنظيمات الجديدة، من رحم النهضة الثقافية السياسية في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين. وتدرُّجًا سيطرت هذه الأحزاب الجديدة على الساحة السياسية والفكرية. وكان المسيحيون روّاد هذه الأحزاب ومؤسسيها ومؤدلجيها، بحيث أدخلوا إليها أفكارًا أوروبية قومية وعَلمانية، إضافة إلى منظور تاريخي جديد إلى العالم العربي المشرقي، كالحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب البعث العربي، وحركة القوميين العرب، والحزب الشيوعي. كما ظهرت في تلك الفترة تنظيمات دينية ومذهبية، تدين بعقيدة الإخوان المسلمين.

وكان من شأن ارتباط العلويين وبقية الأقليات الدينية بالأحزاب السياسية، أن يشكّل منعطفًا جديدًا في الحياة السياسية السورية الجديدة، بعد الحرب العالمية الثانية. مع العلم أنه كان معقودًا في بدايته بظهور شريحة جديدة وسط الطائفة العلوية، فإن النخبة من العلوية التقليدية المتشكّلة من أسر مشايخ العشائر الموالين التابعين لهم، والذين لا يدورون في فلكهم، كانوا قليلي الاكتراث بالسياسة على الصعيد القومي، ويظلّون بمنحى عن التيارات «الإيديولوجية» الكبرى. وقد تشكّلت النخبة الجديدة، التي راحت تتسيّس وتندمج في سياقات المراكز السياسية، بدلاً من البقاء معسكرة على المحيط، بفضل نموّ وتوسيع جهاز التربية بعد الحرب العالمية الثانية. إذ اجتذبت هذه النخبة بصفة رئيسة طبقة الفلاّحين الوسطى، من صغار الملاكين، ومن أبناء الفلاحين الفقراء الذين لا يملكون أرضًا ويعملون بالمؤاكرة لدى كبار الملاك من الإقطاعيين.

وبالنسبة لأبناء الفلاحين الفقراء هؤلاء، الذين كان في وسعهم الوصول إلى تعليم ثانوي، ولكن بصعوبة أكبر إلى الحصول على التعليم العالي، وكان المرور بالكلية العسكرية، حيث الدروس تكون مجزية، يفتح الطريق إلى الارتقاء الاجتماعي، والاكتفاء الاقتصادي، فالطبقة الوسطى الجديدة المرتكزة هكذا على حيازة اختصاص، تقني مهني، أو بيروقراطي، وليس على وضع موروث من خلال مكانة أسرية ـ عائلية ضمت قطبًا عسكريًا هامًا؛ جنودًا بسطاء متطوعين وضباط صف ابتداءً، ثم بعد زمن ضباطًا، إلى جانب جماعة مهن التعليم الابتدائي والثانوي، والمهن الحرّة من أطباء ومحامين، ثم موظفي البلديات والمحافظات على المستوى الوطني.

كان تعرّض تلك العناصر من الطبقة الوسطى الجديدة لتأثير الأحزاب السياسية، يجري أثناء فترة الدراسة في المدارس الثانوية والجامعات. فقد كان للحزب السوري القومي الاجتماعي في الثلاثينيات، ولحزب البعث العربي في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين تفرّعات هامة في المدارس الثانوية. وفي نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، كانت الكلية العسكرية تضم في صفوفها عددًا متساويًا بشكل ظاهر من أعضاء هذين الحزبين.

وبعد تخرج أعضاء الطبقة المتوسّطة الجديدة من المدارس العلمية والحزبية العقائدية، سرعان ما دخلوا في تنافس مع كبار رجال العشائر والأعيان التقليديين، سواء على التأثير الاجتماعي والسياسي، أم على صعيد السلطة. وقد ارتدى التنافس أحيانًا شكلًا نزاعيًا، بالنظر إلى أن عددًا من أعضاء النخبة الجديدة، تحالفوا مؤقّتًا مع الفلاحين لفكهم من هيمنة أسر الأعيان الاقتصادية والإقطاعية الأرضية. وعلى العكس أحيانًا، فإن العائلات المتوجهة هذه كانت تتكيّف مع الظروف الجديدة لممارسة السلطة الاجتماعية. أما وقد حققت لأبنائها تربية حديثة، فإنها استطاعت مباشرة القيام بدور في كل من المشهدين، مازجة الزعامة التقليدية، والتأثير الاجتماعي المغري لامتلاك وظيفة بيروقراطية أو حزبية، أو عسكرية.

الفصل الرابع

الاعتراف بالطائفة العلوية في سورية

المرسوم التشريعي للاعتراف بمذهب أهل البيت

بفضل جهود الشريف: عبد اللّه الفضل وعلماء العلويين، استحصل العلويون من الحكومة السورية في زمن الرئيس أديب الشيشكلي على الاعتراف بمذهبهم (مذهب أهل البيت) في 9 جمادي الآخرة 1357هـ.

قرار رقم 3510/ 292.

تاريخ 9 تموز 1952.

المرسوم التشريعي رقم 3.

إن رئيس الدولة:

بناءً على الأمر العسكري رقم 3 المؤرّخ في 3/ 3/ 1951.

وبناءً على المرسوم التشريعي رقم 257 تاريخ 8 حزيران 1952.

وبناءً على قرار مجلس الوزراء رقم 3 تاريخ 14/ 6/ 1952.

وبناءً على المرسوم التشريعي رقم 33 المؤرّخ في 2 ربيع الثاني هـ 30 كانون الأول 1951م.

وعلى وجود عدد كبير من أهالي محافظة اللاذقية على المذهب الجعفري وعلى اقتراح المفتي العام:

يرسم ما يلي:

المادة الأولى: يضاف إلى المادة الثالثة من المرسوم التشريعي رقم 33.

الفقرة الثانية: تؤلّف لجنة خاصة للجعفريين من علمائهم في مركز محافظة اللاذقية، قوامها ثلاثة أشخاص من العلماء الجعفريين، ويضاف إليهم شخص واحد من كل قضاء عندما يتعلّق البحث في قضائه، ويسمى أعضاء هذه اللجنة بقرار من المفتي العام من العلماء الأكفاء.

مهمتها: فحص حالة المتزيّين بالكسوة الدينية على المذهب الجعفري والذين يرغبون ارتداء هذه الكسوة، وإقرار من يحق له الاحتفاظ بها ومنع من تتحقق اللجنة أنه دخيل على سلك رجال الدين من ارتدائها.

المادة الثالثة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم.

دمشق في حزيران 1950
الزعيم فوزي سلو

صدر عن رئيس الدولة ومجلس الوزراء: الزعيم فوزي سلو.

وزير الصحة والإسعاف العام، مرشد خاطر.

وزير الزراعة عبد الرحمن الهنيدي.

وزير الدفاع الزعيم، فوزي سلو.

وزير الخارجية، ظافر الرفاعي.

زير العدل، منير غنام.

وزير الداخلية الزعيم، فوزي سلو.

وزيرالمالية، محمد بشير.

وزير المعارف، الزعيم سامي طيارة.

وزير الاقتصاد الوطني، منير دياب.

القرار رقم 8

إن المفتي العام للجمهورية السورية:

بناء على المرسوم التشريعي رقم 3 المؤرّخ في 15 حزيران 1952.

يقرّر ما يلي:

المادة الأولى: تؤلّف لجنة فرعية في مركز محافظة اللاذقية من السادة: حضرة صاحب السيادة الشريف عبد اللّه/ رئيسًا.

الشيخ علي حلّوم مفتي قضاء اللاذقية/ عضوًا.

الشيخ عيد ديب الخيّر/ عضوًا.

يشترك مع هذه اللجنة الفرعية المذكورة عضو واحد ليمثل القضاء المذكور حذاء اسم كل من السادة:

- كامل حاتم: عن قضاء اللاذقية.
- عبد اللّه عابدين: عن قضاء الحفّة.
- حيدر محمد أحمد: عن قضاء جبلة.
- يونس ياسين سلامة: عن قضاء بانياس.
- عبد الهادي حيدر: عن قضاء مصياف.
- محمود سلمان الخطيب: عن قضاء طرطوس.
- عبد اللطيف إبراهيم: عن قضاء صافيتا.

ـ علي صالح حسن: عن قضاء تلكلخ.

فمهمة هذه اللجنة فحص كفاءة المتزيّين بالكسوة الدينية (على المذهب الجعفري) والذين يرغبون ارتداء الكسوة وإقرار من يحق له الاحتفاظ بها، ومنع من تتحقّق هذه اللجنة أنه دخيل على سلك رجال الدين في ارتدائها.

المادة الثانية: ينشر هذا القرار ويبلّغ ما يلزم لتنفيذ أحكامه.

دمشق في 17 شوال 1371هـ 9 تموز 1952م

المفتي العام للجمهورية السورية
التوقيع: محمد شكري الأسطواني
رقم 3510/ 291
صورة إلى محافظة اللاذقية
المفتي العام

العلويون في تركيا

يرى البعض من الباحثين والمؤرخّين، أن اعتقادات العلويين الأتراك، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتاريخ الديني القديم للأكراد، وسكان جبال زغاروس. ويعزو هؤلاء الباحثون قولهم بالإشارة إلى أن العلوية التركية، تعود في نشأتها إلى العهد الصفوي، وأن العلويين هم من سكان لورستان في غرب إيران، نقلهم الصفويون الشيعة إلى منطقة «ديرسيم»(*) لتعزيز التخوم الغربية لإمبراطوريتهم في وجه العثمانيين. وللدلالة على ذلك، يورد هؤلاء كون اللهجة «الزازائية» (الدوملية) التي يتكلّم بها العلويون الأكراد، هي لهجة متفرّعة من لهجة سكان لورستان، وهي إحدى اللهجات الأربع الرئيسية في اللغة الكردية، وتسمى بـ «الجورانية» ولا تمّت بصلة إلى اللهجة «الكرمانجية» لسكان تركيا.

(*) تونجلي اليوم.

في حين يرى باحثون آخرون، أن انتقال الطائفة العلوية من لورستان الإيرانية، إلى الأناضول، لم يحدث بفعل سياسات التوطين، التي اتبّعها الصفويون في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، بل حدث هذا الأمر في القرنين العاشر والحادي عشر، بفعل ازدياد مظاهر قمع الشيعة في أطراف إيران، التي كانت على المذهب السنّي، واضطرار الكثير من الطوائف الباطنية الشيعية للانتقال عبر كردستان إلى الأناضول وسورية ولبنان. ويرى هؤلاء أن الهجرة العلوية التي استقرّت في منطقة «ديرسيم» تزامنت مع استقرار الدروز في لبنان، والعلويين النصيريين في سورية، والشبك في كردستان العراق.

إن الخريطة المذهبية في تركيا تتوّزع بصورة رئيسة على الطائفتين، السنّية والعلوية[1]. وكلتا الطائفتين تحضر بهذه النسبة أو تلك لدى معظم الأعراق التركية. ويمثّل السنة حوالي ثلثي السكان في حين أن الثلث الباقي أو غالبيته ينتمي إلى الطائفة العلوية التي تتوزّع على ثلاثة أعراق: العرب، والكرد، والأتراك، الذين يشكّلون الأكثرية، ويطلق على العلويين العرب اسم «النصيريين» ففي منطقة أضنة يطلق عليهم «الخادم العربي»، كما يطلق الأتراك عليهم «قيزيل باش» أي الرأس الأحمر[2]، ويوجدون بمعظمهم في لواء إسكندرون[3]. ثم في أضنة، ومرسين،

(1) يوجد في تركيا على الصعيد العرقي، حوالى 66 قومية، يتراوح عدد كل منها بين الملايين وعدّة مئات من الأشخاص. إلا أن 21 منها تعتبر أعراق رئيسية، مع غلبة واضحة للعرقين التركي والكردي.

(2) أول من استعمل كلمة «القيزلباش» هو الشاه إسماعيل الصفوي ابن الشيخ حيدر، من أحفاد الشيخ صفي الدين الأردبيلي، وذلك عندما أسس الدولة الصفوية، وأعلن بأنها دولة القيزلباش وجيشها جيش القيزلباش أي «الرؤوس الحمر» وقد كان جنود الشاه إسماعيل يرتدون عمائم حمراء اللون، نسبة إلى عمامة الإمام علي في معركة أحد. ويقال أن لونها كان أبيض، ولكنها احمرّت من الدم أثناء القتال.

(3) لواء إسكندرون، أو سنجق، إسكندرون. مساحته 5465كم^2، يضم هذا اللواء مدينة أنطاكية، ميناؤه الإسكندرون. منح استقلالاً ذاتيًا سنة 1937 ضمن الدولة السورية. سنة 1939، ضم إلى تركيا بموافقة الحكومة الفرنسية، ولم توافق سوريا على هذا الضم باعتباره أرضًا سورية، ولا تزال تطالب به، باعتبار لواءً سليبًا.

واستانبول، وأنقرة، وفي بقية بعض المناطق التركية، ولكن بأعداد قليلة. لغتهم الأم هي العربية، ولكنها بسبب التتريك هي في طريق الانحسار، كلما تقدمنا باتجاه الشمال التركي. واللغة الثانية هي التركية، والتي قد تصبح الأولى على مر الزمن.

ويقدَّر عدد العلويين الأكراد بحوالى 35٪ من مجموع العلويين، ويوجدون في محافظات: بنغول، تونجلي، أرزنجان، سيواس، يوزغات، إيلازيغ، ملاطيا، قهرمان ماش، قيصري وتشوروم. كما توجد أعداد منهم في محافظات أي يمان، غازي عنتاب، إسكندرون (هاتاي)، قبرشهر، ينغشهر، سمسون، وطوقان. ويتكلّم العلويون الأكراد اللغة الكردية، وكذلك قسم منهم يتكلم «الزازية» في حين ينتشر العلويون الأتراك في منطقة الأناضول الداخلية والغربية، مع وجود قليل منهم على البحر الأسود، والمحافظات التي يوجدون فيها بكثافة هي: سيواس، طوقان، يوزغات، ينفشهر، تشوروم، أماسيا، قهرمان ماراش، وأرزخان. كما يوجد علويون تركمان في مناطق: قارص، سيواس، يوزعات، طوغات، أوردو، تشوروم، باليق أسير، مانيا، أزمير، ومغلا.

وهناك من يحتقد أن العلويين الأتراك، لا يشكّلون مذهبًا في الإسلام، ولكنهم التيار الصوفي الأقوى فيه. ويعتقد العلويون الأتراك، أن الله ليس بحاجة إلى تعظيم. والعنصر الأساس في طقوسهم، التي يعالجها إيقاع موسيقى بآلة «الساز» هو الإنسان. وهذه العبادة التي تتخّذ من الإنسان مركزًا، تعتمد على أساس نظرة الإنسان إلى الآخر في وجهه، لذا فإن المشاركين بالطقس يجلسون في صفوف دائرية كمجالس الذكر لدى الصوفية.

ويؤدّي العلويون الأتراك عبادتهم في غرفة كبيرة، تسمّى «بيت الجمع» ويشاع أنهم لا يبنون جوامع. وأن الميت مثلاً، ينقل من البيت عادة إلى بيت الجمع، ومنها إلى المقبرة، أو من البيت مباشرة إلى المقبرة.

وأول علوي بادر إلى بناء جامع هو النائب «جمال شاهين» في قرية «ميلوني»

في محافظة «تشوروم»، وسمّاه «جامع أهل البيت». لكن الآن توجد جوامع كثيرة مشيّدة في تركيا للعلويين في مناطق وجودهم.

وفي المجال الاجتماعي، تتمتّع المرأة في المجتمع العلوي التركي بمكانة متساوية للرجل، كما هو عليه الحال في المجتمع التركي بشكل عام، ولكن التزاوج بين العلويين والسنة قليل. ومقابل تسمية السنة للعلويين بالرؤوس الحمر، يسمي العلويون السنة بـ «الرؤوس السود».

وطوال العهد العثماني شكل العلويون رأس الحربة في الانتفاضات الكردية المسلّحة ضد الدولة، وأن أكثر الانتفاضات كانت تنطلق من ديارهم في «ديرسيم» نفسها، والتي لم تلق دعمًا فعّالاً من الأكراد السنّة[1].

وقد كانت معركة مرج دابق شمالي حلب 1516، بين المماليك بقيادة قانصوه الغوري، والدولة العثمانية بقيادة السلطان سليم الأول، حدثًا غير عادي في حياة العلويين في سوريا، وهو الحدث الذي أدخلهم تحت قبضة حكام الدولة العثمانية. وقد قاتل العلويون في هذه المعركة إلى جانب المماليك، وخسروا حربهم هذه. وردًا على ذلك، ما أن وصل السلطان سليم الأول إلى حلب واستقرّ فيها، حتى قام بذبح الآلاف من العلويين في جوامع المدينة، واستصدر فتوى تبيح له وتجيز قتل أطفالهم وسبي نسائهم. وأصدر أوامره بملاحقة الناجين والفارين منهم.

(1) انظر: يوسف الجهمي: العلويون في تركيا «القيزيل باش» ص 35 ـ 40. العامل القبلي ص 43 وما بعد. التداخل الأمني والديني بين الدولتين الصفوية والعثمانية، ص 51، وما بعد، العلويون في تركيا المعاصرة ص 73 وما بعد. . . دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى، بيروت 2003.
ـ محمد نور الدين: العلوية جناح من الإسلام في تركيا: مجلة النور عـ 50 ص 15، تموز سنة 1995.
ـ أفاريس. ك. سانجيا: سنجق الإسكندرون هاتاي. دراسات في العلاقات السورية ـ التركية ـ الفرنسية: مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، دمشق 1980.
ـ د. بسيم الأنطاكي: علويو الأناضول. القيزلباش، العلويون والثورات الشعبية في الأناضول ص 105 وما بعد. مؤسسة البلاغ، الطبعة الأولى، بيروت 2003.

وكان السلطان سليم الأول يعتبر العلويين من أشد الأعداء له ولدولته منذ أن كان واليًا على طرابزون[1]. وعندما تسلّم السلطة، كان أول عمل أقدم عليه، أن أمر بتسجيل أسماء جميع العلويين في دفاتر خاصة. وعندما أنجزت تلك القوائم، أمر بقتل جميع المسجلين فيها، وذلك قبل أن يذهب لمحاربة الصوفيين. ويذكر بعض المؤرخين أن عدد القتلى بلغ أكثر من خمسين ألفًا.

وقد أعطى تلك الفتوى الشهيرة بتحليل دماء العلويين البكتاشيين والقيزلباش الشيخ «أحمد أفندي». وقد أعلن في هذه الفتوى: «إن القيزلباش كفّار ولا دين لهم، وكل من يميل إليهم أو يساعدهم أو يخبئهم هو كافر، وقتلهم واجب على كل مسلم، ولا تقبل توبتهم، بل يجب قتلهم جميعًا».

كما حصل السلطان سليم الأول أيضًا على فتوى ثانية من الشيخ «ابن كمال» عنوانها «تكفير الروافض» يقول فيها:

«أموال القيزلباش حلال، والزواج منهم باطل، ويجب قتلهم جميعًا، واتهمهم بأنهم يتبادلون الزوجات، ويحرقون القرآن والجوامع».

وقد وزّع السلطان سليم الأموال الكثيرة على رؤساء العشائر الكردية السنية الشافعية، لكي يساندوه ضد القيزلباش.

وقد أراد السلطان سليم الأول من توجيه هذه الضربة للطائفة العلوية، بعد الانتصار على حلفائها في معركة مرج دابق:

1 - توجيه رسائل إلى المناطق والطوائف الأخرى، التي كانت موجودة على أجندته، يعلمها فيها بما فعله بالطائفة العلوية، من قتل وذبح، ومصادرة وملاحقة. أي بما معناه: أن قدرها سيصبح هو قدر الذين يحذون حذوها أو يفعلون ما فعلت في مرج دابق.

---

(1) طرابزون: مدينة شمال شرق تركيا، على ساحل البحر الأسود في منطقة البحر الأسود المتوسطة الجغرافية، وهي مشهورة بقيزلباشيتها أيام العثمانيين.

2 - ترويج مقولة تضع العلويين بين خيارين: البقاء ومعناه الإبادة، أو الهجرة من كل المنطقة، وذلك بتضييق الخناق عليهم وحرمانهم من أبسط مقوّمات الحياة، وذلك من أجل تفكيك حركة العلويين وإضعافهم.

وفي عهد السلطان سليمان القانوني، أصبح لشيخ الإسلام مركز مهمٌّ عند السلطان وكان شيخ الإسلام في ذلك العهد «أبو السعود أفندي».

وقد زاد التعصب إلى حدّه الأقصى. وقد أفتى الشيخ أبو السعود، بقتل العلويين القيزلباش. وجاء في هذه الفتوى:

«كل من يذهب إلى التكية القيزلباشية العلوية، كل من يقول أنا شيعي، كل من يسبّ ويخالف الشريعة، كل من يقول أرني الله، كل من يدّعي أن له كرامات ومعجزات، كل من يفضل النار الفارغة على الجنة المليئة، كل من يقصّر صوم رمضان، كل من يتناول مشروبًا منكرًا، كل من يسب دين وإيمان المسلمين، كل من يتّهم الناس باللادينية، كل هؤلاء كفار وقتلهم واجب»[1].

وهناك بعض المدوّنات تثبت أنه حتى 1558، كان القيزلباش يقتلون جميعًا بشكل منظّم، يسجلّون في دفاتر، ثم يقتلون بشتّى الطرق ويرمون في نهر «قيزيل أرمق»[*]، أو يحرقون بالنار وهم أحياء، وكان هناك مراقبون يرسلون إلى الأناضول لكي يحصوا عدد القيزلباش.

وفي عهد السلطان سليم الثاني، والسلطان مراد الثالث، استمرّ الظلم والقمع ضد الفرقتين القيزلباشية والبكتاشية العلويتين. وكانت الحكومات المتتالية تطلب من القضاة اتخاذ أقسى أنواع العقوبات تجاه القيزلباش، مهما كان الخطأ الذي ارتكبوه، ولو كان بسيطًا جدًا، وتطلب من القضاة أحيانًا تلفيق تهمة للقيزلباش لتتخلص منهم.

(1) د. بسيم الأنطاكي، علويو الأناضول ص 105 وما بعد.
- يوسف إبراهيم الجهماني، العلويون في تركيا. ص 67 وما بعد.
(*) نهر يجري في الأراضي التركية. ويسمى أيضًا النهر الأحمر.

وفي تقرير رفعه «الشيخ عزيز محمود هدائي أفندي»، يطلب فيه من السلطان أحمد الأول، القضاء على القيزلباش، ويقول: إنهم لا يحترمون الشريعة ولا السنّة، ويرون أن قتل المسلم السني مثل قتل الكافر، وهم سبب كل فتنة وفساد، ولهم شيوخ شكلهم شكل الشياطين، ولهم في كل منطقة كليّة أو زاوية، وهم ملحدون وزنادقة. ويقترح على السلطان توظيف إمام سنّي في كل قرية من قرى القيزلباش ومراقبة التكيّات والزوايا القيزلباشية، وفرض سياسة السنة، وإذا تسنّنوا عندها فقط يسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة[1].

وفي عهد السلطان مراد الرابع وما بين 1634 و1638، وأثناء سفره إلى بغداد لإحياء المذهب السنّي في بلاد ما بين النهرين، قتل أثناء سفره كثيرًا من علويي الأناضول وإيران، وأجبر آلاف العائلات قرب «نهر أبرحي» على الهجرة إلى آزربيجان، وتوجان، وباسينكر. وقد دمّر هذا السلطان أربعين قرية يسكنها القيزلباش.

وبعد السلطان مراد الرابع، استمر اضطهاد العلويين البكتاشيين والقيزلباش، وقتلهم حتى داخل الجيش العثماني، وبدون ذنب. أمّا السلطان محمود الثاني، فبدوره وجّه ضربات كبيرة للبكتاشيين عندما شكّل جيشًا جديدًا، وألغى جيش «الیني جاري» الذي كان يضم جنودًا بكتاشيين، وأحرقت التكيّات والكتب البكتاشية، وقتل رؤساءهم، وهاجر قسم كبير منهم.

وقد لعبت الفرقة «النقشبندية» دورًا كبيرًا هنا. وكان عبد الرحمن أفندي الكردي هو من جهّز قوائم التهجير. وفي سنة 1826، أُعدم كثير من البكتاشيين وقبض على رجال الدين منهم، وأعدموا أيضًا.

وأفتى شيوخ الطريقة النقشبندية والمولوية بتحليل قتل البكتاشيين، وخرّبت جميع التكيات البكتاشية، وعادت مرّة أخرى سياسة تسنين البكتاشيين على يد

(1) د. بسيم الأنطاكي: علويو الأناضول ص 115 ـ 116.

النقشبنديين والمولويين. وقد قام البكتاشيون بعدة ثورات ضد السلطة في استانبول، ولكنهم أعدموا جميعًا.

والبكتاشية فرقة صوفية تركية، تتناغم مع الفكر العلوي، إلاّ في بعض التفاصيل الثانوية، تنسب إلى السيد «محمد بن إبراهيم آنا الشهير بالحاج بكتاش، عاش في القرن الثالث عشر للميلاد. ولد في نيسابور في بلاد فارس، وتلقّى علومه على يد المتصوّف الشيخ «أحمد اليسوي»، وبعدها انتقل إلى بلاد الأناضول في تركيا. وقد كلّفه الحكام الأتراك بمهام سياسية في هذه المنطقة وأنشأ الخانقاه[1] المعروفة «بيرآوى» في بلدة «صويلحة قارا أويوك». وشرح في الدعوة الطريقة التي هي خليط من الطرق التي تقدمتها: «القادرية،واليسوية، والحيدرية». وهي الطرق التي سايرت البيئة التركية التي تفشّت فيها من قبل العقيدة «الشامانية». وللحاج بكتاش، كتاب عربي اسمه «مقالات» يبدو من اتّباع صاحبه لفكرة العلوية و«التولّي» و«التبرئة»، وهي من المصطلحات الشيعية.

وقد كثر أتباع البكتاشية، وبخاصة في البيئات التي لم تتأثّر بالثقافة، وساعد على انتشارها سهولة الأسلوب الذي تحدّث به شيوخها إلى الأتراك. وكانت البكتاشية تعد «اليسوي» مرشدًا لشيخهم، وتقول بمبادئ هذا الشيخ، ولكنها رويدًا رويدًا، استقلّت وأصبحت لها مبادئها الخاصة، كما أنها اتصلت بفرقة الإنكشارية[2][*].

---

(1) خانقاه: كلمة فارسية تطلق على المباني، التي تقام لإيواء الصوفية الذين يختلون فيها للعبادة، وقد انتشرت هذه المباني منذ القرن الحادي عشر، وفي العهد العثماني سُمّيت هذه المباني «تكايا»، وخصّصت لإيواء الدراويش، الذين ينقطعون للنسك.

(2) الموسوعة العربية الميسّرة: حرف الباء، ص 388 حرف: الخاء: ص 750. حرف الألف: 249.
ـ د. بسيم الأنطاكي: علويو الأناضول ص 9 ـ 10.
ـ يوسف إبراهيم الجهماني: العلويون في تركيا ص 82 ـ 83.

(*) الإنكشارية: فرقة كان لها مركز ممتاز بين فرق الجيش العثماني. كان يؤخذ جنودها من الأولاد والمسيحيين بعد إدخالهم في الإسلام، والذين كان على المدن المسيحية الخاضعة للأتراك أن تقدمهم سنويًا لخدمة السلطان، وكان هؤلاء الشبان ينشّأون منذ حداثتهم على الولاء =

وكان أول شخص يتسلّم مقام الحاج بكتاش بعد موتِه ابنه، وذلك من السيد علي سلطان إبراهيم سيدي الملّقب بـ «القزلدي» سنة 1310. وقد كان ذلك على زمن أورخان بك العثماني، وكان مع سليمان باشا ابن أورخان بك عندما دخلت القوات العثمانية من الأناضول إلى بلاد الروملّي(1). وقد توفي هناك، ويزار قبره حاليًا من قبل البكتاشين، والقيزلباش. والملاحظ في تاريخ البكتاشية وجود فترات قليلة، عمومًا، ما جرى فيها التأقلم والتهادن مع الدولة العثمانية. ولكن الفترات الأطول هي فترات الثورات ضد العثمانيين. وقد قتل غالبية سادة وزعماء البكتاشيين على يد السلطة العثمانية، والقليل منهم فقط توفّي بأجله.

ويؤمن البكتاشيون العلويون بالله وبرسوله محمد، ويلفظون كلمة الشهادة بالشكل التالي: «أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدًا رسول الله، أشهد أن عليًا ولي الله وصيّ رسول الله».

ويعتقد البكتاشيون أن محمدًا وعليًا نفس واحدة، ونور واحد، وروح واحدة في جسمين. فالبكتاشيون، يعتقدون أن الله خلق نورًا قبل أن يخلق آدم بآلاف السنين. وعندما خلق آدم، جعل هذا النور مع آدم، ثم انتقل منه إلى أولاده الأنبياء، حتى وصل إلى عبد المطّلب، وعندئذ، قسم النور إلى قسمين: قسم مع عبد اللّه، وقسم مع أبي طالب. فالقسم الأول انتقل من عبد اللّه إلى محمد، والقسم الثاني انتقل من أبي طالب إلى علي.

ويعتقد البكتاشيون أن جميع أجداد محمد وعلي الذين حملوا ذلك النور أطهار ومعصومون. وانتقل النور الذي كان مع الرسول إلى فاطمة ليجتمع ثانية مع

= للسلطان، ويدرّبون تدريبًا عسكريًا صارمًا. وظفرت فرقة الإنكشارية في القرنين السابع عشر والثامن عشر بسلطة كبيرة، فكانت تنصّب السلطان وتخلعه كما تشاء. وغَدَا التجنيد لها وراثيًا في القرن السابع عشر، ثم توّقف تدرّجًا تجنيد المسيحيين. وقد قضى السلطان محمود الثاني على فرقة الإنكشارية في مذبحة جرت بالآستانة (استانبول) سنة 1926.

(1) بلاد الروملي: هي تركيا الغربية الشمالية على حدود بلغاريا واليونان وتعرف الآن بتركيا الأوروبية.

النور الذي كان مع الإمام علي في أبنائها الحسن والحسين، والأئمة من أبنائه فكانوا جميعًا يحملون ذلك النور بشكل كامل كما حمله أجدادهم.

ويبالغ البكتاشيون في حب علي، لكنهم بخلاف ما يتّهمهم أهل السنّة لا يصلون إلى درجة الغلو أو العبادة. إن جذور هذا الحب هي أحاديث النبي محمد، التي نقلت عمّا يعتبرونه أولاده الأبرار الأئمة الأطهار. وهم يعتقدون بأن الحكّام السنيّين، غيّروا وبدّلوا حتى في القرآن، في حين يعتبرهم أهل السنّة كفارًا ملحدين، ويجب قتلهم جميعًا، ومحوهم من وجه الأرض. وحسب الاعتقاد الباطني للبكتاشيين، لم يكن محمد أميًّا حتى سن الأربعين، كما يقول أهل السنّة، وهو عبارة عن ملاك نوراني، ذو ذكاء خارق، وبلاغة فوق العادة. وقد كان متمكنًّا من سبعين لغة، كتابة وتكلّمًا.

ويعتقد البكتاشيون أن القرآن الحالي، رغم أنه كلام الخالق، إلا أنه ليس نسخة أصلية عن القرآن الحقيقي أو الأصلي، فهذا القرآن لا يحوي جميع المعلومات. وهناك الكثير من العلوم والمعارف غير موجودة فيه، مثل: الفلسفة وعلم الطبيعة، وعلم الإنسان، وعلم المجتمع، وعلم النفس.

ويعتبر البكتاشيون، ان بعض المريدين قد فهموا بشكل صحيح ما قصد النبي محمد بتعاليمهم، التي علّمهم إياها، فهؤلاء المريدون الخواص مثل: الإمام علي، وسلمان الفارسي، وأبو ذر الغفاري، وقنبر ابن كادان مولى أمير المؤمنين علي، والمقداد، كانوا يعلّمون الناس العلوم الخاصة، حسب إرشادات النبي،ولا سيما ما يتعلّق بتفسير القرآن، حتى ولولم يكن هناك قرآن حقيقي. فهم بهذا التفسير أصلحوا الفوضى التي سبّبها بنو أمية بشكل عام، وبعض الخلفاء بشكل خاص.

والقرآن في اعتقاد البكتاشيين هو نبع المعتقدات التي ترفع قدر الإنسان وقيمته باعتباره خليفة الله على الأرض فهم يقدّسون كل رأي، يرفع مستوى الإنسان والإنسانية، ويعتبرون القرآن نبعًا لهذه الآراء والعقائد، لذلك فهو مقدّس. وعند

البكتاشيين العلويين تقديس وتعظيم خاص للإمام علي، ولأبنائه الأئمة الأحد عشر من نسبه، وهناك تقديس خاص لخديجة الزوجة الأولى لمحمد، ولابنة النبي فاطمة الزهراء.

والإمام علي عند البكتاشيين هو شاه الولاية وجميع الأولياء يرتبطون به. والحاج بكتاش، هو عبارة عن تَجَلٍّ للإمام لكي يبلّغ عن الولاية، والولاية هي صفة أعطاها الله لمن يحبّ من عباده. والولي هو المبلّغ والهادي إلى طريق الله الحقيقي، وهو ينّفذ أوامر الله، وتنتقل روح الولاية من شخص إلى آخر، أي ينتقل التجلّي من ولي إلى ولي.

وتطبيق فرائض الشريعة الظاهرة بحرفيتها ليس واجبًا على من يعلمون الباطن، وإنما يجب عليهم تطبيقها «تقية» لكي لا ينبذهم ويضطهدهم المسلمون العاديون (أهل الظاهر) الذين لا يعلمون حقائق الدين، لا سيما بوجود حكام سنيين جائرين كما في معظم مراجع التاريخ الإسلامي، وما ينطبق في العبادة على البكتاشيين، ينطبق أيضًا على القيزلباش.

ومن القواعد الأساسية لدى البكتاشيين والقيزلباش العلويين، أن يختار كل محب محبًّا، فيصبح كل منهما أخًا مصاحبًا للآخر، وهذا الأمر تمتد جذوره إلى أيام النبي محمد، الذي آخى بين المهاجرين والأنصار بعد هجرته خلال خمسة أشهر، وآخى نفسه مع الإمام علي وقال له: «أنت أخي في الدنيا والآخرة». وقد أصبح هذا الأمر سنّة تطبّق لدى القيزلباش العلويين والبكتاشيين إلى يومنا هذا.

أما ما يتهمهم به البعض من تبادل الزوجات فيعدّ محض افتراء، لأن أهم شرط في أصول الطريقة عندهم، كما ذكرنا، هو الأدب، وقاعدتهم: «احفظ يديك ولسانك وفرجك».

ويسمى المخطئ عند البكتاشيين والقيزلباش العلويين «الدشكون» ويعزل من

المجتمع، وتختلف العقوبة من خطأ إلى آخر. وهناك نظام حقوقي اجتماعي لديهم، ما زال يطبّق حتى يومنا هذا. وعلى كل من يوّد الدخول في الطريقة أن يتوب عن جميع ذنوبه، ثم يجوز له التلقين من قبل المرشد، وإذا التزم بالواجب، فعندها يدخل الطريقة «وإذا أردت الدخول إلى هذه الطريقة فسيكون مالك مشتركًا بين جميع الطلّاب المحبّين، وإذا رجعت عن إقرارك، ونكثت بالوعد تقتل».

وإذا رضي الطالب المحبّ بالشروط ودخل الطريقة، فإن عليه أن يطبّق القوانين الموجودة، ويحترم الناس، ولا يظلم أحدًا، ولا يأكل الحرام ولو هلك من الجوع، ولا يزني، ولا يسرق، ولا يقطع الطريق، ولا يشهد شهادة زور، ولا يكذب، ولا يشرب الخمر حتى يسكر، ولا يقامر، ولا يتكبّر، ولا يغتاب، ولا يعبد، ولا يبغض الناس، ولا يحكي كل ما يراه أو ما يسمعه، ويعظ الصغير، ويحترم الكبير، ويعتبر بتجارب الآخرين، ويكون لبيبًا حليمًا.

والعلويون البكتاشيون، لا يحبّون من الحيوانات الأرنب، وبخاصة الفرقة التختاجية منهم، يكرهون الأرانب، ويعتقدون بأنها كانت قطة لدى عائشة، ولا يحبّون الضبع، ولا يذكرون اسمه، والبومة عندهم علامة نحس. أما الحمامة فهي مقدّسة، لأن الحاج بكتاش حسب بعض الروايات البكتاشية، طار من خراسان إلى الأناضول بصورة حمامة بيضاء. فهم لذلك، لا يحبسون الحمام في قفص ولا يذبحونه، ولا يأكلونه. كما أن الحمام مقدس أيضًا عند القيزلباش.

والخيل عندهم مبارك، ويحبون بنوع خاص الجواد الأبيض، معتقدين بأن الخضر يأتي على ظهر جواد أبيض ليساعد المؤمنين، كذلك الخروف مبارك، لأنه يستخدم للقرابين.

وهدف العبادة عند البكتاشيين العلويين، هو الخلاص من جميع الأقذار، وهي التي ترفع الإنسان إلى مكانه الأصلي، وتجعله ينخرط في قافلة علي. وليس للعبادة قواعد معيّنة، ويمكن للبكتاشيين أن يعبدوا الله في كل وقت، وفي كل

مكان، وعلى الشكل الذي يريحه، وبإمكانه أن يمارس عبادته في البيت، أو على الطريق، أو في منطقة طاهرة على وجه الأرض. فالجامع ليس ضروريًا للعبادة، والعبادة التي تقام في الجوامع يعتبرها البكتاشيون مليئة بالرياء والتظاهر.

ولكن هناك فئة من البكتاشيين يقيمون الصلاة والصيام، وذلك وفق المذهب الجعفري، ولهؤلاء عدد من المساجد، التي يقيمون فيها صلواتهم وعباداتهم. إلا أن للطريقة البكتاشية أذكارًا وعبادة خاصة، حيث يجتمع البكتاشيون في بيت المرشد، أي في مكان يسمّى «بيت الجمع»، وهناك تعليمات وأصول معيّنة لدخول البيت، وللاجتماع والاحتفال[1].

(1) انظر: الدكتور مصطفى شبيبي، الصلة بين التصوّف والتشيع ص 339 وما بعد، دار الأندلس، بيروت 1932.
- د. بسيم الأنطاكي: علويو الأناضول ص 22، 23، 58 وما بعد.
- انظر: الدكتور نوري النعيمي: الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، حاضرها ومستقبلها، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، دار البشير عمان. الأردن سنة 1993.
- أفاريس. ك. سانجيا: سنجق الإسكندرون «هاتاي» دراسة في العلاقات السورية ـ التركية ـ الفرنسية، مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، دمشق 1980.
- إبراهيم الداقوقي: صورة العرب لدى الأتراك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت سنة 1996.
- يوسف إبراهيم الجهماني: العلويون في تركيا ص 37 ـ 39.
- محمد أمين غالب الطويل: تاريخ العلويين: ص 479، 502، 521 ـ 382، 495.

الفصل الخامس

العلويون في لواء الإسكندرون والساحل التركي

إن العلويين القاطنين في الأراضي التركية في مقاطعة «هاتاي Hatay» قد صدموا إبّان تخلي فرنسا لتركيا عن لواء الإسكندرون. وبعد ضمّه نهائيًا إلى تركيا في 23 حزيران سنة 1939، بموجب معاهدة ثنائية بين الحكومة التركية والحكومة الفرنسية، فضّل عدد كبير من أفراد الطائفة النصيرية ـ العلوية الناطقين باللغة العربية، والذين يطلق عليهم الأتراك كلمة «القي Alvie»، ويخلطون أحيانًا، بينها وبين حلبي، فضلّوا الهجرة إلى خارج اللواء باتجاه سوريا حاليًا[1] مصطحبين معهم قطعانهم وماشيتهم، وأمتعتهم، ميمّمين شطر المدن، مثل دمشق، وحلب، واللاذقية، أكثر من القرى الجبلية. وكان هذا كذلك شأن الجماعات الأخرى في «هاتاي»، من المسيحيين الذين ما تزال مهاجرتهم، التي بدأت في نهاية الثلاثينيات، مستمرّة في أيامنا هذه باتجاه المدن السورية واللبنانية، مثل حلب وبيروت، ونحو قبرص والولايات المتحدة الأميركية وكندا.

وإذا استمرّت الهجرة على هذا النمط، فإنه من المقدّر، بأن هذه الجزيرة اللغوية والدينية الصغيرة من الأقلية، معرّضة إلى الفناء بالإبعاد. وسيحلّ بها ما حلّ بالأرمن من قبل ذلك. والمعلوم أن ضم لواء الإسكندرون إلى تركيا، قد أحدث

(1) سوريا حاليًا: أي بعد اقتطاع لواء إسكندرون عن الوطن الأم، لأن لواء إسكندرون هو في الأساس جزء من الأراضي السورية، وهؤلاء السكان أصلاً، انتقلوا من أراضٍ سورية إلى أراضٍ سورية (المؤلف).

نزوحًا جماعيًا عنيفًا ومكثّفًا في الطائفة الأرمنية، التي تعرّضت من جديد إلى اضطهاد ومذابح جديدة، بالنظر إلى أن أعضاءها، لم يكن بوسعهم مواجهة البقاء تحت سيادة تركية. فقد هاجروا إلى حلب، وإلى الجزيرة الفراتية السورية، وإلى بيروت. وسلك الطريق نفسه ما يقرب من نصف عدد الأقليّة العربية السنيّة في اللواء، والذين يشكلون اليوم 10٪ من مجموع السكان. وهذا الضم شكّل مأساة لجميع الأقلّيات الموجودة هناك، بسبب التتريك والفصل العنصري واللغوي، والاضطهاد الجسدي والنفسي.

ومع هذا كله فإن الطائفة «الألقية ـ العلوية»، في هاتاي، ما زالت تمثّل قوّة هامة، أي أكثر من 12٪ من سكان المقاطعة، على الرغم من الخسائر التي ألحقت بها من نتائج إسكان الأتراك من السنّة الذين تقرر أنقرة إقامتهم في اللواء.

وقد أطلقت السلطات التركية على «العلويين ـ الالقيين» تعريفًا جديدًا بـ «أنهم أتراك حثيّون» يتكلمون اللغة التركية منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة، ومستقرّون حيث هم قبل مجيء العرب إلى هذه البلاد، الذين لا يمتّون إليهم بصلة، ويشكّلون تاليًا جماعة متميّزة الوضوح عن علويي سورية.

وقد قبل عدد من أعضاء الطائفة «الألقية» القيام بلعبة التمثيل متستّرين على هويتهم العلوية والعربية لصالح الهوية التركية، أي ما يسمّى بالتقية. ولكن غالبية «القي» هاتاتي العظمى، بقيت دائمًا منذ الاقتطاع، تؤكّد على روابط هويتها واستمراريتها بجماعة علويي سورية، الذين لا يفصلهم عنهم إلا حدود مصطنعة قابلة جدًا لجميع ألوان التسلّل. وهذه الطائفة الألقية في هاتاي، قد شكّلت منذ اقتطاع لواء الإسكندرون» بؤرة منازعة واضطراب سياسي واجتماعي في تركيا، لسببين:

1 ـ انفصالها عن وطنها الأم سورية، ومحاولة قطع الصلة بينها وبين طائفتها الأم في سورية، وشعورها الوطني بانسلاخها عن كل ما يربطها من شعور قومي وثقافي ووجداني بأمتها.

2 - تغذية الحرمان الناجم عن هويتها الثقافية، بفرض اللغة التركية عليها في هاتاي، حتى الكلام باللغة العربية يكاد أن يكون سرّيًا، وعن تخلّف المنطقة الاقتصادي والاجتماعي.

وقد قاد نخبة من العلويين الوطنيين القوميين المثقفين، ومن بينهم المفكر زكي الأرسوزي حملة ضد هذا الواقع، وسعى إلى تنظيم الفلاحين العلويين وتثقيفهم سياسيًا، لكي يتيح لهم الصمود أمام كبار الملاّكين من الأراضي، التي يعملون فيها بالمؤاكرة. وكان من شأن عدد وافر من المغادرين العلويين اللواء، أن يصبحوا من النخبة في سورية المعاصرة بسبب المزيّة التي يكوّنها تعوُّدهم بالغ التقدم على الحياة المدنية.

وإن نخبة من أهالي المدن العلويين في اللواء وفي تركيا، كانت قد استطاعت بصورة استثنائية في لواء سيليزيا، وفي السبعينيات، بدفع أبناء جلدتها للتظاهرات والوقوف في وجه الحكم التركي. وقد شلّ الاهتياج الاجتماعي الذي قامت به، والذي بلغ مداه، كلّ فعالية صناعية في مدينة الإسكندرون، ما دفع بالجيش التركي إلى التدخّل لفرض النظام هناك. وقد ساعد الحكم في سورية هذه النزعة الانضمامية، وحرّض بشدّة الألقين على عملهم هذا، لا سيما وأنهم اتّجهوا نحو سورية الأسد اتجاههم إلى عون سياسي، غير كارهين. لأن دمشق لا تريد التخلّي عن موقفها الضمني والعلني، بالمطالبة بهذا اللواء الذي سلخته تركيا عن أراضيها بالاتفاق مع الفرنسيين وضمته إلى أملاكها[1].

(1) لورانت شابري ـ آني شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى ص 203 ـ 205.
ـ بيير روندو: مسألة الإسكندرونة: شيام CHEAM 1938.
ـ سليمان الأذني: الباكورة السليمانية، ص 52 ـ 58.
ـ محمد أمين غالب الطويل: تاريخ العلويين، الخاتمة، ص 521 وما بعد.
- Jean Français Bayrt: La question Alavie dans la Turquie-(dir) L'islam et l'eta. PUF. Paris 1982. P. 109 - 120.
- Jaque Weuleresse: Pays au de syrie et du Proche Orient-Gallimard. Paris. 1946 et le pays des Alaouites Arrault. Tours. 1940.

وفي وضع العنصر العلوي ـ النصيري في تركيا ولواء إسكندرون، في منتصف القرن التاسع عشر، يقول سليمان الأذني: أن خمسة آلاف من النصيرية يقيمون في «أذنة» والقرية الحاضرلية والقراحمدانية، والقراموسقية، والعلمايزكية يرجعون في الديانة إلى إمامين هما الشيخ بدر ابن الشيخ بدران، والشيخ إبراهيم ابن الشيخ منصور. وهذان الإمامان يسكنان الحاضرلية، ثم الحارات من الجهة الغربية من البلد. والناس في هذه الأماكن من منطقة أذنة («الشماليون») يعبدُ خاصُّهم السماء، يشترك معهم في المذهب الاعتقادي النصيرية في الجبال شمال أذنة، وأمامهم الشيخ صالح أفندي ابن سمرا. بينما يرجع النصيريون في المضيق بجنوب أذنة والحارات شرقيها إلى إمام آخر هو الشيخ عِيْد الأعور ابن الشيخ عيد». . .

«وفي أذنة أيضًا مجموعة تسكن «الأوبتين» فقط، وهم كلازيون، ولهم أربعة أئمة هم: «الشيخ صالح ابن البوغة، والشيخ يوسف ابن شحادة، والشيخ يوسف ابن البوغة، وراشد أفندي ابن الشيخ غريب وهو من أرباب المجلس هناك».

«وفي مدينة طرسوس مجموعة نصيرية شمالية، يرجع أهل القاظلية إلى الإمام الشيخ إبراهيم ابن اليسير، وأهل قرادوار إلى الإمام الشيخ قراغاج، وأهل اليمنّة إلى إمام آخر هو الشيخ إبراهيم القرا أغا جلّي، وأهل بقية الحارات في غربي طرسوس، وجنوبها يرجعون إلى إمام آخر هو الشيخ حسن ابن ديبة، وهو المعظّم عندهم. وفي مدينة طرسوس نفسها ثلاثة أئمة هم: «الشيخ نعمان المعريتي والشيخ إبراهيم الشاملي، والشيخ سلمان ابن الشيخ نعمان الوردي».

وفي طرسوس أيضًا جماعة نصيرية كلازية، يسكنون حارة المصلّي مع الحارات التي حواليها، ويوجد منهم جماعة في قرية المنطش وأئمتهم: الشيخ علي الحمصي، والشيخ محمد صالح، والشيخ يوسف ابن لولو، والشيخ غنام.

«وفي أنطاكية مجموعة شمالية، ويرجع أهل قرية الدرسونية إلى إمام هو

الشيخ علي ابن ديبة. ويعود أهل الحربية وما يليها من القرى إلى الإمام الشيخ علي ابن داود والعارف «بسورة الهبود»[1]، والشيخ يوسف ابن الشيخ منصور. ويرجع أهل النهر الصغير إلى إمام آخر هو الشيخ علي ابن الشيخ حبيب وأهل الجليّة والسويدية، وما يليها يعودون إلى الشيخ حسن ابن الشيخ الحرف القاطن «بجيّلة»، وإمام العيدية الشيخ علي وهو أعظم من أن يكون عندهم لأنه ينتسب إلى الشيخ يوسف أبي ترخان. . .

«وفي أنطاكية أيضًا كلازيون، وإمام أهل الدوير والعساكر وغيرهما من مناطق تلك الحاضرة وقراها الشيخ أحمد».

إن العلاقة التي تتميز بها كل طائفة من النصيرية عن الأخرى، أن الخاصّة الشماليين لا يحلقون لحاهم ولا وجوههم، والبعض منهم يحرّمون أكل القرع الأصفر، وشرب الدخان، وأكل الباميا، والفليفلة، والبندورة، مثلما يحرّمون على الرجال لبس الأحمر[2].

يذكر محمد طويل: أن «الإسكندرون في مطلع القرن العشرين، كانت تحتوي مع ملحقاتها على عشرين ألف علوي. وكان قبلاً جميع سكان مدينة «بيلان» التي هي الآن من توابعها علويين، أما اليوم فليس فيها أحد منهم. وكانت كذلك مدينة «بياس» سابقًا آهلة بعدد كبير منهم، وذلك عندما كانت طريق الشرق والغرب، أي قبل فتح قناة السويس.

أما أنطاكية فإن ثلث سكانها اليوم علويون، وعددهم أكثر من اثني عشر ألفًا، ويتبع أنطاكية السويدية، والحربية، وقره بوظ، وفيها نحو أربعين ألفًا. وناحية القصير وهي تحتوي على خمسة آلاف علوي. ويوجد في مدينة أذنة نفسها، سبعة عشر ألفًا من العلويين، وفي قراها 20 ألفًا، وفي طرسوس 15 ألفًا، وفي قراها مثل

(1) لعلها سورة هود (المؤلّف).
(2) سليمان الأذني: الباكورة السليمانية ص 52 ـ 56.

هذا العدد، وهؤلاء غير العلويين الأتراك، أي العرب فقط. وفي استانبول في جهات حي الفاتح، والقوسنة، وفي بروسة وفي قونية نفسها، وتيرة وآلدين علويون قليلون، وكلهم من جهات أنطاكية أصلاً، ولكن أولادهم نادرًا ما يتعلّمون العربية، ومعرّضون للتتريك»[1].

ورغم أن العلويين يعدّون أكثر من ربع سكان تركيا أي حوالى 20 مليون نسمة، يتقدمون بثبات نحو إرغام الدولة على الاعتراف بهم كأقليّة مسلمة، بعد ثمانية عقود من إنكار هويتهم الثقافية والمذهبية.

ويسعى العلويون منذ سنوات، إلى إرغام الحكومة التركية على الاعتراف بحقّهم في أن يتمثّلوا في رئاسة الشؤون الدينية أسوة بالسنّة، أو السماح لهم بإنشاء مجلس ديني خاص بهم، وفي إلغاء مادة الدين الإلزامية، في المدارس التي تقتصر على تدريب المذهب الحنفي. أو إدراج العلوية كجزء من منهاج مادة الدين، وفي الاعتراف بأماكن عبادتهم المعروفة باسم «جيم إيفي» أو «بيت الجميع» وتخصيص المال اللازم من ميزانيتها لبنائها، ومواجهة مصاريفها، أسوة بالجوامع، والمساجد، بالإضافة إلى التطبيق الكامل للعدالة في تولّي المناصب، في ظل استبعاد العلويين عن المناصب الحسّاسة في الجيش، والأمن العام، وأخيرًا إلغاء خانة الدين عن جوازات السفر، حيث ترفض رئاسة الشؤون الدينية اعتبار العلوية مذهبًا إسلاميًا مستقلاًّ.

وتشير عبارة علوي في تركيا، إلى أن هؤلاء القوم من أتباع «علي بن أبي طالب» ابن عم النبي محمد، وصهره المستبعد عن الخلافة، ورأس أكبر حركة تشيّع في الإسلام، قاد الشيعة إلى الانشقاق الكبير في الإسلام، وتشمل من لا يعترفون بخلافة النبي محمد، بل يصرّون على موالاة الإمام السادس من الأئمة الإثني عشر الإمام جعفر الصادق.

إن التيار العلوي في الأناضول، هو سلسلة طويلة من النبذ والقمع والمذابح.

(1) محمد أمين غالب الطويل: تاريخ العلويين ص 521 ـ 523.

كان آخرها في «كهرمان مرعش» سنة 1974، وهي عقاب اختلافهم الذي ينظر إليه بوصفه نفيًا للإسلام.

ويقرن كلام الناس صفة علوي، بتسمية بات يعتبرها معظم العلويين اليوم بمنزلة شيتمة، وهي «كيزيلباش»[1]. ويشير هذا النعت دون أن يعنى ذلك من يستخدمونه اليوم، إلى ثورات الشاه إسماعيل الصفوي. وقد أدّت هزيمة هذا الأخير سنة 1514 ضد السلطان سليم الأول العثماني، إلى تعرّض العلويين، الذين يعتمرون العمامات الحمر ذات الاثنتي عشرة لفة[2] لأول مذبحة في تاريخهم على أيدي العثمانيين[3].

فالعلويون في تركيا، يشكّلون طائفة دينية بكل ما للكلمة من معنى، وليسوا مجرّد جماعة لها اقتناعاتها الخاصة. ويعتبر آلتان غوكالب، أن العلمانية الكمالية في تاريخ العلويين البكتاشيين من حيث الأهمية، تحتلّ المكانة التي احتلها دورهم الذي اضطلعوا به في صفوف الإنكشارية، الذي سمّوا «الطائفة البكتاشية»... وقد عمدت الكمالية في بدايتها إلى تدجين الإسلام في دار الإسلام. فما عاد هناك خليفة، ولا شيخ الإسلام، للنطق بالشرع، ورعاية تطابق مواثيق الحياة السياسية مع الشرع السني. وأن الكمالية العلمانية[4] تعني ضمانًا لحرية عبادات العلويين، وتحييدًا للخطر السني عليهم. كما أن عقيدة العلويين ومعتقداتهم، وموقع المساواة الاجتماعية، الذي تحظى به النساء لديهم، والنهج التأويلي، الذي ينمّي الحس النقدي لديهم، هذه العوامل كلّها أسهمت في إيجاد نقاط تجاذب وتلاقٍ بين الإيديولوجية الكمالية والعلوية.

إن المثقفين العلويين بفضل اعتراف الأوساط الكمالية واليسارية بهم،

(1) كيزيلباش: أي الرؤوس الحمر.

(2) تيمّنا بالأئمة الإثني عشر.

(3) مجلة شؤون الأوسط، العدد 63 ص 64 ـ 65. بيروت، لبنان.

(4) الكمالية: نسبة إلى مصطفى كمال «أتاتورك».

استطاعوا أن ينشئوا حركة ثقافية، تعبّر عن وجهة نظرهم، وتسعى لضمان خصوصية موقعهم في إطار اليسار التركي، لأن العلوية هي «ديانة الاحتجاج» وثقافتها بمجملها مشبعة بالأغاني والأناشيد، باللغة التركية المقاومة للسلطة الطاغية، والمحتفية بالطبيعة الإلهية للفرد والإنسانية. لذا، فإن اليسار التركي، هوالذي ذهب لملاقاة العلويين، ليجد فيهم قاعدة اجتماعية، ومدّ جسور ثقافية وشعبية، لم تفلح الكمالية في تسهيل نشأتها، كما وجدت فيها الإيديولوجية اليسارية أرضية صالحة لنزعة قومية معادية للقوى الأجنبية[1].

(1) سمير عبده: العلويون في تركيا: ص 92 وما بعد...
- جريدة السفير اللبنانية تاريخ: 22/ 9/ 2005.
- مجلة الشرق الأوسط. بيروت. العدد 63 ص 64 - 65 و69 - 70.
- خالد التميمي: محمد جعفر أبو التمن: دراسة في الزعامة السياسية العراقية ص 26 - وما بعد، دار الورّاق. دمشق 1996.
- لورانت شابري - آني شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى الفصل الخامس: ص 203 وما بعد.

الفصل السادس

واقع العلويين في تركيا اليوم

يظهر العلويون الأتراك في التاريخ السياسي للدولة العثمانية، كمناصرين وأتباع، ودعاة للدولة الصفوية في إيران، ولهذا فقد ذهبوا ضحية الصراع العثماني، ممّا ألحق بهم الكثير من الظلم والاضطهاد والتصفيات الجسدية، والتهجير والعبودية، منذ عهد السلطان سليم الأول وخلفائه. وقد بقوا على هذا الحال، حتى أواخر القرن التاسع عشر.

وفي مطلع القرن العشرين بدأوا يلعبون دورًا إيجابيًا، لا سيما مع مصطفى كمال «أتاتورك»، خصوصًا بعد القضاء على الخلافة العثمانية، التي كانت تمثّل بنظرهم جنبًا واحدًا من الإسلام، جعلها في أيام مجدها مثلاً في اضطهاد الطوائف الأخرى، التي كانت تختلف بالاجتهاد معها. وهذا ما جعلهم يتعاملون بشكل جدّي وفعّال مع مصطفى كمال، وبخاصة عندما قام هذا الأخير بزيارة قبر حاجي بكتاش الزعيم الروحي للطائفة البكتاشية العلوية، ثم اجتماعه بعد مؤتمر «سواس» بالزعيمين العلويين: صالح نيا زي بابا وولي الدين شلبي شقيق. وفي 23 نيسان 1920 اختير ولي الدين شلبي نائبًا لمجلس النواب التركي الجديد[1].

---

(1) محمد نور الدين: مجلة النور، عدد 50 تموز سنة 1995، نقلاً عن مجلة حُرِّيَتْ التركية 17 تموز سنة 1994.

ـ يوسف إبراهيم الجهماني: العلويون في تركيا، ص 85 ـ 86.

لكن صدور قانون سنة 1925، من قبل مصطفى كمال القاضي بإلغاء الطرق الصوفية، والأقليات الدينية، أثّر على العلويين، بحيث أصبح غير معترف بهم رسميًا. ومع هذا، فقد اعتبروا إعلان الجمهورية نهاية اضطهاد الدولة لهم، لكنهم استمرّوا بعيدين عن الوظائف العليا.

إلاّ أنّ مصطفى كمال، قلب لهم ظهر المِجَنّ، بعد إخفاق ثورة الشيخ سعيد بيرام، فأعدم قادتها، وهجّرت الدولة التركية العديد من العشائر التركية العلوية من موطنها الأصلي، ما جعلهم يلجأون إلى المدن، وبخاصة مدينتي استانبول وأنقرة، حيث دخلوا المدارس، وتزودوا بالعلم والمعرفة والثقافة، فكانوا فيما بعد طليعة الحركة التنويرية في تركيا.

لكن مصطفى كمال من خلال بنائه لتركيا الجديدة، أعتبر كل القوميات الإثنية والدينية فيها أتراكًا، ومنهم العلويين، كما اعتبر لواء الإسكندرون تركيًا، رغم سلخه واغتصابه من سورية، بالاتفاق مع الفرنسيين، وأن العلويين هناك أتراك من عبدة النار، وإن كانوا يتكلّمون اللغة العربية.

في الواقع لم يجد العلويون الأتراك مشكلة كبيرة في الاندماج بالدولة التركية العلمانية الحديثة. إذ كان طابعها القومي، يساعدهم على إخفاء هويتهم المذهبية، في حين رفض العلويون الأكراد هذا الوضع، نظرًا لاختلاف قوميتهم، وقمع العشائر الكردية، وتحريم استخدام اللغة الكردية، ما جعلهم سنة 1923 يطالبون بتشكيل ولاية كردية مستقلّة ضمن الدولة التركية، ثم تطوّرت المطالبة حين لم يلبّ الأتراك مطالبهم، إلى القول بإنشاء دولة كردية.

وعندما رفضت الحكومة التركية هذه المطالب، قام العلويون الأكراد بثورات عدة سنة 1927 ضد الحكومة، كان أهمها ثورة سيد رضا سنة 1947، ما جعل الدولة تجرّد خلالها حملة عسكرية واسعة لإخمادها، والقضاء عليها وأعدم آنذاك ثلاثة من زعمائهم هم: سيد رضا، ودياب آغا، وحسن خيري.

وفي مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، برزت في وجه العلويين مشكلة

جديدة، وهي سماح الدولة التركية بعودة النشاطات الدينية، الأمر الذي قوّى قبضة الاتجاهات الإسلامية السنيّة، لا سيما عندما أنشأت الدولة إدارة خاصة بالشؤون الدينية الإسلامية، تابعة لرئاسة مجلس الوزراء.

انطلاقًا من هذه الأسباب، لم يرَ العلويون بديلاً من النشاط السياسي، إنما باتجاه الأحزاب والأنشطة العَلمانية، حتى إذا ما حادت عن هذا الطريق، وسارت في المنحى الديني، انقلبوا عليها باتجاه الأفضل، بدءًا بعصمت إينونو زعيم حزب الشعب الجمهوري، إلى بولند أجاويد في سبعينيات القرن العشرين.

لكنهم وجدوا أن هذه الأحزاب، ما أن تنطلق حتى تعود إلى الدائرة الأولى نفسها، ما شجّع الشباب العلوي ودفعه إلى الانخراط في المنظمّات اليسارية والثورية، والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي جرى تأسيسها في الستينيات من القرن العشرين. وقد كان الكثير من الشباب العلوي والفئة المثقفة منهم الأركان المؤسسين لتلك الأحزاب والمنظمّات. ومن أهم تلك المنظمات: منظمّة «دين سول« التركية المتطرّفة ومؤسسها الكردي العلوي «باشاكو فنط» الذي اغتيل في فرنسا سنة 1991، وزعيمها فيما بعد الكردي العلوي أيضًا «دوسن قره تاش» الذي أغتيل في أوروبا أيضًا سنة 1994.

ومن أهم الأحداث المعاصرة، الفتنة الطائفية، التي حدثت في «قهرمان مرعش»: وكان ضحيّتها أكثر من مائة قتيل من العلويين. وكان المنفّذ الرئيسي لهذه الفتنة، «**حزب الحركة القومية التركي**»، بزعامة ألب أصلان توركيش. ولم تحرّك حكومة بولاند أجاويد ساكنًا بهذا الخصوص. وقد مهّد هذا الحدث إلى انقلاب سنة 1980، وإلى تعزيز الاتجاهات الإسلامية، وفرض التعليم الإجباري لمادة الدين الإسلامي السنّي على المذهب الحنفي، في جميع المدارس، بما فيها مدارس العلويين، ما دفع الأمور نحو منظار سنّي علوي، وهو ما يعرّض العلمانية والوحدة التركية للخلل. هنا يقول المفكر العلوي التركي تسيتين يتكين: «إن العلويين

بغالبيتهم أتاتوركيون وعلمانيون، ومن هذه الناحية هم ضمانة للعلمانية، التي تتعرّض اليوم للخطر في بلادنا».

وكانت أحداث مرعش سببًا في دفع العلويين للهجرة إلى أوروبا حيث يشكّلون 30٪ من عدد الأتراك في ألمانيا، وقد أسّسوا 30 جمعية، حتى أن جمعيات الخارج وصلت إلى 90 جمعية عام 1994، وتضم أكثر من 15 ألف عضو في كل من: أستراليا، سويسرا، فرنسا، إنكلترا، والدانمارك.

وفي آذار سنة 1989، أصدر عدد من المثقفين الأتراك والأكراد بيانًا عرف بـ«البيان العلوي». طرح المسألة العلوية على الشكل التالي:

1 ـ إن العلوية جناح من الإسلام الموجود في تركيا.

2 ـ يعيش في تركيا عشرون مليون علوي.

3 ـ إن المسلمين السنّة، لا يعرفون شيئًا عن العلويين بل تحكم سلوكهم الأحكام السابقة، والشائعات، التي انتشرت منذ العهد العثماني وما زالت وليس من حق هذه الذهنية العثمانية أن تعيش في هذا العصر.

4 ـ إن رئاسة الشؤون الدينية، لا تمثّل سوى الإسلام السنّي.

5 ـ في المقابل، تعمل الدولة على تجاهل وجود العلويين، وإظهار تركيا على أنها دولة سنيّة، في حين، أن ثلث السكان هم من العلويين.

6 ـ مع إن اضطهاد العلويين انتهى مع تأسيس الجمهورية التركية، إلا أن الضغوطات النفسية والسياسية والاجتماعية، ما زالت مستمرّة، بحيث لم يستطع العلويون بعدُ استخدام حقّهم في حرية التفكير والمعتقد الدينيين، والقناعات التي كفلتها شرعة حقوق الإنسان والمادة 24 من الدستور التركي.

7 ـ إن الإعلام بمختلف وسائله، لا يقدّم معلومات كثيرة عن العلويين ومعتقداتهم، وثقافتهم، وعاداتهم، ورجالهم، وأعيادهم، وأشعارهم، وموسيقاهم، وفولكلورهم.

8 ـ على الدولة منع الرئاسة الدينية من إقامة جوامع في القرى العلوية، وإرسال أئمة مساجد.

9 ـ هنالك دعاية ضد العلويين في المدارس، تقول بمطالبتهم إلغاء مادة الدين الإجبارية في المدارس، لأن هذا يخالف مبدأ علمانية الدولة. في تفسير هذا البند، يتداخل موضوع العلمانية مع تجاهل هذه المواد لمعتقدات العلويين، وفرض مذهب محدّد عليهم، عن طريقها وتعليم الأبناء بذلك.

10 ـ إن الظروف المعادية للعلويين، تؤثّر على أعضاء الحكومة والبرلمان، الذين يخشون حتى من لفظ كلمة علوي.

11 ـ إن الدولة تجهد للمزج بين العلوية والفكر الشيعي في إيران اليوم، وهذا خطأ، ولا شبه بين علويي الأناضول وشيعة إيران.

ويرى الكاتب والمفكر العلوي «خاشامور»: أن العلوية الحالية ليست كالعلوية القديمة، ولها مطالب عديدة، أهمها:

1 ـ الاعتراف بالهوية العلوية في برامج الأحزاب التركية، والقرارات الحكومية والقوانين.

2 ـ أن يكون كل إنسان حرّ في إيمانه واعتقاده من دون أن يخلّ ذلك بالمساواة.

3 ـ مشاركة العلويين في رئاسة الشؤون الدينية، وأن لا تكون مؤسسة سنيّة فحسب.

4 ـ وقف بناء المساجد في القرى العلوية، وتخصيص أماكن في المدن الكبرى للعلويين لإقامة بيوت عبادتهم المعروفة باسم «بيت الجمع» (جم: في).

5 ـ إقامة معاهد للدراسات العلوية.

6 ـ إظهار نتائج تحقيقات سيواس.

وقد أضاف إلى ذلك، كل من علي دوغان رئيس الجمعية الثقافية لحاجي بكتاش في أنقرة، وكهرمان إيتاش المتحدث الرسمي باسم الجمعية وأحمد شاهين رئيس شعبة أنقرة لجمعية التعريف بثقافة الوليمة حاجي بكتاش، المطالب الآتية:

1 ـ إلغاء إيديولوجية الدولة السنيّة، ومدنية الدولة.

2 ـ رفع يد الدولة عن دعم الديانة، وأن تقوم مختلف الجماعات بالالتزام بنفقاتها. إذ يجب إلغاء ذلك البند من الموازنة العامة.

3 ـ تطبيق جميع المفاهيم العلمانية، ومعاقبة كل من يخرج عليها، وعلى المبادئ الديمقراطية.

4 ـ إلغاء التعليم الديني السني، بهدف تأمين السلم الاجتماعي.

5 ـ تغير المواد الدستورية، في دستور سنة 1982، التي تعرقل العلمانية والمجتمع المدني. وإلغاء المنع السياسي عن رجال العلم، وشباب الجامعات والمؤسسات العمالية، والمنظّمات الديمقراطية.

6 ـ توسيع حقوق المواطنة، ووضع حد للحاكمية العرقية الواضحة.

7 ـ تطبيق جميع المعاهدات الدولية في تركيا من دون قيد أو شرط.

وبسبب حجم العلويين الكبير في تركيا، فقد أصبحوا نقطة جذب، ليس فقط للأحزاب المحافظة، التي تعتبر ممثّلة للسنة في الوجدان العلوي، التي اتجهت إلى العلويين، إنما أيضًا، لكل الأحزاب التركية اليمينية واليسارية والمستَغَلّة على السواء. وأن أصوات العلويين تلعب دورًا كبيرًا في نجاح ممثّلي الأحزاب التركية في الانتخابات.

إن المعلومات المتوفّرة، تفيد بأن رئاسة الأركان، والأحزاب السياسية

الرئيسية التركية، حاولت في السنوات الأخيرة، في أواخر القرن العشرين، ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، عن وعي مقصود، عدم المساس بما يسمّى «المسألة العلوية». فباعتراف رئاسة الأركان في الجيش التركي، وزعماء أحزاب: الوطن الأم، واليسار الديمقراطي، والشعب الجمهوري، والطريق القويم، تعتبر هذه القضية الأكثر أهمية وحسّاسية لتركيا، وحتى بالمقارنة مع المشكلة الكردية، التي يسيّرها حزب العمال الكردستاني. فبرأي زعماء هذه الأحزاب، ليس بالضرورة، أن يدرك المجتمع التركي الصورة الكاملة عن قوّة وإمكانيات العلويين في داخل البلاد، كما هي فعلاً، لأن ذلك يشكّل خطورة كبيرة على النظام القائم برمّته.

هنا لا بدّ من الإشارة إلى أنه كقاعدة عامة في تركيا، تطلق تسمية «العلويين»، ليس فقط على أبناء الطائفة العلوية، وإنما على فرق الشيعة كافة، حسب المعطيات الأكثر دقّة، يبلغ عدد هذه الطوائف أكثر من خمسة وعشرين مليون نسمة. فإذا أضفنا إلى هذا الرقم الأكراد، وبقية الأقليّات القومية الأخرى، فإن الخارطة السكانية بالنسبة للسنّة، أو كما يسمّون أنفسهم «الأتراك الحقيقيون الأنقياء»، يبدو الأمر خطرًا بالمقارنة مع مجموع عدد السكان العام.

ويبدو أن التوجيه الجديد في أوساط العلويين، هو السعي إلى توحيد العلويين في تركيا كافةً، لخوض معركة سياسية حقيقية، وفعّالة لإثبات قوّتهم على الساحة السياسية التركية. والجدير ذكره، أن الكثير من العلويين، يشكّلون قاعدة للمثقفين الأتراك، ويتبوأون مواقع ملموسة في الأوساط الثقافية، وقطاع الأعمال، ما يضطر اليمين واليسار التركي، للأخذ بالحسبان وضع الطائفة العلوية، فضلاً عن الجنرالات والقيادات العسكرية، والزعماء الأتراك البارزين، أخذوا يشعرون بخطورة القضية العلوية.

كما أن العلويين، أخذوا يعلنون صراحة، أن الحكومة التركية تعتبرهم مواطنين من الدرجة الثانية. وبناء على ذلك، ترى رئاسة الأركان في الجيش التركي، إن هذه التصريحات تمسّ موضوعًا في غاية الخطورة، وهذه العلاقات

المتبادلة مع الأوساط الدينية لدى الطائفة السنيّة، حيث تشير إلى أن كلّ مدراء ومسؤولي الأحوال الدينية، أي الأوقاف، بالكامل من السنّة، والذين لا يعطون أية أهمية أو عناية للطوائف الأخرى. كما أن ميزانية الأوقاف توجّه جميعها لمساعدة الطائفة السنيّة فقط.

وفي هذا الإطار، يرى رجال وعلماء السياسة الأتراك، أنهم لم يشهدوا بتاريخهم مثل هذه التهم الحادة للعلويين، والتي تطال بصورة غير مباشرة، النظام القائم برمّته. ويثير العلويون أيضًا موضوعًا موجعًا، وهو «تغيير الأفكار الأساسية والحقيقية للأتاتوركية»[1]، معتبرين أن أسس الجمهورية التي أقامها مصطفى كمال أتاتورك، لم تقم دون مساعدة وتضحيات العلويين الشيعة، التي نسفت أركان السلطنة العثمانية، في إشارة إلى المادة العاشرة من دستور الجمهورية التركية، التي تعتبر كل المواطنين الأتراك متساوين، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية.

وحسب المعطيات المتوفّرة، ينوي العلويون التحرّك في إطار جبهة موحّدة

(1) انظر: يوسف إبراهيم الجهماني: العلويون في تركيا، البعد التاريخي للمسألة العلوية في تركيا ص 81 وما بعد.
- صالح زهر الدين: سياسة الحكومة العثمانية في أرمينيا الغربية، ص 283 وما بعد.
دار الندوة الجديدة: بيروت 1996.
- محمد نور الدين: مجلة النور، العدد 50 تموز 1995.
- رضا شامور: صحيفة حُرِّيَتْ التركية 21 آب سنة 1995. ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني.
- عز الدين دوغان: جريدة حُرِّيَتْ التركية 21 آب سنة 1994. ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني.
- جريدة الإهرام المصرية، 14 آذار سنة 1995.
- د. بسيم الأنطاكي: علويو الأناضول ص 145 وما بعد...
- محمد أمين غالب الطويل: تاريخ العلويين ص 437 - 442.
- سمير عبده: العلويون في سوريا (علويو تركيا) ص 92 - 97.
- د. إبراهيم الداقوقي: صورة العرب لدى الأتراك. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت الطبعة الأولى 1966.
- مجلة الآداب: العدد 9 - 10 أيلول - تشرين الأول سنة 2001.

للمطالبة بتعزيز النظم العلمانية للدولة، ومكافحة المافيا الدينية، وإعطاء حريات دينية حقيقية.

بدورها، رئاسة الأركان في الجيش التركي، تدرك أن المسألة العلوية، كما هي المسألة الكردية، لا يمكن أن تحلّ بالإجراءات العسكرية والبوليسية، فهي من ثمّ، تحاول الضغط على الأحزاب السياسية الرئيسية، لترغمها على دعم حقوق الطائفة، كما يخشى جنرالات الجيش التركي من إمكانية تأثير قوى خارجية على العلويين، فتسعى لاستغلال استيائهم من أجل تحقيق أهدافها.

الفصل السابع

الأحزاب العقائدية في سورية

الحزب السوري القومي الاجتماعي:

هو حزب سياسي عقائدي عَلماني أسّسه أنطون سعادة في 16 تشرين الثاني سنة 1932[1]، كهيئة سرّية، من أجل إعادة وحدة سورية التاريخية، وبعث الأمة السورية، ذات الخصائص المتميزّة داخل العالم العربي. يقول الدكتور وديع بشور:

«في تشرين الثاني سنة 1932، دعا الزعيم: جورج عبد المسيح إلى غرفته في بيت السيد جرجس الحداد في بيروت، وإذ به مع أربعة هم: جميل صوايا، ووديع تلحوق، وزهاد الدين حمود، فؤاد جرجس الحداد، وأقسموا اليمين. هكذا تأسّس الحزب السوري القومي، بعد سنتين من المشاورات والتحضيرات، من خمسة

(1) أنطون سعادة: من عائلة مجاعص «الشويرية». والده الدكتور «خليل سعادة»، ووالدته «نايفة داود نصير». خليل سعادة، كان طبيبًا وعالمًا لغويًا، وصحفيًا، تعلّم في الكلية الأميركية في بيروت. حرر مجلة الطبيب سنة 1884، بالاشتراك مع الدكتور بشارة زلزل، وهي مجلة أنشأها في بيروت الدكتور «جورج پوست» سنة 1878. هاجر إلى مصر سنة 1909، وعمل هناك طبيبًا. كما عمل في الأدب والصحافة. ومن مؤلفاته: «القاموس» إنكليزي ـ عربي، رواية كليوبترا، ترجم إنجيل «برنابا» إلى العربية، إضافة إلى عدة أبحاث أهمها: «مدحت باشا، استقلال سورية، فلسفة الجوع، طبائع الاستبداد، فلسفة المادة، الكون والعلم. غادر مصر إلى الأرجنتين في أميريكا اللاتينية سنة 1913، وأصدر هناك «مجلة المجلة» سنة 1915، وأصبح فيما بعد رئيسًا للجامعة السورية في تلك البلاد، سنة 1919، أسس «الحزب السوري الديمقراطي، ثم انتقل إلى البرازيل، وأصدر جريدة الجريدة في سان بولو سنة 1920، أسس سنة 1925 «جمعية الرابطة الوطنية السورية»، وترأسها منذ سنة 1929 حتى وفاته.

أشخاص يدرسون في الجامعة الأميركية في بيروت. وبقي الحزب يعمل بجدّية وسرّية ثلاث سنوات، قبل أن ينكشف أمره، وقد أصبح تعداد أفراده نحو ألف عضو. وكان أول الداخلين هو جورج عبد المسيح، الرفيق الأول، والأمين الأول[1].

أما الدكتور أنطوان بطرس فيقول:

في 16 تشرين الثاني سنة 1932، أسس أنطون سعادة، العائد من المهجر، حزبًا سياسيًا سرّيًا أطلق عليه «الحزب السوري القومي»، من مجموعة من الأعضاء لا تتعدّى أصابع اليد الواحدة، جرى انتقاؤهم بعناية شديدة من وسط الجامعة الأميركية في بيروت. وكان الحزب السوري القومي حزبًا جديدًا، بكل ما في الكلمة من معنى، مثلما كان سعادة، رجلًا استثنائيًا... وقد قيّض له أن يلعب دورًا راسخًا في التاريخ السياسي، والوجدان القومي الاجتماعي، والفكر الفلسفي في منطقة جغرافية غنية بالحضارة هي منطقة «الهلال السوري الخصيب»، التي شهدت أهم الاكتشافات والاختراعات، ممّا جعلها مهد الحضارة الغربية»[2].

وقد جاء في الأثار الكاملة لأنطون سعادة:

«تأسس الحزب السوري القومي الاجتماعي، بموجب تعاقد بين الشارع صاحبِ الدعوة إلى القومية السورية الاجتماعية، وبين المقبلين على الدعوة، على أن يكون واضع أسس النهضة السورية القومية الاجتماعية زعيم الحزب، مدى حياته، وعلى أن يكون معتنقو دعوته ومبادئه أعضاء في الحزب، يدافعون عن قضيته، ويؤيدون الزعيم تأييدًا مطلقًا في كل تشريعاته وإدارته الدستورية، ولهذا، أدّى زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي القسم الآتي:

«أنا أنطون سعادة، أقسم بشرفي وحقيقتي ومعتقدي، على أن أقف نفسي

(1) وديع بشّور: سعادة ونهجه الفكري ص 113.
(2) أنطوان بطرس. سعادة من التأسيس إلى الاستشهاد ص 19. المجلد الأول الطبعة الأولى، كتب النشر، بيروت 2011.

على أمتي السورية، ووطني سورية، عاملاً لحياتهما ورقيهما، وعلى أن أكون أمينًا للمبادئ التي وضعتها وأصبحت تكوّن قضية الحزب السوري القومي الاجتماعي، ولغاية الحزب وأهدافه، وأن أتولّى زعامة الحزب السوري القومي الاجتماعي، وأستعمل سلطة الزعامة وقوّتها وصلاحيتها، في سبيل فلاح الحزب، وتحقيق قضيته، وأن لا أستعمل سلطة الزعامة إلاّ من أجل القضية القومية الاجتماعية، ومصلحة الأمة، على كل هذا أقسم أنا أنطون سعادة»[1].

مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعي:

تقسم مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى قسمين:

الأول: يختص بالعقيدة الاجتماعية، وينطوي على المبادئ الأساسية.

الثاني: يختص برفع مستوى الأمة، ويشتمل على المبادئ الإصلاحية.

والقسمان يؤلّفان قضية واحدة هي قضية الأمة السورية وسيادتها واستقلالها وارتقائها. وقد جاءت هذه المبادئ في شقيها على الشكل التالي:

1 ـ المبادئ الأساسية:

1 ـ سورية للسوريين والسوريون أمة تامة: ويعني هذا المبدأ، سلامة وحدة الأمة السورية، وسلامة وحدة وطنها، وانتفاء كل إبهام من الوجهة الحقوقية، في أن السوريين أمة هي وحدها صاحبة الحق في ملكية كل شبر من سورية والتصرّف به والبتّ بشأنه، والذين لا يقولون بأن سورية للسوريين، وبأن السوريين امة تامة، يرتكبون جريمة تجريد السوريين من حقوق سيادة السوريين على أنفسهم ووطنهم.

2 ـ القضية السورية قضية قومية قائمة بنفسها مستقلة كل الاستقلال عن أية قضية أخرى... يعني أن جميع المسائل الحقوقية والسياسية، التي لها علاقة

(1) أنطون سعادة: الآثار الكاملة. الجزء الثاني 1930 ـ 1932. الطبعة الأولى ص 155. بيروت 1976.

بأرض سورية، هي أجزاء من قضية واحدة غير قابلة للتجزئة والاختلاط. إن هذا المبدأ يحفظ للسوريين وحده حق تمثيل قضيتهم، والبت في مصير مصالحهم وحياتهم. وبناء على هذا المبدأ، يعلن الحزب السوري القومي أنه لا يعترف لأي شخصية أو هيئة غير سورية بحق التكلّم باسم المصالح السورية في المسائل الداخلية أو «الانترنسونية» العالمية، أو إدخال مصير المصالح السورية في مصير مصالح أمة غير الأمة السورية.

إن ملايين الفلاحين والعمال وأصحاب الحرف، والمهن والتجارات والصناعات الذي تتألّف الأمة السورية منهم لهم إدارة ومصلحة في الحياة يجب أن تبقيا من شأن مجموعهم هم.

3 - القضية السورية هي قضية الأمة السورية، والوطن السوري. وهذا يظهر أن العلاقة الحيوية، غير قابلة للفصل بين الأمة والوطن. فالأمة بدون وطن معيّن لا معنى لها، ولا تقوم شخصيتها بدونه. وهذا الوضوح في تحديد القضية القومية يخرج معنى الأمّة من الخضوع لتأويلات تاريخية أو سلالية أو دينية مغايرة لوضع الأمة ومنافية لمصالحها الحيوية والأخيرة.

4 - الأمة السورية هي وحدة الشعب السوري المتولّدة من تاريخ طويل، يرجع إلى قبل الزمن التاريخي الجليّ. وأن مبدأ القومية السورية ليس مؤسّسًا على مبدأ وحدة سلالية، بل على مبدأ الوحدة الاجتماعية الطبيعية لمزيج سلالي متجانس، يشتمل على مجتمع موحّد في الحياة، حيث امتزجت أصوله وصارت شيئًا واحدًا، وهو المجتمع القائم في بيئة واحدة ممتازة، عرفت تاريخيًا باسم «سورية» وسمّاها العرب «الهلال الخصيب».

5 - الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الأمّة السورية. وهي ذات وحدة جغرافية، تميّزها عن سواها. تمتد من طوروس في الشمال الغربي، وجبال البختياري في الشمال الشرقي، إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الجنوب، شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة، ومن البحر السوري

(المتوسط) في الغرب شاملة جزيرة قبرص إلى قوس الصحراء العربية والخليج العربي في الشرق. ويعبّر عنها بلفظ عام «الهلال السوري الخصيب» ونجمته «قبرص». ولكي يقدر السوري القومي الاجتماعي، أن يحفظ حقوقه أو حقوق ذريته في هذا الوطن الجميل، يجب عليه أن يفهم جيّدًا وحدة أمّته، ووحدة حقوقها، ووحدة الوطن وعدم قابليته للتجزئة.

6 ـ الأمة السورية مجتمع واحد: فوحدة المجتمع قاعدة وحدة المصالح، ووحدة المصالح هي وحدة الحياة. في الوحدة الاجتماعية تضمحل العصبيات المتنافرة والعلاقات السلبية، وتزول الحزبيات الدينية.

7 ـ تستمد النهضة القومية الاجتماعية روحها، من مواهب الأمة السورية وتاريخها الثقافي، والسياسي القومي. «إننا نستمد مثلنا من نفسيتنا ونعلن أن في النفس السورية كل علم، وكل فلسفة، وكل فن في العالم».

8 ـ مصلحة سورية فوق كل مصلحة. ويعتبر القوميون أنه بهذا المبدأ، يمتاز الحزب السوري القومي الاجتماعي على كل الفئات السياسية السورية. وأن سورية تمثّل للقوميين شخصيتهم الاجتماعية، ومواهبهم وحياتهم المثلى، ونظرتهم إلى الحياة، والكون والفن، والشرف، والعزّة، والمصير. لذلك هي للسوريين فوق كل اعتبار فردي، وكل مصلحة جزئية.

2 ـ المبادئ الإصلاحية:

1 ـ فصل الدين عن الدولة: لأن أعظم عقبة في سبيل تحقيق الوحدة القومية، وفلاحها القومي، هي تعلّق المؤسّسات الدينية بالسلطة الزمنية، وتشبّث المراجع الدينية بوجوب كونها مراجع السيادة في الدولة، وقبضها على زمام سلطانها، أو بعض سلطاتها على الأقل. فالدولة الدينية التيوقراطية منافية للمبادئ القومية. وفكرة الجامعة الدينية السياسية منافية للقومية عمومًا وللقومية السورية خصوصًا. ويتميز المذهب القومي الاجتماعي بكونه

علمانيًا بصورة كاملة وكليّة، وبدرجة نجاح لم يسبق له مثيل بين الأحزاب والقوى التي اتبعتها، وادعتها في دساتيرها. وقد استأثر موضوع العلمانية باهتمام أنطون سعادة، إلى حد لم يبلغه على الأرجح، سوى اهتمامه بموضوع القومية. فلا توجد مشكلة ترتبط بالعلمانية إلا وتصدّى لها. سواء كانت ذات طبيعة تاريخية، أم سوسيولوجية، سواء ارتبطت بطبيعة الدين، أم بطبيعة القيم، بل إنها تجاوزت هذه الجوانب، واكتسبت بعدًا فلسفيًا. ومن الواضح أن العلمانية بالنسبة لسعادة، هي مكوّن ضروري من مكوّنات التحديث السياسي، ودعامة من دعامات الوحدة الاجتماعية الروحية في مجتمع متعدّد الطوائف. وقد حدد سعادة نظام الدولة السورية بأنه: «جمهورية برلمانية ديمقراطية مع ميل إلى اليسار، وعلمانية قبل كل شيء».

2 - منع رجال الدين من التدخّل في شؤون السياسة، والقضاء القوميين. فالإصلاح لا يجب أن يقتصر على الوجهة السياسية، وأن يتناول الوجهة الحقوقية القضائية أيضًا. فالأحوال القومية المدنية، والحقوقية العامة، لا يمكن أن تستقيم حيث القضاء متعدّد، أو متضارب، ومقسّم على المذاهب الدينية، الذي يمنع وحدة الشرائع الضرورية لوحدة النظام.

3 - إزالة الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب. فالوحدة الروحية المتينة، لا يمكن أن تنشأ في حال انعزال كل جماعة من جماعات الأمة، ضمن نطاق اجتماعي حقوقي، انعزالاً لا يجعل منها نفسية وعقلية مستقلتين عن نفسيات وعقليات الجماعات الأخرى، لئلا ينشأ من ذلك الاختلاف في الأغراض والأهداف. يقول الدكتور أنطوان بطرس: «مما لا شك فيه، أن مذهب سعادة القومي الاجتماعي، متأثر إلى حد بعيد، بنظرة سعادة إلى القيم الدينية وموقفه من الدين... ولكن باستثناء اعترافه إلى الكاهن في الدقائق، التي سبقت إعدامه، لا يوجد دليل على أن سعادة مارسَ طقسًا كنسيًا، أو عبّر عن تأثره بخلفيته الأرثوذكسية في منهجه الفكري». ويضيف

الدكتور بطرس: «والواقع أن جانبًا مهمًا من تربية سعادة، قد أهمل لغاية اليوم، وينبغي دراسته، وهو تأثير عقيدة «الكويكرز» (الفرندس) عليه، بسبب انتسابه إلى مدرسة برمّانا الإنكليزية، التي تشرف عليها هذه الطائفة، والمعروف عن مدارس الإرساليات التوجيه المناقبي الصارم على الطلبة الأحداث، ويلفت مصطفى سليمان ناموس الزعيم، والذي بدوره عاش تربية الكويكرز في المدرسة ذاتها، إن شخصية سعادة تأثّرت إلى حد كبير بالتربية التي اكتسبها في برمّانا.

ومن الثابت أن أنطون سعادة، لم ينطلق من خلفية دينية ومذهبية. ولكن على الصعيد الشخصي هل كان مؤمنًا؟ مما لا شك فيه أن معتقدات سعادة الدينية كانت متقدمة وعلمية... ولم يكن أمرًا فريدًا، أو غريبًا، أن يعبّر عن رأيه في أن الدين نشأ كضرورة أوجدها الإنسان الضعيف في مواجهة ظواهر الطبيعة، وبالنسبة لطبيعة الله، فيرى سعادة أنه: «كائن عقلاني بصورة مطلقة، أفعاله، لا يمكن أن تصدر عن مصالح متضاربة». والعقيدة القومية الاجتماعية عقيدة كليّة، ولكنها لم تقفل الباب على الدين في الوجدان الشخصي، إذ كان إيمان سعادة غير ديني بالمعنى التقليدي، وغير كنسي. ديانته علمانية فيها العقل بصفته المشرّع الأول، وأبعدها عن الماورائيات، ووضع القومية في منأى عن الدين[1].

ويرى أنطوان بطرس، في وصف سعادة للعقيدة القومية الاجتماعية بأنها «دين الدنيا للسوريين» أنها أوضح تعريف ينطبق عليه مفهوم العقيدة الكليّة. هذه العقيدة

(1) أنطون سعادة: الآثار الكاملة: ص 89 ـ 92. ص 98 ـ 102 المجلد الأول ص 83 وما بعد.
ـ أنطون سعادة، المحاضرات العشر، ص 61.
ـ أنطوان بطرس: سعادة من التأسيس إلى الشهادة، الفصل الأربعون، العقيدة القومية الاجتماعية ص 689 وما بعد.
ـ الدكتور وديع بشوّر: سعادة ونهجه الفكري، الفصل الأول ص 89 وما بعد، الفصل الثاني ص 113 وما بعد.
ـ رشيد مسعود: مفاهيم مَدْرحيّة، رسالتنا المدرحية ص 13 ـ 21. منشورات فجر النهضة بيروت سنة 1997.

تعرف أحيانًا بالمَدْرحيّة، وأحيانًا بالمذهب القومي الاجتماعي، وأحيانًا أخرى بالعقيدة القومية الاجتماعية. كلها مسميّات شائعة لفكر متنوّر واحد، يتجلّى في النظرة الجديدة إلى الحياة والكون والفن، التي أكثر سعادة من استعمالها، تعبيرًا عن الحداثة والرقي، فليس في الحزب ثلاث فلسفات: فلسفة قومية اجتماعية، وفلسفة مَدْرحية، ونظرة إلى الحياة والكون والفن... هذه كلها كلام يكافئ بعضه كلام يدل على شيء واحد، هو فلسفة الحزب[1].

ويقول رشيد مسعود: «المدرحية فلسفتنا، على هديها تسير نهضتنا القومية الاجتماعية وعلى ضوئها تخطو أمتنا بمقدمة القافلة البشرية، في طريقها الصاعد إلى الإنسانية المثلى... تقول المدرحية: الحقيقة غاية الوجود، الحقيقة جوهر يحقّق فعل التأنّسن، وعندما يدرك الإنسان الحقيقة الكبرى، وقت تتجلّى فيه الإنسانية، يستبد به الحب، فلا يعود يطيق أن يبقى الآخرون دون الإنسانية[2].

وفي المحاضرة العاشرة والأخيرة التي ألقاها أنطون سعادة في نيسان 1948:

«غاية الحزب السوري القومي الاجتماعي بعث نهضة سورية قومية اجتماعية، تكفل تحقيق مبادئه، وتعيد إلى الأمة السورية حيويتها وقوّتها وتنظيم حركة تؤدي إلى استقلال الأمة السورية حيويتها وقوتها، وتنظيمها حركة تؤدّي إلى استقلال الأمة السورية، استقلالاً تامًّا، وتثبيت سيادتها، وإقامة نظام جديد يؤمّن مصالحها ورفع مستوى حياتها، والسعي لإنشاء جبهة عربية»[3].

يبدو في هذه المادة، أن النهضة القومية «البعث القومي» هي محور اهتمام الحزب السوري القومي الاجتماعي، ويتضمن معنى النهضة القومية الاجتماعية

(1) أنطوان بطرس: أنطون سعادة من التأسيس إلى الشهادة، الجزء الأول، المقدمة ص 13.
(2) رشيد مسعود: على ضوء المدرحية، ص 13 و15.
(3) أنطون سعادة، المحاضرات العشر، المحاضرة العاشرة.
ـ وديع بشوّر، سعادة ونهجه الفكري، ص 240.
ـ انظر رولان سيف: سعادة زعيم المستقبل.

تأسيس فكرة الأمة، وتأمين حياة الأمة السورية ووسائل تقدمها، وتجهيزها بقوّة الاتحاد والتعاون القومي الصحيح، وإقامة نظام قومي اجتماعي جديد.

في هذه الحلقة العاشرة والأخيرة، تناول أنطون سعادة، كمحصلة نهائية، غاية الحزب السوري القومي الاجتماعي وخطّته، وخطته ركّزت على الهدف الذي تصبو إليه جميع المحاضرات وهو غاية الحزب.

فغرض الحزب هو توجيه الأمة السورية نحو التقدّم والفلاح، هو تحريك عناصر القوّة القومية فيها، لتحطيم قوّة التقاليد الرثّة، وتحرير الأمة من قيود الخمول والسكون إلى عقائد مهترئة، والوقوف سدًا منيعًا ضد المطامع الأجنبية، التي تهدّد مصالح ملايين السوريين وكيانهم، وإنشاء تقاليد جديدة، ترسخ فيها النظرة الجديدة إلى الحياة والمذهب القومي الاجتماعي.

يقول أنطون سعادة: «إننا في الحزب، لم نعد محمديين، مسيحيين، أو دروزًا، وصرنا سوريين قوميين اجتماعيين فقط، في كل ما يعني الاجتماع والسياسة.

وترك الحزب السوري القومي الاجتماعي في مبادئه حرية الاعتقاد الفردي الديني لكل عضو فيه، ولكل عضو في الدولة القومية الاجتماعية.

ويعتبر أنطون سعادة: أن مسألة العناصر السورية الإثنية والدينية، هي المسائل الرئيسة التي اهتم الحزب السوري القومي الاجتماعي بمعالجتها، وأوجد لها الحل الوحيد، الذي يمكن أن تتولّد منه الوحدة السورية القومية الصحيحة.

وفي محاضرة للدكتور ربيعة أبي فاضل: أنطون سعادة رائد العقلانية الدينية يقول: «ركّز سعادة نقده البنّاء في نقض ثلاثة تيارات هدّامة:

1 - جهل الغاية من الدين، وتأويل الدين تأويلاً فاسدًا، والدعوة إلى التغلب بالقتال، لإقامة دولة دينية أحادية.

2 ـ إن خلط الوطنية والقومية بالدين تفكير رجعي يحصر الوطنية في النعرة الدينية.

3 ـ إن تعاليم الجهاد الديني الحزبي السياسي، أثّرت تأثيرًا كبيرًا في حالة جمود الشعوب المحمدية، وهي تعاليم لا توافق البيئات المتمدّنة، وحول هذا الواقع، تساءل: «أي شيء آخر غير الانشقاق الداخلي، وإفناء التعاليم الدينية السامية في قتال لا نهاية له... فالدعوة إلى الجهاد الديني، لا تدلّ إلاّ على عقلية أولية... وطالب بترك الحرية للشرع ليتطوّر وفقًا لتطور الإنسانية وحاجاتها.

وإنّ «ديانة الدنيا» التي نادى بها سعادة، لا تلغي ديانة الوحي، لأنه أوضح في محاضرته السابقة، أن حركته لا تحارب الأفكار الدينية الفلسفية، أو اللاهوتية المتعلّقة بأسرار النفس، والخلود، والخالق، وما وراء المادة. إن الجامعة الدينية الروحية لا خطر منها، ولا خوف عليها كما قال، ويكون الموقف في أن الوحدة القومية لا يمكن أن تتم على أساس جعل الدولة القومية دولة دينية».

أما الدكتور ناصيف نصار وهو من الكتّاب الذين تأثروا بأفكار أنطون سعادة، فيقول: «الدولة الدينية هي التي تقيم أنظمتها وقوانينها على أساس الشرع الديني، والدولة الملحدة هي التي تحارب الدين، وتقيم أنظمتها وقوانينها على أساس المذهب الإلحادي. أما الدولة العلمانية فهي التي تقف محايدة تجاه الدين، بمعنى أنها لا تحاربه ولا تتبنّاه كدولة، بل تترك للمواطنين حريّة المعتقد الديني، وتكفل لهم حق القيام بما يقتضيه من واجبات في حدود المصلحة العامة، والدين ذو طبيعة عامة، فهو يؤثّر تأثيرًا عميقًا في نفسية المتّحد، إلاّ أن شخصية المتّحد القومي تطبع ممارستها الدينية بطابعها المميّز. وفي الأمور المتنازع عليها، تتغلّب مصلحة المجتمع على مصلحة الدين، ولا بد لأي ثورة تحدث باسم الإسلام في هذا العصر، من تأويل جديد للعقيدة القرآنية، يتضمن استيعابًا وحلاًّ للمشكلات الكبرى، التي تطرحها الثورات القومية».

وفي التعاليم القومية الاجتماعية، المدرحيةُ ترى أن القيم تصدر عن العقل، والعقل في رأي المدرحية الشرع الإنساني الأعظم، إذ أنه جوهر الطبيعة البشرية، فهي تعلّم أن الفرد ليس عاقلاً بالفعل بذاته، أي أنه ليس جوهر العقل، وإنما هو بنظرها طاقة عقلانية، وعاقل بالقوّة، بل المجتمع الكينونة المركبة عضويًا من الأفراد بتفاعلهم الجوهري في ما بينهم، هو العاقل بالفعل. وقول سعادة بالمدرحية ناتج عن إدراكه لضرورة احترام بنية الوجود الاجتماعي المركبة من أساس مادي وبناء نفسي، حتى تتم تطوّر عملية الحياة الاجتماعية الإنسانية بصورة سليمة. فالذين يقولون بتطوير الاجتماع الإنساني على أساس الفلسفة الروحية لا يستغنون عن المادة والذين يقولون بتطوير الاجتماع الإنساني على أساس الفلسفة المادية لا يستغنون عن الروح.

وفي رأي أنطوان بطرس: «لم تكن حياة أنطون سعادة مغامرةَ طموحٍ غدر به حظّه العاثر، أو مصلح أسقطته أرضًا حساباته الخاطئة، بل كانت حياته تجسيدًا لمشروع كبير، وسعي واعٍ لتحقيق هدفين رئيسين:

الأول: بعث الدولة السورية التاريخية، على أنقاض موزاييك من الدويلات المتقطّعة، التي ارتأت أقوى دولتين في العالم، أن تكوّنا الشكل الجديد للشرق الأوسط تحقيقًا لمصالحهما في السياسة والثروات.

الثاني: تحقيق نهضة قومية اجتماعية حديثة تنفض غبار الماضي، وتقيم مكانًا لائقًا لسورية الجديدة تحت الشمس.

هدفان ينطويان بالضرورة على مواجهة مع الاستعمار وخلفائه، وصنيعته الدولة اليهودية والقوة الإقليمية المحلية المناهضة لكل ما انبرى سعادة لتحقيقه»(1).

(1) د. ناصيف نصار: طريق الاستقلال الفلسفي، ص 131 ـ 136 ـ 140. دار الطليعة بيروت 1988.
ـ أنطوان بطرس: أنطون سعادة من التأسيس إلى الشهادة، الجزء الأول ص 561.
ـ د. ناصيف نصّار: نحو مجتمع جديد، ص 125، دار النهار للنشر 1970.
ـ أنطون سعادة: الإسلام في رسالتيه ص 85.
=

انقلاب حسني الزعيم وإعدام أنطون سعادة:

كانت القضية الفلسطينية، ومعها الصراع العربي الإسرائيلي تقف باستمرار بوجه الاندفاعة الأميركية نحو الشرق الأوسط وتحقيق مصالحها فيه. وقد اختارت الولايات المتحدة سورية لتجعل منها الساحة الملائمة لتطبيق السياسة الأميركية الجديدة، وميدانًا لاختراق المنطقة. أما هذه السياسة الجديدة فكانت البحث عن قادة جدد للمنطقة يدينون للولايات المتحدة. فزعماء الدول العربية الراهنون، كانوا بحسب التقديم الأميركي: قادة منتجين، ولكنهم عملاء لدول أجنبية وإقطاعيين يملون على العاملين في أراضيهم من ينتخبون، أو أثرياء، ولكنهم محتالون، يعمدون إلى شراء الأصوات، وإذا كان هناك من مكان في العالم يستصرخ عملية ديمقراطية، فهو العالم العربي[1].

كانت مصلحة الولايات المتحدة الأميركية تقتضي بأن تحكم قبضتها على الخليج ومن ثم السيطرة غير المباشرة على ينابيع البترول في تلك المنطقة، وفي الإبقاء على قناة السويس مفتوحة، عاملاً من عوامل الرخاء الأميركي، كما كانت هناك مصلحة استراتيجية في وقاية المنطقة من الشيوعية، وفي تجنّب مجابهة محتملة مع الاتحاد السوفياتي.

= - هنري حاماتي: أفكار ومباحث فلسفية، الجزء الخامس ص 133 وما بعد، بيروت 2001.
- د. ربيعة أبي فاضل: أنطون سعادة الناقد والأديب المهجري ص 151 وما بعد و219.
- أومير كورية: فلسفة التاريخ عند سعادة ص 382.
- أمينة غصن: مجلة أخبار الأدب 1 حزيران سنة 2003 ص 32.
- أنطون سعادة: المحاضرات العشر.
- الجمعية الفلسفية الأردنية: أنطون سعادة مفكّرًا ص 20 - 21 أيلول 1997 - عمان.
- رشيد مسعود: على ضوء المدرحية، ص 13 و15.

(1) انظر موسى مخول: الولايات المتحدة الأميركية، من الحرب الأهلية إلى حرب العراق: السياسة الأميركية في مصر بعد الحرب العالمية الثانية ص 203 وما بعد. الولايات المتحدة الأميركية والقضية الفلسطينية ص 259 وما بعد. مكتبة بيسان بيروت 2009.
- مايلز كوبلاند: لعبة الأمم: ص 35.
- أنطوان بطرس: سعادة من التأسيس إلى الاستشهاد جـ (1) ص 265.

والأولوية الرئيسية الثانية في الشرق الأوسط، كما رآها جون بادو، كانت الاعتقاد باستحالة الحياد في المنطقة، وضرورة انحياز الشرق الأوسط إلى العالم الحر، باعتبار أن الدولة المحايدة يجب إمّا أن تنعزل عن الشؤون العالمية، أو أن تعامل جميع الدول المتعارضة على قدم المساواة. وبما أن الشرق الأوسط العربي لا يمكن عزله، تبقى هناك معاملة الاتحاد السوفياتي على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأميركية. ودخول موسكو في المنطقة يتعارض مع الهدف الأول المذكور، ولذلك، فإن الرأي الأميركي، هو وجوب أخذ العرب إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية.

وكانت أولويات الولايات المتحدة الثالثة، الإبقاء على وجود إسرائيل كدولة مستقلّة. ويعود هذا الالتزام في بعضه، إلى تأييد الأمم المتحدة بشأن إسرائيل، وبعضه الآخر والأهم إلى التأييد العاطفي والإيديولوجي لإسرائيل داخل الولايات المتحدة الأميركية، ولا سيما في الطبقة الحاكمة منها، وبين شركات المال الكبرى.

أما الأولوية الرابعة والأخيرة كما لاحظها جون بادو، فكانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساعدات كشكل من أشكال الدبلوماسية، وكأداة للمساومة، تتطلّب البدء على أساس متبادل من التفاهم. ولكن في هذه الحالة، لم يكن سوى تفاهم أساسي ضئيل. وقد عرضت الولايات المتحدة المساعدات على أمل تأجيل، أو تجنّب المشكلات السياسية.

وتكمن أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية في وقوعه عند التقاء ثلاث قارات. كما أن العالم العربي كان منطقة لتركيز الاستثمارات الأميركية[1].

أما بالنسبة لانقلاب حسني الزعيم في سورية سنة 1949، فقد اتخذ عملاء

(1) انظر: موسى مخّول، «الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين» الولايات المتحدة الأميركية من الحرب الأهلية إلى حرب العراق ص 115 ـ 117.

المخابرات المركزية الأميركية، لا سيما منهم: مايلز كوبلاند، والميجر ميد، وكيرميت روزفلت قراراتهم التنفيذية، حول الانقلاب العسكري، بموجب صلاحيات حديثة أعطيت لرؤساء محطات وكالة المخابرات المركزية، في العواصم العالمية من قبل الإدارة الأميركية.

وقد عرف عن حسني الزعيم أنه كان: رجلاً مغامرًا متقلّبًا ومقامرًا. عاش حتى النهاية حياة صاخبة ماجنة. وكان ممتلئًا بالتوتّر وعدم الاستقرار. وقد اعتبره البعض كبيرًا بلا إنتاج، مشغولاً دائمًا بنفسه. وقد كشف كل من «أفيف ويوسي فيلمان» في كتابهما «كل جاسوس أمير»، أن حسني الزعيم كان يتلقى راتبًا منظّمًا من المخابرات المركزية الأميركية، والمخابرات الفرنسية، وحتى الإسرائيلية. ويؤكّد العقيد قيصر زهران في التقرير الذي رفعه إلى وزير الدفاع السوري في 18 أيار سنة 1943، صحّة أكثرية الاتهامات الموجّهة إلى حسني الزعيم.

يقول دوغلاس ليتل: «إن حسني الزعيم، طلب في 14 آذار سنة 1949، من العملاء الأميركيين تدبير إضرابات داخلية تبرّر الحاجة لانقلاب، أو على الأقل تبرّر للإدارة الأميركية تزويده بالمال.

وفي ليل الثلاثاء ـ الأربعاء 30 آذار سنة 1949، قام حسني الزعيم بانقلاب عسكري، لقي تأييدًا من الشارع، بسبب البلاغات والبرقيات التي كانت تتوالى من الإذاعة السورية. بحيث كانت تركّز هذه البلاغات والبرقيات على الحركة التحريرية، وتحقيق أماني الشعب السوري، وصيانة الدستور. وأن نتائج حرب فلسطين، ودور رجال السياسة فيها، وسوء الأداء الحكومي تحديدًا، كان وراء تأييد الشعب للانقلاب[*] [1].

(*) يجزم غالبية المؤرخين لهذا الانقلاب، إن لم نقل جميعهم، أنّ أكرم الحوراني كان المشرف أو الدافع لهذه البلاغات.

(1) نذير فَنْصة: أيام حسني الزعيم، 137 يومًا هزّت سورية. دار الآفاق الجديدة الطبعة الثانية 1983 بيروت. =

الصراع بين الحزب السوري القومي الاجتماعي والسلطات الحاكمة:

لم يكن تاريخ الحزب السوري القومي الاجتماعي، سوى سلسلة من الصراعات مع السلطات الفرنسية والحكومة المحلية، ورجال الإقطاع، والأحزاب الطائفية والمذهبية، وكان الحزب في مراحله الأولى والوسطى، أكثر تركيزًا في لبنان. وقد حلّت السلطات الفرنسية الحزب سنة 1935، واعتقلت زعيمه ومؤسّسه أنطون سعادة، وحكمت عليه بالسجن ستة أشهر، بحجّة التآمر على الدولة. وبعد الإفراج عنه بوقت قصير، اعتقل من جديد في الوقت نفسه مع عدد من أتباعه. وابتداءً من هنا، أصبح الحزب في نزاع مستمر مع السلطات الفرنسية واللبنانية. إلا أنه سنة 1937، نال الموافقة بالعودة إلى نشاطاته على الأرض اللبنانية، مفهمًا هذه السلطات، أنه لا يريد تدمير الكيان اللبناني، إنّما الغاية، هي وحدة سورية الكبرى.

ولكن في بيان وجّهه سعادة إلى القوميين، وإلى الشعب اللبناني، بيّن فيه ما اعتبره عورات الحكم في لبنان وأخطاءه، جاء فيه: «فمَنْ لبنان! ومن نحن يا ترى! ألعلنا غرباء عن لبنان، أن التبجّح بالغيرة على لبنان، والدفاع عن كيان لبنان، يجعلنا نتصّور لبنان ملكًا خاصًا لهؤلاء المدّعين، إننا نحلن أن كيانًا من هذا النوع، هو كيان فاسد من أساسه. فإذا كان للبنان كيان، فهو كيان الشعب كله. إذا كانت الطبقة الحاكمة في لبنان تعتبر أنها هي لبنان، وأن الشعب ليس سوى الجماعة المحكومة فلنا الشرف أن نعلن أن من أهم أهداف الحزب السوري القومي، إزالة هذه الصورة

= ـ أنطوان بطرس: أنطون سعادة: من التأسيس إلى الاستشهاد. الجزء الأول الفصل الثاني عشر ص 265 وما بعد.

ـ مايلز كوبلاند: لعبة الأمم ص 355.

ـ وزارة الدفاع السورية: دائرة التفتيش والمراقبة. تقرير رقم 163/ ت م/ س. تاريخ 18/ 5: المفتش العام للجيش السوري. قيصر زهران.

ـ باتريك سيل" الصراع على سورية ص 68 وما بعد.

ـ أكرم الحوراني: مذكرات أكرم الحوراني جـ 2 ص 985. مكتبة مدبولي. القاهرة.

ـ د. وديع بشّور. سعادة ونهجه الفكري ص 254 ـ 257.

السّيئة لحياتنا القومية، صورة الحاكم والمحكوم، والقضاء على الامتيازات المدنية في الدولة، . . . نحن أعضاء في الدولة اللبنانية، ولنا ملء الحق في إبداء رأينا بشأن مصيرها، ومن يمنعنا عن هذا الحق يتمرّد على سيادتنا. . . إن لكل حكومة حدًا، تقف عنده في ما يختص بأمر تقرير المصير الأخير، الذي هو مصير الشعب لا مصير الحكومة. . . إن الدولة التي تمنع فيها حرّية إبداء الرأي والاجتماع، وتأليف الأحزاب السياسية، دولة لا قيمة تمثيلية لمجالسها. . . ونحن الآن في عهد جديد نحتاج فيه إلى حريّة التعبير عن حاجات الشعب وإرادته، وهذا المطلب هو الجريمة الكبيرة التي يرتكبها الحزب السوري القومي، ويستحق من أجلها إهراق دم شباب البلاد، وزج مقدميهم في السجن».

كان الحزب السوري القومي آخذًا بالنمو، وصار من أعظم القوى السياسية الحزبية المنظّمة في سورية كلها، حتى أنه بلغ عدد أعضائه في أواسط 1939 في لبنان وسورية والأردن وفلسطين حوالى مائة ألف عضو. لكن الحكومة اللبنانية قرّرت محاكمة هذا الحزب عدليًا، بعد أن فشلت في مهاجمته سياسيًا، وأن العملاء السريين للحزب علموا بالأمر، وأخفوا كل وثائق الحزب، وعلم الزعيم أنطون سعادة، أن مذكرة توقيف قد تصدر في حقّه من قبل قاضي التحقيق «رضا تامر» لإعادته إلى السجن. فغادر لبنان فجأة في 11 حزيران سنة 1938، إلى دمشق ومنها إلى الأردن فحيفا، ومن ثم إلى قبرص، وبعدها إلى البرازيل فالأرجنتين في أميركا الجنوبية، حيث بقي هناك يكتب في الصحافة المهجرية، ويراسل الصحافة الوطنية والقوميين إلى أواخر شباط سنة 1947. وبعدها عاد إلى لبنان في 2 آذار سنة 1947، بعد غياب قسري دام تسع سنوات. وكان في استقباله في مطار بيروت في بئر حسن، عشرات الآلاف من القوميين، من سورية، ولبنان، والأردن، وفلسطين. وفي هذه المناسبة وجّه خطابًا مباشرًا إلى مستقبليه جاء فيه:

«. . . أنتم ناضلتم عن هذه الأمة وحيدين، أنقذتم شرف الأمة وحيدين، يوم كان رجالكم قائدي النهضة في السجون مكبّلين، ولكن رؤوسهم ظلّت مرفوعة،

وإرادتهم ثابتة، وعزيمتهم صادقة، لا يحنون هامًا، ولا يتراجعون قيد شعرة عن المطالب العليا، التي وقفنا النفس عليها... إن عملكم القومي كان أصدق تعبيرًا عن إرادة الأمّة في لبنان، وفي الشام، وفي فلسطين، وفي شرق الأردن، وفي ما بين النهرين»... أما عن لبنان فقد جاء:

«ما هو الكيان، الكيان اللبناني؟ هو قالب من حديد يوضع فيه الفكر في لبنان، لكي يضمحلّ في نفسه، أم هو دائرة ضمان لينطلق الفكر منها يعمّم الإخاء في الأمّة... ماذا يريد اللبنانيون من كيانهم، أن يكون فيه النور، وأن يكون ما حوله محاطًا بالظلمة...! إذا كان في لبنان نور، فحق لهذا النور أن يمتد في سورية الطبيعية كلها».

ولما رأت الحكومة اللبنانية تلك الشعبية الكبيرة التي استقبلت أنطون سعادة، وسمعت خطابه الخطير، ثارت حفيظتها، وشعرت بالخطر، فعملت بدءًا من رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورئيس الحكومة رياض الصلح على إبعاد أنطون سعادة عن المسرح السياسي، واعتقاله فورًا، ما دفعه إلى الاحتجاب في ضهور الشوير، والغياب عن نظر رجال الأمن.

والجدير ذكره، كان أبرز وأخطر ما في خطاب عودة أنطون سعادة سنة 1947، هو إسقاط لبننة الحزب، التي قام بها بعض الأعضاء في غيابه، وإعلان الاسم الجديد «الحزب السوري القومي الاجتماعي». ثم توضيح الحدود الشرقية للأمة السورية، بحيث تضم ما بين النهرين (العراق)، وكشف الخطر الصهيوني، الذي لا يقتصر على فلسطين، بل يهدّد كل أجزاء الكيانات السورية. كما أبرز سعادة ميلًا إلى اليسار الديمقراطي والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من الملاحقة، التي كان يتعرّض لها سعادة وحزبه، كان نشاطه يتعاظم خلال عام 1949، بالمحاضرات والمقالات والخطب والمقابلات بالإضافة إلى عمله في قيادة الحزب.

وكان الحدث الأهم سنة 1949، الذي غير مجرى المنطقة، هو انقلاب الضابط السوري الزعيم حسني الزعيم في 30 آذار سنة 1949[1].

ولد حسني الزعيم في حلب سنة 1889. وتلقى علومه الابتدائية فيها، وعندما التحق بالجيش التركي، تلقّى علومه العسكرية في مدارس حلب ودمشق. ومن ثم في استانبول وأدِرْنة.

رقي إلى رتبة ملازم أول سنة 1917، وبعدها نقل مع الوحدات التركية إلى المدينة المنّورة (يثرب) في الحجاز.

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، وقع أسيرًا بأيدي الإنكليز في مصر، وبعد أن أطلق سراحه بنهاية الحرب، التحق بالجيش الفيصلي العربي، لكنّه استقال بعد مدّة وجيزة من الخدمة.

في سنة 1920، بعد دخول الفرنسيين إلى سورية التحق بالكلية العسكرية. ثم تخرّج منها، والتحق بوحدات الجيش الفرنسي. رقّي إلى رتبة نقيب وبلغ رتبة عقيد سنة 1941. ووقف إلى جانب قوّات ڤيشي، التي كانت مستسلمة لألمانيا الهتلرية المنتصرة، وحارب معها الديغوليين.

اعتقله الديغوليون بعد انتصارهم مع الإنكليز على القوّات الڤيشية، واحتلالهم سورية، وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات. وبعد أن حصلت البلاد على استقلالها التام أطلق سراحه.

(1) انظر أنطوان بطرس: أنطون سعادة: من التأسيس إلى الاستشهاد، الفصل الخامس، والفصل السادس.
- د. وديع بشّور: سعادة ونهجه الفكري: الباب الرابع، العودة إلى الوطن وسباق مع الزمن ص 113 وما بعد.
- لورانت شابري - آني شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى ص 216.
- باتريك سيل: الصراع على سوريا ص 100.
- د. عبد الله سعادة: أوراق قومية ص 35 وما بعد، الطبعة الأولى: بيروت 1939.
- كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 121.
- الدكتور رولان سيف: أنطون سعادة زعيم للمستقبل، ص 197 وما بعد.

في سنة 1940، تقدّم بطلب للالتحاق بالقوات السورية الوطنية، فتردد الحكام الوطنيون في إعادته إلى الجيش، ولكنه أقام دعوى لدى مجلس الدولة. واكتسب حق إعادته إلى الجيش، واستعاد جميع حقوقه.

سنة 1948، عيّن مديرًا عامًا للشرطة بمسعى بعض النّواب، وكانت تربطه أواصر صداقة معهم. وفي العام نفسه، عهد إليه بالقيادة العامة للجيش السوري، إبّان معركة فلسطين الأولى. في 30 آذار سنة 1949. قام بالانقلاب العسكري الأول، على الحكومة الدستورية القائمة وقتئذ.

وبعد النكوس بوعده والحنث بقسمه تجاه أنطون سعادة رئيس الحزب القومي السوري الاجتماعي وتسليمه إياه للحكومة اللبنانية، التي أعدمته، قام مجموعة من الضباط بقيادة العميد سامي الحناوي وعضوية كل من أديب الشيشكلي وفضل الله أبو منصور وغيرهم بانقلاب على حسني الزعيم، وأعدموه رميًا بالرصاص مع رئيس وزرائه محسن البرازي، في سنة 1949[1].

ليلة 29 ـ 30 آذار، قام رئيس الأركان في الجيش السوري، الزعيم حسني الزعيم بانقلاب عسكري، ضد السلطات المدنية في سورية. فكان هذا الانقلاب أول تدخّل للجيش في السياسة في منطقة الشرق الأوسط. فأقام مثالاً لطالما احتُذِيَ فيما بعد، وقد تمّ الانقلاب دون إراقة نقطة دم. وفي الساعة السابعة من صباح الأربعاء 30 آذار سنة 1949، أذاع راديو دمشق، البلاغ العسكري رقم (1).

وكان ساعدا حسني الزعيم في إتمام هذا الانقلاب والتخطيط له: المقدم بهيج الكلاس، والمقدم أديب الشيشكلي، كما انضم أكرم الحوراني إلى نظام الحكم الجديد في أيامه الأولى.

وكان بهيج الكلاس نائب حسني الزعيم في القيادة، بينما قاد أديب الشيشكلي وحدات المشاة والمدرعات، التي نفّذت الانقلاب. في حين أكرم الحوراني، يخطّ

(1) انظر نذير فنصة: أيام حسني الزعيم، ص 119 ـ 120.

البيانات والبلاغات، التي كانت تصدر عن قيادة الانقلاب، حيث أرسى حسني الزعيم اعتماده مبدئيًا على أكرم الحوراني.

وفي 3 نيسان سنة 1949، حل الزعيم مجلس النوّاب، وعين المقدّم أديب الشيشكلي مديرًا للشرطة والأمن العام، وفي 7 نيسان سنة 1949، أجبر رئيس الجمهورية شكري القوتلي على الاستقالة.

وأول حكومة في عهد حسني الزعيم كانت برئاسته، كما احتفظ لنفسه أيضًا بوزارتي الدفاع الوطني والداخلية. وأسند نيابة رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية إلى الأمير عادل إرسلان، في حين كلّف فيضي الأتاسي بوزارة المعارف (التربية) والصحة والشؤون الاجتماعية، وحسن جبارة للمالية، وأسعد كوراني للعدلية، وفتح اللّه الصقّال للاقتصاد، ونوري الأيبش للزراعة وقد كانت عناصر هذه الوزارة من الشخصيات الحيادية.

اعتبر الرئيس فارس الخوري[1] أن هذا الانقلاب، كان الشرارة التي أشعلت النيران في البيت، ويجب العمل على إطفائها. لذا يجب العودة تدرُّجًا إلى عهد دستوري جديد، تكون لحقوق الإنسان فيه مكانة مرموقة، ثم تعديل قانون الانتخابات، ليقوم نظام دستوري ديمقراطي جديد، يكون القانون فيه هو السائد، وأن يعمل رجال السياسة متضامنين لتجنيب البلاد المزيد من تورّط الجيش في السياسة.

وبعد انتخاب حسني الزعيم رئيسًا للجمهورية، أسند رئاسة الوزارة إلى السيد محسن البرازي، الذي تولّى في الوقت نفسه وزارة الخارجية، ومحسن البرازي هذا، كانت تربطه برئيس وزراء لبنان آنذاك رياض الصلح قرابة نسب، لأن عقيليتهما من أسرة الجابري السورية الحلبية الكبيرة[2].

(1) كان آنذاك فارس الخوري رئيسًا لمجلس النواب. كما تسلّم فيما بعد رئاسة الوزارة أكثر من مرّة.
(2) نذير فنصة: أيام حسني الزعيم، ص 21 وما بعد...
ـ د. وديع بشوّر: سعادة ونهجه الفكري ص: 254 ـ 255.

في هذا الوقت، كان نشاط الحزب القومي السوري الاجتماعي يتزايد، لا سيما بعد عودة الزعيم أنطون سعادة من منفاه في الأرجنتين، بحيث كان يقوم بجولات في سورية، ويشرح القضية الاجتماعية، ويدعو إليها، وبخاصّة بعد حرب فلسطين، وانهزام العرب والعروبة فيها. وقد نشرت جريدة «كل شيء» مقالاً في 21 كانون الثاني سنة 1949. انتقد فيه العروبة، واعتبر أنها «قد أفلست، وأنها قضية خاسرة في سورية، ومضيعة لكل مجهود تقوم به الأمة السورية، لحفظ كيانها، ووطنها وتحقيق مطالبها... ذهبت كيليكيا، ثم ذهبت الإسكندرون، ثم جاءت أزمة فلسطين، وفي فلسطين، أفلست العروبة، وأفلست الفئة العربية» وجاء قوله أيضًا في جريدة كل شيء بتاريخ 28 كانون الثاني سنة 1949:

«ليست الفئة العروبية النيورجعية، الوحيدة في سورية الطبيعية ودولها، ففي هذه الدولة الصغرى من الدول السورية فئة نيورجعية، لا تقلّ عن الفئة العروبية تهديمًا للحقيقة، وتهديدًا لمصير الأمّة السورية، ومصير الجماعة، التي تدّعي تمثيلها، وهي الفئة المتلبننة تلبننًا فرنسيًا، القائلة بالقومية اللبنانية، التي ترمي من ورائها إلى فصل اللبنانيين المسيحيين خاصة، وكل ما أمكن من غير المسيحيين عن

= - مطيع السمان: وطن وعسكر، ص 217 - 218، مكتبة بيسان بيروت 1995.
- لورانت شابري - آني شابري: سياسة وأقليّات في الشرق الأدنى، ص 216 - 217.
- باتريك سيل: الصراع على سورية: الفصل الخامس، الانقلاب الأول ص 60 وما بعد.
- فضل اللّه أبو منصور: أعاصير دمشق ص 49، بيروت 1959.
- أحمد عيسى النيل: سورية في الانقلابين، الأول والثاني 1949 ص 23، دمشق 1949.
- ألفرد كارلتون: الانقلاب السوري: 1949 - ميدل إيست جورنال العدد الرابع 1950.
- ألبيرت حوراني، سوريا ولبنان سنة 1949.
- كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر: جـ 2. انقلاب حسني الزعيم ص 119 - 121.
- د. أنطوان بطرس: أنطون سعادة من التأسيس إلى الاستشهاد جـ الأول الفصل الثاني عشر، انقلاب حسني الزعيم ص 245 وما بعد...
- مذكّرات طه الهاشمي، جـ 2 ص 254 و272.
- مذكرات أكرم الحوراني: جـ 2 ص 926، 929، 931، 985.
- إبراهيم علوان: مشكلات الشرق الأوسط، الوطن العربي ص 113 - 115 منشورات المكتبة العصرية: صيدا - بيروت: 1968.

بقيّة السوريين فصلاً، لا يقتصر على الناحية السياسية، التي يؤمّنها الكيان اللبناني أو الدولة اللبنانية، بل يتعدى إلى الناحية السياسية والاجتماعية. وفي 16 شباط سنة 1949، نشرت جريدة «كل شيء» مقالاً لأنطون سعادة بعنوان: «انتصار القومية السورية يحقق الجبهة العربية القومية» جاء فيه: «إن القومية هي وعي الأمة وجودها، والأمة ليست لغة، ولا دينًا ما، بل هي واقع اجتماعي، هي مجتمع إنساني وأرضي، فلو أطلقت لغة واحدة في العالم كله، لما جمعت العالم أمة واحدة، فلا اللغة ولا الدين، ولا الاثنان معًا، يجعلان الناس أمة واحدة، أي مجتمعًا ذا شخصية سياسية... إن القضية القومية السورية الاجتماعية، هي انتصار على عقلية التعلّق بتوحيد ما ليس واحدًا في الاجتماع والأرض، وبتجزئة ما هو واحد في الاجتماع والأرض. بهذا الانتصار تنهض الأمة السورية، وبنهضة الأمة السورية، يمكن إنشاء جبهة عربية أمكن وأقوى من الجبهة التي تشكّلت في الجامعة العربية في وضعها الذي أفلس».

وفي التاسع من حزيران 1949 حصلت واقعة بين «منظمة الكتائب»(*) والحزب السوري القومي الاجتماعي، في منطقة الجميزة من أحياء بيروت، أسفرت عن سقوط جرحى من القوميين، وحرق المطبعة، واعتقال السلطات اللبنانية لمئات القوميين، من شتّى أنحاء الأراضي اللبنانية، وحُلَّ الحزب، وتواري أنطون سعادة، وانتقاله إلى دمشق، وإعلانه الثورة على الحكومة اللبنانية.

هنا يقول الدكتور أنطوان بطرس: «فإن هذه الواقعة، التي تبدو للبعض مجرّد اشتباك بين حزبين متناحرين، احتقنت المشاعر فيهما، والتهبت، ومن ثم انفجرت حيثما وضعتهما المناسبات وجهًا لوجه، ليست هي من المنظور التاريخي العملي، إلا الشرارة الأولى في سلسلة العمليات للقضاء على سعادة، بعد أن توافقت العوامل المحلية، والإقليمية، والدولية على ضرورة الخلاص منه». وبعد ثلاثة وأربعين

(*) هو اسمها الرسمي آنذاك، وهي الآن حزب الكتائب.

عامًا من الحادثة، كتب جوزيف أبو خليل الكتائبي العريق والشاهد العيان «اعترافاته» الشهيرة التي استهلها بما يلي:

«في ذمّتي اعترافات كثيرة يشوقني أن أعلنها أمام القوميين»:

ثمّة إحساس بالذنب يلازمني منذ أحداث سنة 1949، التي انتهت باعتقال أنطون سعادة ومحاكمته وإعدامه في غضون ساعات، وأتساءل اليوم، كيف لم استفظع تلك «المحاكمة» على الأقل، بيني وبين نفسي، وخصوصًا أن ملاحقة «الزعيم» جاءت في أعقاب «حادثة الجميّزة» المعروفة، وقد كنت أحد المصفقين لإبطالها. «..وطبعًا لم يكن للكتائب يد في مطاردة «الزعيم»، أو في محاكمته أو في إعدامه، ولا تواطؤ بينها وبين السلطة، أجل إنني مدين للقوميين بهذا الاعتراف، أن إعدام أنطون سعادة كان بمثابة اغتيال».

كانت التطوّرات على الصعيد الرسمي، باتهام الحزب السوري القومي الاجتماعي بتنظيم مؤامرة مسلّحة لقلب نظام الحكم، اتّخذ في اجتماع عقد فور وصول نبأ حادث الجميزة إلى المراجع الحكومية، وقبيل منتصف الليل... وبناء عليه صدرت الأوامر من رئيس الحكومة آنذاك رياض الصلح، إلى كل قوى الأمن في لبنان، باعتقال أركان الحزب السوري القومي الاجتماعي في بيروت والجبل، كما طوّقت منزل «الزعيم» عند الثالثة صباحًا، فلم يكن هو هناك.

وذكرت جريدة الحياة البيروتية في اليوم الثالث للحادث «أن رئيس الحكومة هو الذي تعهّد بنفسه هذه الحملة منذ بدايتها، وأنه بكّر في النزول إلى السراي ليشرف بنفسه على التحقيق والملاحقات».

كما عقد اجتماع لمجلس الأمن القومي، الذي أعاد رئيس الحكومة رياض الصلح تشكيله برئاسته عوضًا عن وزير الداخلية، صدر على أثره قرار بحل الحزب القومي السوري الاجتماعي، وصدر أيضًا عن مديرية الرعاية والنشر في الحكومة

اللبنانية بلاغ حذّر، من إيواء المجرمين والملاحقين، أو تقديم الطعام لهم أو المأوى، أو المخبأ، أو المكان للاجتماع.

لكن جريدة النهار البيروتية، نشرت في 16 حزيران سنة 1949، في صدر صفحتها الأولى، إلى أنه: «لم يعثر على أية وثيقة تثبت تحضير الانقلاب». كما لم تعثر قوى الأمن على مستودعات للأسلحة، تخصّ الحزب القومي الاجتماعي، والأموال التي صودرت، لم تتعد سبعمائة ليرة».

وقد ذكر كمال جنبلاط في استجوابه للحكومة اللبنانية أنه «استنادًا إلى معلومات رسمية خاصة استقيتها من رجال الأمن أنفسهم، فإن الحادث (حادث الجميزة) لم يكن وليد الساعة، وقد هيأت له الحكومة الفرص. فسحبت قواها من المحلّة في ساعة معيّنة، وبناء على أوامر بُلِّغتها من ذوي العلاقة، وأنه في ليل ذلك النهار المشؤوم في الساعة الثانية من بعد منتصف الليل، صدرت التعليمات لرجال الأمن، بملاحقة أعضاء الحزب، وعلى رأسهم سعادة بتهمة تهيئة انقلاب مسلّح كبير»[1].

(1) انظر أنطوان بطرس: أنطون سعادة من التأسيس إلى الاستشهاد، الجزء الأول الفصل الرابع عشر ص 293 وما بعد.
- عبد اللّه القبرصي يتذكّر، جـ 4 ص 38 ـ 39.
- مذكرات الأمينة الأولى زوجة أنطون سعادة (جولييت المير) ص 104 وما بعد.
- جريدة العمل اللبنانية 10 حزيران سنة 1949.
- جريدة الحياة 11 حزيران و12 حزيران 1949.
- جريدة النهار 10 و11 حزيران 1949.
- أخبار اليوم 18 حزيران سنة 1949.
- جريدة كل شيء 28 كانون الثاني 1949.
- جريدة كل شيء 16 شباط سنة 1949.
- د. وديع بشّور: سعادة ونهجه الفكري القسم الثاني الفصل الثالث، سباق مع الزمن ص 259 وما بعد.
- مطيع السمّان: وطن وعسكر ص 322.
- باتريك سيل: الصراع على سورية الفصل الثامن ص 94...

وبعد أن اشتدّت الضغوط والملاحقة على الحزب القومي السوري الاجتماعي وزعيمه أنطون سعادة، غادر هذا الأخير لبنان في 14 حزيران سنة 1949، إلى دمشق، إلى منزل معروف صعب في عين الكرش، وبعدها انتقل للمبيت في منزل نجيب شويري مدير فندق پالاس. وكان يمضي نهاراته ويعقد اجتماعاته في منزل معروف صعب، وكانت لياليه الأخيرة في دمشق قبل تسليمه إلى السلطات اللبنانية في منزل بدر قلعجي في حي المزّة.

أما بالنسبة لانقلاب حسني الزعيم، فقد اعتبر استعادة في مواقفه الأولى: «إن النهوض لا يتم بالتدجيل، وأن تغيير مجرى التاريخ لا يقوم، بأن تتسلّم قوى مسلّحة إدارة البلاد، أو بألا تتسلّم، وأن الدرس الأول في هذا الحدث هو أن لا نثق بما هو واضح وأساسي وصالح لإنشاء بناء جديد لهذا الشعب.

وكانت هناك في سورية قاعدة لا بأس بها في الجيش السوري، وأن حوالى نصف ضباط الجيش السوري كانوا قوميين. ويقول كمال جنبلاط: أن حسني الزعيم فتح قناة مع سعادة لمّا رفضت المعارضة اللبنانية التعامل معه لإحداث ثورة ضد عهد بشارة الخوري.

لكن الدكتور أنطوان بطرس يتساءل: «ما الذي دفع سعادة إلى أن يُيَمِّمَ شطر حسني الزعيم، وهو الذي سبق له أن أبدى رأيًا متحفّظًا في الانقلاب السوري، من الوجهة المبدئية» ويتابع أنطوان بطرس: «قد وجد سعادة في الدعوة الموجّهة إليه لزيارة دمشق فرصة لقلب موازين القوى، وتوجيه ضربة قوية لرئيس الحكومة اللبنانية، وتسجيل مكسب استراتيجي بالتحالف مع قوّة إقليمية صاعدة، بل جاره مباشرة للبنان، تقع ضمن النطاق الجغرافي للوطن السوري، كان حسني الزعيم الفرصة الذهبية لمواجهة طغيان السلطات اللبنانية، التي حشدت كل قواها السياسية والقضائية والأمنية لمحاربته»[1].

(1) أنطوان بطرس: أنطون سعادة من التأسيس إلى الاستشهاد الجزء الأول، الفصل الخامس عشر ص 313 وما بعد. =

ولكن لم يكن لسعادة خيار أفضل من لجوئه إلى حسني الزعيم، وقد رحّب حسني الزعيم في بادئ الأمر بأنطون سعادة، وعقد الاجتماع الأول بين حسني الزعيم وسعادة في منزل الأول، واستمر من السابعة مساء حتى الثامنة والنصف، ويظهر أن سعادة لم يطلب مالاً ولا سلاحًا. وكل ما اتفقا عليه بقاء لبنان جمهورية حتى يتم تحقيق الأسس الحيوية المهمّة للبلدين: توحيد التمثيل الخارجي، وتوحيد الدفاع العسكري، واعتبار البلدين دورة اقتصادية واحدة، كما اقترح سعادة على حسني الزعيم أن يتعرّف أكثر على الحزب القومي السوري الاجتماعي ومبادئه تمهيدًا لاجتماع آخر.

ولكن الأمير عادل إرسلان نائب رئيس مجلس الوزراء السوري ووزير الخارجية آنذاك، والذي يحمل الجنسيتين اللبنانية والسورية، أبلغ السلطات اللبنانية بما حصل. وهكذا تهيأت الحكومة اللبنانية للأمور التالية:

1 ـ ترميم الوضع اللبناني الداخلي، بعد مصالحة بين منظّمة النجادة الموالية لرئيس الحكومة رياض الصلح، ومنظّمة الكتائب العدو التقليدي للحزب السوري القومي الاجتماعي.

= ـ مذكّرات الأمينة الأولى (زوجة أنطون سعادة، جولييت المير) ص 102 ـ 106.
ـ جريدة النهار اللبنانية البيروتية 18 حزيران سنة 1949.
ـ عبد اللّه القبرصي يتذكر: جـ 4، ص 49 وما بعد.
ـ انظر أوراق الأمير فريد شهاب، مدير الأمن العام آنذاك والذي تسلّم الزعيم أنطون سعادة من السلطات السورية ص 82.
ـ مذكّرات الأمير عادل أرسلان جـ 2 ص 812 ـ 813.
ـ جورج عبد المسيح: يوميات، ص 156.
ـ جريدة النهار 2، 3، 4 تموز سنة 1949.
ـ جريدة كل شيء 22 نسان سنة 1949.
ـ باتريك سيل: الصراع على سورية: الفصل الثامن، أنطون سعادة وحزبه ص 94 وما بعد.
ـ نذير فنصة: أيام حسني الزعيم، ص 76 وما بعد.
ـ الدكتور وديع بشوّر: سعادة ونهجه الفكري: الفصل الثالث: سباق مع الزمن ص 259 وما بعد.

2 - فتح قناة مع ركن أساسي في النظام السوري الجديد وهو محسن البرازي رئيس الحكومة السورية الجديد، ونسيب رئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح عن طريق زوجتيهما.

3 - تليين الموقف اللبناني من المطالب الاقتصادية السورية الواردة في مسوّدات اقتصادية بين البلدين، وهو ما كان يهمّ حسني الزعيم.

ثم لجأت الحكومة اللبنانية ذاتها إلى مزيد من الضغوط والملاحقة والتنكيل بالقوميين السوريين الاجتماعيين.

أما الاجتماع الثاني بين حسني الزعيم وأنطون سعادة، الذي تم في 16 حزيران، فقد خرج منه الأخير مرتاحًا، وقد طلب من حسني الزعيم، تسهيل مرور القوميين السوريين على الحدود السورية، و500 بندقية مع ذخيرتها، لردع ما سمّاه «طغيان الدولة» دون استعمالها. وقد عاهده حسني الزعيم على الوفاء والتعاون إلى أقصى الحدود، وقدّم له مسدّسه الخاص عربونًا لهذا العهد.

ولكن حين طلب سعادة اجتماعًا ثالثًا بحسني الزعيم لم يوفّق، وقد تجنب الزعيم هذا اللقاء(*).

لكن حسني الزعيم نكث بوعده وشرفه العسكري. وفي ليلة السادس من تموز سنة 1949، سلّم سعادة إلى مبعوثين لبنانيين هما: الأمير فريد شهاب مدير الأمن العام اللبناني، ونور الدين الرفاعي قائد الدرك(**).

وعندما وصل أنطون سعادة إلى بيروت أجريت له محاكمة صورية، وفي صباح يوم الجمعة الثامن من تموز سنة 1949 حكم عليه بالإعدام. وكانت العملية

(*) هذه الاجتماعات كان يرتّبها صديق الفريقين صبري القباني.

(**) يذكر أنه في لحظة التسليم أعاد سعادة إلى الزعيم المسدس الذي كان أهداه إياه عربون صداقة وتعاون ووفاء.

بأسرها عملية اغتيال ظاهرة لا أكثر ولا أقل وإنما بإشراف القضاء وأركان الدولة[*].

وقبل أن يطلق على سعادة النار قال لجلاديه «شكرًا. . . لقد أتممت رسالتي وختمتها بدمي، أنا أموت وحزبي يبقى»[1].

(*) رقم مرسوم حكم الإعدام 15529.

(1) انظر الدكتور أنطوان بطرس: أنطون سعادة من التأسيس إلى الشهادة الفصل الثامن عشر ص 355 وما بعد.
- د. ويع بشّور: سعادة ونهجه الفكري 277 ـ 279.
- مطيع السمّان: وطن وعسكر، ص 323 ـ 324.
- نذير فنصة: أيام حسني الزعيم: الزعيم سلّم الزعيم، ص 76 وما بعد. . .
- سعادة والحزب القومي 173 ـ 184.
- انظر د. أنطوان بطرس: قصة أنطون سعادة وإعدامه. بيروت 2002.
- عبد اللّه قبرصي يتذكّر: الأعمال الكاملة لأنطون سعادة: بيان القوميين الاجتماعيين في 16 حزيران سنة 1949 جـ 8 ص 383 وما بعد.
- جريدة النهار اللبنانية، 25 حزيران سنة 1949.
- مذكرات الأمير عادل إرسلان جـ 2 ص 820.
- جريدة الشرق اللبنانية 5 تموز سنة 1949.
- سعادة والحزب القومي 163، 173، 184، 196.
- باتريك سيل: الصراع على سورية الفصل الثامن أنطون سعادة وحزبه ص 94 وما بعد.

الفصل الثامن

الحزب الشيوعي

الحركة الشيوعية:

الشيوعية شكل من أشكال الاشتراكية، وحركة متطرّفة فيها، إلا أنها تعيب على الاشتراكية أنها حركة بورجوازية في إصلاح المجتمع الرأسمالي، أكثر ما تفكّر في هدم المجتمع ونظامه هدمًا تامًّا، فهي، أي الشيوعية، حركة العمال الذين خيّبت السياسة ظنّهم وآمالهم، فلم يعد لهم من أمل في قلب المجتمع بكامله. وقد قامت الجمعيات الثورية السرية أمثال: «رابطة العادلين، واتحاد المطرودين» بعرض الأسس النظرية للحزب الشيوعي. فقام شستر Schester، من اتحاد المطرودين ببناء الحركة الشيوعية على الأسس التالية:

1 - نضال الطبقات، وتضارب المصالح بين العمال وأرباب العمل.

2 - توسيع طبقات العمال وتزايد عددها.

3 - تمركز رؤوس الأموال.

4 - الثورة العمالية وضرورة جعلها ثورة اجتماعية.

وهذه الأسس هي نظرية ماركس، ولا ينقصها إلا القول بحتمية الثورة. كما قامت رابطة العادلين، بوضع مخطّط النهوض بالمجتمع الإنساني، حيث أعلنت فيه، أن أمام العمال سبيلين للتغيير:

1 ـ سبل الطرق السلمية للقضاء على الملكية وتنظيم العمل من جديد.

2 ـ سبل الثورة والعنف، واستخدام سائر وسائل القوّة والإرهاب لتحقيق أهدافهم.

والشيوعية عقيدة وممارسة، تدّعي تعميم السعادة على البشر جميعًا وذلك من خلال إلغاء الملكية الخاصة، والتمييز الطبقي والاجتماعي، ومعظم المؤسّسات الاجتماعية القديمة، وفي النهاية إلغاء الدولة نفسها، حين تتأمن المساواة التامة بين البشر. ومن هنا، فإن الاتحاد السوفياتي السابق مثلاً، لا يعتبر دولة شيوعيةً بالمعنى الدقيق للماركيسة، إلاّ من حيث أنه سائر في طريق الشيوعية، وأنه يطبق مبادئ البيان الشيوعي، الذي أصدره ماركس وإنجلز سنة 1948. وكتاب «رأس المال» الذي وضعه ماركس، والذي تتبنّى جميع الأحزاب الشيوعية القائمة في العالم الآن ما جاء فيه من مبادئ، وإن كانت تختلف في تفسيرها. وكلّها تؤمن أن جميع المبادئ الماركسية اللينينية هي وحدها الاشتراكية العلمية، التي تؤدّي في النهاية إلى انتصار المبادئ الشيوعية في العالم كله.

وتتّصف النظرية الماركسية للإنسان بكونها جدلية، أي أن الحياة البشرية دائمة التحوّل. وهو لا شك أحد تأثيرات هيغل وماركس، وأتباعه اعتمدوا المقولة الهيغلية، التي ترى، أن كل شيء في الوجود يولّد ضدًا له، ومن ثم التقارعُ بين هذين الضدّين يولّد حالة جديدة تقوم بدورها بتوليد ضدها، وهكذا دواليك... وتأخذ الماركسية ما تسمّيه قِيمة الإنسان فتحاول أن تخضع الإنتاج لمنفعة الإنسان، وذلك نظريًا. أما عمليًا، فقد اضطّرت خلال ثلاثة أرباع القرن المنصرم (القرن العشرين) أن تخضع الجماعات لمتطلّبات الإنتاج. وتنظر الماركسية إلى الإنسان على أنه خلية مرتبطة بجوهرها بالجماعة، وأن القيم ما هي إلا تعبير عن حاجات متحوّلة ومتغيّرة.

ولكن الكثيرين من الفلاسفة والمفكّرين، يعتبرون المادية كنظرة فلسفية، ليست واضحة، ولا ثابتة، لأنها تقوم على أسانيد من البراهين القاطعة، إذ لا يسلّمون بأن المادة هي علّة كل شيء. فإذا كانت نظرية ماركس في التاريخ قريبة من

الواقع، وأن الشروط الاقتصادية، وطريقة الإنتاج، والتبادل لها أثر كبير في تكوين المجتمع سياسيًا وحقوقيًا وفكريًا وأخلاقيًا، فهي ليست في التفسير الفريد لكل حوادث التاريخ، وليس التاريخ عبارة عن آلة تجري أو تتحرّك برتابة ونمطية دون شذوذ ولا مفاجآت، أو دون أن تتوقّف أو تتراجع إلى الوراء. فليس كل نزاع سياسي من شأنه أن يؤدّي إلى قيام نظام أرقى من النظام السابق. فالتاريخ هو واقع علمي مملوء بالاتفاقات والمفاجآت، تعمل فيه الحوادث الصغيرة أحيانًا عمل الحوادث الضخمة. فالنزاعات الاقتصادية لا تحدث فقط بين الطبقات، بل تحدث أيضًا بين الأمم والأجناس.

ويرى ماركس وإنجلز، في تحليلاتهما الاقتصادية أن الاشتراكية تحل أولاً في البلدان المتقدّمة جدًا.

فظاهرات تجمّع المشاريع، تبرز بصورة مكثفة في المجتمعات المصنّعة الحديثة، كما أن الطبقة الرأسمالية تصبح فيها أكثر غنى وأقلّ عددًا، في حين أن العمّال يشكّلون بالتدرّج غالبية كبيرة تحرم، بصورة دائمة، من فائض القيمة الناتجة عن العمل، وفي مثل هذه المجتمعات أيضًا، يرتدي العمّال طابعًا جماعيًا بارزًا، بحيث تتعمّق التناقضات بين الشروط الاقتصادية التقنية والشروط القانونية للانتاج تعمّقًا يستدعي التغيير الجذري.

ومع ذلك وخلافًا لتوقّعات ماركس وإنجلز، قاومت المجتمعات الرأسمالية المتطوّرة جدًا ضغوط الاشتراكية الثورية المتطوّرة جدًا. في حين أن هذه استطاعت التمركز في المجتمعات المتخلّفة، أو على الأقل السائرة في طريق النمو[1].

(1) موسى مخّول: موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، أوروبا 62 ـ 64، منشورات مكتبة بيسان. بيروت سنة 2008.
ـ أوغست كورنو: أصول الفكر الماركسي، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، الفصل الخامس ص 89 وما بعد، منشورات دار الآداب، بيروت 1970.
ـ رشيد مسعود جريح، المادية الجدلية أو فلسفة المجتمع السوفياتي، مطبعة ألف ب، بيروت. =

ويعتقد بعض المفكرين المحدثين، أن الماركسية ليست نظرة إلى الحياة، وأنها ليست منوطة بفلسفة، بل يرون فيها أنها علم إيجابي صرف، كالطب مثلاً، أو منهج يهدف إلى تبديل اجتماعي. لكن هذا الزعم هرطقة بنظر أئمة الماركسية اللينينية، وكبار المفكرين الشيوعيين الرسميين؛ يقول رشيد جريج:

«لقد ناهضت السياسة الشيوعية الفكرية، دائمًا عملية التحويل الفلسفي، أي كل محاولة تهدف إلى فصل الماركسية، من حيث هي نظام اجتماعي واقتصادي من أساسها الفلسفي، الذي إنما هو المادية الجدلية، وإسنادها إلى مرتكزات فلسفية أخرى، كما حاول فعله في القرن التاسع عشر بعض أوساط الاشتراكية الديمقراطية ومنهم: «برنشتين، وفورلندر»، وبعض الماركسيين الروس من أمثال «بيردييف، وبولجاكون، وبغدانوف» في أوائل القرن العشرين، الأمر الذي اضطر لينين إلى وضع كتابه الفلسفي الرئيسي «المادية والأمبير يوكريتية». هو بالضبط مهمّة الرد على هؤلاء الهراطقة.

لم يكتف لينين بالدفاع عن سلامة المادية الجدلية ضد ذلك التحوّل الفلسفي من الوجهة العامة فحسب، بل أظهر كونها وحدة متكاملة يتعذّر معها اجتزاء أحد عناصرها»[1].

يرى الكثير من الباحثين والمفكرين، أن الماركسية أهملت عنصر الثبات في

= - رشيد مسعود جريج، الاقتصاد الماركسي في الواقع السوڤياتي ص 57 وما بعد، مطبعة ألف ب، بيروت.
- د. وديع بشّور: سعادة ونهجه الفكري، ص 69 ـ 70.
- موسى مخول: الواقع السكاني والاقتصادي في العالم، منشورات المعهد الأنطوني، بعبدا لبنان سنة 1981.
- موسى مخول: الواقع التاريخي للقرن العشرين، الفصل الخامس ص 42 ـ 43، المطبعة البولسية ـ جونية ـ لبنان 1985.
- جان كلفيرا: مذكرات كارل ماركس، ترجمة سهيل إلياس، المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة 1960.

(1) رشيد مسعود جريج: المادية الجدلية أو فلسفة المجتمع السوڤياتي ص 3 ـ 4.

الوجود، وأولت اهتمامها شطر عنصر الصيرورة. وشدّدت على ظاهرة الحركة والتبدّل، حتى غدت الحركة مفرغة، والتبدّل معتبرًا لذاته، من حيث هو تبدّل ليس إلاّ.

ينجم عن هذه النظرة، أن لا شيء حقٌ إلاّ ضمن نطاق ظرف محدّد. وتاليًا ليس ثمّة من طبيعة إنسانية ثابتة من حيث الجوهر، بالرغم من جميع التبدّلات الطارئة، التي هي ثانوية بالنسبة لجوهر الشيء المتبدّل. كما أن الماركسية تطرح أيضًا جميع المقاييس المناقبية الثابتة. وأخيرًا لا آخرًا، تنفي المادية الجدلية وجود كائن سام أزلي مطلق تام، أي ثابت، أي الله.

وعندما استولى البلاشفة على السلطة اتجهوا نحو الغرب، على أمل أن يتحوّل بدوره إلى الثورة. ولم يعطوا الشرق سوى القليل من الاهتمام. لكن عندما انفتحت السياسة السوڤياتية على الخارج سنة 1955، اعتمدت بدورها المعطيات التقليدية لسياسة القياصرة، التي كانت تعتبر الشرق الاتجاه الطبيعي لها. وحلّ التوسّع الثوري التحريري محل حلم التوسّع والسيطرة للقياصرة. وإذا اختلف المضمون، بقي الوعي العميق أن لروسيا والشرق الأوسط مصائر متقاربة ومتضامنة تضامنًا قويًا كما كانت في الماضي.

وعلى امتداد عشرين عامًا، اقتصر الشرق الأوسط القريب بالنسبة للاتحاد السوڤياتي، على الدول المجاورة مباشرة، وهو لم يعرف شيئًا عن العالم العربي، ولم يكن في استطاعته أن يصطدم بالقوّة الفرنسية والإنكليزية. ومع مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين، تدهورت العلاقات مع الدول المجاورة.

لكن الحرب العالمية الثانية، منحت الاتحاد السوڤياتي آفاقًا جديدة في الشرق الأوسط. وقد أمل ستالين، أن يصل النفوذ السوڤياتي إلى العراق، وسورية، وتركيا، ولبنان، والصحراء العربية، وقواعد في مضائق الدردنيل والبوسفور، والإشراف على الطرق الكبرى للنقل، وعلى منتجي النفط.

هذه الأهداف التوسعية، التي كان يرنو إليها الاتحاد السوڤياتي متبنّيًا الأهداف

التوسعية للأمبراطورية القيصرية السابقة، أخافت دول الشرق الأوسط، وجعلتها تتجه نحو الغرب. إنما احتفظ الاتحاد السوڤياتي خلال هذه المدّة بحلفاء متمثلين بأحزاب شيوعية منظّمة.

وأعطى التاريخ الاتحاد السوڤياتي موعدًا أخيرًا في الشرق الأوسط سنة 1947 ـ 1948، في مناسبة قيام دولة إسرائيل. لقد رأى الاتحاد السوڤياتي الذي كان هدفًا لعداء مكشوف من جيرانه الإيرانيين والأتراك، آفاقًا جديدة مع ظهور الدولة الجديدة. وبدت له الفرصة سانحة في سنة 1947 لضرب الاستقرار في الشرق الأوسط من الداخل. وما لم تستطع الأحزاب الشيوعية الضعيفة جدًا أن تفعله داخل كل دولة، يمكن لإسرائيل أن تفعله داخل العالم العربي. وكان القادة السوڤيات يأملون على الرغم من موقفهم الأساسي من الصهيونية، أن تلعب الدولة اليهودية هذا الدور. واعتقدوا أن المبادئ الاشتراكية، التي طبّقت في المستوطنات اليهودية، وماضي القادة اليهود الذين انخرطوا في أحزاب شيوعية أوروبية شرقية، أو عملوا إلى جانبها، والرغبة في التحديث لديهم، كل ذلك، قد يجعل من إسرائيل جزيرة حداثة وتقدّم، وتاليًا نموذجًا ثوريًا في الشرق الأوسط ذي البنية المختلفة. وكان الاتحاد السوڤياتي يتوقّع من قيام إسرائيل تغيّرات داخلية تضعف نهائيًا المواقع الغربية، وتفتح الطريق أمامه. وتفسّر هذه الآمال الأساسية السرعة التي اعترف بها الاتحاد السوڤياتي بإسرائيل، كذلك تفسّر لماذا وقف إلى جانب الدولة اليهودية في الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى سنة 1948.

وهنا اتضّح أيضًا أن حسابات ستالين كانت خاطئة نتيجة عدم المعرفة بالواقع الإقليمي. فإسرائيل لم تكن قَطُّ عنصرًا محرّكًا لتحوّل المجتمعات في الشرق الأوسط، ولا قائدة للحملة المعادية للغرب. لقد أثار قيام هذه الدولة ظاهرة رفض في العالم العربي، قلبت كل عمليات الفرز الاجتماعية والقومية. وبدعمه إسرائيل، ألّب الاتحاد السوڤياتي ضدّه كل الشعوب العربية، وأضعف لفترة طويلة موقع الأحزاب الشيوعية المحلّية. وكان من السهل جدًا أن تخوض الحكومات العربية

حملات معادية للشيوعيين، ومنذ ذلك الحين استبعد الشيوعيون المرتبطون بالاتحاد السوفياتي. وعلى امتداد سنوات، أدّت المعادلة التبسيطية التي سادت بين الشيوعية والصهيونية إلى نتيجتين:

1 - عزلة الأحزاب الشيوعية المحلية وضعفها.

2 - وجد الاتحاد السوفياتي نفسه معزولاً عن العرب، في مقابل ذلك، لم يستطع أن يحقّق موقعًا متقدّمًا في إسرائيل، بسبب العلاقات الإسرائيلية الغربية من جهة، والخلافات الإسرائيلية السوفياتية، ولا سيما حول هجرة اليهود السوفيات من جهة ثانية.

ولخّص الشيوعيون السوريون وضعهم في تلك المرحلة، بأنه مماثل لوضع الشيوعيين الفرنسيين غداة توقيع المعاهدة الألمانية ـ السوفياتية.

وحافظ خلفاء ستالين على سياسة الانكفاء هذه، حتى عندما لاحت فرصة جديدة في سنة 1953، حين بدت إيران، أنها تميل نحو الاتحاد السوفياتي. فالدكتور محمد مصدّق، رئيس الوزراء الإيراني آنذاك، حاول فك طوق الحصار الغربي، الذي جاء ردًّا على تأميم النفط الإيراني، وسعى إلى إنقاذ إيران عبر كل السبل من الاختناق الاقتصادي، فاتجه إلى الاتحاد السوفياتي طلبًا للمساعدة. فرفضت موسكو التدخل في إيران، كما رفضت بعد أسابيع الاستجابة إلى نداء حزب توده(*) الذي أعلن تسلّمه السلطة.

أظهر الاتحاد السوفياتي أنه لا ينوي الاستفادة من الحدث ليضع قدمًا في الشرق الأوسط. وهكذا تولّت الولايات المتحدة الأميركية حل أزمة آب سنة 1953، وإبعاد إيران عن التجربة الثورية. ولم يعد للاتحاد السوفياتي أي نفوذ في الشرق الأوسط في تلك المرحلة. وتحوّلت الولايات المتحدة، التي حلّت محل بريطانيا، إلى خصم فعلي في المنطقة، ووضعت إيران تحت وصايتها.

(*) الحزب الشيوعي الإيراني.

وقد أظهر الحصار الأميركي في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، ونمو معاداة الاتحاد السوڤياتي في كل مكان، أن السياسة الستالينية تواجه طريقًا مسدودًا في كل خطواتها، لأنها ترفض الواقع. وكان موت ستالين سنة 1953، ضرورة تاريخية بالنسبة إلى الاتحاد السوڤياتي.

ورفض خلفاء ستالين نفسه جموده وحذره، من حركات التحرّر الوطني، واحتقاره للسياسة الخارجية، ودعموا خطوات تحوّل الاتحاد السوڤياتي إلى قوّة عالمية فاعلة، تؤكّد ذاتها عبر التحرّك الخارجي، وتطوّر القدرة الداخلية، وحيث الظروف التاريخية أوجدت المواجهة الدولية في العالم الثالث ولا سيما الشرق الأوسط[1].

إن لأحزاب اليسار في سورية أهمية خاصّة كأدوات محرّكة للتغيير، أما قوّة عملها السياسي فتأتي من مجموعة من الأفكار يمكن أن يقال عنها بأنها طوّرت مواقف وطرق تفكير جيل كامل من الشباب.

وكانت بواكير اليسار السوري، قد بدأت بالظهور في أواسط القرن التاسع عشر، كحركة مستنيرة في الأوساط المسيحية المستنيرة، بسبب انتشار العلم

(1) هيلين كارير دانكوس: السياسة السوڤياتية في الشرق الأوسط. المقدمة ص 5 وما بعد... ترجمة عبد اللّه اسكندر، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983.
- رشيد جريج: الاقتصاد الماركسي في الواقع السوڤياتي، ص 15 ـ 18.
- رشيد جريج: المادية الجدلية أو فلسفة المجتمع السوڤياتي ص 3 ـ 5.
- موسى مخول: موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، أوروبا ص 61 وما بعد.
- موسى مخول: الواقع التاريخي للقرن العشرين. الفصل الخامس ص 40 وما بعد... منشورات المكتبة البولسية. جونية لبنان 1985.
- لبيونار شابيرو: المعارضة السياسية في الدول ذات الحزب الواحد، ص 41 وما بعد... دار النهار للنشر. بيروت 1973.
- جبران شامية: هل الاشتراكية الوحيدة للحياة الأفضل، سلسلة الفكر العربي، الاشتراكية في التجارب العربية، طائفة من المفكرين، دار الكتاب الجديد ص 62 وما بعد.

والإرساليات في الأوساط المسيحية. وتأخرّت بالظهور في الأوساط الإسلامية، بسبب العامل الديني، الذي انتهجته الدولة العثمانية لصالح الحاكم، معتبرة الانفتاح على الغرب والثقافة الغربية عاملاً يتنافى مع طبيعة الإسلام، مستغلّة الدين في تشويه التعاليم الإسلامية النيّرة.

وقد دعا هذا التيار المسيحي المستنير إلى الحكم الديمقراطي والمساواة بين جميع أفراد الأمة، كما نادى هذا التيار بالوطنية والقومية، التي نشأت وترعرعت في الغرب، فتلقفها في البدء الوسط المسيحي، لتنتقل في مطلع القرن العشرين إلى البرجوازية الإسلامية الجديدة.

وكان السوريون واللبنانيون السبّاقون في تبنّي هذه الأفكار، ونشرها، والعمل على هديها، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: الدكتور شبلي الشميل، وفرح أنطون، ونقولا حداد، وخليل سعادة، وأديب إسحق، وفرنسيس مرّاش، وجبرائيل دلاّل، وبطرس البستاني وغيرهم...

وقد تأسس الحزب الشيوعي في سورية ولبنان سنة 1924. وتم قبوله في السنة نفسها عضوًا في الأممية الشيوعية. ويذكر أن هذا الحزب تأسس في لبنان في 24 تشرين الثاني سنة 1924، على يد خمسة من نخبة الشبان منهم: يوسف إبراهيم يزبك، وفؤاد الشمالي، ثم سليم خياطة، وفرج الله الحلو، ونقولا الشاوي، ورئيف خوري.

وفي أول أيار سنة 1925، اندمجت عصبة «سبارتاكوس» التي أسسها أرتين مادويان، وهيكازيان يورجيان، إلى جانب يوسف إبراهيم يزبك، وفؤاد الشمالي، وياكوب تپّر وهو يهودي روسي قدم من فلسطين إلى بيروت، وانتخب سكرتيرًا عامًا للحزب. واسمه الحزبي «الرفيق الشامي».

وفي سنة 1930، أعلن قيام الحزب الشيوعي في جميع أنحاء البلاد السورية، وكان الحزب يشمل سورية ولبنان، ويمارس نشاطه بصورة سرّية. وفي 1930، وصل عدد أفراده إلى 2000 عضو.

وفي سنة 1931، أذاع الحزب الشيوعي برنامجه العام تحت عنوان «لماذا يناضل الحزب الشيوعي السوري»؟ وقد تضمّن هذا البرنامج 75 بندًا على رأسها: إنشاء حكومة العمال والفلاحين في سورية، كما أصدر الحزب أول جريدة له هي «المطرقة والمنجل» سنة 1931، وبعد تنحّي فؤاد الشمالي برز خالد بكداش سنة 1933، كزعيم أساسي، وفاعل أساسي في الحزب حتى مطلع الستينيات من القرن العشرين. لكن الطبقة الحاكمة في سورية، والأحزاب التي تساندها إبان الانتداب، ولا سيما الكتلة الوطنية، اعتبرت الحزب الشيوعي نقيضًا لها، وخطرًا عليها، رغم دعواته المتكرّرة إلى إنشاء جبهة وطنية. كما أن الحزب الشيوعي في دعواته هذه لم يتمكن من جر الكتلة الوطنية إلى النضال ضد الاستعمار، إلى نهاية الطريق. أما إقليميًا فقد وقف الحزب الشيوعي السوري ضد مشروع الهلال الخصيب، وضد مشروع سوريا الكبرى، وضد الوحدة السورية ـ المصرية سنة 1958، وكان شعاره الدائم «عبر الاشتراكية تبنى الوحدة، وليس عبر الوحدة تبنى الاشتراكية». وقد صدرت «صوت الشعب» جريدة الحزب الرسمية سنة 1937[1].

وفي الفترة بين 1936 ـ 1939، أصبح الحزب الشيوعي في سورية ولبنان قوّة بارزة في الحياة السياسية في البلدين. لكن طبيعة الحزب الشيوعي وارتباطاته الدولية، طغت في مراحل عدة، ولم تكن ثابتة، لا بل كانت متذبذبة، متشدّدة تجاه الانتداب الفرنسي، ثم تراجع عندما شارك الحزب الشيوعي الفرنسي في الحكومة الفرنسية. ثم اتخذ الحزب الشيوعي، في سورية ولبنان موقفًا غامضًا من القضية الفلسطينية سنة 1948، لأن الاتحاد السوڤياتي صوّت في الأمم المتحدة إلى جانب قيام دولة إسرائيل، لا بل كان أول المعترفين بهذه الدولة، وذلك بعد دقائق من تصويت الولايات المتحدة الأميركية.

---

(1) يوسف خطّار الحلو: «قصة النصر الكبير» ص 140. دار الفارابي، بيروت سنة 1985.
ـ باتريك سيل: الصراع على سورية ص 198.
ـ د. وديع بشّور: سعادة ونهجه الفكري ص 72 ـ 73.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر ص 82 ـ 83.

لقد تعاون الحزب الشيوعي السوري مع حزب البعث لا سيما في المراحل الأولى، واعتبر الحزبان أن هناك قضايا شتّى، لا سيما من الناحية الإيديولوجية يشترك بها الفريقان. غير أن السعي وراء السلطة، قد جعل منهما منافسين لدودين، يتّحدان فقط لفترة قصيرة أثناء الأزمات، عندما يكون هناك خوف من القوى المحافظة المحلية أكثر من خوف بعضهم من البعض الآخر.

وقد حدث في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين، أن قام ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار، بأول اتصال لهما مع الحزب الشيوعي المحلّي، الذي كان يتألف وقتئذ من أفراد عدة، بعضهم في السجن، والبعض الآخر ملاحق وهارب، واستمرت العلاقة بين الفريقين وثيقة حتى سنة 1936. هنا يقول ميشال عفلق:

«لقد كنّا في ذلك الوقت ماركسيين مع بعض التحفّظات... لقد كانت السلطة تضطهد الشيوعيين، وكنا بذلك نعجب بهم ونتعاطف معهم، وكانوا أشدّاء في مهاجمتهم الاستعمار الأجنبي، كما بدوا لنا أنهم منحوا مجتمعنا العربي الخامد الحياة والحركة. لكنّني كنت أشك بآرائهم المتعصبة»... «إن الحزب الشيوعي السوري لم يعد سوى أداة تنفيذ في يد الحزب الشيوعي الفرنسي والحكومة الفرنسية بشكل عام... ولقد بدأ بجمع أعضاءه من بين الأقليات الطائفية والعنصرية، ومن بينهم كل الذين وقفوا ضد القومية العربية... ويتخلّى عن مطالبه الثورية، واتكأ بثقله على النظام الفرنسي الاستعماري...».

وفي شهر حزيران 1944، شنّ قادة حزب البعث أول هجوم كاسح لهم على الشيوعيين، الذين رأوا فيهم مناوئين ذوي خطورة متزايدة.

«يقول الشيوعيون أنهم لا يرغبون في استيراد الماركسية إلى سورية، بل المشاركة في النضال لتحقيق الاستقلال الوطني فحسب، أمّا نحن القوميين العرب فإننا نجيبهم بأننا لسنا بحاجة إلى دعم حزب أجنبي، يستند إلى حكومة أجنبية. ويدّعي الشيوعيون بأن لديهم حلولاً لمشكلاتنا الاجتماعية والاقتصادية، غير أن

العربي القومي، الذي يستجيب لنداء شعبه، هو الوحيد المؤهّل لتبنّي الإصلاحات. وستكون الرسالة الخالدة للأمة العربية دليلاً على ذلك».

إن الحزب الشيوعي السوري، سوف يقف في وجه مصالح العرب كلما اصطدمت هذه المصالح بالمصالح السوڤياتية، أو خرجت عنها...

إن الشيوعية تنجح حيث يكون التفكير مشوّشًا، والضعف في الروح القومية. غير أن العربي المثقّف لا يمكن أن يكون شيوعيًا، دون أن يتخلى عن عروبته، لأن الإثنين متناقضان. فالشيوعية غريبة عن كل ما هو عربي، وستبقى دومًا أكبر خطر على القومية العربية، طالما أن الأخيرة عاجزة عن وضع تعريف منظّم وشامل[1].

في سنة 1930، انضم إلى الحزب الشيوعي السوري طالب الحقوق الكردي في جامعة دمشق خالد بكداش. وبعد عامين من دخوله الحزب، أفلح سنة 1932 في أبعاد فؤاد الشمالي عن القيادة في ظروف ما زالت غامضة حتى الآن، رغم كل المبرّرات التي قدمت من قبل رفاقه السابقين واللاحقين على السواء.

وأصبح خالد بكداش فيما بعد أحد أصدقاء الشيوعيين في العالم العربي. واشتهر بموهبته السياسية المكرّسة للحزب، وبمهارته في تجنب الاعتقال. وشعبيته في سورية ناتجة فقط عن سحر شخصي، وأدواره كقائد شيوعي ذي نظرة ثاقبة، ودهاء بالغ. وقد أتاحت له كرديته اتباعًا على أسس عرقية أو دينية، كما أنه تمتّع باحترام بارز في وحدة اجتماعية قوية كثيرة الأفراد، شديدة الترابط، فهو ابن إحدى الأسر الكبرى في دمشق، حيث يفضّل الناس تأييد كبير الأسرة، أو رئيس العشيرة، أكثر ممّا يفعلون نحو زعيم منفرد. وتكشف خالد بكداش ومنشوراته وأحاديثه عن عقلية مجرّبة عنيدة أكثر منها أصيلة، أنه يقف مع ذلك، بين ساسة سورية الأوائل

(1) باتريك سيل: الصراع على سورية، الفصل الرابع عشر 198 ـ 205.
ـ باتريك سيل: ميشال عفلق، بيروت 1961.
ـ صلاح الدين البيطار، وميشال عفلق: في القومية العربية وموقعها من الشيوعية، 1944.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر ص 83.

البارزين لمهارته في الجدل، ولقدرته على هزيمة خصومه، وللتلاحم النظري والترابط بين آرائه.

اختفى خالد بكداش بعد أن سجنته السلطات الفرنسية وقبل مغادرته سورية. . . في سنة 1935 قاد الوفد السوري إلى المؤتمر السابع للأممية الشيوعية الذي عقد في موسكو.

وقد عمل على أثر تشكيل الجبهة الشعبية سنة 1936، في ترسيخ الحزب الشيوعي السوري على أساس متين، فسمح لصوت الشعب، الصحيفة الرسمية للحزب الشيوعي بالصدور سنة 1937. وفي تشرين الثاني سنة 1937 رأس وفدًا شيوعيًا سوريًا إلى فرنسا. وفي أيار سنة 1938، قام نائبان شيوعيان فرنسيان بزيارة إلى سورية.

ولكن بانهيار الجبهة الشعبية الفرنسية، وجد الحزب الشيوعي السوري نفسه معارضًا للفرنسيين، فالمعاهدة السوڤياتية النازية المعقودة سنة 1939، قد باءت بالفشل نهائيًا. لكن في هذا الوقت، كان الحزب الشيوعي يتزايد نموًا، وقد وصل عدد أفراده في سورية ولبنان إلى حوالى ألفي شخص.

وفي أيلول سنة 1939، منع الحزب من ممارسة أنشطته، واعتبر غير شرعي، واعتقل زعماؤه. إلاّ أن احتلال الحلفاء لسورية في أيار سنة 1941، ومهاجمة هتلر للاتحاد السوڤياتي آنذاك، قادا إلى إطلاق سراحهم واستئناف نشاطهم. وإن الفترة ما بين 1942 ـ 1948 كانت فترة ازدهار الحزب فعادت «صوت الشعب» إلى الصدور في بيروت، وزادت شعبيته، وبعد استقلال سورية سنة 1943، حصل الشيوعيون على وضع مستقل ومنفصل في كل من سورية ولبنان.

وفي انتخابات سنة 1943، رشّح خالد بكداش نفسه للنيابة، على أساس استقلال سورية وحريتها، ووحدتها الوطنية، وتقوية الروابط الثقافية والاقتصادية مع

الدول العربية، وتقوية الصلات مع الدول الأخرى، على أساس العدل والمساواة، وأقام علاقات ممتازة مع الرئيس شكري القوتلي، وزعماء الكتلة الوطنية.

لكن الحزب الشيوعي السوري، أصيب بنكسة وتراجع، بجلاء الفرنسيين سنة 1946، أمام مجموعات سياسية أخرى، بسبب صلاته الوثيقة والمباشرة بالحزب الشيوعي الفرنسي. لكن الضربة القاضية، التي تلقاها الحزب الشيوعي في سورية ولبنان، كان تصويت الاتحاد السوڤياتي في الأمم المتحدة لصالح إقامة دولة يهودية في 19/ 11/ 1947، ثم اعترافه بدولة إسرائيل سنة 1948. وعمل كهذا لا يمكن الدفاع عنه أمام الشعب السوري. فحل الحزب في كانون الثاني سنة 1948، وانتقل إلى العمل السرّي، وانقطع تعامل الشيوعيين مع العناصر الإصلاحية الوطنية. وفي سنة 1953، وقفوا ضد حكم الرئيس أديب الشيشكلي ودعوا في انتخابات سنة 1954، إلى إقامة جبهة وطنية[1].

وفي مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، بدأ الشيوعيون في الاتحاد السوڤياتي يحثّون على التعاون مع الأحزاب الوطنية، مهما كانت صفتها الطبيعية، أو مناهجها الاجتماعية والاقتصادية، في جبهات وطنية معادية للاستعمار.

وفي سورية، قاد هذا التغيير في خط الحزب الشيوعي خالد بكداش، إلى توجيه دعوة لجميع «أعداء الإقطاع والرجعية والاستعمار»، كي توحد قواها، وتخوض الانتخابات في جبهة وطنية واحدة موحّدة. وقد لقيت دعوته هذه بعض النجاح لكن كان على الحزب الشيوعي أن يخوض الانتخابات وحيدًا سنة 1954،

(1) سامي أيوب: الحزب الشيوعي في سورية ولبنان 1932 ـ 1958 ص 57 ـ 63 بيروت 1959.
ـ قدري قلعجي: تجربة عربي في الحزب الشيوعي، ص 45 ـ 47 و141، بيروت.
ـ جاك راشيه: البحث عن اشتراكية سورية «لورين» رقم 4 ص 171 سنة 1957.
ـ باتريك سيل: الصراع على سورية ص 212 وما بعد.
ـ خالد بكداش تقرير في اجتماع الحزب الشيوعي الكامل في سورية ولبنان أيلول سنة 1942.
ـ خالد بكداش: الحزب الشيوعي في النضال لأجل الاستقلال والسيادة الوطنية، بيروت 1944 (تقرير).

وقد لاقى دعمًا من الفئات الأكاديمية المهنية، كالمحامين، وأساتذة الجامعات، والأطباء والمهندسين، وبعض صغار الموظفين، وبعض النساء المسلمات اللواتي، رأين في الشيوعية قوّة تعمل على تحريرهن، وأملًا لمساواتهن في الحقوق مع الرجال.

في حين لم يلاق تأييدًا يذكر من الجيش والطلاب. وقد فاز في هذه الانتخابات خالد بكداش بعضوية الحزب الشيوعي في البرلمان السوري. وعندما قامت الوحدة السورية ـ المصرية باسم «الجمهورية العربية المتحدة»، لم يوقع خالد بكداش على وثيقة الوحدة[1].

(1) انظر: وديع بشّور: سعادة ونهجه الفكري ص 73.
ـ باتريك سيل: الصراع على سورية ص 334 ـ 335.
ـ خالد بكداش: الحزب الشيوعي في سورية ولبنان، سياسته الوطنية وبرنامجه الوطني، خطاب ألقي في بيروت في شهر أيار سنة 1942.
ـ خالد بكداش: النضال في سبيل الجبهة الوطنية، وفي سبيل حكومة وطنية ديمقراطية في سورية، دمشق ـ بيروت سنة 1954.



الفصل التاسع

حزب البعث العربي الاشتراكي

شهدت مرحلة ما بين الحربين العالميتين، الأولى والثانية، في القرن العشرين، ولادة حركات استقلالية مختلفة في سورية، كما سبق وذكرنا. وفي ظل هذه الظروف السياسية، نشأت أيضًا عصبة العمل القومي في بلدة قرنايل في لبنان، في شهر آب 1933، التي اعتبرها البعض المحاولة الأولى لإعادة إضفاء الطابع الإيديولوجي الوحدوي على الحركة القومية العربية. وانبثق عن هذه العصبة مجلس تنفيذي، شغل منصب الأمين العام فيه عبد الرزاق الدندشي، الذي اغتيل بعد تأسيس العصبة بوقت قصير. وكان من أبرز قادة هذه العصبة: صبري العسلي، وفهمي المحايري، وفريد زين الدين، وزكي الأرسوزي.

وقد تميّز الخط السياسي الذي انتهجته العصبة، بعدم المهادنة، وبنزعة قوية رومنطيقية، وبالمطالبة باستقلال سورية ولبنان، بدون قيد أو شرط، ورفض أية مباحثات مع قوى الاحتلال. وقد أذاعت العصبة بيانها الأول سنة 1933، الذي شكّل برنامجها السياسي والاقتصادي، ومنه:

1 - إن سياسة الاستعمار الغربي تشهد غرضين اثنين.

أ - استعمار البلدان العربية اقتصاديًا وعسكريًا وثقافيًا وإيديولوجيًا.

ب - اعتبار الشرق العربي نقطة انطلاق لبسط النفوذ الغربي الاستعماري إلى كافة أنحاء آسيا وأفريقيا.

ويجب أن تقوم في وجه هذه السيطرة أمة عربية واحدة لا تتجزّأ وعلى العرب وحدهم أن يواجهوا مصائرهم. وقد وضعت هذه العصبة نصب عينيها هدفين:

1 ـ سيادة العرب المطلقة على أراضيهم، واستغلالهم الكامل.

2 ـ الوحدة العربية الشاملة.

وكانت العصبة تميل في عملها السياسي إلى إقامة مرتكزاتها السياسية على قاعدة شعبية، وتؤكّد أن النهضة القومية، لا يمكن أن تكون عمل شخص واحد، بل هي مشاركة الشعب بأسره، وبجميع طبقاته.

أما برنامج العصبة الاقتصادي فكان:

1 ـ تشجيع تنمية البلدان العربية بصفتها وحدة اقتصادية.

2 ـ محاربة الشركات الأجنبية، وعدم الاعتراف بالامتيازات التي أعطيت لها.

3 ـ تشجيع تصنيع البلاد العربية.

4 ـ دمج رؤوس الأموال الصغيرة، لإقامة مشروعات اقتصادية كبيرة.

5 ـ إلغاء الحواجز الجمركية لصالح الإنتاج الزراعي والصناعي العربي.

6 ـ تأميم الثروات الاقتصادية الكبرى.

7 ـ التخلّص من الإقطاعية، وتحديد الملكية العقارية.

8 ـ وضع خطة اقتصادية شاملة تصلح لمختلف المناطق العربية.

وقد تركت هذه البنود، وهذه المظاهر مجتمعة لخط العصبة آثارها على حركة البعث العربي[1].

---

(1) د. مصطفى الدندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي 1940 ـ 1963 جـ (1). الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، 18 آب سنة 1979. دار النشر ومكان الإصدار غير مذكورين.
ـ د. وديع بشّور: في فكر سعادة ونهجه ص 248 ـ 249.
ـ محمد حرب فرزات: الحياة الحزبية في سورية بين 1908 ـ 1955 ص 138 ـ 141، 188 ـ 191، منشورات دار الرواد دمشق 1955.
ـ مصطفى أمين: Le Developpement des partis politiques. أطروحة جامعية في الحقوق En syrie entre 1936-1947 Paris 1950.

وقد استطاعت هذه الحركة في أول عهدها، أن يمتدّ نفوذها إلى المثقفين والطلاب. لكن الحركة تفككّت وتحلّلت، لا سيما في فرعيها، في دمشق وحمص في حين حافظت على نشاطها في الإسكندرون، بفضل زكي الأرسوزي[1]، وأنشأت في هذه المنطقة سنة 1937 «نادي العروبة»، ومكتبة، أطلق عليها اسم «البعث العربي». وأصدرت صحيفة باسم «العروبة». وقد نظمّت هذه الحركة المظاهرات الشعبية، ووقفت ضد الاحتلال الفرنسي، والمطامع التركية في سنجق الإسكندرون. وقد اعتبر زكي الأرسوزي «الأب الروحي» لحركة البعث.

أما ميشال عفلق[2] مفكّر حركة البعث العربي، فيرجع الفضل إليه ولصلاح البيطار، في تأسيس البعث وقيادته. لكن ميشال عفلق يعتبر إنسانًا مترددًا، ومتقلبًا، يجد صعوبة فائقة في أخذ القرارات، ويترك للزمن كي يلعب دوره، ويفعل فعله. وإزاء مشكلة سياسية ما، لا قدرة له على أخذ المبادرة بشأنها، أو حسمها، تراه يترك القادة الآخرين يتصرّفون، فلا مجال لأن يلام موقفه، بل يحمّل الآخرين مسؤولية ذلك. وفي جميع الحالات يتحمّل الحزب العواقب. هو

---

(1) ولد زكي الأرسوزي حوالى 1900، في مدينة اللاذقية. وبعد ولادته بقليل، استقرّت عائلته نهائيًا في أنطاكية، التي كانت آنذاك جزءًا من سورية. وهناك أنهى دراسته الابتدائية، ومن ثم الثانوية في مدينة قونية 1914 ـ 1918، حيث تعلّم التركية والفرنسية. ما بين 1927 ـ 1930، سافر الأرسوزي إلى فرنسا، وانتسب إلى جامعة السوربون، ونال منها إجازة في الفلسفة. ويقول الصحافي الفرنسي إيريك رولو، أنه قرأ أعمال الفيلسوف الفرنسي «برغسون»، حوالى عشر مرات. وكان قد ذكر في كتاباته «ليتشه، وفخته»، بعبارات تنطوي على شيء من المديح. وكان يرجع أيضًا إلى «ديكارت وكانط». يعتبره «أنطون المقدسي» الفيلسوف الوحيد الذي عرفه العرب في العصر الحديث إلى ذلك الحين، باعتباره وضع نفسه فلسفيًا على أرض الثقافة العربية، وإن الأمة العربية تحتل المركز الأول في فكره. انظر: مصطفى الدندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي ص 15.

ـ إيريك رولو: Le monde Diplamatique septembre 1967.

(2) ولد ميشال عفلق سنة 1912، في حي الميدان في مدينة دمشق. والده يوسف عفلق، كان تاجر حبوب، على رغد من العيش نسبيًا. أنهى دراسته الثانوية في مدرسة «التجهيز» بدمشق. حصل وهو في سن التاسعة عشرة على منحة لنيل إجازة في التاريخ من جامعة السوربون في فرنسا. وبعد أن نال هذه الشهادة، عاد إلى دمشق في نهاية سنة 1933، ليعمل مدرّسًا لهذه المادة في المدرسة الثانوية التي تخرّج منها.

كتوم جدًا حتى على أقرب الناس إليه، يخفي في طيّات أفكاره شيئًا من الباطنية الصوفية. يعتبره البعض على قدر كبير من الذكاء الخاص، ويتمتع بمخيّلة خصبة، وبأنه إنسان متواضع للغاية، سواء في حياته الخاصة، أم في حياته العامة، صادق ومخلص في أفكاره. إلا أنه لم يكن قارئًا مواظبًا، أو مكثّرًا في قراءاته. وهذا ما جعل نوعًا من الركود في أفكاره. كما أنه لم يكن مفكّرًا منهجيًا. رغم المقالات والأحاديث، التي قد تكون مشتّتة ومتناثرة والتي دوّنها، وتدور كلها حول بعث الأمة العربية.

يقول الدكتور مصطفى دندشلي: «بالمقابل، وحتى تتجسّد أفكار عفلق السياسية في الواقع العملي، كان لا بد لها من مثل أو نموذج تستلهمه، ولسوف يجد عفلق هذا النموذج في بداية الحرب العالمية الثانية، في ما أسماه «الحركة التاريخية للإسلام». والحقيقة أن الإسلام، وحياة النبي محمد، قد جذبا نفسه بقوّة وعمق. فالأمر بالنسبة له، لا يعني إطلاقًا لا على صعيد الفكر، ولا على صعيد الممارسة، أنه تطلّع إلى تأسيس دولة إسلامية، أو رؤية العالم العربي من الزاوية الدينية. فالإسلام خصوصًا خلال السنوات الأولى لظهوره، هو بالنسبة له ظاهرة ثقافية وروحية عربية صرفة. وحياة الرسول العربي هي «تجربة أخلاقية وإنسانية». هذه الظاهرة العربية، ينبغي لها في عصرنا هذا، أن تتجدّد ثقافيًا وروحيًا، وتشعّ في حركة سياسية جديدة، هي حركة البعث العربي[1].

وإذا كان صلاح البيطار قد لعب في الواقع دورًا مهمًّا في تأسيس حركة البعث، إلا أن ميشال عفلق، الأمين العام للحزب طيلة ربع قرن، طبع الحزب بطابعه، وأثّر فيه تأثيرًا عميقًا، ليس فقط على الصعيد الإيديولوجي، الأمر الذي لا يمكن نكرانه، بل أيضًا، على صعيد التنظيم الحزبي، والعمل السياسي واتخاذ

(1) د. مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي ص 29 ـ 32.
ـ ميشال عفلق بين 1929 ـ 1933، جريدة الأيام الدمشقية، 16 تشرين الثاني 1934 و3 أيار 1935.
ـ ميشال عفلق، الطليعة، العدد 4 السنة الثانية، حزيران 1936.

المواقف. ويمكن القول: أن تاريخ الحزب، إذا كان قد امتزج بتاريخ سورية، بعد الحرب العالمية الثانية، فإن تاريخه قد تداخل أيضًا بشخصية ميشال عفلق.

كان ميشال عفلق في بداية سنة 1933، أحد مؤسّسي مجلة «الطليعة» التقدمية، مع كامل عياد، وصلاح الدين المحايري، وكان يشترك في تأسيس هذه المجلّة، يوسف إبراهيم يزبك، كامل عيّاد، رشوان عيسى، ورئيف خوري[1].

من جهة ثانية، تجدر الإشارة إلى أن ميشال عفلق، قد تأثّر ببعض الكتّاب الفرنسيين أثناء إقامته في باريس ومنهم: «أندريه جيد، وروman رولان».

وفي كتابات ميشال عفلق الأولى، ظهرت في أفكاره مسحة من الإنسانية والصوفية الفردية، وبالطبع، فقد خصّ الإنسان، عبر هذه الأفكار والمفاهيم، وعلى طريقته الخاصّة، بالمرتبة الأولى من الاهتمام. ويقول الدكتور مصطفى الدندشلي: «ولكن يبدو لنا بوضوح أنه فصل هذا الإنسان ليس فقط عن بيئته بل أيضًا عن تاريخه».

وفي علاقة ميشال عفلق وصلاح البيطار بالشيوعية والاشتراكية، بعد عودتهما من فرنسا، فقد حدث في بداية الثلاثينيات أن قام ميشال عفلق وصلاح البيطار بأول اتصال لهما مع الحزب الشيوعي، واستمرّا على علاقتهما الوثيقة معه حتى سنة 1936: «لقد كنّا في ذلك الوقت ماركسيين مع بعض التحفّظات... لكنني كنت أشكّ بآرائهم المتعصّبة، لأنني تعلمت الماركسية من «أندريه جيد، ورومان رولان»... وأن الأرواح النبيلة تسمو فوق التعصّب الشيوعي... والحق أننا لم

(1) انظر: د. وديع بشّور، سعادة ونهجه الفكري ص 251.
- د. مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي ص 20.
- شاكر مصطفى: محاضرات في القصّة في سورية حتى الحرب العالمية الثانية ص 301 ـ 302. دار الرسالة، القاهرة 1950.
- جريدة الأيام الدمشقية آذار سنة 1934.
- مجلة الطليعة السورية عـ 3. السنة الثالثة أيار سنة 1936.

نستسغ في يوم ما العقلية الشيوعية الضيّقة، حتى أثناء إقامتنا في الغرب، لأن إطلاعنا على الاشتراكية، كان عن طريق أدباء أحرار الفكر، شرفاء النفس، أمثال: أندريه جيد، ورومان رولان «هم أرفع من أن يكونوا شيوعيين حزبيين». ويعزوان تعاطفهما تجاه الشيوعية إلى سببين:

ـ الأول: لأنها كانت توجّه ضربة إلى الاستعمار الأجنبي.

ـ الثاني: أنها كانت تلعب دورًا في تحريك الفكر العربي.

وقد استمر هذا الموقف لغاية سنة 1936[1].

إن مرحلة تأسيس حزب البعث، تعود إلى ما بعد سنة 1938، حيث شهدت تحوّلاً ملحوظًا في الاختيارات والتوجّهات السياسية، لميشال عفلق وصلاح الدين البيطار. فلقد بدءا في ذلك الوقت الخروج من عزلتهما، واكتشاف طريق العروبة، وأثناءه تعرّفا على زكي الأرسوزي القومي العربي. وكان هناك نوع من التقارب بين المفهوم الغيبي الميتفيزيكي للأمة العربية، الذي كان يعتنقه زكي الأرسوزي، وبين النزعات والميول الصوفية، التي كانت بادية عند ميشال عفلق، بشكل خاص. وفي هذا الجو دخل ميشال عفلق، وصلاح البيطار إلى أوساط المثقّفين القوميين العرب، وانخرطا فيها عن قرب.

وفي سنة 1942، قدّم ميشال عفلق وصلاح البيطار استقالتيهما من التعليم، حيث كانت نقطة الانطلاق لتأسيس حركة البعث. واقتصرت نشاطات الحركة على الدعوة للفكرة العربية من خلال اجتماعات صغيرة العدد. وقد أبصر البعث العربي

(1) ميشال عفلق: مجلة الطليعة عدد السنة الثانية حزيران 1930.
ـ حول الاشتراكية العربية ص 1 ـ 2. منشورات حزب البعث. الطبعة الثالثة دمشق 1954.
ـ ميشال عفلق: في سبيل البعث، الطبعة الرابعة ص 12 وما بعد، دار الطليعة بيروت 1970.
ـ باتريك سيل: الصراع على سورية: ص 200 ـ 201.
ـ صلاح الدين البيطار، وميشال عفلق: في «القومية العربية وموقفهما من الشيوعية سنة 1944.

النور بادئ ذي بدء في أوساط الطلاب، ومدرّسي الريف، والمثقفين. بحيث كان مؤسّس البعث ميشال عفلق وصلاح البيطار، يزاولان نشاطهما في هذا الوسط.

يقول صلاح البيطار: «من خصائص مرحلة تأسيس البعث، أن العبء الأكبر في النضال ضد الاستعمار والرجعية معًا، قد تحمّله الطلاب».

أما القواعد الإيديولوجية الأساسية لحركة البعث، فقد أرسيت أثناء المرحلة الأولى من تأسيسها ما بين سنة 1943 ـ 1944. وقد أخذت تتوضّح تحت ضغط العمل السياسي اليومي، أو الإيديولوجي[1].

لكن المرحلة الأولى من تكوين حزب البعث، قد انتهت بعقد المؤتمر التأسيسي الأول في دمشق، ما بين الرابع والسادس من نيسان سنة 1947، في مقهى الرشيد. ترأس هذا الاجتماع الرسمي الأول للبعث العربي جلال السيد. وكان الاجتماع مفتوحًا لكل عضو في الحزب، ومن كل الأقطار العربية. وقد برز في هذا الاجتماع تياران مختلفان.

ـ الأول: والمعتدل، كان يدافع عنه بشكل خاص، جلال السيد، وصلاح البيطار.

ـ الثاني: أو المتطرّف، كان يدافع عنه بعض البعثيين المتصلّبين، ومن أبرزهم الدكتور وهيب الغانم.

أما ميشال عفلق فقد اكتفى بموقف الوسط.

وأهم النقاط الرئيسية التي دار حولها الخلاف كانت:

أ ـ موقف حزب البعث من الدين والرجعية الدينية.

(1) د. مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي ص 35 ـ 37.
ـ د. سامي الجندي: البعث ص 37، دار النهار للنشر بيروت 1969.
ـ نضال البعث، جـ 1 ص 33 ـ 35.
ـ جلال السيد: حزب البعث، ص 27 وما بعد. دار النهار للنشر، بيروت 1973.

ب ـ مفهوم الوحدة والسياسة الخارجية على الصعيد العربي.

جـ ـ فكرة الحرية الفردية.

د ـ قضية تحرير المرأة.

هـ ـ مفهوم الاشتراكية العربية.

والواقع أن انعقاد المؤتمر الأول، كان يعتبر بحد ذاته نجاحًا كبيرًا في نظر شباب البعث. وسريعًا ما أعلن هؤلاء قيام حزبهم «حزب البعث العربي». بصورة رسمية. وتمّ الإجماع على انتخاب ميشال عفلق «عميد الحركة»، وصلاح البيطار، وجلال السيد، ووهيب الغانم أعضاء في اللجنة التنفيذية. وعندما انتهى المؤتمر صدر عنه البرنامج السياسي والإيديولوجي، الذي عرف فيما بعد بـ «دستور» البعث العربي.

وهذه الوثيقة، اعتبرت لمدة طويلة جدًا بمنزلة «كتاب التعاليم»، وكانت تتلاءم أساسًا مع مستوى التطوّر السياسي للمشرق العربي، ومع تطلّعات فئة المثقّفين المتأثّرة بعمق الفكرة القومية، هذه الفئة التي تأتي من الطبقات المتوسّطة في المدن أو الريف، وكذلك من البرجوازية الصاعدة.

وأهم ما جاء في دستور البعث:

1 ـ العرب أمّة واحدة لها حقّها الطبيعي في أن تحيا دولة واحدة، وأن تكون حرّة في توجيه مقدّراتها، وأن للأمة العربية في المرحلة الحاضرة، كما في الماضي رسالة خالدة عليها أن تؤدّيها. وهي حقيقة حيّة خالدة.

2 ـ حزب البعث هو حزب اشتراكي، غير أن اشتراكيته فهمت على أنها منبعثة من القومية العربية. وقد جاء في المادة الرابعة:

«الاشتراكية ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية، لأنها النظام الأمثل، الذي يسمح للشعب العربي تحقيق إمكانياته، وتفتّح عبقريته على أكمل وجه.

3 ـ جميع الأهداف المتعلِّقة بتوحيد الأمّة العربية في دولة مستقلّة واحدة، وإقامة نظام العدالة الاجتماعية أو الاشتراكية العربية، لا يمكن بلوغها إلا بتغيير المجتمع العربي تغييرًا جذريًا، عن طريق الانقلاب والنضال، والاعتماد على الجماهير الشعبية، والتعبير عن إرادتها. كما أن المادة الخامسة من دستور حزب البعث تؤكّد على الصفة الشعبية للحزب.

4 ـ في السياسة الخارجية: ينظر الحزب إليها من زاوية المصلحة العربية العليا. وينص المبدأ الثالث من مبادئه الأساسية على «أن الاستعمار وكلّ ما يمت إليه عمل إجرامي» يكافحه العرب بجميع الوسائل الممكنة، وهم يسعون ضمن إمكانيّاتهم المادية والمعنوية، إلى مساعدة جميع الشعوب المناضلة في سبيل حريّتها.

5 ـ في ما يتعلّق بالنظام السياسي للدولة العربية الموحّدة، التي يسعى البعث إلى تحقيقها، فإنه يعتمد برلمانية دستورية، قوامها الانتخابات العامة والفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية.

6 ـ في السياسة الاقتصادية، يدعو البعث إلى تأميم المشروعات الاقتصادية الكبيرة، والشركات الأجنبية، وإلى توزيع جميع الثروات الاقتصادية للوطن العربي توزيعًا عادلاً بين المواطنين، وإلى منع استغلال، الآخرين، وإلى تحديد الملكية الصناعية والزراعية، وفقًا لتخطيط اقتصادي شامل تضعه الدولة. وإلغاء الفوارق والتمييزات الطبقية، والمحافظة على الملكية والإرث في حدود المصلحة القومية.

7 ـ في مجال التربية الوطنية والثقافية: يسعى الحزب إلى إعداد جيل جديد، مؤمن بوحدة الأمّة العربية، ومشبع بالتفكير العلمي، ومتحرّر من العوائق الناتجة عن الأوهام والخرافات والتقاليد البالية. ويعمل على إشاعة الثقافة القومية العربية التقدمية الإنسانية، وإيلاء أهمية لحرية التعبير والنشر والاجتماع والصحافة.

ويرى الدكتور مصطفى دندشلي:

أ ـ أن الهيكل التنظيمي للحزب لم يستحوذ على اهتمام خاص من قبل المؤتمرين. وقد بقيت الناحية التنظيمية غير موجودة على الرغم من الإشارة إلى سلطات الحزب الثلاث: الهيئة العامة، مجلس الحزب، واللجنة التنفيذية.

ب ـ يعتبر البعث العربي بمثابة تنظيم واحد لا يقيم حدودًا بين أجزائه وفروعه.

جـ ـ على الرغم من الطابع العلماني لحركة البعث، إلا أنه لم يؤتَ على ذكر العلمانية، ولم تحدّد العلاقة بين الحزب والدين.

و ـ لم يشر البعث إلى طبيعة النظام السياسي الذي يدعو إليه، ما عدا العبارة، التي وردت في الدستور: «إن النظام سيكون برلمانيًا دستوريًا»[1].

لقد دافع ميشال عفلق بحماسة عن الماضي العربي، واعتبره شيئًا أصيلاً في حياة الأمة العربية، أي أنه كان «مستوى روحيًا حرًا» حقّقت فيه النفس العربية ذاتها تحقيقًا كاملاً. وفي رأي الكثيرين من الباحثين والدارسين لحزب البعث العربي الاشتراكي، إن ميشال عفلق، ومعه حزب البعث العربي، ينظران إلى التاريخ العربي من زاوية خاصّة، ذاتية؛ فهما على الرغم من الفتوحات العربية المتتالية، التي أوصلت الأمة العربية إلى أوج تاريخها في فترة التوسّع الإسلامي، يعتبران أيضًا الحضارات القديمة للشرق الأدنى جزءًا من التاريخ العربي. ويؤكّد

---

(1) انظر: الدكتور مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، الفصل الثاني من الكتاب الأول.
- انظر ميشال عفلق: في سبيل البعث ص 61، 67، 94.
- انظر دستور البعث العربي الاشتراكي المواد 1 ـ 3 ـ 14 ـ 16 ـ 18 ـ 22 ـ 31 ـ 34 ـ 42.
- نضال البعث: جـ 1 ص 126.
- انظر: الاشتراكية والحرب الإنسانية ص 138 ـ 159. دار الطليعة ـ بيروت 1960.

عفلق أن الأمّة العربية اليوم، هي وريثة حضارة غنية وممتدة في التاريخ وقد امتزجت هذه الحضارة بمختلف الحضارات المصرية والأشورية والبابلية والفينيقية، وتمكّنت من استيعابها. وهي بالطبع وريثة النهضات العربية المتتالية التي ظهرت بعد التوسّع الإسلامي، في دمشق وبغداد، ودولة الفاطميين. كل ذلك، يعتبره ميشال عفلق جزءًا لا يتجزأ من تاريخ الأمة العربية. مع العلم أن التاريخ العربي على عكس ذلك يتكوّن من مجموع من القفزات، أي من تتابع النهضات والفشل[1].

كما أنه لم يكن للعرب حين حلّوا في الأمصار التي فتحوها أي ثقافة أو تراث فكري، ففي سوريا ومصر والعراق وفارس تعلّق الفاتحون بحضارة الأمم التي غلبوها، فنقلوا عنها، وكانوا مهرة في النقل، وأظهروا قابلية فائقة للغذاء الفكري والثقافي. ذلك أن النواة التي تنمو فيها شجرة الفكر كانت قد زرعت، وكانت هذه الشجرة التي ظهرت منها وأثمرت وازدهرت في العصر العباسي، قد تأصّلت جذورها في ثقافات العصور السالفة في أيام السريان، واليونان، والفرس...

وإذا ما أشرنا إلى ما كان عند العرب من طب وفلسفة وعلوم رياضية، فلسنا نعني بذلك أن هذه العلوم كانت ناتج العقل العربي الصميم، وأن واضعيها كانوا أبناء الجزيرة العربية وصحاراها، بل نقصد أن هذه العلوم قد وضعها في اللغة العربية رجال نشأ أكثرهم في عصور الخلافة، وكانوا من أجناس مختلفة، من سريان ومسيحيين وفرس ومصريين وصابئة ويهود وعرب. ولا يبعد أن يكون بعضهم قد استمد علمه من مصادر أرامية، أو سريانية، أو يونانية وفارسية.

ففي مجال الأدب القومي كان الكلام فيه قليل جدًا، حتى أخذت تطالعنا

(1) د. مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي جـ 1 ص 68 ـ 70.
ـ قسطنطين زريق: الوعي القومي ص 113 وما بعد، بيروت 1940.
ـ البعث العربي هو الانقلاب ص 14 ـ 16. منشورات المكتب الثقافي لحزب البعث.
ـ ميشال عفلق: في سبيل البعث: ص 140 ـ 141 و179.

بوادر حركة علمية تمثّلت في حركة الترجمة، ونقل العلوم الداخلية، كعلوم السريان واليونان والفرس والهند إلى العربية، على يد المسيحيين السريان. وهكذا فالحضارة السرياينة المسيحية في الهلال الخصيب في القرنين السابع والثامن تتمثل خير تمثيل في الامبراطورية العربية الإسلامية.

ومهما يكن من أمر، فإن ثقافة العرب تدين بشكل رئيس إلى الخليفة العباسي المأمون أكثر من غيره من بقية الخلفاء. وقد كان رواد النهضة في عهده وقادتها، العلماء السريان الذين أمسكوا بناصية الطب والترجمة، والعلوم[1].

إن دستور البعث، أي البرنامج السياسي والعقائدي للحزب الصادر سنة 1947، اكتفى بالقول «الأمة العربية ذات رسالة خالدة، تظهر بإشكال متجدّدة في مراحل التاريخ، وترمي إلى تجدّد القيم الإنسانية، وحفز التقدم البشري وتنمية الانسجام والتعاون».

«وبالنسبة للرسالة الخالدة فإن الإسلام هو المرجع الثابت في تفكير ميشال عفلق. إذ عَدَّ الإسلام تعبيرًا عن نزعة روحية وعبقرية خاصة للأمة العربية»[2].

وممّا يلاحظ، أن البعث كحركة قومية، وميشال عفلق منظّر لهذه الحركة، لم

(1) موسى مخّول: الحضارة السريانية حضارة عالمية. دور السريان في النهضة العربية الأولى، الفصل السادس عشر ص 453 وما بعد، الفصل السابع عشر ص 447 وما بعد، منشورات مكتبة بيسان بيروت 2009.
ـ نجلاء عز الدين: العالم العربي، ترجمة محمد عوض إبراهيم ص 12. دار إحياء الكتاب العربي.
ـ فيليب حتي: تاريخ العرب المطوّل، الفصل الحادي عشر ص 304 وما بعد، دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة التاسعة. بيروت 1994.
ـ ستانلي لينبول: العصر الذهبي لحضارة العرب، تاريخ العالم، المجلد الرابع، الفصل السابع والتسعون.

(2) ميشال عفلق: في سبيل البعث، ص 76 ـ 78، المبدأ الثالث من دستور حزب البعث، ص 603 ـ 611، بإشراف السيرجون أ. هامرتن، مكتبة النهضة المصرية.
ـ د. مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي جـ (1) ص 72.

يسعيا في فترة زمنية طويلة، إلى وضع تحديد دقيق يوضح ما هو المقصود بالأمة والقومية، على غرار ما فعله أنطون سعادة، في مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعي.

لذلك فإن من العسير تبيان مفهوم الأمة والقومية عند حزب البعث، نظرًا لوجود مفاهيم عدة، واجتهادات تختلف فيما بينهما تبعًا للثقافة والميول والبيئة الاجتماعية. وكذلك تبعًا لاختلاف التطوّر السياسي نفسه، وجدل مفهوم الأمة العربية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن ميشال عفلق قد اتبع نهجًا فكريًا ديالكتيكيًا مستوحى من فلسفة هيغل، ولكنه لم يستمر في هذا النهج.

وهذه الأمة حسب تعبير ميشال عفلق «فكرة خالدة، وكيان روحي صرف، كلي الوجود، وفائق القوّة والإبداع، لا تدرك بالفكر، لأنها تنبع من القلب وعمق الشعور»(*).

إلا أن حركة البعث، في عملية البحث عن تعريف الأمة، قد تبنّت مع بعض التغيير الذي صاغه وانتهجه ساطع الحصري: «إن الأمة العربية جماعة من الناس تكوّنت بفعل عوامل أساسية، أبرزها، اللغة والتاريخ المشترك». إضافة إلى الروابط الثقافية والتقاليد والسلوك والدفاع والمصالح الاقتصادية المشتركة وبتفكير ميشال عفلق: إن القومية العربية، قد ارتفعت إلى مستوى الروح العلوية بالقدر الذي كان للدين(**).

والواقع أن البعثيين كانوا يعتبرون أنفسهم خصوصًا، في فترة تأسيس الحزب، الممثلين الوحيدين والحقيقيين للقومية العربية.

ويضفي ميشال عفق على القومية العربية قيمة مطلقة، نابعة من ذاتها، وقوّة لا يحدّها قياس: «إن القومية العربية ليست نظرية، ولكنها مبعث النظريات، ولا هي

(*) هذا التفسير أو هذه المقولة: تطلق تقريبًا على الله في اللاهوت المسيحي (المؤلّف).

(**) يبقى تفسيرًا صوفيًا مبهمًا (المؤلف).

وليدة الفكر، بل وضعته، وليست مستبعدة الفن بل نبعه وروحه، وليس بين الحرية وبينها نفاد، لأنها هي الحرية، إذا ما تطلّعت في سيرها الطبيعي، وتحققت ملء قدرتها»[*].

وقد جاء في المادة الثالثة من دستور حزب البعث.

«الفكرة القومية» التي يدعو إليها الحزب، هي إرادة الشعب في أن يتحرّر ويتوحّد، وأن تُعطى له فرصة تحقيق الشخصية العربية في التاريخ، وأن يتعاون مع سائر الأمم على كل ما يضمن للإنسانية سيرها القويم إلى الخير والرفاهية.

والخلاصة أن القومية هي من ناحية مظهر من مظاهر الفكرة العربية الخالدة، وهي من ناحية ثانية المضمون المحدّد حاليًا «بالوحدة والحرية والاشتراكية»[1].

أما بالنسبة إلى البعث والأقليات القومية والدينية، فلم يتناول ميشال عفلق هذه المسألة جدّيًا، إلاّ بعد سنة 1955، في مقال عنوانه «قوميتنا المتحررة أمام التفرقة الدينية والعنصرية»، وأن حلول هذه المسألة في إعطاء القومية مضمونًا اشتركيًا وديمقراطيًا. فالاشتراكية والديمقراطية هما ضمانتان لمنع الانحراف[2].

ويرى البعث في سياسته الاجتماعية: «إن الأسرة خلية الأمة الأساسية». وعلى الدولة حمايتها وتنميتها وإسعادها، وأن الزواج واجب قومي، على الدولة

(*) هذا بالمطلق وليس بالتحديد العلمي (المؤلّف).

(1) انظر: د. مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي، الفصل الرابع، إيديولوجية البعث القومية.
- ميشال عفلق: في سبيل البعث ص 25.
- عفلق والحوراني والرزاز والأتاسي، حول القومية والاشتراكية ص 14 ـ 15 القاهرة سنة 1957.
- شرح دستور البعث، ص 6، و25 وما بعد، 1954 ـ 1955.
- ميشال عفلق: في سبيل البعث: معالم الاشتراكية العربية ص 87 ـ 88.
- محمود صبري: العفلقية وقضية الانقلاب، مجلة الغد العدد الأول شباط سنة 1964، ص 20 ـ 24.
- ميشال عفلق: في سبيل البعث ص 14 ـ 19، 23، 25، 31، 33.

(2) ميشال عفلق: في سبيل البعث، حول القومية والاشتراكية ص 29 ـ 45 ص 163 ـ 171.

تشجيعه وتسهيله ومراقبته، وفي النسل أمانة في عنق الأسرة أولاً، والدولة ثانيًا، والعناية بصحته وتربيته، وأن التفاوت الطبقي هو نتيجة لوضع اجتماعي فاسد».

أما السياسية الثقافية لحزب البعث، فإنها تستهدف خلق جيل جديد مؤمن بوحدة أمته. لذا، فإن العمل الفكري من أقدس أنواع العمل، وعلى الدولة أن تحمي المفكّرين والعلماء، وتشجّعهم، وأن تصون حرية القول والنشر والاجتماع جميعًا وإلزاميًا في مراحله الابتدائية والثانوية[1].

وفي أواخر سنة 1952، اندمج حزب البعث والحزب الاشتراكي، الذي يرأسه أكرم الحوراني. وكان هناك عاملان أساسيان ساعدا على التقرّب والاندماج.

الأول: العامل الداخلي، وقد تزعّمه عبد البَرّ عيون السود من حمص، والدكتور وهيب الغانم من اللاذقية، والحجّة هي:

أ - إن حزب البعث أساسًا، هو تيار فكري، ومفكرون بدون جند، وأن ما ينقصه بالتالي، هو المرتكزات الشعبية الفلاحية والعمالية. وبناء عليه، فإن التيار السياسي غير المنظّم المحيط بأكرم الحوراني، والمرتكز أصلاً على جماهير الفلاحين، يمكن أن يتولاّه البعث تأطيرًا وتنظيمًا.

ب - الديكتاتورية العسكرية التي يمارسها الرئيس أديب الشيشكلي، والتي جعلته يحكم سورية حكمًا مطلقًا، جعلت زمرة من الضباط البعثيين، أمثال: عبد الغني قنّوت، ومصطفى حمدون، وعدنان المالكي، تراودهم فكرة تحضير انقلاب عسكري ضد الشيشكلي، وحتى يتدعّم عملهم بتنظيم سياسي شعبي، مارس هؤلاء الضباط ضغطًا قويًا جدًا باتجاه دمج حزب البعث بالحزب العربي الاشتراكي.

وهكذا تمّ الاندماج في أواخر 1952، ولم يترتّب على هذا الاندماج تغيير

(1) كتيّب حزب البعث حول القومية والاشتراكية ص 61 - 62.
- مواد دستور البعث 38 - 39 - 40 - 41 - 42 - 44 - 46.

سياسي أو إيديولوجي أو تنظيمي. وصار الحزبان حزبًا واحدًا باسم «حزب البعث العربي الاشتراكي». وأصبح أكرم الحوراني منذ ذلك الوقت عضوًا في اللجنة التنفيذية للحزب، والتي تكوّنت من ميشال عفلق أمينًا عاماً، وصلاح البيطار، وأكرم الحوراني، وجلال السيد، ووهيب الغانم أعضاء[1].

إن المسألة الزراعية، لم تستحوذ بشكل خاص على انتباه حزب البعث في مراحله الأولى، مع أن الفلاحين يؤلّفون ما بين 70 و75٪ من سكان سورية. وقد كانت كتابات البعث حول هذا الموضوع، طيلة الفترة التي سبقت استيلاءه على السلطة في العراق وسورية، في بداية سنة 1963، لم تتجاوز في أحسن الحالات عدد أصابع اليد، كانت قليلة جدًا، إن لم تكن شحيحة، وكانت أقرب إلى الشعارات منها إلى التحليل والتطبيق. وتجدر الإشارة أيضًا، أن تعبير «فلاح» لم يرد في برنامج 1947، إلا مرّة واحدة، في حين نصّت المادة 30 من دستور البعث، على أن الملكية الزراعية ستكون في دولة البعث محدودة، بمقدرة المالك وحده على استغلالها. إلا أن ذلك بقي فيما بعد بدون تحديد، على الرغم من مهاجمة الحزب الدائمة للتركيب الإقطاعي والتنديد به، وإطلاقه شعار «الأرض لمن يزرعها». وبقي الحزب هكذا حتى نهاية 1952، على أثر اندماج البعث مع الحزب العربي الاشتراكي، بحيث دخل العنصر الفلاّحي، بشكل واسع في صفوف الحزب. لكن توزيع الأراضي على الفلاّحين لم يطرح إلا بشكل خجول، وغير دقيق من حيث طرق التنفيذ ووسائله، باستثناء أن الدولة ستنشئ تعاونيات زراعية، وأنها عن طريق مصرف زراعي مخصّص لهذه الغاية، ستوفّر للفلاحين الآلات الزراعية

---

(1) د. مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي ص 159 ـ 161.
ـ البعث في الطريق المسدود: جريدة الأحد اللبنانية تموز سنة 1965.
ـ جلال السيد: حزب البعث العربي الاشتراكي ص 102 ـ 103.
ـ د. سامي الجندي، نضال البعث جـ 2 ص 163 وما بعد.
ـ جريدة البعث عدد 29 كانون الأول سنة 1951.

والمساعدات المالية والتقنية اللازمة. وبقي ذلك إلى حد بعيد المدى، رغم تحديد الحزب لمطالبيه الفلاّحية، والتي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

1 ـ تنظيم العلاقة بين الفلاح والمالك، على أساس مرسوم اشتراعي يحمي الأول من أي تصرّف قمعي.

2 ـ حماية العامل الزراعي المياوم، بتحديد أجرة وساعات عمله، وإعطائه كافة حقوق عمّال الصناعة.

3 ـ تحديد الملكية الزراعية بشكل يحد من سيطرة الإقطاعي.

4 ـ توزيع أراضي الدولة على الفلاحين الفقراء.

5 ـ تحقيق مشاريع الري.

6 ـ تعميم المستشفيات والمدارس في الأرياف(1).

البعث والانقلابات العسكرية في سورية سنة 1948:

أدّت هزيمة العرب في فلسطين، إلى زعزعة عميقة في جدران الشعوب العربية، وإلى فقدان الثقة في جميع الأنظمة العربية بدون استثناء. وابتداء من هذا التاريخ، بات من غير المناسب تحليل التطوّر السياسي للمشرق العربي دون الرجوع إلى هذه الهزيمة باستمرار. وكانت حركة البعث قد تناولت المسألة الفلسطينية في سياقها القومي العربي، ولم تكن ترى الحل إلاّ من خلال تحقيق الثورة العربية. وقد وجدت نفسها في موقف الناقد للأنظمة العربية عمومًا، والنظام السوري خصوصًا، ممّا هيّأ لحزب البعث الدخول الفعلي إلى المسرح السياسي.

ولمّا بدأ الحديث عن أزمة الحكم في سورية، وأخذت الأمور السياسية

(1) نضال البعث. جـ 3 ص 43 وما بعد...
ـ جريدة البعث: 18 آب 1951.
ـ د. مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي ص 108 ـ 110.

للنظام تسير في طريق الانحدار، وجد البعث في ذلك فرصته السانحة، وقام في تلك الفترة بدور محرّك فائق الأهمية. وكان على رأس المعارضة السورية، حيث استطاع تجييش الحركة الطلّابية في ثانويات دمشق وفي جامعاتها، باعتبار الطلاب كانوا طليعة القوى الحيّة في المجتمع. وقد بلغ التوتّر حدًا كبيرًا، وحصلت اشتباكات دامية بين المتظاهرين وقوى الأمن، أسفرت عن سقوط عدد من القتلى والجرحى بين المواطنين.

وممّا زاد الطين بلّة في وسط هذا الجو الهائج، أن السياسيين كانوا يلقون بمسؤولية الهزيمة في فلسطين على العسكريين، حتى يبّرئوا ساحتهم. في حين لم يقف الجيش مكتوف الأيدي، بعد حرب دخلها دون أن يعدّ لها إعدادًا كافيًا، ويجهز من أجلها تجهيزًا حسنًا، وخرج منها بالذلة والهوان، والصدمة والخيانة. فلم يكن أمامه إلا أن يصبّ جام غضبه على الأحزاب التقليدية القديمة، التي كانت تدير دفّة البلاد.

وفي فجر 30 آذار سنة 1949، قام الجيش السوري بإمرة رئيسه حسني الزعيم، ولأول مرّة في تاريخ البلاد، بانقلاب عسكري. وقد ساند حزب البعث هذا الانقلاب في مراحله الأولى، وقدّم إليه دعمًا واضحًا، ولم يكن خاليًا من التحفظات. وبدا ذلك بوضوح في رسالة التأييد الأولى التي وجهت إلى حسني الزعيم. حيث ركّزت اللجنة التنفيذية للحزب على «النضال الجريء والحازم للشعب السوري ضد النظام السابق من أجل إلغائه». واعتبرت الجيش: الأداة الأمينة التي نفّذت رغبة قومية وإرادة عامة. وجاء في الرسالة أيضًا: ولكي يستطيع الشعب أن يحمي انقلابه، ويثبّت دعائمه على الأسس الصحيحة المتينة، عليه أن يكون حرًّا في التعبير عن إرادته ورغباته، وأن يشارك عمليًا في رسم منهاج العهد الجديد وتطبيقه. وخلصت الرسالة إلى المطالب التالية:

1 ـ تشكيل حكومة مؤقتة حائزة على ثقة الشعب.

2 ـ تطهير الجهاز الحكومي من جميع صنائع العهد البائد، ومحاكمة المسؤولين عن فضائحه.

3 ـ تأمين الحرّيات العامة، التي نصّ عليها الدستور.

4 ـ إجراء انتخابات حرّة في المدى المحدّد للدستور، وعودة الحياة الدستورية الجمهورية إلى مجراها الطبيعي.

وقد نظم البعثيون في 7 نيسان 1949، تظاهرة ضخمة تأييدًا لهذا الانقلاب[1].

(1) اتحاد مصر وسورية: مجموعة من المقالات والخطابات لميشال عفلق، وأكرم الحوراني، وصلاح البيطار. ص 95 القاهرة.
ـ نضال البعث جـ (1) ص 206 ـ 207.
ـ بشير العوف: الانقلاب السوري، أسراره ودوافعه ص 11 ـ 12. دمشق 1949.
ـ خالد العظم: المذكرات، جـ 1 ص 360، دار المتحدة بيروت 1972.
ـ جريدة L'orient البيروتية 19 آذار سنة 1949.
ـ جلال السيد: حزب البعث العربي الاشتراكي، ص 62 وما بعد.
ـ سامي الجندي: البعث ص 55 وما بعد.
ـ د. مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي ص 120 وما بعد.

الفصل العاشر

الطريق إلى السلطة

تعتبر سورية بلدًا متشابك المعالم، وإن كان البعض يقلّلون من قدرها في نواح عدّة، مع أن مطامحها، تؤدّي بها تدرّجًا للتطلّع إلى أداء دور أكبر في شؤون الشرق الأوسط.

وقوّة سورية تنبع بصورة أساسية من موقعها الاستراتيجي، الذي يربط طرق التجارة الهامة بين الشرق والغرب، ومن قدرتها كدولة بارزة في العالم العربي، على التأثير بعمق في مجرى الأحداث في المشرق العربي وما وراءه.

أما تشابك معالمها، فمرجعه إلى قرون عدّة من احتضام المؤثّرات المنعكسة عن الامبراطوريات المتعاقبة، التي خلّفت وراءها، بعد أن عصفت بها رياح التاريخ طابعًا خاصًّا يتميّز بذلك المزيج من العلاقات الاجتماعية والدينية والسياسية، الذي تحفّ المخاطر بتوازنه الدقيق. وقد وصف عبد الناصر يومًا سورية بأنها «قلب العروبة النابض. ذلك أنها بلد له صلة جوهرية بكل ما يحدث في الشرق الأوسط. فمصير سورية ومصير الشرق الأوسط مرتبطان على نحو يستحيل فهمه. فكل تغيير يطرأ على أيّهما، كثيرًا ما يؤدّي إلى حدوث تغيير في الآخر. وليس من الصدفة أن تعكس سورية في تركيبها السياسي الداخلي منافسات جيرانها وخصوماتهم.

وكانت سورية، باعتبارها جسرًا يربط الشرق بالغرب، ساحة يخترقها الغزاة من جيوش وتجّار، من هذا الجانب وذاك. كما كانت مكانًا، استوطنت فيه قبائل شبه الجزيرة العربية، فضلاً عن الساميين الذين امتدت أصولهم إلى الشرق بمساحته

الأوسع. وكانت في إحدى فترات التاريخ مقرًا للخلافة الإسلامية الأموية، حيث كانت آنذاك كلمة الخليفة فيها قانونًا يمتد من الصين إلى أسبانيا، ومخزن غلال، ومخفرًا أماميًا لامبراطوريات مصر، وبابل، واليونان، وروما، ثم القسطنطينية، اعتبارًا من 1516 حتى 1918.

إن سورية تستطيع الإدعاء بأنها كانت رائدة الحركة العربية القومية، منذ بدايتها في أوائل القرن العشرين. وأن كل من طمح إلى قيادة العرب، نشد الأصدقاء من بين الجيران والحلفاء الأقوياء حيث هم، ولكن النجاح بدا من حين لآخر منوطًا بالسيطرة على سورية. وكانت مصر والعراق أشد المنافسين، وقد رهن السياسيون، والعسكريون، والجماعات المؤثّرة الفعّالة في سورية نفوسهم لهذا الجانب، أو لذلك، أو لكلا الجانبين أحيانًا.

وقد كانت سورية واقعة تحت الحكم الخارجي بصورة أو بأخرى، لقرون عدّة، ومن ثمّ كان الانتقال إلى الاستقلال مؤلمًا على نحو لا يمكن تحاشيه[1].

كانت سورية دائمًا مركز المنافسات بين الدول العربية، إضافة إلى كونها المحور الذي تدور حوله أعظم التحركات الدبلوماسية، التي يمارسها الغرب والشرق على السواء، من حلف بغداد، إلى مبدأ إيزنهاور، والنفوذ السوڤياتي بعد منتصف الخمسينيات من القرن العشرين.

---

(1) موسى مخول: السريان نَقَلَةُ حضارات. **خبرة بلاد الشام في العصر الأموي**. يوحنا الدمشقي ص 43 ـ المؤتمر السرياني التاسع، ص 43 ـ مركز الدراسات والأبحاث المشرقية، الرهبانية الأنطونية المارونية، انطلياس لبنان 2004.

ـ باتريك سيل: الصراع على سورية، المقدمة ص 13 ـ 17.

ـ موسوعة السياسة، الجزء الثالث الطبعة الثانية. د.عبد الوهاب الكيالي. ص 268 وما بعد. المؤسّسة العربية للدراسات والنشر بيروت 1993.

ـ الإيكونومست: النشرة السنوية للشرق الأوسط: دائرة الأبحاث في الإيكونومست ص 266 سنة 1977.

ـ إدمون ربّاط: الوحدة السورية والصيرورة العربية ص 346 باريس سنة 1937.

ولم تكن سورية فقط نقطة لقاء للمنافسات العربية والدولية، فسياستها الداخلية كانت لا تخلو من التعقيد، ومساهمتها في الأفكار السياسية العربية كانت غنيّة، كما أن الخلاف والتنافر فيها، كانا يصدّران أحيانًا إلى جيرانها الأقربين والأبعدين على السواء.

لكن نكبة فلسطين سنة 1948، جعلت من سورية الدولة العربية الأولى التي أمكن أن يلحظ فيها وقع المأساة، إذ نجم عن هذه الحرب القصيرة المفجعة، أن هزّت التركيبة السورية الداخلية، ما دفع بالجيش السوري في آذار سنة 1949 إلى الإطاحة بنظام الحكم القائم. فأقام بذلك أسلوبًا لتدخل العسكريين في السياسة، إنما هذا التدخل لم يفض إلى عزل جميع المدنيين المتنافسين، كما جرى في مصر، وبقيت سورية هكذا برجًا للأحزاب حتى سنة 1958، ما جعلها تطرح نموذجًا ناشطًا لدراسة تداخل القوى والأفكار من مختلف الألوان السياسية وصراعاتها، فقدمت أكبر مساهمة في هذه الفترة للفكر السياسي العربي[1].

وعلى الرغم من ذلك، فقد بقيت الجبهة السورية الداخلية ضعيفة، ما أدّى إلى تسلّل مخابرات الدول العربية والغربية، لتساهم في تخريب المسار التغييري في سورية، بسبب أن القوى الجديدة في الحكم والتشريع، كانت متناحرة في ما بينها، بسبب الصراع على النفوذ، وقد كانت الأحزاب السورية في معظمها صغيرة، بينما نفوذ المحافظين من السياسيين كان لا يزال كبيرًا على الساحة السياسية، ما جعل سورية في فترة ثورية مسرحًا لصراع حقيقي بين الفئات الاجتماعية، فضلاً عن كونها محورًا لسلسلة تجاذبات عربية، وداخلية متزايدة، لم تمكّنها من التمتّع بفترة استقرار منذ الحرب الفلسطينية، سنة 1948. وقد كانت أموال الرِّشى ومختلف الضغوطات الخارجية، قد قضت على كل أساس أخلاقي، يمكن أن تمتلكه السياسة السورية.

(1) انظر: موسوعة السياسة: الطبعة الثانية، عبد الوهاب الكيالي ص 296 ـ 2997.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر ص 149 ـ 150.
ـ باتريك سيل: الصراع على سورية ص 16 ـ 17.

وهناك عامل آخر زاد في انهيار الحكومة المنظّمة. فالتبرير الأخلاقي الذي استند إليه الجيش في انقلابه الأول سنة 1949، كان في نقص الاستعدادات التي قام بها المدنيون في حرب فلسطين. ولكن في عام 1957، بدأ ادعاء الجيش بأنه يمثل ضمير الشعب يتلاشى. وقد تبيّن أن الضبّاط قد فقدوا تذوّقهم للإصلاح، وزادت شهيتهم للسلطة. وفقدت القيادة أكثر الأحيان، السيطرة على بقية الضباط، لا سيما في العامين 1956 و1957، ما دفع إلى انقسامات الجيش على المسرح السياسي، وإلى عامل من العنف، أدّى إلى زيادة التصدّع في سياسة السلطة المدنية[1].

وقد لعب التدّخل العسكري المستمر في السلطة السياسية، أو التهديد بهذا التدخل، دورًا معرقلاً إلى حد كبير، فكان أشد القوى المنفردة شأنًا في السياسة السورية. ولم يكن لأي حظ سياسي، أو حكومة، أن يصمد أمام أعدائه. وقد أدّت هذه العرقلة، إضافة إلى الضغط الذي كان يمارسه إلى توجّه سورية بشكل أو بآخر إلى مصر في فترة الخمسينيات من القرن العشرين. وشكّلت انقساماته على المسرح السياسي عاملاً من العنف، أدّى إلى زيادة التصدّع والانقسام في السياسة المدنية، لا سيما ما حدث سنة 1957. حيث التقى وفد من كبار الضباط بالرئيس جمال عبد الناصر سرًا في الإسكندرية. وفي 27 كانون الثاني سنة 1958، زار قائد الجيش السوري عفيف البزري رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي، وأنبأه أن الحكمة تقتضي الوحدة مع مصر، وإلا تعرّضت البلاد إلى حرب أهلية.

وإذا عدنا إلى العوامل المباشرة والبعيدة، التي أسهمت في تحقيق الوحدة المصرية السورية، من خلال التصريحات والبيانات الصادرة عن قادة البلدين وخصوصًا تصريحات عبد الناصر، وما كتبته الصحافة المصرية، وما أذاعته «صوت

---

(1) انظر: جوردن توري: السياسة السورية والعسكريون من 1945 ـ 1958.
ـ باتريك سيل: الصراع على سورية: ص 401 ـ 402.

العرب» المصرية، وإلى النشاط الواسع الذي كانت تقوم به السفارة المصرية في دمشق. نرى أن:

1 - في أوائل سنة 1956 وفي أعقاب تصويت البرلمان السوري بالإجماع على تكليف حكومة «الائتلاف الوطني»، بمباشرة المباحثات مع مصر لإقامة اتحاد فدرالي معها، أدلى الرئيس عبد الناصر بتصريح أعرب فيه عن ارتياحه البالغ لقرار البرلمان السوري.

2 - تكرار مواقف الصحافة المصرية في الاتجاه نفسه: فاعتبرت جريدة الشعب أن الوضع العام للعرب يقضي بأن تتحّد الدول العربية، وتقف موقفًا مشتركًا لمواجهة الاستعمار. وركزت صحيفة الجمهورية على أن: ما يخيف إسرائيل هو أن يتوجّه العرب نحو بناء الوحدة. ووضعت مجلّة روز اليوسف قرار البرلمان السوري بأنه: تعبير عن إرادة الشعب المصري.

3 - في 15 تشرين الأول سنة 1957: حاول خالد محيي الدين أن يربط بين ذهاب الجيش المصري إلى اللاذقية في 13 تشرين الأول سنة 1957، وانتخاب أكرم الحوراني رئيسًا للمجلس النيابي محل د. ناظم القدسي، وأن يستنتج أخيرًا أن: هذين الخبرين يؤكّدان على أن الوحدة العربية بين سورية ومصر تسير سيرًا حسنًا، لكي تأخذ شكلها النهائي.

فمنذ سنة 1956 والسياسة المصرية تمهّد الأجواء وتهيّء الرأي العام المصري لقبول مثل هذه الخطوة. وإذا كان الرئيس جمال عبد الناصر، قد أبدى بعض التريّث في محادثاته مع الزعماء السوريين، فلأنه كان يرغب في أن يأتي هذا الاتحاد مطابقًا لمفهومه العملي للسلطة. وهو من هذه الناحية لم يكن يرتاح لشيئين:

1 - تعدّد الأحزاب السياسية.

2 - تدخل الضباط الشباب في الشؤون العامة.

ما كان يريده هو أن تطلق يده كليًّا في سورية.

حول هذه النقطة يذكر اللواء عفيف البزري: أن المخابرات المصرية قبل قيام الاتحاد بفترة طويلة كانت تجمع معلومات تفصيلية عن الوضع السياسي في سورية بأحزابه وقياداته المختلفة. وكانت تعرف طبيعة التناقضات والعلاقات بين الأحزاب والتجمعات السياسية. كما أن محمود رياض لم يكن سفيرًا عاديًا في دمشق، وفي أكثر الأحيان، كان يتدّخل في الشؤون السياسية الداخلية. ويؤكد عفيف البزري أن عبد الناصر كان يعلم قبل السوريين أن الاتحاد سيتم، وأنه كان يدفع الحكومة السورية إلى أن تطلبه منه.

أما في ما يتعلق بالخطر الشيوعي على سورية ومسألة تداركه عن طريق الاتحاد مع مصر، فإنه من قبيل التصوّر الخيالي. فالحزب الشيوعي السوري لم يدخل في خطّه السياسي أبدًا في مسألة الاستيلاء على السلطة. كما أنه لم يكن يملك قط الوسائل الموضوعية التي تمكّنه من ذلك. وهو لم يتوصّل إلى أن يكون قوّة سياسية فاعلة.

1 ـ صحيح أن سمعة الاتحاد السوڤياتي بدأت تتحسّن في المنطقة منذ سنة 1955، ولكن ذلك لا يعني إطلاقًا أن سورية أصبحت شيوعية:

2 ـ التحول اليساري في السياسة السورية لم يكن مردّه الحزب الشيوعي السوري، بل كان يرجع بالدرجة الأولى إلى عاملين أساسيين:

أ ـ ردّة الفعل ضد الهجوم المحموم الذي كان يبذله المعسكر الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية، لربط سورية بالأحلاف العسكرية.

ب ـ تبني سياسة الحياد الإيجابي بين المعسكرين من قبل الأوساط القومية والتقدمية، وفي طليعتها حزب البعث.

وقد تصدى قادة البعث أنفسهم لتنفيذ هذه المزاعم.

1 ـ صرح صلاح البيطار أن الوحدة التي تمّت بين مصر وسورية لم تكن وليدة

مناسبات طارئة، ودرءًا لخطر شيوعي مزعوم إنما هي: تحقيق لحلم يخامر ضمير الأمة العربية خلال مئات السنين.

2 ـ أكدت القيادة القومية لحزب البعث في ردّها على محمد حسنين هيكل: أن الحزب ومن ورائه الشعب السوري لم يكن مدفوعًا نحو الاتحاد مع مصر بأي سبب سلبي أو خوف أو خطر خارجي أو داخلي موهوم... إن عقيدة البعث وإيمانه بالوحدة العربية كانا منطلق هذه التجربة.

3 ـ وصف أكرم الحوراني الرجل القوي في سورية آنذاك، ما أشيع عن مؤامرة شيوعية على سورية في نهاية سنة 1957، بأنه: أكذوبة كبرى.

4 ـ لم تأخذ أي شخصية سورية برواية: المؤامرة الشيوعية.

5 ـ جواب معروف الدواليبي عن سؤال لغسان شرارة سنة 1957: إن الخطر الحقيقي على سورية لا يمكن أن يتعلّق بالتهديد الشيوعي لسورية، بل في أن هؤلاء «الأطفال» من العسكريين هم الذين يحكمون سورية حاليًا، وعلى رأسهم أكرم الحوراني، أنهم يسيرون حتمًا بالبلاد نحو الخراب[1].

---

(1) انظر: مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي. ص 212 ـ 215.
ـ طارق علي الهاشمي: النظام السياسي للجمهورية العربية المتحدة، ص 88 باريس 1966.
ـ محمد حسنين هيكل: ما الذي جرى في سورية، ص 82. القاهرة 1962.
ـ عفيف البزري: الناصرية في جملة الاستعمار الجديد، ص 321. دار الشرق، دمشق 1962.
- J.Lacouture: Quatre hommes et leurs peuples sur Pouvoire et sous-développement, Paris seuil. 1969. P110.
ميشال عفلق: في سبيل البعث، ص 257 وما بعد.
باتريك سيل: الصراع على سورية ـ ص 417 وما بعد.
ـ إلين كاس. الايكونومست: النشرة السنوية للشرق الأوسط سنة 1977 ص 246 ـ 247.
ـ القيادة القومية (لحزب البعث) «حول تجربة الوحدة، شباط سنة 1962 ص 11 ـ 12.
ـ جريدة الأهرام المصرية، 26 كانون الأول سنة 1958.
ـ جريدة الجمهورية القاهرة 10 تموز 1956.
ـ جريدة الشعب القاهرة 12 تموز 1956.
ـ نضال البعث الجزء الثالث ص 209.

وبعد مقتل العقيد عدنان المالكي في نيسان سنة 1955، وتصفية الحزب السوري القومي الاجتماعي، ازداد نفوذ حزب البعث في الجيش وسائر مؤسّسات الدولة. كانت القوة ضمن الجيش السوري على الشكل التالي:

1 ـ مجموعة ضباط دمشق، المتكوّنة من كبار الضباط من «الأرستقراطية السورية الشامية والعائلات العريقة ومنهم حسّان العابد، سهيل العشّي، محمد قباني، عبد الرحمن مردم وغيرهم»...

2 ـ جماعة المؤيدين السابقين للرئيس أديب الشيشكلي: ومنهم: أمين النفوري، طعمة العوذ اللّه، أحمد عبد الكريم، أحمد الهنداوي.

3 ـ مجموعة الضباط البعثيين وأنصارهم ومنهم: عبد الغني قنوّت، مصطفى حمدون، أمين الحافظ، بشير صادق، عدنان حمدون، عبد الحميد السراج...

هذا وكان اللقاء السياسي بين البعث وعبد الناصر قد حدث منذ سنة 1956، حيث أطلق البعث بعده، شعار الاتحاد بين سورية ومصر، وركّز على محاربة الأحلاف ودعم نظام عبد الناصر. كما أخذ الصراع يشتد منذ أوائل سنة 1957 في الجيش بين مجموعة الضباط البعثيين والقيادات المحافظة من حزب الشعب، بحيث تمكن البعثيون عبر هذا الصراع من تثبيت وتقوية قواعدهم في الجيش. بحيث أصبح فيما بعد الضباط الوحدويون الشباب، وفي مقدّمهم البعثيون أسياد الموقف، بسبب الدعم الناصري لسياستهم الوحدوية، وشخصية أكرم الحوراني النافذة في الجيش والبرلمان.

وإنّ حزب البعث العربي الاشتراكي، بعلاقته الوثيقة مع الضباط الشباب، وبقواعده الشعبية، تمكن تدرّجًا من الإشراف على السلطة. حتى أن الدعم السياسي للحكومة الائتلافية سنة 1956 ـ 1957، كان مقتصرًا على فئة سياسية واحدة هي حزب البعث.

ولكن على الرغم من تغيّر ميزان القوى لصالح حزب البعث، إلا أن التركيب الاقتصادي والاجتماعي السوري لم يتغيّر لصالح القوى الشعبية. فالأحزاب التقليدية لم تفقد سيطرتها الاقتصادية، ونفوذها السياسي في الأوساط المحافظة والجماعات الدينية[1].

وبحلول سنة 1957، أصبح حزب البعث العربي الاشتراكي وعبد الناصر، القوتين الأشد في السياسة السورية. فكان البعث مكرّسًا لاتباع طريق الوحدة العربية، وإنشاء دولة عربية متحدة.

لكن البعث لم يكن لديه اتصال بالمؤسسات السياسية القائمة، ففي سورية مركز ثقل البعثيين، وفي قمة نجاحهم الانتخابي سنة 1955، فازوا بعشرين مقعدًا فقط، من أصل 142 مقعدًا في المجلس النيابي، لذلك رأى البعث في الرئيس جمال عبد الناصر أداة وعدّة في طريق تحديد أهدافه. كما رأى البعثيون أن الوحدة العربية لا يمكن أن تتحقّق، إذا ما سمح للأحداث ان تأخذ مجراها السلمي والطبيعي. وأن عبد الناصر، فضلاً عن سياسته الاجتماعية والعربية والوحدوية، وبالإضافة أيضًا إلى مواهبه الشخصية، كان حاكمًا لمصر. وقد أوضح ميشال عفلق في إحدى تصريحاته: «أن الاتحاد يجب أن يبدأ بمصر» إذ يقول: «لقد كانت لدينا القناعة بأنه لا يمكن أن تكون هناك وحدة عربية بدون وجود مصر».

ونشأت بين عبد الناصر وحزب البعث العربي الاشتراكي علاقة خاصّة، حتى أصبح حزب البعث في عام 1956، من أشد الداعين له حماسة، متمتّعًا، بالمقابل بقوّة ثقل الدعم السياسي المصري. وفي بداية سنة 1957، أصابت حملة حزب البعث للاتحاد بين سورية ومصر حدًا من النجاح، جعلها تدخل في برنامج حكومة صبري العسلي الائتلافية، التي شكلّت بعد حرب السويس مباشرة.

(1) أحمد عبد الكريم: أضواء على تجربة الوحدة ص 86 وما بعد، . أطلس، دمشق سنة 1962.
- M.Radiso: Marxisme et Monde Muslman. Paris. seuil.
د. مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي ص 220 ـ 223، ص 426 سنة 1972.
ـ جريدة «الموند» الفرنسية عـ 8 نيسان سنة 1971.

وكان الرئيس عبد الناصر في تلك الأثناء، يسعى إلى تحقيق تضامن عربي لمواجهة التحديات، ما يسمح له بضبط سياسة سورية الخارجية. ولكن أمام إصرار الوفد السوري على الوحدة، أدرك أن وحدة كهذه ستمكّنه من ضبط السياسة والساسة والضباط السوريين، خصوصًا أن السوريين يحتاجونها. وقد أُبلغ الوفد السوري ووزير الخارجية السوري صلاح الدين البيطار، أن قبوله بالوحدة مرهون بشروط هي:

1 ـ وحدة اندماجية غير مشروطة، لا اتّحادًا كما يطلب بعض السوريين.

2 ـ حل جميع الأحزاب في سورية.

3 ـ منع النشاط السياسي داخل القوات السورية.

لكن شروط عبد الناصر، لم تلق قبولاً في سورية، فقد عارض خالد العظم هذه الوحدة، واقترح على مجلس الوزراء استشارة البرلمان السوري، والحصول على موافقته، واستشارة الأحزاب الرئيسية في البلاد حول شروط عبد الناصر، أن تحّل الأحزاب، وأن يدرس موضوع الوحدة الاندماجية بعمق.

في حين تجاهلت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي هذه المقترحات بأكملها، وتجنّبت استشارة أعضاء الحزب وفروعه حول حل الحزب، وأهملت القيادة القومية قوانين الحزب وقراراته، التي أصرّت على اتحاد فدرالي، وضغطت على الحكومة السورية، ما جعلها توافق على هذه الشروط من دون استشارات.

وابتداء من مطلع شباط سنة 1958، حل حزب البعث نفسه كسائر الأحزاب باستثناء الحزب الشيوعي، ولم يصدر قرار الحل عن اجتماع للقيادة القومية. ويبدو أن لجنة خاصة قد تكوّنت لتبرير الحل نظريًا وسياسيًا قوامها «جمال الأتاسي، وعبد الكريم زهور، وجلال فاروق الشريف» وأن قادة الحزب اكتفوا ببيان أعلنوا فيه أن قرار حل الحزب ضمن الجمهورية العربية المتحدة اتّخذ للتكيّف مع الوضع الجديد.

والواقع أن الحزب في سورية كان يفتقر لاستراتيجيةٍ محددة أو لبرنامج سياسي متّفق عليه لمواجهة المرحلة الجديدة.

وهكذا خلط البعثيون بين تمنياتهم والوقائع، وأخذوا يتصرّفون على هذا الأساس. وأمّلت القيادة القومية نفسها بمساعدات معنوية ومادية تأتي لفروع الحزب في الأقطار العربية من سلطة الوحدة. وكانوا يتوقّعون أن يقدّم لهم نظام الرئيس عبد الناصر «القوة المادية» اللازمة التي تضاف إلى القوّة الإيديولوجية والتنظيمية التي يتمتعون بها. لكن عبد الناصر كان حذرًا من الإيديولوجيات والأحزاب السياسية، ولم يكن عنده أدنى استعداد للتخلي عن مفهومه للسلطة وأساليبه في العمل السياسي لأية جهة كانت، ولم يكن في نيته ترك الآخرين يقاسمونه السلطة بأي شكل من الأشكال، وهذا ما لم يدركه البعثيون سابقًا.

وهكذا احتل المصريون تدرّجًا المراكز الحساسة في سورية، وقامت فيها سلطة مصرية كانت تلعب دور الوسيط بين الرئيس عبد الناصر وأعضاء المجلس التنفيذي، حتى أن محمود رياض سفير مصر السابق في سورية والمستشار الشخصي للرئيس عبد الناصر لشؤون الإقليم السوري، توصّل إلى ممارسة صلاحيات الرئيس نفسه في كثير من القضايا الإدارية والسياسية، وكذلك فإن الملحق العسكري عبد المحسن أبو النور تولى فعليًا إدارة القوات المسلحة السورية، وبالنسبة لهذه الأخيرة عمد عبد الناصر إلى تصفيتها من جميع العناصر الوحدوية والتقدّمية بطرق مختلفة، وبخاصة العناصر البعثية[1].

(1) أحمد عبد الكريم: أضواء على تجربة الوحدة، ص 28 و86 ـ 87.
ـ ناجي علوش: الثورة والجماهير، ص 129، دار الطليعة، بيروت 1962.
ـ القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، الجمهورية العربية المتحدة وماذا يعني حل الأحزاب بالنسبة لنا، نشرة داخلية للحزب، كانون الثاني ـ شباط 1958.
ـ د. مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي ص 225 ـ 228.
ـ نضال حزب البعث العربي الاشتراكي، الجزء الرابع ص 200، دار الطليعة بيروت سنة 1963.
ـ وثائق الشكوى السورية المصرية، أمام الجامعة العربية 22 ـ 30 آب سنة 1962.
ـ عفيف البزري: الناصرية في جملة الاستعمار الحديث، دار الشرق دمشق سنة 1962. =

لقد كانت تلك المرحلة في غاية التعقيد. وكان يدور التساؤل حول من يحكم سورية: المجلس التنفيذي، أم العقيد عبد الحميد السرّاج، أم كبار الموظفين السوريين، أم البعثيون، أم هؤلاء جميعًا؟

فيما يخص البعثيين، أفاد تحالفهم المؤقّت مع السلطات المصرية والعقيد عبد الحميد السرّاج، لإفشال أية معارضة للاتحاد، ولكن ذلك لم يلبث أن تحوّل إلى صراع شبه مكشوف، في ظل الجمهورية العربية المتحدة.

لكن البعثيين عند تحقيق الاتحاد، احتلوا بعض المناصب الوزارية، وظنّوا أن العهد عهدهم، فاندفعوا بالتهجّم على خصومهم، ما أثار حفيظة القوى المحافظة في البلاد. ونتيجة لذلك بدأت الانتقادات توجّه إليهم من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، بشكل مبالغ فيه، وثبّتهم بالاستئثار بالسلطة في الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة. وقد ساهم في ذلك وزير الداخلية عبدالحميد السرّاج الذي كان يحظى بدعم من عبد الناصر. على هذا النحو، أخذ الوضع السياسي العام في الجمهورية العربية المتحدة يزداد خطورة، ما ترك عند البعثيين جرحًا عميقًا. وقد شهد الحزب سنة 1959 ظروفًا في غاية الصعوبة، سواء على صعيد صراع مع النظام الناصري، أم على صعيد تناقضاته الداخلية.

وفي هذا الجو القاتم انعقد المؤتمر القومي للحزب سرًّا في بيروت من 27 آب إلى أول أيلول سنة 1959 وضم ممثلين عن غالبية الدول التي ينتشر فيها، إضافةً إلى الطلاب البعثيين في الجامعات العربية والأجنبية، وبلغ عدد المشتركين في المؤتمر واحدًا وتسعين عضوًا، غالبيتهم من الأردن ولبنان.

لكن الحزب في هذا المؤتمر انقسم إلى محورين:

= ـ أحمد عبد الكريم: أضواء على تجربة الوحدة ص 31 ـ 32، 103 ـ 140.

ـ نهاد الغادري: الكتاب الأسود، الطبعة الأولى دمشق، بدون تاريخ.

ـ خليل كلاس: أردناها وحدة، وأرادوها مزرعة، دمشق 18 أيار 1962.

- الأول: ناصري يتزعّمه الوفد الأردني بقيادة عبد اللّه الريماوي، وقد حمل لواء الدفاع عن عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة، واعترض على وجود ميشال عفلق في المؤتمر وعلى صفته كأمين عام للحزب، بعد أن حلّ هذا الحزب نفسه في سورية. ثم قرر الوفد الأردني الانسحاب من المؤتمر وعدم الاعتراف بمقرارته.
- الثاني قومي: وقف ضد هذا التيار الذي كان يسميه «الانتهازي والانحرافي والإقليمي» والذي حاول استغلال غياب القيادة القومية، ليثبت أقدامه في الحزب ويستولي على جهازه القومي، وذلك هو استقلال التنظيمات القطرية عن القيادة القومية. وجعل الحزب تابعًا لحكومة الجمهورية العربية المتحدة، ومجرّد صدى لها. وقد شكل المؤتمر قيادة قومية جديدة قوامها: ميشال عفلق رئيسًا، ضمت إلى جانبه منيف الرزاز، فؤاد الركابي، طالب شبيب، غسان شرارة، مدحت جمعة، عبد الوهاب شميطلي، خالد يشرطي، مجيد جشي، علي جابر. وقد قرر المؤتمر أيضًا مصادقته على قرار القيادة السابقة الخاص بحل الحزب في الجمهورية العربية المتحدة، وعن رغبته في توثيق التعاون مع قادة هذه الجمهورية...

لكن في كانون أول سنة 1959، جاءت استقالة الوزراء البعثيين من حكومة الوحدة لتضع حدًا نهائيًا لعلاقة البعث بالنظام الناصري، وتسمح لعبد الناصر شن هجوم عنيف على هؤلاء الوزراء واتهامهم بالانتهازية والوصولية، وأن لا علاقة لهم بالشعب[*].

وقد ردّت القيادة القومية على هذا الاتهام مدعية أن الاستقالة كانت احتجاجًا على الأخطاء المرتكبة وليس على الأسس التي قامت عليها الجمهورية العربية المتحدة[1].

(*) استقالة عبد الغني قنوت، مصطفى حمدون، خليل الكلاس من المجلس التنفيذي للإقليم الشمالي، واستقالة أكرم الحوراني، وصلاح البيطار من الحكومة المركزية.

(1) نضال البعث، الجزء الرابع ص 200 وما بعد. =

وفي أواخر آب سنة 1960، انعقد المؤتمر القومي الرابع في بيروت، وكان من أهم قراراته:

1 ـ تطهير الحزب من جميع العناصر التي يمكن أن تتسرّب إليه بسبب ضعف تنظيمه القومي.

2 ـ طرد فؤاد الركابي من الحزب المناصر للتيار الناصري، ولاتهامه بمحاولة اغتيال الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم بشارع الرشيد في بغداد في تشرين الأول سنة 1959.

3 ـ نقد سياسة الحزب السابقة، وإدانته لقرار حل الحزب.

4 ـ انتقاده لقادة الحزب في سورية، وطريقتهم في العمل والمفاوضات مع عبد الناصر من أجل الوحدة، وقبول الاتحاد مع مصر على أساس ديكتاتوري، وتغاضيهم عن الضمانات الديمقراطية والتقدمية اللازمة لإنجاح الخطوة.

كما أكد المؤتمر على الاعتراف بالخطأ، وعلى ضرورة تحقيق شروط ثورية في الجهاز السياسي للحزب وفي قيادته. واعتبر أن الانزلاق العاطفي نحو الوحدة

= ـ أحمد عبد الكريم: أضواء على تجربة الوحدة ص 106.
ـ د. مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي، ص 227 وما بعد.
ـ نصوص ووثائق الشكوى السورية أمام الجامعة العربية ضد التدخل الناصري في شؤون سورية 22 ـ 30 آب 1962.
ـ عفيف البزري: الناصرية في جملة الاستعمار الحديث.
ـ نهاد الغادري: الكتاب الأسود، الطبعة الأولى، دمشق.
ـ السراج ومؤامرات الناصرية: منشورات دار الحياة، بدون تاريخ.
ـ خليل كلّاس: أردناها وحدة وأرادوها مزرعة، دمشق 18 أيار سنة 1920.
ـ عفيف البزري يكشف أطماع الناصرية، دمشق 14 حزيران سنة 1962.
ـ الجمهورية العربية المتحدة، ومعنى استقالة الوزراء البعثيين: القيادة القومية، آذار 1960، (نشرة حزبية داخلية).
ـ «تقرير عن أزمة حزبنا» صادر عن حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة الثورية (جماعة عبد اللّه الريماوي).
ـ نضال البعث، الجزء الرابع ص 113 ـ 115.

كان نابعًا من خطأ نظري، لأن كتاباته، تركّزت بشكل حصري على الوحدة، أما الاشتراكية، والديمقراطية فقد ظلّتا تلعبان دورًا ثانويًا في تفكير الحزبيّين. إلا أنه بقي حريصًا على وحدة مصر وسورية، كما أطلق الحزب بعد انعقاد المؤتمر بفترة قصيرة الشعار التالي: «تصحيح الأخطاء من داخل الحزب».

وقبل حدوث الانفصال في الجمهورية العربية المتحدة عقدت القيادة القومية لحزب البعث اجتماعًا موسّعًا في برمانا في لبنان، حضره قادة البعث من داخل القيادة القومية وخارجها ومنهم صلاح البيطار وعبد الغني قنوت ممثلاً لأكرم الحوراني.

وفي هذا الاجتماع أعطى صلاح البيطار صورة قاتمة عن الوضع السياسي في الإقليم الشمالي... وأن الانفصال بين سورية ومصر لم يعد بالإمكان تلافيه والمسألة أصبحت مسألة الوقت والظرف الملائمين[1].

إن حزب البعث حتى عام 1958، لم يكن له جهاز تنظيمي حزبي داخل الجيش، لكن كان هناك عدد كبير من الضباط البعثيين، أو من الضباط المتعاطفين مع البعث ينتهجون جميعهم نهجه ويؤيّدونه في نشاطه وتحرّكاته السياسية على صعيد الحكم والدولة. فعلاقة الضباط البعثيين بالحزب بقيت في الغالب علاقة تعاطف شخصي او إيديولوجي، تتم عن طريق بعض قياديي الحزب، وعلى وجه التخصيص عن طريق أكرم الحوراني بالذات. ومع ذلك فقد لعب الضباط البعثيون وحلفاؤهم دورًا رئيسيًا من الجانب السوري في فرض الوحدة السورية ـ المصرية سنة 1958، في الشكل الذي تمّت فيه.

(1) انظر: د. مصطفى دندشلي. حزب البعث العربي الاشتراكي ص 235 وما بعد.
ـ نضال البعث، الجزء الرابع ص 180 ـ 219.
ـ النشرة الدورية للقيادة القومية في حزب البعث ص 248 ـ 281 آب سنة 1961.
ـ القيادة القطرية لحزب البعث في لبنان: مفهومنا للوحدة العربية والعمل السياسي والتنظيم القومي. ص 14 ـ 15، بيروت 16 أيلول سنة 1962.

ولكن بعد وقت قليل من قيام الجمهورية العربية المتحدة، أبعد جميع الضباط المتسيّسين، ومن جملتهم البعثيين عن الجيش السوري. وهنا يقول منيف الرزاز «فلئن تحمّل الحكم وجود بعض البعثيين في الوزارات، وأجهزة الحكم، فهو لم يقبل منذ اليوم الأول، وجود البعثيين في الجيش».

وهكذا فقد كانت الصدمة عنيفة التي أصابت البعثيين، وذلك بمقدار طموحاتهم القومية والرومنطيقية العريضة. لقد تملكهم شعور بالأسى والمرارة. ومن القاهرة حيث كانوا منفيين أخذ الضباط البعثيون يديرون بأنظارهم نحو دمشق، وفي مقدمهم الضباط محمد عمران، وصلاح جديد، وحافظ الأسد وبالإضافة إلى هؤلاء كان هناك أعضاء اللجنة العسكرية الأساسيين وهم: سليم حاطوم، رباح الطويل، عبد الكريم الجندي، موسى زعيتر، أحمد المير، عثمان كنعان، مزهر هنيدي، بشير صادق، ثم أمين الحافظ وحمد عبيد. وأحيط هذا التنظيم بالسرية المطلقة في فترة زمنية طويلة. ثلاثة أشياء رفضوها رفضًا قاطعًا وهي:

1 - الناصرية كمفهوم سياسي للحكم.

2 - صيغة الوحدة السورية المصرية ومضمونها.

3 - قيادة الحزب القومية.

وقد رفض أعضاء هذا التنظيم رفضًا قاطعًا أية سلطة أبوية تمارس عليهم. فهم يشعرون بأنهم بلغوا سن الرشد، بعد التجربة الوحدوية الفاشلة، وأصبحوا جديرين بأن يقوموا بتحركاتهم السياسية لحسابهم الخاص، وأن موقفهم العدائي من الرئيس عبد الناصر ومن قيادة الحزب القومية معًا، كان يدفعهم لكي يكونوا أميل وأقرب إلى اتجاه القطريين من الناحية السياسية الإيديولوجية. وقد اتبعوا خطّة ذكية، فتسربوا إلى كل التنظيمات العسكرية بدون استثناء. وكانوا بهذه الطريقة مطّلعين على كل شيء، يوجّهون التنظيمات لمصلحتهم بحذر ودقة. ووزعت الأدوار على الضباط البعثيين كل حسب علاقته الشخصية والسياسية وكانت على الشكل التالي.

أ - عبد الكريم الجندي: اتصل بحركة الوحدويين الاشتراكيين عن طريق ابن عمه سامي الجندي.

ب - أحمد المير ومزهر هنيدي: اتصلا بالقيادة القطرية لرياض المالكي وبالقطريين.

جـ - محمد عمران وسليم حاطوم: اتصلا بقيادة تيار القيادة القومية.

د - حافظ الأسد وكذلك محمد عمران اتصلا بالناصريين.

وفي جميع هذه الاتصالات والعلاقات، لم يكشف أعضاء اللجنة العسكرية أبدًا عن أوراقهم.

في حين كان التيار الناصري يؤلّف على الصعيد العسكري اتجاهًا عريضًا وعددًا كبيرًا، ولكنه مع ذلك بقي تيارًا عامًا، مجزّءًا، متناقضًا، تأتي تعليماته وتوجيهاته من الخارج، من القاهرة، أو من سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بيروت. وكان يضع نصب عينيه هدفًا وحيدًا، يتلخص في إزالة حكم الانفصال وإعادة وحدة سورية ومصر.

أما التيار المستقل ضمن الضباط فقد تبلور حول المقدم زياد الحريري، قائد قوات الجبهة السورية - الإسرائيلية، وإذا كان هذا التيار وحدويًا معاديًا للانفصال ويميل إلى التعاون مع القاهرة، إلا أنه كان أكثر ميلاً وأقرب للتعاون مع الضباط البعثيين[1].

---

(1) انظر: د. مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي، الفصل الثاني عشر، الوضع السياسي والعسكري للحزب ص 323 وما بعد.
- جريدة البعث السورية عدد 8 و15 أيلول و15 آب 1962.
- جريدة الأهرام المصرية، 15 آذار سنة 1968.
- منيف الرزاز: التجربة المرّة ص 86 - 87.
- سامي الجندي: البعث، ص 85 وما بعد، دار النهار، بيروت 1969.
- عبد الكريم زهر الدين: مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية، أيلول سنة 1961، آذار سنة 1963 ص 303 وما بعد، وص 418 دار الاتحاد، بيروت سنة 1968 .

وإزاء الانقسام السياسي في سورية في الحكومة والأحزاب على السواء في شتاء 1963، كان ثمة تفكك مماثل في القوات المسلّحة أيضًا. إذ انقسم الضباط إلى خمس مجموعات.

1 ـ حركة القوميين العرب ومعهم الضباط الناصريون.

2 ـ مجموعة حزب البعث، وضمنها اللجنة العسكرية.

3 ـ مجموعة الضباط الشوام، الذين انبثق من صفوفهم الانقلاب الانفصالي سنة 1961.

4 ـ مجموعة أكرم الحوراني، التي تأذّت سمعتها من توقيع الحوراني على وثيقة الانفصال، ولكن أعضاءها احتفظوا برتبهم العالية.

5 ـ مجموع ضباط مستقلين يقودهم زياد الحريري، صهر أكرم الحوراني، وقائد جبهة الجولان بمجابهة إسرائيل.

وفي ليل 7 ـ 8 آذار 1963، تحركت مجموعة دبابات ومشاة في دمشق. ومن الجنوب حرّك زياد الحريري لواء من جبهة الجولان، فيما حرّك ضباط بعثيون لواء السويداء في جبل الدروز بعد الاستيلاء على قيادته. وتمكن اللواءان من تطويق اللواء 70 المدرّع في الكسوة، فسلّم قائده عبد الكريم عبيد القيادة لمحمد عمران. أما لواء قطنة جنوب غرب دمشق فلم يتدخل لغياب الأوامر، ذلك أن أحد الضباط البعثيين قد سيطر على جهاز اتصالات الجيش في دمشق. وهكذا فتح الطريق أمام المقدم زياد الحريري ليدخل المدينة. وقام سليم حاطوم باحتلال دار الإذاعة، وكتب صابر فلحوط البلاغ الأول وأذاعه، وتم احتلال وزارة الدفاع واعتقال رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي، وقائد الجيش عبد الكريم زهر الدين، وأكرم الحوراني وعدد من السياسيين الذين كانوا أيّدوا الانفصال 1961.

وبعد ذلك تشكّلت حكومة جديدة برئاسة صلاح البيطار، من القوى القومية الوحدوية، التي قادت المعارضة ضد النظام الانفصالي. وقد شكل البعثيون نصف المقاعد الوزارية.

عمل البعثيون منذ الساعات الأولى على تقوية موقعهم ووجودهم في الوحدات العسكرية، فأعادوا الاعتبار إلى 35 ضابطًا. منهم أعضاء اللجنة العسكرية الخمسة، محمد عمران، وصلاح جديد، وحافظ الأسد، وأحمد المير، وعبد الكريم الجندي. وأخذوا بتعاونهم مع الضباط المستقلين، يبعدون عن الجيش العناصر المحافظة، والعناصر الناصرية، وفي الوقت نفسه أصدروا قرارًا بـ «العزل المدني» أصاب عددًا كبيرًا من السياسيين اليمينيين واليساريين على السواء. حيث أن الاتهام وجه إليهم بتأييدهم النظام الانفصالي. كما ان الضباط البعثيين تسلّموا بشكل أو بآخر، قيادة معظم القطاعات في الجيش، التي بدونها لا يمكن لأي انقلاب أن ينجح، والتي تستطيع عند الضرورة، أن تقمع أية حركة مناوئة. وقد توسّعت اللجنة العسكرية، وباتت تضم عشرة أعضاء، واحتفظت لنفسها بمناصب هامة: محمد عمران قائدًا للواء الخامس في حمص، ثم قائدًا للواء 70 المدرّع، صلاح جديد مسؤلاً عن مكتب شؤون الضباط، أحمد سويدان رئيس المخابرات العسكرية، مزيد هنيدي رئيسًا للشرطة العسكرية، وحافظ الأسد قائدًا لقاعدة الضمير الجوية بعد ترقيته. هذا ولم تلعب القيادة المدنية لـ «حزب البعث» دورًا في انقلاب 8 آذار سنة 1963 بل كان أبطال الانقلاب هم أعضاء اللجنة العسكرية، والتي لم تكن جزءًا عضويًا في الحزب، وقد تحولت اللجنة العسكرية فيما بعد من أصغر شريك في الانقلاب إلى سيّد سورية.

ومع كل مناصبهم في الدولة الجديدة، لم يشعر أعضاء اللجنة العسكرية، بصفتهم السابقة كضباط صغار من الأقليات، وفي غياب أي قاعدة شعبية، بالأمان والثقة بمقدرتهم على حكم البلاد. فاحتاجوا إلى واجهة سنية إضافة إلى لؤي الأتاسي، الذي كان شخصية مغمورة، ووجدوا ضالتهم في أمين الحافظ، الذي لم يكن بعثيًا، ولكنه كان صديقًا للجنة، وسمّوه وزيرًا للداخلية، وعجلّوا بتدعيم مركزهم في الجيش. فاستعمل صلاح جديد صلاحيته في مكتب شؤون الضباط لتعيين وترقية أكبر عدد ممكن من الأصدقاء والحلفاء، واستدعاء احتياطيين وتسليمهم مهام ومناصب، وتسريح الخصوم المحتملين. كما أن الكلية العسكرية

في حمص أصبحت بعهدة الضباط البعثيين، التي استقبلت فيما بعد مئات الطلاب البعثيين، ومنهم شقيق الرئيس حافظ الأسد (فيما بعد) الأصغر رفعت، وكان هؤلاء من أصول ريفية وضيعة وبعد تخرجهم عيّنوا في مناصب شغرت في القوى المسلحة بعد تسريح ضباطها من أبناء العائلات الميسورة والتقليدية(1).

ويمكن القول أن حزب البعث كحزب بقيادته القومية ليس هو الذي يحكم سورية منذ شهر آذار سنة 1963، ولا حكومة صلاح البيطار ولا حتى المجلس الوطني لقيادة الثورة هو الذي يحدّد السياسة العامة. إن من يحكم سورية بالفعل هم أعضاء اللجنة العسكرية. فهم الذين يسيطرون على الأوضاع السياسية بشكل فعّال، بخاصة داخل الجيش ومن خلاله.

وهكذا يمكن الملاحظة، وتحت تأثير حزب البعث مع القوى الناصرية في سورية ظهور ثلاثة اتجاهات بعثية:

1 ـ القيادة القومية: هذه القيادة كانت تسعى إلى إيجاد جو من التفاهم مع القاهرة بالرغم من المحاذير.

2 ـ القيادة القطرية: التي انتخبت بعد 8 آذار في سورية، والتي كانت مرتبطة رسميًا بالقيادة القومية، وكانت تتألف من خمسة أعضاء مدنيين: حمّود الشوفي أمين سر القيادة بالقطر، محمود نوفل، خالد الحكيم، محمد بصل، ونور الدين الأتاسي، وأربعة أعضاء من العسكريين: حافظ الأسد،

(1) كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، الفصل السابع، ثورة البعث ص 230 ـ 240.
ـ د. مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي ص 330 ـ 333.
ـ لورانت شابري ـ آني شابري: سياسة وأقليات 225 ـ 227.
ـ جريدة البعث: أسرار ثورة 8 آذار 20 أيار 1963.
ـ سامي الجندي: البعث، ص 112 ـ 118.
ـ منيف الرزاز، التجربة المرة، ص 90 وما بعد.
ـ جريدة «الأوريون البيروتية، 21 شباط سنة 1963.

محمد رباح الطويل، حمد عبيد، وأحمد أبو صالح. وهي ممثّلة في المجلس الوطني لقيادة الثورة بحمّود الشوفي.

3 ـ اللجنة العسكرية: إن معظم أعضاء هذه اللجنة لم يكونوا مع القيادة القومية، ولا مع القيادة القطرية. فهم عسكريون، جميعهم من جذور اجتماعية ريفية، وما كانوا يسعون إليه هو السلطة في الجيش، وفي الدولة، وفي الحزب، ذرائعيون بأسلوبهم فكل الوسائل جيدة بالنسبة إليهم إذا كانت توصل إلى الحكم. فقد حدّدوا هدفهم منذ الابتداء بصورة واضحة «منع وضع يد مصر على سورية».

وفي خلال خمسة أشهر نجح البعثيون في تصفية وإبعاد خطر كل السياسيين، المدنيين والعسكريين الذين كانت توجّه إليهم تهمة «الانفصالية ومن ثم الناصريين وأخيرًا حلفائهم من الضباط المستقلين: زياد الحريري، ولؤي الأتاسي، ذلك أن القيادة القطرية باتت الآن تحكم سورية بالفعل، ويتمتع أعضاؤها العسكريون بدعم الثكنات العسكرية في البلاد. ولم تعر هذه القيادة أيّ اهتمام لقرارات القيادة القومية التي طلبت من الضباط الأعضاء في القيادة القطرية الاستقالة من الجيش، كي لا يجمعوا بين المنصب الحزبي والعمل العسكري، في حين لم تصدر هذه القيادة قرارًا مشابهًا بحق الضباط الأعضاء في القيادة القومية.

كانت مهمّة الحكومة الأولى برئاسة صلاح البيطار تعزيز مكانة القيادة القومية في البلاد. فقامت بحملة تطهير في المجلس الثوري وزادت عضويته إلى 134 عضوًا ما سمح بإدخال عناصر جديدة محسوبة على القيادة القومية، تمهيدًا لانتخاب قيادة قطرية جديدة. ثم جاءت محاولة نقل ضباط موالين لصلاح جديد في الجيش، هم أحمد سويدان مسؤول مكتب شؤون الضباط، وعزت جديد من سلاح الدبابات، وسليم حاطوم، قائد حرس مبنى الإذاعة والتلفزيون والقصر الجمهوري وأبنية رسمية أخرى في دمشق.

لكن اللجنة العسكرية ردت بسرعة على هذه القرارات، بحيث قامت في 23

شباط بانقلاب. إذ هاجم سليم حاطوم يدعمه رفعت الأسد وعزّت جديد منزل أمين الحافظ. واحتل الانقلابيون الإذاعة ووزارة الدفاع ومراكز قيادات الحزب يقودهم بالإضافة إلى سليم حاطوم وعزت جديد، ورفعت الأسد، حمد عبيد، وطلال أبو عسلي، وعبد الكريم الجندي وآخرون من ضباط الأقليات. ورمى حافظ الأسد بثقله مع الحركة الإنقلابية لإقناع ضباط المناطق بالانضمام إلى هذه الحركة. ومع منتصف النهار حسم الأمر لصالح صلاح جديد، واقتيد أمين الحافظ مع محمد عمران وبعض أعضاء القيادة القومية إلى سجن المزّة. وبدأت حملة اعتقالات واسعة في صفوف الجيش طالت 400 ضابط، واعتقل حوالى ثلاثين عضوًا من القيادة القومية منهم: منصور الأطرش، وشبلي العيسمي إضافة إلى لبنانيين وسعوديين وأردنيين.

وهكذا أصبحت سلطات الحزب والدولة في سورية كافة بيد القيادة القطرية، التي بات من صلاحياتها تسمية أو عزل رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء والوزراء. وأباحت القيادة القطرية لرئيسي الجمهورية والحكومة ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية في إدارة الدولة. وأنشأت فيما بعد قيادة قومية جديدة. فأصدرت القيادة الجديدة قرارًا بطرد ميشال عفلق وصلاح البيطار مؤسِّسَيْ الحزب التاريخيين من الحزب، وحوكما غيابيًا فيما بعد، وصدرت بحقهما أحكام إعدام. وعومل منيف الرزاز كما عومل ميشال عفلق والآخرون بطردهم من الحزب[1].

ومنذ وقوع هذا الانقلاب، أصبح البعث عمليًا بعثين مستقلين: الأول في

(1) كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 267 ـ 270.
ـ لورانت شابري ـ آني شابري: سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، ص 226 ـ 228.
ـ باتريك سيل: الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، المكان غير موجود، والتاريخ غير موجود ص 139 ـ 142.
ـ د. مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي ص 344 ـ 346.
ـ نضلل البعث: النشرة الداخلية حول المؤتمر القومي. الجزء السادس ص 81 وما بعد...
ـ منيف الرزاز: التجربة المرّة بيروت ص 90 وما بعد...

دمشق يقوده التيار اليساري واللجنة العسكرية، والثاني استمر خارج سورية تحت القيادة القومية لميشال عفلق وصلاح البيطار. ومع مرور الوقت استطاع انقلابيو 23 شباط سنة 1966 بناء حزب بعثي بقيادة قومية وقيادات قطرية في سورية وعدد من الدول العربية.

وما يمكن قوله، أنه كان هناك نمو تنظيم بعثي في الجيش في عهد الجمهورية العربية المتحدة عظيم الأهمية. فالضباط البعثيون عانوا كذلك أكثر من المدنيين من انتمائهم السياسي، لقد قدّر ابتداء من 1960، إن ما من بعثي عسكري احتل موقع نفوذ في سورية. ففي آب 1958، كان ثمانية بعثيين من عشرة ضباط وطنيين مخصّصين للعمل في مصر. وفي سنة 1959، أبعدت مجموعة أخرى من الزعماء أكثر أهمية من ذلك. وفي نهاية سنة 1959، شكل أربعة عشر من هؤلاء الضباط المنقولين إلى مصر «لجنة عسكرية» بعثية، كان طابعها الأساسي المميّز الفقدان التام للروابط البنيوية بالقيادة القومية للحزب، وفيما بعد بالقيادة السورية القطرية المؤقّتة. وكان دور المحرّك والمخطط لا بد أن يكون مستندًا في هذه المجموعة القليلة للعقيد صلاح جديد، ضابط المدفعية، أخي غسان جديد رئيس الكلية العسكرية في حمص في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، والأمين في الحزب السوري القومي الاجتماعي، وقد كان له الفضل الأكبر في الإفساح بالمجال أمام الشبان من جميع طوائف وطبقات الشعب السوري، لا سيما الأقليّات منهم في الدخول إلى الكلية العسكرية، التي كانت شبه حكر على العائلات الميسورة، أو المحظوظة لدى الطبقة الحاكمة سابقًا. وكانت قد اغتالته المخابرات السورية في عهد العقيد عبد الحميد السرّاج في بيروت سنة 1957.

كان أكثر من نصف الضباط الأربعة عشر، مؤسسي اللجنة العسكرية البعثية أصلهم من الأقليات: «أربعة من العلويين، درزيان وإسماعيليان». وفي مطلع سنة 1963، كانت هذه اللجنة العسكرية البعثية قد صارت تنظيمًا ذا بنية قوية، يسيطر عليه عدد قليل من الأفراد القادمين من المدن والبلدات الصغيرة. كانوا غالبًا من

الفلاحين الصغار والمؤاكرين، وصغار الموظّفين، ومن الفلاحين الذين لا يملكون أرضًا. وراحت هذه اللجنة تدخل في تنافس مع الزعماء المدنيين التقليديين للحزب، وتستفيد في كفاحها من دعم الإقليميين للحزب.

وقد أعقب انقلاب 8 آذار سنة 1963، في الواقع موجة من الطرد من الحزب، ومن الإدخالات الجديدة إلى الحزب، أحدثت تغييرًا أساسيًا في صميمه في التوازن بين مختلف فروعه ومناطقه الجغرافية، واتجه الإقليميون في الحزب، إلى العودة إلى تصرّف الضباط البعثيين في اختيار رفاقهم، وقد غلب على هذا التصرّف العامل الأقلّوي، الذي سرى منذ الخمسينيات وفي بداية ظهور الحزب إلى الواجهة السياسية الحقيقية، ثم إلى تعزيز منطقة نفوذهم الخاصة، بإعطاء سياستهم في التجنيد، تجنيد الأنصار الموالين للحزب، وتجنيد بسطاء الجنود، وبخاصة الترقية إلى رتبة ضابط في الجيش. وفتحت جماعة الإقليميين، مستفيدة من فقدان سجلات بأسماء الأعضاء المنتمين للحزب، باب الدخول إلى التنظيم واسعًا لأعضاء جدد مقرّبين منهم كانت أكثريتهم من العلويين. في حين كان الطرد من الحزب يحلّ بأعضاء أساسيين ثابتين في القيادة التقليدية. وقد كانت هذه القيادة التقليدية، بعد انقلاب 8 آذار أكثر انشغالاً بقضايا السياسة العليا، كمسألة إقامة اتحاد سوري ـ عراقي، من أن تستطيع الإشراف، بدقّة على مسلك الكوادر المتعلّق بالتنظيم الداخلي[1].

(1) لورانت شابري ـ آني شابري: سياسة وأقليات في الشرق الأدنى ص 226 ـ 227.
ـ باتريك سيل الصراع على سورية ص 416 وما بعد...
ـ باتريك سيل: الأسد، الصراع على الشرق الأوسط ص 126 ـ 132.
ـ مجلة الإيكونومست البريطانية: النشرة السنوية للشرق الأوسط، سورية ص 246 ـ 248.
ـ د. مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي، الفصل الثاني عشر، حزب البعث واستلام السلطة في سورية آذار سنة 1963 ص 343 وما بعد.
ـ جريدة الأوريون البيروتية عدد 19، 20، 21، شباط 1963.
ـ جريدة البعث السورية 11 أذار سنة 1963.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر ص 173 ـ 175.
ـ بدر الدين السباعي: المرحلة الانتقالية في سورية: عهد الوحدة 1958 ـ 1975.
ـ منيف الرزاز: التجربة المرّة ص 138 وما بعد.

الفصل الحادي عشر

بـدايـة التـاريـخ

أظهر العلويون في وقت مبكر جدًا عدم حماستهم للوحدة المصرية ـ السورية، على الرغم من الأقوال والتصاريح التي صدرت عكس ذلك، للأسباب التالية:

1 ـ ما كانوا، وهم يمثّلون آنذاك أكثر من 10٪ من مجموع سكّان سورية، ليودّوا أن يروا غالبية العرب السنّة، يعزّزهم الحجم الهائل من السنّة المصريين.

2 ـ إن عبد الناصر لم يستشرهم حول مبدأ حل الأحزاب السياسية، الذي يؤدّي إلى إغلاق قناة التعبير الوحيدة، وإن كان البعثيون من الطائفة العلوية، ليسوا الوحيدين الذين لم يكونوا راضين عن ذلك.

3 ـ أن تذهب فائدة مشروع ري سهل الغاب للمصريين، الذين يتدفّقوم بهجرتهم الكبيرة إلى المنطقة.

4 ـ تضييق هجرة العمل منذئذ إلى لبنان، وحقبة الجفاف المؤثّرة في أوساط الفلاحين.

5 ـ إبعاد البعثيين والضباط البعثيين بالذات عن موقع النفوذ في سورية ونقلهم إلى مصر.

وفي أيلول سنة 1963 سجّل المؤتمر القطري لحزب البعث ثورة عقائدية حقيقية. فإن اللجنة العسكرية، بدعم من الإقليميين، ولأول مرّة تعلن لجنة من حزب البعث، أنها على مبدأ «صراع الطبقات»، وتنادي بإقامة ديمقراطية شعبية،

ملتزمة في ذلك، برغبات ماركسيي الحزب، رافضة تدخل العسكريين في الحياة السياسية، هذا المبدأ الذي كان يدافع عنه الماركسيون بقوّة. ثم أخذت التأميمات طريقها إلى الظهور الجديد على الشكل التالي:

1 - تأميم مصانع النسيج في حلب مطلع 1964.

2 - تأميم بنوك خاصّة كبيرة.

3 - تأميم بعض المشاريع الصناعية والزراعية.

هذا الانعطاف اليساري الإيديولوجي، لم تسمح به القيادة التقليدية للحزب إلا بصعوبة، كما أن كبار التجار والحرفيين في المدن لم يتقبّلوه إلاّ قسرًا.

وعندما أصبح اللواء أمين الحافظ سنة 1964، رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة، ولكي يقطع الطريق على منازعة أوساط الحزب المتطرّفة والمتزايدة استقال ميشال عفلق من منصب الأمين العام للحزب، وكان يرضيه في مقابل ذلك، أن يرى في السلطة اللواء أمين الحافظ في موقع الحكم، وهو من الطائفة السنية، ومعتدل الاتجاه في اللجنة العسكرية، وقد بقي حتى سنة 1966، محاولاً إبعاد يسار الحزب عن تحجيم اليمين التقليدي للحزب.

ومن سنة 1965 إلى سنة 1966، بات الصراع في البلاد، وداخل الحزب محصورًا بين العسكريين الملتفين حول اللواء صلاح جديد، وجماعة أمين الحافظ، العقبة الأخيرة لوصول الأقليات إلى السلطة، بزعامة صلاح جديد، الذي شكّل حوله لفيفًا داخل هيئة الضباط، بتكتيل جميع ضباط الأقليات، ولا سيما من العلويين، والدروز، والإسماعيليين، مقابل الضباط الدمشقيين، الذين يغلب عليهم الطابع السني والبورجوازي، إضافة إلى الدعم المدني الذي كانت تمدّه به الأقليات الريفية في البلاد، التي كانت ترى فيه وفي جماعته العصبة المعادية للإقطاع في المدن وضواحيها.

كما كان من أول أعمال النظام الجديد، تعيين اللواء حافظ الأسد قائد سلاح الجو السوري وزيرًا للدفاع، والذي أصبح على قاب قوسين من القمة.

وفي 22 شباط سنة 1966، قام اللواء صلاح جديد وأنصاره من العسكريين بانقلاب، وضع حدًّا نهائيًا لذلك الصراع الطاحن على السلطة والنفوذ. فاعتقل العسكريون اللواء أمين الحافظ، وميشال عفلق، ورئيس الحكومة صلاح الدين البيطار، وألغوا مجلس الثورة واتّهموا الفريق القديم بمحاولة الرجوع عن الإجراءات الاشتراكية وعن الأمميات، وبأنه يريد تطهير الجيش من عناصره الثورية[1].

في هذا الوقت كان النظام الجديد، بزعامة صلاح جديد آخذًا في تطبيق الاشتراكية، وتعميق وتوثيق العلاقات مع الاتحاد السوفياتي. وقد أعلن الزعيم الشيوعي السوري خالد بكداش مشاركة الحزب الشيوعي السوري في الحكومة السورية الجديدة. وشجّعت كتائب العمّال بقيادة خالد الجندي تشكيل الحرس الثوري.

(1) لورانت شابري ـ آني شابري. سياسة وأقليات في الشرق الأدنى ص 299 ـ 230.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 270.
ـ باتريك سيل: حافظ الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، ص 167 وما بعد.
ـ نيقولاس فان دام: الصراع على السلطة في سورية، ص 77، لندن 1979.
ـ د. منيف الرزّاز: التجربة المرّة، ص 138 وما بعد.
ـ وثائق مؤامرة الثامن من أيلول سنة 1966، مكتب الإعلام القيادة القومية، دمشق.
ـ انظر: التقرير السياسي ومقررات المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي «القيادة القومية» ـ اتجاه صلاح جديد ـ ص 124 وما بعد، تشرين الثاني سنة 1970.
ـ نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر بيانات القيادة القومية 1963 ـ 1966، دار الطليعة، بيروت 1971.
ـ صلاح الدين البيطار: الثورة والثورة العربية، مجموع مقالات نشرت 1965 ـ 1967، بيروت دار الفكر العربي 1967.
ـ قرارات المؤتمر القومي التاسع: أيلول 1966، مكتب النشر والإعلام، دمشق.
ـ التقرير السياسي ومقررات المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي ـ القيادة القومية، مكتب النشر والإعلام، دمشق 1970.

وكانت الحكومة المشكّلة في الأول من آذار سنة 1966، شديدة الرغبة في أن لا تظهر، على أنها دكتاتورية عسكرية، ولا على أنها حكومة خاضعة لسيطرة العلويين. وهكذا تمّ اختيار رئيس الجمهورية نور الدين الأتاسي، ورئيس الوزراء يوسف زعيين، وإبراهيم ماخوس وزير الخارجية بعناية فائقة من المدنيين، إنقاذًا للمظاهر على الأقل، أما صلاح جديد فقد فضّل من جهته، البقاء خارج الحكومة، والمحافظة على قبضته على الجيش والحزب. وكان في الأربعين من عمره، كتومًا، متحفّظًا بطبيعته، بعيدًا عن الاتصال بالناس، قليل الكلام. ولم يكن يهتم بالثروة. يعيش حياة تقشّف بسيطة. وهذا ما كان يخيف مواطنيه الذين وجدوه غامضًا كاللغز. يحضر مبكرًا إلى مكتبه، ويغادر في وقت متأخّر. وعلى الرغم من علمانيته، فقد اتّهم بأنه يفضّل أبناء طائفته على غيرهم، وأحيانًا بدون وجه حق.

وعلى الإجمال، لم يكن لأي من رجال نظام صلاح جديد الخبرة السياسية، أو الاقتصادية، أو الصدى التاريخي المؤثّر في الرأي العام السوري. فكل هؤلاء كانوا مجموعة شبّان من خلفية أقلّوية ريفية، ضباطًا برتب متواضعة، حصلوا على ترقيات فورية قبل أوانها، وتسلّموا أعلى المناصب في الدولة، دون أن يكون لأحد سابق معرفة بهم، باستثناء عائلة الأتاسي. فكان حكام سورية الجدد شبانًا، معظمهم في الثلاثينيات من أعمارهم، كفاءاتهم الإدارية، وقدراتهم على الحكم، كادت أن تكون معدومة، لولا مبادئهم الثورية واندفاعهم المخلص للعمل، ضمن الإصلاح الزراعي، والتأميمات، والخطط الخمسية، والمشاريع العمرانية الضخمة، من بنى تحتية ومرافق عامة.

وعلى الرغم من محاولة ضرب نظام صلاح جديد الفساد بقوّة، فإن محاباة الحزبيين، والأقلّيات في المناصب، والتعيينات، وممارسة الطبقية، وصلت إلى مستوى لا يحسد عليه. فقد كان تعرّض إدارات الدولة لحملات تطهير ضد أبناء العائلات المحافظة والغنية، أو تلك المرتبطة بخط سياسي غير البعث القطري، قد أفرغ بعض الوزارات والمؤسّسات من كادرها البشري الفاعل.

وقد اختلف انقلاب سنة 1966، عن كل ما سبقه، بأنه أحدث تغييرًا عميقًا غير مسبوق في التركيبة السياسية والاجتماعية السورية، وبأنه كان ثورة بروحية ماركسية، تسعى إلى هندسة المجتمع من جديد، وخلق طبقات اجتماعية ثورية جديدة، قوامها العمال والفلاحون والجيش والطلاب والنساء، في مواجهة الطبقات الإقطاعية والمحافظة والبورجوازية المدينية. إذ لأول مرّة، باتت تحكم سورية عناصر من أقلّيات دينية، ومتحدّرة من أصول ريفية وفلّاحية، وخلفية ثقافية متواضعة، وليس من الأغلبية السنّية وخلفيتها البورجوازية، والتجارية، والمالية، والثقافة المدينية. وتشجّع أبناء الأرياف من سياسة الحكومة، التي رأوا بأنها دولة المحرومين والمعدومين الريفيين. فبدأت هجرة كبرى إلى المدن، ساهمت في تغيير طابعها السكاني والعقلية المجتمعية فيها[1].

كما أن الخلفية الريفية لأبناء النظام الجديد، عنت أيضًا عقليتهم، فكانت محافظة بشكل غريزي، تخشى الشيوعية، ولا تثق بالحركات الشعبية، وتتّخذ لنفسها صفة أبوية ورعوية تجاه الطبقات الفقيرة في المجتمع.

لقد قبل هؤلاء دعم الحزب الشيوعي في لحظة ضعفهم الأدنى، وخصوصًا في المدن الرئيسية، حيث لا وجود شعبيًا لهم، وحيث وجود الشيوعيين بكثرة أحيانًا، وقد أمّنوا لهم بعضًا من الغطاء الشعبي.

كما أن النظام بدوره، رأى أن التعاون مع الشيوعيين أفضل من التعاون مع

---

(1) (البعث) Marcel Colombe: Remarque sur le Ba'ch et les, instutions Politiques de la syrie-20 d'aujour d'hui orient, Paris vol 37 1966. P 57-62.

- لورانت شابري - آني شابري: سياسة وأقليات في الشرق الأدنى ص 230.
- Choud Palazzali. syrie, le rêve et la rypture-Ed le sycamore. Paris 1977.
- د. منيف الرزّاز: التجربة المرّة، ص 138 وما بعد...
- نيقولاس ڤان دام: الصراع على السلطة في سورية، ص 10 - 20.
- باتريك سيل: حافظ الأسد، الصراع على الشرق الأوسط ص 176 - 179.
- مقال في صحيفة الأنترناشيونال هيرالد تريبيون، مترجم إلى العربية، بعنوان الجواسيس قد يخدعون أنفسهم أيضًا عدد 8 تموز سنة 1985.

الناصريين، نظرًا للتجارب السلبية مع هؤلاء. ما أعطى موسكو إشارة طيّبة، وفتح الباب لمساعدات سوڤياتية لسورية، ولذلك عيّنت الحكومة لأول مرّة في تاريخ سورية وزيرًا شيوعيًا هو سميح عطية كوزير للمواصلات، إضافة إلى بعض الوزراء المقرّبين من الشيوعيين... وبدأ صلاح جديد وزملاؤه يبحثون فكرة الاشتراكية العلمية. غير أنهم، بالرغم من كل تشدّدهم، لم يتخلّوا عن التشكك البعثي القديم بالشيوعية، ولا عن تصميمهم بالانفراد بالسلطة والحكم. فخالد بكداش عاد إلى سورية وفقًا لشروط صارمة، فقد منع من عقد الاجتماعات وإلقاء الخطب، بينما أوضح اللواء حافظ الأسد في مقابلة مغ صحيفة «لوموند» الفرنسية، إن الوزير الشيوعي قد دخل الحكومة بصفته الشخصية الفردية، لا الحزبية. وبقي التعاون بين النظام والشيوعيين محدودًا، فلم يتعامل معهم كحزب، بل كأفراد لا يمثّلون حزبًا. واستمر النظام في اعتقال الشيوعيين والضغط عليهم بقسوة من وقت إلى آخر. وفي هذا لم يختلف عن الأنظمة السابقة في سورية.

وعلى الجانب السوڤياتي، توضح السجلّات، بأن السوڤيات لم يحصلوا على أي نفوذ في سورية لقاء كل التسهيلات التي قدّموها. وتبيّن فيما بعد أن يسارية الفريق الحاكم الجديد، كانت ذات أصولٍ محلّية، ولم تأت بإيحاء سوڤياتي.

فخلال شهرين من تشكيلها، حصلت حكومة يوسف زعيّن على التزام سوڤياتي بالتعاون والمساعدة. حيث اعتبرت الحكومة السوڤياتية أن حكّام سورية الجدد مصمّمون على تطبيق الاشتراكية في الصناعة والزراعةِ، فوافقت على بناء سد الفرات، إضافة إلى سلّة من المساعدات في معظم القطاعات، وضع بعضها على سكة التطبيق السريعة، إضافة إلى إعلان بدعم الحكومة اليسارية التوجه في سورية، وإطلاق تحذير، إن الاتحاد السوڤياتي، لن يسمح لأي قوى خارجية، بقلب نظام الحكم في سورية، ما عزّز موقع سورية الإقليمي والدولي. وشجّعت موسكو المصالحة بين مصر وسورية، وبدأت تعتبر البلدين جزءًا من سياستها في الشرق الأوسط. وعمل رئيس الوزراء السوڤياتي ألكسي كوسيغين أثناء زيارته إلى القاهرة

في أيار سنة 1966، على إقناع الرئيس عبد الناصر بمد اليد إلى النظام الجديد في سورية، والتعاون مع دمشق كخطوة أولى لإنشاء جبهة موحّدة من الدول العربية التقدّمية، أثمر عن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وإلى اعتراف مصري بسورية كدولة مستقلة لأول مرّة منذ الانفصال سنة 1961.

وهكذا يكون نظام صلاح جديد قد أنهى العداء مع الرئيس جمال عبد الناصر، وساهم في ذلك الإعلانات المتلاحقة من البعث الجديد في دمشق عن سياسته العربية الداعية إلى تقارب الدول العربية التقدّمية[1].

ما كاد نظام صلاح جديد ينهي خلافاته مع الرئيس جمال عبد الناصر، ويثبت تقاربه مع الاتحاد السوفياتي، ويعلن عن سياسته الجديدة بالتقارب من الدول العربية التقدّمية، ويعتبر أن جماعات الحوراني والقيادة القومية قد قُصّت أجنحتها، وروّضت، ولم تعد تشكّل أي تهديد لاستقرار النظام، وأصبحت كليًا تحت مراقبة النظام، حتى أخذ الانفصام بين قادة انقلاب سنة 1966 يظهر إلى العلن.

إذ بدأ الاستقرار يهتز من الداخل بالذات، ومن أهل البيت المالك خصوصًا يقوده شخص مقرّب من صلاح جديد، هو المقدّم سليم حاطوم آمر وحدة المغاوير[*].

(1) جريدة لوموند «Le monde» الفرنسية عدد 13 تموز 1967.
نيقولاس ڤان دام: الصراع على السلطة في سورية، ص 77 وما بعد.
باتريك سيل: حافظ الأسد، الصراع على الشرق الأوسط ص 178 ـ 180.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر ص 274 ـ 275.
ـ منيف الرزّاز: التجربة المرّة.
ـ سامي الجندي البعث.
ـ مطاع الصفدي: حزب البعث، بيروت سنة 1970.
ـ لورانت شابري ـ آني شابري سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، ص 230 ـ 231.

(*) ولد سليم حاطوم في قرية «دبّين» الدرزية، وانتسب إلى حزب البعث في سنّ مبكرة، ثم التحق بالجيش، وكان طموحًا ونشيطًا. شارك بحماس في انقلاب 8 آذار، وكان بين أشد عناصر البعث الجديد يسارية، ولكنه لم ينتخب عضوًا في القيادة القطرية، رغم عضويته في اللجنة =

فعلى الرغم من مساهمته الفعّالة في انقلاب 1966، وقيادته المعركة ضد أمين الحافظ، التي كانت السبب الرئيسي لنجاح الانقلاب، ونيله عضوية اللجنة العسكرية الموسّعة، فلم ينتخب لعضوية القيادة القطرية لحزب البعث. فقد تجاهله النظام، وأعاده إلى عمله السابق في حراسة مبانٍ رسمية معيّنة. فشعر أن رفاق الدرب ولا سيما منهم اللواء صلاح جديد قد جرحوا كرامته، باتهامهم إياه بالقساوة والعنف الزائدين اللذين مارسهما يوم الانقلاب، ما أدّى إلى سقوط العشرات من القتلى، وأنه بتصرّفه هذا، قد شوّه سمعة الانقلاب، ما جعلهم يبعدونه عن الصورة السياسية، وهكذا بدأ يمد خيوطًا مع القيادة القومية للحزب، ويكثر من الخطابات الثورية اليسارية، محاولاً استمالة الشيوعيين إلى جانبه.

هذا الإبعاد كاد يخلق شرخًا طائفيًا «درزيًا ـ علويًا» في حزب البعث العلماني المنحى، بحيث وقف بعض الضباط من الطائفة الدرزية إلى جانب سليم حاطوم ابن طائفتهم، والذين اعتبروا أن النظام أهمل دورهم ومنهم: حمد عبيد، وحمود الشوفي، وفهد الشاعر وغيرهم... وما زاد التباعد بين الفريقين هو انكشاف حركة الانقلاب التي كان يقودها سليم حاطوم قبل تنفيذها، ما أدّى إلى اعتقال ما لا يقل عن مائتي ضابط، غالبيتهم من الطائفة الدرزية.

وما أن انتشر خبر الاعتقالات، حتى بدا أن ما يحصل هو حملة على أبناء الطائفة الدرزية من العسكريين، فاشتعلت مشاعر أهل السويداء أكبر معقل درزي في المشرق العربي، وحتى في أوساط البعثيين أنفسهم، حيث أرسل فرع البعث باسمهم مذكّرة إلى القيادة القطرية في دمشق، يطالب فيها بإطلاق سراح الضباط الدروز. لكن ما صدر من ردود فعل أقرب منه إلى الحماقة، كان من الضابط سليم

= العسكرية، وكان له دور فعّال أيضًا في انقلاب 23 شباط 1966، وقيادته للمعركة، ضد اللواء أمين الحافظ. لكن تم إبعاده عن القيادة فيما بعد، بسبب القسوة التي مارسها يوم الانقلاب، وأعيد إلى عمله السابق في حراسة الأبنية الرسمية. فشعر بأنهم جرحوا كرامته بإبعاده الصامت. ما جعله يفتح خط اتصال مع القيادة القومية لحزب البعث، وبخاصة مع الدكتور منيف الرزّاز، الذي كان لا يزال مختبئًا في دمشق، والتقى معه على العداء لصلاح جديد.

حاطوم، أثناء اللقاء الودّي بين أركان الدولة، الذي كان يحاول إصلاح ذات البين بين الفريقين، حيث حاول اقتحام قاعة الاجتماع شاهرًا سلاحه بيده، مهدّدًا بقتل رئيس الدولة نور الدين الأتاسي، وصلاح جديد، جعل الأمور تسير من سيء إلى أسوأ. إلا أن حكمة مشايخ جبل الدروز وزعمائهم، وردّ اللواء حافظ الأسد قائد السلاح الجوي، بإرسال سرب من الطائرات حلّق فوق قلعة السويداء، وأمر اللواء 70 بتطويق مدينة السويداء، جعل سليم حاطوم يعود إلى رشده، ويرى أن وضعه مهدّدًا، وأن عمليته قد فشلت.

لقد ارتدت المعارضة بين صلاح جديد وسليم حاطوم طابع النزاع بين ممثلين لطائفتين أكثر منها لطابع نزاع إيديولوجي، أو الخصومة بين شخصين. ففي سنة 1966، التف معظم البعثيين من الطائفة الدرزية حول سليم حاطوم، في حين كان جميع أبناء الطائفة العلوية يجتمعون حول صلاح جديد. وقد انتهت الأمور بمحاكمة سليم حاطوم أمام محكمة عسكرية، أصدرت حكمها عليه بالإعدام، الذي نفّذ في 26 حزيران سنة 1967.

لقد خابت محاولة الانقلاب، بفضل تدخّل حافظ الأسد لصالح صلاح جديد، وكان آنذاك آمر الطيران منذ سنة 1963، ووزير الدفاع منذ 23 شباط سنة 1966، وكان الأسد من الطائفة العلوية شأنه كصلاح جديد، لكنه يتعارض معه في نقاط عديدة. فلم يتدخّل في النزاع لإنقاذ صلاح جديد إلاّ في اللحظة الأخيرة، والرأي السائد آنذاك أنه لم يفعل ذلك إلا بتضامن طائفي علوي، لكي يتجنب أن يعرّض احتمال فشل جديد لجميع مكتسبات الطائفة العلوية في الدولة للخطر، ما اضطّر عشرات من الضباط من الطائفة الدرزية، الذين التفّوا حول سليم حاطوم إلى مغادرة البلاد.

لقي تحرّك حافظ الأسد لإنقاذ النظام تقديرًا عاليًا من صلاح جديد، فزادت ثقته به، وشرعت السلطة في حملة تطهير في صفوف القوى المسلّحة، استمرّت حتى ربيع سنة 1967، بعد انكشاف الاختراق الواسع لأخصام النظام في أشهره الستة

الأولى. فتمّ تسريح 89 ضابطًا في تنظيم الحزب العسكري داخل الجيش، الذي كان قد أسّسه الأسد نفسه، واعتقل ضباط آخرون. كما تم لاحقًا تسريح 40 ضابطًا، بهدف وضع الحد نهائيًا لأي محاولات انقلابية جديدة، وللتأكد من أن الجيش بات خاليًا من المجموعات والحركات المناهضة للسلطة.

لكن التسريح بهذا الشكل كان ذا حدين:

1 ـ الحد الإيجابي: خلو الجيش من الحركات المشبوهة بنظر السلطة، وما اعتبرته من العملاء، وإبعاد شبح الانقلابات العسكرية.

2 ـ الحد السلبي: إن تسريح مئات الضباط، انضموا إلى المئات من غيرهم جرى تسريحهم منذ سنوات الوحدة وبعدها، يعني أن سورية دخلت عامَ 1967، بعدد ضئيل من الضباط برتب رفيعة، وبفقدان الكثير من الخبرات والتجارب العسكرية الحربية، التي خاضها الضباط المسرّحون، وببناء جيش حديث بذوي الرتب المتواضعة، والذين لا خبرة لهم في القتال والإدارة والتنظيم، ما انعكست نتائجه في حرب 5 حزيران سنة 1967 بين سورية ومصر من جهة، وإسرائيل من جهة ثانية.

في مقابل هيئة ضباط إسرائيلية كبيرة وخبيرة، من رئيس الأركان إسحق رابين ونائبه حاييم بارليف، ومدير العمليات عازر وايزمن، وقائد القوّة الجوّية مردخاي هود، ومدير المخابرات العسكرية آهارون ياريف، ورئيس الموساد مائير عاميث، يعود تدريبهم المتواصل إلى الحرب العالمية الثانية مع القوات البريطانية، إذ كانت الحرب مهنتهم وحرفتهم، يضاف إليهم وزير الدفاع الجنرال موشي دايان. وكان هؤلاء الضباط مزوّدين بكل ما يلزم لشؤون الحرب من أسلحة هجومية ودفاعية جوية وبرّية.

كان أسبوع حرب حزيران سنة 1967 بمنزلة كابوس جثم على صدر وزير الدفاع السوري اللواء حافظ الأسد. فقد سلاحه الجوي في 5 حزيران، وفي 10 حزيران الجولان، وفي 12 حزيران موقع المراقبة على قمة جبل الشيخ، حيث

يمكن لإسرائيل أن تراقب كل حركة في سهل دمشق، وأصبحت العاصمة السورية أقرب إلى الحصار يتدّفق إليها آلاف اللاجئين النازحين من أرض المعركة، ما دفع باللواء حافظ الأسد إلى الانعزال في بيته لمدة ثلاثة أيام ليمعن التفكير في الكارثة وأسبابها وكيفية الخروج منها مستقبلاً(*).

وقد أثارت فترة ما بعد الكارثة مشادات وشجارات بين القادة. فقد اهتز حزب البعث والقيادة العليا والحكومة بالاتهامات المتبادلة. فالعسكريون راحوا يلومون المدنيين لقيامهم بجر البلاد إلى الحرب، بينما راح المدنيون يشجبون العسكريين على عدم كفاءتهم. وطالب عدد من أعضاء الحزب أن يستقيل اللواء حافظ الأسد فورًا من وزارة الدفاع، وجرت محاولة لفصله من القيادة القطرية.

لكن فترة الشجار توقّفت مؤقّتًا، عندما أدرك المتشاجرون أنه إذا لم يرصّوا صفوفهم، فإن النظام بأكمله سيكون عرضة للخطر والانهيار، باعتبار أن الحرب لم تؤد فقط إلى انهيار سمعة البعث، بل إلى عودة بعض القدامى من الطامعين بالسلطة. أضف إلى ذلك أن نظام البعث لم يحظ بالشعبية اللازمة، أمّا الآن وعلى أثر الهزيمة، أصبح محّط الانتقادات اللاذعة. ولم يكن ثمّة أحد مستعدًّا ليعترف بالشجاعة التي أبداها الجيش السوري والجنود السوريون بالذات في دفاعهم القصير، على الرغم من كل المقدّمات المعاكسة. في حين كان الثلاثة المدنيون(**) الذين يقودون سورية بخطبهم النارية وتخطيطهم العشوائي، ورؤيتهم القصيرة للأمور الاستراتيجية أشبه بالبهلوانيين الذين يعيشون في عالم من صنع خيالهم،

(*) خسائر الحرب الإسرائيلية ـ العربية 1967 بالنسبة للفريقين:

أ ـ الخسائر السورية «6000» ضابط وجندي ـ 1200 قتيل بينهم 60 ضابطًا طيارًا ـ 3000 جريح ـ 696 أسيرًا.

ب ـ خسائر المعدات الحربية: 300 دبابة ـ 140 ناقلة جند ـ 80 مدفع ميدان ـ 96 طائرة حربية ـ 29 منصّة صواريخ سام ـ 6 طائرات هليكوبتر.

ج ـ الخسائر الإسرائيلية: «2500» ضابط وجندي. 350 قتيل.

د ـ الخسائر الحربية: 12 طائرة حربية ـ 3 طائرات هليكوبتر. قتيلاً دبابة.

(**) نور الدين الأتاسي ـ يوسف زعيِّن ـ إبراهيم ماخوس.

حيث تحل الشعارات محل القوة الحقيقية. لكن هذه الهزيمة الصارخة، كانت النقطة الحاسمة في حياة حافظ الأسد، ساعدت على نقله إلى مرحلة النضج السياسي، وجعلته يوقن بأن زملاءه قادوا البلاد إلى الكارثة.

وفي سنة 1968، جرّد العسكريون ميليشيا حزب البعث المدنيين من سلاحهم، وحصل اللواء حافظ الأسد، وكان ما يزال دائمًا وزيرًا للدفاع على مرسوم تصبح به جميع القوى المسلحة على الأرض الوطنية متعلّقة به بعد الآن. وفي ربيع سنة 1969 هزم الجيش كذلك قوّات الأمن بعد محاولة الانقلاب، وانتحار رئيسها خالد الجندي من الطائفة الإسماعيلية، وأحد الأعضاء المؤسسين للجنة العسكرية للبعث. وابتداء من هذا التاريخ وضع العلويون يدهم على جميع أجهزة الدولة، ومنذئذ راحت الصراعات من أجل السلطة تنحصر داخل أوساط العلويين البعثيين مع مناصريهم من بقية الأنسجة في المجتمع والدولة السورية.

وقد انشغلت سورية ما بين 1967 و1970، بأزمة حكم بين القيادة المدنية، التي يقف وراءها صلاح جديد، والقيادة العسكرية التي يقف وراءها حافظ الأسد، ما فسّر أن الصراع بين الفريقين هو عسكري ومدني. وكان حافظ الأسد وزيرًا للدفاع، وقائدًا لسلاح الجو، وصلاح جديد الأمين العام المساعد للقيادة القطرية لحزب البعث، يسيطر عبر منصبه على أجهزة الحزب وجناحه العسكري. كما كان حافظ الأسد مسؤولاً سياسيًا في الحزب إضافة إلى موقعه العسكري. في حين كانت المسألة هي استراتيجية الصراع ضد إسرائيل، والتنمية الاقتصادية، والإدارة والحياة السياسية والعلاقات الخارجية. لكن حافظ الأسد، بعد هزيمة حزيران كوّن لشخصه وتطلعه إلى الحكم شخصية له في القوات المسلّحة، وراح يستقطب الولاء لنفسه بين كبار الضباط والقادة العسكريين والأوساط الشعبية، بتقديم الخدمات والمنح، وتحسين أوضاع زملائه[1].

(1) لورانت شابري ـ آني شابري ـ . سياسة وأقلّيات في الشرق الأدنى ص 230 ـ 231.
ـ صحيفة الأنترناشيونال هيرالد تريبيون عدد 8 تموز سنة 1985، مترجم إلى اللغة العربية. =

أما بالنسبة إلى الأقليات العرقية، فقد تشابهت التجربة السورية مع العراق، ذلك أنّ ثمّة في كل من سورية والعراق أقليات غير عربية، أهمها الأكراد، الذين يتمركزون في سورية، في المنطقة الواقعة على الحدود السورية ـ العراقية، والسورية ـ التركية، على طول شريط حدودي شمال البلاد، وهم يشكّلون أغلبية ظاهرة في تلك المناطق. حيث يقطنون منطقة الجزيرة الفراتية العليا، وإقليم دجلة، ومدينة القامشلي، على ضفتي نهر الخابور، ومحافظة الحسكة. كما يوجدون في محافظة حلب، حيث يوجد جبل الأكراد، وتعد مدينة عفرين وتوابعها من القرى والدساكر مركز الأكراد هناك. ومن أهم المناطق والمدن التي يسكنها أكراد سوريا: مدينة عفرين مركز الأكراد هناك، المالكية، قبور البيض، القامشلي، عامودا، الدرباسية، ديريك، عين عرب، قراداغ، وتشتهر هذه المناطق جميعها بخصوبة أراضيها، وكثرة المراعي فيها، كما يوجدون بشكل أقل في بعض المدن الكبرى، كدمشق، وحلب، وحماة، واللاذقية، والرّقة. وقد زاد عدد الأكراد في سورية نتيجة للهجرات المستمرّة، والناتجة عن الثورات في تركيا. ويستقر المهاجرون الأكراد

=
- نيكولاس ڤان دام: الصراع على السلطة في سورية ص 77 وما بعد.
- آلين كاس: مجلة الأيكونومست، النشرة السنوية للشرق الأوسط سنة 1977 ص 246 وما بعد.
- كمال ديب: تاريخ سورية المعاصرة، ص 276 ـ 280.
- باتريك سيل: الأسد، الصراع على الشرق الأوسط ص 181 وما بعد.
- إميل عبّاس آل معروف: تاريخ العلويين، جـ 3. ص 581 ـ 582، دار الأمل والسلام، الطبعة الأولى لبنان 2013.
- د. جورج جبّور: الحياة الحزبية في سورية ومستقبلها ص 40 ـ 41، دمشق 2004.
- ياسين الحافظ: الهزيمة والإيديولوجية المهزومة، بيروت 1979.
- سعد جمعة: المعركة ومعركة المصير ص 119 وما بعد، بيروت 1968.
- كارك فون هورن: جندي من أجل السلام، الفصل الحادي والعشرين، لندن 1966.
- إسحق رابين: مذكرات رابين، ص 69 وما بعد، لندن 1969.
- عازر وايزمان: صحيفة ها آرتس الإسرائيلية عدد 29 آذار سنة 1972.
- أنطوني. هـ. كوردزمان: الميزان العسكري العربي الإسرائيلي وفن العمليات، ص 15 وما بعد.
- معهد المشاريع الأميريكية: واشنطن تشرين الأول 1986.
- إبراهيم الخلاص: مجلة جيش الشعب، عدد 25 نيسان و9 أيار سنة 1967.

في «راس العين، والدرباسية، وعامودا، والقامشلي، وقرى شمال منطقة الحسكة، وشمال ناحية تل خميس».

والأكراد في سورية مندمجون في المجتمع السوري بشكل جيد، وهم كمسلمين تمتعوا بالحقوق ذاتها التي للعرب. وقبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، كان لأكراد سورية مطبوعاتهم باللغة الكردية، بدون أي عائق، وبعد جلاء القوات الفرنسية في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، بقي العرب والأكراد على علاقات جيّدة، ولم تتخذ أي إجراءات قمعية بحق المنادين بالقومية الكردية، على الرغم من تعارض هذه القومية مع فكرة القومية العربية المنتشرة في سورية[1].

كما أنّ الأكراد في سورية لم يشكلّوا أي عقبة تذكر للاستعمار الفرنسي خاصة، حين منحتهم المفوضيّة السامية الفرنسية بعض الحقوق والامتيازات الثقافية، حيث سمحت لهم بإصدار المطبوعات باللغة الكردية، ووافقت على تأسيس نواد وجمعيات ثقافية واجتماعية. وكان الفرنسيون ينظرون إلى الأكراد على أنهم أقلية مفيدة لحفظ التوازن مع باقي الأقليات. وقد شجعهم الفرنسيون في فترات متفاوتة على إمكان إنشاء كردستان مستقلة ضمن الإطار القومي الكردي العام، والذي يتضمن التعبير الجغرافي الكردي في تركيا والعراق وإيران، كما سمحت لهم بإنشاء منظّمات سياسية ضمن هذا الإطار، أو ضمن حرية نسبية

(1) ـ موسى مخول: الأكراد من العشيرة إلى الدولة، ص 159 ـ 160، بيسان للنشر والتوزيع بيروت 2013.
ـ أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام، الجزء الثاني ص 312 ـ 315، دار اليقظة العربية، دمشق 1947.
ـ سعد ناجي جواد: دراسات في المسألة القومية الكردية، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى بيروت 2005. ص 89 ـ 90.
ـ جيرارد جاليان: المأساة الكردية ص 152 ـ 153، ترجمة عبد السلام النقشبندي، دار تاراس للطباعة والنشر، أربيل، 2007.
ـ عبد الرحمن قاسملو: كردستان والأكراد، ص 114، المؤسّسة اللبنانية للنشر، بيروت.
ـ محمد رجائي سليم، الحركة الوطنية في سورية، ص 215.

وجزئية في هذا المضمار لكنها لم تعمل لمنح الأكراد نظامًا إداريًا شبيهًا بالنظام الإداري لدولة العلويين في منطقة اللاذقية، وللدروز في جبل الدروز (جبل العرب حاليًا) ومركزه مدينة السويداء. كما أنها لم تدفعهم للمطالبة بالاستقلال الذاتي. إنما تمركزت مطالبهم حول تحسين وضعهم الاجتماعي والثقافي ضمن الدولة السورية، وبضمانات فرنسية.

كانت السياسة الفرنسية في الثلاثينيات وبداية الأربعينيات من القرن العشرين، تحرص في أحيان كثيرة على تشجيع الأقليات الكردية للضغط على الحركة الوطنية العربية، كما عملت على احتواء الكرد المعارضين، بتدشين ساعات للبث الإذاعي باللّغة الكردية من إذاعة بيروت في لبنان سنة 1937، واستمرت هذه الإذاعة بالبث حتى أواخر سنة 1941. كما أن السلطات الفرنسية وافقت على إجازة تأسيس نادٍ للأكراد في عامودا سنة 1939[1].

وقد شهدت سورية منذ 1957، لقاءات مع بعض الزعماء الأكراد العراقيين، وعلى رأسهم جلال الطالباني مع بعض القادة السوريين: أمثال أكرم الحوراني، وعبد الحميد السرّاج رئيس المخابرات العسكرية.

كما أن الرئيس جمال عبد الناصر، كان قد حظي قبل الوحدة السورية ـ المصرية بتأييد كبير جدًا من أكراد سورية والعراق. وبخاصة من الملاّ مصطفى البرزاني.

(1) موسى مخوّل: الأكراد من العشيرة إلى الدولة، ص 164 ـ 165.
- Pierre Rondo, Les Kurdes de syrie, la France Méditerrannée No 1. P. 103-106 1939.
ـ منير الريس، جريدة الأيام الدمشقية 11 تموز سنة 1922.
ـ أمين سعيد، جريدة المقطّم المصرية، نيسان 1935.
ـ أديب معوض: الأكراد في لبنان وسورية، مجلّة النشرة السنة 95 الجزء 12 ص 19.
ـ محمد طالب هلال: دراسة عن محافظة الجزيرة، ص 85، إصدارات الشعبة السياسية في الحسكة. سورية 1963.
ـ سعد ناجي جواد: دراسات في المسألة القومية الكردية، ص 102 ـ 103، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى. بيروت 2005.
ـ محمد رجائي سليم، الحركة الوطنية في سورية ص 250.
ـ عبد الرحمن قاسملو: كردستان والأكراد، ص 114.

إلاّ أن موقف أكراد سورية تغيّر بعد إنشاء الوحدة. فقامت السلطات السورية بإلقاء القبض على عدد كبير من القياديين الأكراد، وبعض أعضاء لجان المناطق، وأودعتهم السجن سنة 1959، واعتقل أكثر من 4000 كردي كان من بينهم الزعماء: نور الدين زازا، وعثمان صبري، ورشيد عمّو الذي كان سابقًا عضوًا في الحزب الشيوعي السوري.

واستمر التضييق على الأكراد في سورية، حتى بعد انفصام الوحدة في 28 أيلول سنة 1961. وفي 23 آب سنة 1963، أصدرت الحكومة السورية الوثيقة رقم 93، وحتى تقرّر بموجبها إجراء عملية إحصاء للأكراد السوريين في الجزيرة الفراتية لمنع تسلّل الكرد إليها من تركيا بطريقة غير شرعية. وتم بذلك تجريد 120 ألف كردي من جنسيتهم، باعتبارهم ليسوا من أصل سوري.

فحزب البعث في سورية الذي سهل صعود الأقليات الدينية: المسيحيين، والعلويين، والدروز، والإسماعيليين، لم يكن يثق بالأكراد ونياتهم، وبخاصة أن بعض قياداتهم كانت تتلقى العون من إسرائيل منذ أواخر الخمسينيات من القرن العشرين.

لكن المصادر الكردية تؤكّد أن عدد الذين سلخت عنهم الجنسية هو عدد هائل، وأن الغالبية هي من أصل سوري. ويطالب هؤلاء بإعادة الجنسية السورية إليهم، وإعادتهم إلى مناطقهم. في حين رفضت الحكومة السورية هذا الطلب. ووضعت خطّة الحزام الأخضر، أو الحزام العربي، كما تسميه المصادر الكردية، والذي تضمّن إنشاء حزام بطول 350 كم، وعرض يتراوح بين 10 و15 كم، في منطقة شمال سورية، تقرّر بموجبه تهجير الأكراد من الشريط المحاذي للحدود التركية، وإحلال القبائل العربية مكانهم. وقد يكون اكتشاف البترول في قلب هذه المنطقة في قراتشوك، من الأسباب التي كانت وراء دفع الحكومة السورية إلى هذا العمل[1].

(1) موسى مخول: الأكراد من العشيرة إلى الدولة، ص 167 ـ 168.
ـ **جيرارد جالديان**، المأساة الكردية ص 153 ـ 155.

=

وبعد انهيار الحركة الكردية المسلّحة في العراق سنة 1975، تمكّن جلال الطالباني من تشكيل الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي أراد منه أن يكون جبهة كردية تضم أغلب الأحزاب ومختلف الفئات الكردية، وقد جعل من سورية مقرًا لعمله. ولقد نجح في ضم الحزب الكردي السوري إلى هذا الاتحاد بزعامة حميد درويش.

وبعد سلسلة من الانشقاقات والتدخلات في شؤون الأكراد السوريين، وتنظيماتهم، ظهر على الساحة السورية أربعة تنظيمات كردية، شكلت جبهة واحدة عرفت باسم «جبهة التحالف الديمقراطي الكردي». وسمح لممثّلي هذه التنظيمات بالدخول إلى البرلمان السوري بخمسة عشر مقعدًا؛ ثلاثة منها للقائمة التي ساندتها التنظيمات الكردية وهؤلاء الثلاثة هم: كمال أحمد، وحميد الحاج درويش رئيس الحزب الديمقراطي التقدمي السوري، وفؤاد عفّو ممثل الحزب الشعبي الكردي السوري. ويبدو أن هذه السياسة كانت جزءًا من الخطة السورية الرامية إلى استيعاب المعارضة الكردية، والتي تلاشت بعد ذلك، حيث أصبحت هذه الأحزاب عمليًا جزءًا من الجبهة الوطنية، التي تضم الأحزاب المتحالفة مع حزب البعث. وبقي حزب كردي واحد معارض.

لكن سياسة الاعتدال السورية هذه تجاه الأكراد، لم تمنع الحكومة السورية من مصادرة بعض النشرات الكردية المتطرّفة، ومنع الأكراد أحيانًا من الاحتفال بعيد

= ـ سعد ناجي جواد: دراسات في المسألة القومية الكردية ص 108 ـ 111.
ـ وثائق حزب البارتي الديمقراطي الكردي اليساري ـ سورية ص 57 وما بعد...
ـ جلال الطالباني: كردستان والحركة القومية الكردية ص 170 ـ 173، منشورات جريدة النور، الطبعة الأولى، بغداد. 1990.
ـ محمد طالب هلال، دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، والاجتماعية، والسياسية، إصدارات الشعبة السياسية في الحسكة ـ ص 45 ـ 48 سورية 1963.
- Jeant Pierre viemement, contribution à l'étude de la sociologie de l'histoire des Kurdes. Ecole pratique des Hautes etudes sorbonne I-II. Paris 231.
ـ وثائق البارتي الديمقراطي الكردي اليساري ص 55 ـ 62.

رأس السنة الكردية «النوروز». ومع هذا فقد بقيت الساحة السورية تعتبر المحطّة الثانية لقادة أكراد من الدول المجاورة، الذين كانوا غالبًا ما يتوجّهون إليها ويتحرّكون منها.

ويمكن تلخيص السياسة السورية تجاه الأكراد بما يلي:

1 ـ السماح لأكراد سورية بنشاطات ثقافية محدّدة.

2 ـ السماح للأحزاب الكردية بالمشاركة في الحياة السياسية السورية تحت مظلّة حزب البعث الحاكم.

3 ـ عدم ممانعة الحكومة السورية في عمل الأكراد في قضايا أكراد الدول المجاورة.

4 ـ إن هذا النجاح السياسي، كان لا بد له أن ينعكس على العلاقة القائمة بين قادة الأقلية الكردية والحكومة السورية[1].

---

(1) موسى مخول: الأكراد من العشيرة إلى الدولة ص 169 ـ 170.
ـ جيرارد جالدمان: 156 ـ 158.
ـ سعد ناجي جواد: دراسات في المسألة القومية الكردية، ص 126 ـ 135.
ـ جريدة التايمز اللندنية، تاريخ 19 تموز سنة 1976، مترجم إلى اللغة العربية.
ـ صلاح بدر الدين: حول العلاقات الكردية العربية، مبادئها وواقعها وآفاقها ص 142 ـ 143 بيروت سنة 1981.
ـ التقرير السياسي للمؤتمر التأسيسي لحزب الشعب الكردستاني ص 142 ـ 143 سنة 1981.
- More: Les Kurdes Aujourd'hui Paris 1984. P. 201-209.

الفصل الثاني عشر

الصراع بين أبناء الفريق الواحد

عندما تسلّم قادة سورية الجدد زمام السلطة في البلاد بزعامة اللواء حافظ الأسد، بعد انقلاب سنة 1970، آلَ إليهم بلد كان منعزلاً سياسيًا، وضعيفًا اقتصاديًا، ومشتّتًا اجتماعيًا. لقد أخذت سورية منذ الانتداب الفرنسي، تنتقل من أزمة داخلية إلى أخرى. وجاء انقلاب إثر انقلاب، وقد حدث أثناء هذه الفترة 21 انقلابًا عسكريًا أو محاولة انقلاب، وحلّ نظام حكم في أعقاب نظام حكم، وكان ذلك بشكل دوري، أخذ يبعث عوامل الضعف والفرقة في البلاد. وكان من أثر الاتحاد مع مصر سنة 1958 ـ 1961، وأخيرًا الانكسار في حرب حزيران ضد إسرائيل سنة 1967، أن انهارت معنويات البلاد وشُهّر بقادتها.

وكانت أول مهام الرئيس حافظ الأسد، وأكثر إنجازاته دلالة في المرحلة الأولى من حكمه، هو تمكّنه من فتح أبواب «سورية الحصن». فمنذ ان تسلّم حزب البعث العربي الاشتراكي مقاليد الأمور سنة 1963، وإلى حد ما قبل هذا التاريخ، كانت سورية منطوية على نفسها خلف أسوارها، يحفزها إلى ذلك شعور بالرهبة والحذر من العرب والأجانب على السواء. وقد جعل قادتها التطلّع إلى السلطة، بمثابة هدف في حد ذاته، بحيث أصبحت بلا زعامة لوقت طويل.

وعملاً على هذا الفكاك من هذا الركود، استقر رأي الرئيس الأسد بعد تسلّمه السلطة على ثلاثة أمور:

1 ـ تخفيف القيود عن اقتصاد سورية المعتل.

2 ـ إزالة بعض القيود عن الحريات الشخصية، وبمعنى آخر، إلغاء الفكرة بضرورة التشابه في الرأي.

3 ـ فتح أبواب البلاد أمام رأس المال الغربي.

ولتحقيق هذه الأهداف، كان على الرئيس السابق لسلاح الجو السوري أن يتحرّك بحرص، مع أنه عرّض نفسه للاتهام بأنه خان بعض المبادئ الأساسية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم.

وأما إيديولوجية البعث، التي صاغها ميشال عفلق وصلاح البيطار، فهي محاولة لمزج القومية العربية بالمفهوم الماركسي. والثالوث العقائدي الذي تستند عليه هذه الإيديولوجية يشتمل على «الوحدة العربية، والحرية، والاشتراكية». وقد اضطرّ البعثيون من وقت لآخر إلى تطويع أشرعتهم الإيديولوجية، لتلائم الرياح السياسية السائدة. ولكن يمكن القول، أن هذه الفلسفة المتجانسة من وجوه عدّة، وذات الأصالة الكاملة، قد ظلّت بصورة أساسية دون تغيير.

أما حزب البعث نفسه، فهو منظّم على نسق قريب جدًا من الحزب الشيوعي. وتتصاعد المستويات التنظيمية فيه حتى مستوى مكتبين سياسيين في صورة قيادتين، إحداهما قطرية سورية، والثانية قومية عربية، وأهمها هي القيادة القطرية.

ومن الأمور موضوع الجدل تحديد مدى فعالية عقيدة حزب البعث في السيطرة على سياسة سورية، فالحرية أمر نسبي، رغم كل الخطب والتصريحات، فالخلاف مع نظام الحكم يكاد أن يكون غير مسموح به. وصحيح أن حرية التعبير في الدوائر الخاصة لم تعد موضع تحقيق دقيق من قبل أجهزة المخابرات، غير أن التعبير عن الرأي علنًا في وسائل الإعلان، إنما يخضع للرقابة، ولا ينحرف أبدًا عن خط الحزب.

أما العنصران الآخران في الثالوث العقائدي لحزب البعث، فهما يطبّقان على حالات دون غيرها. فالاشتراكية تخفّف بقدر وافر من النظام الحر، كما أن الوحدة العربية، توضع في التطبيق في إطار المصالح السورية.

والجماعات السياسية لا توجد في سورية، لأن القادة السوريين يصبحون أشد تقلّبًا من الناحية الإيديولوجية من قادة أي دولة أخرى، بمجرد وصولهم إلى الحكم. ولكن سبب وجود هذه الجماعات هو أن ممارسة السلطة في سورية، هي في أحسن حالاتها عمل من أعمال التوازن بالغة الدقة.

وينبغي لأي حاكم سوري، أن يأخذ في اعتباره ثلاثة أمور رئيسية حتى يظل في الحكم. ويمكن عند معرفة هذه الأمور، أن يدرك المرء ولو بشكل سطحي ما يحدث في داخل جهاز للحكم ما زال بسرية واحتياط، فهناك:

1 ـ حزب البعث.

2 ـ القوّات المسلّحة.

3 ـ ما يسمى الطابور الخامس في سورية.

وبالنظر مليًا إلى الحقبة من صعود حافظ الأسد وأنصاره، نلاحظ علاقة الرجال المتغيّرة بالإيديولوجيات: في تموز سنة 1966 زاود حافظ الأسد وهو ما يزال بعد متضامنًا مع صلاح جديد، باتجاه الاشتراكية، في مقابلة صحفية مع صحيفة «لوموند الفرنسية»، بالإصرار على ضرورة «التشريع بتحويل المجتمع السوري بتطبيق المبادئ الاشتراكية». وما أن وصل إلى السلطة، حتى كان عليه وهو يرجع تمامًا إلى المبادئ الإيديولوجية نفسها دائمًا، أن يمارس تطبيق السياسة المعاكسة، وأن يسير نحو بورجوازية أعمال كبيرة جديدة. وبخصوص هذه الرابطة الفضفاضة بإزاء الإيديولوجية كتب الدكتور منيف الرزّاز: «ترتدي التحالفات والمؤلّفات في قلب هيئة الضباط، أشكالاً عجيبة، فليس لها علاقة بالمبادئ السياسية والإيديولوجية. فما تلك المبادئ المثارة في تلك الصراعات شيء آخر،

إلا استعمالها ضد الخصوم، فضلاً عن أن هذه المبادئ تتغيّر من مستوى الصراع إلى آخر»[1].

لقد هدفت دولة البعث الجديدة إلى بناء قاعدة شعبية لهيكلية سياسية حديثة لسورية، بدلاً من الأرضية الطائفية والعشائرية والعائلية والمناطقية، وكبديل عن الديمقراطية الغربية في تعدّدية الأحزاب. فأسّست الاتحاد العام للفلاحين، والاتحاد العام لنقابات العمّال، واتحاد المرأة، والاتحاد العام للطلبة، ومنظّمة شبيبة الثورة. وباستثناء الاتحاد العمالي العام، الذي كانت له جذور قديمة، وامتدادات في النقابات والحركة العمالية، فإن التنظيمات الأخرى كافة، كانت جديدة، وبدون قاعدة شعبية، عيّن قادتها ومسؤوليها حزب البعث، وتحكّم في أدائها وانتخاباتها، التي كانت تؤول دومًا إلى فوز مرشّح الحزب بالذات. وقد انضمت هذه المنظّمات إلى هيئات دولية. وكانت تأمل الدولة أن يتمكّن المواطن السوري من خلال عضويته في واحدة من هذه المنظّمات، أن يتخلّى عن ولاءاته الضيّقة، فيتعالى عن الطائفة والعائلة والقبيلة، وبمعنى آخر، الانطلاق نحو تأسيس دولة المواطنة. لكن كانت تجري آمال وطموحات الدولة عكس ما اشتهى الواقع على الأرض. ويعود ذلك إلى ضيق الصلاحيات، التي أعطيت إلى هذه المنظّمات، بحيث ظلّ محرّكها الفعلي حتى سنة 1971 من الداخل مجموعات انتهازية من حزب البعث، كانت تلعب أدوارها على الأدوار الطائفية والعائلية

(1) ألين كاس: مجلة الايكونومست، النشرة السنوية للشرق الأوسط سنة 1977 ص 246 ـ 248.
ـ لورانت شابري ـ آني شابري: سياسة وأقليات في الشرق الأدنى ص: 232.
ـ د. منيف الرزاز: التجربة المرّة، دار غندور، ص 138 وما بعد.
- Claude Palazzali: syrie la rêve et la rupture. Ed le sycamore Paris 1977.
ـ إميل عبّاس آل معروف: تاريخ العلويين في بلاد الشام، جـ 3 ص 583 ـ 584.
ـ باتريك سيل: حافظ الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، ص 265 ـ 269.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، الفصل الحادي عشر ص 356 وما بعد.
ـ جريدة لوموند الفرنسية، 18 تشرين الثاني سنة 1970.

والمناطقية، وفي توظيف أزلامها، لتبقى اليد العليا للنظام نافذة داخل هذه المنظّمات.

وإضافة إلى شعار «الديمقراطية الشعبية»، أسوة بالدول الاشتراكية، رفع البعث شعار «السيادة الشعبية»، التي يمارسها الشعب من خلال المنظّمات والمجالس الشعبية. فتأسست هذه المجالس على جميع المستويات من القرية والحي والقضاء والمحافظة، وصولاً إلى مجلس عام هو مجلس الشعب. واقتصرت عضوية هذه المجالس على أعضاء المنظّمات الشعبية، والنقابات المهنية. وخصّصت نسبة 60٪، من مقاعد المجالس للعمال والفلاحين والأجراء. واقتصر دور هذه المجالس على الاهتمام بالشؤون اليومية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعدم التعاطي بأي شؤون سياسية. كما أن مشروع قانون الإدارة المحلّية سنة 1968، جعل هذه المجالس أدوات بيد القيادة القطرية للبعث.

وبموجب الدستور السابع للبلاد، او ما سمّي بالدستور الانتقالي في أيار سنة 1969، بدأت الدولة بتطبيقه ابتداءً من أول أيار. وقد نصّ هذا الدستور بأن: «حزب البعث هو الحزب الطليعي القائد في الدولة والمجتمع». وفصل هذا الدستور بين حزب البعث والمنظمات الشعبية من جهة، وباقي المواطنين من جهة أخرى. فكانت مشاركة المواطنين من غير أعضاء حزب البعث وأنصاره والمنظمات الشعبية، بموجب الدستور الجديد، تتم عبر ما سمّي بـ «السيادة الشعبية»، كأفراد. وفسّر الدستور الحرية بـ «التحرّر الاقتصادي والاجتماعي وإعادة وحدة الشعب العربي». وحذف من الدساتير السابقة البند المتعلّق «بحق الشعب في التجمّع والتنظيم، مع منح المواطن حق التعبير عن رأيه ضمن القانون». مع العلم أن البلاد كانت تخضع لنظام الطوارئ، ما أدّى إلى حظر الاجتماعات العامة، وحق التعبير عن الرأي في الإعلام والنشر. وبهذا، يكون النظام القُطْري الجديد لحزب البعث قد أنهى محاولة النقد والمناقشة.

وكان من المتعارف عليه، وقد أكدّه أيضًا بيان القيادة القطرية المؤقّتة: أن ثمّة

إشكالاً معقّدًا أفرز نتائجه السلبية على صعيد العلاقة بين كل من الحزب والسلطة والجماهير، والقوى التقدّمية المنظمة. فعلى حين تعترف مؤتمرات الحزب بوجود قوى تقدّمية، لا بد من التعاون معها، كانت عمليًا لا تمارس معها أي اعتراف حقيقي، وتلعب معها لعبة سياسية تحذيرية، تتمثل في منحها حقيبة أو حقيبتين وزاريتين، وتسجن وتطارد اعضاء قيادتها، بين حين وآخر. وهذا يعكس نفسه بمزيد من التعقيد بين أفراد هذه المنظّمة والسلطة والحزب، وينعكس تاليًا على شعبية المنظّمات. وأما بالنسبة لبقية أفراد الشعب، فقد كانوا مصابين بعدم الاستقرار، وضائعين بين تعدّد الأجهزة، ولا يعرفون من يمثّلها[1].

لقد أدّت نكسة سنة 1967، إلى شرخ بين القيادة المدنية بزعامة صلاح جديد، والقيادة العسكرية بزعامة حافظ الأسد. وبدا الصراع بين الفريقين، على أنه صراع بين المدنيين والعسكريين، صلاح جديد الأمين العام المساعد للقيادة القطرية الذي يسيطر على أجهزة الحزب وجناحه العسكري، وبين حافظ الأسد وزير الدفاع وقائد سلاح الجو، وكان مسؤولاً سياسيًا في الحزب فضلاً عن موقعه العسكري.

وكما سبق وذكرنا، فإن الرأي العام السوري بعد نكسة 1967، اتهم نظام البعث بسوء الأداء، وحمّله مسؤولية الهزيمة وضياع الجولان واعتبر مصلحة

(1) كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر ص 342 ـ 343.
ـ انظر أبو علي ياسين: السلطة العمالية على وسائل الإنتاج في التطبيق السوري والنظرية الاشتراكية، دار الحقائق بيروت سنة 1979.
ـ انظر عبد اللطيف طيباوي: تاريخ سورية الحديث، لندن 1969.
ـ لورانت شابري ـ آني شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى ص 239.
ـ انظر: باتريك سيل: الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، الفصل العاشر، العراك من أجل القمّة، ص 235 وما بعد.
ـ العماد مصطفى طلاس: حافظ الأسد، مسيرة مقاتل ص 80 وما بعد، باريس 1986.
ـ آلين كاس: مجلة الإيكونومست: النشرة السنوية للشرق الأوسط 1977 ص 248.
ـ كريم الشيباني: حافظ الأسد شخصية تاريخية في مرحلة صعبة، ص 113، الطبعة الثانية، مكان الإصدار غير موجود، 1972.

الحزب وأشخاصه قبل مصلحة الوطن والأمة، وخصّ المعارضون الجيش بالنقد والشتائم.

لكن حافظ الأسد استطاع أن يستوعب هذا الواقع برويّة وتأنٍ. وفي المؤتمر القطري الذي انعقد في آذار سنة 1969، بدا منطق حافظ الأسد ومعه العسكريون حاضرًا بقوّة. فخرجت بعض المقرّرات تدعو إلى بذل الجهد لقيام جبهة مشرقية مع العراق. ووافق المؤتمر على قيام تحالفات مع القوة التقدّمية السورية، وتحضير دستور مرحلي جديد للبلاد، والحد من الحرب الطبقية على الأغنياء والتجار ورجال الأعمال ورجال الإقطاع في سورية. وأسفرت انتخابات مجلس القيادة القطرية في المؤتمر عن تمثيل الفريقين المتخاصمين. وقد تأسس مكتب سياسي حزبي مؤلّف من تسعة أشخاص من القيادة القومية، والقيادة القطرية للبعث، قوامه السلطة العليا في سورية، تمكّن حافظ الأسد ومصطفى طلاس ونور الدين الأتاسي من الحصول على مقاعد فيه، في حين فشل صلاح جديد في الحصول على مقعد. وتلا ذلك وضع دستور مرحلي جديد لسورية، وتشكيل حكومة في أيار سنة 1969، ضمت إلى الوزراء البعثيين، وزراء ممثلين للحركة الوحدوية الاشتراكية، والاتحاد الاشتراكي العربي «الناصري» والحزب العربي الاشتراكي، ما أدّى إلى نجاح مسعى حافظ الأسد في توسيع القاعدة الشعبية للنظام.

في هذا الوقت، كان حافظ الأسد يوجه اهتمامه صوب المدن الرئيسية، التي كانت تمثّل آنذاك 40٪ من السكان، حيث لا يتمتع البعث بدعم شعبي فيها. وقد نظر سكان هذه المدن ومعظمهم من السنّة ومن الطبقة البورجوازية والمتوسطة، ورجال المال، إلى البعث وقيادته كعناصر ريفية من أقلّيات دينية، وأصول اجتماعية متواضعة. وكان قادة النظام البعثي قد أهملوا هذه المدن في مشاريع التنمية، التي توزّعت على الضواحي والأرياف، ما دفع بهؤلاء للتوجه نحو اليمين المتطرّف، والإخوان المسلمين، وإلى القيام بأعمال شغب على سلطة البعث.

وكان حافظ الأسد قد استوعب هذه الفجوة بين النظام والفئات المدينية،

وعبّر عن تفهّمه للصعوبات التي تواجه هذه الأخيرة، ما أكسبه تعاطفًا منها، وأصدقاء جددًا في المدن، خصوصًا، بعد تخفيف الإجراءات الاقتصادية الصارمة، التي فرضها نظام صلاح جديد.

هذه الإجراءات، جعلت حافظ الأسد صاحب اليد العليا في البلاد، على الرغم من محافظة صلاح جديد على مراكز قوى عديدة، وبخاصة داخل حزب البعث. هذا الدفع الخلافي بين الفريقين، جعل الدكتور نور الدين الأتاسي، يستقيل من رئاسة مجلس الوزراء في 18 تشرين الثاني 1970، ما استدعى الأمر للدعوة إلى مؤتمر قومي عاشر من 30 تشرين الأول إلى 12 تشرين الثاني سنة 1970، وهو الهيئة الحزبية التي يتمتع فيها صلاح جديد وحلفاؤه بنفوذ واسع.

وعشيّة المؤتمر أجرى اللواء حافظ الأسد تنقّلات واسعة، طالت ضبّاطًا محسوبين على القيادة السياسية، ما جعل هذا الموضوع يطغى على الجلسة الافتتاحية، حيث طلبت القيادة السياسية من الأسد إلغاء هذه التنقلّات، لكنه رفض هذا الطلب في قاعة بدا فيها هو وصديقه مصطفى طلاس معزولين، واتهمته هذه القيادة بأنه يخلق ثنائية سلطة، وخرق نظام الحزب، وأنه يروّج لخط انهزامي ورجعي في الصراع مع إسرائيل، إضافة إلى تشدّدهم العقائدي تجاه حافظ الأسد وجناحه، باتخاذ قرارات صارمة، تؤكّد ثورية الحزب الرافضة للحلول الاستسلامية، وتنزع صلاحيات ومناصب حافظ الأسد ومصطفى طلاس في الجيش والدولة. مع العلم أنه لم يكن من صلاحيات المؤتمر القومي حسب النظام الداخلي للحزب، بل من صلاحيات القيادة القطرية، التي تتمتّع بالسلطات كافّة داخل سورية.

ولم يكد المؤتمر ينتهي في 12 تشرين الثاني سنة 1970، حتى قام حافظ الأسد باعتقال خصومه من الضباط وكبار القادة السياسيين. وفي هذا التحرّك، تسلّم رفعت الأسد الشقيق الأصغر لحافظ الأسد أمن العاصمة، في حين ضبط مصطفى طلاس وناجي جميل مدير المخابرات الجوية الوضع داخل القوّات المسلّحة، لمنع

أي مقاومة للحركة الانقلابية. وتولّى محمد الخولي مهمّة اعتقال رجال وأنصار صلاح جديد في الحزب والجيش ودوائر الدولة. وشمل هذا التحرّك كلّ المدن السورية. وقد كان انقلابًا أبيض، وبالأحرى «حركة تصحيحية» كما وصفه حافظ الأسد. فالعاصمة لم يتعكّر هدوؤها، وظلّت المتاجر تعمل، وبقيت الطرقات الداخلية والخارجية مفتوحة، والاتصالات الهاتفية أيضًا. لم يكن هناك دبّابات في الشوارع. إلا أن الصحف اليومية الرسمية لم تصدر، وألزمت محطّات الإذاعة والتلفزيون الصمت حيال هذه الأحداث.

وعرض الأسد على صلاح جديد ومن معه من أنصاره مناصب سفارات سورية في الخارج، ولكن صلاح جديد رفض، فاقتيد إلى السجن، وبقي فيه حتى وفاته في 19 آب سنة 1993، وعمد حافظ الأسد إلى تأليف قيادة قطرية انتقالية جديدة[1].

---

(1) باتريك سيل: الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، الفصل الحادي والعشرين ص 253 وما بعد.
- انظر رياض الرّيس ودنيا نحّاس: فدائيون من أجل فلسطين، لندن 1979.
- وليم كوانت: عشر سنوات من القرارات، ص 115 وما بعد.
- إسحق رابين: مذكرات رابين، ص 146 ـ 147، لندن 1979.
- انظر جريدة لوموند الفرنسية 18 تشرين الثاني 1970.
- إميل عبّاس آل معروف: تاريخ العلويين في بلاد الشام، جـ 3، ص 583 ـ 584.
- بيترلان: حافظ الأسد، مسيرة مقاتل ص 80 وما بعد، باريس 1986.
- محمد عمران: تجربتي مع الثورة، بيروت 1970.
- كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 370 ـ 372.
- لورانت شابري ـ آني شابري: سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، ص 231 ـ 232.
- انظر: Elizabeth Picard: La syrie de 1964-1979 Elizabeth Picard: Clans militaire et Pouvoir-ba'Ehistes. En syrie. Orient Vol 20 No 3-8 septembre 1979 PP. 49-62.



الفصل الثالث عشر

حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية

حافظ الأسد هو أول رئيس جمهورية في سورية من الطائفة العلوية. ولد في بلدة القرداحة من أعمال محافظة اللاذقية سنة 1930، والده علي سليمان الأسد، من عشيرة الكلبية، التي تضم أفخاذًا وأسرًا عدةً، مستقلّة بعضها عن البعض الآخر، ولكل منها رئيسها، ومنها أسرة بيت العائلة، التي يرأسها علي سليمان الأسد، والد الرئيس حافظ الأسد، وهو أحد وجهاء القرداحة. وكانت حارتهم في القرداحة تعرف بـ «حارة العيلة». تلقّى علومه الابتدائية في مدرسة القرداحة الرسمية، ثم تابع دروسه التكميلية والثانوية في ثانوية اللاذقية الرسمية، التي أمضى فيها سبع سنوات، حيث نال شهادة البكالوريا سنة 1951. وبعدها دخل إلى الكلية العسكرية بحمص في خريف سنة 1951، وانتسب إلى كلية الطيران، وتخرّج منها برتبة ملازم سنة 1955.

وكان حافظ الأسد قد انتسب إلى حزب البعث سنة 1947، في عيادة الدكتور وهيب الغانم. وكان معجبًا بشخصية زكي الأرسوزي، وقد وقف إلى جانبه، ووصفه فيما بعد، بأنه واحد من أعظم السوريين في عصره، وأنه أول من اختمر في ذهنه البعث كحركة سياسية. وإلى جانب الأرسوزي، كان أكرم الحوراني مثال الأسد الأول في شبابه، لاقتراب الحوراني من معاناة الفلاحين وحياتهم آنذاك، وسعيه إلى ثورة الريف على الإقطاع وكبار ملاكي الأراضي[1].

(1) عائلة حافظ الأسد في القرداحة من الملاكين، كان والده يتزعم فرع بيت العائلة (العيلة)، من عشيرة الكلبية، فهي لم تعش في فقر وحرمان، إلاّ أن مشاعر حافظ الأسد كانت تتجه إلى مقاومة البؤس والحرمان الذي كان ينتاب سكان جبل العلويين آنذاك.

وفي عامَي 1949 ـ 1951، برز حافظ الأسد كقيادي طلّابي، انتخب رئيسًا للجنة شؤون الطلاب في مدرسته. وفي عام سنة 1951، انتخب رئيسًا لاتحاد الطلبة السوريين، وهو العام الذي تخرَّج فيه بشهادة البكالوريا. بعدها، حاول أن ينتسب إلى كلية الطب في الجامعة اليسوعية في بيروت (جامعة القديس يوسف). لكن ضعف الأحوال المادية وقف عائقًا في طريقه. فكانت المدرسة الحربية في حمص بديلاً من ذلك.

وكانت الأحزاب العقائدية آنذاك، تشجّع أنصارها ومريديها من الشباب على دخول الكليات العسكرية، والترقّي في مراتب القوات المسلّحة، التي لم يعد بالإمكان تجاهل أهميتها السياسية، بفعل الانقلابات العسكرية، التي أكسبتهم نفوذًا سياسيًا، مقابل تدنّي معنويات السياسيين المدنيين، أضف إلى ذلك، أن شباب الأقليات كانوا يتّجهون إلى الجيش بالجملة، وليس إلى المهن الحرّة، بسبب العوز الذي لم يكن يمكّنهم من الانتساب إلى الجامعات.

سنة 1958، تزوّج الضابط حافظ الأسد من أنيسة مخلوف القومية السورية الاجتماعية من قرية «بستان الباشا»، وذات الجذور القومية الاجتماعية أيضًا، وأقام في أطراف المزة من ضواحي دمشق الفقيرة. وقد قدّر لأنيسة أن تكون زوجة وأمًا مخلصة، وأوثق كاتمة لأسراره، وأن تعدّ له البيئة المنزلية المحترمة. كما أن مصاهرة آل الأسد لعائلة مخلوف المرموقة اجتماعيًا وعلميًا وماديًا في المجتمع العلوي، قد أكسبته نقاطًا في هذا المجتمع، وأسهمت في ازدياد ثقته بنفسه.

كان الأسد بطبيعته ذا نزعة علمانية وليست ملحدة، فهو لم يتنكّر لمذهبه العلوي، ولم يعان من عقدة النقص الأقلوية. هو قومي عربي وضد الطائفية. آمن بضرورة رفع الظلم والحرمان عن الأرياف السورية، لأن هذه الحالة عايشها بالذات. التصق بالعروبة وَنَبْذ الطائفية، واحترام جميع الأديان، وتوكيد هوية العلويين الإسلامية، رغم اتهام خصومه له بالمذهبية، لا سيما الإخوان المسلمين منهم، الذين خاض صراعًا عقائديًا ضدهم، ونظروا إلى البعث على أنه حزب

كافر، يضمّ أقليات من غير المسلمين لإضعاف الإسلام، وكانت نظرتهم هي ذاتها بالنسبة لبقية الأحزاب العلمانية، كالحزب القومي السوري الاجتماعي، والحزب الشيوعي.

كان حافظ الأسد فخورًا بانتمائه لحزب البعث، بعدما كان رئيسًا لاتحاد الطلبة في سورية. وإذ بدأت حياته المهنية في الجيش بعد تخرّجه من الكلية العسكرية، اكتشف عمق التنافس داخل القوات المسلّحة، وتعدّد الولاءات العقائدية، والتيارات الحزبية، خصوصًا، أن الانقلابات العسكرية خلقت هالة للجيش، تهيّب معها السياسيون محاولة إعادته إلى الثكنات، ومنعه من التدخّل في السياسة.

وبعد اغتيال الضابط عدنان المالكي سنة 1955، واتهام الحزب السوري القومي الاجتماعي بقتله، ومحاكمة أفراده، وحظره على الأراضي السورية، سنحت الفرصة لحافظ الأسد، وحصل على ترقية، ومنح تدريبًا، كما أرسل في بعثة دراسية وتدريبية عسكرية إلى مصر لمدة ستة أشهر سنة 1955، وعاد في مطلع سنة 1956، ليلتحق بقاعدة تل النيرب الجوية، قرب حلب. وفي سنة 1958، أرسل في بعثة عسكرية إلى الاتحاد السوڤياتي للتدرّب على طائرات الميغ لمدة عشرة أشهر، عاد بعدها إلى دمشق سنة 1959، وقبل نهاية هذا العام بالذات، وجد حافظ الأسد نفسه منقولاً مع زملائه الطيارين وطائرات الميغ إلى مصر. وعند وقوع الانفصال بين مصر وسورية، تعرّض للسجن لمدة 42 يومًا في القاهرة. وبعد عودته إلى دمشق، أبعد في إجازة مفتوحة، ثم نقل إلى وظيفة مدنية في وزارة النقل البحري.

وفي نيسان سنة 1962، شارك حافظ الأسد في الانقلاب الفاشل في حلب، ثم فرّ إلى لبنان عبر مدينة طرطوس. ولكن السلطات اللبنانية أمسكت به، واقتادته إلى السجن في بيروت لمدة أسبوع، ثم سلّمته للسلطات السورية. وفي دمشق خضع لتحقيق سريع، وأمضى بضعة أيام في سجن المزّة، ثم أطلق سراحه مع إنذار.

سنة 1964، أصبح حافظ الأسد عضوًا في القيادة القطرية لحزب البعث، يشارك في قراراتها لإدارة الأزمة التي نشبت بعد أعمال الشغب، التي حدثت في السنة ذاتها. وأول ما قام به بعد مشاركته في انقلاب سنة 1966، هو زيارة بعض أعضاء القيادة القومية لحزب البعث المعتقلين، كمنصور الأطرش، وجبران مجدلاني للاطلاع على أحوالهم. وأبدى أسفه للمنحنى العنيف، الذي جمدت فيه الحركة في دمشق، واضعًا اللوم على اندفاع سليم حاطوم، معتبرًا أن استعمال القوّة كان مؤسفًا لأن البعث كان ديمقراطيًا في المبدأ. وصارح مؤتمرًا حزبيًا سنة 1969، إنه كان متردّدًا في المشاركة في حركة شباط سنة 1966، ورفض منصب وزير الدفاع، ثم عاد وقبله على أن يكون وزيرًا بالوكالة احترامًا لقوانين الحزب[1].

وعندما تسلّم حافظ الأسد الحكم سنة 1970، إثر الحركة التصحيحية، التي قام بها كانت سورية مستعدة للتغيير، بعد الانقلابات العسكرية والأنظمة المتعاقبة منذ سنة 1949، وبعد انهيار الطبقة الوسطى التقليدية، والبورجوازية السنّية في المدن. لكن عودة النظام الليبرالي، الذي خلّفه الانتداب الفرنسي لم تكن ممكنة، كما أن قوّة الشيوعيين وحضورهم قد تقدّما، وتضاءل حجم الحزب السوري القومي الاجتماعي، وداخل حزب البعث تراجع دور المدنيين من مؤسّسين ومنظّرين، وبات للجيش دور

(1) مجلة مغرب ـ مشرق عدد 60، تشرين الثاني ـ كانون الأول 1983، ص 73 ـ 74 «سورية قبل مواجهة التحدي».
ـ ميشال سيدارت: السكان والدولة والمجتمع في سورية اليوم، ص 124 وما بعد 1980.
ـ باتريك سيل: الأسد والصراع على الشرق الأوسط ص 273 ـ 274.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 400 ـ 401.
ـ عبدو الديري: أيام مع القدر، الجزء الأول ص 190.
ـ انظر صفوان القدسي: البطل والتاريخ، قراءة في فكر حافظ الأسد السياسي، ص 184 وما بعد، دار طلاس.
ـ لورانت شابري ـ آني شابري: سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، ص 232 ـ 233.
ـ مجلة الإيكونومست البريطانية: النشرة السنوية للشرق الأوسط 1977 ص 248 ـ 249.
ـ إميل عبّاس آل معروف: تاريخ العلويين في بلاد الشام، ص 183 وما بعد.
ـ انظر محمد عمران: تجربتي مع الثورة، بيروت 1970.

متعاظم في صفوف الحزب وقيادته، فقد كان وصوله إلى السلطة، في تشرين الثاني سهلاً جدًا. وهكذا بدأ حكمه وقد أزيلت معظم الألغام من طريقه.

وقد أبرز حافظ الأسد منذ بداية حكمه مستوى مختلفًا من الجدّية في بناء الدولة، أكثر من أي واحد من الذين جاءوا من قبله. فقد تخلّى عن حرب الطبقات بإحداث تحرّر وانفتاح اقتصاديين وسياسيين ليقيم حكمه على أسس ثابتة. فلم يكن متهوّرًا، يزن حركاته بعناية، ويفكّر في العواقب المحتملة. فقد أظهر في عملية بنائه للدولة قدرًا مدهشًا من التفكير المسبق، وكان أهم ما ركّز عليه سنة 1970، هو الحاجة إلى الوحدة الوطنية والمصالحة بعد سنوات الانقسام، ليبدأ مرحلة تثبّت أسس نظام قوي، وتحقيق الاستقرار. وكانت بوادر هذه المرحلة التقرّب من الناس، والإصغاء إلى مشاكلهم، لتبديد ما علق في أذهانهم من أفكار سيّئة وظلم عن الحكام السابقين، إذ بدأ جولة في المحافظات السورية، وراح يتصل بالناس، ويقف على مطالبهم، وينصت إلى شكاواهم. كما بدأ بتكريم رجالات الثورة ضد الفرنسيين، وخصّص لهم مرتّبات تقاعدية، لا سيما الزيارة التي قام بها لزعيم الثورة السورية الكبرى في جبل الدروز سلطان باشا الأطرش، في بيته في السويداء، حيث أعاد له الاعتبار كبطل قومي، ساهم في بناء الاستقلال السوري. وعندما توفي هذا الأخير سنة 1982، عن عمر ناهز السبعة والتسعين عامًا، حضر حافظ الأسد إلى السويداء معزّيًا ومؤبّنًا. كما أعاد الاعتبار للكتاب والأدباء والمثقفين الذين أساء البعث معاملتهم منذ سنة 1963، وأوقف الاعتقال العشوائي من قبل رجال الأمن، وغير المستند إلى مذكّرات قانونية، وتسلّمت الشرطة المدنية الكثير من الملفّات الجنائية، التي كان يتولّاها الجيش سابقًا.

أراد حافظ الأسد أن يبدأ حكمه بمصالحة وطنية وحزبية، ونسيان الماضي الأليم، وبهذا، أظهر اعتدالاً وبراعة في جعل الناس من مختلف الخلفيات السياسية يعملون سوية. وفي محاولته لإعادة الوحدة الوطنية، كان أمامه مسلّمات عدّة، وجب العمل عليها، وهي:

1 ـ عدم السماح بأي تحدّ لحكمه.

2 ـ الدعم الشعبي الواسع لسياسته من الضرورات الأساسية.

3 ـ إعادة الوحدة الوطنية بدون مخاطر ومشاكل لا لزوم لها.

4 ـ حشد الطاقات السورية للمعارك المقبلة على كل الأصعدة، العسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

5 ـ ما لم تكن سورية هي نفسها موحّدة داخليًا، فليس هناك أمل في تحقق أمل عربي موحّد.

كان حافظ الأسد علمانيًا وعقائديًا يكره الطائفية التي ابتعد عن عُقَدها من البداية. وحرص منذ البدء على إحاطة نفسه بفريق يثق به، دون النظر إلى هويته الدينية أو مذهبه. فكان يحاسب الشخص على عمله ووفائه، ذلك أن وفاء الشخص كان مهمّا، وأبقى على الأشخاص الذين تعاون معهم أطول مدّة ممكنة. فقد تسلّمت شخصيات من جميع الطوائف، ولا سيما من الشخصيات السنية أعلى المناصب أثناء فترة حكمه في رئاسة الوزراء، ووزارة الخارجية، والقوّات المسلّحة، وجميع وظائف الدولة المدنية والعسكرية على مختلف أنواعها. لكنه كان يستفيد دائمًا من وقوف الطائفة العلوية إلى جانبه. وقد حرص أن يبدو دكتاتورًا في هذا المنحى، ولا سيما باتخاذ القرارات المنفردة وبخاصة في قضايا الحرب والسلم. وهذا ما ظهر في محادثات خطة فصل القوّات في الجولان مع إسرائيل سنة 1974، حيث كان يستشير دائمًا أعوانه، وحرص في اجتماعه مع كيسنجر أن يضم وزير الدفاع العماد مصطفى طلاس، ورئيس الأركان حكمت الشهابي.

كان هدف الأسد منذ تسلّمه الحكم، بناء دولة المؤسّسات، وإبعاد السوريين عن الحزبية الضيّقة والانقسام والتناحر السياسي، الذي شهدته البلاد منذ فجر الاستقلال. لهذا، وضع بناء دولة المؤسّسات في رأس سلّم أولوياته. وكان يدرك أنه ليس بالإمكان تحقيق استقرار الحكم واستمرارية عهده، بقوّة الأمن والعسكر فقط، حتى لا يصبح مصيره كمصير من سبقه. بل كان حريصًا على معرفة كيف ينظر

السوريون إلى حكمه في غياب الديمقراطية. إذ كان رضى الرأي العام على الحاكم مؤشّرًا هامًا لشرعيته. وقد لجأ خلال السنوات الثلاث الأولى من عهده، إلى استفتاء الشعب السوري، أربع مرات على الأقل حتى ولو كانت احتفالية شعائرية:

1 ـ اختياره رئيسًا للجمهورية.

2 ـ التصويت على الدستور.

3 ـ انتخاب المجالس المحلّية.

4 ـ انضمام سورية إلى اتحاد الجمهوريات مع مصر وليبيا.

فكان يستشير من حوله في الحزب والدولة، بشكل متواصل، يصغي للآراء، ويسأل عن التفاصيل، ويدرس الأمور بجدية قبل أن يتّخذ القرارات. فكانت هذه الإجراءات خطوة متقدّمة على الحكم الفوقي في العهد السابق. ولكن المؤسّسة التي كانت تعتبر حجر الأساس في دولة حافظ الأسد، هي حزب البعث بالدرجة الأولى، وقد سعى لتكون سيطرته على الحزب لا ينازعه فيها أحد، وأن قوّة الحزب كانت نابعة من احترام الأسد له، فإضعاف الحزب يعني إضعاف الحكم. وقد كان من أول أعماله بعد إسقاط حكم صلاح جديد، تعيين قيادة قطرية مؤقتة، تأمّنت من أربعة عشر عضوًا، ثم تمّ توسيعها إلى واحد وعشرين عضوًا، حيث هو على قمة هرم السلطة، التي هي تحت قيادة حافظ الأسد، والتي كان يجتمع بها بانتظام طيلة عهد رئاسته، وكانت له فيها الكلمة الفصل[1].

(1) انظر باتريك سيل: حافظ الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، الفصل الثاني عشر، دولة الأسد ص 273 وما بعد.

ـ مجلة مغرب ـ مشرق، عدد 60، ص 73 ـ 74 سنة 1983.

ـ ميشال سيوارت: «السكان والدولة والمجتمع» في سورية اليوم، ص 124 وما بعد... باريس 1980.

ـ لورانت شابري ـ آني شابري: سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، ص 230 ـ 233.

- Gerard Michaud, caste, comfession et société en syrie in peuple méditerranéans. No.16 Juil-sept 1981. P.122.

لم تكن عملية بناء الدولة عشوائية في عهد حافظ الأسد، أو بدون تخطيط منهجي، فطبيعة الدولة السورية، بعد عقود من الانقلابات والفوضى، أصبحت تتطلب نظام حكم صارم، لا يتسامح مع أي تحدّ داخلي، يعيد سورية إلى عهد الانقلابات والفوضى. فوجب ضبط القوى العسكرية، كي لا يخطر في بال الضباط القيام بانقلاب كما كان يحصل في السابق. كما راقبت الدولة أيضًا؛ الصحافيين والصحافة، ووسائل الإعلام ووسائل النشر، والكتاب الذين برأيه يمكن أن يذهبوا بعيدًا في انتقاد النظام وتقليص هيبته. وضبط رجال الأعمال، والنقابات العمالية حتى لا تتصاعد المطالب الاجتماعية والاقتصادية، ولكن مع توزيع الخبرات والمكافآت على عدد كبير من الناس، الذين حافظوا على الولاء والدعم.

جعل حافظ الأسد من أولوياته أيضًا، توسيع قاعدة التمثيل الشعبي للدولة، بشكل يعيد الوحدة الوطنية. ولكن مع تثبيت دعائم الدولة كي لا تتهدّد كالسابق، وذلك من خلال حزب البعث والمؤسّسة العسكرية. وقد قيض لمؤتمرات الحزب أن تلعب دورًا هامًا في الدولة. فهي تجتمع مرّة كل أربع سنوات، فيلتقي فيها عدة مئات من المندوبين، الذين يمثّلون الفرق والشُّعب والفروع، في التسلسل العمودي، لتركيب جهاز الحزب في جميع أنحاء القطر السوري. وهذه المؤتمرات غير مفتوحة للعامة، وهي مناسبات تطرح فيها مناقشات حامية نشيطة للتقارير، كما

= ـ انظر منيف الرزاز: التجربة المرّة ص 138 وما بعد.

ـ نيقولاوس فان دام: الصحف السورية، 21 شباط سنة 1973.

- Claude Palazzali: syrie le rêve et la rupture. Ed. Le sycamore. Paris 1977.

ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، الجزء الرابع: سورية قوّة إقليمية، الفصل الثالث عشر. حافظ الأسد مرحلة التأسيس ص 395 وما بعد.

ـ يوسف مرعش: الجبهة الوطنية التقدمية والتعدّدية في القطر العربي السوري: دار النعامة دمشق سنة 1993.

ـ مجلّة الإيكونومست البريطانية: النشرة السنوية للشرق الأوسط سنة 1977 ص 250.

ـ رياض سليمان عوّاد: حافظ الأسد والسلام في الشرق الأوسط، ص 254 ـ 255، دار الآداب والعلوم، دمشق 1996.

ـ إميل عبّاس آل معروف: تاريخ العلويين في بلاد الشام، الجزء 3 ص 584.

أنها تعطي فرصًا لصعود أجيال الشباب ليتحَدّوا من هم أقدم منهم وأكبر منهم، في جو حيوي قوي من الديمقراطية الحزبية. وكانت المؤتمرات تضع الخطوط العريضة للسياسة، كما وضعت نظامًا وطنيًا عامًا، يتم بموجبه انتخاب لجنة مركزية من نخبة أعضاء الحزب، والمحافظين، وأمناء الفروع على مستوى المحافظات، وكبار ضباط القوّات المسلّحة، وأجهزة الأمن، والوزراء، وأعضاء مجلس الشعب، والأساتذة الجامعيين البارزين، وممثّلات عن المنظّمات النسائية، أي الناس الذين في القمّة في سورية.

وأدى كل هذا الاقتراع والنقاش إلى تنشيط الحزب، غير أنه عزّز أيضًا سيطرة حافظ الأسد عليه.

وفي الوقت نفسه، الذي نشّط فيه حافظ الأسد مؤتمرات الحزب وقياداته، فقد وسّع المنظّمات الشعبية، التي يسيطر عليها الحزب، وأعطاها صلاحيات أكثر، لكي تعبّئ التأييد في صفوف مختلف الفئات الاجتماعية في الدولة البعثية، كالعمّال، والفلاحين، والطلبة، والنساء، والشبيبة وغيرهم... فتحوّلت هذه المنظّمات في القاعدة إلى لَبِناتٍ في بناء نظام حافظ الأسد.

وكان هناك تطوّر آخر، علق عليه حافظ الأسد أهمية كبرى، وكان موضوعًا للنزاع، بينه وبين صلاح جديد، وهو الجبهة الوطنية التقدّمية، التي تمكّنت فيها تجمّعات سياسية أخرى غير البعث من طرح آرائها، وتمّ تدشين هذه الجبهة في آذار سنة 1972.

وحافظ الأسد، الذي كان وزيرًا للدفاع خلال سنة 1967، شهد هزيمة الجيش السوري عاجزًا عن تغيير هذا الوضع: هذه الهزيمة ظلّت تراوده معزّزة قناعاته القومية. ولذلك، فقد حدد أولوياته بوضوح عند وصوله إلى السلطة في 16 تشرين الثاني سنة 1970، وهي تتلخّص باستعادة هضبة الجولان المحتلّة، هذا هو التعديل الأول في إطار الحركة التصحيحية، التي أدخلها، ما جعل الكفاح ضد إسرائيل يغلب على الثورة الداخلية. ومن ثَمَّ، من أجل وضع حد لانعدام الاستقرار

السياسي السائد في الجمهورية العربية السورية منذ استقلالها، أسّس حافظ الأسد نظامًا سياسيًا متمركزًا حول شخصه.

من هنا قام حافظ الأسد بتعزيز الدولة، كما خاض حركة تنموية كبرى مع الحفاظ على المؤسسات والقوانين العرفية الاستثنائية الموروثة عن الثورة البعثية، من محاكم عسكرية، ومحكمة أمن الدولة، ومحكمة الأمن الاقتصادي، ومنظّمات شعبية. وبذلك أعطى سورية قاعدة مؤسّسية للدولة. حيث صار الدستور والبرلمان والمجالس المحلّية، ومجموعة من الأحزاب كلها تحت وصاية حزب البعث، أو الجبهة الوطنية التقدمية. وكذلك مجموعة من هيئات الإنتاج والتوزيع لإعادة هيكلة القطاع العام. كل هذه الوسائل زوّدت الجمهورية العربية السورية بالوسائل القانونية، التي تمكّنها من العمل والاستمرار.

في هذا البناء الذي يجمع بين الشرعية المؤسّسية والقوانين الاستثنائية، احتل حافظ الأسد مكانة مركزية، مستحوذًا على السلطات، ومسيطرًا على كل شيء. وقد أدّى دورَ الحَكَم الأعظم في القضايا، ممسكًا بزمام الأمور. وهكذا انتقل السوريون من «سورية البعث» إلى «سورية الأسد». كما أعيدت هيكلة كل من الجيش، وحزب البعث، اللذين أصبحا أداتين للسلطة المساعدة وخدمة الرئيس واستراتيجيته المحلّية والإقليمية في تطوير البلاد وازدهارها.

وقد استعان حافظ الأسد لتحقيق هذه الأهداف بمجموعة من العسكريين المخلصين، عن طريق المؤسسات وشبكات المحسوبية التي كونوها. وكانت الطائفة العلوية في مقدّمة هذا النظام، حيث اختار حافظ الأسد أكثر الضباط ولاءً له وحراسه العسكريين، وضباط المخابرات وقوات الأمن، وعددًا من الموظّفين المخلصين. ما جعل قلب السلطة علويًا، وقاعدتها السياسية أكثر اختلاطًا، بحيث أقام الرئيس حافظ الأسد تحالفات مع كل الطوائف السورية، وفي شتّى أنحاء الأراضي السورية. وهذه الشبكات التضامنية، تشكّلت داخل الحزب والأجهزة التابعة له، ولا سيما النقابات والمنظمات الشعبية، إضافة إلى الشركات. وبفضل

هذه الشبكات فاز الزئيس الأسد في المعركة ضد الإخوان المسلمين سنة 1982[1].

لقد بنى حافظ الأسد سلطته من خلال المجلس العسكري، الذي كان أحد مؤسّسيه، خلال الثورة البعثية سنة 1963. فبعد المؤتمر الإقليمي الرابع لحزب البعث، في أيلول ـ تشرين الأول سنة 1968، سيطر أنصار حافظ الأسد على المكتب العسكري للحزب، ومنعت الاتصالات بين المسؤولين المدنيين والعسكريين البعثيين. وبذلك وضع حدًّا لازدواجية السلطة بين الجناحين، المدني والعسكري للبعث، وهي ازدواجية كانت قد سبّبت العديد من الخلافات الداخلية بين الضباط، وانعدام الاستقرار دام لعقود.

ومنذ ذلك الحين، كانت السيطرة على الجيش في غاية الأهمية، فقد عيّن حافظ الأسد أشخاصًا يحظون بثقته في مناصب استراتيجية، غير أن الخطر لم يكن مصدره ضباط ينتمون إلى الطائفة السنية أو الدرزية، أو الإسماعيلية، إذ جرى تحييد كل هؤلاء قبل سنة 1970، بل إنّ الخطر كان يأتي من العلويين، ومن فروع الحزب في منطقة اللاذقية. فمن حزيران سنة 1971، وحتى كانون الأول سنة 1972، تم وقف عدة محاولات انقلاب، ما سمح بإقصاء آخر أنصار صلاح جديد

(1) كارولين دوناتي: الاستثناء السوري بين الحداثة والمقاومة، ترجمة لما عزب، الفصل الثالث عشر ص 105 ـ 107، منشورات مكتبة رياض الريّس، بيروت 2012.
ـ سمير عبده: حافظ الأسد يحكم سورية 1970 ـ 2000، ص 18 ـ 19 مكتبة بيسان، بيروت 2011.
ـ انظر إليزابيت بيكر: سورية من 1946 إلى عام 1979، ص 149، 239.
ـ ليزا ويدين: السيطرة الغامضة: السياسة والخطابة والرموز. جامعة شيكاغو 1999.
ـ انظر برهان غليون: La fin de la Revolution Ba'thist. مجلة Coflueu ces Mediterranée العدد 44 ص 13. 2002 ـ 2003.
ـ رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق، ترجمة د. حازم نهار ص 13 ـ 14 و140 ـ 141. الطبعة الأولى، منشورات مكتبة رياض الريّس ـ بيروت 2011.
ـ باتريك سيل: الأسد، والصراع على الشرق الأوسط ص 181 ـ 182.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 405 ـ 407.
ـ انظر يوسف مرعش: الجبهة التقدّمية والتعددية، في القطر العربي السوري: دار النعامة دمشق 1993.

ومناصريهم، بعد ذلك عمل على تعزيز ذراعه العسكرية، فوضع الفرق العسكرية وشبه العسكرية المولجة بحماية أمن الدولة واستقرارها والحفاظ على النظام، كلها تحت قيادة أشخاص مقرّبين من الرئيس، غالبيتهم من العلويين المقرّبين منه: فكان شقيقه رفعت الأسد قائدًا، يقود حوالى خمسين ألف عنصر من سرايا الدفاع، وعدنان مخلوف ابن شقيق زوجة حافظ الأسد على رأس عشرة آلاف عنصر من الحرس الجمهوري، وعلي حيدر في رئاسة القوّات الخاصة، ومحمد الخولي في قيادة المخابرات الجوّية، وعلي دوبا في رئاسة المخابرات العسكرية وقد بقي في هذا المنصب حتى أوائل التسعينيات من القرن العشرين، ومحمد ناصيف على رأس أمن الدولة وهو من عشيرة الأسد نفسها «العشيرة الكلبية» وشغل ضباط الرئيس أيضًا مناصب عليا في حزب البعث. فكان كل من وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان دائمًا في القيادة القطرية لحزب البعث. أما القيادة العسكرية الكبرى فكانت في اللجنة المركزية والمجلس العسكري للحزب. وجميعهم يحتلّون المناصب الرئيسية للبعث في القوات المسلّحة من مناصب أمناء الفروع ولا سيما العسكرية منها. وهكذا أصبح يستند إلى مجموعة واسعة من الضباط العلويين المخلصين في كل أركان الجيش والحزب، قارب عددهم المائة ضابط. وبذا يكون قد أبعد الخصومات الطائفية والعشائرية، التي كانت تنخر في كل من الجيش والحزب سابقًا، حتى كادت تدمرهما. وقد بقي العماد مصطفى طلاس وزير الدفاع الأوحد طيلة حكم حافظ الأسد. وكان هؤلاء الضباط من ذوي الرتب الرفيعة، وقد بقي البعض منهم لأكثر من عقد في السلطة، لكن الرئيس بقي المتحكّم الأول والأخير في اللعبة.

ويشار إلى نظام الحكم السوري ابتداءً من سنة 1966، غالبًا من قبل نقاده، بحكم الأقلية، أو أكثر تحديدًا «حكم العلويين». وفي الحقيقة أن استراتيجية حافظ الأسد لتماسك السلطة، بالاعتماد على الأقارب وأبناء العشيرة، عزّز بالضرورة هيمنة العلويين، وفيما أدت العصبية الطائفية دائمًا دورًا في تدعيم الأنظمة المختلفة؛ فقبل العلويين كان الدروز، والأكراد، والإسماعيلية، إلا أنها وصلت في

ظل نظام الرئيس حافظ الأسد إلى انسجام لم يسبق له مثيل. وقد مثّل خضوع هيئات حزب البعث القيادة الجماعية لرئيس علوي مدعوم من أجهزة علوية تزايدًا هامًا في قوّة العلويين. وقد كان الضباط العلويون حول الرئيس حافظ الأسد، الذين أتوا على نحو ملائم، ليعينوا قياديين محوريين، لأنهم كأقرباء شخصيين، أو موكلين للرئيس، حصلوا على امتيازات للاقتراب من خلال مناصب في الحزب، وذلك ليتصرّفوا كوسطاء، وسياسيين، وجرى تعيينهم بشكل استثنائي، وخصوصًا في أوقات الأزمات.

وحتى أوائل الثمانينيات، كان شقيقه رفعت الأسد، الذي يقود سرايا الدفاع، القيادي الأول في النظام، وترأس عدنان الأسد السرايا، التي سيطرت على مدخل العاصمة وحرست مواقع قيادتها. في حين سيطر عدنان مخلوف على الحرس الجمهوري، كذلك ترأس علي حيدر القوّات الخاصة، وترأس إبراهيم العلي الجيش الشعبي، وربما كان محمد الخولي أكثر مساعد موثوق من الرئيس حافظ الأسد. بينما أثبت علي دوبا رئيس المخابرات العسكرية، أنه أكثر قياديي النظام صلابة، وقد تسلم أيضًا شفيق فياض قيادة الفرقة العسكرية الثالثة الحاسمة لمدة طويلة، وكان مواليًا صلبًا للرئيس الأسد، وتسلّم إبراهيم صافي وعدنان بدر حسن قيادة الفرقتين الأولى والتاسعة، وقد مددت مدّة توليهما لمنصبيهما. وفي أواخر التسعينيات من القرن العشرين، تسلّم علي أصلان رئاسة هيئة الأركان العامة للجيش السوري.

إذا كان البعثيون العلويون قد أدّوا في البداية دور البروليتاريا، البديلة، في جعل البعث، بديلاً راديكاليًا، فإنه بحلول السبعينيات من القرن العشرين، تحوّل القياديون الأقطاب البعثيون حول الأسد إلى نخبة صاحبة امتيازات، وذات صلات زبائنية مع المجتمع العلوي.

ولكن من الخطأ التفكير، بأن النظام، كان بشكل حصري نظامًا علويًا، أو الهيمنة العلوية ترجمت بشكل حصري إلى سياسة من الامتيازات الطائفية

والتنافسية، حيث بقيت النخبة العليا ائتلافًا طائفيًا. وقد كان على الرئيس حافظ الأسد، بعد أن استولى على السلطة من خلال التحالفات مع الضباط السنة السابقين وسياسيي الحزب، مثل عبد الحليم خدام، وحكمت الشهابي، وناجي جميل، وعبد اللّه الأحمر، ومصطفى طلاس، أن يشارك السلطة معهم. وقام عمدًا باختيار السنّة ذوي الاعتبار، ليكونوا في الحزب وأجهزة الدولة، ووقف على رأسهم ووازن بين الخلفيات الطائفية المختلفة. وإلى حدّ كبير كانت القوّة في النخب العليا مشتركة بين مجموعتين مهمتين: العلويون في مركز الرئيس الداخلي، والسنة، ولا سيما الدمشقيون منهم باتصالاتهم الهامة مع المجتمع التجاري السنّي. فقد عمل حافظ الأسد على تعزيز مؤسّسات الدولة استنادًا إلى حزب البعث[1].

الدستور والعلمانية:

سنة 1973، نما اهتياج ديني في سورية، كانت نقطة الانطلاق فيه تبنّي مجلس الشعب السوري في 31 كانون الثاني الدستور الجديد، الذي حلّ محل الدستور المؤقّت سنة 1971. وهنا عاد النزاع ليظهر ثانية منذ سنة 1950، حين قدّمت لجنة الدستور آنذاك إلى الجمعية التأسيسية مشروع الدستور في 15/ 4/ 1950، والذي نصّ في مادتّه الثالثة المؤلّفة من أربع فقرات، وفي الفقرة الأولى «الإسلام دين الدولة» وقد جاء في نص هذه المادة:

1 ـ الإسلام دين الدولة.

(1) رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق، ص 149.
ـ انظر .Daniel Le gac: La syrie du général Assad complexe Bruxelle 1991
ـ كارولين دوناتي: الاستثناء السوري، الترجمة العربية الفصل الثالث عشر: ترجمة لما عزب.
ـ سمير عبده: حافظ الأسد يحكم سورية، من 1970 ـ 2000. ص 95.
ـ إميل عبّاس آل معروف: العلويون في بلاد الشام، ص 584 جـ الثالث.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 409 ـ 411.
ـ باتريك سيل: الأسد والصراع على الشرق الأوسط. ص 285 ـ 287.

2 - الأديان السماوية محترمة ومقدّسة.

3 - الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية.

4 - المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات من غير تفريق بسبب الدين.

ممّا سبب سجالاً كبيرًا ونقاشًا حادًا آنذاك بين بعض النواب المسلمين المتشدّدين، ولا سيما منهم جماعة الإخوان المسلمين. ومنهم الدكتور مصطفى السباعي، ومحبذي هذا النص، أمثال النائب عن حزب الشعب عبد الوهاب حومد، والنائب عبد الوهاب سكّر، الذي دافع عن هذا النص، والنائب زكي الخطيب، الذي كان من محبذّي المادة كما وردت. وبين النواب أصحاب النزعة العلمانية من المسلمين والمسيحيين على السواء. ومنهم نائب دمشق المسيحي إلياس دمّر، الذي عارض بشدّة المادة الثالثة من الدستور كما هي وطالب بفصل الدين عن الدولة. وقد أيده في ذلك كل من النواب المسلمين: عصام المحايري من الحزب السوري القومي الاجتماعي، والنائب جلال السيد من حزب البعث العربي الاشتراكي، كما أيدهما ضمنًا كل من النائب عبد اللطيف اليونس، والنائب حسني البرازي. وقد انتهى هذا النقاش في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من الدستور على الشكل التالي:

1 - دين رئيس الجمهورية الإسلام.

2 - الفقه الإسلامي المصدر الرئيسي للتشريع.

3 - حريّة الاعتقاد مصونة، والدولة تحترم جميع الأديان السماوية، وتكفل حريّة القيام بجميع شعائرها، على أن لا يخل ذلك بالنظام العام[1].

(1) انظر الدكتور جورج جبّور: العروبة والإسلام في الدساتير العربية ص 159 وما بعد، دار الرها. حلب 1993.

- انظر محاضر مجلس النوّاب السوري: تاريخ 15 و24/ 4/ 1950 و29/ 7/ 1950 مجلس النواب السوري. الدستور السوري لعام 1950. دمشق 1950.

- لورانت شابري - آني شابري. سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، ص 233 - 234.

لم يكن النزاع المتعلّق بدور الإسلام في الحياة العامة، في سورية، يرقى إلى خمسينيات وستينيات القرن العشرين، فهو إذ أثير منذ مطلع القرن المذكور، إلا أنه كان قد امتد في حكم الملك فيصل في دمشق من 1918 ـ 1920، وأثناء حقبة الانتداب الفرنسي. وتبلور لأول مرّة بعد الاستقلال في عام 1950، حول مشكلة الدستور، كما سبق وذكرنا. . .

وكان دستور البعث سنة 1964، قد احتفظ بصيغة التسوية التي تحدّد بأن الإسلام دين رئيس الجمهورية والمستبدلة أحيانًا، وترافقها صيغة تنصّ على أن الفقه الإسلامي اهم مصدر للتشريع. غير أن المشروع المعدّ في أيار سنة 1969 في عهد صلاح جديد، أسقط نهائيًا الأخذ بتلك المادة، التي سبق أن كانت تشكل امتيازًا من جانب المسلمين التقليديين، وكانت تعدّل الصيغة الاعتيادية المتبعة في تولية رئيس الجمهورية، فبدلاً من صيغة «أقسم بالله العظيم»، أصبحت صيغة قسم التنصيب «أقسم بشرفي ومعتقدي». وكان من شأن الدستور المؤقّت لعام 1971، في عهد الرئيس حافظ الأسد، أن عاد إلى الصيغة الأولى.

وقد أسقط مشروع دستور سنة 1973، بدوره، التنويه المتعلّق بانتماء رئيس الجمهورية للإسلام، وسنّ أن الجمهورية السورية هي «دولة ديمقراطية، شعبية، اشتراكية». ولم يتخذ الرئيس حافظ الأسد القرار بالعودة إلى إدخال المادة المتعلّقة بدين رئيس الجمهورية إلا بعد أن انفجرت مظاهرات عنيفة في حماة، أمام مكاتب فرع حزب البعث في 20 شباط سنة 1973، ولم تأت مكانها هذه المرّة المادة الثالثة من دستور سنة 1950، وإنما وردت المادة 157. وكانت تلك المظاهرات من فعل عناصر مسلمة سنيّة تقليدية، يقودها علماء ومفتون وقضاة وموظفون دينيون، يدعمهم الإخوان المسلمون، ويشهّرون بطابع الدستور «الإلحادي»، وإدخال التنويه المتعلّق بدين رئيس الجمهورية من جديد في الدستور، وإن كان أدخل الرضى في نفوس رؤساء الدين السنة، كما تشهد بذلك زيارات العلماء والموظفين الدينيين إلى وزارة الأوقاف تعبيرًا عن شكرهم، إلا أنها لم تهدأ الخواطر تمامًا. وقد أقامت

الدليل على ذلك طيلة شهر شباط سنة 1973، مواصلة الإضراب العام في حماة، وكذلك المظاهرات والمواجهات مع قوى الأمن في حلب، وفي حمص، حيث جرى اعتقال بعض المشايخ، وبقيت دمشق على هامش الحركة. وفي 12 آذار سنة 1973، تمّت الموافقة على الدستور بالاستفتاء العام. وكانت نتيجته ضعيفة في المناطق السنيّة، والمشاركة فيه كثيفة في المناطق ذات الأكثرية العلوية والأقلوية[1].

فمنذ زمن طويل جدًا، كانت أقسام معيّنة من جماعة الأكثرية السنية من السكان السوريين، تطالب بأن يمنح الدستور رسميًا مكان دين الدولة الإسلام، كما كان ذلك الحال في دساتير العراق، ومصر، والأردن، والمملكة العربية السعودية، وليبيا. وما كانت قد حذفت ثم أعيد أدراجها، وهي الصيغة المتعلّقة بدين رئيس الجمهورية. كانت تلك الأقسام تعتبرها حدًا أدنى. على العكس، كانت عناصر مختلف الطوائف الأقلية: مسيحيين، وعلويين، ودروز، وإسماعيليين، يعارضون في هذا الاعتراف الرسمي، الذي يكرّس، إذا صح القول، على الصعيد الرمزي، عدم مساواة سياسية ـ اجتماعية بين الطوائف، فالسعي إلى رمز ذي هدف متساوٍ كان ركنًا أساسيًا لعملهم السياسي.

من قبل، في الثلاثينيات والأربعينيات ومطلع الخمسينيات من القرن العشرين، ثمة تشكيلات حزبية قومية ومحافظة مثل الكتلة الوطنية وحزب الشعب، كانت ميّالة على وجه الإجمال، على الرغم من بعض التباعدات باتجاه موقف يعتبر مكانة الإسلام أمرًا أساسيًا في القومية العربية وفي الدولة. هذه التشكيلات عارضت الحزب السوري القومي الاجتماعي، والحزب الشيوعي السوري، لنزعتها إلى العلمنة، ولتخالفها في هذه النقطة على الأقل.

(1) حتى سنة 1955، كانت نسبة السكان بالنسبة للطوائف الأقلوية في سورية على الشكل التالي: مسيحيون 16٪. علويون 12٪. دروز 8٪، إسماعيليون وغيرهم 6٪. سنّة حوالى 60٪، أما ما قيل عن أن السنة كانوا يشكلون 75٪ آنذاك، فهذا أمر مشكوك فيه.
ـ انظر وزارة الداخلية السورية في الإحصاءات وتعداد السكان حتى ذلك التاريخ.

كان الاتجاه المتطلّب في أمر الطائفية، يغلب بخاصة لدى الفريق المحافظ من الحركة القومية. وكذلك لدى الإخوان المسلمين، والزعماء الدينيين المسلمين. وكان جناح أكثر تقدّمية في الحركة القومية، تحت تأثير الأوساط المسيحية، يسعى على العكس، إلى التخفيف من الهيمنة المسلمة في الرمز السياسي في سورية، من دون إلغائه تمامًا مع ذلك. وكان الجيل الذي طرح أسس حزب البعث قريبًا من وجهة النظر الأخيرة هذه، ومع أن برنامج حزب البعث تضمن العلمانية، فإن الإيديولوجية البعثية، كانت تعترف للإسلام بدور هام في القومية العربية بصفة مزدوجة:

1 - من حيث هو أول حركة توحيد عربية في التاريخ.

2 - من حيث هو خلق ثقافي للعروبة، وأحد منابع إشعاعها وخطوتها.

إلا أن العلويين في حزب البعث نفسه، والدروز أيضًا، بعد انقلاب شباط سنة 1960، ومعهما بقية من الأقليات، قد تكشّفوا أنهم أكثر تطّرفًا نحو العلمنة هذه، وعن أنهم بالفعل أكثر قربًا من وجهة النظر التي كانت وجهة نظر الحزب السوري القومي الاجتماعي، والحزب الشيوعي السوري. وكان هذا الموقع الأشد راديكالية من جانب العلويين البعثيين حول مشكلة العلمنة، يفسّر بالازدواجية المؤثّرة على وضع العلويين في وسط المجتمع الإسلامي السني. فمع أنهم بلا مراء مسلمون على صعيد الاعتقاد، لم يستفد أعضاء هذه الطائفة أبدًا من الوصول إلى السلطة، الذي كان يوفّره لهم انتماؤهم إلى الإسلام. لقد بقي مبدأ المساواة في الأحوال المدنية، وأمام القانون بين جميع المسلمين حبرًا على ورق إزاء الضرر بالمسلمين غير السنّة. إن سيادة الإسلام السياسية، ترجمت هكذا بالنسبة للعلويين، لا على أنها طريق للمشاركة في الحكم، وإنما على العكس، كأنما هي مصدر استبعاد، وأنها تكريس لهيمنة النزعة السنيّة الأكثرية. وهكذا كان تفوّق الإسلام هذا في الحياة العامة، يصبح مرادفًا لتنحيتهم من الميدان السياسي، ولدونيتهم الاجتماعية. من هنا رغبتهم في أن ينتهوا من هذا التفوّق سواء بسبب هذه الحساسية المفرطة بالأقلية، أم بالرغبة في التحديث الاجتماعي.

ومن هنا في رسالة الرئيس حافظ الأسد إلى مجلس الشعب في 21 شباط سنة 1973، التي يوافق فيها على إعادة إدخال الشرط المتعلّق بدين رئيس الجمهورية في الدستور، هو تعبير عن تلك الإدراكات العلوية القديمة، مثلما هو مصادقة حقيقية على المطالب المساواتوية، وجاء في الرسالة:

«إننا نرفض أي تفسير رجعي للإسلام، التفسير الذي يخفي ضيقًا في الفكر مقيتًا، وتعصّبًا مكروهًا. إن الإسلام هو دين المحبّة والتقدّم، والعدالة الاجتماعية، دين المساواة بين جميع الناس. الدين يصون حقوق الصغير والكبير، الضعيف والقوي».

وكان الرئيس حافظ الأسد يظهر بذلك أنه إذا كان يرتضي بتصالح تحت الضغط السنّي، فإنه لا يعني لذلك العدول عن الاعتراض على نسق معيّن غير عادل، كان السنّة يجسّدونه. إن أفكار الإسلام يعني، في الواقع إنكار الهيمنة السنيّة، والتسوية المتوجهة إلى تهدئة خواطر الرؤساء السنيين المهتاجة آنذاك، لم تبدّل شيئًا من تصميم العلويين السياسي. فقد نقل العلويون وبقيّة الأقليات هكذا، إلى صميم البعث الموقف الرافض الخاص من قبل متقدميهم، عندما اجتذبتهم علمنة الحزب السوري القومي الاجتماعي. ولو أن فقدان الشرط الإسلامي من الدستور لم يكن من شأنه بالتأكيد أن يغيّر شيئًا كبيرًا من الممارسة السياسية، فإنه قد تكشّف على العكس قيمة كبرى على الصعيد الرمزي كتعبير عن شكل معيّن ما، من حرمان الإسلام الأرثوذكسي من السلطة، وإنه لعلى هذا النحو تمامًا أحسّ به السنّة أنفسهم.

كان نص بيان العلماء الداعي إلى مقاطعة الاستفتاء على الدستور في 13 آذار سنة 1973، يستند إلى فتوى سابقة تسرد الانتقادات التالية على مشروع الدستور:

1 - أنه يتناقض مع دستور الاتحاد الذي بشقيقاتنا، مصر المكافحة وليبيا المؤمنة.

2 ـ أنه يتناقض مع قواعد سلطة الأكثرية الأساسية.

3 ـ ينقصه نص عن دين الدولة.

4 ـ ينقصه نص عن الفقه الإسلامي.

5 ـ أنه يعد بالحكم إلى جماعة حزبية، بنفس الوقت الذي يمنع فيه الأحزاب من أن يشاركوا فيه.

6 ـ أنه يخلّ بمبادئ دستور الاتحاد في ما يتعلّق بتربية جيل مؤمن، وحماية الشعائر الدينية للأديان السماوية الثلاثة.

وفي الحقيقة، يمكن التساؤل عمّا إذا كانت جميع هذه المطاعن لا تُلَخص بواحد فحسب. ذلك أنها في نظر المسلمين السنّة لا مدعاة إلى الشك بأنّ السياسة العلمانية، والفتور الوحدوي، واستحالة أن يتعاون البعث حقيقة مع القيادة السياسية للجبهة الوطنية الأخرى غير الشيوعيين، وبصورة خاصة، مع المجموعات الموالية للناصرية كافة، تتعلق أساسًا بمطعن واحد وبالعامل نفسه «الصفة العلوية للقادة». وإذ أثار الإخوان المسلمون وغلاة التديّن مسألة المذهب العلوي، الذي ينتمي إليه الرئيس حافظ الأسد، وإنه ليس مذهبًا إسلاميًا، أصدر الإمام موسى صدر فتوى تؤكّد: أن «العلويين هم جماعة من الإسلام الشيعة»، فأصبح منصب الأسد الرئاسي منسجمًا مع المادة الدستورية «الإسلام دين رئيس الجمهورية». وهكذا تجاهل الأسد الطلب بجعل الإسلام دين الدولة أسوة بالدول العربية، وحصل الدستور على نسبة عالية جدًا من الدعم الشعبي في استفتاء جرى في 12 آذار 1973.

وكان من نتائج تقرّب حافظ الأسد من السنّة، أن النظام بدأ رحلة طويلة في ارتداء عباءة الإسلام. وتخفيف العلمانية الصارمة. ودأبت صحف سورية على نشر صور حافظ الأسد في الصفحات الأولى، وهو يؤدّي الصلاة في المساجد، في المناسبات الدينية والأعياد. كما أن أئمة المساجد مدحوا به في خطب الجمعة. وأصبح بعض رجال الدين المسلمين أعضاء مستقلّين في مجلس الشعب.

وهكذا لم تكن مسايرة المتدينين المسلمين على حساب الفئات المتحرّرة من المجتمع السوري من سكان المدن الكبرى، ومن الأقليات المسيحية، ومن السائرات في حركات تحرّر المرأة السورية. فهؤلاء جميعًا رأوا في استمرار النظام ضمانًا لوجودهم، وأن أي تحدّ للنظام قد يؤدّي إلى صعود الأصولية الإسلامية[1].

(1) انظر لورانت شابري ـ وآني شابري: سياسة وأقلّيات في الشرق الأدنى «صدمة العلمانية وردود فعل الطوائف» صفحة 233 وما بعد. . .
ـ مجلة الإيكونومست البريطانية: نشرة الشرق الأوسط سنة 1977 ص 250.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 410 ـ 411.
ـ رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق، ص 194 ـ 195.



الفصل الرابع عشر

حافظ الأسد والبناء السياسي

يقول حافظ الأسد: «لا يوجد حب أبدي، أو كراهية أبدية في السياسة الخارجية، لا توجد سوى مصالح مستمرة. هذا هو أساس تعاملنا مع الدول الأجنبية في ضوء دعمها لمصالحنا الوطنية، أو معارضتها لهذه المصالح. لذا ينبغي لسياستنا الخارجية ألا تخضع للتقلّبات والمزاجية[1].

هذه الكلمات للرئيس حافظ الأسد الذي كان قائدًا استراتيجيًا لامعًا، ومفاوضًا شديد الدهاء والإصرار. وقد اتبع هذا المبدأ، حتى قبل وصوله إلى السلطة. رجل سورية القوي، اختار السياسة الواقعية على عكس سابقيه. كانت سياسته الطموح ترمي إلى تحقيق أهداف ملموسة، هي استعادة الأراضي المحتلّة، والاعتراف بحقوق الفلسطينيين، وكان يؤكّد أنه الأقدر على الدفاع عن المصالح العربية في مواجهة إسرائيل. كان عليه أن يتحكّم في اللعبة الإقليمية من أجل كسب المعركة ضد إسرائيل واستعادة الجولان. فلم يكن ينبغي لأي جار، أو أي فاعل عربي أن يجرّه إلى تصعيد مع إسرائيل، أو اتفاق سلام يتعارض مع المصالح السورية[2].

كان الرئيس حافظ الأسد، يعرف أن سورية المتعرّضة جغرافيًا لتهديد عسكري إسرائيلي، كانت بحاجة إلى شركاء وحلفاء، من أجل تحقيق طموحاتها

(1) Daniel LE Jac. La syrie du genéral Assad.

(2) كارولين دوناتي: الاستثناء السوري بين الحداثة والمقاومة، الترجمة العربية، ص 155 ـ 156.

الإقليمية. لذا بدأ يخوض سياسة انفتاح تجاه الدول العربية، ولا سيما على مصر والسعودية. كان يعرف أن التحالف السوري المصري أساسي لتعزيز الجبهة العربية وتوحيدها، وتقوية الموقف السوري في مواجهة إسرائيل. إذ كان هدف حافظ الأسد إضعاف إسرائيل على جبهتين في آن واحد. وقد نجح في تخطيطه، في السادس من تشرين الأول سنة 1973. ورغم اضطراره للتراجع إلى جبل الشيخ بسبب توقف الجبهة المصرية، فإنه فاز على المستوى المعنوي والأخلاقي. وكانت حرب تشرين انطلاقة للقوّة الإقليمية السورية، حيث سجّل الأسد انتصارًا عسكريًا في بادئ الأمر، ثم انتصارًا دبلوماسيًا وماليًا فيما بعد.

وقد كان هدف الأسد تقوية دولة البعث غير المستقرّة وحشد سورية للحرب، لاستعادة الأراضي المفقودة. وقد حوّل بهذه العملية، دولة البعث من أداة للثورة الطبقية إلى جهاز سلطة في خدمة أهم أسباب وجودها[1].

أدرك حافظ الأسد باكرًا، أن عوامل عدّة اقتضت نظامًا صارمًا لحكم سورية. منها، خط الإخوان المسلمين، الذين يتمتّعون بجاذبية وشعبية في صفوف السنّة المتدينين، ونزعة السوريين نحو الحزبية والانقسام والتناحر السياسي، وماضٍ فوضوي، وسعي الجيران العرب لوضع اليد على سورية. فتميّز عن زعماء سورية السابقين، أنه وضع بناء المؤسّسات في رأس سلّم أولوياته. وبالتالي، ومن ثمّ أجل وضع حدّ لانعدام الاستقرار السياسي السائد في الجمهورية العربية السورية منذ استقلالها، أسس حافظ الأسد نظامًا سياسيًا «نظام العادل المستبد»، متمركزًا حول شخصيته، فقام بتعزيز الدولة، كما خاض حركة تنموية، مع الحفاظ على المؤسّسات والقوانين الاستثنائية الموروثة عن الثورة البعثية، من محاكم عسكرية، ومحكمة أمن الدولة، ومحكمة الأمن الاقتصادي، ومنظمات شعبية، مع بعض

(1) رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق، ص 141 ـ 142.
ـ فولكر بيرتس: الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد. ص 253.
ـ كارولين دوناتي: الاستثناء السوري بين الحداثة والمقاومة ص 133 ـ 134.

التعديلات عليها. وبذلك أعطى سورية قاعدة مؤسّسية للدولة بدءًا بالدستور، ثم البرلمان، ومجلس الشعب، والمجالس المحلية، والجبهة التقدّمية، ومجموعة من هيئات الإنتاج والتوزيع لإعادة هيكلة القطاع العام. كل هذه العوامل زوّدت الجمهورية العربية السورية بالوسائل القانونية، التي تمكّنها من العمل والاستمرار.

في هذا البناء الذي يجمع بين الشرعية المؤسّسية والقوانين الاستثنائية، احتل حافظ الأسد مكانة مركزية. وقد أدّى دور الحَكَم الأعظم في كل القضايا، ممسكًا بزمام الأمور. فانتقل السوريون من سورية البعث، إلى سورية الأسد[1].

وقد وضع حافظ الأسد عرفًا بأن يذهب منصب رئاسة الوزراء إلى شخصية سنيّة، وأن يهتم رئيس الوزراء بالشؤون الاقتصادية. واعتاد حافظ الأسد أن يختار رئيس وزراء سورية من دمشق، فاحتل المنصب أولاً اللواء عبد الرحمن خليفاوي، ثم محمود الأيوبي، وبعدهما عبد الرؤوف الكسم، ومحمد علي الحلبي، ومصطفى ميرو. لكن احتكار دمشق للمنصب وضع جانبًا سنة 1987، عندما سمّى حافظ الأسد محمود الزعبي من حوران. وأولى الأسد اهتمامًا بوزارات الإعلام، والداخلية، والدفاع. فيما أوكل وزارة الاقتصاد إلى علويين، برز منهم محمد حيدر، وأحمد إسكندر أحمد. وفي شؤون الأمن اختار محمد الخولي من الطائفة العلوية، وأصبح في أكثر الفترات أكثر الرجال قربًا من الأسد، وبقي في منصبه حتى تشرين الأول سنة 1987. وبدأت خطواته لإقامة جبهة وطنية تقدميّة ومجلس شعب، تضم قوى وأحزابًا وجهات يسارية. وكان في برنامج حافظ الأسد بناء الديمقراطية الشعبية عبر جبهة وطنية تقدمية، ومجلس شعب. وما إن أعلن الأسد برنامجه لإقامة

(1) كارولين دوناتي: الاستثناء السوري بين الحداثة والمقاومة، ص 165 ـ 166.
ـ ليزا ويدين: السيطرة الغامضة: السياسة والخطابة، والرموز في سورية الحديثة، مطابع جامعة شيكاغو سنة 1999.
- Bourhan ghalioun. La fin de la Revolution Ba'thiste cofluence Méditerranée. 2002-2003 No 44.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 405.

جبهة تقدمية، توسع قاعدة النظام وتضم الشيوعيين، حتى غيّر الشيوعيون موقفهم منه.

ولتشجيع قيام الجبهة الوطنية التقدمية، كان أيضًا قرار إعادة الضباط الذين طالتهم عمليات التطهير السياسي، ومنهم ضباط اليسار الفلسطيني، الذين أقصاهم عبد الناصر من الجيش السوري 1958[1]، وكان هدف الأسد أن تشعر الأحزاب الأعضاء في الجبهة التقدمية بالاطمئنان إلى أن العمل الجبهوي هو في الجيش أيضًا كما هو في السياسة. ولكن تأسيس الجبهة والاعتراف بالحزب الشيوعي، كان شيئًا، ومنح هذه الجبهة سلطة ونفوذًا كان شيئًا آخر. إذ أن الأسد لم يستطع غض النظر عن آراء الأحزاب. واستمر التفاوض على حيثيات الجبهة ودورها في البلاد من آيار سنة 1971 إلى آذار سنة 1972، إلى أن توّصلت الأحزاب إلى صيغة للجبهة، أن تكون تحالف أحزاب ولا حزبًا واحدًا يذوب فيه الجميع. ووافق البعث على هذا الطرح، وأصبحت الجبهة تضم أحزاب سورية، ويوافق الجميع على نص دستوري، يكون فيه البعث هو الحزب الطليعي في سورية، قائدًا للدولة والشعب. وأعلنت تأسيس الجبهة في 7 أيار سنة 1973، بعضوية حزب البعث، والحزب الشيوعي، والاتحاد الاشتراكي العربي، والحركة الاشتراكية العربية، وهي الجماعة التي انشقت عن أكرم الحوراني، ومنظّمة الوحدويين الاشتراكيين.

ولم تتفق قيادات بعض الأحزاب على الانضمام إلى الجبهة التقدّمية، فتعرّضت للانشقاق. فقد شارك خالد بكداش أمين عام الحزب الشيوعي السوري حتى وفاته سنة 1995، ولكن خرج عنه رياض الترك ليؤسّس «حزب الشعب الديمقراطي السوري». كما انشق فريق من الاتحاد الاشتراكي العربي، وتبرأت جماعة أكرم الحوراني من انضمام الحركة الاشتراكية.

وعنت الجبهة الوطنية التقدمية ائتلافًا بين حزب البعث الذي كان مسيطرًا

(1) بقي أغلبية الضباط الذين شملهم التطهير السياسي مبعدين ولم يعد منهم إلا قلة معدودة إلى الحكم وهؤلاء من اليساريين.

أصلاً وبدون منازع، وبين أربع قوى سياسية، اعتبر البعث في ذلك الوقت، أنها قريبة من مبادئه الأساسية، وهي العروبة والاشتراكية، آخذًا بتقاسم الحكم مع هذه القوى. ومع ذلك أدخل البعث في الدستور مواد تعطي حزب البعث من دون سواه، الحق المصيري في العمل السياسي، داخل صفوف المؤسّسة العسكرية، وفي صفوف الشباب والطلاب.

وكان ميثاق الجبهة يحرّم على الأحزاب، التي ستنضم إلى الجبهة القيام بأي نشاط مهما كان نوعه في الجيش، كما يحرّم على هذه الجبهة النشاط بين الطلاب والعمال، وفرض عليها حل تنظيماتها العمّالية والطالبية والشبابية، وحتى النسائية الخاصة بها. ويمكنها أن تنشط من خلال المنظّمات الشعبية، التي يشرف عليها حزب البعث، وضمن قوائم الجبهة الوطنية. ومقابل ذلك، أعطى الرئيس حافظ الأسد لكل حزب سياسي من أعضاء الجبهة حقيبتين وزاريتين، الثانية منهما كانت وزير دولة، وإشراكهم في عضوية مجلس الشعب ضمن قوائم الجبهة الوطنية. وحده حزب الاتحاد الاشتراكي بقيادة الدكتور جمال الأتاسي، رفض التوقيع على ميثاق الجبهة، لأنه يُفقد الحزب وجهه المستقل، وحقّه في النشاط المستقل.

وشكّل دخول الجبهة الوطنية التقدّمية، بالنسبة إلى القوى العروبية والاشتراكية آنذاك فرصة ذهبية لدخول السلطة، فيما لم تكن أي منهما تملك الامتداد الشعبي، ومواقع عسكرية كافية لوضع اليد على السلطة بمفردها.

وفي 13 حزيران سنة 1972، وبناء على أحكام القانون «رقم 25 تاريخ 11 حزيران سنة 1972» تم إنشاء الجبهة الوطنية التقدّمية. وعين الأعضاء التالية أسماؤهم في القيادة المركزية لهذه الجبهة:

محمود الأيوبي، عبد اللّه الأحمر، محمد جابر بجبوج، فهمي اليوسفي، اللواء عبد الكريم خليفاوي، عبد الحليم خدام، محمد حيدر، اللواء ناجي جميل، عصام النائب، فايز إسماعيل، عبد الغني قنوت، جمال الأتاسي، خالد بكداش، عبد العزيز عثمان، دانيال نعمة، راغب قيطاز، درويش الزوني.

وتتضمن هذه الأسماء زعماءً كبارًا لأحزاب الجبهة، أو ممّن خرج عن أحزاب معارضة وانضم إلى مسيرة العهد، فيما أسماء البعثيين فيها كانت لها مناصب هامة، تمتّعت بها طوال عهد الرئيس الأسد.

واعتبرت معاملة هؤلاء الأعضاء، معاملة الوزراء في الرتب والتعويضات والمعاش.

وأعطى دخول الحزب الشيوعي في الجبهة الوطنية التقدّمية رضاءً تامًا للاتحاد السوڤياتي على نظام الحكم في سورية، فيما تراءى للرئيس حافظ الأسد، إن إقامة تحالفه مع جبهة اليسار وليس مع أعدائه، أهل اليمين، يجعله يتصرّف براحة في سيطرة حزب البعث على العسكريين وأوساط الشباب. واعتبرت هذه الجبهة في نظر بعض اليسار السوري، أنها قد شكّلت النواة الرئيسية للوحدة الوطنية، وحشد الطاقات الشعبية والجماهيرية.

وفي حين كان عدد أعضاء أحزاب هذه الجبهة في أقصى حدّه في أواخر التسعينيات حوالى أربعين ألفًا، يمثّلون معظم الإيديولوجيات العالمية ومنقسمين على أنفسهم فكريًا وإيديولوجيًا، كان حزب البعث في الوقت ذاته يضم ثلاثة ملايين عضو ونصير[1].

إن مصطلح الديمقراطية الشعبية، أو الديمقراطية والنظام التعدّدي

(1) يوسف مرعش: الجبهة الوطنية التقدمية والتعددية في القطر العربي السوري. دمشق دار النعامة سنة 1993.
- كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 407 ـ 408.
- خالد بكداش: التقرير السياسي إلى المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري 1986.
- سمير عبده: حافظ الأسد يحكم سورية 1970 ـ 2000، ص 60 ـ 64.
- د. مصطفى أمين: صفحات من تاريخ الوطن ص 241 ـ 242. دار الينابيع، دمشق سنة 2006.
- د. فاديا كيوان: جريدة النهار البيروتية تاريخ 14/ 11/ 2005.
- دانيال نعمة: الحراك السياسي في سورية خلال نصف قرن 1955 ـ 2004، ص 339 وما بعد.
- علي جابر: صحيفة السياسة الكويتية تاريخ 23/ 11/ 1998، الكويت.

ومصطلحات في نظام الرئيس حافظ الأسد، تعرّضت للتغيير على مرّ سنين الحكم. فهي تكفل المشاركة السياسية من خلال الجبهة الوطنية التقدمية والمنظّمات الشعبية، أو الجماهير والبرلمان. وهذه المنظّمات كانت تملأ الفراغ القائم بين الحكومة والنظام من جهة، وبين الميدان العائلي والخاص من جهة ثانية. وبما أن النظام قد اخترق، أو هيمن، على الجبهة الوطنية التقدّمية، والاتحادات النقابية، والمنظمات المهنية وغيرها من المؤسّسات، فإنها فقدت شيئًا لا بأس به من طابعها المدني غير الحكومي. ولكن هذه المنظّمات، التي تشارك النظام بعض الفعل السياسي، تؤدّي دور الأدوات للرقابة الاجتماعية، والانفراج السياسي، علاوة على أنها تقوم بدور القنوات لتمثيل المصالح إلى درجات متفاوتة.

لقد كان تأسيس الجبهة الوطنية التقدمية، وقيامها ونظامها الداخلي، كما أشير من قبل، في سنة 1972، قد خضع للدراسة المعمّقة من قبل لجنة رفيعة، شكلها الرئيس الأسد قبل عام مضى. وكانت تتألّف من رئيس الوزراء، ومن عضوية آخرين من أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث، ومن ممثّل واحد عن حزب من الأحزاب الأخرى المفترض دخولها في هذه الجبهة، أو التجمعات الحزبية الوطنية التقدمية. ولقد كانت هذه المجموعات ممثّلة من قبلُ في الحكومة، وفي مجلس الشعب المنبثق سنة 1971.

إن المهمة، التي كانت موكلة للجبهة في الأصل هي تجميع تلك القوى الوطنية التقدمية، بعضها مع بعض بغية الوصول إلى مقدار من التلاحم والتوحيد، لتعزيز موقف الدولة في مواجهتها مع الاحتلال الصهيوني. مع العلم أن هذا التجمّع، أدّى عمليًا، إلى تحييد المعارضة المنافسة للبعث، وتوسيع قاعدة الدعم السياسي للرئيس خارج نطاق الحزب، وإعطاء النظام صفة التعدّدية.

ولكن أغلبية أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، باستثناء حزب البعث والحزب الشيوعي، كانت أحزابًا شكلية، بسبب قلّة عدد أفرادها، وضعف النفوذ السياسي والشعبي، مع العلم أن هذه الأحزاب لم تكن تحمل كلها هذا النعت من قديم

الزمان، بيد أن انخراطها في الجبهة الوطنية التقدمية ونظامها الداخلي، أن يكون برنامج حزب البعث، ومقررات مؤتمره بمنزلة الدليل الأساس الذي تسير على هديه سياسات الجبهة، وأن يكون حزب البعث قائد الجبهة، وله الأكثرية المطلقة في كل هيئاتها. وعلاوة على ذلك، فإن الأحزاب غير البعثية وافقت على الكف عن أي نشاط سياسي بين القوّات المسلّحة، كذلك، التزمت بناءً على ميثاق الجبهة، كما مرّ سابقًا، نشاطها بين الطلاب. كما أنه لا يحق لأحزاب الجبهة، أن تقرّر من هو من بين أعضائها سيكون وزيرًا، بل تتقدّم، بدلاً من ذلك، بمرشحين أو ثلاثة من عناصرها، كي يختار الرئيس واحدًا منهم. والجدير بالذكر أن هذه الأحزاب ليس لها أي سبيل لبلوغ وسائل الإعلام الإلكترونية والصحف اليومية، ووسائلها لتوزيع منشوراتها الخاصة وسائل محدودة أيضًا، ما أضعف من تأثيرها على النظام. وهذا ما جعلها تخسر الشيء الكثير من صدقيتها وشعبيتها جراء ربط نفسها بحزب البعث، لا سيما منها الحزب الشيوعي السوري، والاتحاد الاشتراكي العربي، ما جعل الحياة الداخلية وقيادة الأحزاب تقترب من الشيخوخة.

وبما أن كلّ حلفاء البعث في الجبهة الوطنية التقدمية مدينون بشرعية وجودهم وامتيازاتهم للرئيس حافظ الأسد، فإن الأسد لم يبق المنافسين المحتملين تحت المراقبة، ليس إلاّ من خلال إشراكهم في الجبهة والحكومة، وتوسيع قاعدة وصايته، كما أن الرئيس حافظ الأسد سمح بتوسيع الجبهة الوطنية التقدمية بسماحه للحزب السوري القومي الاجتماعي بدخول هذه الجبهة، حيث دخل أحد أعضائه مجلس الشعب كنائب مستقل، إضافة إلى بعض المؤسسات الدينية من بقايا منظّمة الإخوان المسلمين، التي انشقت شكليًا عن هذه المنظّمة.

ولكن الجبهة كانت تمثّل نظامًا يرفض بالأساس وجود الصراع الفكري والديمقراطي الحر، ولذلك فإنه كان يضيّق فرص فض المنازعات بالحوار، أي بالنقاش المفتوح والتفاوض والتسوية.

ولقد جعل الرئيس حافظ الأسد الرئاسة موقع قيادة غير متنازَعٍ عليه في دولة

البعث، ومن خلالها، ركّز السلطة الشخصية في يديه، حيث تسلّم مقاليد مؤسّسات السلطة الثلاث الكبرى. كما تسلّم قيادة حزب البعث كأمين عام له. ومن خلال قدرته بصفته رئيسًا تمتّع بصلاحيات كاملة، لتعيين وعزل الحكومات، والقادة العسكّريين. كما أن الهياكل الدستورية، التي أحدثها، على غرار فرنسا الديغولية، والتي كان فيها رئيس الوزراء مساعدًا للرئيس ومكلّفًا تنفيذ سياسته، والبرلمان مؤسسة تابعة أكثر الأحيان.

وقد بُني صعود حافظ الأسد على أسس عدّة؛ حيث كان النظام قد حقّق مسبقًا استقلالاً ذاتيًا عن الطبقات المهيمنة، بكسر احتكارها على وسائل الإنتاج، وتعبئة العمال والفلاحين من خلال حزب البعث. وبعد سنة 1970، حصل الرئيس حافظ الأسد على استقلال ذاتي عن كل المجموعات في قاعدة سلطته، من طريق خلق توازن فيما بينهم. حيث استخدم بداية قاعدته العسكرية ليحرّر نفسه من قيود الحزب الإيديولوجية، ثم عزّز جماعة من أنصاره العلويين الخاصين، وثم تعيينهم لمهمّات الأمن الحاسمة والقيادات العسكرية، الأمر الذي أعطاه استقلالاً أكبر عن الجيش الذي أصبح بعثيًا، كما قام بكسب عدد من السنّة المدنيين، وبخاصة الدمشقيين، باختيارهم لمناصب عليا في الحزب، واختار كذلك العديد من التكنوقراطيين غير الحزبيين للحكومة. وقد مكّنه القيام بتحرير اقتصادي محدود من تشجيع البورجوازية الجديدة المعتمدة على الدولة، وتشكيل تحالف مع قسم من البورجوازية الخاصّة الدمشقية، حيث مثّلت البورجوازية دعامة رابعة من الدعم الذي خفّف من اعتماده على الآخرين. وهكذا حصل الرئيس حافظ الأسد على الاستقلال الذاتي في الدولة من طريق الموازنة بين مراكز القوّة في النظام، وعلى استقلال المجتمع من خلال موازنة سلطة الدولة ومصالح القطاع الخاص.

وقد أصبح الرئيس المصدر الرئيسي للمبادرات في النظام. فقد غَدَتْ شخصيته، قيمته، قوّته وضعفه، أمرًا حاسمًا لتوجّه النظام واستقراره. ويمكن القول جدلاً، أن قيادة حافظ الأسد أعطت النظام مركبًا معزّزًا من التماسك والمرونة

المفتقر إليه. وقد كان تماسك سياسته متجذّرًا في تكييف سياسته، وفقًا للحاجات الاجتماعية ضمن وجهة نظر بعثية بشكل أصيل للعالم، لأن أصوله ومهنته عكستا بصدق على المستوى الشخصي قصة بطولات البعث. وبالتساوي مع ذلك، فقد كان هاجسه استرداد أرض سورية وكرامتها(1).

وقد أثبت الرئيس حافظ الأسد من خلال تصميمه وذكائه، وتكريس نفسه لمهمته، وتفانيه في العمل الطويل المتواصل، وصبره الطويل، صلابة وعنادًا للحد الأقصى في سعيه وراء المبدأ القومي في الصراع مع إسرائيل، وقد بدا مكياڤليًا ذرائعيًا صلبًا، مستعدًّا لاستخدام أي وسيلة في صراع القوّة الإقليمي وللدفاع عن سوريّة. وكان مستعدًا أيضًا كبراغماتي واقعي، لإخضاع العقيدة لحقائق القوّة، ومن ثمّ تعديل البعثية للتكيف مع مصالح البورجوازية في الوطن، والمتبرّعين العرب في الخارج. فقد وُسِمَتْ سياسة حافظ الأسد دائمًا بالحيطة والتماسك والصبر، وإحداث تعديلات إضافية لتغيير الظروف. كان شديد الحب لعمله، وكان مشهورًا بجلسات عمله ومفاوضاته الماراتونية، فقد ينهك خصمه ويجعله يتهاوى من التعب، وهو يبقى جالسًا كأبي الهول، لا يتحرّك ولا يملّ، ولا ينفد له صبر.

---

(1) رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق. الفصل الرابع «السلطة والسياسة في ظل قيادة الأسد»، ص 141 وما بعد.
- سمير عبده: حافظ الأسد يحكم سورية 1970 ـ 2000، أحزاب الجبهة الوطنية التقدّمية ص 60 ـ 65.
- فولكر بيرتس: الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد، الفصل الرابع ص 249 وما بعد.
- انظر لونغونيس: الطبيعة الطبقية للدولة السورية، تقارير (MERIP) المجلد 4 أيار سنة 1974 رقم 77 ص 3 ـ 11.
- يوسف مرعش: الجبهة الوطنية التقدمية والتعددية في القطر العربي السوري ص 37 وما بعد...
- الدستور السوري الصادر في 13 آذار سنة 1973. في صلاحيات الرئيس وواجباته ص 53 ـ 66 فقرة 83 ـ 114.
- يوسف مرعش: ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية ونظامها الداخلي، ص 150 ـ 158.
- دانيال نعمة: الحراك السياسي في سورية خلال نصف قرن، ص 339 وما بعد.
- الجريدة الرسمية: دمشق، وزارة المالية 1970 ـ 2000.
- شاكر اسعيد: البرلمان السوري في تطوّره التاريخي من 1919 ـ 2001، دار المدى، دمشق 2002.

ومن أجل تعزيز النظام في الداخل، وفرض سورية كلاعب أساس على الساحة الإقليمية، كان حافظ الأسد بحاجة إلى شركاء، ورؤوس اموال، فأزال القيود المتعلّقة بالتجارة الخارجية، واتخذ تدابير لمصلحة عودة رؤوس الأموال إلى البلاد، وقلّل من الرقابة على أسعار الصرف، وأعاد بعض الأصول المجمّدة خلال سنوات الستين لأصحابها، وسهّل الحصول على القروض للشركات الخاصة، وفتح البلاد أمام المستثمرين الأجانب.

وبهذه الطريقة وسّع الرئيس السوري من قاعدة الداعمين له، وأبرم عهدًا سياسيًا مع أوساط الأعمال، التي كانت تضمن له ظروفًا اقتصادية جيّدة. إذ كانت البورجوازية السنيّة والمسيحية توفّر رؤوس الأموال والخبرة التقنية والمصرفية التجارية، التي كانت تنقص الضباط في السلطة، والعسكريين الذين كانوا يأتون من أوساط متواضعة، لم تكن تعرف ماهيّة الرأسمالية بعد. وفي مقابل فرص الاغتناء والاستثمار، كانت السلطة تنتظر من هؤلاء دعمًا سياسيًا. وهكذا أصبحت منزلة الأسد الشخصية مصدر القوّة للنظام. وقد عزّز مع الوقت مكانة شعبية فريدة بين نخب النظام، وكسب الاحترام، حتى من العديد ممّن يكرهون النظام، بسبب أمانته الشخصية، وبسبب الاستقرار النسبي في البلاد، والفعّالية الأكبر في الخارج، التي وجّهها حكمه، فإن معظم السوريين، وخصوصًا الجيل الذي لم يعرف حاكمًا غيره، لم يروا أي بديل للرئيس. ونظرًا إلى انتشار الإجلال الكبير والرسمي للشخصية، فقد تمّ التضييق بثبات على مجالات الجدل حول سياسة الأسد، إن كان داخل دوائر الحكم أو خارجها.

وقد مثّل خضوع هيئات حزب البعث القيادية الجماعية لرئيس علوي مدعوم من أجهزة علوية تزايدًا هامًا في قوّة العلويين. وإذا كان البعثيون العلويون قد أدّوا في البداية دور البروليتاريا البديلة في جعل البعث راديكاليًا، فإنه بحلول السبعينيات تحوّل الأقطاب حول حافظ الأسد إلى نخبة صاحبة امتيازات، وذات صلة زبائنية مع المجتمع العلوي. وقد كان للسياسيين العلويين هويات متعدّدة بالإضافة إلى

الطائفة، بما في ذلك العقيدة والمهنة. وقد صوّر السنّةُ العلويين كشبكة متضامنة سريّة، يأخذون أوامرهم من شيوخهم، ولكن في الواقع، كان النزاع الداخلي العلوي مرضًا مستوطنًا منذ بداية العشائر العلوية، وقد تمايز العلويون اجتماعيًا بشكل كبير، وفي القمة كان هناك حفنة من زبانية النظام ذوي النفوذ الأغنياء، حيث يعيش بعضهم بشكل طفيلي على حساب الدولة، أو كسماسرة بينها وبين القطاع الخاص. وقد ترأسوا شبكات زبائنية من الشباب العلوي المهمّشين، الذين لا أملاك لهم، والذين غادروا قراهم بأعداد كبيرة لينضموّا بشكل جماعي إلى مؤسّسات أمن النظام المتعدّدة. وآخرون من النخبة السياسية العلوية الذين احتُرموا لجدارتهم وخدمتهم للدولة. بينما كان التكنوقراطيون العلويون يحرّكون القوة خلف صناعات القطاع العام. إلاّ أن هذه الفئات العلوية المذكورة قد انتجت طبقة بفكر متحرّر من المهنيين: أطباء، مهندسون، اقتصاديون، أساتذة جامعيون، محامون، مثقّفون، كتاب... حيث كانوا بعضًا ممّن ازدروا العيش على حساب الدولة. كما أن تعقيد النظام، عمل في الواقع ضد حكم الطائفة الواحدة، وقد كان مدركًا بامتياز، أنه لا يمكن تضامنًا علويًا بسيطًا أن يحكم سورية. وعندما يندمج أعضاء ونخبة السلطة، العلويون وغير العلويين، مع الفصائل المختلفة من البورجوازية السنية الجديدة والقديمة في طبقة مهيمنة لها مصلحة في النظام، يحيّد الانشقاق الطائفي من خلال تضامن طبقي في القمة، حتى ولو بقيت هذه العملية(1) بطيئة ومقنّعة.

(1) انظر رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق، ص 151 ـ 153.
ـ سمير عبده: حافظ الأسد يحكم سورية 1970 ـ 2000 ص 65.
ـ لورانت شابري ـ آني شابري: سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، ص 244 وما بعد... (الفقرة الرابعة: الحكم العلوي وارتفاع المعارضة من جانب الأكثرية).
ـ فينغر: مشكلات الخصخصة في القطاع الزراعي في سورية.
ـ انظر قاسم المقداد: التطور الخدماتي في الاقتصاد السوري.
ـ توفيق الجرجور: الهجرة من الريف إلى المدينة في القطر العربي السوري ص 83 وما بعد.
ـ إبراهيم علي: العلاقة المتبادلة بين توزيع السكان والتنمية في القطر العربي السوري: المكتب المركزي للإحصاء وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية. الندوة الدولية حول السكان والتنمية وأهميّة الرقم الإحصائي، ص 128 وما بعد، حمص 25 ـ 27 تشرين الأول سنة 1983. =

أمّا بالنسبة للسلطة السياسية، فقد كان صنع القرار في شؤون السياسة العليا الرئيسية، التي هي الدفاع، والشؤون الخارجية، والاستراتيجية الاقتصادية الكلية، وقضايا الأمن الداخلي، يقرّر من قبل الرئيس والقادة الرئيسيين في الدائرة الداخلية. ولم تكن نخبة السلطة حول الأسد، على الأقل مبدئيًا، مجرّد هيئة يستطيع أن يصرفها، أو يتجاهلها حسب إرادته.

ويبدو أن الرئيس حافظ الأسد، كان حسّاسًا ومقيّدًا بآراء الزملاء والرفاق القدامى في اتخاذ القرارات المحورية، وعمل الكثير ليصل إلى إجماع عليها. وقد بدا في الحقيقة، أنه يشرف على فريق متلازم، تجذّر تماسكه بالمصلحة المشتركة في حماية الشرعية، والثروات، والإمكانات، وسلامة الأراضي الإقليمية للدولة، ومبرّرات وجودها. ورغم ذلك، كان للأسد الكلمة الأخيرة، وغالبًا ما تكون الأولى في كيفية حماية هذه المصالح، وهو يقرّر من الذي يشارك في العملية الاستشارية. ومع ارتفاع مكانته مع الوقت، انخفضت النخبة من زملاء إلى ملازمين.

في حين بقيت القوّات المسلّحة منذ عام 1970، لدرجة ما، خاضعة للرئاسة، وبقيت العامل الأكثر فعّالية، خصوصًا في وقت الأزمات، وقد تمايزت بشكل ثلاث مجموعات مميّزة لكنها متداخلة، وهي:

1 ـ قادة الأمن العلويون في الدائرة الداخلية للرئيس.

2 ـ الضباط البعثيون.

3 ـ الضباط المهنيون.

= ـ انظر خضر زكريا: الهجرة الداخلية السورية نشوؤها، تطوّرها ص 57 وما بعد.
ـ فولكر بيرتس: الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد الفصل الثالث: البنية الاجتماعية والعلاقات الطبيعية، ص 157 وما بعد.
ـ كارولين دوناتي: الاستثناء السوري بين الحداثة والمقاومة: الفصل الثالث؛ نظام الأسد، ص 104 وما بعد.

وبينما أعطت جماعة الرئيس من القادة الأقطاب قاعدة سلطوية وشخصية له، كانوا للمفارقة، يشكلون التهديد الرئيسي المحتمل له. ومع ذلك، فعندما يظهر بعضهم علاقات على تحويل مؤسساتهم العسكرية إلى إقطاعيات شخصية، كان الأسد يصرفهم، أو يوزّع مسؤولياتهم. في حين الوحيد الذي بقي منهم في منصبه، وبنى له قاعدة مستقلة هو شقيق الرئيس رفعت الأسد، مستخدمًا علاقته الأخوية بالرئيس والوحدات الخاصة كقاعدة أن يمد شبكات التابعين عبر الدولة والمجتمع، إلى التابعين العلويين، والبورجوازية، وأقسام من الطبقة الوسطى المهنية، التي نظّمها في عصبة خريجي الجامعة. حتى أنه تجرّأ على كسر إجماع في السياسة الخارجية، معارضًا بوضوح تحالف سورية مع إيران ضد العراق. كما أتى وقت كشف فيه أوراقه سنة 1984، عندما مرض الرئيس، وأخذ رفعت موقعه لتسلّم السلطة بينما التأمت باقي نخب السلطة ضدّه، بما فيها القوّات المسلّحة العلوية، بقيادة شفيق فياض، ونشرت الفصائل العسكرية قوّاتها في الشوارع. وكان تجنب إراقة الدماء على ما يبدو ممكنًا فقط عندما تعافى الرئيس حافظ الأسد، واستخدم سلطته ضد شقيقه رفعت، ثم كبح الانهيار اللاحق لسرايا الدفاع التابعة لرفعت الأسد شبكته العملية الممتدة «دولة داخل دولة» وعززت المركزية واستقلالية الرئاسة، ليصبح الحرس الجمهوري الدعامة الأولى التي ترفع الخيمة.

أما الضباط البعثيون فقد استمرّوا بإرسال المندوبين لمؤتمرات الحزب، والأقدم منهم احتلوا مقاعدهم في اللجنة المركزية والقيادة القطرية، وأن هؤلاء الضباط المسيسين استمرّوا في المناورة لإدخال حلفاء وتابعين لهم في الحزب والحكومة وسياسيين مدنيين تابعين طموحين تباعًا ساعين وراء مساندتهم.

في حين كانت فيالق المحترفين، التي مثلت طويلاً في الدائرة الداخلية للرئيس، مثل حكمت الشهابي، مجموعة ذات مصالح مشتركة وقوية، وذات نفوذ استثنائي في قضايا الحرب والسلم في البلاد في دولة تعتبر في حالة تأهّب دائم للحرب. واستمر تعيين الضباط السابقين في الوزارات أو الشركات العامة، كذلك

فإن المشاريع العسكرية، التي دخلت أيضًا السوق المدنية من خلال البضائع والبناء، قد أعطت النخبة العسكرية حصة في الاقتصاد المُسيطَر عليه من الدولة.

لكن تركيب الصفوف الثانية من النخبة بقيت طائفية، وهكذا تقاسم السلطة في قيادة الحزب العسكرية الفعّالة:

ـ 37,7 بالمئة من العلويين.

ـ 34,4 بالمئة من السنة.

بينما كان تمثيل المجتمعات الدينية في مجلس الوزراء أكثر تناسبًا بالنسبة لعدد السكان، رغم كونه تمثيلاً غير كافٍ للأغلبية السنية، فقد تسلم السنة في الأعوام 1963 ـ 1978، 58,2 بالمئة من المناصب.

ـ العلويون 20 بالمئة.

ـ المسيحيون 7,4 بالمئة.

ـ الدروز 6,1 بالمئة.

ـ الإسماعيليون 5,6 بالمئة.

ولم يفت المعارضين الترداد بأن الحكم العلوي صار من الآن فصاعدًا بدون شريك على الساحة السياسية الداخلية، وأن حزب البعث واجهته المؤسساتية. ففي المؤتمر القطري السابع المنعقد بدمشق في كانون الأول سنة 1979، شكلت لجنة مركزية، تضم ثلاثين علويًا من خمسة وسبعين. هذه السلطة الجديدة بغرضها من التداول في سياسة البلاد أثناء اجتماعاتها الفصلية، كانت بالفعل موازِنةً جديدة للقيادة القطرية، التي كانت ما تزال سنيّة أكثر من اللازم، حسب رغبة القيادات الحقيقية. ولم يفت المعارضين أن يفضحوا هذا التخفيف للون البعث من كل ما يتّسم من صفات البعثية الخاصة، وأول ما تبدّل فيه إيديولوجيته. وأعقب «المركزية الديمقراطية»، التي كان البعث دائمًا يباهي بإسنادها لنفسه، مبدأ تسلسل صارم بصورة غير خافية، على المنوال العسكري. وبذلك صار البعث منذئذ يرى نفسه

وقد تقلّص دوره إلى سلطة تنفيذية واسعة النطاق بيد العسكريين العلويين في الحكم. إضافة إلى المطاعن في شأن السياسة الداخلية، راحت أيضًا تضاف المطاعن المتعلّقة بسياسة النظام القطرية الإقليمية[1].

ازدهر حزب البعث في سورية في عهد حافظ الأسد حتى بلغ عدد أعضائه سنة 2000 حوالى مليون وأربعمائة ألف عضو وضم الحزب:

- 27 فرعًا داخل سورية.
- 212 مكتبًا مناطقيًا.
- 1650 ناديًا بعثيًا.

وثمّة تدرّج في عضوية الحزب، تبدأ برتبة نصير، وتصل إلى عضوية كاملة، مع جميع الحقوق والامتيازات والواجبات الحزبية. وقد حافظ حزب البعث على حيويته واندفاعه خلال عهد الرئيس حافظ الأسد، الذي استمر ثلاثين سنة. حيث ذكر تقرير سنوي للحزب سنة 2000، إن 64٪ من أعضاء الحزب هم دون الثلاثين من عمرهم وأن 36٪ هم من الطلاّب. وبات للمرأة دور كبير في البعث، حيث وصلت النساء إلى مراتب عليا في الحزب وإدارة الدولة، وشكّلت نسبة 30٪ من مجموع أعضاء الحزب.

(1) لورانت شابري ـ آني شابري: سياسة وأقليّات في الشرق الأدنى، ص 246 ـ 247.
- انظر: Claude Palazzali. syrie le rève et la rypture syscomore. Paris 1977.
- انظر: الصحافة السورية 21 شباط 1973.
- رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق، ص 147 وما بعد.
- كارولين دوناتي: الاستثناء السوري بين الحداقة والمقاومة، ص 126 ـ 127.
- انظر نيقولاس فاندام: الصراع على السلطة في سورية.
- فولكر بيرتس: تقرير الشرق الأوسط، أيار ـ حزيران سنة 1991 ص 37 وما بعد...
- إليزابيت بيكر: سياسة العسكر، العمليات السياسية في الأحزاب العسكرية، دار النشر سيكومور، باريس 1981.
- كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 411 وما بعد.

لقد كانت السلطة والسياسة العليا في الدولة والحزب في يد الرئيس الأسد، لكن في أوقات السياسة العادية، كان يسمح باتخاذ القرارات في الشؤون الأقل شأنًا ضمن مؤسسات دولة البعث. وكان الأمر المركزي في هذه السياسة البيروقراطية، هو التنافس بين أجهزة الحزب والحكومة، حيث أظهرت أجهزة الحزب، التي تميل إلى تمثّل التماسك الريفي الأولي للنظام، بالدفاع عن إيديولوجية البعث ومقاومة إسهاب السلطة البيروقراطية الحكومية بصلابة، والتي هي حكر على التكنوقراطيين ذوي العقول المتحرّرة والطبقة الوسطى المدينية.

وكان الرئيس حافظ الأسد يرصد السياسة البيروقراطية بنوع من الإشراف عن طريق الهاتف من القصر الرئاسي، وعادة ما يتدّخل فقط عندما تسوء الأمور أو لحل الخلافات، أو لكسر المأزق في النخبة. وكان يعتبر الرئيس أكثر تناغمًا مع فكرة الحاكم «البونابارتي» الذي يقف في الأعلى ويستخدم تنافسات أولئك الذين في الأسفل.

وكانت هيئة صنع القرار الأعلى في الحزب، في المؤتمرات في جلسة مشتركة من القيادتين القومية والقطرية، والتي مثّلت المكتب السياسي للنظام. ومنذ 1971، كان الرئيس الأسد يقود كلتا القيادتين، موحّدًا بين يديه سلطتي الأمين العام والأمين القطري. وكان هناك أيضًا أُمناء مساعدون لكل قيادة. وكانت القيادة القطرية، السلطة الرئيسية لحكم سورية، ترشّح رسميًا الرئيس، ومن خلاله تعيّن مجلس الوزراء. أما القيادة القومية، فكانت مسؤولة عن عقيدة الحزب والعلاقات الخارجية، والأحزاب السياسية العربية. وتُنتخب هاتان القيادتان، من حيث المبدأ، من قبل مؤتمراتهما الخاصة، وهما مسؤولتان أمامهما. وكانت الهيئة القطرية السورية مسيطرة عمليًا، بينما كانت الهيئة القومية الأعلى تقنيًا، لا تزيد على جلسة لاحقة للمؤتمر القطري، مع إضافة مندوبين عن منظمّات البعث خارج سورية، يجري فيها تشاور حول السياسة العربية والخارجية. ومنذ سنة 1985، استبدلت

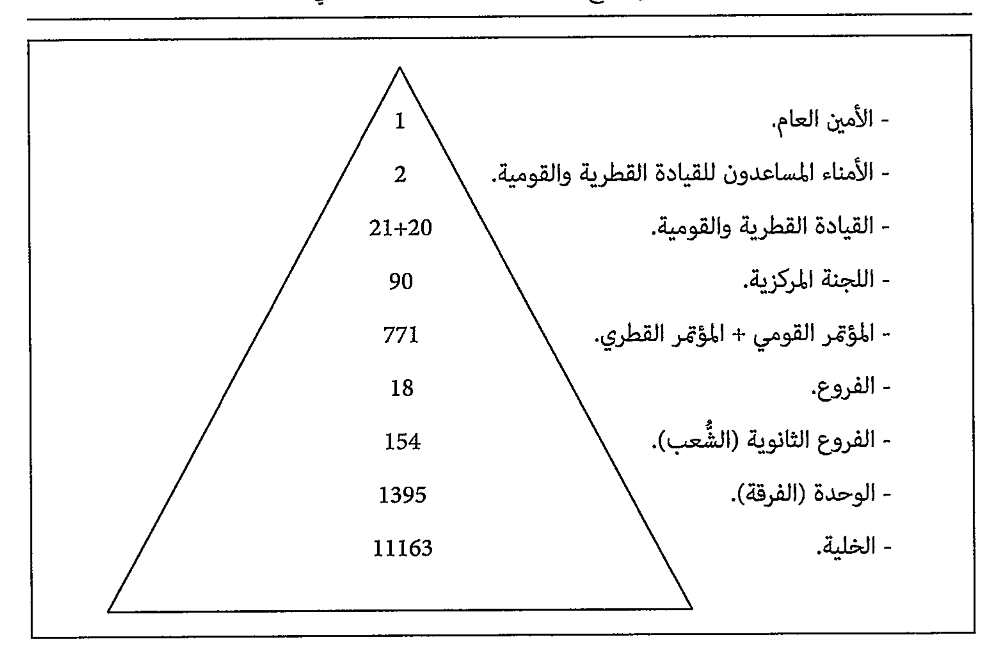
مؤتمرات الحزب بتعليق مؤقت، بهيئة نخبوية أصغر بكثير، اللجنة المركزية للحزب، وتشكل العضوية في قيادات، والتي هي أعلى من مجلس الوزراء، وقمة السلطة تحت الرئاسة والنخبة العسكرية. وبما أن البعث كان خاضعًا بشكل كبير للرئاسة، فلم تعد، على أي حال مناصب الحزب العالية تعطي بالضرورة سلطة حقيقية. وكان سياسيو الحزب الأقوياء القلائل هم أولئك القادرين على الجمع بين مناصب الحزب ومصادر القوة، أمثال عز الدين ناصر ذي الشخصية القوية، وسليمان قداح الذي كان يفتقر إلى قوّة النفوذ الشخصية المشابهة.

وكانت مؤتمرات الحزب قبل تسلّم حافظ الأسد السلطة للحياة السياسية. فقد وضعت عقيدة إيديولوجية وبرامج طويلة المدى، وحكمت وأصلحت ما بين الفصائل المتنافسة والخطوط السياسية.

وفي ظل حكم حافظ الأسد، توقّفت مثل هذه الصراعات عن عكس النضال الإيديولوجي المفتوح بين الفصائل المعتدلة والراديكالية، وأصبحت قرارات المؤتمرات منحازة إلى سلطة الدولة في محاباة للتحركات الدورية المجازة من الرئاسة تجاه الليبرالية. وقد كانت هذه المؤتمرات أيضًا مناسبات للنقد الصاخب من ممثّلي وأعضاء الحزب وقيادة الحكومة حول الفساد وعدم الكفاءة، حيث أزيح بعضهم في ما بعد في الانتخابات القطرية اللاحقة.

لكن الفشل في عقد مؤتمر منذ عام 1985، قد أضعف ديمقراطية الحزب. وقد قام الرئيس حافظ الأسد بشكل متزايد باستبدال اجتماعات الحزب، بالجبهة الوطنية التقدمية الأكثر ضعفًا.

هيكلية حزب البعث من رأس الهرم إلى أسفل القاعدة. نقلاً عن رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق ص 161.



إن عضوية الحزب لمعظم الناس، كانت بطاقة للحصول على امتيازات ووظائف، وخدمات، وتاليًا الوصول إلى المناصب الرفيعة. فاختلط الولاء للنظام، على سبيل المثال، على أسس قومية ووطنية، بولاء مصلحي ووَفْرِ لقمة العيش والمنصب. وعلى سبيل المثال لا الحصر، في سنة 2000، بلغ عدد القضاة في سورية، الذين يحملون عضوية في حزب البعث 998، من أصل 1307 قضاة.

وقد رأس أعضاء الحزب ومناصروه المنظمات الشعبية الهامّة في البلاد، من اتحادات عمالية، ونقابات مهنية، وتجمّعات اقتصادية، واتحادات فلاحين، وتنظيمات أدبية وثقافية ونسائية وطلابية، حتى أصبح كل نشاط منظّم في سورية بعمل للنظام. وتمتّع رأس الهرم في حزب البعث بسلطات ومناصب واسعة جدًا. فرئيس الحزب، إضافة إلى منصبه كأمين عام، هو رئيس الجمهورية أيضًا، تسمّيه القيادة القطرية لحزب البعث في سورية، ثم ينتخبه المؤتمر العام للحزب. وهكذا، فالرئيس قاد الحزب، والحزب قاد الجبهة التقدمية، والجبهة التقدمية حظيت بأغلبية في مجلس الشعب، فيما ذهب ثلث المقاعد إلى غير حزبيين. وقد سرى المنطق في رص صفوف هذه المنظمات بعقيدة البعث:

1 ـ طلائع البعث لفئة أعمار 6 إلى 11 سنة، وهي إجبارية.

2 ـ اتحاد شبيبة الثورة لفئة أعمار 12 ـ 18 سنة.

3 ـ اتحاد الطلبة.

ورافق الازديادَ الدراماتيكيَّ في عدد طلاب المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد، انخفاضٌ في الحياة الفكرية والثقافية في أوساط الطلاب. إذ باتت كافة الهيئة التعليمية جميعها تمر عبر أجهزة الحزب، لتحظى على موافقتها. ورغم هذا التدخّل، فقد كانت ثمة نتائج إيجابية، حيث بلغ عدد الطلاب في الجامعات ومعاهد الدراسات العليا أكثر من 140 ألفًا سنة 1985، ليصل إلى أكثر من 220 ألفًا سنة 2010، فيما أنهى أكثر من ثمانية آلاف طالب دراستهم التخصصية العليا في الخارج. وللتعويض عن ثغرة ضعف التعليم التقني في الجامعات السورية، أنشأت الدولة مجلس البحوث العلمية عام 1974، وعددًا من المراكز العلمية.

ومع ذلك فقد أعطى أعضاء الحزب بعدًا مؤسساتيًا معينًا لصنع السياسة. وقد عملت القيادة القطرية كعضو صانع للقرار متوسطة المستوى، حيث تصوغ، ضمن التعليمات الرئاسية، سياسات ملموسة اجتماعية، واقتصادية من خلال مجموعاتها من المكاتب المتخصّصة والتي تنسّق عمل الموظفين الوزاريين وقياديي مجموعة المصالح الخاصة في مجال وظيفي معين في ظل وكلاء أجهزة الحزب الأقدم، ومن ثم يتمّ إثبات أو استبدال هذه السياسات في اجتماعات هيئات التمثيل الحزبي والمؤتمرات، أو اللجنة المركزية[1].

---

(1) آلين كاس: النشرة السنوية للشرق الأوسط (مجلة الايكونمست البريطانية) 1977 سورية: ص 249 وما بعد.
ـ رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق: ص 159 ـ 162.
ـ انظر كارولين دوناتي: الاستثناء السوري، بين الحداثة والمقاومة. الفصل الثالث، والفصل الرابع.
ـ فولكر بيرتس: الاقتصاد السياسي في سورية: تحت حكم الأسد ص 42 ـ 46. =

وقد زوّد حزب البعث ومساعدوه النظام بنقاط قوية في المدن، وقناة من الرعاية ومدخل يربط المركز بالمحافظات الريفية، حيث كانت قواعدهم السلطوية أكثر قوّة دائمًا، كما وفّروا شبكة من السيطرة في القطاع العام الواسع. ومن خلال مساعديه، كان للحزب حضور منظّم في كل القوى الاجتماعية، حيث أنه نسيج من المصالح الإيديولوجية والمادية، تتقاطع مع الانشقاقات الطائفية والطبقية العديدة التي تقسم السوريين.

= - انظر عارف دليلة: تجربة سورية مع القطاعين العام والخاص، ومستقبل هذه التجربة في القطاع العام والخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1990.

- انظر محمود عبد الفاضل: التشكيلات الاجتماعية والبنى الطبقية في الوطن العربي 1945 - 1986 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988، ص 21 وما بعد.

- اليزابيت بيكر: هل ثمة مشكلة طائفية في سورية. مجلة مشرق - مغرب عدد 87 كانون الثاني آذار سنة 1980.

- انظر: Daniel LE GAC. La syrie du général Assad ص 74 وما بعد...

- لورانت شابري - آني شابري: سياسة وأقليات في الشرق الأدنى. الفصل الخامس: العلويون في السلطة (سورية) ص 232 وما بعد...

- سمير عبده. حافظ الأسد يحكم سورية 1970 - 2000، ص 67 وما بعد...

الفصل الخامس عشر

الاستراتيجية الاقتصادية التنموية

في عهد حكم الرئيس حافظ الأسد

ظل السوريون يعملون بالتجارة، ويحقّقون الأرباح طوال قرون عدّة، وهم في ذلك ماهرون للغاية. فالمواطن السوري نزّاع إلى النشاط الحر بالغريزة. وقد أتقن السوريون مهاراتهم الإدارية والمالية عبر قرون من التجارة، بحيث لعبت هذه المهارات دورًا كبيرًا في إنعاش مقدرة عدد وافر من الأنشطة الاقتصادية الحرّة بصورة عامة في المنطقة بأسرها. ولقد كان لبنان قبيل الحرب الأهلية، التي اندلعت سنة 1975، يدين بكثير من نشاطه التجاري إلى أموال السوريين المقيمين فيه وكفاءتهم في الإدارة. كذلك كانت مصر قبل عهد الرئيس جمال عبد الناصر، في ظل الجاليات السورية ذات النشاط التجاري المتّسع، وهذا القول نفسه يصدق على باقي أنحاء العالم العربي.

ولا يعني هذا بالضرورة، أن السوريين يحسنون في الإدارة الاقتصادية على المستوى القومي. لكن هذه نقطة تجدر الإشارة إليها منذ البدء، نظرًا لأنها تبيّن الطابع النشط والمبادر للدوافع الاقتصادية السورية، ولأنها من ناحية أخرى صورة سورية الرسمية كدولة، بقي الاقتصاد يخضع فيها عامة لسيطرة الدولة لأكثر من عقدين من الزمن.

وعندما بدأ نظام البعث في منتصف الستينيات من القرن العشرين تحويل الاقتصاد السوري من اقتصاد حر إلى اقتصاد مملوك ملكية عامة وتديره الدولة، إنما

كان يبني على احتياطي ضخم من رأس المال والقوى العاملة والخبرة. وكان الأثر المباشر، بطبيعة الأمر شديد الأذى. فالتأميم بالجملة، والسعي المرتبك نوعًا ما لفرض فلسفة اقتصادية غربية في جوهرها على نظام يؤمن بالتجارة الحرّة، وكان من شأن ذلك، فقدانُ الثقة وهروب رأس المال إلى الخارج، فضلاً عن اليد العاملة المدرّبة، أنِ استنزف الاقتصاد الكثير من دماء الحياة فيه.

وحتى سنة 1970، بقي هذا الاقتصاد يتأرجح بين النعم والمساوئ، رغم تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي الجديد، والعمل في سلسلة المشروعات المملوكة من الدولة، وبقي النمو بوجه عام بطيئًا وأقل من 5٪ في المجمل العام، وانخفضت قيمة الاستثمارات الخاصّة، في حين كان نهوض الاستثمارات العامة يكاد لا يُحَسّ، كما أن الجو السياسي في هذه الفترة، لم يسهم بشيء يذكر في إشاعة الثقة في المستقبل. واستمرّت هذه الحالة حتى بداية السبعينيات من القرن العشرين. كذلك حرب تشرين سنة 1973، التي كانت تجربة أليمة بالنسبة للخسائر المادية، التي بلغت أكثر من ملياري دولار. وكان تغيير اتجاه الدافع الكلي للاقتصاد السوري شديد العسرة. وتعرّض الاقتصاد بوجه عام لنمو سالب، وهبط الناتج القومي. ولكن ما لبثت سورية أن عوّضت خسائرها بسرعة كبيرة للأسباب التالية:

1 ـ نتيجة للمنح التي تلقتها من الدول العربية المتعاطفة معها بعد حرب تشرين.

2 ـ استعادة الاتجاه الصاعد في الإنتاج الكامل سنة 1974.

3 ـ زيادة الناتج القومي، نتيجة للخُطَط الاقتصادية الجديدة، حسب البيانات الرسمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، بما يقرب 13٪.

4 ـ زيادة الإنتاج الفعلي بالنسبة للفرد إلى حوالى أكثر من 5٪.

5 ـ استمرار التحسّن في كفاءة الاقتصاد السوري.

6 ـ ارتفاع قيمة الاستثمارات الحكومية في الزراعة بمقدار 73٪ سنة 1973

لتصبح 350 مليون دولار أميركي، بحيث استهدفت الخطة الخمسية الرابعة تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية[1].

هذا وقد وفّرت سياسات التحوّل الاقتصادي في سورية حالة تنطوي على أهمية خاصة، بالنسبة إلى دراسة تشكيل السياسة الاقتصادية وصنع القرار، لأنهما كانا من صناعة محلّية بحتة إلى حد كبير. وبما أن الإصلاح وسياسات التكيّف كما انتهجتها سورية في عهد الرئيس حافظ الأسد، كانت موضع تخطيط بشيء طفيف من المساعدة أو التدخل من قبل الوكالات المالية الدولية، أو غيرها من المؤسسات الخارجية، فإن السياسات الاقتصادية في سورية، يمكن اعتبارها بالأساس ثمرة من ثمرات عوامل محلّية.

لم تسمح سورية البتة في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وفي عهد الرئيس حافظ الأسد والرئيس بشار الأسد لأي مانحين ثنائيين، أو لأي مؤسّسات مالية دولية أن تتدّخل بأي شكل أساسي في سياستها الاقتصادية، ولم تجرِ أي مفاوضات لطلب العون بخصوص برامجها الإصلاحية الاقتصادية. وحتى في أحلك سنوات أزمة عقد الثمانينيات، فإن الحكومة السورية لم تطلب تسليفًا جاهزًا من صندوق النقد الدولي، أو من غيره من مرافق صندوق النقد الدولي بذلك الشكل، الذي كان سيفرض عليها الالتزام بمنهج إصلاحي معيّن، ولم تبرم أية اتفاقية مع البنك الدولي حول برامج التعديل الهيكلية. لقد كانت سورية في عهد الرئيس حافظ الأسد حريصة جدًا على الثوابت الوطنية والقومية، وتجنب تعريضها للمخاطر. كان صناع السياسة السوريون يضعون في حساباتهم بالتأكيد، قدرتهم

(1) مجلة الإيكونومست البريطانية: النشرة السنوية للشرق الأوسط سنة 1977، الطبعة العربية، الفلسفة الاقتصادية السورية ص 250 ـ 251.
ـ سمير عبده: حافظ الأسد يحكم سورية 1970 ـ 2000، ص 103.
ـ انظر كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، الفصل الرابع عشر (عهد حافظ الأسد)، بناء الاقتصاد.
ـ انظر: فولكر بيرتس: الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم حافظ الأسد، تحديد التطور ص 91 ـ 94.

على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم بخصوص مدى توقيت إجراءات الإصلاح، التي لا مناص منها.

وعلى نقيض غيرهم من حكام أنظمة العالم الثالث، فالنظام السوري كان على استعداد لتحمل الملامة عن آثار التعديل بنفسه، بدلاً من المخاطرة بتعريض نفسه لتهمة التلاعب بالسيادة الوطنية جرّاء سماحه للاعبين الخارجيين بتقرير سياساته له. ففي معظم البلدان العربية كانت المديونية بمثابة العصا بين أيدي اللاعبين الدوليين، لدفع تلك البلدان، لاعتماد سياسات الإصلاح الاقتصادي. ولكن سورية، على الرغم من الديون المترتبة عليها، تدبّرت بمنتهى النجاح أن تسد ذلك الطريق. ولذلك، فإن سورية، على نقيض الكثير من بلدان العالم الثالث، لم تكن مضطرة إلى اعتبار البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي الملاذ الأخير.

ولكن هذا لا يعني القول بأن سورية لم تنشد إسداء النصح من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي. فثمّة دراسة عن خيارات التطوّر في ما يتعلّق بالقطاع المصرفي في سورية، قامت بها وكالة «G.T.Z» الألمانية وهي وكالة شبه حكومية.

كان السوريون يتقبّلون التدخل، ولو بشكل غير مباشر في مناقشة السياسة الاقتصادية، التي تنتجها القيادة السورية. بيد أن السلطات السورية لم تسمح قط لأمثال هؤلاء اللاعبين الخارجيين، بأن يتدخلوا مباشرة في صنعهم القرار، وفي تشكيلهم للسياسة. وعلى الرغم من أن الاتحاد السوڤياتي وخليفته روسيا كان الدائن الرئيس لسورية[*]، فما كانا في ذلك الموقع الذي يتيح لهما الضغط على سورية لإجراء الإصلاح الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فإن عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية في عهد الرئيس حافظ الأسد، ليس من الممكن تأويلها على أنها كانت رد فعل على انهيار الاقتصادات الاشتراكية في أوروبا الشيوعية، فالتحول الاقتصادي

(*) غالبية هذه الديون كانت ثمن أسلحة ومعدّات للجيش السوري.

لبلدان الكتلة الاشتراكية السابقة عجّل بالتأكيد، وسهّل عمليات الإصلاح الاقتصادي في سورية، بيد أنه لم يكن الحافز على استهلاكها، فالتخطيط الفعلي للسياسات الاقتصادية في سورية، بقي دائمًا في أيدي صناع القرار السوريين، وأصبحت سورية ما بعد سبعينيات القرن العشرين دولة يحسب لها حساب، وذات وزن عربي ودولي، تحقق المزيد من الاستقرار الداخلي والانسجام الاجتماعي. لكن هذا لم يمنع من بقاء الفساد متفشّيًا في النخب الجديدة المستفيدة من نفوذها في النظام، كما أن حلم البعث في تحقيق المجتمع الاشتراكي كان لا يزال بعيدًا حتى ذلك الوقت[1].

لقد نعمت سورية لفترة طويلة، وتحديدًا في سبعينيات القرن العشرين بنمو اقتصادي. كانت معدّلات النمو الاقتصادي الإجمالي تبلغ بجدارة 7,2٪، للفرد سنويًا بين عامي 1965 و1986، وهي أفضل من معدل 6,2٪ للدخل المتوسط في

(1) انظر ملخّص اقتصاد الشرق الأوسط 24 شباط 1983 و11 آب 1989 و28 شباط 1990، و27 أيلول 1991.

- جريدة الحياة 1 تشرين أول سنة 1993 و6 تشرين الأول سنة 1993.
- انظر: UNDP البنك الدولي: الترجمة العربية ـ سورية: قضايا وآراء في قطاع الطاقة.
- انظر ESCWA، الترجمة العربية: السلع المصنّعة وشبه المصنّعة من الجمهورية العربية السورية، اتجاهات ومشكلات وآفاق.
- د. محمد العمادي: أضواء على بعض أوجه سياستنا الاقتصادية. محاضرة مقدمة في ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة في دمشق سنة 1992 ص 43 وما بعد.
- فولكر بيرتس: الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد، الفصل الخامس، السياسات الاقتصادية وصنع القرار السياسي، ص 366 ـ 369.
- رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق: الفصل السادس، الاقتصاد السياسي للتنمية، ص 225 وما بعد.
- انظر: Daniel le GAC: La syrie du général Assad.
- باتريك سيل: استراتيجية حافظ الأسد الإقليمية، مجلّة الدراسات الفلسطينية العدد 10 ـ 1996.
- انظر منير الحمش: تطوّر الاقتصاد السوري الحديث. دمشق دار الجليل 1983.
- André Raymond: La syrie d'aujourd'hui-du CNRS. P.225-272. Paris 1980.
- كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 416 ـ 418.

البلدان الأقل نموًا. لقد كان النمو حتى ثمانينيات القرن العشرين، أفضل بكثير من حقبة ما قبل 1963 البالغ 6,4٪. وعلى الرغم من كون الستينيات فترة من عدم الاستقرار البنيوي، فإن النمو كان يبلغ بجدارة 5,5٪ من إجمالي الناتج القومي سنويًا. وفي السبعينيات أدّت أموال النفط، التي كانت تدعم كلا المحركين، العام والخاص، إلى نمو اقتصادي لافت، إذ نما إجمالي الناتج القومي بنسبة 8,2٪ بين عام 1970 و1975، وبنسبة 8,6٪ بين عامي 1977 و1980. وترافقت موجة التصنيع البديل للاستيراد في القطاع العام، مع انتعاش كبير في الصناعة الخاصة الخفيفة، والبناء المغذّى من الإنفاق الحكومي. ومع ذلك عانى هذا النمو العديد من الإخفاقات، التي حدّت من استمراريته وتأثيره على نحو حاد، كان أهمها:

1 - كان مقدار كبير من الاستثمار الحكومي الضخم لا يحقق توسّعًا مقابلاً وكافيًا في الإنتاج، بسبب سوء الإدارة والفساد والمماطلة في المشاريع الكبيرة، وتحديدًا مشروعات الري الكبرى، وإلى الاختناقات العديدة، وانقطاعات الطاقة، والنقص في القطع الأجنبي.

2 - فشل التنمية الحكومية في خلق قاعدة صناعية قائمة بذاتها. لقد تمّ تنويع الصناعة، لكن استيراد معامل صناعية جاهزة برؤوس أموال كبيرة، والفشل في خلق صناعة آلات، كان يعني تكثيفَ لا خفضَ تبعيتها لقوى السوق الخارجية، وعدم الحصانة تجاهها.

3 - بطء التحويل الصناعي، في تحويل الاقتصاد على نحو بنيوي، ذلك الاقتصاد، الذي بقي خاضعًا للزراعة والتجارة في التسعينيات.

4 - في أواخر الثمانينيات، كانت ميزانية الدولة، وهي المصدر الرئيسي للاستثمار المنتج في الاقتصاد مستقرّة على مدى سنوات، لكن الدفاع استنفد حوالى 50٪ منها، ما أدّى إلى إغلاق معامل الدولة، بسبب النقص في القطع، أو المواد الخام والطاقة، ما أدى بدوره إلى جمود صناعي.

5 - هبوط قيمة الليرة السورية، أو الشح في السلع أو الإنفاق الحكومي أدّى إلى تضخّم، كان يتسارع من 50 إلى 100٪، بحلول نهاية الثمانينيات.

6 - عدم فعّالية القطاع العام، الذي كان بدوره مرادفًا لمزيد من التضحية العامة بالعقلانية الاقتصادية، لمصلحة المنطق السياسي لبناء الدولة.

7 - الصراع مع إسرائيل، الذي فرض تحويل الموارد الحكومية، التي كانت لولا ذلك ستذهب إلى التنمية الاقتصادية، إلى الآلة العسكرية الضخمة.

8 - تقييد رأس المال في القطاع الخاص. وكان ذلك يعود جزئيًا إلى نقص الثقة بالأعمال، فاتخذت الكثير من المشاريع الخاصة شكل المضاربات العقارية، وعمليات التصدير والاستيراد، التي وسّعت الاستهلاك بدلاً من إنتاج السلع.

وعلى العموم، فقد شهد المجتمع السوري، بقسميه، المديني والريفي، نموًا كبيرًا رغم التقدم الكبير في هذا النمو في الطبقة العليا وأكابر الطبقة الوسطى، التي زادت عما قبل، في الوقت الذي نقصْت فيه الطبقة الدنيا، نتيجة لمرونة الحركة والهجرة نحو الأعلى، لدى عدد كبير من الشباب ذوي الخلفية الفلاحية الصغيرة، ولا سيما بدءًا من السبعينيات، بحيث تخلّى عدد من الفلاحين عن الزراعة كمهنة أساسية. كما زادت نسبة الأُجراء بالقياس إلى مجمل الطبقة العاملة زيادة محترمة لتصل إلى 56٪ في منتصف الثمانينيات، ما يعكس أن علاقات الإنتاج الرأسمالية صارت تتزايد عمومًا على حساب علاقات الإنتاج السابقة. وبسبب التخفيف من قيود التأميم، وتملك القطاع العام للصناعة، فقد بدأ القطاع الصناعي الخاص في عقد الثمانينيات ينمو أسرع من قطاعات الصناعات الحكومية، بحيث كانت المنشآت الكبيرة تتزايد ضمن القطاع الخاص قياسًا إلى المنشآت الأخرى، على الرغم من أنه كان محكومًا بالمنشآت الصغيرة التي يعيش أصحابها في قلبها على الدوام.

وقد اعتمدت الدولة على توفير الرفاهية والفرص الاقتصادية للطبقات

الشعبية، واقتضى المنطق السياسي، أن تحمي الدولة القاعدة العمالية والفلاحية من تعدّي البورجوازية العائدة. إضافة إلى ذلك كان لا بد من تيسير أعمال كتلة الجماهير المدينية، التي من الممكن أن تكون خطيرة وحسّاسة تجاه الإسلامية ذات الخلفية البورجوازية، من خلال الغذاء الرخيص، وفرص العمل. علاوة على ذلك، كان يجب حماية القطاع العام بوصفه قاعدة الدخل الأساسية للدولة. فقد كانت فوائد القطاع العام البالغة 10٪، من إجمالي الناتج المحلي، تموّل أكثر من ثلث انفاقات الدولة كاملة. ومع ركود أسعار النفط، بدت تدفقات أموال دول الخليج العربي إلى سورية أقرب إلى الاستثمارات الخاصة منها إلى المساعدة الحكومية. وفي الوقت نفسه، بدأت الدولة تدرك الفرص التي يوفّرها التحرير الاقتصادي، إذ كان ثمّة رأس مال محلّي مخفي لا يستهان به، إضافة إلى تراكم رأس المال الخاص بحوزة السوريين في الخارج، المغتربين منهم وغير المغتربين، كان من الممكن استثمارها ربما، تحت شروط أكثر تحرّرًا في مشاريع منتجة في سورية.

من هنا ردّ الرئيس حافظ الأسد الاعتبار لسكان المدن، حيث تقيم الطبقة الوسطى والبورجوازية، التي عانت من التأميم الاشتراكي، وحملات التطهير في الجيش والمؤسّسات الاقتصادية والقطاع العام. وإلى سلسلة من الإجراءات، هدفت إلى كسب هؤلاء وجذبهم لعملية البناء، التي باشرت الدولة في التحضير لها. وقد سهل الرئيس حافظ الأسد إجراءات السفر وبخاصّة إلى لبنان، وخفّضت الأسعار على الكثير من السلع الاستهلاكية، التي استفاد منها الفقراء وأبناء الطبقة الوسطى والدنيا، وارتفعت المخصّصات العائلية للموظفين، وأعلن عفو جزئي سمح لآلاف السوريين بالعودة إلى حياتهم الطبيعية، وإلى لعب دور اجتماعي واقتصادي. وأنهى الرئيس حافظ الأسد حالة الطوارئ العسكرية والتوقيف الاعتباطي للمواطنين، ومنع الظهور العلني للعسكر بالبزات الرسمية، وبخاصة الشرطة السياسية التي تقلّص دورها واحتجبت عن الأعين، وسمح بدخول الكثير من المطبوعات والدوريات غير

السورية، وبخاصة الصحف اللبنانية، التي كانت تلقى رواجًا لدى القرّاء السوريين. وخفّت العراقيل على التجارة الخارجية، وسمح باستيراد البضائع مباشرة من المصدّرين في الخارج، ما سهّل للأفراد والشركات والمصانع الخاصة استيراد المواد الأولية، وقطع الغيار، والمعدّات الصناعية والزراعية.

سار الرئيس حافظ الأسد في نهج اقتصادي خاص بسورية، هو مزيج من الاقتصاد الحر والاقتصاد الموجّه، حيث استعملت الدولة ومؤسّساتها وأجهزتها للتدخل في القطاع الخاص ومشاركته.

ومنذ سنة 1970، حصل الملايين من السوريين على وظائف وخدمات وأموال، لم تكن في متناولهم لو لم توفّرها لهم الدولة، فقد فتحت الباب أمام أبناء الفقراء، وبخاصة الأرياف ليلتحقوا بالمدارس والجامعات، ويصعدوا السلّم الاجتماعي والمهني. فاستفاد طبعًا آلاف العلويين المعدمين من هذه الإجراءات، لأنهم كانوا الطبقة الأكثر فقرًا، ولكن استفاد غيرها أيضًا من جميع الطبقات والطوائف، وأصبح منهم أطباء، وأساتذة جامعات، وسفراء، ووزراء، وغير ذلك... وهكذا ارتبطت معيشة ملايين السوريين بوجود هذه الدولة واستمراريتها. كما استفاد سنّة المدن من البيئة التي وفّرتها الدولة، فانتعش التجار، وأهل الصناعة في دمشق وحلب وبقية المدن السورية الأخرى، ودعموا الدولة وقبلوا مشاركتها في أنشطتها الاقتصادية.

وهكذا حقق الرئيس حافظ الأسد الكثير في السنوات الأولى من عهده شبه معجزة اقتصادية واجتماعية تحصل في سورية. وخصوصًا وأن سورية بعد حرب تشرين في سنة 1973، أثبتت وجودها الإقليمي والدولي، وزادت الثقة الدولية بحكومتها، فجاءت مساعدات من مصادر عدة، كان أهمّها مساعدات الدول النفطية، إضافة إلى قروض ومعونات من برامج الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وألمانيا الغربية، وفرنسا، والولايات المتحدة الأميركية. وكان من نتيجة ذلك أن

الاقتصاد السوري حقّق درجات غير مسبوقة من النمو، وصلت إلى 8,2٪ ما بين 1970 ـ 1975 و6,8٪ ما بين 1977 و1980[1].

كانت معطيات السياسة الاقتصادية في ظل الرئيس حافظ الأسد مؤطّرة دائمًا بمنطق الدولة «Raisaon d'etat». فعلى الرغم من عدم رغبة الرئيس الأسد في التشجيع على حلٍ كامل لنظام سيطرة الدولة، الذي كان هو قد ساعد على بنائه، فإن التحرير الاقتصادي الانتقائي، ومن خلال الاستمرار في الاستنجاد بالبورجوازية، استطاع تحسين استقلاليته عن الحزب والجيش والجماعة العلوية، وتاليًا قدرته على تكييف سورية مع عولمة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الشيوعية الاشتراكية، بعد الحرب الباردة.

وبحلول سنة 1990، تبلور إجماع من قبل النخبة على القبول بتحرير اقتصادي مضبوط. وانحاز المناخ بشكل حاسم إلى صف التحرير، عندما تطوّرت شراكة تجارية بين القطاع الخاص وأبناء النخبة السياسية، الذين كانوا يشعرون على نحو متزايد بأنهم جزء من البورجوازية، وكانوا واثقين من أن التحرير الاقتصادي سيكون لمصلحتهم.

ومع ذلك كان ثمّة إجماع براغماتي، على أن التحرير يجب أن يكون انتقائيًا ومضبوطًا بدقة. وكان يجب تجنب انهيار نظام سيطرة الدولة على غرار التجربة

---

(1) رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق، ص 254 ـ 255.
ـ منير الحمش: تطوّر الاقتصاد السوري الحديث، دمشق 1983.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 416 ـ 417.

- André Raymond: La syrie d'aujourd'hui P.225-227.

ـ منير الحمش: الاستعمار في سورية، أسئلة وأجوبة، دمشق دار الأهالي 1992.
ـ منير الحمش: التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجدّدها. دار الجليل. دمشق 1992.
ـ سمير عبده: حافظ الأسد يحكم سورية: 1970 ـ 2000 ص 103 وما بعد...
ـ فولكر بيرتس: الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد ص 200 ـ 202.
ـ انظر غونتر مايير: التحول في أشكال الحياة، في أشكال الاقتصاد السوري، الترجمة العربية.

السوفياتية، قبل أن يكون السوق في مكانه الصحيح. ولأن القطاع الخاص كان أكثر اهتمامًا بالمشاريع قصيرة المدى، والأقل مجازفة، والأعلى ربحية، كان على القطاع العام أن يستمر في الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية. ولم يكن سيخضع للخصخصة، بل كان عليه الخضوع لإصلاح يجعله أكثر انقيادًا بالربحية.

وقد أتى التحرير في موجتين:

الأولى: في أواخر الثمانينيات، تمّ تخفيف قيود الدولة على القطاع الخاص تخفيفًا كبيرًا، من خلال تجريد القطاع العام من احتكار الاستيراد، ما زاد زيادة سريعة من حصّة القطاع الخاص من التجارة الخارجية.

الثانية: صدور قانون الاستثمار الجديد رقم 15/ 1991، الذي نصّ على الترحيب بالاستثمار الأجنبي والخاص في مجال الصناعة، وسمح بإعادة توطين الأرباح، وتنازل عن رسوم الاستثمار وضرائبه، وسمح للمستثمرين باستيراد العملة الصعبة خارج قنوات الدولة، وخفضت معدّلات ضرائب الدخل التراكمية.

إن التغيير والتطوّر يبدوان أمرين رائعين، إذا قورنت سورية اليوم بالبلد الذي كانت إياه في مطلع السبعينيات، فسورية التسعينيات وما بعد تنتج الأسمدة الكيماوية والطبيعية، والقضبان الحديدية، والكابلات، والإطارات، والآلات الكهربائية، والعقاقير الطبية، والسلع الاستهلاكية... ومن الجدير بالذكر أن سورية في عام 1970، لم تكن تنتج أي مادة من سلسلة المواد هذه. وعلاوة على ذلك، فإن مساحة الأراضي المروية قد تزايدت أكثر من 40٪، بسبب مشاريع الري المائية، كالسدود والبحيرات الاصطناعية ووسائل الري الحديثة. وزاد معدل الغلال في سورية على جميع أنواعه، وبخاصة القمح والحبوب على مختلف أنواعها، والقطن أساسًا تضاعف تقريبًا، وزاد الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد بمقدار أكبر من 90٪ مما كان عليه سابقًا. هذا على الرغم من الأزمة الاقتصادية الخانقة، التي عانت منها سورية خلال معظم سنوات الثمانينيات من القرن العشرين، كانت في جوانب عديدة

مماثلة للأزمات، التي عانى منها عدد من البلدان المماثلة في العالم الثالث، ألا وهي تلك البلدان التي نفّذت برامج طموحة من برامج التصنيع البديل للاستيراد في غضون السبعينيات. لكن سورية لمواجهة هذه المشكلات، انتهجت منهجًا حذرًا من صنع محلي لتكييف البنية، وتمكّنت من تحسين مجمل أدائها الاقتصادي. بيد أن الثمانينيات بقيت، على الرغم من ذلك، كما لو أنه عِقدًا ضائعًا بالنسبة للتطور الاقتصادي والاجتماعي فيها[1].

كان عقد السبعينيات فترة نهوض ودخول رساميل واستثمارات ممتازة في قطاعات الزراعة والصناعة، والبنية التحتية، والصحة والتربية، وعلى الرغم من بعض الأخطاء والصعوبات، التي اعترتها، إلا أنها كانت بدون شك، وبشكل عام فترة إيجابية ناجحة. فقد أخذ الهيكل العام للاقتصاد السوري يتغيّر ولو بشكل بطيء، مع تغيّر مركز السلطة من الصفوة التقليدية من أصحاب الأرض والنشاط التجاري، إلى طبقة ذات نجم صاعد، تتألف من الضباط وموظفي الدولة. ومع

---

(1) كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 418 ـ 420.
ـ مجلة الإيكونومست البريطانية: النشرة الاقتصادية للشرق الأوسط، الطبعة العربية سنة 1977، سورية ص 252 ـ 253.
ـ فولكر بيرتس: الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد ص 59 ـ 61.
ـ الجمهورية العربية السورية: المكتب المركزي للإحصاءات، دمشق 1992.
ـ آلان ريتشاردز ـ جون وتربري: الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط ص 219 وما بعد.
ـ تقرير البنك الدولي «تقرير التطور الدولي» 1992 ـ 1993 جدول رقم 1.
ـ منير الحمش: تطوّر الاقتصاد السوري الحديث، دمشق 1992.
ـ رايموند هينبوس: سورية ثورة من فوق، ص 248 ـ 250.
ـ انظر رزق اللّه هيلان: الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المتخلّفة، دار ميسلون، دمشق 1981.
ـ سمير عبده: حافظ الأسد يحكم سورية 1970 ـ 2000، عقدة الثمانينيات ص 103 وما بعد.
ـ المجموعة الإحصائية السورية: المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 1991.
ـ هو فينغر: الحياة الزراعية الخاصة والعامة في سورية ص 80 وما بعد.
ـ انظر توفيق الجرجور: الهجرة من الريف إلى المدينة في القطر العربي السوري، ص 83 وما بعد.

ذلك ما زال الاقتصاد يعتمد بقوّة على الزراعة، التي ما زالت تجعل معدّلات النمو شديدة التعرّض للخطر بسبب التقلّبات الجوية.

وقد كان يعمل في القطاع الزراعي أكثر من نصف عدد الأيدي العاملة من السكان، بنحو وسطي سنوي حوالى 3٪، وهو بطبيعة الأمر أقل من المتوسط بالنسبة للاقتصاد ككل، وسبب هذا سوء الاستغلال والأحوال الجوية المتقلّبة. إلاّ أن تطورين رئيسيين حدثا لهذا القطاع حَسَّنا بشكل مطلق، إن لم يكن بشكل نسبي وهما:

1 ـ بدأ فريق حديث التكوين من كبار الفنيين في وزارة الزراعة، في تنفيذ سياسات واقعية أكثر منها عقيدية. فقد انتهى الاضطراب الذي نشأ عن الإجبار في تنفيذ الإصلاح الزراعي في الستينيات، وبدأ نظام جديد لحيازة الأرض، تتركز فيه 77٪ من الأرض المزروعة في قطاع الملكية الفردية، بينما خصص أقل من 20٪ للتعاونيات، وحوالى 3٪ لمزارع الدولة. وقد بذلت الحكومة جهودًا حادة للقضاء على مقاومة الزّراع للوسائل الحديثة في فلاحة الأرض، في الوقت الذي زادت فيه من إنفاقها على الزراعة. وفي 1973، ارتفعت قيمة الاستثمارات الحكومية بمقدار 73٪، زيادة على العام السابق، بحيث أصبح إجمالي الاستثمارات 350 مليون دولار، وكانت الحكومة تستهدف في الخطة الخمسية الرابعة تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية.

2 ـ بناء سد الفرات عند مدينة الطَّبْقة، والذي أنجز في الوقت المحدّد له، بحيث حدّد الخبراء السوريون بأنه سوف يزيد بأكثر من الضعف مساحة الأراضي المروية حاليًا، وذلك على امتداد السنوات الثلاثين المقبلة، ويقضي تمامًا على سهولة تعرّض الاقتصاد الزراعي للظروف الجوية المتقلّبة. ويبلغ طول السد المذكور أكثر من أربعة كيلومترات ونصف،

ويعلو إلى ارتفاع 60 مترًا كما يبلغ عرضه الأساسي 500م، ويحجز عند امتلائه كاملاً 12 مليار متر مكعب من المياه، ويستطيع أن يولّد طاقة هيدروكهربائية تبلغ 800 مليون وات.

وبموجب الخطة الاقتصادية، وضعت أهداف أساسية للتوسّع، من بينها، إنتاج الدواجن، والماشية، وزيادة محصول الشمندر السكري، وزراعة القطن والخضروات والأشجار المثمرة.

وهذا يعني أن سرعة اتخاذ القرارات وتنفيذها، إنما يعكس أهمية المشروع المعين، إن في الزراعة أو الصناعة على حد سواء، فضلاً عن طابع التدرّج الوظيفي في عملية اتحاذ القرار.

وقد عمل الرئيس حافظ الأسد، منذ تسلمه مقاليد الحكم على استبدال معظم الشخصيات السياسية بفريق موهوب من كبار الفنيين مثل الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، ومُخطِّط إعادة إعمار سورية بعد حرب 1973. فسورية بلد غني وكفء، وهي تتحلّى بمعظم الخصال التي تميّز الاقتصاد الناجح النامي، كما أنها تسعى لاكتساب المزايا التي تفتقر إليها رغم القيود الخطيرة، التي تحاول التغلّب عليها. وأخطر هذه القيود وأهمها على المدى الطويل، هو الوضع غير المستقر على امتداد حدودها. ولقد بلغت سورية في عهد الرئيس حافظ الأسد حالة من التوازن.

ولقد حدثت تغييرات أساسية في السبعينيات في التفكير الاقتصادي السوري، فإلى جانب تخفيف القيود داخليًا في المجالات الاقتصادية، وهو الأمر الذي بحثناه سابقًا، فقد انسلخ الرئيس حافظ الأسد بسورية عن مجال التأثير الاقتصادي الاشتراكي، وفتح الباب أمام رأس المال والخبرات الغربية، بأقل قَدْر من الإثارة. فأبرمت الدولة اتفاقيات تجارية مع دول خارج أوروبا الشرقية، كما دعيت شركات النفط الغربية للتنقيب عن النفط، وبدأت التكنولوجيا الأوروبية في مختلف المجالات الحيوية، في الصناعة والزراعة، بل والدفاع تعمّق جذورها. هذا وتعتمد صحة الاقتصاد السوري في المدى القصير على عاملين:

1 ـ استمرار النيّة الطيّبة لدائنيها.

2 ـ مقدار خبراء الحكومة الاقتصاديين على رسم الأهداف الصحيحة وتحقيقها. وأما في المدى البعيد، فإن الفرق بين الفشل والنجاح هو فرق بين الحرب والسلام[1].

وفي عهد الرئيس حافظ الأسد، وصلت الكهرباء والماء والطرق والمدارس والمستوصفات إلى كل قرى سورية تقريبًا، فتحسّن نمط المعيشة، وتغيّرت الحياة الاجتماعية بشكل ثوري غير مسبوق، حتى اختفى مشهد الفلاح الأمي الفقير والمسحوق، ووصل التلفزيون والراديو إلى كل سكان الأرياف، إضافة إلى استعمال الأدوات الكهربائية من غسالات ونشافات وبرادات التي أصبحت جميعها في متناول الشعب السوري بأكثريته الساحقة. كما بنيت عشرات السدود الصغيرة والمتوسطة، وبرك المياه الشتوية في أنحاء البلاد للاستفادة الكاملة من موارد المياه الأرضية، ومياه الأمطار، وبنيت حاويات المحاصيل الضخمة وصوامع الحبوب،

(1) سمير عبده: حافظ الأسد يحكم سورية 1970 ـ 2000، ص 109 وما بعد.
ـ ألين كاس: مجلة الإيكونومست البريطانية، النشرة السنوية للشرق الأوسط، الطبعة العربية ص 252 ـ 254.
ـ النشرة السنوية للمصرف السوري المركزي لعام 1992 مجلد 2930 ص 10 ـ 11.
ـ رمزي زكي: مجلة الأهرام الاقتصادية المصرية، القاهرة 19/ 1/ 1987.
ـ المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 1991.
ـ رياض الأبرش: التضخّم في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية 1/ 11/ 1994.
ـ رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق. انظر الفصل الخامس بعنوان علاقات المجتمع ـ الدولة في ظل نظام الأسد، ص 181 وما بعد.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر: ص 418 ـ 424.
ـ انظر صفوح خير: سورية، دراسة في البناء الحضاري والكيان الاقتصادي، دمشق وزارة الثقافة سنة 1985.
ـ كارولين دوناتي: الاستثناء السوري بين الحداثة والمقاومة، ص 182.
ـ انظر: فولكر بيرتس: الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد، الفصل الخامس «السياسات الاقتصادية وصنع القرار السياسي»، ص 365 وما بعد...
ـ محمد العمادي: أضواء على بعض أوجه سياستنا الاقتصادية. ندوة الثلاثاء الاقتصادي السابعة، دمشق 1993.
ـ صائب نحاس: جريدة الشرق الأوسط (مقابلة) 12 كانون الثاني سنة 1993.

ومستودعات تجفيف الفاكهة. وانجزت سورية في الأرياف خلال عشرين عامًا من عهد حافظ الأسد، ما استغرق فرنسا قرنًا كاملاً.

أما بالنسبة للتبعات السياسية للإصلاح الزراعي، فقد تكللت مساعي البعث بقيادة الرئيس حافظ الأسد إلى تحسين قدرات الدولة في مجال الزراعة عمومًا بالنجاح. فقد توّخى تطبيق الإصلاح الزراعي المصالح التقليدية المقاومة لتدخل الدولة، وارتباطات الدولة بالمزارعين المُمَأْسسة من خلال التحويل التعاوني. ونتج من تدخل الدولة هذا في القرية تعدّد القوى المسيطرة فيها، ما هيّأ لكسر السابقة للأقلية المالكة للأرض على الفلاحين، وردم الهوة بين المدينة والريف، التي طالما أبقت القرية منغلقة وكاسدة. وبالطبع كان للاختراق البيروقراطي للنظام ولتنظيم الزراعة تبعاته المكلفة لدى الفلاحين، إذ كان ثمّة تضارب في المصالح بين رغبتهم بالاستقلال ومساعي البيروقراطيين إلى السيطرة.

إلا أن المزارعين لم يعودوا عديمي الحيلة كما كانوا في السابق، فقد اكتسبت القرية منافذ للسلطة الوطنية، لم تتمتع بها من قبل على الإطلاق، إذ كانت التحالفات بين مسوؤلي وزارة الزراعة والحزب المحلّي، وقادة الاتحاد الفلاحي تدفع نحو أسعار أعلى للمنتج. فقد رفدت المحسوبية هذا المفصل المصلحي المؤسسي، عندما قام الأفراد الصاعدون في بنية السلطة الوطنية باستغلال مناصبهم لمساعدة أهليهم في القرية وجرى التخفيف من الاستبداد الرسمي من خلال تعددية السلطات: الحزب، والاتحاد الفلاحي، ومسؤولو الوزارة، التي كانت تتخذ القرارات في اللجان من خلال توظيف الريفيين في البيروقراطية المحلّية. وقد جد كثير من الفلاحين طرقًا لتحاشي أو حتى التحايل على الدولة، إذ كان الابن ينتسب إلى الحزب المحلي، والرشوة تستميل موظفًا، وتمّت دمقرطة المحسوبية على المستوى المحلّي عند تحويل البضائع الحكومية، ومالت القوانين إلى المحليين. أخيرًا، لم يستطع المسؤولون استبعاد الفلاحين الذين تمكّنو في النهاية من الخروج من قطاع الدولة التعاوني، واختاروا المؤسّسات والأسواق الخاصّة. وقد استغل

المزارعون بالفعل كلًا من الدولة والشبكات الخاصة، حسبما ناسبت إحداهما مصالحهم.

وبالعودة إلى سد الفرات، فقد قدّم حلًا وإن لم يكن كاملًا. كما تمكنت الدولة بعد إنجاز مشاريع ريّ على نهر الخابور في الجزيرة الفراتية من مضاعفة مساحة الأراضي المروية، التي لا تتكل على الأمطار في سورية. وساهمت خصوبة أراضي الجزيرة ووادي الفرات في تحسين الإنتاجية، ورفع مستوى المعيشة لدى السكان، وجذب فلاحين فقراء من محافظات أخرى، وتحقيق زيادة في الدخل القومي، فضلًا عن خلق سوق ثانوية للبذار والسماد والمبيدات والبلاستيك والكرتون، وتطوير الصناعة البتروكيميائية، لتصبح مدينة الطَّبْقة مركزًا صناعيًا هامًا، وتنمو من قرية صغيرة بسكان لا يزيدون عن بضع مئات إلى مدينة من أكثر من خمسين ألف نسمة مجهّزة بالمدارس والمستشفيات، والمكتبات والمسارح والمحال التجارية، وبنية تحتية جاهزة لخدمة المصانع الجديدة. وساعد سد الفرات في نشر الطاقة الكهربائية ووصولها لأول مرّة إلى آلاف القرى في مرحلة المشروع الثالثة، ما رفع من مستوى المعيشة، وسمح بنمو الصناعة وعصرنة المجتمع وتحديثه. كما ضبط السد الفيضانات المؤذية، ونظّم منسوب النهر. أما القرى التي غمرتها مياه البحيرة الجديدة، فقد نقل سكانها إلى قرى جديدة على ضفاف تلك البحيرة، أصبحت مع الوقت نموذجًا في محافظتي الرّقة والحسكة في التخطيط المُدُني، وتوطين البدو وإطلاق نهضة زراعية.

كما أن بناء سد الفرات ساعد سورية في تدريب كادرات شابة، في شؤون الكهرباء والهندسة المدنية، والإعمار، وميكانيك المعدات والتجهيزات. وافتتح معهد في حلب مخصّص لتدريب العمال في مشروع السد. وإذ بلغت القوّة البشرية التي بنت السد 10 إلى 15 ألف شخص، أصبح هؤلاء ثروة وطنية من أصحاب الخبرات والمهن التي اكتسبوها، وأصبحوا جاهزين للعمل في مشاريع ومؤسّسات أخرى.

مثّل سدّ الفرات رمزًا هامًا لسورية الجديدة، ورغم التكلفة الباهظة التي

استنفدها هذا السد، والعقبات التي بدت أحيانًا مستحيلة، فقد تمكنت الحكومة السورية من تذليل كل هذه الصعوبات وتنفيذ المشروع في تحويله الأول باتجاه بحيرة في 5 تموز 1973، في الوقت المحدد له.

وعلى الرغم مما حدث من سلبيات نتيجة بناء هذا السد، كما حدث ويحدث عادة في بلدان أخرى بنت سدودًا عملاقة، من إغراق لقرى ونقل للسكان، ومنع لتدفق الترسّبات المغذية للتربة، وزيادة في الأملاح على ضفاف نهر الفرات، وتحول بعض الأراضي إلى بؤر. لكن مقابل ذلك هناك جانب مشرق للسد، فقد غطّت مياه البحيرة «بحيرة الأسد» التي نشأت خلف السد 25 ألف هكتار، ونمت على شاطئها مدينتان كبيرتان، هما الرقة مركز المحافظة التي لم يزد عدد سكانها عن 13 ألف نسمة سنة 1960، ومدينة الطبقة. وبلغ عدد سكان كل من هاتين المدينتين أكثر من 200 ألف نسمة سنة 1990.

وقد أشرف على بناء وتنظيم مدينة الطبقة محمد سلمان من 1980 إلى 1987، فكسب سمعة في شق الطرق، وبناء المرافق العامة والبنية التحتية، والمدارس والمستشفيات في أنحاء المحافظة، حتى وصل عدد سكانها في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات إلى ما يقارب الأربعمائة ألف نسمة. وداخل مدينة الرقة، أشرف محمد سلمان على تزيين أرصفة الطرق بالأشجار، وبناء مركز ثقافي، ومدينة أطفال، ومسبح أولمبي، وفنادق ومسرح وحدائق عامة[1].

(1) - Antoine guiné: Le barrage sur L'Euphrate. Damas. office Arabe de presse et de Documentation.
- Jean Hannoyer et Michel seurat. État et sesteur Publique industriel en syrie. Beyrouth centre d'etude et de Recherche sur le Moyen-orient contemporein. 1979.
- فولكر بيرتس: الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد ص 446 ـ 447.
- L'industrie syrienne. Damas. Office Arabe de presse et de Documentation. 1977. P.19.
- رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق، ص 242 ـ 243.
- كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 421 ـ 422.

الفصل السادس عشر

حافظ الأسد من تداعيات حرب تشرين الأول 1973 إلى توازن القوى الجديد

في 22 تشرين الثاني سنة 1967، وبعد مضي بضعة أشهر على حرب حزيران سنة 1967، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 242. وعلى الرغم من المكاسب التي حققتها إسرائيل عبر ذلك القرار وهي: «ضمان حدودها، ضمان حرية الملاحة، تجاهل القرار القضية الفلسطينية...» فإنها استمرّت في التهرب من تنفيذه، مستندة إلى التلاعب في النص الإنكليزي للقرار حول ما تضمّنه بالنسبة إلى الانسحاب من «الأراضي»، الذي قد يفسّر بالانسحاب من «أراضٍ» التي احتلت سنة 1967. لقد طالبت إسرائيل مصر الدخول معها في مفاوضات مباشرة. كما أعلنت في أكثر من مجال نيّتها على ضم مناطق معيّنة إلى الأرض التي تحتلها قبل سنة 1967.

وفي 8 آذار سنة 1969، بدأت حرب الاستنزاف، بدءًا بالجبهة المصرية، ثم تنامى الدعم الأميركي العسكري إلى إسرائيل، لا سيما في تطوير قواتها الجوية. كما شيّدت إسرائيل «خط بارليف» على محاذاة قناة السويس، واعتبر ذلك الخط مانعًا يستحيل اجتيازه.

وبعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في 28 أيلول سنة 1970، تمّ تجديد وقف إطلاق النار وفق قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 تشرين الثاني سنة 1970. ولكن حالة اللاحرب واللاسلم استمرت فترة من الزمان. كما أن الجهود

المبذولة من أجل تسوية سلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي قد وصلت إلى طريق مسدود.

في هذا الوقت كانت حركة الجماهير الشعبية، لا سيما الطالبية منها آخذة بالتصاعد، والتي طالبت بخوض حرب تحرير وطني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وخصوصًا منذ شهر كانون الثاني سنة 1972.

وكان الرئيس حافظ الأسد يصرّ على أن قرار مجلس الأمن 242، قد أهمل القضية الفلسطينية، مؤكّدًا أن ساحة الحرب وليس قرارات الأمم المتحدة هي التي تعيد الحق العربي إلى أصحابه. وكانت خطته:

1 ـ الصراع مع إسرائيل يجب أن يكون جيشًا بوجه جيش.

2 ـ حشد الطاقات العربية بصرف النظر عن طبيعة أنظمة الدول العربية.

3 ـ تقضي الضرورة بتحسين علاقات سورية مع الدول العربية المحافظة، لتحقيق الحد الأدنى من التعاون السياسي والدبلوماسي العربي في مواجهة إسرائيل.

4 ـ سورية لا تجني شيئًا باتهامها الدول العربية بالخيانة والعمالة.

وقد وضع الرئيس الأسد رؤيته هذه موضع التنفيذ، فكانت:

1 ـ شد أواصر الصداقة اللبنانية السورية مع الرئيس سليمان فرنجية، الذي تربطه أواصر معرفة ومودة مع آل الأسد، منذ الخمسينيات.

2 ـ العمل لازدهار التجارة بين لبنان وسورية.

3 ـ إنهاء ثورة الفلاحين العلويين في سهل عكار شمال لبنان، ضد كبار الملاكين ورجال الإقطاع، والتي كان يغذيها صلاح جديد.

4 ـ إعادة العلاقات مع تونس في 16 شباط سنة 1971.

5 ـ إعادة العلاقات مع المغرب في 2 آذار سنة 1971.

6 - السعي إلى مناقشة الوحدة السورية - العراقية، مع البعث العراقي، والتي رفضها العراق.

7 - الذهاب إلى موسكو في شباط سنة 1971، لتنشيط العلاقات السورية - السوڤياتية، مستندًا إلى عمق الصداقة، التي تربط سورية بروسية منذ سنة 1956، وإلى علاقاته الشخصية في موسكو، والتي زارها مرارًا، وبخاصة مع وزير الدفاع الماريشال غريشكو.

8 - التأكيد على الثقة بين الجانبين، السوڤياتي، والسوري، التي تستند إلى سنوات من بناء هذه العلاقة، مع العلم أنه رفض الطلب الروسي توقيع معاهدة صداقة بين البلدين. وخلال سنوات أصبحت سورية شريكة موسكو الأولى في المنطقة، وبخاصّة بعد تحوّل السادات ضدها، بعد توتّر العلاقات سنة 1972، ومنح السوڤيات ما تحتاجه سورية من سلاح ومعدّات وتعاون اقتصادي.

9 - تعاون الرئيس حافظ الأسد مع الرئيس المصري أنور السادات، والعاهل السعودي الملك فيصل، الذي أنجح ظروف استعداد العرب لخوض حرب ضد إسرائيل.

وكان الرئيس الأسد يدرك أن مزاج أنور السادات يتّجه نحو قبول مفاوضات سلام مع إسرائيل، وأن هذا الأخير، وإن حافظ على مظهر قومي عربي، فإنه ذو ميول مصرية صرفة، ومعادٍ للاشتراكية. فحاول الرئيس الأسد مع السادات التركيز على نقاط التلاقي العملانية، وليس إثارة مواضع خلافية منها:

1 - جعل السلام العادل هدفًا استراتيجيًا، رغم أنها رفضت القرار 242، ورفضت الاعتراف بإسرائيل.

2 - الفصل بين تحرير الجولان كهدف قريب الأمد، يجب تحقيقه، والقضاء على الصهيونية في فلسطين.

3 ـ المساندة الشديدة للسياسة المصرية، التي ركّزت على تحرير سيناء.

4 ـ عمد الرئيس الأسد، بعد نجاحه سنة 1970، إلى السماح بإصلاح أنابيب خط التابلين، التي تمر بسورية، دون إثارة مواضيع خلافية، كمسألة الأرباح. فردّت السعودية على الخطوة الإيجابية بزيادة حصّة سورية تلقائيًا.

5 ـ تسهيل حركة التجارة والترانزيت السعودي مع سورية، والسماح للطيران المدني السعودي باستعمال الأجواء السورية، وإقفال محطة «صوت الجزيرة العربية» في دمشق، وتأييد مشروع الملك فيصل، لإقامة دولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج سنة 1971.

وكان الرئيس حافظ الأسد يبتعد عن المواقف المتطرّفة، ويتعامل إيجابيًا مع الدول المحافظة، ويدعم القضية الفلسطينية، مع الحذر من حركات المقاومة، التي شكّلت خطرًا على استقرار النظام العربي. فأضعف منظمة الصاعقة ووضعها تحت إشراف الجيش السوري مباشرة.

هذا، وقد بدأت سورية ومصر الاستعداد للحرب ضد إسرائيل في سنة 1971. بحيث كان الرأي العام المصري مهيّأً من جرّاء حرب استنزاف ضد إسرائيل التي خاضها الرئيس جمال عبد الناصر، والتي ظهرت أثناءها إعادة بناء القوّات المسلّحة. كما ضغط الرئيس الأسد على السادات لمصالحة السوڤيات، وأقنعه بتصحيح العلاقات بين البلدين. فعادت الأمور إلى مجاريها، وتواصل تسليم الأسلحة بأسرع من السابق، وبكميات غير مسبوقة.

ورغم أن الرئيس حافظ الأسد، لم يستسغ فِعْلَةَ السادات تجاه موسكو، أو يرى فيها إنذارًا مبكرًا لنيّاته غير الصافية، لأنه في حين كان هذا الأخير يستعد للحرب إلى جانب سورية، كان يوفد مستشاره للأمن القومي حافظ إسماعيل في شباط وأيار سنة 1973، لإجراء محادثات سرية مع وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر، وعد فيها السادات، إن مصر ستلاقي الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي

المحتلّة بتطبيع العلاقات، وتوقيع معاهدة سلام. إلا أنه لم ينل إلاّ المماطلة والمراوغة من هنري كيسنجر[1].

كان موقف وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر دائمًا إلى جانب إسرائيل، لا يكترث لمشاعر العرب ومطالبهم، ويتعاطف دائمًا مع منطق التوسّع الإسرائيلي وقضم الأراضي، ويطبّق سياسة إفقاد العرب أي أمل في استرداد أراضيهم، مطمئنًا، أن العرب، لن يخوضوا حربًاقد تكون خاسرة كسابقتها سنة 1967.

في تشرين الثاني سنة 1972، قرّرت القيادة المصرية الإعداد للحرب بعد أن ثبت فشل الجهود المبذولة، لتسوية سلمية. وبدأت اتصالات مع القيادة السورية، لاتخاذ موقف مشترك. وتمّ تشكيل قيادة عسكرية مشتركة، ضمت «مصر،

---

(1) عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، الطبعة الثانية، الجزء الثانية، ص 208 ـ 209، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 1991.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، الفصل الخامس عشر، حرب تشرين الأول سنة 1973، ص 443 وما بعد.
ـ Le Monde Diplomatique. Avril 1973.
ـ باتريك سيل: الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، الفصل الرابع عشر «وهم تشرين» ص 327 وما بعد.
ـ كارولين دوناتي: الاستثناء السوري بين الحداثة والمقاومة، ص 157 وما بعد.
ـ انظر: Lucien Bitterlin. Hafez Assad. Par cours d'un combattant.
ـ سمير عبده: حافظ الأسد يحكم سورية 1970 ـ 2000، حرب تشرين 1973، ص 87 وما بعد...
ـ الجنرال د.ك. باليت: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ترجمة طلال الكيالي. ص 33 وما بعد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت.
ـ فولكر بيرتس: الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد ص 25.
ـ فولكر بيرتس: الدولة والمجتمع في سورية 1970 ـ 1989. المعهد الألماني للدراسات الشرقية. هامبورغ. النسخة العربية ص 59 ـ 81.
ـ رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق، ص 293 وما بعد...
ـ العماد إبراهيم صافي: سورية جيش مُدافع وتاريخ نضالي مشرّف، الفصل الثاني، التخطيط استراتيجي، ص 155 وما بعد، دمشق 2007.
ـ آلين كاس: مجلة الإيكونومست البريطانية، النشرة السنوية للشرق الأوسط، الطبعة العربية 1977، سورية ص 246 ـ 248.

وسورية، والأردن» بقيادة الفريق أول أحمد إسماعيل، في 18 كانون الثاني سنة 1973. وقام اللواء أحمد إسماعيل في 26 شباط، سنة 1973، بزيارة إلى الاتحاد السوڤياتي، لإزالة الفتور في العلاقات بين البلدين، بعد أن كان الرئيس الأسد قد مهّد سابقًا لهذا. ونتج عن هذه الزيارة تزويد مصر بكميات جديدة من الأسلحة.

وقد تابعت سورية ومصر استعدادهما للحرب، وقام وفد سوري عالي المستوى بزيارة الاتحاد السوڤياتي، أسفرت عن تدعيم قدرات الجيش السوري في شتّى المجالات، لا سيما في مجال الدفاع الجوي. وتتالت الاجتماعات بين القيادتين، المصرية والسورية، بهدف استكمال الإعداد والتنسيق، وكان أهمها، الاجتماع السرّي في الإسكندرية في 12 آب سنة 1973، بين القادة العسكريين المصريين والسوريين، لوضع اللمسات الأخيرة على الخطة، وترك تحديد توقيت الهجوم للرئيسين، أنور السادات وحافظ الأسد.

وكان على الجيش بموجب الخطة الموضوعة، عبور قناة السويس، وتحرير جزء من سيناء. في حين كان على الجيش السوري تحرير الجولان أو بعضها، الأمر الذي سيثبّت فشل نظرية الأمن الإسرائيلية، ويؤكّد تثبيت الأمر الواقع.

كان الرئيس أنور السادات يردّد أمام القادة العسكريين المصريين أنه يريد حربًا محدودة، ولو حرّرت بضعة أمتار شرقي قناة السويس، لتحسين موقع مصر التفاوضي. في حين كان الرئيس حافظ الأسد يتكلّم مع قادته على أساس أن الجيش السوري سيحرّر الجولان، وأن الجيش المصري سيحرّر سيناء، فيجبر العرب إسرائيل على التفاوض والانسحاب. لكن السادات لم يكن صادقًا في وعوده للأسد، فقد وقّع معه خطة حربية، كان يعرف أنه لن يلتزم بها، في حين كان يعمل مع قادته العسكريين على خطّة ثانية سريّة لم يرها السوريون. ولم يعترض القادة المصريون على اعتماد هذا الأسلوب من المراوغة مع السوريين، وابتكرت خطة تحرير طموحة ترضي السوريين، في حين تعمل مصر على تنفيذ خطتها المحدودة.

ولكن الرئيس حافظ الأسد بذكائه، وخبرته العسكرية وبحدسه، رأى أن

الاستعدادات المصرية أصغر من تنفيذ الخطّة التي تعرض عليه، وباجتماعه مع القادة العسكريين في مصر، تبيّن له أن كلامهم عن أن مصر لم تستعد كفاية للحرب التحريرية، التي اتفق هو والرئيس السادات على شنّها. ومع ذلك فقد اتخذ قرار الحرب في اجتماع بلودان في منطقة الزبداني السورية غربي مدينة دمشق في 12 أيلول سنة 1973، وحدد موعد الهجوم في 6 تشرين الأول سنة 1973.

فعلى الجبهة المصرية تمكن الجيش المصري من اجتياز قناة السويس من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، والسيطرة على معظم أجزاء خط بارليف، وكانت القوات العربية قد تمكّنت من تحييد القوة الجوية المعادية عبر شبكة الدفاع الجوي المتطوّرة، التي امتلكتها. لكن في 15 ـ 16 تشرين الأول، تمكّنت قوّات إسرائيلية من الاندفاع بين الجيشين المصري الثاني والثالث، وعبور القناة، حيث أقامت رأس جسر صغير، على ضفّتها الغربية بالقرب من الدفرسوار. ولم تبذل القيادة المصرية جهودًا جديّة لاحتوائه. وفي 22 تشرين الأول، صدر القرار الأول لوقف إطلاق النار، غير أن الإسرائيليين لم يلتزموا به. وفي 24 تشرين، صدر وقف إطلاق النار الثاني، دون أن يتمكن الإسرائيليون من دخول قناة السويس.

أما على جبهة الجولان السورية، فقد تمكّنت القوات السورية في مطلع الحرب من التقدم إلى عمق الهضبة وإلى مشارف بحيرة طبريا.

فقد خرقت القوات السورية الخطوط الإسرائيلية، ودبّابات التحصينات التابعة لها، فيما هاجم سرب طائرات هليكوبتر موقع جبل الشيخ واحتلّه، لحرمان إسرائيل من مراقبة القوّات السورية المهاجمة. وخلال ساعات أطلّ السوريون على بحيرة طبريا، ووادي الأردن، وشمال إسرائيل، وحقّقت القوات السورية تقدّمًا ملحوظًا في القطاعين الأوسط والشمالي؛ القنيطرة، وسهوب جبل الشيخ، في حين كان التقدّم الأكبر بقيادة الضابط علي حيدر يجتاز العوائق الإسرائيلية بسهولة، ويصل إلى عمق الجولان. وكاد التقدّم السوري يصل إلى حدود سنة 1948.

وكانت سورية بعد 24 ساعة لا تزال تمسك بزمام المبادرة، حيث كان يشرف

على المعارك بالذات في غرفة القيادة الرئيس حافظ الأسد ورئيس الأركان اللواء جورج شكّور، ومعهما كبار الضباط والقادة العسكريين. وفي ليل 7 و8 تشرين الأول، باتت القوات السورية على مسافة قصيرة من بحيرة طبريا وجسر بنات يعقوب على نهر الأردن، بحيث أصبح تحرير الجولان بمتناول اليد خلال ساعات.

أما لماذا لم يسر العرب نحو النصر، رغم جهدهم المشترك، الذي تحقّق أخيرًا، فذلك، لأن مصر بعد عبورها قناة السويس، وتحرير مسافة عشرة كيلومترات، أمرت جيشها بالتوقّف عن التقدّم، واتخاذ مواقع دفاعية، فيما واصلت سورية القتال وحدها منفردة لمدة أسبوع. وقد استفادت إسرائيل من وقف مصر عملياتها الحربية، ما أراح القسم الأكبر من طائراتها ودباباتها من معركة كانت محتملة في ممرّات سيناء، واتجهت لوقف انهيار كامل لدفاعاتها على جبهة الجولان، فاستطاعت وقف التقدم السوري، وبعدها أخذت المبادرة خلال أيام لشن هجمات معاكسة على سورية ومصر.

وهكذا يكون الرئيس المصري أنور السادات قد خدع السوريين والروس بوعوده غير الصادقة، لأنه حسب المنظار العسكري الروسي، كانت القوات المصرية مؤهّلة إلى درجة كافية، للاستفادة من المفاجأة، وأن تقوم خلال ساعات وقبل رد فعل إسرائيلي بتحرير الممرّات على الأقل، ما يجعل كامل سيناء ساقطة عسكريًا. وهكذا لم يقل المصريون لشريكهم السوري أن الحرب بالنسبة لهم انتهت، وتركوهم لمصيرهم، الذي سجّلوا فيه بطولات قد يكشفها التاريخ فيما بعد. لأن في هذه الأيام المصيرية في الحرب ظهرت شجاعة الجندي السوري الفائقة، التي أدهشت المراقبين العسكريين الأجانب. في حين كان الرئيس السادات يسعى إلى وقف رسمي لإطلاق النار ويستجدي هنري كيسنجر لتحقيق ذلك، على الرغم من كل نداءات الرئيس حافظ الأسد، لمواصلة القتال، لأن الأمل بالنصر كبير.

يقول العماد إبراهيم صافي وهو من الضباط السوريين الذين شاركوا في هذه

الحرب: «استخلص الرئيس المصري بنتيجة الحرب أنه «انتصر» أما سورية فقد «خرجت مكسورة» وبالطبع لا حاجة للقول أن هذا الاستنتاج يناقض أقواله السابقة، بأنه لم يكن مهمًا تحرير الأرض في حرب تشرين، وإنما إلحاق خسائر بإسرائيل، وإذ كان يقصد بذلك الخرق الإسرائيلي في سورية فالخرق الإسرائيلي في مصر كان أكبر بكثير من حيث المساحة والخطر، إذ تمّت محاصرة جيش بكامله وهو الجيش الثالث، وكان الجيش الثاني على وشك المحاصرة لولا التدخل الدولي، أما الخرق في سورية فتّم احتواؤه، وكان جبهيًا، إذ لم يتم من خلال عملية التفاف كما حصل في مصر، وإذا كان الرئيس المصري يقصد تراجع القوات السورية بانتظام دون أي ذعر، وكيف فشل الإسرائيليون في إحداث انهيار في الخطوط السورية: «وهذا ما أنقذ السوريين والعرب من هزيمة منكرة، فلو أن الإسرائيليين تمكّنوا من كسر شوكة السوريين لانفتح الطريق أمامهم إلى دمشق، ولأحدق خطر أكبر بجبهة سيناء»، وبالطبع ليس القصد من هذا الكلام أن نقول أن مصر خرجت مكسورة، ولكن القصد بالتحقيق هو القول أن خروج القيادة السياسية المصرية عن الخطة الاستراتيجية المشتركة، كان سببًا في عدم تحقيق أهداف حرب تشرين كاملة[1].

(1) العماد إبراهيم صافي: سورية جيش مُدافع وتاريخ نضالي مشرّف، ص 209.
- موسوعة السياسة: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة 1973 ص 209.
- باتريك سيل: الأسد، الصراع على الشرق الأوسط. الفصل الرابع عشر ص 346 ـ 349.
- تريفورن دويوي: النص المراوغ: الحرب العربية الإسرائيلية من 1947 إلى 1974 ـ ص 417 وما بعد، لندن، الترجمة العربية.
- لويس دوكلوس: ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي، مجلة مغرب ـ مشرق العدد 67 سنة 1975. ص 75 وما بعد.
- كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 459 ـ 463.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد التاسع، الطبعة الأولى ص 366 وما بعد، ص 383، بيروت.
- كارولين دوناتي: الاستثناء السوري، بين الحداثة والمقاومة ص 156 ـ 159.
- سمير عبده: حافظ الأسد يحكم سورية 1970 ـ 2000، حرب تشرين 1973، ص 87 وما بعد.
- انظر: الجنرال د.ك. باليت: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ترجمة طلال الكيالي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

لقد رافق حرب تشرين الأول سنة 1973، حظر نفطي، فرضته الدول العربية المنتجة للنفط على الدول المساندة لإسرائيل. وكان لذلك الحظر نتائج هامة وكبيرة انعكست على الوضع الاقتصادي العالمي، كما أظهر فاعلية النفط كسلاح مواجه في الحرب العربية ـ الإسرائيلية. وساهم ذلك الحظر كذلك في ظهور ما مسمّي بـ «أزمة الطاقة» في سبعينيات القرن العشرين.

كما رافق حرب تشرين الأول احتكاك بين الدولتين العُظميَيْن: الاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة الأميركية. إذ أن كلا الطرفين نفذ جسرًا جوّيًا كبيرًا لمد الطرف العربي أو الإسرائيلي بالمعدات والذخائر والإمدادات. وفي 24 تشرين الأول سنة 1937، وضعت القوات السوڤياتية المحمولة جوًا في حالة تأهب، ردًا على عدم التزام إسرائيل بوقف إطلاق النار، ومحاولتها فرض حصار على الجيش الثالث المصري. وفي اليوم التالي وضعت القوات الأميركية في حالة تأهب ردًّا على إجراء الحرب السوڤييتي. واستمر التوتر بين الطرفين حتى 27 تشرين الأول، حين اتخذ مجلس الأمن الدولي قرارًا بتشكيل قوة دولية لفرض وقف إطلاق النار على جبهتي القتال.

وقد أدّت هذه الحرب إلى دحض نظرية الأمن الإسرائيلية ونظرية الحدود الآمنة، وإسقاط نظرية التفوّق الإسرائيلي، وعجز الجندي العربي عن استخدام الأسلحة المتطوّرة، واستحالة تطبيق الحرب القصيرة الخاطفة بالنسبة إلى الجانب الإسرائيلي، إذ لم تكن الظروف مؤاتية لمثل ذلك التطبيق.

كما أدت الحرب إلى كسر حالة الجمود المهيمنة على المنطقة، وإلى تدهور المعنويات داخل إسرائيل، وشمولية الشعور بالتقصير لديها، الأمر الذي قاد إلى تحوّلات سياسية هامة في الكيان الإسرائيلي. وتلا الحرب اتفاقيتا فصل القوات على الجبهتين المصرية ـ الإسرائيلية، والسورية الإسرائيلية، بالإضافة إلى سلسلة من التطوّرات في العلاقات المصرية الأميركية، قادت في النهاية إلى مبادرة السادات

الانفرادية واتفاقية «كامب ديفيد»، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، وتطبيع العلاقات بين البلدين وتبادل العلاقات الدبلوماسية.

ومهما قيل في هذه الحرب ونتائجها العسكرية سلبًا أم إيجابًا، فقد مثّلت حرب تشرين تتويج دور الرئيس حافظ الأسد وصعود نجمه في الداخل والمحيط. فمجرّد شن الحرب على إسرائيل والصمود أيامًا قبل التراجع عُدّ مكسبًا كبيرًا. ونجحت ثانيًا في خرق التحصينات الإسرائيلية في الجولان وتحرير جزء منه، وإن اضطر الجيش السوري فيما بعد إلى التراجع، عندما انتهت إسرائيل من الجبهة المصرية، واستطاعت التفرّغ للجبهة السورية.

فقد أخذ الأسد مشروعيته العربية والدولية إثْر هذه الحرب، ودخل بهذه المشروعية على كل المحافل العربية والدولية. ونجم عن حرب تشرين والمفاوضات التي أجراها وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية هنري كيسنجر تجميد الجبهة السورية عبر اتفاق فصل القوات في أيار سنة 1974. وظل هذا الاتفاق المحصّن بوجود قوات من الأمم المتحدة حيًا حتى يومنا هذا، على الرغم من كل المواجهات التي جرت مباشرة أو غير مباشرة في لبنان.

وعلى الرغم من ضآلة الأرض المحرّرة، إلاّ أن الأسد خرج من الحرب بطلاً قوميًا رافع الرأس، ولم يقدّم أي تنازلات لإسرائيل، ولم يرتم في أحضان الولايات المتحدة الأميركية، ولم يتأثر بكلام كيسنجر المعسول، وحافظ على مواقفه المبدأية من أجل معركة أخرى في المستقبل. واعتبر اتفاق الجولان خطوة صغيرة جانبية لتدعيم عملية إخراج مصر من الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وكان شرط الأسد بعد تطبيق القرارين 242 و338 الصادرين عن مجلس الأمن لقاء السلام:

1 ـ الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى خطوط 6 حزيران سنة 1967.

2 ـ إعادة الحقوق الفلسطينية.

وهما الشرطان السوريان الأساسان اللذان لم يتغيرا حتى اليوم.

وقد أدرك حافظ الأسد أن وعود أميركا حول تطبيق القرارات الدولية لا قيمة لها. حتى أن إسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي كشف سنة 1974، أن هدف المفاوضات هو الوصول إلى اتفاق مع مصر يعزل سورية. وإذ حذّر الرئيس الأسد من أن توقيع اتفاق ثان مع إسرائيل سيحرم سورية من تحرير الجولان، ويضع القضية الفلسطينية في مأزق صعب، واصل الرئيس السادات الذي كان على وشك توقيع اتفاقية سيناء الثانية الكذب زاعمًا أنه لن يتنازل عن الحق العربي، وأن أميركا ستضمن انسحابًا إسرائيليًا من الجولان والضفة الغربية من فلسطين والقدس أيضًا. ولكن فات الأوان بعدما بدا واضحًا لكل العرب ومنهم السعودية سنة 1975، أن كيسنجر لم يسعَ إلى حل سلمي شامل للقضية الفلسطينية، بل إلى تفرقة العرب وشق صفوفهم وخدمة إسرائيل بإخراج مصر من الصراع. ووقعت اتفاقية سيناء الثانية في أول أيلول سنة 1975، ومهدّت باتفاقات كمب دايفيد سنة 1978.

لكن هنا، ومع كل الجهود التي بذلها الأسد للتحضير لحرب تشرين، يرى بعض المؤرّخين والنقّاد: أن هذا لا يعني أن لا لوم يقع على القيادة السورية. إذ كان عليها أن تضع في حساباتها احتمال مخاطر معيّنة يمكن أن تحصل، وليس الخلود إلى الخطة الحربية وكأنها حتمية، كما كان على سورية أن تمارس الشك في نيّات كل الآخرين بمن فيهم القيادة المصرية، إذ أن سورية قرّرت بوعي كامل، الذهاب إلى الحرب، ولم يكن مجرّد الرد على هجوم إسرائيلي مباغت، ولذلك استغرقت سنوات من التحضير، ووظفت موارد وطنية كبيرة في المجهود الحربي، لذا كان يتعين على القيادة السورية السياسية خوض لعبة تحليل نظري للطوارئ ممّا قد يحدث إذا انحرفت الأمور عن الخطة الأساسية. كما أن الأسد وضع إيمانًا لا مبرر له في التضامن العربي، رغم صحة إيمانه التي تحققت بتمويل السعودية وبقوات عراقية ولهجة مصرية قوية، ولكن إيمانه ذهب بعيدًا، ولم يكن حَذِرًا كفايةً من الأهداف المشبوهة المصرية والضمانات التي قدّمها الرئيس السادات، مع أنه كان يعرف خلفية السادات السياسية وأنه ليس عبد الناصر آخر، وأنه كان غاطسًا من أخمص قدميه إلى أذنيه مع الأميركيين، ويحطّم خيوط العلاقات العربية مع

السوفيات. كما أن اللوم يقع أيضًا على القيادات السورية العسكرية، التي كانت ذات خبرة في التعامل مع القيادة العسكرية المصرية منذ سنوات الوحدة، والكره المتبادل الذي لم يزل مع ذلك الجيل سنة 1973.

ولمقاومة الأمر الواقع، تحوّلت استراتيجية الأسد عن شراكة مصر إلى إقامة جبهة شرقية بقيادة سورية تشمل: لبنان والأردن والفلسطينيين.

لكن الأسد كان يعرف أن الشعب السوري كان على تعلّق جارف بفلسطين، ولأن الصراع في بر الشام ضد المشروع الصهيوني هو صراع وجودي بالنسبة للسوريين، وسورية ستقف بالمرصاد له.

إن بناء دولة الرئيس حافظ الأسد، أدى إلى الاقتراب من نموذج الأفكار الواقعية في صناعة، بما يعني قيادة موحّدة باستقلال عن القيود الداخلية، من أجل تكييف استراتيجيات السياسة الخارجية بحرية مع ميزان القوى الجيوسياسية المتغيّر. وفي الوقت ذاته كان الرئيس الأسد قادرًا على تعبئة الموارد، التي تعطي سورية المقدرات العسكرية، التي تحتاجها من أجل صراع القوى الإقليمي.

وقد توسّعت القوّة العسكرية باضطراد في ظل حكم الرئيس الأسد، حيث حفزت نكبة سنة 1967، عملية بناء هائلة للقوى العسكرية، والارتقاء بها إلى المستوى الاحترافي. وهو ما ظهر، كما مرّ سابقًا، في أدائها الشجاع والحسن خلال حرب تشرين الأول سنة 1973. فيما بعد، أدى السلام المنفصل لمصر، وترك سورية وحدها تواجه إسرائيل، والاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982، إلى تحوّلات بعيدة في عملية البناء العسكري، بهدف تعادل كاف مع إسرائيل، لأجل تشكيل رادع لها، وتوفير سند للدبلوماسية السورية. وبحلول سنة 1986، كانت سورية تملك جيشًا ضخمًا مقارنة بدولة في حجمها:

أ - حوالى 5000 دبابة.

ب - 650 طائرة قتالية.

جـ ـ 102 بطاريات صاروخية.

د ـ 500,000 ألف جندي في الجيش.

هـ ـ حوالى 400 صاروخ بالستي.

و ـ بعض الأسلحة الكيميائية.

وهذا ما أعطى سورية قوّة رادعة جديدة، فأي هجوم إسرائيلي على سورية في ميزان قوى كهذا، بدا أن تكلفة عالية.

وتبعًا لبعض المحللين العسكريين، فقد انتجت إعادة البناء السورية، ردعًا متبادلاً بين الطرفين. وبالتالي تحوّل الصراع السوري ـ الإسرائيلي إلى صراع من أجل التأثير في المشرق. فقوّة الردع السورية كانت ضرورية للفاعلية السياسية، وهذا كان يعني أن الرئيس الأسد، أصبح في حِلٍّ من المساومة من موقع الضعيف، حتى أنها سمحت له بتشكيل ضغط عسكري على إسرائيل في جنوب لبنان بخطوة معقولة.

وقد سمحت القدرات الاستقلالية المتعزّزة للرئيس الأسد، باتباع سياسات تقرب من تلك التي يمكن أن يتوقعها الواقعيون من فاعل عقلاني. كانت العقلانية واضحة في خفض الأسد الواقعي للأهداف التغييرية العالية والمنبثقة من الهوية السورية، من أجل مواءمة الضغوط الجيوسياسية، من خلال ثباته على المبدأ، وامتلاكه الوسائل المطلوبة، لاتباع تلك الأهداف شديدة الواقعية، وعبر تكييفه الحاذق لاستراتيجيته مع ميزان القوى الخارجي.

ودلّت فرضية الرئيس الأسد في السلطة، على تغيير كبير في السياسة الخارجية السورية، مستبعدًا رأي الجناح الراديكالي البعثي السابق بسياسة الإبقاء على الطموحات، لكن بأهداف أكثر واقعية، لاستعادة الأراضي المحتلّة، وقبل كل شيء مرتفعات الجولان السورية، وتحصيل حقوق الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه، مكّن سورية من أن تصبح أكثر فاعلية في محاولتها لاحتواء القوّة الإسرائيلية من خلال قوّة الردع العسكرية.

وقد تجلّت واقعية الرئيس الأسد في القرارات الأولية المحورية وهي:

1 ـ معارضة التدخل الراديكالي ضد الملك حسين سنة 1970.

2 ـ حالة المسالمة بينه وبين الدول العربية التقليدية المحافظة والموالية للغرب.

3 ـ القوّات السورية، التي هاجمت الجولان، واحتلّت في مراحلها الأولى القسم الأكبر منه، لم تفكّر في محاولة التقدم داخل إسرائيل نفسها، رغم أنها كانت تملك هذه الفرصة.

4 ـ عدم اكتراث الرئيس الأسد بضم لبنان، حتى بعد أن وطّدت سورية هيمنتها هناك.

5 ـ وقوفه ضد الاجتياح العراقي للكويت في حرب 1990 ـ 1991.

6 ـ التقليل من حجم الخسائر في حال وقوعها، والحفاظ على توازن ضد التهديدات.

7 ـ الثبات على المبدأ. فلمدة ربع قرن تجنب الأسد إقامة سلام منفصل مع إسرائيل على حساب الفلسطينيين.

8 ـ العمل على تغيير ميزان القوى، في الوقت الذي كان يعرقل فيه بفعّالية مخططّات جرّ الأطراف العربية الأخرى لتسويات منفصلة جزئية مع إسرائيل. وذلك بعرقلته الاتفاق اللبناني الإسرائيلي سنة 1983، رغم وجود القوى الأميركية والإسرائيلية تمامًا على أعتابه.

وقد برهن الرئيس الأسد، على أنه سيّد في المزج بين أدوات متنوّعة في مجال السياسة الخارجية: الحرب المحدودة، تشكيل الأحلاف، المفاوضات، وضع العراقيل بحسب ما تمليه الظروف. إنه الواقعي الذي آمن بأن القوّة العسكرية هي العامل الحاسم في السياسات الدولية، لذلك عمل على المزاوجة بين خفض حجم الأهداف والزيادة الهامة في قدراته العسكرية. ليس فقط من أجل تحقيق قوّة ردع ضد إسرائيل، بل من أجل إعطاء الصدقية الدبلوماسية.

كان الرئيس الأسد يهيئ نفسه لمواجهة القوى الخارجية المتفوّقة، وأثبت أن لديه أعصابًا باردة وفولاذية وليس من السهل استفزازها. وهكذا حافظ على تحالفاته مع الدول العربية النفطية المحافظة، ومع الاتحاد السوڤياتي والجمهورية الإسلامية الإيرانية. فهو لم يتحاشَ العمل الدبلوماسي، إذ عمل، بالرغم من حذره الشديد من العواقب المترتّبة، على المفاوضات مع إسرائيل. كان مستعدًا للمساومة عندما تهيأ له الأمر، من موقع تمتّعه بقوّة كافية لكسب بعض المنافع. وما عدا ذلك، فهو رجل مفعم بالصبر، يفضّل الانتظار إلى حين تحسّن ميزان القوى، وينتظر الجثة على ضفاف النهر. وقد برهن عن براعة كبيرة في استثمار التنافس بين القوى العظمى، ليكسب منه ما يكفي لدعم سياسته الخارجية.

فمن وجهة نظر دمشق كان الانحياز الأميركي المتواصل لترجيح كفّة ميزان القوى الإقليمية لمصلحة إسرائيل، ليس من خلال ضمان تفوّق إسرائيل العسكري فحسب، بل عبر تقسيم العرب أيضًا. فقد سعى الرئيس الأسد إلى استثمار الخوف الأميركي من عدم استقرار الشرق الأوسط للحصول على ضغط أميركي على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتّلة، وفي فترة حكم الرئيس بوش الأب، استغل الرئيس الأسد حاجة هذا الأخير إلى سورية في تحالف حرب الخليج ضد صدّام حسين، لاسترضاء الأميركيين في الوقت الذي كانت فيه القوّة السوڤياتية تتآكل وتتدهور.

لقد دخلت سورية ومصر الحرب سنة 1973، بالرغم من عدم التمكن من استعادة الجولان عسكريًا، واستطاعت مع مصر اكتساب قوّة دفع سياسية كبيرة من خلال التحدّي الموثوق لإسرائيل، وعبر مقاطعة الدول العربية النفطية، سعى الرئيس حافظ الأسد إلى استغلال قوّة الدفع هذه، لفرض ضغط دولي على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلّة.

لكن الضعف الذي قادت إليه أولويات الرئيس أنور السادات، وفك الارتباط الأول من جانبه، ومن طرف واحد، ورفع المقاطعة النفطية قبل نضوجها، أدّى

بالرئيس الأسد إلى القيام بحرب استنزاف مع إسرائيل كجزء من استراتيجية المساومة، مع المفاوضات مع كيسنجر «القتال أثناء المفاوضات». لكن تعاملات الرئيس السادات المنفصلة مع إسرائيل، أدّت إلى تقويض صعود الدبلوماسية السورية.

ومن هذا المنطلق، حاول الرئيس حافظ الأسد بناء كتلة مشرقية، تجذب كلاً من سورية ولبنان والأردن وفلسطين إلى فلك دمشق، ومنع التعامل المنفصل من قبلهم مع إسرائيل، وإعطاء سورية أوراقًا إضافية في المناورة الدبلوماسية في أواخر السبعينيات.

وعملية السلام والتطبيع الإسرائيلي مع مصر السادات في كمب ديفيد، دفعت الرئيس الأسد إلى نزع الشرعية عن هذه الاتفاقية في العالم العربي، وإلى طلب المعونة لدعم سورية كدولة المواجهة العربية الباقية. هذه المعونات تولّت بناء القوّة العسكرية، بهدف وضعها على قدم المساواة مع إسرائيل. في الوقت الذي كان فيه الرئيس الأسد مقتنعًا بأن استئناف مفاوضات السلام يعتمد على استعادة توازن القوى العربي ـ الإسرائيلي بشكل أفضل. ما جعل دمشق تعرقل كل المحاولات لإقامة اتفاقات جزئية أو سلام منفصل مع إسرائيل والدول العربية الأخرى، التي حاولت تطويق سورية.

كانت الغاية من هذا الرفض «التكتيكي»، أنه إذا لم تكن سورية قادرة على إنجاز السلام العربي ـ الإسرائيلي المبتغى من قبلها، فإنها على الأقل تستطيع منع أي أحد إلحاق الضرر بمصالحها أو بالحقوق العربية. والدليل على ذلك إفشال الاتفاق اللبناني ـ الإسرائيلي 1983، وفشل مسعى ياسر عرفات والملك حسين في التفاوض مع إسرائيل سنة 1980، بحسب خطة الرئيس الأميركي رونالد ريغن.

لقد قاد الرئيس حافظ الأسد سياسة إقليمية، هدفت إلى ثلاث قرارات لخرق الإجماع العربي، من أجل مصالح الدولة السورية، باعتباره يخدم استراتيجية الأسد القومية العريضة ضد إسرائيل:

1 - التدخل السوري في لبنان على الرغم من التكلفة الباهظة للنظام السوري من شرعيته القومية العربية، إلا أنه حافظ على رؤية عربية معقولة للمصالح القومية العربية ضد إسرائيل. وكان لبنان الذي مني بوجود منظمة التحرير الفلسطينية فيه، مفتاح قيادة الرئيس الأسد، ليتحكم بالورقة الفلسطينية، ممّا سيزيد بشكل كبير في قوّة المساومة السورية في الصراع العربي - الإسرائيلي. فالذي يتحكّم بلبنان، سيكون في وضع قوي للتحكّم بمنظّمة التحرير الفلسطينية، مع التشدّد في إصراره على التمسّك بالحقوق الفلسطينية والتسوية الشاملة.

2 - وقوفه في الحرب العراقية - الإيرانية، إلى جانب إيران، ما فسّره الكثيرون من العرب، أنه خرق للمبادئ العربية. وقد خدم هذا القرار المثير للجدل نظام الحكم السوري، ومصالح الدولة السورية، وجنّبه أطماع الرئيس صدام حسين المتهوّرة من جهة، ومن جهة ثانية فسّر كجزء من استراتيجية الرئيس الأسد الشاملة ضد إسرائيل حيث وجد فيه البديل للحضور للمصري الفعّال على الجبهة الجنوبية، باعتبار الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حوّلت إيران من حليف لإسرائيل ووكيل للولايات المتحدة إلى موقع خصم لكليهما. وقد أصبحت إيران الجمهورية الإسلامية، بمعاداتها للصهيونية وثقلها الاستراتيجي مصدر قوّة في التوازن العربي - الإسرائيلي، وسندًا لسورية، وعاملاً مضادًّا للعزل النسبي لسورية عربيًا. وقد اعتبر الرئيس حافظ الأسد، أن غزو العراق لإيران، أنه حربٌ خطأ في الوقت الخطأ وضدّ العدو الخطأ في المكان الخطأ.

3 - انضمام سورية إلى تحالف حرب الخليج، تحت القيادة الغربية ضد العراق. وقد كانت هذه الخطوة فرصة مثالية لإعادة تنشيط قناة الإعانة من دول مجلس التعاون الخليجي، بعد أن شحّت بتحالف سورية مع إيران. وكان الدعم السعودي في هذه الحالة أساسيًا جدًا للمحافظة على الوضع الاستراتيجي لسورية في المعركة مع إسرائيل. وإن الالتزام بالتحالف كان

من ناحيةٍ ذروة التحرّك السوري للخروج من العزلة العربية، التي جلبها التحالف الإيراني والممانعة التكتيكية، ولتحديد موقعها في الجولة الجديدة من الصراع الدبلوماسي الأكبر مع إسرائيل.

لكن التفسير الأهم والأساسي لقرار سورية بالانضمام إلى قوّات التحالف في حرب الخليج، كان التهديدات الخارجية والفرص التي من الممكن الحصول عليها، حيث أن التهديد العراقي كان ثانويًا، أمام التهديد الرئيسي القادم من احتمال أن تترك مرحلة ما بعد الثنائية القطبية، بسقوط الاتحاد السوفياتي، وتوازن القوى السورية ضعيفة أمام إسرائيل. وقد أتاح الانضمام إلى التحالف الفرصة لاستعادة الموقف القوي لسورية في هذا الصراع. وبالمقابل، فإن سياسة الرئيس الأسد الواقعية، كانت مقيّدة بشكل لا يكاد يذكر من قبل السياسة الداخلية. وفي الواقع، فإن قرار مشاركة سورية في التحالف، كان لتثبيت الاستقلال النسبي عن الرأي العام المحلّي، الذي كان مؤيّدًا للعراق على نطاق واسع[1].

---

(1) انظر: رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق. الفصل السابع، السياسة الخارجية السورية، ص 263 وما بعد.
- انظر: كارولين دوناتي: الاستثناء السوري بين الحداثة والمقاومة، الفصل الرابع، الصعود على الساحة الإقليمية 1970 - 2000، ص 154 وما بعد.
- انظر لويسيان بيترلان: سورية الجنرال الأسد، حافظ الأسد، مشوار كفاح ص 99 وما بعد. . .
- رايموند هينبوش: سورية وعملية السلام في الشرق الأوسط، ص 94 وما بعد، الترجمة العربية.
- سمير قصير: حرب لبنان: من الخلاف الوطني إلى النزاع الإقليمي، دار نشر سيرموك باريس 1994.
- إذاعة دمشق، 24 أيلول 1980.
- جوزيف بحوث: لبنان والثنائي السوري اللبناني في عملية السلام، ص 59 - 60.
- Les Discours de Jacques Chirac au Proche-Orient-Revu d'étude. No 10, 1996. P.40.
- Alain Gresh Souffles gurries sur le Proche-Orient. Le Monde Diplomatique. D.1997.
- باتريك سيل: الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، الفصل الحادي والعشرين، ص 571 وما بعد.
- لوران شابري: تشغيل خط الأنابيب العراقي - التركي والخلاف السوري العراقي، مغرب - مشرق. عدد 77 تموز - أيلول 1977.
- سمير عبده: حافظ الأسد يحكم سورية 1970 - 2000 ص 129 - 130.

وقد استرشد الرئيس حافظ الأسد سياسته الخارجية بالمسلك الواقعي نفسه، الذي كان يتّبعه في كل سياساته. فهو يستطيع الظهور بمظهر الثوري والمعتدل في وقت واحد؛ . فقد قبل الوساطة الأميركية لتحقيق فصل الاشتباك مع إسرائيل في مرتفعات الجولان في آذار سنة 1974، بعد أن خاض حرب تشرين بأسلحة سوڤياتية. وهو يدافع عن قضية منظمّة التحرير الفلسطينية، ويحتضن سياستها الثورية تجاه إسرائيل، ولكنه يعمد إلى الهجوم عليها بلا هوادة، عندما تتصرّف المنظمّة على نحو يسيء إلى سورية، كما فعلت أثناء الأزمة اللبنانية في السبعينيات.

وبهذا، يكون من الخطأ أن يقال أن دمشق تدور في فلك موسكو. صحيح أن سورية دولة اشتراكية بصورة عامة، وإن ما يربطها بالكتلة الشرقية أكثر ممّا يربطها بدولة مثل الولايات المتحدة الأميركية. ولكنها أبعد من أن تكون ماركسية. كما أن قادتها يغارون على استقلالها بشدّة. بحيث لم يسمحوا لتأثير موسكو بأن يتحوّل إلى سيطرة. ولا ننسى أن الرئيس حافظ الأسد، قد رفض معاهدة الصداقة، التي عرضها عليه الاتحاد السوڤياتي. كما أن الشيوعيين في سورية هم أكثر الناس تشدّدًا، بعد البعثيين الموالين للعراق، في معارضة محاولات الرئيس الأسد لتخفيف القيود على البلاد.

وقد كانت تنبع قوّة الرئيس حافظ الأسد في مجال السياسة الخارجية، من واقع زعامته للبلاد أثناء حرب تشرين، ومن حرصه على استقلال سورية وكرامتها، والعمل على دفعها نحو التقدم واليُسْر، وثباته في محادثات فصل القوات السورية ـ الإسرائيلية مع هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركية، وعليه أن يرضي جميع العناصر، التي تبقيه في السلطة، وذلك قبل شروعه في أي طريق. وقد تبيّن للمراقبين عن كثب، أسلوب الرئيس حافظ الأسد في مباشرة المفاوضات، التي أدارها الدكتور هنري كيسنجر، والتي أفضت إلى توقيع اتفاق فصل القوّات مع إسرائيل في ربيع 1974، تبيّن لهم هذا الجانب من البراعة السياسية للرئيس الأسد، التي كانت أشبه بعرضٍ مستمر يجري في كواليس المشهد الأساسي. فلم تكن القرارات تتخذ أبدًا بدون حضور وموافقة بعض الشخصيات الهامة في داخل زعامة

الحزب، في الوقت الذي كانت تتم فيه التنازلات ضمن حملة ضخمة للدعاية، تمجّد هدفي حزب البعث، اللذين لا ينفصلان، وهما: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلّة واستعادة حقوق الفلسطينيين.

وقد بلغت سياسة سورية الخارجية في ظل الرئيس حافظ الأسد، أعلى درجات الثورية أثناء انعقاد مؤتمر القمّة العربي في الرباط سنة 1974، وهو الذي أكّد أن العرب تحت ضغوط مكثّفة من سورية، اعتبار منظّمة التحرير الفلسطينية الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والوريث لأراضي الضفة الغربية المحتلّة من نهر الأردن.

كما أقام الرئيس الأسد تحالفًا عسكريًا وسياسيًا بين سورية ومنظّمة التحرير الفلسطينية، تبعه على الفور تحالف آخر مع الأردن.

وفي المراحل المبكّرة للحرب الأهلية اللبنانية، كان موقف سورية يتلخّص في أنه، بينما ترغب بصورة عامة في إيجاد حل معتدل ومتّزن، فإن الصراع اللبناني إنما يعكس حالة من الاكتئاب العام في الشرق الأوسط، الذي تسببت فيه مصر بإبرامها الاتفاق الثاني مع إسرائيل لفصل القوات سنة 1975. ولقد كان لاتفاقية سيناء، التي رأى فيها القادة السوريون خيانة مكشوفة للقضية العربية، أثر عميق على التفكير «التكتيكي» لسورية. فمع اشتمال الاتفاق على التزام كلا الجانبين بالامتناع عن الأعمال الحربية طوال ثلاث سنوات، شعر السوريون وحلفاؤهم من الفلسطينيين بالعزلة، بعد أن تُركوا لمواجهة الشرّين الممثّلين في العدوان الأميركي والسياسة الخارجية الأميركية.

أما في لبنان، فكانت سورية تسعى إلى موقف لا يهدّد مصالحها. وتتركز هذه المصالح على حاجة سورية إلى وجود دولة معتدلة، ذات موقف وسط في لبنان، لا دولة مواجهة ثورية اشتراكية، وإلى أن يكون لبنان بلدًا لا يغلب عليه أي من المسيحيين أو المسلمين، وأن يكون فيه الفلسطينيون، وهم دائمًا عنصر هام في المعادلة السورية، من القوة بحيث يعتد بهم، ومع ذلك من الضعف بحيث يتمّ تحريكهم.

وكان التزام سورية بإيجاد حل للأزمة اللبنانية، مهما كانت التكاليف، عاملاً هامًا في انهيار مكانتها في العالم العربي وتخشى الحركة الفلسطينية من رؤية دمشق للأزمة اللبنانية، باعتبارها وسيلة لقص أجنحة الحركة، بينما تشتبه الدول العربية الأخرى في احتمال أن تكون أهداف سورية أشد طموحًا، وأن يكون من بينها تشكيل جبهة تمتد من رأس الناقورة في جنوب لبنان إلى العقبة، وهي الميناء الأردني على البحر الأحمر، أي بمعنى آخر تشكيل سورية الكبرى، أو سورية الطبيعية.

وكان الرئيس الأسد يسعى لإيجاد حل للأزمة اللبنانية، على أن يكون دائمًا، ولا ينطوي على تقسيم البلاد بأي صورة من الصور.

ولكن هناك أمران كانا مؤكّدين في سورية.

1 ـ إن اتجاه سورية مهما يكن لا بد أن يتأثّر بالعوامل الداخلية فيه بمقدار تأثّره بالعوامل الخارجية.

2 ـ إن هذا الاتجاه مهما كان نوعه، سوف يكون له تأثيره العميق في تحديد مصير بقية الشرق الأوسط، وقد يكون هذا التأثير حاسمًا أيضًا[1].

(1) انظر: سمير عبده: حافظ الأسد يحكم سورية 1970 ـ 2000، حرب تشرين 1973 وما بعد.
ـ الجنرال د.ك. باليت: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة ص33 وما بعد.
ـ جهاد الزين: جريدة النهار. بيروت 28 أيلول سنة 2000.
ـ كريم بقرادوني: لعنة وطن، ص 114 ـ 122، عبر الشرق للمنشورات، الطبعة الخامسة، بيروت 1984.
ـ انظر: العماد مصطفى طلاس: مرآة حياتي في العقد الثالث 1968 ـ 1978، دار طلاس دمشق.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر الفصل السادس عشر: ولادة الاستراتيجية السورية ص 482 وما بعد.
ـ باتريك سيل: الأسد، الصراع على الشرق الأوسط 394 ـ 397.
ـ كارولين دوناتي: الاستثناء السوري بين الحداثة والمقاومة ص 158 ـ 160.
ـ إليزابيت بيكار: سورية من 1946 ـ 1979، ص 171 وما بعد.
ـ انظر: العماد إبراهيم صافي: سورية جيش مدافع وتاريخ نضالي مشرف. الآثار الاقتصادية لحرب تشرين ص 255 وما بعد.
ـ رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق: سياسة الأسد الخارجية في العمل، ص 293 ـ 297.
ـ فولكر بيرتس: الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد. الفصل الخامس ص 265 وما بعد.

أدرك الرئيس حافظ الأسد، أن النظام العالمي الجديد بعد سقوط الاتحاد السوفياتي والمنظومة الشيوعية في أوروبا الشرقية، ونهاية الحرب الباردة، وظهور قوّة أحادية على رأسها الولايات المتحدة الأميركية، أن قد يكون هذا النظام منحازًا ضد المصالح العربية والسورية كما مرّ ذكره سابقًا. وقد صرّح، بأن توازن القوّة قد اضطرب مع انهيار الثنائية القطبية، وأن الفائزين الأساسيين كانوا أعداء العرب. قال: ناضلت سورية للتقليل من نتائج التكتلات الإقليمية الجديدة لهذا الضرر العالمي، ما بعد الحرب الباردة. وعلى الرغم من دخول سورية في تحالف الخليج وعملية السلام، وتحسين العلاقات السورية الأميركية، فقد منعت الولايات المتحدة سورية من الحصول على الأسلحة سنة 1993، وبقيت العلاقات السورية ـ الأميركية مضطربة.

لكن سورية استطاعت أن تكسر هذا الطوق، بإقامة روابط جديدة مع قوى أخرى، وبحصولها على السلاح من الصين وكوريا الشمالية، وإعادة بناء علاقات اقتصادية وعسكرية مع دول شرق أوروبا. والأمر الذي كان أكثر أهمية، هو مسامحة روسيا لسورية بالكثير من ديونها العسكرية، واستئناف تزويدها بالأسلحة، وشحنات قطع الغيار، على أسس تجارية. في الوقت الذي حافظت على علاقتها المتينة مع إيران، وتمكّنها من إعادة علاقاتها المتضرّرة مع أوروبا الغربية، التي أصبحت الشريك التجاري الأساسي لسورية، ومصدر المساعدات الاقتصادية في عصر ما بعد الثنائية الدولية.

يضاف إلى ذلك التخفيف من الضغط التركي على الحدود السورية الشمالية، لا سيما في الجهود التي بذلتها تركيا لإملاء توزيع نهر الفرات، التي شكّلت تهديدًا أمنيًا خطيرًا، لا سيما مع تصاعد النمو العسكري التركي بالتوافق مع إسرائيل، الأمر الذي استطاع الرئيس حافظ الأسد موازنته من خلال توثيق العلاقات مع مصر برئاسة حسني مبارك، وتعزيز تحالفه مع إيران.

كان الرئيس حافظ الأسد في مؤتمر مدريد للسلام، يهدف إلى تحقيق أكبر

قدر ممكن من استعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل، والحد من الامتيازات الأمنية التي كانت تتوقّعها إسرائيل في المقابل. وقد قال شمعون بيريز: «إن الأسد قد أدار عملية السلام تمامًا كما يدير الحملة العسكرية، بتأنٍ، وبتوجيه يستند إلى استراتيجية وتكتيكية».

وقد أظهرت سورية في مفاوضات مدريد مرونة جديدة، أدّت إلى اعتراف إسرائيل سنة 1993، بأن الجولان أرض سورية، ما حفز سورية لكسر الجمود حول ما إذا كان الالتزام الإسرائيلي بالانسحاب والقبول السوري للسلام سيأتي أولاً. فقد كان توجه سلوك سورية في المفاوضات منوطًا بالتنازلات، التي كانت إسرائيل على استعداد لتقديمها، وبما يسمح توازن القوى بتحقيقه باعتقاد الرئيس حافظ الأسد. حيث أن الاتفاقات المنفردة الفلسطينية والأردنية مع إسرائيل على حساب سورية، اقنعت القيادة السورية بأنه يجب على الحكومة أن تعطي الأولوية لمصلحة سورية في استعادة الجولان، وقد عبّر الرئيس حافظ الأسد عن أسفه قائلاً: «ماذا يمكننا أن نفعل بعد أن تركنا الآخرون ومضوا قدمًا؟». وكان حافظ الأسد حريصًا على التوصّل إلى تسوية في أيامه هو بالذات، خوفًا من أن يكون الخليفة المحتمل مهما كان قريبًا غير قوي بما يكفي لتقديم هذا الحل.

فمنذ تسلّم الرئيس حافظ الأسد السلطة، تطوّرت سورية كثيرًا، كما رأينا، إلى دولة أمنية قوية. وفي الخطاب الرسمي للدولة السورية، أن استقرار النظام السياسي وما يلازم ذلك ضمنًا، يشكّل عنصرًا لا غنى عنه للأمن الوطني. فالجبهة الداخلية يجب أن تكون راسخة ومتراصّة، تسدّ المنافذ على اختراقات العدو، ولتكون على أهبة الاستعداد للمجابهات الخارجية. وإن تطوّر الاستقرار الداخلي لسورية، وموقفها الإقليمي كانا عاملين مشتركين للحفاظ على سلامة الأراضي، وتثبيت الأمن القومي، وتحفيز الانطلاقة الاقتصادية، على الرغم مما أصاب بعض الخطّات من تعثر، ومن فشل أحيانًا أخرى.

فلولا القيادة الحازمة للرئيس حافظ الأسد، ولولا استقرار نظامه وبروز دولة قوية

نسبيًا، لما تمكّنت سورية من أن تتطوّر في عقدي السبعينيات والثمانينيات إلى تلك القوّة الإقليمية، التي بدت هي عليها في هذه المرحلة، مخوّلة عن جدارة بذلك النفوذ الإقليمي، الذي لا يتناسب في حقيقة الأمر مع حجم البلد وعدد سكانه وموارده، وقادرة على تلقّي صدمة انهيار حليفها العالمي الأساسي «الاتحاد السوڤياتي.

وعلاوة على ذلك، صارت سورية الشريك الإقليمي الأساسي لممالك وإمارات الخليج العربي، وعزّزت بذلك موقعها في صميم المحيط العربي، فكانت سورية بهذا، تؤدّي دورًا محوريًا في عملية سلام الشرق الأوسط، باعتبارها الخصم اللدود لإسرائيل، والدولة العربية الوحيدة التي لا يمكن بلوغ سلام إقليمي راسخ بدون موافقتها.

فموقف سورية كعدو موثوق لإسرائيل، لا ينطوي على أهمية إيديولوجية وشرعية وحسب، بل كان بيّنًا، وعنصرًا حاسمًا بالنسبة لاقتصادها السياسي أيضًا. فالمجتمع السوري معبأ تعبئة متداخلة وجلية ضد إسرائيل، واحتفاظ سورية بجيش ضخم، وتخصيص مبالغ ضخمة للشؤون العسكرية. فالمعونات العربية والسوڤياتية والإيرانية، التي تلقتها سورية نظرًا إلى أهميتها وموقفها الاستراتيجي كدولة مواجهة، ما كان من الممكن تخصيصها، جزئيًا أو كليًا لولا ذلك. وأن هذه المعونات لم تموّل معظم مشتريات الأسلحة السورية فحسب، بل ومكّنت الحكومة من متابعة تنفيذ برنامج تطويري طموح في ميدان التصنيع وبناء الهياكل الأساسية في عقد السبعينيات، ومن تغطية العجز في ميزانها التجاري، وميزانيتها الخارجية، ومن رفع مستوى المعيشة عمومًا[1].

---

(1) كارولين دوناتي: الاستثناء السوري بين الحداثة والمقاومة، ص 185 ـ 186.
ـ باتريك سيل: سورية وعملية السلام مجلّة «Politique Etrangère» عدد 4: المعهد الفرنسي للأبحاث الدولية 1992.
انظر رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق، ص 305 وما بعد.
فولكر بيرتس: الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد، ص 464 ـ 468.
ـ خطاب الرئيس حافظ الأسد في 8 آذار سنة 1990. صحيفة تشرين 9 آذار سنة 1990. =

كان الرئيس حافظ الأسد يرى أن إسرائيل تريد السيطرة على المنطقة العربية من الفرات إلى النيل، بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية، وأن كل اتفاق مع إسرائيل في الوقت الحاضر هو استسلام بسبب تفوّق إسرائيل عسكريًا. ولذلك وجب تكوين جبهة عربية تضم سورية والأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، تكون الرد الاستراتيجي على إسرائيل. وهذه الشعوب تؤلّف حلفًا طبيعيًا تقوده سورية.

ومن وجهة نظر دمشق، كل النزاعات، ابتداء من الاضطرابات الطائفية وانتهاء بالصراع مع الفلسطينيين، ترمي أساسًا إلى القضاء على الصمود السوري بوجه المؤامرة الأميركية الإسرائيلية. كان الرئيس حافظ الأسد يقول: «أعرف أن الفارق بيننا وبين إسرائيل هو من الصنف النوعي لا العددي. ولكن هذا الفارق النوعي سيتضاءل مع الوقت، فنحن من أفضل إلى أفضل». وقد برهن حافظ الأسد أنه مفكّر استراتيجي فضلاً عن أنه قائد عسكري وزعيم سياسي، جعل من دولة سورية الصغيرة لاعبًا إقليميًا، تواجه المخاطر بفضل حكمة سياستها، رغم ضآلة إمكانياتها. وإن استراتيجية حافظ الأسد، أكّدت مقدرته على توظيف خطابه السياسي وأعماله، وإمكانات بلده وسائل لخدمة غايات كبرى أبعد من سورية، كما أكّدت على براغماتية مرنة، وعلى مقدرة متزايدة لتفصيل سياسات وخطوات عملانية، تواجه خروج مصر من الصف العربي.

لقد أثبتت الأحداث أن استراتيجية حافظ الأسد وضعت حدًا لحلم إسرائيل الكبرى، ومنعت إسرائيل من فرض سلام يهودي صهيوني على المشرق العربي. إن هدف حافظ الأسد ورؤيته ارتبطتا برؤية قومية مشرقية عربية. وقد اثبتت

= - فولكر بيرتس: التغيير الزائد في سورية في التاريخ الحالي، المجلد 92 ص 23 - 26 - 144 - 1993.
- انظر باتريك سيل: الأسد، الصراع على الشرق الأوسط. الفصل الثالث والعشرون.
- باتريك سيل: مجلّة الدراسات الفلسطينية، استراتيجية حافظ الأسد الإقليمية العدد 10 شتاء 1996.

الاستراتيجية السورية التي وضعها حافظ الأسد، أن الدولة العربية القوية ستردع إسرائيل. وهكذا كان العمل على إعادة بناء القوّة السورية العسكرية والاقتصادية. إذ بعد سنة 1986، لم تعد إسرائيل تفكّر في خوض حرب ضد سورية، وتعاملت سورية مع غزو إسرائيل للبنان، كأنه غزو لأراضيها هي، على أساس أن لبنان يشكل جناحًا مهمًا لها، وبطن الجبهة السورية الرخو من جهة البقاع[1].

(1) انظر: كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 492 ـ 498.
ـ كريم بقرادوني: السلام المفقود، ص 86، 89، 90، 142.
ـ باتريك سيل: الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، مبدأ الأمن، ص 559 وما بعد.



الفصل السابع عشر

حافظ الأسد وانتصار المجتمع المدني

كانت قيادة الإسلام السياسي في سورية مزوّدة من قبل العلماء المسيّسين والإخوان المسلمين. وكان العلماء متورّطين لوقت طويل في أعمال حماية مؤخّرة الأعمال ضد علمنة الحياة السياسية والمجتمع المدني في سورية، حيث استاؤوا بشكل خاص من العلمانية وانفتاحية المجتمع المدني، الممثّل برأي هؤلاء، بحزب البعث وأنصاره والأقلية المهيمنة عليه. وقد تمّت تعبئتهم تحت قيادة الشيخ حسن حبنّكة احتجاجًا على الاتحاد البعثي المزعوم سنة 1967، ومرّة أخرى لفرض إدراج البنود الإسلامية في دستور سنة 1973، كما بيّنا سابقًا. يدعمهم في ذلك بعض تجّار المدن، وكبار رجال الإقطاع السابقين، والمتضررون من سير عمليات النظام في البلاد، باستخدام الدين للدفاع عن الملكية الخاصّة، متهّمين الاشتراكية والبعث بالماركسية والإلحاد. وشكلت عظات الجوامع وحلقاتها المعادية للنظام ركنًا أساسيًا في اتهاماتهم هذه، حيث كانت أكثر الدعوات إلى الثورة والتظاهر تعلن من المآذن.

وقد شكّل الإخوان المسلمون رأس الحربة، والطليعة القتالية ضد الحكم البعثي وحكومته، وقد كانوا سابقًا بقيادة الشيخ مصطفى السباعي، منذ الانتداب الفرنسي، وأكمل ذلك خليفته عصام العطّار، الذي نفي إلى خارج البلاد، مع زميله زهير الشاويش. ثم برز في منتصف الستينيات مروان حديد في حماة، على هامش حركة الإخوان المسلمين الرسمية، والذي أطلق حملة اغتيالات على النخبة البعثية.

وحتى أواخر السبعينيات، وبعد نفي عصام العطار، لم يجتمع الإخوان المسلمون ثانية وراء قيادة جماعية جديدة، وبخاصة العائلات المتّصلة بالعلماء من الطبقة الوسطى. وفي سنة 1975، ظهر عدنان سعد الدين كمرشد عام للإخوان المسلمين، وأصبح سعد الدين حوّا خريج كلّية الشريعة كبير المنظرّين عند الإخوان. كما صار علي صدر الدين البيانوني الحلبي المتحدِّر من عائلة علماء نائبًا للمرشد العام. بينما حسني غابو ابن العائلة التجارية الحلبية قائد الجناح العسكري للإخوان[1].

وفي نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات، أخذ الإخوان المسلمون من موقعهم المذهبي السنّي يهاجمون نظام الحكم، الذي يرأسه حافظ الأسد بأنه علوي، وأن إدعاء النظام العلمنة ليس سوى جريمة أخرى تعكس هرطقة العلويين وكفرهم. إلا أن المسألة حتى أواخر السبعينيات لم تكن لتبلغ من القوّة حدًا يهدّد النظام. في حين كان حزب البعث يحقّق صعودًا، غير مسبوق، وبخاصة في أوساط السنّة، ما أغضب الإخوان المسلمين، وصعّدوا عداءهم للبعث ونظامه حتى وصل إلى المدارس والمؤسسات، والشوارع والمدن. فلم ينجل أسبوع من دون مواجهة بين الفريقين. لقد كانت المواجهة بين البعث العلماني وأنصاره من جهة، وحركة الإخوان المسلمين الدينية من جهة ثانية، وكأنها قَدَرٌ لا يُردّ.

وبحلول الثمانينيات، كانت ايديولوجية الإخوان المسلمين، التي تعكس عدم رضاها المطلق عن البعثية، التي تتهمها بالشعوبية والعلمانية الملحدة، متحرّرة نسبيًا، ولكنها كانت من الناحية الاقتصادية معادية للبعثية الشعوبية، مغايرة للإسلام، وتعبّر عن نظرة السوق العالمية المعادية لسلطة الدولة، واستياء السنّة من هيمنة الأقلية العلوية على الدولة، والحاجة إلى استرخاء الطبقات المتعلّمة الليبرالية نسبيًا في سورية.

(1) رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق، ص 188 ـ 189.
ـ حنا بطاطو: الإخوان المسلمون في سورية، ص 12 ـ 20.
ـ حبيب الجنحاني: الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987 ـ 1989.
ـ لورانت شابري ـ آني شابري: سياسة وأقليات في المشرق الأدنى، ص 244 وما بعد.

ومنذ ربيع سنة 1964، وبعد انقلاب عبد السلام عارف على الحكم البعثي في العراق، والذي بات يشكّل تهديدًا لسورية، ما سمح للمعارضة السورية بأن ترفع رأسها في تحدّي السلطة. واندلعت أحداث نيسان سنة 1964، وسريعًا ما تحوّلت إلى جهاد ديني مسلّح ضد السلطة البعثية، لأن الإخوان المسلمين اعتبروا حكم البعث الكافر إهانة للذات الإلهية، وأن القضاء على البعث هو تكليف شرعي للمسلمين. وبدأت الأحداث بمواجهات بين سنّة وعلويين، ابتداء من بانياس في المنطقة الغربية الساحلية من سورية، واتخذت طابعًا خطرًا، ما دفع بالجيش للتدخل ووقف امتدادها.

ثم أخذت هذه الأحداث تتمدّد كبقعة الزيت في المدن السورية من حمص إلى حلب، إلى حماة، وذلك باستيقاظ الخلايا النائمة، التي كان قد شكّلها الإخوان المسلمون لهذه الغاية، يشجعّها على ذلك التحريض، الذي كانوا تلقوه من إذاعة بغداد والقاهرة، بحيث كانت القاهرة تندّد بالبعث الكافر، وتنعت قادته بأنهم ليسوا عربًا، وليسوا مسلمين، إشارة إلى أنهم علويون، ولا تتوانى عن استعمال صفات عنصرية وطائفية، ما أشعل مشاعر السنّة في سورية، وأوغر صدورهم بمشاعر سلبية ضد حكم الأقليات، الذين جاء بهم البعث وعلمانيته الملحدة، ما شجع علماء الدين وأئمة المساجد على التحريض الطائفي، واستعمال المساجد والمآذن لهذا التحريض، موجهة نداءات الجهاد: الله أكبر، إمّا البعث أو الإسلام، مدفوعة خارجيًا من بعض الدول وداخليًا من قبل رجال الإقطاع، ورجال الدين المتضررين من الحكم، والذين كانوا يغذّون هذه الحركة ويمدّونها بالمال والسلاح[1].

(1) عبدو الديري: أيام مع القدر: صفحات من الذاكرة، حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، منشورات سورية الحرّة، واشنطن ص 173 ـ 175.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 541 ـ 542.
ـ باتريك سيل: الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، الفصل التاسع عشر، العدو الداخلي ص 513 وما بعد.
ـ توماس ماير: الحركة الإسلامية في سورية 1961 ـ 1982.
ـ رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق، ص 193.
ـ أوليفييه كاريه، وجيرار مسيّو: الإخوان المسلمون من 1928 ـ 1982 ص 133 وما بعد. باريس. 1983.

كانت المهمّة الأولى لثورة الإخوان المسلمين، كما صرّحوا هم أنفسهم، هي: الجهاد لتخليص سورية من الديكتاتورية العسكرية الطائفية بقيادة الكفّار العلويين، واستبدالها بدولة إسلامية، حيث تُأسَسُ الشورى في برلمان منتخب قوي، وجهاز قضائي مستقل، يكون من فقهاء الشريعة الإسلامية، يمتلك السلطة لإلغاء أي شيء يتعارض مع الشريعة الإسلامية. ونظرًا إلى أن معظم السوريين هم مسلمون، فإن الدولة يجب أن تكون إسلامية، مع الحفاظ على حقوق الأقلّيات الدينية. ورغم ذلك فقد بدا أن جمهورية من هذا النوع تشير إلى أن الشريعة الإسلامية ستحكم كل فرع من فروع الحياة، فالرذائل التي لا يؤمن بها الإسلام تستأصل، وسيعاد توليد المواطنين أخلاقيًا من خلال العودة إلى طريق النبي. كما ذهب البعض من قادة هذه الحركة إلى رفض الديمقراطية وتمسكهم بأن الرجال يجب أن يحكموا بأمر الله من قبل خليفة تقي.

وإذا كانت الدولة الإسلامية ستكون قمعية في الحريات الفردية، إلا أن نظامها الاقتصادي الإسلامي كما تزعم، كان مرتكزًا على العمل الحر، وسوف يُشَرْعِن العمل الحر والحوافز الطبيعية ذات الأرباح العادلة كما أمر القرآن.

وبعد عام 1970، حاول الرئيس حافظ الأسد استمالة الرأي العام البورجوازي والإسلامي، برعايته للعلماء وإطلاق تحرير اقتصادي، نعش القطاع الخاص. إلاّ أنه لم يستطع بسهولة أن يقهر ما يسمّيه سنّة أهل المدن وكبار التجار صورة النظام كحكم طائفي غير شرعي. وما زاد في الطين بلّة استمرار الأعمال التجارية بالتعامل مع مسؤولين غير أكفاء، وغير ديّين، أو مع مسؤولين فاسدين مرتشين.

يضاف إلى ذلك، حلقات التدريس التي أنشأها الإخوان المسلمون، والتي جنّدوا فيها طلاب الجامعات، وأبناء العائلات ذات المنزلة الرفيعة، الذين انضموا إلى الأحزاب الوطنية التقليدية السابقة، ما زاد عدد المثقّفين والنشطاء في حركة الإخوان المسلمين.

وفي أواخر السبعينيات، توسّع دعم الإسلام السياسي أبعد من جزئها المركزي الأصلي، إلى الطبقة الوسطى السنّية المدينية المتعلّمة الأوسع. وبينما

كانت السياسة تنحَطُّ إلى المنافسة من أجل المنح التعليمية والوظائف من خلال الدولة، والتي كما زعم أنها تفضل العلويين، ترجم الاستياء من هذا إلى تعاطف مع الإسلام السياسي. كذلك أضرّ التضخم بالموظفين الحكوميين من الطبقة الوسطى، بينما أبعد الفساد واللامساواة، وإثراء السلطة العديد من أعضاء الحزب والمتعاطفين. وقد أضرّ التدخّل في لبنان عام 1976، ضد الفلسطينيين والمسلمين للدفاع عن المسيحيين المحافظين بشرعية النظام، بين القوميين العرب والرأي العام السني الأوسع، ما جعل الإسلام السياسي يكسب تعاطف القطاعات الأوسع من السكان، أكثر من أي وقت مضى.

إلاّ أن الحرم الجامعي، لم يكتسح من قبل الإسلاميين، وأخذت معارضة النظام هناك على الأرجح الشكل اليساري، رغم بعض التعاطف مع الإخوان المسلمين بين المعلمين وموظفي الحكومة. وقد أدّى طلاب المدارس العليا المدينية دورًا في احتجاجات الإخوان المسلمين، وقوبلت بتنظيمات قوية من قبل طلاّب البعث في المدارس، وحشد التظاهرات المضادّة.

كذلك، فقد كان هذا الوقت المناسب لانتقام رجال الدين المسلمين من الدولة البعثية، التي سيطرت على الأوقاف، التي هي مصدر الدخل الرئيسي للجهاز الديني، واحتكرت تعيين الأئمة، وكانوا يمارسون التجارة هم أنفسهم في بعض الأحيان، ويوفّرون كوادر الحركة الإسلامية. وإلى جانبهم، توجد أيضًا عناصر البورجوازية التجارية الصغيرة في الأسواق، والتي همّشها البورجوازيون الجدد، وتأثرت بتحديث الصناعة في القطاع العام، ولا سيما في محيط حلب وحماه، وكذلك بالتعاونيات وبتدخّل الدولة في تجارتهم، وخصوصًا تدخل كبار الضباط.

وقد حاولت الدولة الدخول في حوار مع قيادات حزب الإخوان المسلمين والمشايخ، لكن دون جدوى، ما دفع الحكم إلى القيام برد عسكري قوي، لردع هذه الظاهرة التي قد تقضي على كل ما بنته الدولة منذ سنة 1970 حتى تاريخه، بعد تمادي الإخوان المسلمين في أعمالهم العدائية ضد الجيش والطلاب والمؤسّسات

المدنية والعسكرية والاجتماعية، مستندة في ذلك إلى الجهاز العسكري وإلى الشبكات داخل البعث وأوساط رجال الأعمال[1].

إن المواجهة بين الدولة والقوى الإسلامية المتطرّفة، كانت هجينًا من الطبقة والمجموعة والصراع المديني ـ الريفي؛ حيث كان مزيجًا من محاولة انتقام أعداء الطبقة القديمة من دولة البعث المهيمنة على العامة، واستياء الجماعات المهمّشة حديثًا، وحرب بدت أحيانًا طائفية، حفزتها المداخل غير المتساوية نحو الينبوع العام للرعاية والريعية، والصراع المتجدّد بقوّة في الصدع بين النشاط التجاري للمدينة والاشتراكية الزراعية للقرية.

بدأ الصعود الإسلامي بقيادة حركة الإخوان المسلمين، في أواخر السبعينيات، بحملة مكثّفة من التخريب والاغتيالات للنخبة العلوية[2].

(1) كارولين دوناتي: الاستثناء السوري بين الحداثة والمقاومة، ص 137 ـ 140.
ـ إليزابيت بيكر: هل ثمّة مشكلة طائفية في سورية؟ مجلة «مشرق ـ مغرب» العدد 87 ـ كانون الثاني آذار سنة 1980.
ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، ص 552 ـ 553.
- Olivier Carré et Girard: Les Frères Musulmans, 1928-1982. Paris 1983. P.135.
ـ رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق، ص 196 ـ 197.
ـ باتريك سيل: الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، الفصل التاسع عشر، العدوان الداخلي ص 513 وما بعد.

(2) قتل الإسلاميون في حماه البعثي عبد العزيز العدي في سريره أمام زوجته وأطفاله، ورموا جثّته في الشارع، وهاجموا منزل البعثي أحمد الأسعد عدّة مرّات، كما طوّقوا منزل البعثي علي بدوي في حلب وقتلوا شقيقه. وفي تشرين الأول سنة 1970، اغتالوا العقيد علي حيدر قائد ثكنة حماه، وفي شباط 1977 اغتيل الدكتور محمد الفاضل رئيس جامعة دمشق، وكان أحد مستشاري الأسد. وفي حلب اغتيل الأستاذ الجامعي علي عبد علي. وفي حزيران 1977 اغتيل العميد عبد الحميد رزّوق آمر فيلق الصواريخ. وفي تشرين الثاني 1977، قتل البروفسور علي عابد العلي في جامعة دمشق، وفي آذار 1978، اغتيل نقيب أطباء الأسنان إبراهيم نعامة، كما قتل مدير شؤون الشرطة العقيد أحمد خليل في آب سنة 1978، ومدّعي عام أمن الدولة عادل مينا في نيسان 1979، وفي آب 1979، قتل الدكتور محمد خليل شحادة طبيب الأسد الخاص. وفي كانون الثاني سنة 1980، سقط 10 خبراء روس بين قتيل وجريح و12 من رجال الدين، كما قتل درويش الزوني عضو قيادة الجبهة الوطنية التقدّمية والدكتور جوزيف صايغ طبيب الأسد الخاص، وفي حزيران سنة 1979، وقعت مجزرة المدرسة الحربية في حلب.

وفي 1980، بادرت حركة الإخوان المسلمين بمرحلة جديدة من الهجوم، حيث صعّدت حملة الهجمات على المنشآت الحكومية في حلب، في حرب عصابات مدينية، كذلك انتشرت اضطرابات مشابهة في حماه، وحمص، وأدلب، ودير الزور واللاذقية، ومعرّة النعمان، وجسر الشغور، مدعومة من بعض النقابات المهنية لوضع حد لممارسات الأمن الاعتباطية، ومن أجل حريات سياسية من طريق الاضطرابات، وانضمام بعض التجّار إليهم محتجين على ضبط الأسعار والتموين، ومناداة المشايخ بتحرير السجناء السياسيين السابقين، وإنهاء العمل بقانون الطوارئ، وتطبيق الشريعة الإسلامية.

لكن المعركة فتحت على مصراعيها، وأصبح الرئيس حافظ الأسد بالذات هدفًا مشروعًا للإسلاميين. ففي 26 حزيران 1980، نجا الرئيس بالذات من محاولة اغتيال أمام قصر الضيافة، وأحدثت هذه المحاولة غضبًا عارمًا في أوساط قيادة الحزب وأركان الدولة، وأثارت غضب العلويين وانتقامهم، ما دفع بالدولة إلى القيام بحملة لا هواد فيها ضد الإخوان المسلمين وأعوانهم، وكان من جراء هذه الحملة هجوم سرايا الدفاع بقيادة رفعت الأسد على سجن تدمر في 27 حزيران وتنفيذ إعدامات بحق سجناء متهمين بانتمائهم للإخوان المسلمين ويقال أن عددهم كان 500 سجين. وتلا ذلك إصدار القانون رقم 49 في 7 تموز سنة 1980، بحظر حركة الإخوان المسلمين في سورية، وبفرض أحكام قاسية على أعضائها وصلت إلى عقوبة الإعدام.

وتواصلت حملات الدولة على الإرهاب في المدن والمناطق التي يوجدون فيها.

وكانت ولادة الجبهة الإسلامية في خريف سنة 1980، قد ترافقت مع اشتداد ساعد الجماعات الإسلامية خارج سورية وداخلها، إذ بدأت حملة جديدة من التفجيرات والاغتيالات، طالت الكثيرين، ومنهم من كان مقرّبًا من الرئيس حافظ الأسد وحاشية الرئاسة. وما لبث أن انتقلت الحرب الإرهابية إلى داخل دمشق

نفسها، بتفجير السيارات المفخّخة والعبوات الناسفة، ما أدّى إلى سقوط مئات القتلى. لكن المواجهة الحاسمة بين الحكومة والإسلاميين، كان مسرحها مدينة حماه، التي أصبحت المعقل الأكبر والأقوى لهؤلاء. وكانت ذروة هذه المواجهة في 1982، بحيث تمكن الإسلاميون ومناصروهم من اغتيال العشرات من البعثيين ومن أبرز الشخصيات العلوية، إضافة إلى الاغتيالات السابقة لكبار الشخصيات والمسؤولين الحكوميين وأساتذة الجامعات، ومئات الشخصيات العلوية المتعلّمة والكفؤة والنافذة، بحيث اتسعت الهوّة كثيرًا بين الحكومة والإسلاميين، وفشلت كل المصالحات السابقة على مدار الخمس سنوات الماضية، ما دعا القيادة السورية إلى حسم الموضوع مرّة واحدة، وبدون هوادة، فمعركة حماه هي المفصل الأساس في تحديد مصير البلاد. فإمّا أن تستمر الدولة المدنية بقيادة حزب البعث، أو تتحول سورية إلى دولة إسلامية بأيدي الإرهابيين تهدّد مصير الأقليات الدينية.

وهكذا طوّقت السلطات مدينة حماه بآلاف الجنود، وجرت عمليات إنزال بطائرات الهيلوكبتر. وعلى الرغم من ذلك، بقيت المعركة بين كَرٍّ وفَرّ، وبين الدولة والإسلاميين، بسبب انسحاب المسلّحين إلى الشوارع والأزقّة الضيّقة القديمة، ما شكّل لهم مخبأً يستطيعون من خلاله التحرّك بسهولة على خطوط التماس، بفضل أسطح البيوت والأسواق المتداخلة. وقد استمرّت معركة حماه 27 يومًا، سقط فيها الآلاف من القتلى والجرحى، بالإضافة إلى المفقودين والمهجّرين، وأزيلت أحياء بكاملها في وسط المدينة.

فاعتبرت معركة حماه الدرس الأخير للقضاء على التزمّت الديني المزمن، وعلى الغُلاة في الدين، ما دعا الدولة إلى بناء حماه بعد المعركة على شكل يمحو الماضي، ويغيّر سلوك السكان، حيث مسحت الشوارع الضيّقة والأزقّة بالكامل، وشقت بدلاً منها طرقًا تستوعب جميع السيارات، وأقيمت حدائق عامة وساحات فسيحة، وخضعت المدينة لعملية تجميل وعصرنة واسعة، بإقامة مشاريع عامة كبيرة: المستشفيات، والمراكز الثقافية، والمعاهد الرياضية للبنات، ودور المعلمين

والمعلمات، وسوق تراثي، وأبنية حديثة، ومركز نقابات للمهندسين، والمعلمين، ومدينة رياضية كاملة مجهزّة بمسبح أولمبي، ومسبح مختلط للبنين والبنات لأول مرّة في حماه. وكذلك مبنى سكن مختلط لطلاب وطالبات الكليات هو الأول من نوعه في سورية. وتم بناء مسجدين عملاقين يتّسعان لعدد كبير من المصلين، وكاتدرائية كبرى.

ويرى البعض من المؤرّخين والموثّقين السياسيين والباحثين الاستراتيجيين، أنّ حظ الإسلاميين في إسقاط النظام في سورية كان شبه معدوم، فإنهم كانوا أقوياء في الاغتيالات والتخريب، ولكنهم كانوا ضعفاء في الاستراتيجية والعمل السياسي. فقد أثبت النظام مرّة أخرى أنه أكثر قوّة ممّا توقّع خصومه، وأنه أكثر تماسكًا، وأكثر دعمًا من قبل كبار تجار العاصمة دمشق، والبورجوازية الجديدة، وغالبية الأقليات لا سيما الطائفة العلوية منهم ومن الفلاحين والموظفين[1].

وقد اعترفت أوساط الإسلاميين أنفسهم، أن الجبهة الإسلامية، افتقرت إلى التخطيط لإشعال ثورة في كل سورية، واستمرّت الانشقاقات في صفوفها، وغاب الدعم الشامل في سورية لثورة كهذه. وهذا ما برز بوضوح عندما لم تكن أحداث دمشق بمستوى حماه وحلب. وكان الافتقار إلى الدعم الشعبي الشامل والشعور بالفشل، وصراع البقاء أسبابًا في انضمام الجبهة إلى ائتلاف معارض أوسع بعد

(1) الوطن العربي: باريس 16 ـ 22 نيسان 1982.

- J.P.Peroncel-Hugaz. Les Frères Musulmans sont-autant afaiblis par leur Division- Les monde-16 sptembere 1982.
- P.Maler: La socété syrienne contre son état-Le monde Diplomatique avril 1980.
- Michel seurat L'etat de barbarie Paris collection Esprit 1989.

ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر، معركة حماه ص 562 وما بعد. . .
ـ كارولين دوناتي: الاستثناء السوري بين الحداثة والمقاومة، ص 137 وما بعد.
ـ رايموند هينبوش: سورية ثورة من فوق، ص 200 ـ 204.
ـ باتريك سيل: الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، 537 ـ 540.
ـ مجلة المجتمع الكويتية الأسبوعية 21 تموز سنة 1981.
ـ خطاب حافظ الأسد بذكرى الثورة 7 آذار سنة 1982.

معركة حماه هو: «التحالف الوطني لتحرير سورية» الذي أعلن في بيان ميثاق التحالف الوطني في 11 أذار سنة 1982، وضم إلى جانب الإخوان المسلمين، بعثيين معارضين للنظام وناصريين واشتراكيّي أكرم الحوراني، وجماعات الفريق أمين الحافظ، وحمود الشوفي، وشخصيات مستقلّة. وقد أثار أعضاء الجبهة مشاركة «الفرع السوري لحزب البعث العراقي» وانتصار الدولة في معركة حماه، جلب الطمأنينة وراحة البال للناس، والاطمئنان إلى أن الحرب التي أشعلها الإسلاميون وحلفاؤهم داخل سورية، قد خمدت أخيرًا بعد خمس سنوات من الكر والفر، وأصبح بإمكان المواطن السوري أن يخرج ويتجول في الشوارع بدون خوف. وكانت النتيجة أن الحكم بقي صامدًا أمام العواصف التي مرت به.

فقد خاض الرئيس حافظ الأسد صراعات سياسية داخلية كثيرة لتثبيت أركان حكمه، ولم يكن ليستجيب للضغوط، التي تمارس عليه، وكان يسعى دائمًا إلى فك العزلة التي كانت تعانيها سورية منذ تولّي حزب البعث السلطة فيها. واستطاع كسر هذه الحلقة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، رغم الكثير من المصاعب الداخلية، وخصوصًا بعد الأحداث التي شهدتها سورية كما رأينا، ومحاولات القضاء على الفساد الإداري والاقتصادي، بالإضافة إلى حركة مراكز القوى، التي قادها شقيقه رفعت الأسد.

ومنذ انتخاب حافظ الأسد أمينًا عامًا للقيادة القطرية والقيادة القومية، لم يعرّض الحكم إلى تغييرات قيادية مهمة وهو المعروف عنه أنه لم يكن يتخلّى عن رفاقه، ما أعطى السياسة السورية الكثير من الثبات والاستقرار. فقد وفّر حكم الرئيس حافظ الأسد لسورية الأمان الذي شعر به المواطن العادي قياسًا بما جرى لدول مجاورة، رغم وجود الخلل في أداء الحكومات وانتقاده لهذا الخلل، ولكنه كان يشعر أن تبديل النظام قد يجرّه إلى الفوضى السياسية والمتاهات التي لا يريد أن يمرّ بها.

كما أثبت نظام الأسد منذ توليه الحكم بعد الحركة التصحيحية، أنه أكثر قوّة

ممّا كان يتوقع خصومه. وما زاده قوّة هو دعم الحزب والجيش له، وهما المؤسستان الأكثر تنظيمًا في المجتمع، واللتان لم تنشقا أو تنحلاّ، مع بعض الاستثناءات القليلة، على أسس طائفية حتى في ظل ضغوط بقرب اندلاع حرب أهلية طائفية، فضلاً عن الدعم غير المحدود الذي لقيه من الطائفة العلوية وبقية الأقليات والطبقة الفلاحية الوسطى.



الفصل الثامن عشر

الرئيس بشّار الأسد

إعادة تنظيم الحياة العامة وتجربة الإصلاح

ولد بشار الأسد في 11 أيلول 1965، تلقى دراسته في جميع مراحلها من الابتدائية حتى نهاية الجامعية في سورية. وقد تخرّج طبيبًا من جامعة دمشق، وعمل في مشفى تشرين العسكري من 1988 إلى 1992. ثم ذهب إلى لندن لمدة عامين، ليكتسب خبرة في جراحة العيون. وعاد إلى سورية بعد وفاة شقيقه باسل في كانون الثاني 1994. ومنذ ذلك الوقت كان في كنف والده، وقد خضع لتدريبات ودراسات عسكرية، وتدرّج في الرتب العسكرية. في هذا الوقت كان والده الرئيس حافظ الأسد يدربه على أساليب الحكم ويهيئه لخلافته. فأزال من طريقه أكثر العقبات التي قد تعترضه في طريقه هذا، بإضعاف القيادات التي رافقته منذ عقود، وأزاح من أمامه منافسين محتملين إلى رئاسة الجمهورية، إما بإحالتهم إلى التقاعد، أو بتسليمهم مهام شكلية وغير فاعلة، أو بإضعاف نفوذهم. ومنهم العماد حكمت الشهابي رئيس الأركان العامة، وعلي دوبا رئيس المخابرات العسكرية، وعبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية، وشقيقه رفعت الأسد الذي نزع عنه منصب نائب رئيس الجمهورية في 1998. وكان هذا إيذانًا بانتهاء العلاقة الشائكة بين الشقيقين.

كما سلّم الرئيس حافظ الأسد ابنه بشّار ملف لبنان عام 1992، والذي كان يتولاه عبد الحليم خدام. وإضافة إلى ذلك تسلم بشار الأسد مهام خارجية فزار

عواصم عربية، وقصد باريس للقاء الرئيس الفرنسي جاك شيراك، ليتعرّف على الرؤساء والقادة، كرئيس مستقبلي لسورية، كما أصبح صديقًا مقرّبًا للأمير عبد اللّه الثاني ولي عهد الأردن(*)، والذي تسلّم أيضًا فيما بعد الحكم بعد والده. والرئيس بشار متزوّج من أسماء الأخرس من مدينة حمص ابنة الدكتور فوّاز الأخرس طبيب القلب المقيم في لندن، وأمها سحر العطري.

عند وصول بشار الأسد إلى السلطة في سورية وتسلمه الحكم، كان يرغب في تحرير النظام السياسي والاقتصادي، وتعزيز الديمقراطية في سورية. فأصبح التعبير أكثر حرية، وغدا الاتصال أسهل، وبحيث صارت الأخبار تنتقل من دون قيود كبيرة. وبدأت تظهر ملامح مجتمع مدني جديد، والذي كانت كل أركانه خاضعة في الماضي لسيطرة أجهزة البعث. فبدأ المثقفون يناقشون علنًا إصلاح النظام والتحرّر السياسي، الذي بدأ هو الآخر ينحو إلى التجدد الحقيقي. وأصبح المجتمع السوري في قلب الإنتاج الثقافي، الذي يضع جانبًا الخلافات الإيديولوجية القديمة، كما بدأ الشباب يشاركون في النقاشات العالمية، ويقيمون علاقات جديدة، على الرغم من تشبّث بعض أركان السلطة بردود فعل دفاعية، ولكنها كانت أكثر الأحيان فعّالة، ما جعلها تبطئ المبادرات السياسية والثقافية في حين تركت المجال مفتوحًا للقطاع الخاص ورجال الأعمال.

إن خطاب الرئيس بشّار الأسد فور انتخابه، ووعوده بالإصلاح، فتحت آفاقًا واسعة أما المثقفين والناشطين في المعارضة السياسية.

وكانت المعضلة أمام النظام بسبب انتشار الفساد والعراقيل على التجارة، وتراجع النشاط الاقتصادي، والقيود على الحريات، وغياب الكفاءات في أغلب القطاعات الخاصة والعامة، بسبب أولوية الولاء للنظام؛ إمّا إطلاق تغيير وإصلاح

(*) الأمير عبد اللّه الثاني: الآن هو ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

غير واضحي المعالم والنتائج وبما يؤدّي إلى ثغرة في المجهول، وإما إصلاح تدرّجي بطيء، قد يواجه صعوبات داخلية، لكنّه يؤمّن الاستقرار الداخلي ويسمح بخطوات مدروسة وثابتة. وقد كتب برهان غليون: «بعد عقود طويلة من المواجهات بين السطة البعثية والمجتمع، جاء الحديث عن المواطنة واحترام الاختلاف بمثابة ثورة في قلب النظام».

لقد فُتح هذه المرّة النقاش في المجال العام، وكان الرئيس بشار الأسد يشجع على ذلك، فقد ظهر أكثر من مئتين وخمسين منتدى نقاش في شتى أنحاء سورية، تحت إشراف شخصيات مستقلّة ومثّقفين، ورجال أعمال. هذه المنتديات فتحت مجالاً غير مسبوق للتعبير عن الرأي، على الرغم من حساسية بعض أعضاء حزب البعث وقلقهم لجهة مناقشة قضايا الإصلاح السياسي والمجتمع المدني. وبعض المداخلات أثارت انتقادات لاذعة للفساد.

وهكذا بدأ المجتمع المدني يخوض نقاشًا سياسيًا حقيقيًا، ويعمل على إعادة المجتمع للاهتمام بالشأن العام، بعد أن انقطع عنه لمدة عقدين تقريبًا. لكن المفكّرين السوريين انقسموا لجهة الاستراتيجية اللازم اتباعها مع الحكم، على غرار ما حدث في 1973، عندما كان السؤال مطروحًا على فكرة المشاركة في الجبهة الوطنية التقدّمية. البعض مؤيّد للتعاون مع النظام، الذي أعطى إشارات للانتاج، في حين كان البعض الآخر ينادي بتغيير النظام. وقد تبيّن أن هذا الانفتاح الجديد قد سلّط الضوء على ضعف المعارضة العلمانية، التي هُمّشت لسنوات، وهجر الكثير من عناصرها، واستغّلت السلطات ما فيها من انقسام وخلافات.

غير أن هذا الانفتاح، وما عرف بربيع دمشق، فتح ثغرة في جدار الخوف، ونجح في تحرير الكلمة المضغوطة منذ 1982، وجدّد طرق الاحتجاج السياسي.

لكن المعارضين لم يكن لهم أي تأثير على الوضع السياسي والاقتصادي،

ولم يكن لهم أي نظام مؤسّسي لحشد المجتمع. فأصبحوا ينشرون أفكارهم ويروّجون لأنشطتهم عبر الأنترنت. كما أن منشوراتهم لم تعد تصل إلى جمهور معني بالعمل السياسي. بحيث كانوا سنة 2007 يبحثون عن سبيل لحشد الجمهور. كما أن الصحافة لم تكن لتشكّل مجالاً للتعبير عن رأي المعارضة، فمعظم المقالات النقدية التي كانت تنشر تدخل في إطار استراتيجية صمّام أمان للحكم. ولم تكن مواقع الأنترنت أيضًا توفّر معلومات سياسية أكثر جرأة من الصحافة[1].

في سنة 2001، ظهرت أربع حركات معارضة هي:

1 ـ الإخوان المسلمون.

2 ـ مثقّفو المجتمع المدني.

3 ـ المعارضة الكردية.

4 ـ حزب الإصلاح السوري، برئاسة فريد الغادري المقيم في الولايات المتحدة الأميركية.

في هذا الوقت كان منتدى الحوار الوطني يلتقي دوريًا في دمشق في منزل رياض سيف، حيث كان المنتدون يستمعون إلى محاضرات عن الديمقراطية والمجتمع المدني والوضع الاقتصادي. وفي لقاء كانون الثاني سنة 2001، وجه

(1) كارولين دوتاني: الاستثناء السوري بين الحداثة والمقاومة. الفصل الحادي عشر ص 491 وما بعد...

ـ لقاء دمشق، تشرين الثاني 2004.

ـ ليال أوليفييه «سورية» ص 66.

ـ إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي 21 كانون الثاني 2008.

ـ لقاء دمشق، حزيران 2007.

ـ عبد الرؤوف حداد: أخبار الشرق، 16 حزيران 2001.

ـ كمال ديب: تاريخ سورية المعاصر: الجزء الخامس، سورية في القرن الجديد، ص 721 وما بعد.

المهندس شبل الشامي نقدًا من خلال استعراضه للحكم في سورية منذ سنة 1958، وحتى تاريخه، بأن المشكلة الرئيسية كانت دائمًا القمع من الداخل، وعلى الإصلاحيين إعطاء الفرصة للقيادة الجديدة في البلاد لتطوير مشاريعها.

في شباط سنة 2000، أعلن علي فرزات، فنان الكاريكاتور، والمقرّب من الرئيس بشّار الأسد، عن إطلاق صحيفة جديدة باسم «الدومري»، هدفها، محاربة الفساد. فكانت المطبوعة الأولى الخاصة، التي تحصل على ترخيص منذ 1972، مع العلم أن ازدهار الحريات الإعلامية كان لا يزال بعيدًا. كما أن الرئيس بشّار الأسد التقى عددًا من الإصلاحيين، الذين ظهروا إلى العلن في السنة الأولى من حكمه، وقال أن بإمكانهم نقد سياسة الحكومة الاقتصادية. ولكن أثرهم كان ضئيلاً بسبب ضآلة الإعلام الخاص، ولأن وسائل إعلام الدولة وصحفها نشرت القليل ممّا كتبوه، وكان صدر الرقابة يضيق دائمًا بالصحافة الحرّة والإعلام الخاص، وبخاصة الجيل القديم من حزب البعث، إضافة إلى النفعيين والمدّاحين، حتى أنه لم يستطع أن يتّسع صدره لصحيفة «كاريكاتورية» نقدية، ما دعا لإيقافها عن الصدور عدّة مرات، حتى أوقفت نهائيًا في 28 تموز سنة 2008. وكانت هذه الصحيفة قد كشفت الكثير من عمليات الفساد، وتكلّمت عن الغلاء وأسعار السلع الاستهلاكية، وارتفاع مخصّصات الرسميين المالية.

لكن سورية حققت إصلاحات اقتصادية في بداية القرن الحادي والعشرين، بما فيها؛ تخفيض الفائدة، وافتتاح مصارف خاصة، وتوحيد سعر صرف الليرة، ورفع الدعم عن سلع أساسية، منها المحروقات والإسمنت... وافتتحت بورصة دمشق 2009، ووقع الرئيس بشّار الأسد مراسيم تسهيل شروط الاستثمارات الخاصة، وملكية الشركات، وعمل المصرف المركزي في إصدار سندات خزينة لتمويل الدولة.

لكن عملية التحديث هذه شهدت مقاومة حتى في صفوف النظام، إذ يرفض

كل من البعث والقطاع العام، الذي يتحكم فيه إقصاءهما من العملية الاقتصادية. ولم يكن من الممكن للرئيس بشار الأسد أن يقصي بسرعة آلة المحسوبية والسيطرة الاجتماعية التي بناها حزب البعث على مدار العقود. لذا فقد اضطر إلى تجنبها أحيانًا وتأجيلها أحيانًا أخرى للوقت المناسب من خلال القيام ببعض التعديلات.

لقد خرجت سورية من اقتصاد حكومي موجّه لتختار نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي، لإيجاد حل وسط يرضي كلًا من رجال الأعمال ورجال الحزب، غير أن رجال الأعمال ازدادوا ثقة بأنفسهم، وأرادوا تغيير هيكل المؤسسات البعثية لتخدم مصالحهم.

أعلامٌ علويون



المكزون السنجاري

هو حسن بن يوسف مكزون المعروف بـ «المكزون السنجاري» نسبة إلى مدينة سنجار. ولد سنة 1187م. ومنهم من يقول أنه ولد في بلدة سنجار العراقية بسفح جبل سنجار الذي يخترقه خطّ الحدود العراقية السورية إلى الشرق من مدينة الحسكة، مركز محافظة الحسكة السورية اليوم.

يقول الشيخ حسن بادياني النيسبوري نقلاً عن بعض المخطوطات والوثائق وعن الدكتور أسعد علي في كتابه «معرفة الله والمكزون السنجاري»[1]:

في المذهب الديني: رأيت تصالح الظاهر والباطن، ونصوص المكزون. فالظاهر أنزله الله هدى للبشر، ينتظمون بشريعته، والشريعة أم كلّ ذراريها أخوة. والباطن عمق للظاهر، أو قمّة له، والحق يدرك باتباع الظاهر، والغوص إلى أعماقه، والصعود إلى القمّة.

---

(1) الأولى: مخطوطة أحمد رمضان سنة 1863م.
- مخطوطة الشيخ علي الناعم 1822م.
- مخطوط مهّنا الغواري 1610م.
- مخطوط الشيخ خضر أحمد 1824م.

الثانية: وهي أربع وثائق أيضًا تشبه بعضها بعضًا.
أ - وثيقة الشيخ حسن محمد جنجانية 1825م.
ب - وثيقة الشيخ محمد أحمد الكوكعي 1827م.
جـ - وثيقة الشيخ عيسى علي معروف 1863م.
د - وثيقة الشيخ علي عبّاس الريحانة 1894.

وبهذه المصالحة، بين الظاهر والباطن ينمو الصلاح، فتزهر السنّة والشيعة على غصن واحد، عندما يكون محمدي السنة فعلاً يصبح المسلمون شيعة، ومن هنا كان تشيّع لعلي بتسنن علي الكلّي. وكما تزهر السنة والشيعة على غصن واحد، فقد تنمو العلوية سنّيًا وعلويًا.

لأن العلوية نسبًا، أي انتماءً إلى علي بن أبي طالب، غير العلوية ولاءً. فالعلوي نسبًا، قد يكون سنّي المذهب، وقد يكون عَلَوِيَّةٌ. والعلوي ولاءً، لا يشترط به إلا الولاء لمذهب علي في التزام السنّة النبوية. وشاع اسم هذا النوع من العلويين على الشيعة.

ولكن هذا الشيوع، أو التشيع يمنع المكزون من تصويب الخطأ. فإذا كانت العلوية ولائية، تعني ولاية علي وآل بيته، فإن المسلمين كلهم يلتقون بالعلوية، عندما يختمون صلواتهم، صلوات الإبراهيمية على محمد وآل محمد، كما صلى الله على من اصطفى من إبراهيم وآل إبراهيم[1].

ويتابع الشيخ حسن النيسابوري فيقول:

«والمكزون نفسه ليس علويًا نسبًا، ولكنّه علويّ الولاء. وعلويته مستحدثة، وهو من أحفاد المهلّب بن أبي صُفرة، ولكنّ جدّه تشيّع، ونشأه أبوه على الولاية العلوية، كما نشأ هو. . .

ولاية المكزون العلوية، عمّقت فهمه، فاقتفى الباطن من ظاهر الشريعة، فعاد إلى التسمية الموحّدة، أي الإسلام. وبهذا المذهب يكون القرآن محور المعرفة المكزونية. . . ويكون الإسلام النقي مختبر معاناته[2].

يقول المكزون السنجاري:

(1) الشيخ محمد حسن بادياني النيسابوري، العلويون جـ 14 ص 100 ـ 103.
ـ انظر سورة آل عمران الآية 33: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

(2) انظر الشيخ حسن بادياني النيسابوري: العلويون جـ 14 ص 103 ـ 104.
ـ أسعد علي: معرفة الله والمكزون، ص 121، وما بعد، دار السؤال للنشر دمشق، 2009 جـ 2.

أنـــا مـــلآنٌ بـــحـــبـــي فـــارغٌ مـــن كـــل كَـــرْب
مـــن لـــه عـــيـــن كـــعـــيـــنـــي مـــن لـــه قـــلـــب كـــقـــلـــبـــي
وكُـــلُّ لُـــبّـــي إن دعـــانـــي الـــشـــو ق مـــا زال يـــلـــبّـــي
فـــلـــذا أضـــحـــى بـــديـــهـــيًّـــا لـــفـــكـــري كـــل كـــســـب[1]

يقول الدكتور أسعد علي:

«هنا يقرّر المكزون واقع بيئته وعصره، من الناحيتين السياسية والاجتماعية، والفكرية والروحية.

فواقع البيئة والعصر واقع كَرْبٍ، يتجلّى في صراع الغرب والشرق من جهة، وفي صراع السنّة والشيعة من جهة ثانية، وفي صراع البيوت الحاكمة والأجناس الإسلامية من جهة ثالثة.

لكن المكزون يرفض هذا الواقع الخارجي، ويحيا واقعًا داخليًا يملأه الحب. . . والواقع الداخلي عند المكزون، الإنسان المؤمن، يلغي الواقع الخارجي القلق، فيحيا سعادة الاطمئنان والمعرفة في عصر الحروب والصراع[2].

لكن المنصف بن عبد الجليل في ردّه على الدكتور أسعد علي يقول:

«والذي نرى أن المكزون قد نظم بالفعل في الذات الإلهية، بكل مسائلها الاعتقادية، عند فرقته، كوصف ذات معيّن وظهوراتها، وبيان صفاتها الإلهية ورؤية الذات المعنوية أو شرح الترقّي والمسوخيّات، والحديث عن يوم الحساب والبعث، ومن اللافت أيضًا، أن نجد عند المكزون تضمينًا للقرآن إلى حد يدفعنا إلى التفكير في فن المعارضة، ونجد في بعض قصائده حديثًا عن أشخاص العبادات مثل الحج، وشرحًا لأصحاب المراتب.

(1) عبد المحسن الأعظمي: الحقائق الخفية عن الشيعة الفاطمية والإثني عشرية. الهيئة المصرية للتأليف والنشر.

(2) الدكتور أسعد أحمد علي، معرفة الله والمكزون السنجاري، ص 535 ـ 539.

إن هذه المعاني وغيرها، مثل الردّ على المقصّرة، والفخر بالانتساب إلى الخصيبي، ومدح الأئمة، إنما هي من العقيدة النصيرية، وليست في التصوّف، وإن كانت في التوحيد ومعرفة الله»[1].

وفي رسالة تزكية النفس في معرفة العبادات الخمس، والتي تتألّف من مقدّمة وسبعة أبواب أشهرها:

1 - في معرفة العبادة وبواطنها وأقسامها.

2 - في معرفة باطن الإسلام وأقسامه، ومستقر الإيمان.

3 - في معرفة الجهاد ولوازمه وأقسامه.

يظهر في هذه الرسالة بجلاء حدّ لأصول الدين في عبارة المكزون، ويلفت الانتباه أن المصنّف قد صاغ أصول الدين الإسلامي صياغة اشتهرت بين أهل السنّة والشيعة الإمامية الإثني عشرية على حد سواء. ولكن تمييز العبارة النصيرية، بإسقاط يوم البعث أو اليوم الآخر، أو يوم الحساب، وتعتاض عن ذلك بالتناسخ. ومع ذلك ورد في رسالة المكزون إلماعٌ إلى الحساب «وأشهد شهادة متبرِّئة من الشك والارتياب، مُدَّخَرةٌ عنده ليوم العرض والحساب».

ويحيل مشغل العبادات وباطنها على التوحيد من ناحية، والخلق من ناحية ثانية، والخلاص من ناحية ثالثة، والعبادات الظاهرة والباطنية مفيدة في فهم تصوّر النصيرية العلوية للذات الإلهية، وسيرة الإنسان في الكون وغايته. وتزداد الفائدة خطورة.

والملاحظة أن كل التعديل في فهم العبادات، وتحديد معناه على الآيات القرآنية، بينما لا يوجد ذكر لسورة واحدة من السور النصيرية ـ العلوية[2].

---

(1) المنصف بن عبد الجليل: الفرقة الهامشية في الإسلام ص 200 ـ 201.
ـ انظر عبد الحميد الحميد، عبد الوهاب الحاج معلى: في سبيل المجد ص 169 ـ 173.

(2) المنصف بن عبد الجليل: الفرقة الهامشية في الإسلام ص 201 ـ 203.
ـ د. أسعد أحمد علي: معرفة الله والمكزون السنجاري، جـ 2، ص 154 ـ 267.
ـ الشيخ محمد حسن بادياني النيسابوري، ص 101 ـ 102.

والمنهج هو المشكلة عند المكزون، لأن طلب العلم واجب افترضه الله على الإنسان، خصوصًا في العلوم الخفيّة، التي هي معرفة الله حيث يقول: «إنّما تظهر بالدليل فيُسلك إليها في منهج السبيل»، والدليل عند المكزون هو «الداعي إلى الله، أو داعي الله، أو هو الطبيب الذي يرحّب به».

أهــــلاً بـــــداعـــــي إلٰــــهـــــي فــــإنــــه لــــطــــبــــيــــبــــي
وإن مـــــوتـــــي فـــيــــــه مــــخــــلّــــص مـــن ذنـــوبـــي[1]

فالمنهج عند المكزون هو شرع الله الموحّد بين الناس. والشريعة عند المكزون واضحة كالضحى. ويثق بذوق النبي، ويعتبره هدى الهادي، وسبيل السبل.

لأحـمـدَ فـي الـذكـر وصـف عـظـيـم رســـولٌ نـــبـــيٌّ رؤوف رحـــيـــم
ذَكــور، شَــكــور، صَــبــور، وقــور حـمـيـد مـجـيـد غـفـور حـلـيـم[2]

وفي اليقين المنهجي يرى المكزون استحالة حصر مناهج السالكين إلى معرفة الحقيقة. ومن أقواله: «وقد انقسم الناس في معرفة الله تعالى إلى أقسام لا يمكن لبشر شرحها وحصرها... إلا أنه يحاول دائمًا تمييز منهجه في المعرفة من مناهج الآخرين[3].

وفي موقف المكزون من نفسه يقول: لا يكفي الإنسان أن يقول: آمنت حتى يصير مؤمنًا. فالله يفتح للعبد الباب ويدعوه وييسّر له كل ما يوصله، لكن على العبد أن يتحرّك. وقد ورد مثل هذا القول في المسيحية: «ليس كل من يقول يا رب يدخل ملكوت السماوات، بل الذي يفعل إرادة الذي في السماوات»[4].

---

(1) انظر د. أسعد علي: معرفة الله والمكزون السنجاري ص 62 ـ 63.
(2) د. أسعد علي: معرفة الله والمكزون السنجاري، ص 65 ـ 66.
(3) في رسالته تزكية النفس: الباب الأول. المجلد الثاني.
(4) إنجيل متى: الإصحاح السابع، الآية 21.

ويتصوّر المكزون السنجاري المؤمنين إيمانًا حقيقيًا على ثلاث طبقات:

1 - الطبقة الأولى: وهي العالم الكبير النوراني المتنزّه عن الشوائب والكدر، وفيها سبع رتب أو مراتب، يستنبط لكل واحدة منها اسمًا من آية قرآنية، بحيث يبدأ في هذه الرتب في تصّوره من الأعلى، من الأزل، من المعنى أو الباري والحق الأول. وهو يعرض تصوّره، يبقى هذا في جو مثالي، أو تمثيلي، بمعنى أنه لا يفارق الشجرة التي سمع منها النداء، وتجلّى الله منها، لأنها أصل معرفته في التصديقين قبل المعاناة، وبعدها. لذلك يقول في الباب الأول من رسالته:

«أصل شجرة المعرفة الحقيقة: شجرة ذات أصل ثابت، وفرعها باسق، لا تنال ثمرتها، إلا برفع أيدي السؤال إلى فروعها الزاكية. فأصلها الأزل، وفرعها الأبد، وثمرها السرمد.

وهذه الرتب الثلاث هي التي عبّر عنها أهل التوحيد، بالمعنى والاسم، والحجاب، والباب.

فالمعنى من هذه الرتب الثلاث: هو الحق الأول الذي ابتدع الحجاب الأول.

والحجاب الأول: هو الذي خلق الباب، والباب هو الذي اختصّ، أو خلق الأيتام، بقدر المشيئة الظاهرة فيه... وكذلك ظهرت المقامات الخمس من العالم الكبير، النوراني رتبة عن رتبة، وهي: النقباء، النجباء، المختصّون، المخلصون، الممتحنون.

وعن الرتب الأخيرة تكوّنت سائر الموجودات ممّا دونهم.

وطبقة المعرفة ومصدرها عند المكزون تظهر على الشكل التالي:

المعرفة هي الوجود، أو تلي الوجود، لذلك بدأ النص بقوله: «أصل المعرفة شجرة» وختمه بقوله: «تكوّنت سائر الموجودات».

وهذه الشجرة أصلاً وفرعًا تمثّل كل الرتب أي سائر الموجودات وهي:

1 ـ الأصل، أي المعنى، الأزل، الباري، الحق الأول.

2 ـ الفرع: أي الحجاب الأول، الأبد، العقل، خالق الباب.

3 ـ الثمر: أي الباب السرمد، مختص الأيتام.

4 ـ اليتيم: الرتبة التي أظهرها الباب.

5 ـ النقيب: الرتبة التي أظهرها اليتيم.

6 ـ النجيب: الرتبة التي أظهرها النقيب.

7 ـ المختص: الرتبة التي أظهرها النجيب.

8 ـ المخلص: الرتبة التي أظهرها المختص.

9 ـ الممتحن: الرتبة التي أظهرها المختص.

والمكزون لا يدخل الفرع في الرتب، بل يبدأ من الثمر، ويعتبر الرتب السبع الأخيرة، هي رتب العالم الكبير النوراني، أو الطبقة الأولى من المؤمنين إيمانًا حقيقيًا.

ممّا يعني: أن الأصل أي المعنى منزّه عن كل تصوّر.

والفرع أي موجود الثمر، هو محل الصفات والأحاديث، وهو مرتّب المراتب ومصوّر الصور.

2 ـ الطبقة الثانية: هي العالم الصغير الروحاني ورتبها سبع.

وهم: المقرّبون، والكروبيون، والروحانيون، والمقدسيون، والسائحون، والمستمعون، واللاحقون.

3 ـ الطبقة الثالثة: وهي العالم الصغير المزاجي البشري: وهي سبع رتب: المسلمون، المؤمنون، العارفون، العالمون، الموقنون، المخلصون، الموجودون.

4 ـ الطبقة الرابعة: وهي تقسيم المسلمين إلى قسمين:

أ ـ المسلمون حقيقة: وهم الصفوة من المسلمين.

ب ـ المسلمون مجازًا: وقد قسّمهم إلى ست رتب.

الأعراب، الهمج، الرعاع، التائهون، المضلّون، المنبثون.

أما التجلي عند المكزون فيقسم إلى قسمين:

أ ـ التجلّي الأول، أو الظهور الذرّي، فيؤكّد أن نور الله، أو ذاته المتجلية تظهر لبصر المبصر بقدرتها، التي لا يعجزها شيء، ولكن ظهورها لا يوجب انتقالها عن حال بطونها، والمهم أنها تظهر للمبصر، فيشاهد من ذاتها على قدر طاقته. فالله أشهد هذه الذرّية أي احضرها، واطلعها على ربوبيته، ثم كلّفها الإقرار بهذه الربوبية.

«وإذا أخذ ربك من بني آدم، من ظهورهم ذريّتهم، وأشهدهم على أنفسهم الست بربكم؟... قالوا بلى»[1] لكن النص الكامل للآية هو ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ﴾.

وينتهي التجلّي الأول إلى الغيبة بعد الظهور «ولكنها تقلّب أبصار المخلوقات وقلوبهم عند الاستتار بالغيبة بعد الظهور».

أما التجلي الثاني: إن الله تجلّى تجلّيه الثاني بصورة آدم، وأمر بالسجود للنور المتجلّي من الصورة، لامتحان سائر العالمين فقسمٌ أطاع وسجد، وهم المؤمنون إيمانًا حقيقيًا، وقسم أبى واستكبر، ولم يسجد، وهؤلاء هم إبليس وحده[2].

يقول الدكتور أسعد علي:

(1) القرآن: سورة الأعراف الآية 172.

(2) د. أسعد علي: معرفة الله والمكزون السنجاري، جـ (1) الفصل الرابع، الوصول إلى المعرفة ص 295 وما بعد.

«يحتوي ديوان المكزون على ثلاثة آلاف ومائة بيت من الشعر، موزّعة على أربعمائة وست وستين قصيدة، ومقطوعة، ونسخة.. أقلها بيتان، وأكثرها ثلاثمائة وستة عشر بيتًا.

وكلها تدور حول موضوع واحد، تشعّبت فروعه. الموضوع هو المعرفة، معرفة الله. وفروعه مناهج الوصول إلى المعرفة، وما يتعلّق أو يحيط بالمنهج من ظروف تدفع إلى الحب، ومن ظروف أخرى تدفع إلى البغض... والحب هو لازمة الديوان، تتكرّر بصور مختلفة[1].

(1) د. أسعد علي. معرفة الله والمكزون السنجاري جـ 2 ـ 3. المقدمة ص 13.

زكي الأرسوزي

ولد زكي الأرسوزي سنة 1900، في مدينة اللاذقية السورية، ثم انتقل مع عائلته بعد ولادته بقليل إلى أنطاكية في لواء إسكندرون السوري، حيث أنهى دراسته الابتدائية والثانوية في مدينة قونية، وتعلّم الفرنسية والتركية. بعدها تابع دراسته في بيروت ثم التحق بجامعة السوربون الباريسية سنة 1927، ونال إجازة في الفلسفة سنة 1930.

بعد عودته من فرنسا إلى سورية، مارس التعليم. ثم انتسب إلى عصبة العمل القومي، وتزعّم حركتها في لواء إسكندرون، ثم أنشأ جريدة العروبة، وبدأ ينادي بالانبعاث العربي. وفي أزمة اللواء سنة 1936 وسلخه فيما بعد عن سورية وضمّه إلى تركيا، قاد حركة مقاومة ضد هذا السلخ والضمّ، أودت به إلى السجن. وفي سنة 1937، أنشأ نادي العروبة، وأقام مكتبة أطلق عليها اسم «البعث العربي»، وعندما دخل الجيش التركي اللواء عنوة، قاد الأرسوزي أفواج المهاجرين العرب من أهالي اللواء، مشيًا على الأقدام إلى حلب. وفي حلب، تابع مهنة التدريس، داعيًا إلى عروبة الإسكندرون، مندّدًا بحكم الكتلة الوطنية وتخاذله. وبعد فترة، غادر سورية إلى العراق، ليمارس مهنة التدريس هناك، وللابتعاد عن مضايقة الحكم وملاحقة الفرنسيين له. وبسبب انتقاده لحكومة نوري السعيد العراقية، وموقفها المبهم من قضية لواء إسكندرون، أُبعد من العراق، وعاد إلى سورية، إلى مدينة دمشق.

عني زكي الأرسوزي عناية خاصة بدراسة التاريخ وفقه اللغة العربية. وتأثّر

بعدد من المفكّرين الفرنسيين أمثال: برغسون، وديكارت، ومن الألمان كانط، وفيخته، ونيتشه.

لقد درّس زكي الأرسوزي، الشعر الجاهلي، وتاريخ الشعوب السامية القديمة، والأمثال الشعبية، والفكر الإسلامي. أما فكرته الأساسية حول المفهوم القومي، ومقوّمات الوحدة القومية للعرب، فقد قدّمها في كتابه «العبقرية العربية في لسانها»، حيث أورد أن جذور وحدة الأمّة العربية تمتد إلى ما قبل الإسلام، وإن كان الإسلام مناسبة لتجلّيها الروحي واللغوي. فاللغة عنده ليست أداة تواصل وحسب، بل نظام فكر وبنية ثقافية، يصنعان وحدة الفرد والجماعة عبر العصور.

تميّز زكي الأرسوزي بثقافته الواسعة، ومزاجه النقدي، وفرديته وألمعيّتة. وجذب إليه العديد من الشباب العربي السوري، الذين انضموا إلى الرعيل التأسيسي في حزب البعث العربي الاشتراكي، إلاّ أنّ الأرسوزي لم يلعب دورًا تنظيميًا في إنشاء الحزب، ولا في قيادته، ولا في تكوّنه التنظيمي.

وقد أظهرت الحكومة السورية تقديرًا خاصًا له، بعد ثورة الثامن من آذار سنة 1963، فخصّصت له معاشًا تقاعديًا، ثم أقامت له في ذكرى وفاته تمثالاً في «ساحة المدفع» في حي أبو رمّانة بدمشق. وقامت وزارة الثقافة السورية بنشر مؤلّفاته الكاملة في ستة مجلدات ابتداء من 1972 ـ 1976.

ومن أهم آثاره: العبقرية العربية في لسانها، في فقه اللغة، الأمة العربية، اللسان العربي، صوت العروبة في لواء إسكندرون، بعث الأمة العربية ورسالتها إلى العالم[1].

يعتبر بعض المفكرين والنقّاد أن الأرسوزي «الدماغ المحرك لحزب البعث».

(1) موسوعة السياسة، جـ 3، د. عبد الوهاب الكيالي، صفحة 42 ـ 43. المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، بيروت 1993.
ـ د. جوزيف إلياس: عفلق والبعث، الحلقة الرابعة، ص 131 وما بعد، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1991.
ـ د. مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي، زكي الأرسوزي شخصيته، سياسته. ص 15 وما بعد.

ويقول أنطون مقدسي[1]: «يمكن اعتبار زكي الأرسوزي الفيلسوف الوحيد الذي عرفه العرب في العصر الحديث، لأنه يختلف عن الكثيرين من الفلاسفة الذين قلّدوا الغرب حرفيًا. وأن أصالته في هذا المضمار، تبرز في كونه وضع نفسه فلسفيًا على أرض الثقافة العربية، وبعبارة أخرى، فقد كان بعيد الصلة، بما له من معرفة عميقة باللغة العربية وبالثقافة العربية، وبصفته ميتافيزيقيًا، مع تقليد الفلسفة العربية، مع فارق واحد وأساسي، وهو أن الأمة العربية تحتل المركز الأول في فكره».

هذا ويتمتع الأرسوزي بأسلوب كلاسيكي، وبروح لا تنقصها الحيوية والخيال الخصب. واتسع مجال فكره للشعر الجاهلي، ولتاريخ الشعوب السامية القديمة، وللأمثال الشعبية، مرورًا بالإسلام وما يقوم عليه، من قرآن وحديث، ولهذا فإن قراءة الأرسوزي تتطلّب دراسة عميقة في اللغة العربية أو الفكر الإسلامي[2].

وفي نظر زكي الأرسوزي، أن وحدة الأمّة العربية، تمتد جذورها إلى ما قبل ظهوره الإسلام، على الرغم من أن الإسلام كان مناسبًا لتجلّيها الروحي، وهي من الفكر المتسامي حتى الألوهية، تستقي حاليًا وجودها وقيمها. وهي في نظره لا تتحدّد على الصعيد الاجتماعي والتاريخي فقط، بل قبل ذلك على الصعيد الروحي واللغوي، هنا ليست وسيلة تواصل، بل هي أيضًا، وخصوصًا «نظام فكر وبنية ثقافية»، يصنعان وحدة الكائن والجماعة عبر العصور. وبما أن اللغة العربية استطاعت عبر التاريخ الاحتفاظ بتراكيبها الأساسية، إذن ينبغي هنا البحث عن وحدة الأمة العربية[3].

(1) كاتب ومفكر وناقد وأحد أساتذة الفلسفة في جامعة دمشق.
(2) د. مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي، ص 16.
- سامي الجندي: البعث: ص 19 ـ 32. دار النهار للنشر، بيروت 1969.
- انظر: مجلة المعرفة عدد 113 تموز سنة 1971، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق.
(3) زكي الأرسوزي: العبقرية العربية في لسانها، المؤلفات الكاملة، المجلد الأول، أيار ص 45 وما بعد، دار اليقظة العربية، دمشق 1972.
- زكي الأرسوزي: بعث الأمة العربية ورسالتها إلى العالم، ص 3 وما بعد، دار اليقظة العربية، دمشق، بدون تاريخ.

وفي رأي زكي الأرسوزي: أن اللغة العربية هي لغة بلاغة وفصاحة، وأنها تتمتع بنزعة فطرية وذاتية للتواصل والاتحاد مع الكائن الأسمى. وتبدو الأمة في الحدس العربي كوجدان قومي تصدر عنه المثل العليا، وتقدّر بالنسبة إليه الأشياء. وأن العرب هم المجموعة البشرية الوحيدة الباقية أمينة على القيم الروحية، التي ورثوها عن آدم أبي البشر. وهكذا فهم يتمتّعون بفضل جذورهم الروحية ولغتهم المتسامية، بالفضائل التي يمكن أن يقدر لها بعث الإنسانية جمعاء من جديد. وبنظره أن رسالة الأمة العربية هي رسالة إشعاع الإنسانية بأنوار الروح[1].

وقد كان زكي الأرسوزي مشدودًا بصفة خاصة إلى المقارنات المليئة بالصور المجازية، وكانت كتبه تزخر بهذه المقارنات، وعلى هذا النحو يعرّف فكرة الزعيم بالعبارات. التالية: «إن الزعيم من الجمهور كالأم من بنيها، فكما تسمع الأم وهي في أعماق نومها استغاثة فلذة كبدها بجوارها، فكذلك الزعيم، يتعاطف مع الجمهور فتستجيب نفسه لأماني أمته، فيصبح للآخرين بشيرًا وهداية. وإذا اشتق الذهن العربي كلمتي رأس ورئيس من نفس المصدر، فقد فطن إلى أن الرئاسة من المجتمع، بمثابة مجمع الحواس، ومقر الرؤية أيضًا»[2].

وكان زكي الأرسوزي إنسانًا متمرّدًا بطبعه وفرديًا أيضًا، وناقدًا لاذعًا، لم يسلم من انتقاداته لا القادة، ولا النظام السياسي في سوريا من أي جهة كانوا. فيقول فيه جلال السيد: «أنه تكوّن تكوينًا قطعيًا، وأنه صعب الانضباط، عسير التنظيم، وعاطفته القومية متأجّجة، لكنه شديد الوطأة على الذين لا يرون رأيه في الحياة، فهو لذلك منفّر، بدل أن يكون سبيل تجميع واصطفاء والتفاف. ومع هذا كله،

(1) زكي الأرسوزي: الأمة العربية ماهيتها رسالتها مشاكلها، ص 15 ـ 16 وما بعد، دار اليقظة العربية، دمشق 1958.

- Le Monde diplomatique septembre 1967.

ـ زكي الأرسوزي: بعث الأمة العربية، ص 4 ـ 7.

(2) زكي الأرسوزي: مشاكلنا القومية وموقف الأحزاب منها، ص 125، دار اليقظة العربية، دمشق 1956.

ـ د. مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي، ص 18.

يعتبر الأرسوزي من أبرز مفكّري القومية العربية والمنظّرين السياسيين في العصر الحديث».

ولكن الغالبية الساحقة كانوا يكنّون له التقدير والاحترام، وكان البعض يخصّه بلقب المعلّم. وقد ظل في نفوس العديدين نموذجًا على الأقل في بعض جوانب من شخصيته.

أمّا دور الأرسوزي في تأسيس حزب البعث، فكان مبالغًا فيه كثيرًا في بعض الأحيان وإنما البعث مدين له بالنسبة إلى الجو الروحي الذي أشاعه حول فكرة الأمّة العربية باسم الحزب[1].

أما بالنسبة لفلسفة الأرسوزي، فيعتبره أنطون مقدسي: «أول فيلسوف قومي عربي في العصور الحديثة» في حين يطرح الدكتور ناصيف نصّار علامة استفهام في هذا التعبير إذ يقول: «نحن تعوّدنا أن ننعت كلًا من عفلق والأرسوزي تجاوزًا بـ «فيلسوف القومية العربية»، لكن ما مدى الدقّة الموضوعية في هذا القول؟ أن ثمّة فرقًا كبيرًا بين الفيلسوف والمفكّر الفلسفي، وكلنا يعلم أن لكلمة فيلسوف تعريفًا دقيقًا في المعاجم والموسوعات الفلسفية، فإلى أي مدى ينطبق هذا التعريف على الأستاذين معًا؟!

وفي زكي الأرسوزي الكاتب والفيلسوف يتابع الدكتور ناصيف نصّار: «إن ما يزعج الباحث كثيرًا هو الترديد والتكرار اللذان يمارسهما الأرسوزي في جميع كتاباته، ليس فقط في أفكاره، بل للنصوص نفسها، بصورة واسعة مثيرة للاستغراب. ومهما يكن من أمر المبرّرات الحقيقية التي يمكن تقديمها لظاهرة التكرار والإعادة في كتابات الأرسوزي، فإن هذه الظاهرة تسعف صاحبنا في تجنّب

(1) د. مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي، ص 19.
- إنعام الجندي: ملحق النهار، 14 تموز سنة 1968.
- د. جوزيف إلياس: عفلق والبعث، الحلقة الرابعة، ص 131 وما بعد.
- المنصف بن عبد الجليل: الفرقة الهامشية في الإسلام ص 250.

الاضطراب والإبهام، وأحيانًا التناقض في تعريف مصطلحاته، وفي استدلالاته. وتزداد صعوبة حصره أفكاره على وجه دقيق محدّد، بسبب إكثاره من استعمال الأسلوب الشعري أو التمثيلي الإيحائي لعرض الفكرة الميتفيزيقية أو الاجتماعية... «في حين يقول عنه الدكتور نصار أيضًا «أنه متسلّح بلسان هو «غاية في الفصاحة والبلاغة»[1].

هذا وقد بلغت مؤلفات زكي الأرسوزي ستة مجلدات، جمعتها ونشرتها وزارة الثقافة السورية بين عام 1972 ـ 1976 وهي:

1 ـ العبقرية العربية في لسانها، صدر عن دار اليقظة العربية للتأليف والنشر والترجمة بسورية سنة 1943.

2 ـ الجمهورية المثلى: دار اليقظة العربية دمشق سنة 1965.

3 ـ مشاكلنا القومية وموقف الأحزاب منها؛ دار اليقظة العربية دمشق 1954.

4 ـ بعث الأمة العربية ورسالتها إلى العالم: المدنية والثقافية دار اليقظة العربية دمشق سنة 1956.

5 ـ بعث الأمة العربية ورسالتها إلى العالم: رسالتا اللغة والفن، دار اليقظة العربية دمشق 1954.

6 ـ بعث الأمة العربية ورسالتها إلى العالم: رسالتا الفلسفة والأخلاق، دار اليقظة العربية 1954.

7 ـ بعث الأمة العربية ورسالتها: الأمة والأسرة، دار اليقظة العربية 1954.

8 ـ الأمة العربية: ماهيتها، رسالتها، مشاكلها، دار اليقظة العربية 1958.

(1) د. ناصيف نصّار: طريق الاستقلال الفلسفي، الطبعة الثانية ص 134، 140، 146، دار الطليعة، بيروت 1975.
ـ د. جوزيف إلياس: عفلق والبعث، ص 146 ـ 148.

يشرح زكي الأرسوزي في مؤلّفاته هذه، ويبيّن فيها نشوء اللسان العربي، وبنيته الاشتقاقية، والبيان الصوتي للسان العربي، وأسرة الكلمة العربية، وأن اللسان العربي مشتق من الطبيعة، وأنه من ثمّ بدأ تمامًا كالأمّة العربية نفسها.

ثم حلّل إشكالية الدولة، وأن الدولة هي شخص الأمة في طور التحقّق، وظل حقيقتها المثلى، وأفضل الأنظمة السياسية هو النظام الجمهوري، وأن نهضة العرب لا تتمّ إلا بتحقيق الوحدة القومية، وإعادة إنشاء الأمة من جديد. والمشاكل المعيقة لتحقيق الوحدة العربية هي مشاكل سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وفكرية، وثقافية على السواء.

ثم شرح في مؤلّفاته هذه مقوّمات الحضارة الأوروبية الحديثة، ومقوّمات الحضارة العربية، لافتًا إلى أن الأولى تفتقد إلى المنزع الروحي، في حين يبدو السبب في تأخّر الثانية، هو طغيان الأغيار على الأمة العربية، وهيمنة الدخيل. فلا تكون نهضة للعرب بغير فقه التراث والتوحّد.

أما رسالة الفن واللغة عند الأرسوزي فتعتبر العهد الجاهلي، هو العهد الذهبي، وموقف الأرسوزي من الفترة الجاهلية، التي نزل فيها القرآن، وهو موقف تمجيدي، ثم تحديده للذهن العربي في هذه الفترة.

وفي رسالة الفلسفة والأخلاق، نصّت رسالة الفلسفة على تحديد الفرق بين الذهن العربي، والذهن الأوروبي، باعتبار الفلسفة نظرة إلى الحياة، وهي تبيّن تأويل الأرسوزي للنظرة العربية إلى الكون من ناحية، وتأويله أيضًا للفكر الأوروبي، من حيث هو فهم الوجود ونظام الكون.

وفي رسالة الأخلاق، يقرّر الأرسوزي، أن الأخلاق هي في إيجاد الحياة وإبداعها، ومجمله، أن الأخلاق، باعتبارها، خلقًا وإبداعًا، هي تحقيق ما انطوت عليه الشخصية الإنسانية من إمكانيات، وإبداع نوع إنساني أكمل فأكمل، وهي بهذا صيرورة نحو الذات، وأن الأخلاق هي فن أداء الرسالة، إذا كانت الحقيقة الإنسانية المثلى، مجسّدة في النبي الرسول، أو في البطل.

ومحمد عند الأرسوزي هو أول خلق الله، بما يعادل الكلمة، في الكتاب المقدس «إنجيل يوحنا»: «في البدء كان الكلمة، والكلمة كان لدى الله، والكلمة هو الله». ومعناه أنه الاسم الأعظم للمعنى، وهو ما قالت به العلوية ـ النصيرية، ومحمد حينئذ تجلّ للحقيقة الإنسانية المثلى، وهو بهذا نبي وصاحب قبّة من ناحية، وهو دالٌّ على المعنى من ناحية أخرى. وبهذا تحوّلت العقائد العلوية ـ النصيرية عند الأرسوزي إلى نظرية معرفة أصلاً.

فيما كتابه «بعث الأمّة العربية ورسالتها»: الأمة والأسرة». فقد فصل الأرسوزي شكلاً بين الأمّة والأسرة، لكنه لم يتصوّر مفهوم الأمّة خارج مفهوم الأسرة، لأن الأمة ترجع في نظره: إلى منزلة الأم في الأسرة، وموضعها من أبنائها، إلى حد أن الأم هي الصورة الحسّية للأمة، بل أن الأمة هي امتداد للأسرة من حيث الكيان الرحماني، ومن حيث المهام أيضًا[1].

أما آراء زكي الأرسوزي في نظام الحكم فتدور على إطارين:

1 ـ النظر في نظام الحكم ومنطلقاته، إذ لا يمكن فهم آراء الأرسوزي في نظام الحكم خارج نطاق العقيدة القومية: لأن الدولة هي شخص الأمة في طور التحقّق، وظل حقيقتها المثلى. وأن الأمة العربية هي إلهام ذو نظام، أصولها في الملأ وتجلياتها تتبلور في سجايا أبنائها، وفي مؤسّساتها العامة، فهي ترجمة للعناية الإلهية، والأمة العربية أصيلة أصل الشعوب السامية كافة، يقتبس منها غيرها، وهي ممتلئة بالعناية، لأنها من المعنى الإلهي كالإلهام في الوجدان.

2 ـ ماهية الدولة ووظيفتها وغايتها: يرى الأرسوزي أن الدولة ضرورة

(1) انظر المنصف بن عبد الجليل: الفرقة الهامشية في الإسلام، ص 250 ـ 254.
ـ انظر مؤلفات زكي الأرسوزي التي سبق وذكرناها.
ـ إنجيل يوحنا: الإصحاح (1) الآية (1).

اجتماعية، وهو لا يفرّق هنا بين الدولة والحكم مهما كان شكله، لأنه مهتّم بالدولة الحديثة والمقتضيات الاجتماعية، وأن الشرط الأساسي في نجاح الدولة وقدرتها على تحقيق وظائفها الحيوية: هو أن تكون في رؤيتها وطبيعة وجودها متجانسة مع رؤية المجتمع. لهذا كانت الدولة العربية مقيّدة بإطار أخلاقي، لو خرجت عنه لفسدت حقيقتها العربية وطبيعتها الإسلامية. وليس للدولة أن تحقّق شيئًا من مهامّها، ما لم تتوفّر للناس حريّة شاملة، أي حرية إبداعية، فتتجلّى بالحرية والأخوّة والمساواة. وتقتضي الأخوّة والمساواة حتمًا، العمل الدؤوب على منع التمايز بين الفئات والطبقات، وإقرار بمبدأ التشارك في الإنسانية، والتكافؤ في الأهلية بين الجميع. فالحرية هي حكمة وجود الإنسان[1].

فأمّا الإعداد لتأهيل الأسرة، فيتمثّل في مساعدتها على تحقيق القوامة بين الرجل والمرأة، لأن شأن الرجل هو السيادة، بمعنى، سد حماية الأسرة وصيانة حقيقتها، في حين تنهض المرأة بحفظ التراث، بمعنى، المحافظة على الحياة.

وقد حرص زكي الأرسوزي على حداثة التعليم، لأنه مؤهّل لإدراك ضرورة العصر وأسباب النهضة، سيما وأن الناشئة هي الأجيال العاملة والمفكّرة والفعّالة، لتحقيق رقي الأمّة وصيانة إبداعها.

وفي تنظيم الثروة العامة، يرى الأرسوزي، أن مهمّة الدولة تتمثّل في تنظيم ملكية الأرض، لأن ذلك سبب حيوي إلى عملية الإنتاج والعدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد الأمّة. ولا يخفي ارتباط هذا الرأي بالعقيدة القومية ومسألة

---

(1) انظر: زكي الأرسوزي: الجمهورية المثلى، ص 85.
- زكي الأرسوزي: بعث الأمة العربية ورسالتها، ص 241 ـ 245.
- زكي الأرسوزي: الجمهورية المثلى ص 11 و48 ـ 52.
- رضوان السيد: مجلة الاجتهاد، عـ 13 ص 11 ـ 46، سنة 1991.
- المنصف بن عبد الجليل: الفرقة الهامشية في الإسلام، ص 755 ـ 756.

التأميم، وإعداده كمواطن للاشتراك في مصير الدولة. فهو ينادي بتشريع يكفل ملكية الفلاح واستقلاله في المعيشة. وأن تحديد الملكية يؤول إلى الأمور التالية:

1 - تقويم أخلاق الفلاحين.

2 - يفتح للفلاحين أفق حياتهم فيجعلهم متفائلين.

3 - يزيد في نشاطهم في العمل، وفي إنماء إنتاجهم.

والصناعة هي جوهر الحضارة الحديثة، وهي قبل أن تكون آلة، تحوّل الإنسان من الاتكال إلى السيطرة على الطبيعة، ويستقطع الإنسان منها ما يدعم حرّيته، ويزيد من إبداعه، ويسعى إلى المثل الأعلى قدمًا.

أما بالنسبة لنظام الحكم، فهو الجمهورية، وهي عنده المجتمع، الذي يفصح أعضاؤه عن رأيهم في إدارة الشؤون العامة جهارة. والدولة الصالحة ترعى مبدأ تكافؤ الفرص، ومبدأ العدالة الاجتماعية في إعداد المواطنين للحياة العامة.

وإن نظام الحكم في الدولة الصالحة، هو الذي يكون مشتقًّا من مشاغل المجتمع، وهموم أفراده، معبّرًا عن إرادتهم جميعًا.

وللحرية السياسية شروطها، قبل جريان فوائدها. هنا تبدأ معضلة الأحزاب السياسية المعارضة، وحريّة الصحافة والإبداع، هي معضلة أن تسلّحت تلك الأحزاب بالمداراة والنفاق لتكون حلًا، وهي أيضًا معضلة إن انقلبت الصحافة إلى دعاية سمجة للحاكم، ونشر دعوته بدل التعريف بمشاغل الناس، وهي كذلك معضلة إن تحوّل الإبداع الفنّي الناقد إلى استنساخ قبيح للسائد بأسباب موروثة، أو شوكة، وإنما الحرية في العمل السياسي والصحفي والفني والفكري، لها مآثر أخرى، ولها سيرة في الناس والبلاد مختلفة.

ومع هذا، تبقى مقالة الأرسوزي، محدودة بعقيدته السياسية في القومية، لا سيما في تشدّده وإلحاحه على خطاب البعث العربي، لأنه في هذا التشدّد، وهذه

الرؤيا فرصة مفيدة للغاية، بحيث يتساوى الجميع في المواطنة، وتذوب عقد الطوائف والأقلّيات، ويصبح الجميع متساوين أمام القانون وتكافؤ الفرص[1].

وفي المسألة الاجتماعية والنظرة إلى المرأة والرجل، فإن زكي الأرسوزي لم يقدّم كتابًا منفردًا أو بحثًا خاصًا بهذا الموضوع، إنما يمكن استخراج نظرته إلى هذا الموضوع من خلال آرائه في الأمة والأسرة، وبخاصة من كتابه «بعث الأمة العربية ورسالتها». ويستدل منها وصله بين الأمة والأم ليصوغ نظرية «الكيان الرحماني»، واعتباره الأمة استمرارًا للأسرة، ممّا يشكّل مدخلاً إلى منزلة المرأة الأم في الأسرة: فهي الوالدة مصدر الحنان، والمؤلّف بين الأبناء، وسبب الاستقرار، وكل المشاعر العميقة المخصبة للحياة الروحية داخل الأسرة، وهي الصورة الحسّية للأمة.

وفي هذا الموضوع تطرح مشكلة القوامة في مبدأ الزواج، أصلاً، وفيه صرّح الأرسوزي بضرورة الزواج من «الصليبية» لأن الزواج بين العروق المتباعدة يحقق الهجانة المانعة في نظره، من تطوّر الأسرة نحو إنسانية راقية، مشدّدًا على الزواج من العرق العربي. والأسرة في نظره أبدية لا أمومية، يتفوّق فيها الرجل على المرأة بالقوامة، لأن عقل المرأة في جمالها، وجمال الرجل في عقله. وبهذا العقل وحسن التدبير يسود الرجل ويبقى صائن بيته، في حين تبقى المرأة مع بنيها في مكمنها المقدّس، تبعث في نفس الرجل نشوة، وتذكي فيه كوامن الحياة.

هذا كله كان في البدايات عند الأرسوزي، لكنه شعر فيما بعد، بأن هذه النظرة تقليدية، لا تناسب وضع المجتمع الحديث، ما دفعه إلى دعوة المرأة إلى الاهتمام بالحياة الاجتماعية، والإسهام في الحياة السياسية، وأن تكون صائنة

---

(1) زكي الأرسوزي: الجمهورية المثلى، ص 21، 48، 49، 52، 65، 75، 80، 81.
- زكي الأرسوزي: مشاكلنا القومية ومواقف الأحزاب منها، الطبعة الأولى، ص 83، 111، 160، 167، دار اليقظة العربية دمشق 1958.
- المنصف بن عبد الجليل: الفرقة الهامشية في الإسلام، الفصل الثاني عشر، في نظام الحكم، في استمرار سيادة النصيرية ص 749 وما بعد.

للسائس من الخسّة والنذالة، وترعى أيضًا الأندية، ودعى إلى سفورها، لأنه واقع اليوم، وهو من ضرورات المرحلة الحالية تمامًا، كما دعى إلى مساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات، مشاركة له في وضع القوانين، والعمل خارج المنزل، وتشييد الدولة، ولهذا وجب أن تتعلم كالرجل ولا فرق بينهما.

وموقف الأرسوزي هذا، هو موقف مثقف، وأن تأسيس الدولة العصرية، إنما هو كل لا يتجزّأ[1].

(1) زكي الأرسوزي: الأمة والأسرة، ص 230، 305، 310 ـ 315.

علي محمد الموسى

الإمام علي والعلويون

جاء في مقدمة الكتاب: المسلمون العلويون أصحاب طريقة صوفية، شأنهم شأن أصحاب الطرق الصوفية، تعبدّوا بها منذ القرن الثالث الهجري... والعلويون مسلمون شيعة إماميون تعرّضوا للقتل والإفناء والحصار في جبال اللاذقية، فعزلوا عمّن حولهم قرونًا عديدة، حتى هيّئت لهم أسباب النهضة العلمية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، فاتخذوا من المساجد مدارس للعلم والعرفان... فنحن أبناء العروبة العريقة بفضائلها وآدابها، والإسلام السمح الكريم، والمسيحية الرحيمة الحنون...

... وتاريخ العلويين أرض بكر خصيبة لم يحرث فيها إلاّ القلائل... وقد حرثت في هذه الأرض بقدر علمي وطاقتي وقناعتي، متوخيًا الصدق والصواب والحقيقة[1]...

وقد جاء في الفصل الأول من الكتاب: صفوة عقيدتنا ما جاء في كتاب الله، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه تنزيل من حكيم... ثم نصّ المرسوم التشريعي رقم 3 الصادر عن رئيس الجمهورية السورية الزعيم فوزي سلو في 15 حزيران سنة 1952 الذي يقر بتأليف لجنة خاصة بالجعفريين من علمائهم في

(1) علي محمد الموسى: الإمام علي والعلويون، ص 5 ـ 6، توزيع دار الفتاة للطباعة والنشر والتوزيع دمشق 2002.

مركز محافظة اللاذقية قوامها ثلاثة أشخاص من العلماء الجعفريين، ويضاف إليهم شخص واحد عن كل قضاء عندما يتعلق البحث بقضائه[1].

كما جاء أيضًا في عقيدة العلويين: «أنهم مسلمون إماميون، كتابهم القرآن، ودينهم الإسلام الحنيف، ونبيّهم الرسول الكريم الأمي محمد بن عبد اللّه. . .

واعتقادهم بإثني عشر إمامًا من آل البيت الأطهار، أولهم الإمام علي بن أبي طالب، الوصي، الأمين، المرتضى، وآخرهم الإمام محمد بن الحسن (الحجة) الإمام المهدي المنتظر.

وهم يعتمدون أصول الشريعة الإسلامية ويطبقون أحكامها وفق مذهب الإمام السادس جعفر الصادق[2].

وفي الفصل السابع يشرح انقسام الشيعة وانشقاقهم بعد مقتل الإمام الحسين على يد الخلافة الأموية، فكانت تلك الانشقاقات على الشكل التالي:

أ ـ الانشقاق الأول: كان أيام زيد بن محمد الباقر بن زيد العابدين، الذي تأثر بأفكار المعتزلة، وتبنى معتقداتها، وكان من دعاة الثورة ضد الأمويين، كما أنه اختلف مع يوسف بن عمر على أموال كانت بينهما. وقد أودعه الخليفة هشام بن عبد الملك السجن ثم أطلق سراحه، لكنه قتل فيما بعد في حروبه ضد الولاة الأمويين، الذين شوهو جثّته، وصلبوه في الكوفة، وفصلوا رأسه عن جسده وأرسلوه إلى الخليفة هشام بن عبد الملك ليصلب ثانية على باب دمشق[3].

ب ـ الإنشقاق الثاني: حدث هذا الانشقاق بعد موت الإمام جعفر الصادق،

---

(1) علي محمد الموسى: الإمام علي والعلويون، ص 7 ـ 8.

(2) علي محمد الموسى: الإمام علي والعلويون، ص 9.

(3) علي محمد الموسى: (الإمام علي والعلويون، ص 83 ـ 85).

وانقسم الشيعة إلى الإسماعيلية نسبة إلى الإمام إسماعيل، وإلى الإمام موسى الكاظم وهم جمهور الشيعة اليوم[1].

جـ ـ الإنشقاق الثالث: حدث هذا الانشقاق بعد غيبة الإمام المهدي. بسبب الخلاف حول مهمة الباب محمد بن نصير النميري. وبهذا الانقسام أصبحت الشيعة أربع فرق:

1 ـ الفرقة الزيدية، وإمامها المعظم: زيد بن علي بن الحسن.

2 ـ الفرقة الإسماعيلية: وإمامها إسماعيل بن الإمام جعفر الصادق.

3 ـ الفرقة الشيعية الإثنا عشرية" التي تعظم شأن الإمام علي، وتؤمن باثني عشر إمامًا. وتقف عند الإمام محمد المهدي القائم المنتظر القائم بالحجة.

4 ـ الفرقة العلوية: التي تعظم شأن الإمام علي، وتؤمن بإثني عشر إمامًا، وتتوقف عند الإمام المهدي المنتظر، ولكنها ترى أن أبا شعيب محمدًا بن نصير التميري هو المسؤول عن الشؤون الدينية بعد غيبة الإمام الثاني عشر[2].

ويعتبر محمد علي الموسى بداية القرن الرابع هجري العهد الذهبي للعلويين. ففيه لقيت دعوتهم الاستجابة في كل مكان من الدولة العباسية. وانتشروا في المدن والأمصار والأرياف والجبال، وعلى سواحل البحار، واعتنق مذهبهم الحكّام والولاة والأدباء والكتاب والشعراء، وكثير من عامة الناس، وبخاصة في بلاد الشام، لوجود الخصيبي في حلب، وتفرّق تلاميذه ودعاته في كل المناطق، من حلب إلى أفريقيا ومصر، وصيدا، وصور، ودمشق وحمص، وحماة، وحلب، وأنطاكية، واللاذقية، وعانة، وبغداد[3].

(1) محمد علي الموسى: الإمام علي والعلويون، ص 87 وما بعد.

(2) محمد علي الموسى: الإمام علي والعلويون، ص 93 ـ 95.

(3) محمد علي الموسى: الإمام علي والعلويون، ص 99.

في الفصل الثامن من هذا الكتاب يحاول محمد علي الموسى تبيان الأعلام العلويين وأعمالهم في الدين والسياسة والأدب والشعر بعد وفاة الخصيبي بدءًا بالشيخ علي بن عيسى الجسري، إلى محمد بن علي الجلي، وسرور بن القاسم الطبراني، إلى المؤرّخ أبو الحسن العسلي... ومن الشعراء السرّي بن أحمد الكندي المعروف بالسّريّ الرفّاء، ومن الأدباء: أبو محمد عبد اللّه بن عمرو بن محمد الفياض كاتب سيف الدولة ونديمه، إلى أبي ذر أستاذ سيف الدولة، وحمزة بن علي بن شعبة الحرّاني.

ومن الحكام والرؤساء: سيف الدولة الحمداني، ومعز الدولة البويهي، وعضد الدولة البويهي وأبو العشائر الحمداني وغيرهم. في حين يبقى تأكيد المرجع ضعيفًا ومبهمًا أحيانًا. كما أن النفحة العاطفية تتغلب في أكثر الأحيان على النص العلمي.

وفي الفصل التاسع من الكتاب يتكلم محمد الموسى عن انشقاق الفاطميين الإسماعيليين وظهور المذهب الدرزي، وقيام الدويلات واستيلاء السلاجقة على الحكم في العراق، وظهور الحروب الصليبية... ليتابع في الفصول التالية تاريخ العلويين وأطوارهم ووضعهم وفقًا للدولة الحاكمة... حتى جلاء الفرنسيين عن سورية سنة 1946.

وفي خاتم الكتاب يورد المؤلّف ما جاء في مؤتمر القرداحة سنة 1936، وقد جاء فيه: «نحن الموقّعين أدناه الشيوخ الروحيون المسلمون العلويون، دحضًا لما يشاع عن أن المسلمين العلويين غير مسلمين، وبعد التداول بالرأي والرجوع إلى النصوص الشرعية قررّنا البندين الآتيين:

ـ البند الأول: كل علوي فهو مسلم يقول ويعتقد بالشهادتين ويقيم أركان الإسلام الخمسة.

البند الثاني: كل علوي لا يعترف بإسلاميته، وينكر أن القرآن الشريف كتابه وأن محمدًا نبيّه، فلا يعتبر بنظر الشرع علويًا، ولا يصح انتسابه للعلويين،

والعلويون منه براء... وأن مذهبنا في الإسلام هو مذهب الإمام جعفر الصادق، والأئمة الطاهرين، سالكين بذلك ما جاء به خاتم النبيين محمد بن عبد اللّه.

هذه عقيدتنا نحن العلويين وفي هذا كفاية لقوم يعقلون:

التواقيع: الشيخ صالح ناصر الحكيم، الشيخ يونس حمدان، الشيخ عيد ديب الخيّر، الشيخ كامل الصالح، الشيخ حسن حيدر، القاضي المذهبي في اللاذقية الشيخ علي حمدان، القاضي المذهبي في طرطوس الشيخ علي عبد الحميد... القاضي المذهبي الشيخ محمد الحامد والقاضي المذهبي في مصياف، الشيخ يوسف غزال المفتي في قضاء الحفّة.



محمد خوندة

تاريخ العلويين وأنسابهم

ولد محمد خوندة سنة 1925 في قرية «الخصيبة» قضاء بانياس، في محافظة طرطوس الآن. مجاز في الحقوق من جامعة دمشق 1951، انتسب إلى نقابة المحامين، وعمل محاميًا في بانياس ثم في اللاذقية.

كتب محمد خوندة، تاريخ العلويين وأنسابهم، حيث يقول في مطلع كتابه:

«العلويون فرقة إسلامية، من أتباع أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب، ومنه يستمدون نسبهم». ويصح القول بأنهم من بقايا القبائل والعشائر العربية التي حافظت على ولائها للإمام علي، بعد مبايعته بالخلافة، والتحقت بجيشه، وحاربت معه في واقعة «صفّين»[1].

يبدأ المؤلّف تاريخه بمعركة صفّين وأحداثها ونتائجها، ثم نتيجة التحكيم بين معاوية وعلي بن أبي طالب، التي رفضها علي[2].

ثم ينتقل بعد ذلك مباشرة إلى نظام الإمامة. ويتمثّل هذا النظام بأنه نص من الله، وأن الإمام يجب أن يكون معصومًا من الخطأ والذنوب، وأن يكون أعلم الخليقة، وأسخى الخلق، لأنه خازن المسلمين، وأن له خصالاً كثيرة، لا يشاركه فيها أحد. وأن ذلك كله وجد في علي بن أبي طالب وولده: من السبق إلى

(1) محمد خوندة: تاريخ العلويين وأنسابهم، ص 3.
(2) محمد خوندة: تاريخ العلويين وأنسابهم، ص 29 ـ 35.

الإيمان، والهجرة، والقرابة من رسول الله، والحكم بالعدل، والجهاد في سبيل الله، والورع، والزهد.

وأن عليًا نصّ على ابنه الحسن، ثم الحسين، والحسين على علي بن الحسين، وكذلك من بعده إلى صاحب الوقت الإمام الثاني عشر[1].

وعن النصيريين يقول: «كان محمد بن نصير النميري هو باب الإمام الحسن العسكري وحاجبه. فعندما توفي الحسن، كان ابنه محمد صغيرًا، وكان والده قد أوصى له بالإمامة بعده، فاستمر محمد بن نصير بابًا وحاجبًا للإمام محمد، إلى أن احتجب وأظهر الغيبة، وبما أن محمد بن نصير كان أكبر مرجع ديني لأتباع الإمام، فإنهم اتبعوه. ومن هنا، أطلقت عليهم تسمية (النصيرية)، أو «النصيريون» نسبة إليه. وعندما جاؤوا وأقاموا في جبال المنطقة الساحلية في سورية، أطلق على هذه الجبال اسم «جبال النصيرية»[2].

وفي أنساب العلويين، يرى محمد خوندة أنهم ينقسمون إلى ثلاثة أقسام:

1 ـ التنوخيون: في الشمال، في منطقة اللاذقية، وفي منطقة أنطاكية وضواحيها.

2 ـ الغساسنة: (الخياطون)، في الجنوب ابتداء من ناحية الدالية في الجهة الجنوبية الشرقية في مدينة جبلة وإلى الجنوب حتى سهل عكار، والنهر الكبير الجنوبي.

3 ـ السنجاريون أو السناجرة: في الوسط، في مناطق جبلة والقرداحة، والحفّة، ومصياف. ثم يقسم هذه العشائر إلى أفخاذ وعائلات وأماكن وجودها[3].

أما الإمارة التنوخية العربية في اللاذقية، فقد شغلت حيّزًا كبيرًا من هذا

(1) محمد خوندة: تاريخ العلويين وأنسابهم، ص 31.
(2) محمد خوندة: تاريخ العلويين وأنسابهم، ص 32.
(3) محمد خوندة: تاريخ العلويين وأنسابهم، ص 33.

الكتاب، بحيث تناول الكاتب هذه القبيلة وعشائرها منذ رحيلهم من اليمن بعد خراب سد مأرب باتجاه الهلال الخصيب حتى وصولهم إلى ساحل المتوسط في شمال سورية وإلى مدينة اللاذقية بالذات. وعن انقسام التنوخيين يقول الكاتب:

«استمر التنوخيون مثلهم مثل سائر العلويين، من الناحية المذهبية جماعة واحدة، لا تفريق بينهم في المذهب، ويؤكّد ذلك أن الشيخ حسن الأجرود، الذي كان يسكن في مدينة اللاذقية في سنة 1425م، كان هو أمير الجماعة، أي كان هو الشيخ الذي يرجع إليه جميع العلويين.

ولكن الذي جرى هو أنه في حوالى سنة 1053هـ ـ 1643م حصل خلاف في الآراء الفقهية بين شيخين من مشايخ التنوخيين هما: الشيخ محمد الكلازي، والشيخ حيدر، وكلاهما من قرية كلازو من معاملة أنطاكية ـ أي من أعمالها ـ وأصّر كل واحد منهما على رأيه، وأدّى ذلك كله أن انقسم التنوخيون إلى فئتين: إلى كلازيين، وحيدريين. . .

وهكذا فإن التنوخيين تركوا الانتماء النسبي ولم يعد أحد منهم يذكره أو يعرفه. . . وأصبح انتماؤهم انتماء مذهبيًا، وأصبحوا يقولون كلازي وحيدري.

واقتصر انتشار المذهب الحيدري بين التنوخيين في محيط اللاذقية وأنطاكية وما إليها. أما سائر العلويين فيقولون أنهم على المذهب الكلازي[1].

ويخص محمد خوندة، الإسماعيليين بالذكر فيقول: أن الإسماعيليين أسّسوا دولة لهم في قلب الأماكن التي يسكنها الغساسنة العلويون. وقد كان لهم تأثير كبير في هذه المنطقة، فملكوا قلعة شيزر من بني منقذ، واستولوا على الحصون في تلك المنطقة، وعلى القلاع والكهوف المجاورة، حتى وصلوا إلى قلعة «المنيقة» في منطقة جبلة، ووصلوا إلى مصياف، وقلعة الخوابي إلى الشمال الشرقي في طرطوس وأن عدد قلاعهم بلغ ثمانية قلاع. . .

(1) محمد خوندة: تاريخ العلويين وأنسابهم، ص 33 و53 ـ 54.

وكان من أشهر زعماء الإسماعيلية سنان راشد الدين 1164 ـ 1194. أي أن حكمه دام ما يقارب 30 سنة. وقد وصفه بأنه رجل دولة بأرفع المعايير. امتاز بسعة الأفق البعيد، والدهاء السياسي، وبصفة القيادة الحكيمة، والسيطرة على اتباعه. وكان سنان هذا إلى جانب كونه قائدًا، أديبًا وعالمًا وشاعرًا، فضلاً عن تديّنه وعدله وحكمته، وقد أطلقت عليه تسمية شيخ الجبل(1).

أما دراسته عن الدولة الأيوبية، وعن العلويين الأكراد، فهذه الدراسة مقتبسة إن لم نقل منقولة عن ابن الأثير، دون تعليق أو توقيت(2).

وفي شرح المؤلّف للعلاقات والحروب، بين العلويين وبين الأكراد والتركمان والإسماعيليين فتفتقر هذه الدراسة إلى المراجع كما هو تقريبًا في كل كتابه «تاريخ العلويين وأنسابهم»، إنما يحاول فيها إظهار دور المكزون السنجاري وحروب العلويين مع جيرانهم وأخصامهم الأكراد والتركمان والإسماعيليين.

وعندما يتكلم المؤلّف عن ثورة الشيخ صالح العلي، يقول أنه يتكلم عن صفحة منسية من هذه الثورة، سمعها من جدّه لأمّه، الشيخ علي أحمد ميهوب. لكن هذه الصفحة المنسية وردت أو ورد أكثرها في ما كتب عن هذه الثورة في جميع الكتب التي أرّخت لها.

وفي دراسة المؤلّف عن العلويين والعثمانيين ابتداء من معركة مرج دابق وحتى بداية العشرينيات من القرن العشرين، لم يضف شيئًا جديدًا عما سبقه من دراسات.

إنما الشيء الجديد في كتاب محمد خوندة، هو الدراسة الموجزة عن حكام اللاذقية أثناء الحكم العثماني، بدءًا بآل هارون، الذين بنسبهم الكاتب إلى السلاف وقد حكموا حوض النهر الكبير الشمالي المجاور لمدينة اللاذقية، وامتلكوا ضياعًا كثيرة وبقوا حوالى 250 سنة إضافة إلى آل مطرجي، وماميش، وإسماعيل،

(1) محمد خوندة: تاريخ العلويين وأنسابهم، ص 84 وما بعد. . .
(2) محمد خوندة: تاريخ العلويين وأنسابهم، ص 84 ـ 106.

وشريتح، والصوفي والخزندار وجميع هذه العائلات من أصل سلافي، وألباني، أو يوناني، لا يشبهون الأتراك ـ التركمان ـ ولا يمتّون إليهم بصفة.

ويعتقد الكاتب أن العائلات التي لا تعرف من أين جاء أجدادها إلى اللاذقية، والتي كانت تسكن اللاذقية قبل مجيء العثمانيين، هي عائلات علوية الأصل، أجبرها الأتراك على التحول من المذهب العلوي إلى المذهب السني[1].

وينهي الكاتب مؤلّفه هذا بقصيدة للشيخ حسن سلطانة، يعبر فيها عن ظلم الحكام، وعن وفاة أولاده، وما حل به من الحزن والألم طيلة حياته. ومنها:

حكّام زغا خوارج يحكموا بالزور　　والمكر والغدر وفعال الردى والعطل

والحق والعدل أصبح عندهم مهجور　　والظلم والبغي مطلق ما عليه قفل

نهبوا المعز والبقر والسحت والمنضور　　هلكوا البلاد وخلّوا عيالها بالذل

فمن له ريش ولّى عن حماه نفور　　ومن كان مسكين داسو رقبته بالنعل

وممّا يلفت الانتباه في هذا الكتاب هو خريطة محافظة اللاذقية ولواء إسكندرون ومحافظة طرطوس، مع توزيع العشائر في هذه المحافظات إضافة إلى صور بعض القباب العلوية وإمكان تواجدها ومنها:

1 ـ قبّة الشيخ خليل بن معروف النميلي، في قرية متور قضاء جبلة.

2 ـ قبّة الشيخ أحمد وابنه الشيخ عبد اللطيف سعود آل ميهوب. غربي حلبكو. قضاء جبلة[2]

3 ـ قبة الشيخ علي الخياط. بسطوير. قضاء جبلة.

4 ـ قبة الشيخ حيدر الضهر المحرزي.

5 ـ قبّة الشيخ مبارك الرامات، شرق حرف متور.

(1) محمد خوندة: تاريخ العلويين وأنسابهم، ص 284 ـ 286.

(2) محمد خوندة: تاريخ العلويين وأنسابهم، ما قبل المقدمة، قبل الصفحة الأولى دون أرقام.

أحمد هاشم عبّاس

الصراط في عبادات الشيعة العلويين

يقول المؤلّف في مقدمة كتابه «إذا كانت الخصومة والتطاحن بين المذاهب، التي أحاطتها السلطات الحاكمة في كل العصور بالعناية والرعاية، وكان أفرادها بمأمن من الاضطهاد والملاحقة والتعذيب والتنكيل، والقتل من قبل السلطة، فما بالك بالعلويين، الذين كانوا على مرّ العصور هاجس السلطة وهمّها، ودأبها ملاحقتهم، وتعذيبهم وقتلهم وتشريدهم، في عهد ملوك بني أميّة، وملوك بني العبّاس، وسلاطين الأتراك. لهذا كان تأخّر صدور الكتب، التي تتحدّث عن عقائد وعبادات الشيعة العلويين، إلى هذا العصر الذي اتّسم بالوعي والثقافة، وقبول الآخر، والحوار البنّاء، بعيدًا عن التعصّب والجهل، فجاء كتابنا هذا لتوضيح الصورة الحقيقية للعقيدة التوحيدية الإسلامية الشيعية، التي يعتقدها العلويون. . .»[1].

يحاول أحمد هاشم عباس في هذا الكتاب على قلّة مصادره وضعفها وعدم تنسيق المراجع الموجودة علميًا، أن يوضح حقيقة الديانة العلوية، وطرق عباداتها، وأنها من الإسلام وفي قلب الإسلام، وخلاصة الإسلام. وإذا كان هناك من تكتّم في عباداتها فيرجع ذلك إلى موجة التعصّب والاضطهاد، التي تحمّلها أفراد هذه الطائفة. . . حيث يقول الكاتب: «. . . حتى أصبح التكتم بالمذهب لازمًا»[2].

(1) أحمد هاشم عبّاس: الصراط في عبادات الشيعة العلويين ص 15.

(2) أحمد هاشم عبّاس: الصراط في عبادات الشيعة العلويين ص 14.

فهو يتكلم عن الولاء والبراء: وهو الحب في الله ولله، والبغض في الله ولله، وهما فرضان، فرضهما الله على عباده، وليس لهم في ذلك خيار، أمرًا حتمًا، وقضاءً جازمًا، ويتابع ذلك فيشرح معنى البراءة من إبليس، والبراءة من الكفّار والمشركين، والبراءة من الظالمين، والبراءة من أعداء آل محمد. ويستشهد ببعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

بعدها ينتقل إلى الطهارة البدنية: الوضوء، والغسل، والتيمّم عند القيام إلى الصلاة. ويقرن ذلك بكثير من الأحاديث النبوية والآيات القرآنية، ثم يتكلم على الصلاة وأصولها، وشروطها وأوقاتها، وعلى الصوم وثوابه في رجب، وشعبان، وفضله في رمضان. إضافة إلى الزكاة وفرضها ووجوبها وفضلها وموانعها، والحج والإفاضة والسعي، والتقصير والحلق، ثم على الجهاد ووجوبه، وعدل الإسلام وسماحته، والغنائم وشروط توزيعها، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فالكاتب لم يألُ جهدًا إلا وبذله لإيصال الفكرة واضحة إلى القارئ. إنما يبقى الكتاب في الشكليات وكثرة الطقسيات لا الطقوس، أكثر منه في العمق الفكري والروحي.

الشيخ حسين محمد المظلوم

العلوية: تاريخًا، وعقيدة، وسلوكًا

جاء في مقدمة الكتاب:

«لقد أطلّت العلوية على النفوس البشرية المستعبدة لغير الله، فأشعرتها بوجودها الحقيقي، وقيمتها الكبرى، ودفعتها نحو الحرية المنشودة... امتازت عن غيرها من المناهج، بأنها وضعت نفسها في خدمة الإسلام، وأذابت وجودها في وجوده، فكانت وقودًا له وحياة لأبنائه... فهي عقيدة إسلامية محمدية لمن قصدها... هي الباب الشرعي للإسلام، تناولت القضايا كافة... فلم تترك شاردة ولا واردة إلاّ وحققتها[1].

فتاريخ العلوية الحافل بالكثير من المآسي، والحروب والمؤامرات التي واجهتها، لم تثنها عن حركة تقويم الأمة، وبث روح الألفة بين أبنائها، فبقيت متأصّلة في القلوب، وثابتة في النفوس، استضاءت بأنوارها المحمدية، وقد أقصيت عن إدارة شؤون الأمة، ولكنها حين تولّت زمام الأمور، قوّمت المعوّج... ورفعت الظلم والحيف، وبدّدت القلق والخوف عن المستضعفين في الأرض، وأعادت لهم الأمل في حياة حرّة كريمة[2]». لكن الشيخ المظلوم يبقي القارئ في الحيرة لأنه لم يحدد تاريخ توليها زمام الأمور...

(1) الشيخ حسين محمد المظلوم: العلوية: ص 9 ـ 10.
(2) الشيخ حسين محمد المظلوم: العلوية ص 11 ـ 12.

وفي شرحه لحكمة العلوية وعدالتها، والصور المضيئة في تاريخها، لم يأت الشيخ المظلوم بشيء جديد، على الرغم من الجهد الذي بذله، في انتقاء أقوال الإمام علي واستشهاده بها، مع تغليب العاطفة على البحث العلمي[1].

وفي أصول العلوية وفروعها: يعتبر الشيخ حسين المظلوم: أن العلوية الحقّة، تستمد أصولها وفروعها من كتاب الله... فالعلوية توضح أن الأصول الاعتقادية هي: فروع تعبّدية لجهة وجوب العمل بها، وفق المعتقد، والفروع التعبدية هي: أصول اعتقادية لجهة وجوب اعتقادها، كي يصبح العمل بها، فالأصل يتمثل فرعًا من جهة التطبيق، والفرع، يتجوهر أصلاً من جهة التحقيق[2].

إن العلوية، لا تعرف إلا بذاتها، ولا تعرف بغيرها، والتعرّف إليها منوط بالرجوع إلى أبنائها المخلصين... العلوية سبقت الزمان والمكان.. إنها الضمان الأكمل للمسيرة الإنسانية المستقيمة[3].

والعلوية وليدة بيت الله، وربيبة رسول الله، أعلنت مع إعلان الرسالة، وبها اتضحت المقالة، وعرفت أحكام الدلالة، أمر الله بتبليغ أحكامها، وكمال الدين الحنيف بقيامها فهي: باب الحكمة، وتمام النعمة، وبها زواله الغمّة. وباتباعها اتجاه الأمة[4].

والعلويون ـ حقيقة، هم الذين اعتنقوا العلوية، عقيدة وسلوكًا، لأنهم فطروا عليها فتفانوا في سبيلها وهم قسمان: علويو الهوية، وعلويو الطوية[5].

وطبقات العلويين سبع كما ذكرها الشيخ يونس حمدان.

طبقة المجتهدين في المذهب، طبقة المجتهدين في المسائل، طبقة أصحاب

---

(1) الشيخ حسين محمد المظلوم: العلوية 13 ـ 38، و39 وما بعد.
(2) الشيخ حسين محمد المظلوم: العلوية ص 48 ـ 49.
(3) الشيخ محمد حسين المظلوم: العلوية 54 ـ 57.
(4) الشيخ حسين محمد المظلوم: العلوية ص 69.
(5) الشيخ حسين محمد المظلوم: ص 71.

التخريج من المقلدين، طبقة أصحاب الترجح من المقلّدين، طبقة المقلّدين القادرين، طبقة المقلّدين الذين لا يقدرون على ما ذكر، ولا يفرّقون بين الغث والثمين [= والسمين][1].

والله أنزل القرآن على سبعة أقسام: أمر، وزجر، وترغيب، وترهيب، وجدل، ومثل، وقصص. وفي القرآن ناسخ ومنسوخ، ومحكم ومتشابه، وخاص وعام، ومقدم ومؤخر، وعزائم ورُخص، وحلال وحرام، وفرائض وأحكام، ومنقطع ومعطوف، ومنقطع غير معطوف، وحرف مكان حرف[2].

وفي خاتمة الكتاب يعتبر الشيخ المظلوم: أن العلوية معصومة بذاتها ونهجها:

أ - لأن الله في محكم كتابه عصمها.

ب - والنبي: فضّلها.

جـ - لأنها من وحي كتاب الله نطقت. وبه اقترنت، ومنه انطلقت، وإليه رجعت... ولولاها لما كان الدين، ولا حجّ اليقين، ولا عرف الشمال من اليمين[3].

(1) الشيخ محمد حسين المظلوم: العلوية 81 ـ 82.
(2) الشيخ محمد حسين المظلوم: العلوية ص 84.
(3) الشيخ حسين محمد المظلوم: العلوية 103 ـ 104.



سليمان الأذني

الباكورة السليمانية في كشف أسرار الديانة النصيرية

ولد سليمان الأذني في مدينة أنطاكية سنة 1834، وبعدها انتقل إلى أدنة. وقتل سنة 1866. نشرت الباكورة السليمانية في بيروت ـ لبنان سنة 1863، بعناية المبشّر R.J. Dodds، يقول سليمان الأذني في مطلع باكورته هذه:

«إني ولدت في مدينة أنطاكية سنة 1250هـ، وأقمت فيها نحو سبع سنين. ثم انتقلت إلى أدنة، ولما بلغت السنة الثامنة عشرة من العمر، اخذ بنو طائفتي يطلعوني على أسرارهم الباطنية، التي لا يكشفونها إلا لمن بلغ هذا السن او سن العشرين»[1].

والمروي عن سليمان الأذني أنه كان من شيوخ الفرقة الكلازية، ويذكر نفسه في كتابه، أنه أطلع على باطن العقائد النصيرية، وشهد التعليق كغيره من المريدين. وقد شكك البعض في أقواله، ورد التعويل عليها لأنه ارتد عن ديانته، وشك فيها وتحامل على أصحابها، واعتنق الإسلام، ثم اليهودية، ثم المسيحية الأرثوذكسية، ثم المسيحية البروتستانتية[2]، كما أن العلويين النصيريين ينكرون عليه أقواله، ويعتبرون كل ما جاء في «الباكورة السليمانية» محض افتراء وكذب، ولا يمتّ إلى الحقيقة بصلة[3] لكن الكتاب يتضمن:

---

(1) سليمان الأذني: الباكورة السليمانية، ص 2.

(2) المنصف بن عبد الجليل: الفرقة الهامشية في الإسلام ص 224.

(3) مقابلات المؤلف مع مشايخ العلويين، والكتاب والعلماء العلويين.

1 ـ نصوصًا أصلية في عبادات العلويين النصيريين وأدعيتهم.

2 ـ قداسات العلويين وأدعيتهم في الأعياد والمناسبات الدينية.

3 ـ شرحًا لما جاء في بعض السور، وتعليقات على القدّاسات والترنيمات، بما يساعد على فهم العقيدة العلوية.

4 ـ شرحًا لعقائد النصيرية وفرقها.

5 ـ وصفًا لوظيفة المشايخ عند النصيرية وسلطتهم، وتعليم أسرار الديانة، وأعمالهم في الأعياد.

6 ـ شرحًا وجيزًا لما جاء في بعض السور، وتعليقات على القدّاسات والترنيمات بما يساعد على فهم العقيدة العلوية ـ النصيرية.

وهنا يرى المنصف بن عبد الجليل وبعض المؤرخين والباحثين: إن الباكورة السليمانية تعتبر مفتاح الكتب النصيرية القديمة خاصة، لتفرّدها بالشرح الوجيز، والإبانة الصريحة، ولتعويلها على المجادلة في الاعتقاد».

ولكن هذا، لا يعني أن نصدّق مطلقًا ما جاء في الباكورة السليمانية دونما شك، لكن الباحث يجد في الباكورة فوائد في الاعتقاد العلوي ـ النصيري جمّة تستقيم بعد المقايسة بين النصوص، وعرض بعضها على بعض[1].

(1) انظر: المنصف بن عبد الجليل: الفرقة الهامشية في الإسلام ص 225.
René Dussaud: Histoire et Religion des Nosairês Paris. 1990.
Lammens. P.11/ Les Nasairês: Notes sur leur Hestoir et leur Religion.

محمد هوّاش

عن العلويين ودولتهم

محمد هوّاش من مواليد بلدة صافيتا السورية سنة 1930. أتمّ دراسته الثانوية في بيروت، ثم التحق بالكلية العسكرية السورية بمدينة حمص سنة 1948، وتخرج منها برتبة ضابط. عايش الانتداب والاستقلال والانقلابات العسكرية السورية. أحيل سنة 1963 على التقاعد برتبة عقيد. ثم غادر سورية إلى فرنسا، حيث انصرف للبحث والاطلاع والدراسات، عن الأوضاع السياسية والاجتماعية لبلاد الشام. وحاول قدر المستطاع الكشف عن بعض الملفات والوثائق السرية المحفوظة هناك، وتصدير البعض المهمّ منها، لا سيما المتعلق ببلده سورية[1]. يقول محمد هوّاش في كتابه «عن العلويين ودولتهم» وفي المقدّمة بالذات: «. . . هدفه هو تنوير ذهن القارئ الجاد، الذي يرغب في تكوين فكرة حقيقية عن السياسة الدولية وألاعيبها في البلدان والأقطار التي تعنيها مصالحها من جهة، ومن جهة أخرى، كشف النقاب عمّا يجري اليوم من أحداث خلف الستار، وذلك بناء على نصوص ووثائق ذات قيمة خاصة في هذا الموضوع»[2]. ثم يتابع «. . . ولتفهم الاعتبارات القومية والسياسية المؤثّرة في عصر هذا الكتاب، لا بد لنا من الرجوع إلى حقبة ما قبل العصر، للتعرّف على التيّارات القومية والسياسية والدولية المؤثّرة، والتي أدّت

(1) غسان هواش: ناشر هذا الكتاب، غلاف الكتاب.

(2) محمد هوّاش: عن العلويين ودولتهم، المقدمة، ص 9.

مقارباتها إلى نشوء الوحدة السورية، التي انبثقت منها الدولة السورية بحدودها المعروفة حاليًا منذ سنة 1945[1].

يقول المؤلّف في مقدمة الكتاب:

«لماذا الحديث عن العلويين؟ وليس تاريخ العلويين؟ لماذا الاقتصار على الجزء، بينما كانت العدالة تقضي بإجراء بحث شامل لرفع ذلك الحيف التاريخي، الذي تنبّه إليه المستشرق الفرنسي ويرليس Wewrlesse»[2]...

ثم يتابع المؤلف:

«... إنه لا يوجد من يمتلك الحقيقة أو أساليب الوصول إليها، وإنه من المشكوك فيه أن يكون قد حاول أحدهم تكبّد عناء التفتيش عنها لدى أصحاب الشأن، أو أن الموضوع لم يثر رغبة في التوسع به... وأنه بغياب المراجع التاريخية، التي يمكن الاعتماد عليها، ليس لنا إلا الاستناد إلى أقوال تناقلها العلويون طيلة قرون، ومقارنتها بالقلّة المتوفّرة من الكتابات والوثائق، التي يملكها بعض العلويين، ويحرصون عليها كل الحرص، يعتنون بها خوفًا من الضياع، ويتستّرون عليها، لعدم الثقة بالآخرين، وردود فعلهم. غير أنه ولحسن الطالع، فإن أكثر الأقوال المتناقلة شفهيًا أمكن التأكد من صحتها بعد المقارنة بالوثائق المتوفّرة، فخلصنا إلى توافق أحداث هامة...»[3].

يشير الكاتب في الفصل الأول من الجزء الأول من كتابه إلى موجات الهجرات العلوية، من حمزة الخياط والخياطين والسنجاريين إلى ثورة مشير الجبل إسماعيل خير بك سنة 1850، التي لم تكن آخر فصول المقاومة العنيدة. ثم يتابع[4]: «... والحق يقال أنه لم يتمكن غازٍ من الوصول إلى القرى الجبلية

(1) محمد هوّاش: عن العلويين ودولتهم، ص 10.
(2) محمد هوّاش: عن العلويين ودولتهم، ص 17.
(3) محمد هوّاش: عن العلويين ودولتهم، ص 33.
(4) محمد هوّاش: عن العلويين ودولتهم، ص 34 وما بعد.

كـ «وادي العيون» مثلاً إلا في عهد الانتداب الفرنسي، وبفضل استخدامه لأحدث الأسلحة، من رشاشات ومدفعية وطيران. فإذا تمكن السنجاريون من الجبل إلى ما لا نهاية، فلا يمكن أن يعزى ذلك إلى شجاعتهم لوحدها، فيغمط الدور الهام الذي أدّاه السكان الأوائل من إخوانهم في المذهب[1].

وفي الفصل الثاني من الجزء الأول يتكلم الكاتب عن السنجارية وأصلها وفروعها، وأمراء السنجاريين، والمكزون السنجاري، وابنه الأمير حسن السنجاري، حيث يعتبر الكاتب أن السنجارية أساس عشيرة الكاتب، وهي عشيرة المتقاورة.

«أطلق اسم السنجارية على جموع العلويين وأبنائهم الذين اشتركوا في غزو جبل العلويين سنة 620هـ ـ 1223م. تحت قيادة الأمير حسن بن المكزون السنجاري. ومن ثم انتهى الأمر بهم إلى الإقامة به. وإذا كان للاسم دلالة مكانية، فإنه ليس بكاف لتبيان الأصل العرفي»[2].

ويعتبر الفصل الثالث، والفصل الرابع من الجزء الأول من الفصول المهمّة، حيث يسلّط الكاتب الأضواء هنا على المجتمع العلوي بشكل واضح جدًا، من حيث الانتشار، والتمركز والتعداد، في فترة ما قبل الخمسينيات من القرن العشرين. فحسب التقارير والإحصاءات التقريبية التي قام بها بعض المستشرقين وبعض القادة العسكريين الغربيين في سورية، قدر عدد السكان العلويين على الشكل التالي:

1 ـ التقرير الذي وضعه الملحق العسكري الفرنسي في القسطنطينية الكونت «دي تورسي De Torcy، قدر فيه عدد العلويين بـ 130 ألف نسمة من الذكور.

2 ـ تقرير ويرليس يشير إلى أن عدد العلويين 224 ألف نسمة.

(1) محمد هوّاش: عن العلويين ودولتهم، ص 41.

(2) محمد هوّاش: عن العلويين ودولتهم، ص 44.

3 ـ تقرير الكولونيل نيجر المندوب الإداري للمنطقة الغربية من سورية فيرى أن عدد العلويين يربو على المليون نسمة.

4 ـ استنادًا إلى أرقام سنة 1920، يمكن اعتبار عدد العلويين في الساحل السوري لوحده بحدود 371 ألف نسمة أي بنسبة 12٪ من عدد السكان الإجمالي لسورية، يضاف إليهم 124 ألف علوي في لواء الإسكندرون[1].

ثم يشير المؤلّف إلى العادات والتقاليد الشائعة بين جموع العلويين اليوم، والتي لا تختلف عما درجوا عليه منذ القدم حيث يقول: «لم تغيّر القرون التي أمضوها في سنجار وبلاد العلويين، من قسوة ما غرسته فيهم الحياة القبلية، والأسرية، فالتقاليد المتبعة بين أفراد العشيرة الواحدة في الحياة اليومية، والضيافة والحفاظ على الشرف والأخذ بالثأر، تماثل تلك التي نعرفها عنهم من قديم الزمان. فالكل يخشى التقاليد، الكبير والصغير، الوجهاء وعامة الشعب فهي التي تحكم الجماعة، والأنشطة الاجتماعية تزول كلها في إطار العشيرة وأحكامها...».

ويعتبر الزعيم أو رئيس العشيرة بمثابة الأب لها، ومن هذا المنطق فإن عليه السهر على أفرادها، والحكم في خلافاتها الداخلية... وتطلب موافقته قبل عقد الزيجات خاصة إذا كان احد طرفيها من خارج القبيلة. فهو يتصرّف كربّ أسرة، ويستقبل الزعيم في دارته المهنئين في الأعياد والمناسبات، ويتلقّى منهم التهاني والمباركات والهدايا. ومن اختصاصاته أيضًا جباية الضريبة السنوية المسمّاة «الفريقة» التي تفرض على كل ذكر من العشيرة، لذلك يتقاضى الثلث من كل الهدايا في مناسبات الأعياد والأفراح والمآتم[2].

(1) انظر الفصل الثالث من الكتاب «المجتمع العلوي»، ص 60 وما بعد.
(2) محمد هوّاش: عن العلويين ودولتهم، ص 67 ـ 69.

ويلي الزعيم في الترتيب المدني الأعيان والوجوه وهم، من الأغاوات، والمقدّمين، وقد يقتصر نفوذهم أحيانًا على قرية صغيرة[1].

أما رجال الدين فيخصّون باحترام كبير من الجميع، والميزات التي يتمتعون بها كثيرة، لعل [منها] الزكاة التي يتقاضونها مباشرة من الرعية. والمشيخة وراثية، باعتبار لا توجد معاهد تدريس دينية، وللشيوخ دور مزدوج في حياة العلويين:

1 - الوجه الإيجابي، وهو قيامهم بتحفيظ القرآن، وغرس مبادئ اللغة العربية.

2 - الوجه السلبي: رغبة المشايخ في توسيع دائرة نفوذهم ممّا يزيد في الانقسامات والتناحر[2].

والفصل الرابع في نظرنا من أهم فصول الكتاب نظرًا للدقّة التي شرح فيها الكاتب واقع العشائر العلوية الأربع. وأفخاذها، وأنصارها، وقد فصّلنا ذلك في فصول سابقة.

وفي الفصل الخامس يشرح الكاتب بإسهاب ثورة الشيخ صالح العلي، لينتقل بعدها في الفصول اللاحقة السادس والسابعْ والثامن إلى بداية الانتداب الفرنسي وولادة [الدولة] العلوية والأحزاب السورية، ثم الاتحاد الفدرالي بين دول سورية[3].

وفي الجزء الثاني من هذا الكتاب يشرح المؤلّف كيفية قيام دولة العلويين، من مرحلة التكوين، إلى مرحلة الانضمام إلى الدولة السورية حين تكوينها، مع سرد لا يخلو أحيانًا من الانحياز إلى عشيرته (المتاورة) وتغليب العاطفة العشائرية على النص العلمي، وتوجيه النقد إلى بعض زعماء العشائر العلوية الباقية، لا سيّما آل عباس منهم، إضافة إلى تمرّد سليمان المرشد ومحاكمته وإعدامه.

لينهي كتابه بإضافة أحد عشر ملحقًا إليه.

(1) محمد هوّاش: عن العلويين ودولتهم، ص 69.

(2) محمد هوّاش: عن العلويين ودولتهم، ص 70.

(3) محمد هوّاش: عن العلويين ودولتهم، ص 99 وما بعد.

تمام أحمد

أوهام المؤلّفين في أحوال العلويين

جاء في مقدمة الكتاب: . . . بعد الاستفادة من كتب السابقين، التي تيسّرت لي قراءتها، والاطلاع على بعض كتب المعاصرين، واجد في بعض من ألّف في أحوال المسلمين العلويين، مؤلفات أسست على ظنون في التعرّف إلى علمائهم، وكتبًا بنيت على أوهام في معرفة مذهبهم، وفي أضوائها من الأخطاء ما لا يصح الاعتماد عليه، وفي مضامينها من الآراء ما لا ينوب إلا عمّن يرضاه، مع أنني لا أدّعي النيابة عن أحد فيما أقول، وإنما أنبّه على شيء لا أرضاه، فمن راقه، شاركته في هذا الكتاب، لأنه من فضله، ومن ردّه، سألته الإنصاف، فإمّا قبولاً للمسألة، وأما إنصافًا للأدب[1].

إن النسبة في كلمة علوي على معنيين:

أ - علوي نسبًا.

ب - علوي ولاءً.

والعلويون فئتان: علويو الهوية، وعلويو الطويّة، وعلويٌ من جهة النسب، وعلوي من جهة الإيمان والمعرفة.

(1) تمام أحمد: أوهام المؤلّفين في أحوال العلويين، الطبعة الأولى، ص 9، دار المحجة البيضاء، الرويس، الضاحية الجنوبية من بيروت ـ لبنان. 2010.

ولم تخرج هذه النسبة عن النسب من قبل الأم، والأب، والنسب في المذهب. والآخر العلو في المعرفة، وشاهده المنقول من كلام الإمام الصادق في كتاب علل الشرائع، في بحار الأنوار «المؤمن علوي لأنه علا في المعرفة».

فكل مؤمن علويٌّ سواء أنسب إلى الإمام علي، أم لم ينسب[1].

وفي المذهبية يقول الكاتب: «ما أردته بالمذهبية. . . فإذا كانت النسبة على معانٍ، جاز أن يسمّى العلوي، شافعيًا، وحنفيًا، ومالكيًا، كما جاز أن يسمى الحنفي علويًا وشافعيًا مع سلامة المذهب من التغيير.

وقد ذهب بعضهم إلى التقريب بين المذاهب، بتجويز التعبّد بها جميعًا، وتسويغ تحوّل المقلّد من مذهب إلى آخر. فلكلّ مسلم اختيار المذهب الذي يريده[2]. والصفحات الأولى من الكتاب، من 11 إلى 42، هي عبارة عن أقوال واستشهادات وفتاوى لبعض العلماء والمفكرين والنقّاد. يقول المؤلف: فقد تكلّم السابقون في كتب تعد من أصول العلم، الذي ألّفت فيه، ولم يتّفقوا على قول، وبنى بعضهم مؤلّفات على كتب لم تحقق صحتها، ولم تثبّت نسبتها، فوقع الوهم على الوهم، وآزر الظنُّ الظن. !. ما يجعل القارئ متوقفًا في كثير، ومتردّدًا بين الشك واليقين، على أن ذلك من منافع التفكير الممدوح[3]. . . ويسمّي الكاتب جملة من المؤلّفين، الذين ألّفوا في هذه المواضيع، بالنقد أو بالمديح. ثم يختم كلامه في هذا الموضوع بقوله: «على أن أكثر الكتب التي زعم أصحابها أنها ألّفت في تاريخ العلويين وأحوالهم، على مثال من الخلط والوهم، وتعدّي حدود التأليف، وإهمال الإسناد، وتضييع حقوق المؤلّفين[4].

وفي تحقيق نسبة الكتب يقول تمام أحمد: «إن من الكتب ما لم يعرف مؤلّفه

(1) تمام أحمد: أوهام المؤلفين، ص 11 ـ 12.
(2) تمام أحمد: أوهام المؤلفين، ص 21.
(3) تمام أحمد: أوهام المؤلفين، ص 45.
(4) تمام أحمد: أوهام المؤلفين، ص 61.

فنشر بلا نسبة... ومنها ما نسب إلى غير أهله، فكانت نسبته وهمًا، والاستشهاد في التأليف مقوّيًا لذلك الوهم، فجرّ الخطأ إلى الخطأ، وقد أشار الكثيرون إلى الوهم في نسبة الكتب، ونبهوا على علل الوهم من عزو المؤلفات[1]...

... فإن أكثر المؤلّفين في أحوال المسلمين العلويين، وردوا موردًا غير محقّق، ثم صدروا عنه فيما أصدروا، ومما يدّلك على ذلك تصفّح كتاب «الباكورة السليمانية» فإنه يغنيك عن أكثر الكتب المؤلّفة في أحوال العلويين.

فلم يزد مَنْ كتبَ بعده إلاّ تهمًا، وما دعوى التحقيق والأنصاف إلاّ تَفَنُّنٌ في الاتهام، فإنْ كذّبنا صاحب كتاب «الباكورة» تعلّق بعضهم بما نسب إلى بعض العلويين، ووازن بينه وبين تلك الباكورة، فعدل عن شكّه في نسبتها إلينا، ومنه قول الدكتور مصطفى الشكعة: «إننا أوشكنا أن نرفض كل ماجاء في كتاب الباكورة السليمانية سالف الذكر، وما جاء فيه مفزع خطير ـ لولا أننا رأينا اتفاقًا ومطابقة في الكثير الذي أورده مع آراء محمد بن الحسن العاني الخديجي المشهور باسم «المنتخب العاني» المتوفى حوالى سنة 400هـ 1009م».

ثم يجيب الكاتب: «وما دام الاعتماد على ذلك الكتاب، فلا حاجة بنا إلى الرد على من يعدّه مصدرًا في كتبه، إلا أن ننظر فيها، فننبه على ما زاد عليه، أو نقص منه»[2].

ثم يقول تمام أحمد: «لا يأخذ العلويون إلا عن أهل بيت رسول الله، وما خالف كتاب الله وسنّة نبيّه تركوه، سواء كان من الغابرين، أم من الحاضرين».

وأطلق على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لقب «أمير النحل». جاء في رسائل إخوان الصّفا أن «فيتاغورت» [فيتاغورس] قال لتلميذه «ديوجانوس»: إذا فارقت هذا البدن حتى تصير نحلاً في الجو، تكون حينئذ سائحًا ساكنًا عالم

(1) تمام أحمد: أوهام المؤلفين، ص64.

(2) تمام أحمد: أوهام المؤلفين، ص 73 ـ 74.

الأفلاك، غير عائد إلى الإنسية، ولا قابل للموت، فالنحل إذن هو كناية عن النفوس المؤمنة.

لماذا نسمي مولانا علي باسم أمير النحل؟

لأن المؤمنين الصادقين هم مثل النحل، الذين يختارون العسل من أحسن الأزهار، ولهذا سمّي أمير النحل.

وفي هذه التسمية ما جاء في القرآن: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾[1]. وفي هذه التسمية وجوه منها في مناقب آل أبي طالب قول الإمام الرضا في هذه الآية: قال النبي ﷺ: «علي أميرها» فسمي أمير النحل، ويقال: أن النبي وجه عسكرًا إلى قلعة بني ثعل، فحاربهم أهل القلعة حتى نفدت أسلحتهم، فأرسلوا إليهم كواثر النحل، فعجز عسكر النبي عنها، فجاء علي فذلّت النحل له، فلذلك سمّي أمير النحل، وروي أنه وجد في غارِ نحل، فلم يطيقوا به، فقصده علي، وشار منه عسلاً كثيرًا، فسّماه رسول الله ﷺ أمير النحل واليعسوب.

وقال السروجي:

والنحل أضحى لعلي طائعًا ممتثلاً لأمره لما انزجر

والصحيح، إنه أنزل الله تعالى الملائكة النحليين فكان أميرهم[2].

وعن أقسام العلويين، يقول تمام أحمد:

ولسنا ندّعي تقسيم العلويين على أقسام، لأننا لا ندّعي الإحاطة بجميعهم.

إن العلوي يهتم بالمنقول عن أهل البيت، كائنًا من كان ناقل كلامهم، إلا أنه ينظر فيه، فما صحّ بعد عرضه على كتاب الله قبله، وما خالف تركه.

---

(1) القرآن ـ سورة النحل، الآية 68.

(2) تمام أحمد: أوهام المؤلفين، ص 131 ـ 133.

فإن عرض الحديث على كتاب الله ممّا لا يشك بطلانه، ولكنّ الاختلاف في عرض الحديث، فقد يصحّ عندطائفة من التفسير والتأويل ما لا يصح عند غيرها، فتذهب فئة إلى صحة الحديث، لأنه عرض على كتاب الله فوافقه، وتذهب أخرى إلى تركه، لأنه عُرض على كتاب الله فخالفه... فما من اختلاف في عرض الحديث على كتاب الله، وإنّما لكل طائفة مقاييس وموازين... فقد يختلف في حديث فيعرضه الإِماميُّ على كتاب الله فيجده موافقًا، ويعرضه العلوي على كتاب الله فيجده مخالفًا، كلٌّ على ما يعتمد عليه في معرفة الموافق والمخالف، وما دام التفاضل فلا بد من الاختلاف في الآراء.



محمد أحمد علي

العلويون في التاريخ حقائق وأباطيل

يقول محمد أحمد علي في مقدمة الكتاب:

«لقد بلي الإسلام أكثر من كل الديانات بزعامات سياسية، سخّرت رجال الدين لأغراضها الدنيوية، مدّعية الدين والإيمان، والسير على خطى السلف الصالح. إذ لجأت إلى تشويه التاريخ، ومحاولات مستميتة لتشويه الدين الإسلامي وعقيدته السمحة، فاختلفت الأكاذيب والروايات عن السلف الصالح، وافتعلت أحداثًا وأقوالاً للنيل من أصحاب العقيدة، وفرضت على مدوّني التاريخ وضع أقاويل، وإلصاق تهم، لا أصل لها بأصحاب العقيدة، للحيلولة دون تأثير فكرهم على العامة المسلمين بأقوالهم وأفعالهم، الخالصة بالإيمان، النابعة من العقيدة الإسلامية الحقة، والتي لم يدخلها شوائب، رغم مرور الزمن وتبدّلات الحكّام»[1].

ويتألّف هذا الكتاب من مدخل وثلاثة أبواب:

1 ـ في المدخل عرض لما لحق بسادة العلويين على يد سلاطين السياسة، من أعمال وقتل وإبادة مقصودة، من الذين نصّبوا أنفسهم على قمة الهرم الديني خلفاء لرسول الله، وحكامًا سياسيين وعسكريين، ومنهم: معاوية بن أبي

(1) محمد أحمد علي: العلويون في التاريخ، ص 5 ـ 6.

سفيان، وعمرو بن العاص، والحجاج بن يوسف الثقفي، والخليفة العباسي أبو جعفر المنصور، ويزيد بن معاوية، والخليفة هارون الرشيد وغيرهم...

أما المغدور بهم من قبل هؤلاء الحكام فكثر، ويذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: محمد بن أبي بكر الصديق، وحجر بن عدي، وكميل بن زياد، وقنبر بن كادان، ومحمد بن عبد اللّه بن عثمان بن عفّان، والإمام الحسن بن علي بن أبي طالب، والإمام الحسين بن علي بن أبي طالب مع شرح لواقعة كربلاء...

ويعتبر محمد أحمد علي أن تواري العلويين عن الحقب التاريخية المتلاحقة، كان حكمة من الله، ليبقى بقية من العقيدة الإسلامية الأصيلة، وتدعو بصدق القول والفعل للرسالة ولصاحب الرسالة، ولآل البيت... وأن خليفة رسول الله يجب أن يكون خليفة المسلمين، إلا أن يكون حاقدًا ظالمًا[1].

ويرى الكاتب، أنه منذ بدء الخليقة ترافق الخير والشر في الأرض... وفي عهد الرسالة المحمدية، كان أضداد الرسالة والعقيدة مستترين تحت ظل الرسالة والدعوة لها. فهيأوا لأنفسهم السلطة السياسية، وسيطروا عليها باسم الدين، واختلطت الأمور على العامة المسلمين[2]. وفي العصر الحاضر تمارس وزارات التربية في الدول الإسلامية عمليات التزوير التاريخي، بإعطائها معلومات خاطئة عن خلفاء السياسة في الدولة الإسلامية، بأنها تطلق في كل كتب التاريخ اسم أمير المؤمنين على «يزيد بن معاوية». فالخلفاء هم ممثّلو العقيدة الإسلامية، وأفعالهم سنّة من السلف

(1) محمد أحمد علي: العلويون في التاريخ، حقائق وأباطيل، ص 8 ـ 9.
(2) محمد أحمد علي: العلويون في التاريخ، حقائق وأباطيل، ص 25.

الصالح، يجب احترامها. فكيف لنا أن نحمّل العقيدة تصرّفات هؤلاء الناس، وهم بعيدون عن العقيدة[1].

وبعد أن يستشهد ببعض الآيات القرآنية في الصفحة 38 و39، يعتبر أن الألفاظ وحدها لا تكفي لأن يكون المسلم مؤمنًا حقيقيًا في السنة النبوية، بل الأقوال المقترنة بالأفعال[2]. ثم يتكلم على الإيمان والمؤمن في قول الإمام علي بن أبي طالب، وأن أفضل ما يمكن الاستشهاد به بعد القرآن والسنة هو قول الإمام علي، ولسببين:

أ - أنه خصم عقائدي لمعاوية وخطّه ونهجه.

ب - الإمام علي هو من الأئمة الطُّهُر، ولم يعرف عنه خطأ بإقرار كل أئمة المذاهب الإسلامية قاطبة[3].

2 - وفي الباب الثاني من هذا الكتاب يعتبر محمد أحمد علي، أن العلوي رجل عقيدة وسياسة، حيث يقول: «إن خير ما نقتدي به، قولاً وعملاً وسيرة هي رسول الله، ولا نرضى لكتاب الله، وسنّة رسوله، وقول وصيّه، الأئمة الطهر من بعدهم تبديلاً. فأقوالهم دستورنا، وأفعالهم غاية الطلب، والمنهج الذي نقتفي أثره، وهي السُبل إلى الخلاص من نار جهنم التي أعدّت للكافرين[4]. ويعتبر أن رجالات العلويين من عهد الرسالة وحتى أيامنا المتأخرة هذه بدءًا بـ: «سلمان الفارسي، وأبو ذر الغفاري... وانتهاءً بالمنتخب العاني والمكزون السنجاري وغيرهم... هم رجال عقيدة وإيمان... رجال العقيدة الإسلامية»[5].

(1) محمد أحمد علي: العلويون في التاريخ، حقائق وأباطيل، ص 33.
(2) محمد أحمد علي: العلويون في التاريخ، حقائق وأباطيل، ص 39.
(3) محمد أحمد علي: العلويون في التاريخ، حقائق وأباطيل، ص 43.
(4) محمد أحمد علي: العلويون في التاريخ، حقائق وأباطيل، ص 99.
(5) محمد أحمد علي: العلويون في التاريخ، حقائق وأباطيل، ص 125 ـ 127.

3 ـ أما الباب الثالث، فهو عرض موجز لما كتب عن العلويين قديمًا وحديثًا، من كتب ومقالات هي برأي المؤلّف فاسدة ومنافية للحقيقة والواقع عن العلويين ومنهم من الأقدمين: الشهرستاني، وابن الأثير، والقلقشندي وابن تيمية وغيرهم. . .

أما الكتّاب المحدثون، فلم يكونوا على مستوى عصرهم في الكتابة، فيرى أنهم ساروا وراء أسيادهم، متعاملين مع الحقائق كأنها نَكِرات، متعامين عن الوقائع الصارخة حولهم. وهم في هذا، وبرأي الكاتب دائمًا، إما متآمرون يخدمون أسيادهم من الصليبيين والصهيونيين إلى الأبد، وإما سائرون خلف سلطة سياسية بعيدة عن الدين والوطن، ويقسمهم إلى تيارين:

أ ـ التيار المقلّد، الناقل بشكل شبه حرفي عما سبقه، دون الالتفات إلى التطور التاريخي.

ب ـ التيّار الدامج، بشكل اعتباطي أقوال بعض الفرق ونسبها إلى فرقة معيّنة. ومنهم الشيخ محمد رضا الحكيمي، وفيليب حتي، ورفيق التميمي، ومحمد بهجت، ومصطفى الشكعة، وسليمان الأذني، وأبو موسى الحريري وغيرهم[1].

وفي الكتب التي نسبت إلى العلويين، ودفاعًا عنهم، يقسمها الكاتب إلى فئتين:

أ ـ فئة جعلت من كتبها دفاعًا عن العلويين.

ب ـ فئة قدّمت دراسة تاريخية عنهم.

وبرأي المؤلف أن الفئتين لم تبتعدا عن بعضهما إلاّ قليلاً، فكلتاهما قدمت دراسات عن العلويين والتعرف عليهم، وأماكن تواجدهم، وكان ذلك بدراسة حالتهم الاجتماعية والصحية والسكنية والمعيشية وعاداتهم وعشائرهم[2].

(1) محمد أحمد علي: العلويون في التاريخ، حقائق وأباطيل، ص 204 وما بعد. . .
(2) محمد أحمد علي: العلويون في التاريخ، حقائق وأباطيل، ص 250 وما بعد.

وهناك فئة رابعة من الكتاب، تناولت العلويين كعقيدة، وأصولهم العقائدية، بدراسات جادة صحيحة: ومنهم الشيخ محمود صالح، وحامد حسن، وأحمد علي حسن. كما أن هناك كُتابًا لم يأتوا بجديد، من حيث المضمون، فأوردوا العناوين نفسها الواردة لدى بقية من سبقهم من الكتّاب...

محمد طويل

تاريخ العلويين

محمد أمين غالب الطويل، هاجر من كيليكيا إلى أطَنَه [= أضَنهْ أو أدَنهْ، أو أذَنهْ، كلها مستعملة. . .] في تركيا اليوم. شغل منصب مدير بوليس ولاية في الحكومة العثمانية، وتنقّل خلال وظيفته في كثير من الولايات العثمانية. عندما تأسّست الدولة العلوية في عهد الانتداب الفرنسي، عُيّن محمد طويل عضو محكمة في اللاذقية، ثم نقل إلى وظيفة حاكم صلح في تلكلخ، وكانت يومئذ تابعة للاذقية. وسرّح منها بعدئذ بدوافع سياسية. توفي سنة 1932.

لم يكن محمد طويل من الفئة التي يطلق عليها اسم المشايخ، وهم بحسب العرف والعادة العلويّيْن، أصحابُ الاختصاص في معرفة العقائد الدينية وشرحها. لكنه كان ذا ثقافة عامة عالية. ويزعم الطويل أنه حاز على شهادات جامعية في السياسة والإدارة والحقوق، لكن هجرته المفاجئة، بسبب الأحداث التي قامت في تلك المنطقة التي كان يسكنها، لم تمكّنه من اصطحاب شهاداته وأوراقه الخاصة معه إلى اللاذقية.

كتب تاريخ العلويين باللغة التركية التي كان يجيدها قبل سنة 1919. واعتمد في جمع أكثر المعلومات الواردة فيه على تجوّله بحكم وظيفته في الولايات العثمانية، وعلى مطالعاته الخاصّة. وهو أوّل من أرّخ للعلويين في العصر الحديث، وأول من استعمل عبارة «العلويين» بدل «النصيرية، والنصيريين» التي كانت سيّارةً على ألسنة الناس.

وبعد أن هاجر إلى أنطاكية أولاً، وبعدها إلى اللاذقية، قام بتعريب كتابه هذا عن التركية، مستعينًا في تركيز عباراته لغويًا بأصدقائه من العلويين الملمّين بقواعد اللغة العربية، وأضاف إليه معلومات جديدة عن بلاد العلويين وعشائرهم، أخذها سماعًا.

وفي دراسة عن الكاتب للشيخ عبد الرحمن الخيّر يقول فيها: «يتّضح أن المؤلّف كان يحمل فكرة خاصة عن طريقة تصوّف معيّنة، فهو يحاول في تاريخه هذا، أن يضفي على جميع العلويين رداء الطريقة، التي ينتمي إليها هو. ويتابع الشيخ الخيّر فيقول: «عرفت المرحوم شخصيًا يوم كان يعدّ العدّة لإخراج هذا التاريخ، وحضرت مجالس نقاش حول محتوياته، وشاركت في بعضها على حداثة سِنّي يومئذ. وكان أخواي وأعمامي وأساتذتي يحاورونه، ويعارضونه، ويوجّهونه، وكان هو يصغي إليهم تارة، ويناقشهم تارة أخرى، ويستجيب لملاحظاتهم فيأخذ بها أحيانًا، ويتشبث بأفكاره في أمور كثيرة أحيانًا أخرى. وكان شديد الثقة بما تلقّفه سماعًا من أفواه الطاعنين بالسن، وبخاصة السُّذَّج منهم، ويعتبر أن أولئك البسطاء لا يعرفون الوضع والأخلاف [= والاختلاف]، وأنهم ينقلون ما سمعوه من أمثالهم».

ولعل هذه الرغبة في مناقشة الكتاب عند صدوره سنة 1924، وعدم الرضا عنه بالكلية، هو الذي دعا إلى تعمّد الخوف منه في طَبْعاته اللاحقة.

يحتوي «تاريخ العلويين» لمحمد طويل، على مقدّمة وفصل في نسب العلويين، وفصول تتعلّق بالأمور السبعة، التي شهدها التاريخ العلوي وهي:

1 - من بيعة غدير خُمَّ إلى حادثة كربلاء، واستشهاد الإمام الحسين.

2 - من استشهاد ريحانة فخر الرسل إلى إمامة موسى الكاظم.

3 - من إمامة موسى الكاظم إلى غيبوبة الإمام محمد المهدي.

4 - إلى هجرة الأمير حسن بن مكزون السنجاري.

5 - إلى استيلاء الحكومة العثمانية على البلاد العلوية، وقتل العلويين بموجب الفتاوى.

6 - إلى انتهاء الحرب الكبرى وعقد الهدنة.

7 - إلى انعقاد الصلح العمومي.

يقول المؤرّخ محمد طويل: غايتي من هذا الأثر:

1 - التكلّم على أنساب العلويين وعلاقتهم بالأنساب مع الأمم المجاورة، وذلك هو المصباح الوحيد، الذي يرشدنا إلى سجايا العلويين الفطرية، وهي الدليل الوحيد لإثبات بطلان التهم التي يوجّهها أعداؤهم إليهم.

2 - ذكر ماضي العلويين، الذي هو عبارة عن صحيفة وضّاءة في تاريخ الإسلام. فالتكلّم عن ماضي العلويين القديم، وعن مآثرهم الجليلة في الإسلام، ينفخ في العلويين تلك الروح العالية، روح التجدّد والإصلاح وتقليد أعاظم الأسلاف.

3 - التكلم عن مواطن العلويين الحاضرة، وأمصارهم على وجه التقريب. فالعلويون بمعرفتهم قوّتهم الطائفية، يمكنهم السعي لتجديد الروابط في ما بينهم، كما كانت في الأعصار السابقة.

4 - التكلّم عن أسباب انقسام العلويين إلى عشائر متعدّدة، مع الإشارة إلى أنساب هذه العشائر.

5 - تأييد الرابطة ما بين العلويين وبقية الشيعة، وإظهار الأسباب التي أدّت إلى افتراق العلويين عن بقيّة مذاهب الشيعة، وبإظهار هذه الأسباب نكون قد اهتدينا إلى الدواء الوحيد الشافي، الذي لا يبقي أثرًا لهذا الافتراق المانع لاتحاد المسلمين والتئام شملهم، وتأييد الروابط في ما بينهم.

يقول المنصف بن عبد الجليل:

«يفيد هذا الكتاب في ثلاث مسائل تتّصل بالفكر العلوي وعقيدته:

1 ـ تأريخ المصنّف العلوي للعهود الإسلامية الأولى وبخاصة منها، فترة الخلفاء الأربعة، وموقعه من مسائل الخلافة والإمامة...

2 ـ تأريخ المصنّف لأبناء فرقته في العهود القديمة والحديثة ولهذا فائدتان:

أ ـ التعريف بشؤون الفرقة وأعلامها وأئمتها ونشاطها السياسي والديني، ومواطنها وعشائرها، وإن وجب الحذر في إطلاق التصديق.

ب ـ هذه الفائدة تتصل بفكر المؤلّف نفسه، وهو علوي، ويمثّل من هذه الناحية مصدرًا من المصادر الحديثة، ونعني بفكرة نظرته إلى تاريخ المسلمين، واستقرائه للأحداث، وتعليله لنشأة العقائد والافتراق، وتفسيره لتوزّع أبناء فرقته، وتَمُتُّ هذه الفائدة إلى رأي الطويل في أسباب ضعف فرقته ووسائل النهوض بها.

جـ ـ شرح المؤلّف لعقائد فرقته والأخبار عن مصنّفاته والتصريح على علم الباطن، وفي ذلك كله فائدة عقدية، وأخرى فكرية، تبيح لنا تقويم آراء المصنّف ومذاهبه[1].

---

(1) محمد أمين غالب الطويل: تاريخ العلويين، ص 65 و538.
ـ محمد أمين غالب الطويل: تاريخ العلويين، المقدمة، بقلم عبد الرحمٰن الخيّر، ص 5 ـ 16.
ـ المنصف بن عبد الجليل: الفرقة الهامشية في الإسلام ص 246 ـ 249.

الشيخ حسن النميلي

1129هـ ـ 1226هـ 1716م ـ 1811م

ولد في قرية الدالية 1716م ثم انتقل إلى قرية البيري من أعمال محافظة حماه حيث توطن هناك. يعتبر من العلماء المعروفين لدى العلويين، له أشعار كثيرة في المواعظ والمراثي والغزل. وكان رثاؤه مؤلمًا وحزينًا جدًا لأولاده التسعة الذين توفوا بسبب البرد والجوع. لكن أشعاره لم تجمع في كتاب وتركت قصاصات ورق متناثرة. إنما ترك إرثًا مدوّنًا في اللغة ومتانتها بعنوان «القِدْح المُعلّى لعذوبة اللفظ ومتانة المعنى وسهولة الكلام»، كما له رسالة يرد فيها على الشيخ جعفر بن داود البناوي[1].

(1) الشيخ حسين ميهوب: كتاب خير الضيعة، جـ 3 ص 1188.
ـ علي محمد الموسى: الإمام علي والعلويون، ص 190 ـ 191.

الشيخ خليل معروف النميلي

ينسب إلى الشيخ خليل النميلي ديوان شعر بعنوان: التضريع، ذكر منه سليمان الأذني قصيدتين:

الأولى في الذات الإلهية، والتضرّع إليها، وبيان صفات الوحدانية، والتوسّل بالنسبة للخصيبية جاء فيها:

حمدت لقيُّوم عن الوصف قد علا … عظيم جليل فيه اختلف الملا

قديم فريد الملك جبار قادرٌ … مقيم بلا حدٍّ ولا من تزولا

سميع بصير عالم كل ما به … تخايل به الأفكار مع ناطق تلا

وما ترمق الألحاظ بالملك كافّة … بخير وشرّ ليس عنه بمعزلا

فما عذر من مثلي مقرّ بما جنا … ثقال وآصار بزمن له خلا

إذا حضرت الشهداء في يوم نقلتي … واقرأ كتابي كلّما كنت أفعلا

ولا من شفيع نافع لي ولم أجد … قرارًا ولم ألقى خليلاً مؤمّلا

سوى العفو والصفح الجميل ولطفه … ومن يقبل الدعوى بما كنت أسألا

إلهي وقفت بباب عزّك ضارعًا … بقدرتك الكبرى بغير تحوّلا

بتعظيم حجب الذات أدعوك ضارعًا … بمجموع قوم الطهر فيهم توسّلا

تحن على ضعفي بعفو وجيرة صفحًا وغفرانًا منك تفضّلا[1].

أما القصيدة الثانية فهي في مدح السيدة زينب:

بدت لعيني بالمحاسن زينب في خدرها ترنو بقدّ معجب

وتبرقعت بخمارها وتستّرت تحت الخمار بغنجها تتحجّب

... ناديت من شوقي لها يا زينب رقّي لصبٍّ بالغرام معذّب

... رقي لحالي لا تطيلي بالجفا من طولة الهجران صرت معذّبا

مالي سلا عن حبّك لالا ولا أرجو سواك بحبك أوجب

قطعت فيك كل عادٍ جاحدٍ وأضحيت منهم نافرًا متجنب[2].

(1) سليمان الأذني: الباكورة السليمانية ص 73 ـ 75.

(2) سليمان الأذني: الباكورة السليمانية، ص 75.

الشيخ محمد بن يونس كلازو أو الكلازي

المتوفى 1011هـ ـ 1602م

ولد الشيخ محمد الكلازي الأنطاكي في قرية كلازو من أعمال أنطاكية. وتنسب إليه الفرقة الكلازية. فقد كان رحّالة زار اللاذقية، وطرابلس، وحلب، راسل علماء زمانه، في حلب، وبغداد، وديار بكر وماردين، وعانة، وسنجار، والموصل، ودعا إلى نبذ الإنقسام. وفي عهده انقسم العلويون، بسبب خلافه مع الشيخ يوسف إبراهيم، على أثر رسالة كتبها هذا الأخير، فصار قسم من العلويين مؤيدًا له، ومخالفًا لما جاء في الرسالة ودعي بالكلازي، ومن تبع الشيخ يوسف إبراهيم، والشيخ يوسف علي الماخوسي[1]. دعي بالماخوسي[2].

ينسب إلى محمد بن كلازو ديوان شعر فيه قصائد عن الهبط، والخلق والهبوط إلى الأرض من العالم النوراني، وتشير بالرموز إلى تصوّر الذات المعنوية في القمر والتجلي، وتقرّ بأن شرب الخمر هو معرفة العين في القمر[3].

قال في معنى الهبوط:

ذكرت زمانًا كان لي قبل هبطتي   ففاضت عبرتي وزادت حسرتي

لواعج شوقٍ قد يأُول ولوعه   تُحِلّ فؤادي من أليم وحرقتي

(1) يوسف علي الماخوسي من قرية «ماخوس» القريبة من كلازو.

(2) انظر علي محمد الموسى: الإمام علي والعلويون ص 190.

(3) المنصف بن عبد الجليل: الفرقة الهامشية في الإسلام، ص 220.

على طيبِ أيامٍ تبدّلَ عزُها بذلٍ ومن بعد الأمان بخيفة

فكّنا بدار العزّ في أوج العلى نسير مع الأملاك في كل روضة

ونسقي من الأنهار ماءً مختمًا وعسلاً مصفّىً ثم لبنًا بخمرة

وتأتي السما والأرض طوعًا لأمرنا بإذن إلٰه خالق للخليقة

حتى إلٰه العرش جلّ جلاله يطيع لنا عند السؤال بدعوة

إلى أن أراد اللّه يتمّ حكمه فقال سأهبطكم إلى دار الدنيّة

وأظهر ذاتي في حجاب كجنسكم واريكم حجبي كسراب البقيعة

ويحسبه الظمآن ماءً إذا أتى إليه فلم يوجد شيئًا حقيقةِ

فمن قد عرفني حين أظهر بينكم حجابًا ويفردني عن البشرية

فذاك آمنه من الخوف والعنا وأخلّصه من كل هول وشدة[1]

سألناك يا هبق بذات أظهرتها لنوجدها كجنس بين البرية[*]

(1) سليمان الأذني: الباكورة السليمانية، ص 63 ـ 64.

(*) هبق: الهاء الهلال، والباء بدر، والقاف قمر.

الشيخ حسن الأجرود

الشيخ حسن الأجرود العاني: من عشيرة الحمودية، كان عالمًا وشاعرًا، نظم قصيدة سجّل فيها ما جرى سنة 1451م من ظلم، وانقطاع تجار الأفرنج عن الممالك الإسلامية، بسبب جور السلطان العثماني، والحكام العثمانيين، أرسله الفلاحون إلى القاهرة في زمن برسباي المملوكي، فقابله وأبطل الظلم عن العلويين. ولكن نائب اللاذقية، سجنه، وتخلى عنه الفلاحون. وله قصيدة يؤرخ فيها للعلويين منذ القدم. جاء فيها.

وربع بعرين في الزّراق قد عمرت ... يا حبّذا بقعة في سيد ذكرت

له علوم كموج البحر إذ زخرت ... كذا أبو الدوّ والقوم الذي فخرت

وفي حماة عماد الدين سلطان

أما قصيدته في رحلته إلى القاهرة، وسجن نائب اللاذقية العثماني له. فقد جاء فيها:

واسم سلطان الأنام بعصرنا ... برسباي أبو النصر الهمام الغضنفر

إلى عند «طرباي» الهمام أقبلت ... مراسمه بالقول في كل محضر

فجاوبهم طرباي سمعًا وطاعة ... لما رسم السلطان ليس يغيّر

ونادى بأبطال المظالم جميعها ... عن الساحل المنشور بالعدل ينشر

ونايبنا في اللاذقية ظالم ... عتيّ زنيّ ظالم متجبّر

فأودعني السجن يومين وأربعًا ويومين تتبعها حقيق تجبّر
تريد تلاقي عنوة في عتوّه ويوعدني بالقتل في ذلك مخبر[1]

(1) انظر: علي محمد الموسى: الإمام علي والعلويون، ص 187 ـ 188.

الشيخ محمود حسن بعمرّه

له رسالة صدرت بعنوان «أخبار وروايات عن موالينا وأهل البيت منهم السلام» يدور الخبر فيها على 88 مسألة يتعلّق جلّها بتوحيد الذات المعنوية. وهذا الخبر روي عن أبي الحسن محمد بن علي الجلّي، يرويه عن الخصيبي، يرفعه إلى الإمام الصادق. في هذه الرسالة ثلاث فوائد:

1 ـ تحديد مراتب الكفر والإيمان، وبيان اسم كل مرتبة بيانًا منصوصًا.

2 ـ الثناء على أبي الخطاب والإقرار بألوهية العسكري ومعجزاته.

3 ـ تفسير جملة وافرة من الآيات القرآنية شرحًا للعقيدة النصيرية في التوحيد خاصة[1].

(1) المنصف بن عبد الجليل: الفرقة الهامشية في الإسلام ص 223.
ـ علي محمد الموسى، الإمام علي والعلويون ص 208.



هوّاش إسماعيل خير بك

يتّصل نسب هواش بن إسماعيل خير بك بالأمير حسن السنجاري، ولد سنة 1846 في قرية اللقبة التابعة لقضاء مصياف، التي سكنها جدّه خير بك لأول مرّة نازحًا من اللاذقية، ونزع والده إسماعيل بك إلى الثورة على العثمانيين. وقد تمكنت الدولة من إخماد ثورته الأولى، بأن عيّنته حاكمًا على قضاء صافيتا، ولم يمضى ردح من الزمن، حتى عاد للثورة ثانية انتقامًا من العثمانيين الذين قتلوا بعض أصدقائه وأتباعه، لكن الدولة العثمانية جرّدت عليه حملة قوية، أجبرته على الاستجارة والحماية بخاله علي الشبلي في قرية عين كروم، ولكن هذا غدر بابن أخته مقابل رشوة تلقّاها من الحكومة، فاغتاله أثناء نومه عنده سنة 1858. وكان هواش أكبر أولاده إذ ذاك، فلما كبر أخذ مركز أبيه، ونال مركزًا مرموقًا في أيام المتصرف العثماني هولو باشا، ولما جاء مدحت باشا إلى سورية قرّبه منه، واعتمد عليه في تنفيذ إصلاحاته في المنطقة العلوية. لكن بعد نقل مدحت باشا إلى أزمير من قبل السلطان عبد الحميد، اتهم هواش بك بالتواطؤ مع الأمير عبد القادر الجزائري لإلحاق سورية بالدولة الفرنسية، واعتقل سنة 1882، وأرسل إلى عكا، وبقي معتقلاً فيها أربع سنوات، ثم نفي إلى جزيرة رودس سنة 1890، ومات فيها سنة 1896[1].

(1) د. جورج جبور: صافيتا ومحيطها في القرن التاسع عشر، الطبعة الأولى، ص 26 ـ 27. ـ دار الحوار للنشر والتوزيع ـ اللاذقية سورية سنة 1993.

الشيخ يعقوب الحسن

ولد الشيخ يعقوب الحسن في قرية برعين سنة 1824م من أعمال اللاذقية(*) تعلّم وثقف نفسه في حفظ القرآن ومطالعة الروايات والقصص القديمة، لعدم وجود المدارس في محيطه. درس الفقه الإسلامي على الشيخ حيدر ديب قصّابين، وأخذ الفقه حسب مذهب الإمام جعفر الصادق، وحاول الاطلاع على الأديان القديمة. وشرع في تأليف كتاب سمّاه «تذكرة الحياة الروحية» سنة 1345هـ سنة 1926م تحدّث فيه عن الأديان، والعبادات، والأنبياء والألوهية. وقدّم نبذة «خريستا المصلح الهندي» وبعضًا من تعاليم بوذا، ولمحة عن ديانة الكلدانيين والآشوريين، واليونان كما تحدث عن اليهودية والمسيحية والإسلام. وركّز على شرح القضاء والقدر في الإسلام.

وقد نسب إليه الحاج معلى في كتابه في سبيل المجد.. ثلاث قصائد ص 189 ـ 193 أهمها القصيدة في مدح النبي والأئمة، والإقرار بأنهم الصراط، ثم الثناء على محمد بأنه من نور الرحمٰن، وفيها:

هم الأئمة يُهدى المتّقون بهم	مثل الأهلّة والأنوار في الظلم
لا أبرأ اللّه سقمي من محبتهم	ولا خَبَتْ نار وجدي من ولائهم

(*) ورد في كتاب الإمام علي والعلويون أن الشيخ يعقوب الحسن ولد سنة 1824، في حين يذكر المنصف بن عبد الجليل في كتاب الفرقة الهامشية في الإسلام في الصفحة 228 أنه ولد سنة 1867، وتوفي سنة 1929.

آل النبي فرع المرتضى وكفى ... فخرًا لهم ثم بالزهراء أمهم

هم الصراط السوي المستقيم إلى ... الرحمٰن والعروة الوثقى لمعتصم

هم الأجلّون عند اللّه منزلةً ... سادت بفضل رسول اللّه جدهم

شمس الهدى آية الحق التي سنحت ... أو أبد الشرك بالإعجاز والحزم

وتتألف القصيدة من خمس وأربعين بيتًا، يحاول الشاعر أن يقلد فيها أحمد شوقي في مدحه لمحمد(1) [في قصيدته نهج البردة: ريمٌ على القاع بين البان والعلم...].

(1) الحاج معلّى عبد الوهاب: في سبيل المجد، ص 195 ـ 196، الطبعة الأولى بوينوس إيرس الأرجنتين 1934.
ـ علي محمد الموسى: الإمام علي والعلويون، ص 211 ـ 212.
ـ المنصف بن عبد الجليل: الفرقة الهامشية في الإسلام، ص 227 ـ 228.

الشيخ حسين ميهوب حرفوش 1892 ـ 1959م

ولد الشيخ حسين ميهوب في قرية «الموقدة» ناحية القدموس، قضاء بانياس من محافظة طرطوس. تتلمذ على يد الشيخ محمد محمود مصطفى من «تلة الخضر». أسس مدرستين مجانيتين لتدريس اللغة العربية، الأولى في قرية «برمانة المشايخ» والثانية في قرية «المقرمد» عُيّن سنة 1922 أثناء الانتداب الفرنسي مدرّسًا في وزارة المعارف. كان من مشجعي التعليم في المنطقة العلوية. وقد بلغ عدد المدارس التي بنيت بمساعيه حوالى 45 مدرسة.

من مؤلفاته: مجموعة أراجيز بلغ عددها 20 أرجوزة.

- قصيدة تبلغ ألف بيت من الشعر.
- ديوان شعر حوالى ستة آلاف بيت.
- خير الضيعة، حوالى 2000 صفحة في عدة أجزاء ويشتمل على تراجم العلماء منذ القرن الثالث الهجري وحتى القرن الرابع عشر الهجري، بلغ عددهم 625 عالمًا[1].

(1) انظر: علي محمد الموسى: الإمام علي والعلويون، ص 213 ـ 214.

الشيخ سليمان الأحمد 1869 ـ 1942م

تتلمذ الشيخ سليمان الأحمد على يد الشيخ يوسف علي الخطيب، راسل مجلة «العرفان» اللبنانية ومجلة «الهلال المصرية». ومن خلال العرفان تعرّف على كبار علماء ومشايخ الشيعة في جبل عامل في لبنان، والنجف في العراق: شرح ديوان المكزون السنجاري.

انتخب عضوًا في المجمع العلمي العربي بدمشق.

أصدر الشيخ سليمان الأحمد فتوى سنة 1938، وقّع عليها الشيخان صالح ناصر الحكيم، وعيد ديب الخيّر وفيها تصريح وجيز بعقيدة العلويين وملخصّها:

«الإيمان بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد رسولاً ونبيًا، وبعلي بن أبي طالب إمامًا، والبراء من كل دين يخالف الإسلام».

كما أصدر الشيخ سليمان الأحمد فتوى بمناسبة اختلاف مشائخ العلويين في جواز الجمع بين البنت وعمّتها، وخالتها، شاهدًا على التمسّك بالمذهب الجعفري. من قصائده:

في العلم والمعرفة:

أناشدكم لله أن تتعطفوا ... سماعًا لنصحي بالقبول بلا عجب

هلّموا إلى العلم الرفيع مكانه ... ومورده الصافي ومنهله العذب

في الدين:

كثر الزهد في الحقائق وارتـ ـاب أناسَ بصحّة الدين شكّا
أفلا تمطر السموات أحجارًا وتدك هذه الأرض دكًّا[1]

(1) انظر: علي محمد الموسى: الإمام علي والعلويون، ص 214 ـ 216.
ـ المنصف بن عبد الجليل: الفرقة الهامشية في الإسلام، ص 231 ـ 232.

الشيخ عبد الرحمٰن الخيِّر 1904 ـ 1986

ولد الشيخ عبد الرحمٰن الخيّر في بلدة «القرداحة». درس في الكتّاب، ثم في الرشادية في القرداحة، وبعدها دخل مدرسة دينية خاصة في قرية «العنازة» قضاء بانياس، وفي هذه المدرسة تابع دراسته في الفقه الإسلامي الجعفري، وأصول اللغة العربية وآدابها. وقد تتلمذ على يدي الشيخ سليمان الأحمد عضو المجمع العلمي العربي بدمشق، وعلى الشيخ علي العبّاس.

درس اللغة الفرنسية وأجادها، ثم نال شهادة أهلية التعليم القسم الثاني سنة 1931، وعمل في سلك التعليم مدرّسًا حتى سنة 1943، كما عمل كاتبًا فيما بعد في مديرية حصر التبع والتنباك حتى بلوغه السن القانونية للتقاعد سنة 1963.

زار العديد من الدول العربية والإسلامية، وأصدر الكثير من الفتاوى، لا سيما منها الفتوى التي طلبها منه رئيس الجمهورية اليمنية عبدالرحمن الأرياني سنة 1976 بخصوص الفتوى التي أصدرها مفتي الديار السعودية عبد العزيز بن باز ورئيس الجامعة الإسلامية في المدينة المنوّرة في الحجاز، والتي تتعلق بعدم صحة الصلاة خلف معتنقي المذهب الزيدي[1]. ممّا جعل بن باز يتراجع عن فتواه ويعترف بخطأه.

يعتبر الشيخ عبد الرحمٰن الخيّر من أبرز العلماء العلويين المعاصرين والمثقفين المسهمين في التعريف بتاريخ الطائفة العلوية، وفكرها، ينسب إليه الكثير من التصانيف، منها ما هو مخطوط إلى حدّ الآن، ومن أهمها:

---

(1) المذهب الزيدي هو فرع من فروع المذاهب الشيعية، والزيود هم أقرب طائفة شيعية إلى السنة (المؤلّف).
ـ علي محمد الموسى: الإمام علي والعلويون، ص 230 ـ 231.

أ - الصلاة والصيام ومناسك الحج وفق المذهب الجعفري.
ب - موقف الإسلام من الإجهاض والتعقيم.
جـ - عقيدتنا وواقعنا نحن المسلمين الجعفريين - العلويين.
د - الرد على الدكتور شاكر مصطفى، رسالة تبحث في مسائل مهمّة حول المذهب الجعفري العلوي.
هـ - تاريخ العلويين.
و - للحقيقة والتاريخ.
ز - بيان كشف النوايا المبيّنة لخلق الدولة النصيرية.
حـ - من الطلائع[1].

وأهم ما جاء في مقالات الشيخ عبد الرحمٰن الخيّر:

1 - في بيان أصل العلويين، والإشارة إلى أن الفرقة كانت تسمّى بالنصيرية، ثم أطلق عليها اسم العلويين أيام الاحتلال الفرنسي.
2 - عقيدة الطائفة العلوية في اشتغالها بعلم التوحيد، أي معرفة الله بالبراهين العقلية المستندة إلى الشواهد النقلية من النص الكريم والحديث الشريف، وروايات الأئمة.
3 - البحث في إثبات وجود الخالق، وإثبات النبوّة، وإثبات الإمامة.
4 - أسباب الجمود والانحطاط اللذين شهدهما العلويّون.
5 - «بشائر اليقظة الأولى».
6 - التعريف بأبرز الأسر العلمية بين العلويين في شمال البلاد وجنوبها.

---

(1) علي محمد الموسى: الإمام علي والعلويون، ص 231.
- المنصف بن عبد الجليل الفرقة الهامشية في الإسلام، ص 238 - 239.
- جريدة الحياة البيروتية العدد 6783 - 19 أيار سنة 1986.
- دنيا العرب: سنة 1988، هذه المجلة تصدر في اليونان.
- علي أكبر ضيائي: فهرس الفرق الإسلامية، المصادر العامة، المصادر العلوية، عدد 41 - 63 - 165 - 215، الطبعة الأولى، دار الروضة، بيروت 1992.
- انظر مقالات الشيخ عبد الرحمن الخيّر.
- المنصف بن عبد الجليل: الفرقة الهامشية في الإسلام ص 239.

الشيخ أحمد محمد حيدر

يعتبر الشيخ أحمد محمد حيدر من أبرز شيوخ العلويين المعاصرين. تنسب إليه مصنفات عديدة منشورة ومخطوطة أهمها:

- تناثر الأوهام.
- الحيرات.
- الدافع.
- شرح التنبيه لمؤلفه حسن بن حمزة البلاسني الشيرازي من متصوّفي القرن الثالث عشر الميلادي.
- فلسفة العلويين.
- مجموع رسائل دينية.
- المصباح.
- الهبطة.
- التكوين والتجلّي.
- ما بعد القمر.
- الملحمة الشعرية.
- النغم القدسي.
- النفحات واللفحات.

وتضم أشعاره قصيدة في التوحيد ومعرفة الله، وحديث إلى النفس وحث لها على الإستنارة بالإيقان أو المعرفة، هو الولاء لآل محمد، ونجوم السماء، إذ بهم الخلاص من المزاج، وقطعة شعرية بعنوان الهبطة فيها ثلاث معان أساسية:

1 ـ سبب الهبطة، وهو قضاء الرب دون أذناب من الخلق. وإنما الغاية بلوغ الكمال في الأدوار.

2 ـ إن روح المرء نتعاقب في الأبدان.

3 ـ المعاد ووصف مجلس المؤمنين، فالمؤمن بالجنة يضحي حرًا ويلاقي إخوانه من المؤمنين، والجنّة هي تخلّص الروح من كدرها وانتقالها إلى نسخها النوراني، كذلك وجد الشاعر خيرة علماء الفرقة العلوية، مثل، العاني، وأبناء حرّان والمكزون السنجاري[1].

(1) انظر المنصف بن عبد الجليل: الفرقة الهامشية في الإسلام، ص 240 ـ 241.
ـ علي أكبر ضيائي: فهرس الفرق الإسلامية، المصادر العامة ـ المصادر العلوية. عدد 80 ـ دار الشمال. طرابلس الشام، لبنان سنة 1992.
ـ علي أكبر ضيائي: القسم الأول عدد 261، القسم الثاني عدد 25 سنة 1985. دار الشمال طرابلس.

أحمد زكي تفّاحة

من أشهر مؤلفات الشيخ أحمد زكي تفاحة: «الإسلام عقيدة وشريعة» الذي صدر في القاهرة سنة 1983.

يحتوي الكتاب على أربعة محاور:

أ - في تحديد الإسلام والإيمان لغة وشرعًا تحديدًا مقتطعًا من كتاب الكافي وغيره من المصادر الإمامية.

ب - في المحور الثاني: بأن أصول الدين هي التوحيد والعدل والنبوّة، والإمامة والمعاد، وفي هذا المحور لا تظهر مقالة علوية خاصة.

جـ - المحور الثالث: هذا المحور يتضمّن فروع الدين: العبادات، الصلاة، الزكاة، الخُمس، الصوم، الحج، الجهاد، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والولاية والبراءة، ولا نجد في شرحها تأويلاً علويًا.

د - المحور الرابع: يتصل هذا المحور بالمعاملات: الزواج، الصلاة، البيع، الحجر، الوصية، والميراث. . .

وهذا الكتاب هو انتصار المصنّف إلى عقيدة الإمامية والالتزام بها، لكنه في كتابه «أصل العلويين وعقيدتهم» يعترف المؤلّف بأنه من الأمة العلوية، وهي إحدى الفرق الشيعية[1]. أما رأي أحمد زكي تفاحة في المرأة فيختلف عن رأي زكي الأرسوزي الذي بناه في حياة الأرسوزي وفكره.

---

(1) انظر المنصف بن عبد الجليل: الفرقة الهامشية في الإسلام، ص 244 ـ 245. =

فأحمد زكي تفاحة قال في المرأة: أنها تختلف عن الرجل بالطبع والخلق والفكر، ويرى «تخلّف المرأة عن الرجل في القوى الفكرية والجسدية. فالرجل يفضل المرأة من حيث تفوّقه العقلي، ومقدرته على الإدارة والإنفاق، والمرأة لا تساوي الرجل من حيث القيمة الاجتماعية والحقوقية الموضوعية. والمجتمع المثالي عند تفاحّة، هو المجتمع الذي تكون فيه المرأة مكفولة مكفيّة المؤونة للتفرّغ لأداء واجباتها العائلية ومهماتها الزوجية.

ويربط تفاحة حقوق المرأة، بحريتها الشخصية بالمناكح والحجاب والعمل، والمشاركة في الحكم، فيقرّها جميعًا، ويرى أن «بدن المرأة عورة ما خلا وجهها وكفيها وقدميها، فوجب أن تتحجب، والحجاب واجب بنصّ الشرع.. فالحجاب مانع للغواية.

وليس للمرأة، مهما كان الأمر، أن تتزوج بغير المسلم، وإن تَمّ فالزواج فاسد. أمّا مشاركة المرأة في السلطة والقضاء والجهاد، فإنها لا تكون، لأن هذه الأعمال في نظر أحمد تفّاحة، مرتبطة بروح التعقل وبعيدة عن العاطفة، وليس في المرأة عقل الرجل، وفيها عاطفة زائدة عن الحد. ويرى ان مناداة العرب وبعض المثقفين المسلمين بتحرير المرأة والمطالبة بحقوقها، ليست إلا صدى للتأثر بالفكر الغربي وهو من أسوأ ما شهد العالم العربي حاضرًا.

ويفسر تراجع الحضارات وأفولها، بتولّي المرأة القيادة، ومشاركتها في السياسة والسلطة. والمرأة المثالية برأيه هي: تلك التي كانت لزوجها طائعة، ولأبنائها مربيّة، ولأبيها منقادة.

يظن أحمد تفاحة أن الإسلام قد وجد المرأة في أبشع حال وأسوأ وضع،

= - أحمد زكي تفاحة: الإسلام عقيدة وشريعة ص 13 - ص 75 وما بعد 135 وما بعد، 208 - 271، بيروت القاهرة 1938.

- أحمد زكي تفاحة: أصل العلويين، النجف، الطبعة الأولى، المطبعة العلمية 1957.

فانتشلها بمقررات فريدة، ومنحها حقوقها وكرامتها، التي تجلّت في مكانتها في المجتمع، وفي نظام المناكح، وكذلك في لباسها وهيئتها بين الناس.

ويعتبر أن كل العصور الدينية قبل الإسلام لا ترقى إلى عهد الإسلام. والمنصف بن عبد الجليل لا يرى بأسًا من نعت هذا الموقف بالغلو في تمجيد الإسلام ومآثره لكنه يقول: «لا نتردد في الإقرار بحضارة الأمم السابقة من أهل الديانات الكتابية وغيرها، وبرقيّ الجاهلية التي انبثق منها القرآن»[1].

(1) انظر: أحمد زكي تفاحة: المرأة والإسلام، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1983.
ـ المنصف بن عبد الجليل: الفرقة الهامشية في الإسلام ص 785 ـ 788.

المصادر والمراجع

[أ]

- آرڤون هنري: **البوذية**، ترجمة هنري زغيب، المنشورات العربية، الطبعة الثانية، توزيع مؤسسة نوفل، بيروت 1985.
- آنج. و. ر (الأسقف): **انتصار المسيحية، تاريخ العالم**، جـ 4.
- آنج. و. ر: **الأديان المتنافسة، تاريخ العالم**، المجلد الرابع، الفصل الرابع والسبعون.
- آي عز الدين دوغان: **إذاعة الشرق**، 23 آذار 1995 باريس.
- أبو ريان، محمد علي: **تاريخ الفكر الفلسفي**، جـ 1، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة 1966.
- أبو زكريا، يحيى بن أبي بكر: **السيرة وأخبار الأمّة**.
- أبو شديد، أوجين إيلي: **ثلاثون عامًا من تاريخ سورية ولبنان**، 1917 ـ 1947، بيروت 1948.
- أبو منصور، فضل اللّه: **أعاصير دمشق**، بيروت 1959.
- أبوابيه جنين، أندريه إيمار: **تاريخ الحضارات العام**، ترجمة يوسف أسعد داغر، وفريد. م. داغر، منشورات عويدات، بيروت، باريس، الطبعة الثانية، 1987.
- أبي فاضل، ربيعة: **أنطون سعادة الناقد والأديب المهجري**.
- أحمد تمّام: **أوهام المؤلّفين في أحوال العلويين**، الطبعة الأولى، دار المحجّة البيضاء، بيروت 2010.
- أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، D.M.، 123 رقم 465، من 4 ـ 11 أيار.
- أركون، محمد: **الفكر الإسلامي نقد واجتهاد**، ترجمة ميشال صالح، دار الإنماء القومي، بيروت 1987.
- أركون، محمد: **مشكلة الأصول**، مجلّة الفكر العربي المعاصر، العدد 132، حزيران 1981، بيروت.
- أركون، محمد: **من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، الطبعة الثانية، دار الساقي، بيروت.**

- أرنالديز، روجية: **مظاهر الفكر الإسلامي**، دار فران، 1987.
- أسكوا ESCWA: الترجمة العربية، السلع المصنّعة وشبه المصنّعة في الجمهورية العربية السورية، اتجاهات ومشكلات وآفاق.
- أطفيش، محمد بن يوسف: **رسالة شافية في بعض التواريخ**، الطبعة الحجرية، الجزائر 1299هـ ـ 1881م.
- أمير علي إسماعيل: **القرامطة والحركة القرمطية في التاريخ**.
- أمير علي السيد: **مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي**، القاهرة 1938.
- أمين بن يحيى: **غاية الأماني في أخبار القطر اليماني**، دار الكتاب العربي، القاهرة 1968.
- أمين، أحمد: **فجر الإسلام**، بيروت، دار الكتاب العربي، 1969.
- أمين، أحمد: **ضحى الإسلام**، جـ 2، دار الكتاب العربي، بيروت 1954.
- أمين، أحمد: **فجر الإسلام**، الطبعة 14، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1978.
- أمين، مصطفى: **صفحات من تاريخ الوطن**، دار الينابيع، دمشق 2006.
- **أنساب الأشراف**: جـ 1، تحقيق محمد حميد اللّه، دار المعارف، مصر ـ القدس 1996.
- أيّوب عبد الرحمن محمد: **الشرق الأدنى، مجتمعه وثقافته**، دار النشر المتحدة، القاهرة.
- أيّوب، سامي: **الحزب الشيوعي في سورية ولبنان 1932 ـ 1958**، بيروت 1958.
- أثانوف: **إرشادات إلى علاقة فرقة أم الكتاب مع المخمّسة والنصيريين**، الموسوعة العربية، الميّسرة، حرف الألف.
- أثانوف: ملاحظات **438**، الحاشية، **أم الكتاب**، عدد 10، دورية المشرق، عدد 23 ـ 25 ـ 26، 1970.
- **إحصاء حكومة الجمهورية السورية لمحافظة اللاذقية 1959.**
- **إحصاء حكومة اللاذقية في عهد الفرنسيين 1934.**
- إخوان الصفا: **رسائل إخوان الصفا**، تحقيق خير الدين الزركلي، مصر 1928.
- إذاعة دمشق 24 أيلول 1980.
- إسماعيل، محمود: **تاريخ الفرق الإسلامية**، دار ابن زيدون، بيروت 2003.
- إسماعيل، محمود: **تاريخ الفرق الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار ابن خلدون، بيروت 2003.
- إلياس، جوزيف: **عفلق والبعث**، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1991.
- إنجيل متى: **الإصحاح الخامس**، 38 ـ 45.
- إنجيل يوحنا الإصحاح 1، الآية 1.
- **إنجيل يوحنا.**
- إيبلا: **فلسفة التناسخ**، عدد 146، 1989.

- ابن أبي حاتم: **الجَرح والتعديل**: حيدر أباد، 1371هـ ـ 1951م.
- ابن أبي الحديد: **شرح نهج البلاغة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، جـ 1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1985.
- ابن الأثير: **الكامل في التاريخ**، جـ 2، دار صادر، بيروب 1963.
- ابن الأعثم: **كتاب الفتوح**، طبعة حيدر أباد، 1968 ـ 1969.
- ابن بطوطة، أحمد: **رحلة ابن بطوطة**، جـ 2، دار صادر، بيروت.
- ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة**، جـ 1، القاهرة 1929.
- ابن تيمية، أحمد: **الفتاوى الكبرى**، تقديم وتعريف حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- ابن تيمية، أحمد: **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية**، المطبعة الأميرية 1352هـ ـ 1933م.
- ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم: **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط 3، 1955.
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن: **تلبيس إبليس**، دار الكتب العلمية، بيروت 1968.
- ابن الجوزي: **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، طبعة دائرة المعارف الإسلامية، حيدر آباد 1357هـ ـ 1938م.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد: **الدرر الكافية**، جـ 1، طبع الهند 1348هـ ـ 1929م.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني: **الصواعق المحرقة**، مصر 1375هـ ـ 1956م.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني: **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة 1959.
- ابن حزم، علي بن أحمد: **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، جـ 2، الطبعة الثانية، دار المعارف، بيروت 1969.
- ابن حزم: **الفصل في الملل والنحل**.
- ابن حوقل: **المسالك والممالك**، تحقيق دي خويه، ليدن، 1873.
- ابن خلدون، عبد الرحمٰن: **تاريخ ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر**، جـ 6 ـ 7. دار الكتاب اللبناني، بيروت 1968.
- ابن خلّكان: **وفيات الأعيان**، جـ 1 المطبعة الأميرية، مصر 1383هـ ـ 1969م.
- ابن سعد: **الطبقات الكبرى**، تحقيق حسين عبّاس، دار صادر، بيروت 1958.
- ابن سنان: **تاريخ أخبار القرامطة**، تحقيق د.سهيل زكّار، مؤسسة الرسالة ودار الأمانة، بيروت 1971.
- ابن عامر، توفيق: **مواقف الفقهاء من الصوفية**، حوليات الجامعة التونسية، العدد 39، 1955.

- ابن عبد البر، يوسف: **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، جـ 3، تحقيق علي البجاري، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.
- ابن عبد الحكم، عبد الرحمٰن بن عبد اللّه: **فتوح مصر**، نيوهايفن 1922.
- ابن عبد ربه، شهاب الدين أحمد: **العقد الفريد**، جـ 2، دار الشعب للطباعة والنشر، 1964 ـ 1966.
- ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، جـ 1، منشورات مكتبة صادر، بيروت 2009.
- ابن العبري: **تاريخ مختصر الدول**، تحقيق الأب أنطوان صالحاني اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1955.
- ابن العديم، كمال الدين عمر: **بغية الطلب في تاريخ حلب**، دمشق 1980.
- ابن عذاري أبو عبد اللّه محمد: **البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمَغرب**، جـ 1، بيروت 1950.
- ابن عربي، محيي الدين: **تفسير القرآن الكريم**، جـ 1، الطبعة الأولى، دار اليقظة العربية للترجمة والنشر، بيروت 1968.
- ابن عربي، محيي الدين: **الفتوحات المكيّة**، منشورات مكتبة صادر، بيروت 2007.
- ابن الفقيه: **مختصر كتاب البلدان**، الطبعة الأولى، بيروت 1988.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد اللّه بن مسلم: **الإمامة والسياسة**، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة، دار المعارف، 1966.
- ابن قتيبة: **المعارف**، تحقيق ثروة عكّاشة، القاهرة 1960.
- ابن كثير، عبد اللّه، عبد اللّه: **تفسير القرآن العظيم**، جـ 2، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت 1969.
- ابن المترضي: **كتاب طبقات المعتزلة**، بيروت 1961.
- ابن النديم، محمد بن إسحق بن محمد بن إسحق: **الفهرست**، مكتبة خيّاط، بيروت 1964.
- ابن هشام، عبد الملك الحموي البصري: **السيرة النبوية**، أو سيرة ابن هشام.
- الأجل، البهاء الجندي: **تاريخ اليمن وملحق به أخبار القرامطة باليمن**، طبعة مصر.
- الأذني، سليمان: **الباكورة السليمانية**، إصدار عارف تامر والأب عبدو خليفة اليسوعي، الطبعة الثانية، بيروت.
- الأرسوزي زكي: **المجموعة الكاملة**، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق.
- الأرسوزي، زكي: **بعث الأمة العربية ورسالتها إلى العالم**، دار اليقظة العربية، دمشق 1956.
- الأرسوزي، زكي: **العبقرية العربية في لسانها**، المؤلفات الكاملة، المجلد الأول، دار اليقظة العربية، دمشق 1972.

- الأرمنازي، نجيب: **سورية من الاحتلال حتى الجلاء**، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجديد، بيروت 1973.
- الأزدي، جابر بن يزيد: **جوابات الخزانة البارونية في جزيرة جربة**، تونس.
- الأسكوزي سرحان بن سعيد: **كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة**، المكتبة البريطانية، رقم 0218070.
- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل: **مقالات الإسلاميين**، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1373هـ ـ 1953م.
- الأصفهاني، أبو الفرج: **كتاب الأغاني**، جـ 2 الطبعة الخامسة، دار الثقافة، بيروت 1981.
- الأعظمي، عبد المحسن: **الحقائق الخفية عن الشيعة الفاطمية والاثني عشرية**، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة.
- الألوسي، محمود: **تفسير الألوسي روح المعاني**، جـ 1، مصر.
- الألوسي: **مختصر التحفة الإثني عشرية**، عبد العزيز الدلهوي، ترجمة غلام الأسلمي، تحقيق محب الدين الخطيب، الرئاسة العامة للإفتاء، الرياض المملكة العربية السعودية، 1404هـ ـ 1988م.
- الأمين محسن، العاملي: **أعيان الشيعة**، جـ . 1 دمشق 1963.
- الأمين، حسين: **دائرة المعارف الإسلامية الشيعية**: المجلد الأول، دار التعارف للمطبوعات، حارة حريك، بيروت 2001.
- الأنطاكي، بسيم: **علويو الأناضول**: «**القيزيل باش**»، مؤسّسة البلاغ الطبعة الأولى، بيروت 2003.
- الإبراهيم علي عزيز (الشيخ): **العلويون والتشيع**، الدار الإسلامية، بيروت 1992.
- **الاشتراكية والحرب الإنسانية**، دار الطليعة، بيروت 1960.
- الاصطخري، إبراهيم بن محمد: **المسالك والممالك**، تحقيق محمد جابر عبد العال، 1961.
- الباروني، سليمان: **الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية**، الطبعة الأولى، دار الحكمة، لندن 2005.
- الباقلاني، أبي بكر محمد بن الطيّب: تحقيق سيد أحمد صقر، الطبعة الثالثة دار المعارف بمصر 1971.
- الباقلاني: **التمهيد في الرد على الملحدة والمعطّلة والرافضة والمعتزلة**، تحقيق محمود الخضري، ومحمد هادي أبو ريدة، القاهرة 1947.
- الباني، محمد ناصر الدين: **سلسلة الأحاديث الصحاح**، المجلد الأول، المكتب الإسلامي، دمشق ـ بيروت 1979.

- البردي: **الجواهر المنتقاة**، رسالة عبد اللّه بن أباض إلى الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان.
- البزري، عفيف: **يكشف أطماع الناصرية**، دمشق 14 حزيران 1962.
- البستاني، بطرس: **قاموس محيط المحيط**، **حرف الدال**، مكتبة لبنان، بيروت 1977.
- **البعث العربي هو الانقلاب**، منشورات المكتب الثقافي لحزب البعث.
- البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن ظاهر بن محمد الإسفرائيني التميمي: **الفرق بين الفِرق**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار المعرفة.
- البغدادي، عبد القاهر: **الأكسير في علم التفسير**، تحقيق عبد القادر حسن، المطبعة النموذجية، 1977.
- البكري، صلاح: **تاريخ حضرموت السياسي**، القاهرة 1965.
- البكري: **كتاب المسالك والممالك**، تحقيق ادريان فان ليوفي، وأندريه فيري، الدار العربية للكتاب، بيت الحكمة، بيروت 1992.
- البلاذري، أحمد: **فتوح البلدان**، ط 1، القاهرة 1901.
- البلاذري: **أنساب الأشراف**، تحقيق محمد حميد اللّه، دار المعارف، مصر 1930.
- البنك الدولي: UNDP، الترجمة العربية، سورية، قضايا وآراء في قطاع الطاقة.
- البنك الدولي: تقرير التطور الدولي، 1992 ـ 1993، جدول رقم 1.
- البنك الدولي: **تقرير التطور الدولي**، 1992 ـ 1993، جدول رقم 1.
- البيروني، أبو الريحان: **الآثار الباقية عن القرون الخالية**، لايبزغ 1921.
- البيضاوي، ناصر الدين عبد اللّه: **مطابع الأنظار على والع الأنوار**، جـ 2 المطبعة الخيرية القاهرة 1323هـ ـ 1905م.
- البيطار صلاح الدين: **الثورة والثورة العربية**: **مجموع مقالات (1965 ـ 1967)**، بيروت دار الفكر العربي 1967.
- البيطار، صلاح الدين وميشال عفلق: **في القومية العربية وموقعها من الشيوعية**، 1944.
- التقرير السياسي لحزب الشعب الكردستاني 1981.
- التقرير السياسي ومقررات المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي: القيادة القومية 1970.
- التميمي خالد، محمد جعفر أبو التمن: **دراسة في الزعامة السياسية العراقية، دار الورّاق، دمشق 1996**.
- التنوخي، أبو علي المحسِّن: **الفرج بعد الشدّة**، جـ 1، تحقيق زهير العزاوي، القاهرة 1903.
- التوحيدي، أبو حيّان علي بن محمد: **الإمتاع والمؤانسة**، جـ 2، تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين.

- الجبهان إبراهيم سليمان: **الباطنيون والحركات الهدامة في الإسلام**، دار العلم، بيروت 1981.
- الجرجاني، علي بن محمد الحسيني: **كتاب التعريفات**، مكتبة لبنان، بيروت 1990.
- الجرجاني، علي بن محمد: **التعريفات؛ الاقتصاد في الاعتقاد**، بيروت 1988.
- الجرجور، توفيق: **الهجرة من الريف إلى المدينة في القطر العربي السوري**، دمشق.
- الجعفي، المفضّل بن عمر: **كتاب الصراط**.
- الجلالي، محمد رضا الحسيني: **تدوين السنّة أم تزييف الشريعة**، مجلة تراثنا، السنة التاسعة، العدد 56 ربيع الآخر من رمضان 1414هـ، 1992م.
- الجمعية الخيرية الجعفرية الإسلامية: **شيعة أهل البيت**، اللاذقية، طبع بيروت 1972.
- الجمعية الفلسفية الأردنية: **أنطون سعادة مفكرًا**، 21 أيلول 1997، عمان.
- الجنحاني، الحبيب: **تاهرت عاصمة الدولة الرستمية**، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، 1995.
- الجنحاني، حبيب: **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987 ـ 1989.
- الجنرال د.ك. بابيت: **الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة**، ترجمة طلال الكيالي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- الجهمي، يوسف: **العلويون في تركيا «القيزيل باش» الكنوز الأدبية**، الطبعة الأولى، بيروت 2003.
- الجيلاني، عبد الرحمٰن بن محمد: **تاريخ الجزائر العام**، جـ 1، دار الثقافة، بيروت 1980.
- الحارثي: **العقود الفضية في أصول الإباضية**.
- الحافظ المنذري: **الجامع الصحيح**، طبعة بولاق 1296هـ ـ 1878م.
- الحافظ، ياسين: **الهزيمة والإيديولوجية المهزومة**، بيروت 1979.
- الحداد، يوسف درّة «الأب»: **القرآن دعوة نصرانية**، منشورات المكتبة البولسية، جونية، لبنان 1986.
- الحرّاني، بن شعبة: **تحف العقول عن آل الرسول**، طهران 1376هـ ـ 1956م.
- الحرّاني، بن شعبة: **كتاب الأصفر**، مخطوط رقم 1450، المكتبة الوطنية باريس.
- **الحركات السرية في الإسلام**، دار القلم، بيروت 1973، جـ 2، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت 2005.
- الحريري أبو موسى: **العلويون النصيريون**، بيروت 1980.
- الحسيني، أمين (المفتي): **جريدة الشعب الدمشقية**، 31 تموز 1936.

- الحسيني، الشريف عبد اللّه آل علوي: **تحت راية لا إله إلاّ الله**.
- الحسيني، عبد القادر الجيلاني: **فتوح الغيب**، ضبطه محمد سالم بوّاب، دار الألباب، دمشق، بيروت 2006.
- الحسيني، عبد اللّه: **الجذور التاريخية للنصيرية العلوية**، دار الاعتصام، القاهرة 1980.
- الحكيم يوسف: **سورية والعهد العثماني**، دار النهار للنشر، بيروت 1980.
- الحكيم، حسن: **الوثائق التاريخية المتعلّقة بالقضية السورية**، الوثيقة 43، بيروت.
- الحكيم، يوسف: **ذكريات، جـ 4، سورية والانتداب الفرنسي**، دار النهار للنشر، بيروت.
- الحلاّج، الحسين بن منصور: **الديوان**، تحقيق مصطفى كامل الشيبي، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا 1994.
- الحلاج، الحسين بن منصور: **الطواسين**، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا 2000.
- الحلو، يوسف خطّار: **قصّة النصر الكبير**، دار الفارابي، بيروت 1985.
- الحلّي: **الألفين الفارق بين الصدق والمَيْن في إمامة علي**، النجف ـ العراق.
- الحلّي: **منهاج الكرامة في معرفة الإمامة**، دار العروبة، القاهرة 1972.
- الحمش، منير: **تطوّر الاقتصاد السوري الحديث**، دمشق 1983.
- الحمش، منير: **تطوّر الاقتصاد السوري الحديث**، دمشق 1983.
- الحمش، منير: **التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجدّدها**، دمشق 1992.
- الحموي، ياقوت: معجم البلدان، الجزء 4، دار صادر، بيروت 1948.
- الحميري أبو سعيد نشوان: **الحور العين**، تحقيق كمال مصطفى، دار أزال، بيروت 1985.
- الحميش، منير: **التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجدّدها**، دمشق 1992.
- الحنبلي، عباس منصور السكسكي: **البرهان في معرفة أهل الأديان**، تحقيق خليل إبراهيم الحاج، دار التراث العربي، بيروت 1980.
- الحنفي، عثمان بن عبد اللّه: **الفرق المتفرّقة بين أهل الزيغ والزندقة**، تحقيق بشّا قوتاوي، أنقرة 1961.
- الحيني عبد العال: **حركات الشيعة المتطرفين**، القاهرة 1966.
- الخزرجي: **تاريخ الكفاية والأعلام في من وُلّي من اليمن وسكنها في الإسلام**، ليدن رقم 202.
- الخصيبي، حسين بن حمدان: **رسالة التوحيد**، روّادها عيسى بن علي الجسري، مخطوط باريس، عدد 1450، ورقة 45، 46، أوردها المنصف بن عبد الجليل.
- الخصيبي، حسين بن حمدان: **الهداية الكبرى**، مؤسّسة البلاغ، بيروت 1980.

- الخصيبي: **ديوان الغريب**، ورقة 1192 ب، 1194، مخطوط منشستر، أورده المنصف بن عبد الجليل في كتابه، الفرقة الهامشية في الإسلام.
- الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد جـ 1، القاهرة 1951.**
- الخلاص، إبراهيم: **مجلة جيش الشعب**، عدد 25، نيسان 9 أيار 1967.
- الخيون، رشيد: **الأديان والمذاهب في العراق**، الطبعة الثانية، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا 2007.
- الداقوقي، إبراهيم: **صورة العرب لدى الأتراك**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996.
- الدالة، بن أحمد: **الفلسفة السياسية عند العرب**، تحقيق عمر المالكي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، بيروت.
- الدجيلي، محمد رضا حسن: **فرق الأزارقة**، النجف، العراق 1978.
- الدستور السوري: الصادر في 13 آذار 1973، في صلاحيات الرئيس.
- الدملوجي فاروق: **تاريخ الأديان**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت 2004.
- الدوري، عبد العزيز: **مقدّمة في تاريخ صدر الإسلام**، بيروت 1960.
- الديري، عبدو: **أيام مع القدر**، صفحات من الذاكرة. حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، منشورات سورية الحرّة واشنطن.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد اللّه محمد بن أحمد: **تذكرة الحفاظ**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1966.
- الذهبي، محمد حسين: **التفسير والمفسّرون**، جـ 2، الطبعة الثانية، دار الكتب الحديثة، بيروت 1976.
- الرزاز، منيف: **التجربة المرّة**، الطبعة الأولى، دار غندور، بيروت 1967.
- الرقيشي، أحمد بن عبد اللّه: **مصباح الظلام**، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد اللّه: **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت.
- الزمخشري، أبو القاسم جار اللّه محمود بن عمر: **تفسير الكاشف**، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان.
- الزين، محمد حسين: **الشيعة في التاريخ**، دار الآثار، الطبعة الثالثة، بيروت 1975.
- السالمي، عبد اللّه بن حميد: **تحفة الأعيان**، جـ 1، الكويت 1974.
- السباعي، بدر الدين: **المرحلة الانتقالية في سورية، عهد الوحدة**، 1958 ـ 1975.
- السبحاني، جعفر: **الشيعة في موكب التاريخ**، معاونية شؤون التعليم والبحوث، ط 1، 1413هـ ـ 1992م.

- السرّاج ومؤامرات الناصرية، منشورات دار الحياة، بيروت.
- السعيد، عمر: **كتاب العيون والحدائق في أخبار الحقائق**، (تحقيق فقط) جـ 4، دمشق 1972.
- السلاوي، أحمد بن خال الناصري: **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، جـ 1. المغرب الأقصى، الدار البيضاء 1954.
- السمّان، مطيع: **وطن وعسكر**، مكتبة بيسان، بيروت 1995.
- السمرقندي عياش بن مسعود: **التفسير**: تحقيق وتصحيح السيد هاشم الرسولي، المطبعة العلمية، قم، إيران.
- السهروردي: **عوارف المعارف**، دار الكتب العلمية، بيروت 1999.
- السيد، جلال: **حزب البعث**، دار النهار للنشر، بيروت، 1973.
- السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمٰن الشافعي: **الإتقان في علوم القرآن**، جـ 2، دار الفكر، بيروت 1949.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمٰن: **تاريخ الخلفاء**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة 1976.
- السيوطي، جلال الدين: **طبقات المفسّرين**، طبع لندن، 1839.
- الشبكي: **طبقات الشافعية**، جـ 3، المطبعة الحسينية الكبرى، القاهرة 1906.
- الشبيبي، كامل مصطفى: **الصلة بين التصوّف والتشيع**، بغداد 1963.
- الشريف منير: المسلمون العلويون، **من هم؟ وأين هم؟** المطبعة العمومية، دمشق 1961.
- الشماخي، أحمد بن سعيد: **مقدمة التوحيد**، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- الشماطي: **شرح مقدّمة أصول الفقه**، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم: **الملل والنحل**، جزء 6، نشر كرتون. لندن 1842.
- الشيباني كريم: **حافظ الأسد شخصية تاريخية في مرحلة صعبة**، الطبعة الثانية، 1972.
- الشيرازي، ملاّ محمد جواد: **الكواكب المُضِيَة للشيعة المَرْضية في قيام الإمامية ضد الزيدية**، جامعة بغداد، مخطوط، رقم 10.
- الصالح، محمد (الشيخ): **النبأ اليقين عن العلويين**، الطبعة الثانية مؤسّسة البلاغ، بيروت 1987.
- الصفدي، مطاع: **حزب البعث**، بيروت 1970.
- الطالباني، جلال: **كردستان والحركة القومية الكردية**، منشورات جريدة النور. الطبعة الأولى، بغداد 1990.
- الطالقاني: **الشيخية ونشأنها وتطوّرها ومصادر دراستها**، الآمال للمطبوعات، بيروت 1999.

- الطباطبائي، محمد حسين: **الميزان في تفسير القرآن**، دار الكتب الإسلامية، طهران.
- الطبراني: **مجموع الأعياد**.
- الطبري، محمد بن جرير: **تاريخ الأمم والملوك**، المجلد الأول، مراجعة نوّاف الجرّاح ط 2، دار صادر، بيروت 2005.
- الطبري، محمد بن جرير: **جامع البيان في تفسير القرآن**، جـ 1، دار المعرفة، بيروت 1978.
- الطريحي، محمد سعيد: **الديارات والأمكنة النصرانية في الكوفة**، الطبعة الأولى، بيروت 1981.
- الطوسي، أبو نصر السراج: **اللمع**، تحقيق عبد الحليم محمود، و ط، عبد الباقر سرور.
- الطيباوي، عبد اللطيف: **محاضرات في تاريخ العرب والإسلام**، دار الأندلس بيروت 1982.
- الطيباوي، عبد اللطيف: **محاضرات في تاريخ العرب والإسلام**، دار الأندلس للطباعةوالنشر والتوزيع، بيروت 1982.
- العاني: **الديوان**، **الورقة** A، 152.
- العبادي عبد المجيد: **تاريخ العالم**، المجلد الرابع، الناشر سيرجون.أ.همرتن، ترجمة وزارة التربية والتعليم المصرية، دار الثقافة للعالم، القاهرة.
- العزيز، حسين قاسم: **البابكية**، مكتبة النهضة بغداد، دار الفارابي، بيروت.
- العسكري مرتضى: **ابن سبأ وأساطير أخرى**، دار الزهراء، بيروت 1991.
- العطّار، فريد الدين: **تذكرة الأولياء**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2006.
- العظم، خالد: **المذكرات**، جـ 1، دار المتحدة، بيروت 1972.
- العقيلي، محمد أرشيد: **الشيعة منذ قيام الدولة العباسية وحتى أواسط القرن الثالث الهجري**، جامعة القديس يوسف (الجامعة اليسوعية) بيروت 1978.
- العلوي، حسن: **الخطوط الكبرى في التشيع**، دائرة المعارف الإسلامية الشيعية، دار التعارف للمطبوعات، بيروت حارة حريك، 1423هـ ـ 2002م.
- العلوي، الهادي: **الاغتيال السياسي في الإسلام**، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاشتراكية في العالم العربي، الطبعة الأولى، توزيع دار الفارابي، بيروت 1987.
- العمادي، محمد: **أضواء على بعض أوجه سياستنا الاقتصادية" محاضرة مقدمة في ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة**، دمشق 1992 ـ 1993.
- العمادي، محمد: **أضواء على بعض أوجه سياستنا الاقتصادية: محاضرة مقدمة في ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة**، دمشق 1992 ـ 1993.
- العمراني: **كتاب الأبناء**، تحقيق قاسم السمراني، ليون 1972.
- **العهد الجديد إنجيل يوحنا**: منشورات دار المشرق، بيروت 1988.

- العهد الجديد: **إنجيل متى الإصحاح السابع الآية 21.**
- **العهد الجديد**: رسالة يعقوب جـ 2.
- **العهد القديم**: سفر أشعيا، سفر الأخبار.
- العوف، بشير: **الانقلاب السوري، أسراره ودوافعه**، دمشق 1949.
- العيدروس، عبد القادر: **كتاب تعريف الأحياء بفضل الأحباء**، جـ 5، دار المعارف، بيروت.
- الغادري، نهاد: **الكتاب الأسود**، الطبعة الأولى، دمشق.
- الغزالي، أبو حامد بن محمد: **إحياء علوم الدين**، تحقيق ألبير نصري نادر، المطبعة الكاثوليكية، توزيع المكتبة الشرقية، بيروت.
- الغزالي، أبو حامد: **تهافت الفلاسفة**، تحقيق سليمان دنيا، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر، القاهرة 1957.
- الغزالي، أبو حامد: **فضائح الباطنية**، الناشر «غولدزيهر» ليدن 1911، تحقيق عبد الرحمن بدوي، مصر 1964.
- الغزالي، أبو حامد: **المقصد الأسمى**، الطبعة الثانية، القاهرة 1324هـ ـ 1906م.
- الغزي، كامل البابي الحلبي: **نهر الذهب في تاريخ حلب**، دار القلم العربي حلب سورية 1993.
- الفاضل، عيد حمود: **التشكيلات الاجتماعية والبنى الطبقية في الوطن العربي 1945 ـ 1986**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1988.
- الفيل، أحمد عيسى، **سورية في الإنقلابين الأول والثاني 1949**، دمشق 1949.
- القاضي وداد: **الكيسانية في التاريخ والأدب**، بيروت 1974.
- القدسي، صفوان: **البطل والتاريخ: قراءة في فكر حافظ الأسد السياسي**، دار طلاس، دمشق.
- **القرآن**: سورة الأعراف، سورة البقرة، سورة الإسراء، سورة النساء، سورة هود، سورة الروم، سورة التوحيد.
- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري: **الجامع لأحكام القرآن**، ط 3، دار الكتاب المصرية، القاهرة 1976.
- القزويني، محمد الكاظمي: **المناظرات**، مطبعة العرفان، صيدا ـ لبنان، 1374هـ ـ 1954م.
- القشيري، أبي محمد سهل بن عبد الله: **تفسير القرآن العظيم**، دار الكتب العربية، مصر 1329هـ ـ 1911م.
- القمّي، سعد بن عبد الله: **كتاب المقالات والفرق**، طهران 1963.

- القونوي، صدر الدين: **التفسر الصوفي للقرآن**، تحقيق عبد القادر أحمد عطار، مطبعة دار التأليف، مصر 1969.
- القيادة القطرية لحزب البعث في لبنان: **مفهومنا للوحدة العربية والتنظيم القومي**. بيروت 16 أيلول 1962.
- القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي: **الجمهورية العربية المتحدة وماذا تعني الأحزاب بالنسبة لنا**، نشرة داخلية للحزب، كانون الثاني ـ شباط 1958.
- القيادة القومية لحزب البعث: **الجمهورية العربية المتّحدة ومعنى استقالة الوزراء البعثيين: نشرة حزبية داخلية**، آذار 1960.
- القيادة القومية لحزب البعث: **حول تجربة الوحدة**، شباط 1962.
- الكاشاني، عبد الرزّاق: **اصطلاحات صوفية**، تحقيق عبد اللطيف محمد العيد، دار النهضة العربية، بيروت 1980.
- الكحلاوي، محمد: **مقارنات وبحوث التصوّف المقارن**، دار الطليعة، بيروت 2010.
- الكلاباذي: **التعرّف لمذهب أهل التصوّف**، دار صادر، بيروت 2001.
- الكوشري: **الرسالة الكوشيرية في علم التصوّف**، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الكوشري: **لطائف الإشارات**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت.
- الكوفي فرات بن هاشم فرات: **تفسير فرات الكوفي**، المطبعة الحيدرية النجف.
- الكيالي، عبد الوهّاب: **موسوعة السياسة**، جـ 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، بيروت 1993.
- الكيّالي، عبد الوهّاب: **موسوعة السياسة**، الطبعة الثانية الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1991.
- الكيني، الرازي: **الأصول من الكافي**، تصحيح علي أكبر الغفاري، المجلد الأول، دار صعب، ودار المعارف، بيروت 1981.
- اللاذقي، محيي الدين: **ثلاثية الحكم القرمطي**، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة 1933.
- المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث، أيلول 1966: مكتب النشر والإعلام، دمشق.
- المدرسي، محمد تقي: **الفكر الإسلامي مواجهة حضارية**، الطبعة الخامسة، دار البيان، بيروت 1988.
- المرتضى، أحمد بن يحيى: **المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل**، تصحيح توما أرنلد، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن 1316هـ ـ 1898م.
- المظفّري، محمد: **الشيعة الإمامية**، دار نعمان، النجف.
- المظلوم حسين محمد: **العلوية**، دار المحجّة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ الضاحية، الطبعة الأولى 2009.

- المفيد: **أوائل المقالات**، المطبعة الحيدرية النجف.
- المقدسي، شمس الدين أبي عبد اللّه: **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، وزارة الثقافة السورية، دمشق 1980.
- المقدسي، شمس الدين: **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، مكتبة صادر، بيروت.
- المقرّي، أحمد التلمساني: **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت 2008.
- المقريزي، تقي الدين أبي العبّاس أحمد بن علي: **كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقريزية**، دار صادر، طبعة جديدة بالأوفست، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، القاهرة.
- المنصف بن عبد الجليل: **الفرقة الهامشية في الإسلام**، دار المداد الإسلامي، بيروت 2005.
- الموسوي، عبد الرسول: **الشيعة في التاريخ**، مكتبة مدبولي، القاهرة 2004.
- الموسى، علي محمد: **الإمام علي والعلويون**، توزيع دار الفتاة للطباعة والنشر، دمشق 2002.
- الموصلّي، منذر: **البحث عن الذات ـ الجذور، العلويون السوريون، الأصول والانتماء**، الطبعة الثانية، مطابع الداية، دمشق 2008.
- الميداني، أحمد: **مجمع الأمثال**، تحقيق محمد محيي الدين عبد المجيد، جـ 1، بيروت 1972.
- المير، جوليات: **مذكرات الأمينة الأولى، حوليات المير (زوجة أنطون سعادة)**.
- النشّار، سامي: **نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام**، جـ 3، الطبعة التاسعة، دار المعارف، مصر 1996.
- النشرة الدورية للقيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، آب 1961.
- النشرة السنوية للمصرف السوري المركزي لعام 1992 مجلد 2930.
- النشرة السنوية للمصرف السوري المركزي لعم 1992 مجلد 2930.
- النوبختي أبو محمد الحسن بن موسى: **فرق الشيعة**، المطبعة الحيدرية، النجف، العراق 1936.
- النويري، أحمد عبد الوهّاب: **نهاية الأرب في فنون الأدب**، القاهرة 1923 ـ 1950.
- النيسابوري، الشيخ محمد حسن باديناني: **العلويون**، مركز الشرق الأوسط الثقافي، بيروت ـ دمشق، الطبعة الأولى، 2008.
- الهاشمي، طارق علي: **النظام السياسي للجمهورية العربية المتحدة**، باريس 1966.
- **الهفت والأظلة، الهفت الشريف**.

- الهمداني، أحمد بن إبراهيم: **مختصر كتاب البلدان**، دار المعارف، مصر، القاهرة.
- الهمذاني، عبد الجبار بن أحمد: **فرق وطبقات المعتزلة**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ـ مصر 1972.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1993. المجلد التاسع، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت.
- **الوحي المحمدي**: عز الدين للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت 1983.
- الوحيدي، جبر طالب عبد اللّه: **موازنة بين التفسير الصوفي والتفسير السنّي**، جامعة القديس يوسف (الجامعة اليسوعية) بيروت 1991.
- الوسياني، أبو يعقوب بن إبراهيم: **الدليل لأهل العقول**، دار الكتاب المصرية، القاهرة.
- الولي، طٰه: **القرامطة أول حركة اشتراكية في الإسلام**، دار العلم، بيروت 1981.
- اليعقوبي، أحمد: **تاريخ اليعقوبي**، جـ 2، دار بيروت ـ دار صادر، بيروت 1960.
- اليماني، الحمادي: **أسرار الباطنية وأخبار القرامطة**، ذكره طادروس طراد في كتابه الحركة القرمطية في العراق والشام والبحرين وأهميتها التاريخية، دار عشتروت للنشر. دمشق ـ الحسكة 2002.
- اليمن، منصور: **تأويل الزكاة**، ليدن، رقم 1.
- شهاب، الأمير فريد: **أوراق الأمير فريد شهاب**، 1949.
- لحدو إسحق (الأرخيدون): **ديارات سريانية من «زباداي»**، المكتبة السريانية، حلب، سورية 2004.
- ميغو ليفسلي أ.س: **أسرار الآلهة والأديان**، ترجمة دكتور حسّان ميخائيل إسحق، منشورات دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق.

[ب]

- باني، عزّت مرقت: **نماذج من مذاهب الفرق الإسلامية**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة 1991.
- بدر الدين، صلاح: **حول العلاقات الكردية العربية، مبادئها وواقعها وآفاقها**، بيروت 1981.
- بدوي، عبد الرحمن: **مذاهب الإسلاميين، جزء 2**.
- بروك، سيبستيان: **تعليم الآباء السريان الصلاة**، ترجمة م. مبارك إلى الفرنسية بعنوان «الصلاة والحياة الروحية بحسب الآباء السريان في كلمة الشرق: Parol D'orient، مجلد 26، 2001.
- بروك، سيبستيان: **العين المنيرة، الرؤيا الروحية للقديس افرام السرياني**، ترجمة دار رانس الروحانية الشرقية، بلفونتاف 1950.

- بروكلمان، كارل: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة نبيه أمين فارس، منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت 1988.
- بريديل، كيت: **الأديان الناشئة ـ في الشرق الأقصى، تاريخ العالم**.
- بزّون، حسن: **القرمطية بين الدين والثورة**.
- بشّور، وديع: **سورية صنع دولة وولادة تاريخ**، مطبعة اليازجي اللاذقية ـ سورية.
- بشّور، وديع: **سعادة ونهجه وفكره**، توزيع دار بيسان، بيروت 1998.
- بطرس، أنطوان: **سعادة من التأسيس إلى الاستشهاد**، مجلد 1 ـ 2 كتب للنشر، بيروت 2011.
- بقرادوني، كريم: **لعنة وطن**، الطبعة الخامسة، عبر الشرق للمنشورات، بيروت 1984.
- بكداش، خالد: **تقرير في اجتماع الحزب الشيوعي الكامل في سورية ولبنان**، أيلول 1942.
- بكداش، خالد: **الحزب الشيوعي في النضال لأجل الاستقلال والسيادة الوطنية**، بيروت 1944.
- بكداش، خالد: **الحزب الشيوعي في سورية ولبنان، سياسته الوطنية وبرنامجه الوطني**، بيروت أيار 1940 (خطاب).
- بكداش، خالد: **النضال في سبيل الجبهة الوطنية، وفي سبيل حكومة وطنية ديمقراطية في سورية**، دمشق ـ بيروت، 1945.
- بكداش، خالد: **التقرير السياسي إلى المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري**، 1986.
- بل، ألفرد: **تاريخ الفرق الإسلامية في الشمالي الأفريقي**، ترجمة عبد الرحمٰن بدوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1985.
- بلاسيوس، أسيست: **ابن عربي حياته ومذهبه**، ترجمة عبد الرحمٰن بدوي، وكالة المطبوعات ـ الكويت.
- بلانشيا: **تاريخ الفكر الأندلسي**، ترجمة حسين مؤنس، جامعة القاهرة المكتبة الثقافية الدينية 1955.
- بلينك، بت هل: **مدراش**، الطبعة الثالثة، القدس 1967.
- بلّوز، نايف: **بعض الملامح الحضارية**، مجلة دراسات عربية تشرين الثاني 1972.
- بن قاسم، عبد الرحمٰن بن محمد: **مقدمة التفسير**، مطبعة الترقي دمشق 1375هـ.
- بن علي، حمزة: **عقائد النحل**، دار الكتب المصرية القاهرة.
- بندلي، جوزي: **من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام**، منشورات الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين بيروت.
- بوليه، روبير: **مجموعة رسائل يوحنا الدالياتي في بحث الآباء الشرقيين**، المجلد 39 كرّاس 3 رقم 180. تونهارت 1978.

- بعمّرة، محمود الشيخ: **رسالة**، مخطوط باريس عدد 1449.
- بيرتش، فولكر: **الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد**، المعهد الألماني للدراسات الشرقية، هانبورغ، ألمانيا، النسخة العربية.
- بيرك، جاك ـ غولدزيهر: **مجلة الوسط**، عدد 96. 29 تشرين الثاني لندن 1993.
- بيرك، جاك: **عالم العرب السياسي**، المجلد الحادي والعشرون، دائرة المعارف الفرنسية، باريس 1957.
- بيان القوميين الاجتماعيين في 16 حزيران 1949.
- بيكر، إليزابيت: سورية من 1940 ـ 1973.
- بيكر، إليزابيت: **سياسة وعسكر**، العمليات السياسية في الأحزاب العسكرية، سكيمور باريس 1981.

[ت]

- تامر، عارف: **القرامطة أصلهم نشأتهم ـ حربهم**، مكتبة الحياة، بيروت 1979.
- تامر، عارف: **الحكم الجعفرية للإمام جعفر بن محمد**، المطبعة الكاثوليكية، دار المشرق، بيروت 195.
- تسيهر، جواد: **مذاهب التفسير الإسلامي**، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار. مكتبة الخانجي 1959.
- تفّاحة، أحمد زكي: **أصل العلويين**، الطبعة الأولى، المطبعة العلمية النجف 1957.
- تور، اندريه: **التصوّف الإسلامي**، ترجمة عدنان عبّاس علي الطبعة الأولى، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا 2003.

[ج]

- جاليان، جيرارد: **المأساة الكردية**، ترجمة عبد السلام النقشبندي، دارتاراس للطباعة والنشر إربيل 2007.
- جبور، جورج: **تاريخ صافيتا في القرن التاسع عشر**، دار الحوار للنشروالتوزيع، اللاذقية، سورية 1993.
- جبور، جورج: **العروبة والإسلام في الدساتير العربية**، دار الرها، حلب سورية 1993.
- جبور، جورج: **الحياة الحزبية في سورية ومستقبلها**، دمشق 2004.
- جفري، بارندر: **المعتقدات الدينية لدى الشعوب**، ترجمة إمام عبد الفتّاح إمام، عالم المعرفة عدد 173 أيار، الكويت 1993.

- جمعة، سعد: **معركة المصير**، بيروت 1968.
- جندي، سامي: **البعث**، دار النهار للنشر، بيروت 1969.
- جواد، سعد ناجي: **دراسات في المسألة القومية الكردية**، الدار العربية للعلوم، بيروت 2005.
- جورافسكي، إلكسي: **الإسلام والمسيحية**.

[ح]

- حاماتي، هنري: **أفكار ومباحث فلسفية**، الجزء الخامس، بيروت 2001.
- حبّي، يوسف «المونسنيور»: **الأديرة قواعد ثقافية وتثقيف «الترهب في التراث السرياني»**، مركز الدراسات والأبحاث الرعوية إنطلياس ـ لبنان 1998.
- حتّي، فيليب: **تاريخ العرب المطوّل**، دار غندور للنشر بيروت 1994.
- حتّي، فيليب: **تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين**، الجزء 2 دار الثقافة، بيروت 1983.
- حدّاد، جورج: **سورية ولبنان في العصر الحديث**، دار الحياة بيروت 1950.
- حسن، إبراهيم حسن: **تاريخ الإسلام السياسي**، الطبعة 7 الجزء السابع، القاهرة 1963.
- حسن، إبراهيم حسن: **تاريخ الدولة الفاطمية**، الطبعة 2 مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1964.
- حسن، حامد: **التاريخ العربي الإسلامي**، مقدمة الكتاب، بيروت 1981.
- حسين، طه: **الفتنة الكبرى**، دار المعارف، مصر 1948.
- حلباوي، يوسف: **سورية: دراسة تقييمية لبلاد نامية**، 1956.
- حوراني، سمير: **سورية ولبنان**، لندن 1946.
- حوراني، أكرم: **مذكّرات**، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- حوراني، ألبرت: **الإسلام في الفكر الأوروبي**، الأهلية للتوزيع والنشر، بيروت 1991.
- حوراني، ألبرت: **سورية ولبنان**، 1949.

[خ]

- خسرو، ناصر: **سفرنامة**، تحقيق يحيى خشّاب، الطبعة 1، القاهرة 1945.
- خليفة، إلياس «الأب»: **الترّهب في التراث السرياني**، مركز الدراسات والأبحاث المشرقية، إنطلياس 1998.
- خليفات، محمد عوض: **نشأة الحركة الإباضية**، الطبعة 1، دار الحكمة، لندن 2009.
- خليل، أحمد خليل: **أصول الإسماعيلية والفاطمية والقرمطية**، دار الحداثة، بيروت 1980.
- خوري، فيليب: **سورية والانتداب الفرنسي**، ترجمة ونشر الأبحاث العربية، بيروت 1997.

- خونده، محمد: **تاريخ العلويين وأنسابهم**، دار المحجّة البيضاء، بيروت 2004.
- خياط، بن خليفة: **كتاب الطبقات**، بغداد 1967.
- خياط، نادرة: **المشرقية والصلاة في القلب**، مركز الدراسات والأبحاث الرعوية، إنطلياس لبنان.
- خياط، نادرة: **صلاة القلب السريانية أو الصلاة في القلب**، نصوص مأخوذة من يوحنا الدلياتي ويوسف حزايا، مركز الدراسات المشرقية، إنطلياس ـ لبنان.
- خير اللّه، سعيد: **الدعاة الإسلاميون في العصر العباسي**، الطبعة الأولى، دار الحصا، دمشق 1993.
- خير، صفوح: **دراسة في البناء الحضاري والكيان الاقتصادي**، وزارة الثقافة دمشق 1985.
- خيّون، رشيد: **الأديان والمذاهب بالعراق**، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا 2007.

[د]

- دانكوس، هيلين كارير: **السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد اللّه إسكندر، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983.
- داوود، عبد المنعم: **نشأة الشيعة الإمامية**، مطبعة الإرشاد، بغداد 1968.
- دستور البعث العربي الاشتراكي، المواد 1 ـ 3 ـ 14 ـ 16 ـ 18 ـ 26 ـ 31 ـ 34 ـ 42.
- دليلة، عارف: **تجربة سورية مع القطاعين، العام والخاص**، ومستقبل هذه التجربة في القطاع العام والخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1990.
- دندشلي، مصطفى: **حزب البعث العربي الاشتراكي**، 1940 ـ 1960 لبنان، 18 آب 1979.
- دوسّو، رينية: **تاريخ النصيريين ودينهم**.
- دونتي، كارولين: **الاستثناء السوري بين الحداثة والمقاومة**، ترجمة لما عزّت، منشورات مكتبة رياض الريّس، بيروت 2012.
- دونا لدسون: **عقيدة الشيعة**، ترجمة ع. م. مطبعة السعادة 1946.
- دويوي: **النص المراوغ، الحرب العربية الإسرائيلية**، النص العربي، لندن.
- ديب، كمال: **تاريخ سورية المعاصر**، من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011. دار النهار للنشر، بيروت 2011.
- دي خويه، ميكال يان: **القرامطة**، ترجمة وتحقيق حسني زينة دار ابن خلدون، بيروت 1986.
- دي ساسي: **الدروز**، المقدمة.
- ديورانت، ول: **قصّة الحضارة**، الجزء 1 ـ 2 من المجلّد الرابع رقم 13 دار الجيل، بيروت 2010.

[ر]

- رابين، إسحق، **مذكرات رابين**، لندن 1969.
- راشيه جاك: **البحث عن اشتراكية**، سورية «لورين» رقم 4، 1957.
- ربّاط، إدمون: **الوحدة السورية والصيرورة العربية**، باريس 1946.
- رضائي، علي أكبر: **فهرسَ الفرق الإسلامية**، المصادر العامة، المصادر العلوية الطبعة الأولى، دار الروضة، بيروت ـ دار الشمال طرابلس الشام 1992.
- روندو، بيير: **الميول الإقليمية والوحدوية السورية**، L'oriant لوريان، رقم 5، 1958.
- روندو، بيير: **مسألة الإسكندرونة شيام** CHEAM، 1938.
- ريموند، إندريه: **سورية من المملكة إلى الاستقلال**، باريس 1980.

[ز]

- زريق، قسطنطين: **الوعي القومي**، بيروت 1940.
- زغلول، الشحات السيد: **الاتجاهات الفكرية في التفسير**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية 1977.
- زكريا أحمد، وصفي: **عشائر الشام جزء 2، دار اليقظة العربية، دمشق 1947**.
- زكي، رمزي: **مجلة الأهرام الاقتصادية**، القاهرة 19 كانون الثاني 1987.
- زهر الدين، صالح: **الحكومة العثمانية في أرمينيا الغربية**، دار الندوة الجديدة، بيروت 1996.
- زهر الدين، عبد الكريم: **مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية**، أيلول 1961/آذار 1963. دار الاتحاد، بيروت 1968.
- زيني، حسني: **القرامطة** (ترجمة)، دار ابن خلدون، بيروت 1978.
- زين، محمد علي: **معتزلة اليمن**، دار العودة، بيروت 1981.

[س]

- سانجيا، إفاريس.ك: **سنجق الإسكندرون**، هاتاي، دراسات في العلاقات السورية ـ التركية ـ الفرنسية، مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، دمشق 1980.
- سعادة، أنطون: **الآثار الكاملة**، الجزء 3، بيروت 1968.
- سعادة، أنطون: **المحاضرات العشر**، الأعمال الكاملة، بيروت.
- سعادة، عبد الله: **أوراق قومية**، الطبعة الأولى، بيروت 1987.
- سعد، علي حسين: **إشكاليات الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النص الكتابي والواقع المتغير**، «أطروحة ودكتوراة» جامعة القديس يوسف، بيروت 1997.

- سعيد، إدوار: **الاستشراق**.
- سليم، عبد الله: **مع بن عبيد الله الثقفي**: بيروت 1996.
- سليم، يوحنا: «الأباتي»: **الترهّب في التراث السرياني في القرون الأولى للمسيحية**، مركز الدراسات والأبحاث الرعوية، إنطلياس، لبنان 1998.
- سليمان، محمد عبد الرزاق: **نظام الحكم في الإسلام**، هل هو الخلافة؟ أطروحة دكتوراة، الجامعة اليسوعية، بيروت 1990.
- سنيس ولتر: **الزمان والأزل**، ترجمة دكتور زكريا إبراهيم، المؤسّسة الوطنية للطباعة والنشر، بيروت 1967.
- سورديل، دومينيك: **الإسلام**، ترجمة خليل الجر، المطبعة البولسسية، جونية ـ لبنان 1977.
- سيدرات، ميشال: **السكان والدولة والمجتمع في سورية اليوم وما بعد**، 1980.
- سيزغين: **تاريخ المدوّنات العربية**.
- سيل، باتريك: **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، التاريخ والمكان غير موجودين.
- سيل، باتريك: **الصراع على سورية**، ترجمة سمير عبده، محمود فلاحة، دار الأنوار، بيروت 1968.
- سيل، باتريك: **استراتيجية الرئيس حافظ الأسد الإقليمية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 10، 1996.
- سيف، رولان: **سعادة زعيم للمستقبل**، الطبعة الأولى، بيروت 1999.

[ش]

- شابري، لورانت ـ شابري آني: **سياسة وأقليات في الشرق الأدنى**، ترجمة ذوقان قرقوط، مكتبة مدبولي، القاهرة 1991.
- شابيرو، ليونار: **المعارضة السياسية في الدول ذات الحزب الواحد**، دار النهار للنشر، بيروت 1973.
- شامية، جبران: **هل الاشتراكية الوحيدة للحياة الأفضل**، سلسلة الفكر العربي، دار الكتاب الجديد، بيروت.
- شامور، رضاشاه: **صحيفة حرييت التركية**، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، 21 آب 1994.
- شبيبي، مصطفى: **الصلة بين التصوّف والتشيّع**، دار الأندلس، بيروت 1932.
- شتروطمان. ر: **مجموع الأعياد**، تحقيق في مجلة الإسلام، المجلد 27، عدد تموز 1941، هامبورغ.

- شرابي، هشام: **النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1990.
- شرف الدين، ابن عبد الحسين: **المراجعات**، مطبعة الآداب ـ النجف، العراق.
- شرف الدين، تقي: **النصيرية**، دراسة تحليلية، الطبعة الأولى، بيروت 1983.
- شلبي، حاجي مصطفى خليفة: **كشف الظنون**، جزء 2.
- شيمل آن ماري: **الأبعاد الصوفية في الإسلام وتاريخ التصوّف**، ترجمة محمد إسماعيل السيد، ورضا حامد، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا 2006.
- شاكر، محمود: المكتب الإسلامي، بيروت 1979.
- صافي، إبراهيم «العماد»: **سورية جيش مُدافع وتاريخ نضالي مشرّف**، دمشق 2007.
- صبحي، أحمد محمود: **نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية**، دار المعارف، مصر 1949.
- صبري، محمود: **العفلقية وقضية الانقلاب**، مجلّة الغد، العدد الأول، شباط 1964.
- صحيفة الأنترنشنال هيرالد تريبون: مقال مترجم إلى اللغة العربية بعنوان «**الجواسيس قد يخدعون القسم**» عدد تموز 1985.
- صليبا، جميل: **المعجم الفلسفي**، مادة وحي: الشركة العالمية للكتاب، بيروت 1994.

[ط]

- طادروس، طراد: **الحركة القرمطية في العراق والشام والبحرين**.
- طفيش، محمد بن يوسف: **الإمكان في ما جاز أن يكون وكان**، الجزائر 1229هـ ـ 1813م.
- طلاس، مصطفى: «**العماد**»: مرآة **حياتي فيء العقد الثالث**، دار طلاس، دمشق، 1968 ـ 1978.
- طويل، محمد غالب: **تاريخ العلويين**، دار الأندلس، بيروت 2000.
- طيباوي، عبد اللطيف: **تاريخ سورية الحديث**، لندن، 1969.

[ع]

- عازار، افرام: **جذور الحياة الرهبانية عن أفراهاط: الترهُّب في التراث السرياني**، جـ 2، مركز الدراسات والأبحاث المشرقية، إنطلياس، لبنان 1998.
- عبّاس، أحمد صالح: **اليمين واليسار في الإسلام**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1973.
- عبّاس، أحمد هاشم: **الصراط في عبادات الشيعة العلويين**، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت 2003.
- عبّاس، إميل آل معروف: **تاريخ العلويين في بلاد الشام منذ فجر الإسلام إلى تاريخنا المعاصر**، جـ 3، دار الأمل والسلام، 2013.

- عبد الحق، مفتاح: **الخطاب الصوفي ـ مقاربة وظيفية**، بيروت ـ الدار البيضاء 2005.
- الحمد، عبد الحميد: **الرهبنة والتصوّف**، دمشق 2004.
- عبد الرحمن، محمود: **الشيخ صالح العلي قائد وقضية**، مكتبة شاس طرطوس، سورية.
- عبد الرازق، محمود إسماعيل: **الخوارج في بلاد المغرب**، الدار البيضاء ـ المغرب.
- عبد الحق، المنصف: **التجربة الصوفية عند ابن عربي**، منشورات عكاظ، المغرب 1998.
- عبد الكريم، أحمد: **أضواء على تجربة الوحدة**، أطلس، دمشق، 1962.
- عبده، سمير: **حافظ الأسد يحكم سورية 1970 ـ 2000**، مكتبة بيسان، بيروت 2011.
- عبده، سمير: **العلويون في سورية**، دار حسن ملص، دمشق 2007.
- عبده، محمد: **الأعمال الكاملة في تفسير القرآن**، جـ 5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1973.
- عبد المسيح، جورج: **من يوميات جورج عبد المسيح**، 1986.
- عزام، جان «الخوري»: **الترهّب في التراث السرياني**، جـ 2، مركز الدراسات المشرقية، إنطلياس ـ لبنان 1999.
- عز الدين، نجلاء: **العالم العربي**، ترجمة محمد عوض إبراهيم، دار إحياء الكتاب العربي.
- عفلق، ميشال: 1929 ـ 1933، جريدة الأيام الدمشقية 16 تشرين الثاني 1934 و3 أيار 1935.
- عفلق، ميشال: الطليعة العدد 6، السنة الثالثة، حزيران 1936.
- عفلق، ميشال: **في سبيل البعث**، الطبعة الرابعة، دار الطليعة، بيروت 1970.
- عفلق، ميشال وصلاح البيطار: **في القومية العربية وموقفهما من الشيوعية**، 1944.
- عفلق، ميشال، أكرم الحوراني، منيف الرزاز، جمال الأتاسي: **حول القومية والاشتراكية**، القاهرة 1957.
- عفلق، ميشال، أكرم الحوراني، صلاح البيطار: **اتحاد مصر وسورية**، مجموعة من المقالات والخطابات، القاهرة.
- عفيفي، أبو العلاء: من ابن استقى **ابن عربي فلسفته الصوفية**، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1993.
- علوان، إبراهيم: **مشكلات الشرق الأوسط**، منشورات المكتبة العصرية، صيدا ـ لبنان 1968.
- علي، أسعد: **معرفة الله والمكزون السنجاري**، جـ 1 ـ 2، دار السؤال للنشر، دمشق 2009.
- علي، محمد أحمد: **العلويون في التاريخ**، مؤسّسة النور للمطبوعات، الطبعة الأولى، بيروت 1997.
- عليان، محمد عبد الفتّاح: **قرامطة العراق في القرنين الثالث والرابع هـ**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1970.

- علّوش، ناجي: **الثورة والجماهير**، دار الطليعة بيروت.
- علي، إبراهيم: **العلاقة المتبادلة بين توزيع السكان والتنمية في القطر العربي السوري**، المكتب المركزي للإحصاء وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، الندوة الدولية حول السكان والتنمية، وأهمية الرقم الإحصائي، حمص 25 ـ 27، تشرين الأول 1928.
- عمارة، محمد: **التراث في ضوء العقل**: الطبعة الأولى، دار الوحدة، بيروت 1980.
- عمار، نجم الدين: تحقيق حسن سليمان محمود: القاهرة 1967.
- عمران، محمد: **تجربتي مع الثورة**، بيروت 1970.
- عواد، رياض سليمان: **حافظ الأسد والسلام في الشرق الأوسط**، دار الآداب والعلوم، دمشق 1996.
- عنان، محمد عبد اللّه: **تاريخ الجمعيات السرية والحركات الهدامة**، دار هلال، القاهرة، 1926.

[غ]

- غالب، مصطفى: **أعلام الإسماعيلية**، دار اليقظة العربية، بيروت 1964.
- غالب، مصطفى: **الحركات الباطنية في الإسلام**، دار الكاتب العربي، بيروت.
- غالب، مصطفى: **القرامطة بين المد والجزر**، دار الأندلس، بيروت 1975.
- غصن، أمينة: **مجلة أخبار الأدب**، 1 حزيران 2003.
- غولدزيهر: **العقيدة والشريعة في الإسلام بالبلاد العربية**، ترجمة يوسف موسى، القاهرة 1959.
- غولدزيهر: **المذاهب الإسلامية**.

[ف]

- فاخوري، حنا، خليل الجر: **تاريخ الفلسفة العربية**، الطبعة الثانية الجزء 1، دار الجيل، بيروت 1982.
- فاخوري، حنا، خليل الجر: **تاريخ الفلسفة العربية الجزء الثاني، دار الجيل، بيروت 1982**.
- فاندام، نيقولاوس: **الصحف السورية**، 21 شباط 1973.
- فرد، هاليدي: **تصحيح المفاهيم التاريخية عند الإسلام والحركات السياسية**، مجلّة معلومات، عدد 3 أيار 1993.
- فرزات، محمد حرب: **الحياة الحزبية في سورية بين 1905 ـ 1908**، دار الرواد، دمشق 1955.
- فنصة، نذير: **أيام حسني الزعيم**، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية، بيروت 1983.

- فلهاوزن، يوليوس: **أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام**، ترجمة عبد الرحمٰن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1958.
- فلوتن، فان: **السيادة العربية والشيعية والإسرائيليات في عهد بني أمية**، ترجمة د.حسن إبراهيم حسن، وزكي إبراهيم، الطبعة الأولى، القاهرة.
- فون هوزن: **جندي من أجل السلام**، لندن 1966.
- فيلرس، جاك: **الفلاحون في سورية والرّق الأدنى**، باريس 1946.
- فيتشر.ب: **الشرق في مرآة الغرب**، دار سيراس للنشر.

[ق]

- قاسم، غني: **تاريخ التصوّف الإسلامي**، ترجمة صادق نشأت، القاهرة 1972.
- قاسملّو، عبد الرحمٰن: **كردستان والأكراد**، المؤسّسة اللبنانية للنشر، بيروت.
- قبرصي، عبد الله: **عبد الله القبرصي يتذكر**، دار الفرات 2004. دار فكر 1982، دار الحداثة 1996، بيروت.
- قرقوط، ذوقان: **الحركة الوطنية في سورية**.
- قصير، سمير: **حرب لبنان، من الخلاف الوطني إلى النزاع الإقليمي**، دار نشر سيرموك، باريس 1994.
- قيس بن سليم: **كتاب سليم بن قيس أو الشقيفة، المطبعة الحيدرية، النجف ـ العراق.**

[ك]

- كاريه، أوليفيه وجرار ميشو: **الإخوان المسلمون**، 1928 ـ 1982، باريس 1982.
- كاش، آلين: **النشرة السنوية للشرق الأوسط**، الإيكونومست البريطانية، الطبعة العربية، مطبعة دوناكيان، لبنان 1977.
- كاشف الغطاء، محمد حسين: **أصل الشيعة وأصولها**، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت 1954.
- كاشف الغطاء، محمد الحسين: **الفردوس الأعلى**، تصحيح محمد حسين الطبطبائي، دار المحجة البيضاء، دار الرسول الأكرم، بيروت 2001.
- كاهن، كلود: **تاريخ العرب والشعوب الإسلامية**، ترجمة بدر الدين القاسم، دار الحقيقة، بيروت 1977.
- كارلتون، ألفرد: **الانقلاب السوري**، 1949، ميديل إيست جورنال، العدد الرابع، 1950.
- كتاب تعليم الديانة النصيرية: المكتبة الوطنية باريس.
- كتاب الجموع: السورة السادسة، سورة السجود.

- كتاب الأسوس: وهو كتاب معرفة حكمة سليمان بن داوود، مخطوط باريس.
- كرد، علي محمد: **أمراء البيان**، القاهرة.
- كريمر، فون: **تاريخ الأفكار البارزة في الإسلام**، ألمانيا، 1868.
- كلاّس، خليل: **أردناها وحدة وأرادوها مزرعة**، دمشق، أيار 1968.
- كلفيرا، جان إيف: **مذكّرات كارل ماركس**، ترجمة سهيل إلياس، المطبعة الكاثوليكية، توزيع المكتبة الشرقية، بيروت 1960.
- كناڤيه، بيار: **المسيحية عبر تاريخها في المشرق**، مجلس كنائس الشرق الأوسط، بيروت 2001.
- كوردزمان، أنطوني. هـ: **الميزان العسكري العربي ـ الإسرائيلي وفن العمليات**.
- كوڤيه «الجنرال»: رئيس الاستخبارات العامة في فرنسا، مستند رقم 10.
- كورنو، أوغست: **أصول الفكر الماركسي**، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، منشورات دار الآداب، بيروت 1970.
- كولر، جون: **الفكر الشرقي القديم**، ترجمة كامل يوسف حسين. عالم المعرفة، عدد 199، الكويت، تموز 1995.
- كولتون. ج. ج: **الديرية أسبابها ونتائجها، تاريخ العالم**، جزء 4 الفصل الأول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1935.
- كولبيه روبير: **الروحانيات السريانية وخبرتها الصوفية، جذورنا**، منشورات مركز الدراسات المشرقية، انطلياس، لبنان.

[ل]

- لويس، برنارد: **أصول الإسماعيلية والفاطمية والقرمطية**، الطبعة الأولى، دار الحداثة، بيروت 1986.
- لونغونيس: **الطبيعة الطبقية للدولة السورية تقارير** «MERIP»، المجلّد الرابع رقم 77، 1974.
- لينبول، ستانلي: **العصر الذهبي لحضارة العرب، تاريخ العالم**، المجلد الرابع، إشراف السير جون أ. هامرتن، مكتبة النهضة المصرية.

[م]

- ماديلونغ. ن: **دورية الإسلام**، عدد 38، 1963.
- ماسينيون، لويس، سلمان بك: **البدايات الروحانية للإسلام الفارسي**، 1934.
- ماسينيون، وكراوس: **أخبار ومناجاة الحلاّج**، تحقيق: منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا 2000.

- ماسينيون لويس: **موسوعة الإسلام**، الطبعة الأولى.
- ماير غونتر: **التحول في أشكال الحياة، في أشكال الاقتصاد السوري**، الترجمة العربية.
- مجلة الطليعة السورية، عدد 3 السنة الثالثة 1936.
- مجلة الطليعة الدمشقية، عدد السنة الثانية، حزيران 1930.
- مجلة شؤون الشرق الأوسط: العدد 63، بيروت ـ لبنان.
- مجلة الآداب اللبنانية: العدد 9 ـ 10، تشرين الأول 2001.
- مجلة مغرب مشرق: عدد 60، تشرين الثاني ـ كانون الأول، 1983، **سورية قبل مواجهة التحدّي**.
- مجلة الإيكونومست البريطانية: **النشرة السنوية للشرق الأوسط**، الطبعة العربية، شركة نشر الشرق الأوسط المحدودة 1977.
- مجلة مشرق مغرب: إليزابيت بيكر: **هل ثمّة مشكلة طائفية في سورية**، عدد 87، كانون الثاني 1980.
- مجلة مشرق مغرب: لويس دوكلاس، **ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي**، العدد 67 ـ 1975.
- مجلّة مشرق مغرب، لوران شابري: **تشغيل خط الأنابيب العراقي ـ التركي، والخلاف السوري العراقي**، عدد 77، تموز أيلول 1977.
- مجلة المجتمع الكويتية الأسبوعية، 21 تموز 1981.
- مجلة المعرفة عدد 113/ 1971، منشورات وزارة الثقافة السورية.
- مجلة دنيا العرب (اليونان) 1988.
- مجلة الاجتهاد، عدد 13، 1991، الكاتب رضوان السيد.
- مجذوب، سمير: **تفسير غرائب القرآن**، جامعة القديس يوسف، بيروت.
- محاضر مجلس النواب السوري: تاريخ 15 و25 نيسان 1950 و29 تموز 1950، مجلس النواب السوري. . الدستور السوري لعام 1950.
- محفوظ علي حسين: **الحديث عند الشيعة في كتاب الأصول في الكافي**.
- محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية: نشرة المعلومات، رقم 610.
- محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية: ملف رقم 1، نشرة دورية عن أحداث الفترة 7/ 1 إلى 25/ 1، 1930.
- محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية: .D.M 123، E 412 ـ 2، صفحة 228 ـ 229.
- محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية، المشرق 1918 ـ 1946، سوريا ـ لبنان، مجلد 157 ـ 159 ملف 43 ـ 44، هواتف ومدوّنات الجنرال غوردو رقم 1090 ـ 1100.
- محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية، مجلد رقم 492.

- محمد، خليل (الحاج): الأنباء الخفية عن الشيعة العلوية، الطبعة الأولى، بيروت 1996.
- مخطوط منشستر ورقة 65 أ.
- مخطوط أحمد رمضان 1863م.
- مخطوط الشيخ علي الناعم 1822م.
- مخطوط مهّنا الغواري 1610م.
- مخطوط الشيخ خضر أحمد 1824م.
- مخول، موسى: **الولايات المتحدة الأميركية من الحرب الأهلية إلى حرب العراق**، مكتبة بيسان، بيروت 2009.
- مخول، موسى: **الإسلام**، الجامعة الأنطونية، المعهد الديني العالي، بعبدا، لبنان 1998.
- مخول، موسى: **اليزيديون بين الله والشيطان**، المقدمة، مكتبة بيسان، بيروت.
- مخول، موسى: **الحضارة السريانية حضارة عالمية**، دور السريان في النهضة العربية الأولى، العصر الأموي والعصر العباسي، الطبعة الأولى، مكتبة بيسان، بيروت 2009.
- مخول، موسى: **موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين**، أوروبا، مكتبة بيسان، بيروت 2008.
- مخول، موسى: **الواقع السكاني والاقتصادي في العالم**: **المعهد الأنطوني**، بعبدا، لبنان 1981.
- مخول، موسى: **الواقع التاريخي للقرن العشرين**: المكتبة البوليسية، جونية ـ لبنان 1985.
- مخول، موسى: **الأكراد من العشيرة إلى الدولة**، مكتبة بيسان، بيروت 2013.
- مخطوط باريس 1450 رقم 76 ب، و177 أ ورقم 4 أ.
- مدكور، إبراهيم: **في الفلسفة الإسلامية جـ 2.**
- مروّة، حسين: **دراسات في الإسلام**، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت 1980.
- مرعش، يوسف: **الجبهة الوطنية التقدّمية والتعدّدية في القطر العربي السوري**، دمشق، دار النعامة، 1993.
- مرشد، نور المضيء: **لمحات حول المرشدية**، مطبعة كركي، الطبعة الثانية، بيروت 2007.
- مرسوم حكم الإعدام على أنطون سعاده رقم 15529. بيروت 1949.
- مسعود، رشيد، المادية الجدلية، أو فلسفة المجتمع السوفياتي، مطبعة الغاب، بيروت.
- مسعود، رشيد: **مفاهيم مدرحية**، منشورات فجر النهضة، بيروت 1997.
- مصطفى، شاكر: **محاضرات في القصّة في سورية حتى الحرب العالمية الثانية**، دار الرسالة، القاهرة 1950.
- معلّى، عبد الوهاب (الحاج) في سبيل المجد، الطبعة الأولى، بوينوس إيرس، الأرجنتين 1934.

- معوض، أديب: **الأكراد في لبنان وسورية**، مجلّة النشرة، السنة 95، الجزء 12.
- محمّد، يحيى علي: **الإباضية**، الطبعة الرابعة، دار الحكمة، لندن 2001.
- مظهر، سليمان: **قصّة الديانات**، مكتبة مدبولي، القاهرة 2002.
- مقداد، قاسم: **التطوّر الخدماتي في الاقتصاد السوري**.
- **ملخّص اقتصاد الشرق الأوسط**، 24 شباط 1983 و11 آب 1989. و28 شباط 1990 و27 أيلول 1991.
- منشورات حزب البعث العربي الاشتراكي: **حول الاشتراكية العربية**، الطبعة الثالثة، دمشق 1954.
- موسوعة بهجة المعرفة: **الصلاة في الإسلام**، المجموعة الثانية الطبعة الثالثة، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، جنيف، سويسرا، 1980.
- موسوعة بهجة المعرفة: **الإنسان والمجتمع**، المجموعة الثالثة، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، جنيف سويسرا 1980.
- موسوعة تاريخ الحضارات العام: **القرون الوسطى**، الجزء 3، بإشراف موريس كروزيه، منشورات عويدات. باريس.
- الموسوعة العربية الميسرّة، مؤسسة دار الشعب، ومؤسس فرانكلن للطباعة والنشر 1959.
- ميتز، آدم: **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع وما بعده**، ترجمة عبد الهادي أبو ريده، الدار التونسية للنشر بالاشتراك مع المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر، تونس 1986.

[ن]

- نادر، ألبير نصري: **التصوّف الإسلامي**، المطبعة الكاثوليكية، توزيع المكتبة الشرقية، بيروت 1960.
- نادر، ألبير نصري: **إخوان الصفا**، المطبعة الكاثوليكية، توزيع المكتبة الشرقية، بيروت 1964.
- نائير، سامي: **الإسلام في زمن الشدّة**، مجلة مواقف، دار الساقي، بيروت.
- نصّار، ناصيف: **طريق الاستقلال الفلسفي**، دار الطليعة، بيروت 1988.
- نصّار، ناصيف: **نحو مجتمع جديد**، دار النهار للنشر، بيروت 1970.
- **نضال البعث العربي الاشتراكي**، جـ 4، دار الطليعة، بيروت 1963.
- نعمة، دانيال: **الحراك السياسي في سورية خلال نصف قرن**، 1955 ـ 2004.
- نور الدين، محمد: **العلوية جناح من الإسلام في تركيا**، مجلة النور، العدد 50، تموز 1995، نقلاً عن مجلة حُرِّيَتْ التركية 17 تموز 1994.
- نولدكة، تيودور: **تاريخ القرآن**، ترجمة جورج تامر، دار نشر جورج المز هيلد سهايم، زوريخ، نيويورك 2000.

- نيكلسون، رينولد: **الصوفية في الإسلام**، ترجمة نور الدين شرابيه، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة.

[هـ]

- هارتمان. ب: **أبحاث في الجغرافية الاجتماعية للأقلّيات المسيحية في الشرق الأوسط**، فيسبادن 1980.
- هالم، هاينس: **الغنوصية في الإسلام**، ترجمة رائد الباش، الطبعة الأولى، منشورات الجمل، كولونيا ألمانيا، 2003.
- هالم، هاينس: **كتاب الأظلّة، أحاديث عن الغلاة وأصل النصيرية**، دورية الإسلام، عدد 55/ 1978 عدد 58/ 1981.
- هلال، محمد طالب: **دراسة عن محافظة الجزيرة**، إصدارات الشعبة السياسية في الحسكة، سورية 1963.
- هلّلو. أ. د: **الشهيد سهدونا**، الأعمال الروحية المجلّد 214.
- هوّاش، محمد: **عن العلويين ودولتهم المستقلّة**، الشركة الجديدة للمطابع المتحدة. الطبعة الأولى، الدار البيضاء، المملكة المغربية 1997.
- هيغل، فردريك: **موسوعة العلوم الفلسفية**، ترجمة د. إمام عبد الفتّاح، دار التنوير، بيروت 1988.
- هيكل، محمد حسنين: **حرب الخليج**، دار الأهرام، القاهرة.
- هيكل، محمد حسنين: **ما الذي جرى في سورية**، القاهرة 1962.
- هيلان، رزق اللّه: **الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المتخلّفة**، دار ميسلون، دمشق 1981.
- هينبوس، رايموند: **سورية ثورة من فوق**، ترجمة د. حازم نهار، الطبعة الأولى، منشورات مكتبة رياض الريّس، بيروت 2011.

[و]

- وايزمان، عازر: **صحيفة ها أرتس الإسرائيلية**، عدد 29 آذار 1972.
- وثائق الخارجية الفرنسية: المشرق 1918 ـ 1983 سوريا ولبنان الوثيقة 492 الملف 95.
- وثائق الشكوى السورية المصرية أمام الجامعة العربية 22 ـ 30 آب 1962.
- وثائق مؤامرة الثامن من أيلول 1966. مكتب الإعلام، القيادة القومية، دمشق.
- وثائق حزب البارتي الديمقراطي الكردي اليساري: **سورية**.
- وثيقة الشيخ علي عبّاس الريحانة 1891م.

- وثيقة الشيخ علي عيسى معروف 1863م.
- وثيقة الشيخ محمد أحمد الكوكعي 1827م.
- وثيقة الشيخ محمد جنحانية 1825م.
- وزارة الخارجية الفرنسية، **نشرة المعلومات** رقم 610 تموز 1925.
- وزارة الدفاع السورية: **دائرة التفتيش والمراقبة**، تقرير رقم 163/ت م/س. تاريخ 18/5، المفتش العام للجيش السوري، قيصر زهران.
- وهبة، مراد: صحيفة الأهالي، القاهرة 6 أيار 1992.
- ويدين ليزا: **السيطرة الغامضة، السياسة والخطابة والرموز**، جامعة شيكاغو، الترجمة العربية، 1999.

[ي]

- ياسين، محمد: **مجلّة النهضة**، عدد 8 تموز 1938.
- يوحنا، بولس الثاني «البابا»: **الإرشاد الرسولي**، نور الشرق.
- يونس، عبد اللطيف: **تاريخ العلويين**، الطبعة الأولى، مطبعة الترقّي، اللاذقية.
- يونس، عبد اللطيف، **ثورة الشيخ صالح العلي**.

صحف وجرائد

- جريدة القبس الدمشقية، عدد 15 أيار 1930.
- جريدة الأيام الدمشقية عدد 6 أيلول، 1936.
- جريدة النهضة اللبنانية عدد 28، 14 تشرين الثاني 1937.
- جريدة النهضة اللبنانية عـ 40، 28، تشرين الأول 1937.
- جريدة لوجور Le Jour البيروتية 7 آب 1948.
- جريدة العمل اللبنانية: بيروت 10 حزيران 1949.
- جريدة الحياة اللبنانية بيروت 11 حزيران 1949.
- جريدة النهار اللبنانية - بيروت 10 - 11 - 18 حزيران 1949.
- جريدة أخبار اليوم المصرية 18 حزيران 1949.
- جريدة كل شيء اللبنانية بيروت 28 كانون 1949.
- جريدة كل شيء اللبنانية بيروت 16 شباط 1949.
- جريدة النهار اللبنانية بيروت 3 تموز و4 تموز 56 - 1949.
- جريدة النهار بيروت 25 حزيران 1959.
- جريدة الأيام الدمشقية - سورية آذار 1934.
- جريدة البعث عدد 9 كانون الأول 1951.
- جريدة لوريان L'orient البيروتية لبنان 19 آذار 1949.
- جريدة السفير اللبنانية 22 أيلول 2005.
- جريدة الأهرام المصرية: 14 آذار 1995.
- جريدة الأهرام المصرية: 26 كانون الأول 1958.
- جريدة الجمهورية المصرية: القاهرة 19 تموز 1956 15 آذار 1963.
- جريدة الشعب المصرية - القاهرة 12 تموز 1956.
- جريدة لوموند Le Monde الفرنسية، عدد 8 نيسان 1971.
- جريدة البعث السورية عدد 8 و15 أيلول و15 آب دمشق 1962.
- جريدة البعث الدمشقية سورية 20 أيلول 1963.
- جريدة لوريان L'orient البيروتية عدد 19 - 20 - 21 شباط 1963.
- جريدة لوموند Le Monde الفرنسية عدد 13 تموز 1967.

- جريدة المقطّم المصرية نيسان 1935 صاحب المقال «سعيد أمين».
- جريدة التايمز اللندنية 19 تموز 1976 مترجم إلى العربية.
- جريدة لوموند Le Monde الفرنسية 18 تشرين الثاني 1970.
- جريدة السياسة الكويتية عدد 23 تشرين الثاني 1998 الكويت.
- جريدة الحياة 1 تشرين أول 1993 و6 تشرين أول 1993.
- جريدة الشرق الأوسط مقابلة مع «صائب نحّاس» 12 كانون الثاني 1992.
- جريدة النهار البيروتية لبنان 28 أيلول 2000.
- جريدة تشرين السورية 8 و9 آذار، 1990 خطاب الرئيس حافظ الأسد.
- جريدة النهار البيروتية 14 تموز 1968.
- جريدة الحياة البيروتية 19 آيار 1989.

المراجع الفرنسية

1- Mareis G.: La Berberie Musulmane et l'Orient au moyen Âge. P. 48. Paris 1966.
2- Encyclopédie de l'islam. Paris Tom. JV. P.687, 1976.
3- O.C. Histoire des Ismaèlicims de la pers. Journal Asiatique. 1956. II.
4- J.C. Anawati et Louis Garde. Mystique Musulmane. Librairie philosophique. Paris. J.Vrin 1976.
5- L. Massignon. La Possion d'Al-Hallaje Op. cit. vol. 2.
6- L. Massignon. Essai sur les origines de lexique Technique Musulmane.
7- George Vajda. Les Zidias en pays d'Islam au début de la periode abbaside. In-R.So. 17.
8- Gug Allard (ed): Aspects de la marginalité au Moyen Âge. Les Editions de l'aurore 1975.
9- L.Massignon: Equisse d'une bibliographie. Op. Mun 1.642 Paris Bible Not ar. 1450-114B.
10- René Dussaud: Histoire et religion des Nasarits
11- Lamens: Le Nassérisme Etude 20 Août 1899.
12- Felix Dupont: Mémoire sur les moeurs et les cérémonies religieuses. Journale Mystique Tome 5.
13- S. De socy.: Lettre au Rédacteur. J.A. Tome 10.
14- C.Cahem: Note sur les origines de la communauté syrienne des Nysayrieces R.E. L. 38-1970.
15- Jean Maurice Fiéy: Les «N B A T» de kaskar Premier siècle de l'Islam, Université Saint Joseph. Beyrouth.
16- Encyclopédie Universalis. Vol. 10. P.152.
17- Les Religions de l'Ancien l'Orient. Payard. P. 127-128.
18- Louis Massignon: La Muleahala (5) opéra Minora. Tome 5. Paris 1962.
19- Clement Huart: La Poésie Religieuse J.A.7eme ser-Tome IV.
20- C.Chen: Note sur les origines de la communauté Syrienne des Nusairis. In REL 38. 1970.
21- R.Dussaut: Histoire et religion des Nasairit.

22- Jacques Weuleresse: Paysans de syrie et du Proche-Orient et les pays des Alaouites. Gallimarel. Paris 1940.
23- Jaques Weuleresse: un peuple Minoritaire d'Orient: Les Alaouites en Syrie. La France Méditerranéenne et Africaine. Vol 1, No 2. P. 1938.
24- Jacques Weuleresse: Les Pays des Alaouites. Tours-institut Français de Damas 2 volume 1940.
25- Archives du Ministère des affaires Etrangères levant Syrie-Liban 1930-1940 volume 510 document No. 124-V.492. Document No. 412 V 515-V493.
26- Jacques Weuleresse: Paysans de Syrie et du Proche Orient. Gallimar. Paris 1946.
27- Puaux. G.: Deux années au levant. Hachette Paris 1952.
28- Jean François Bayrt: La question Alovie dans la Turquie. L'Islam et l'etat. PUF Paris 1982.
29- Mustafa Amine: Le Développement des Partis Politiques en Syrie entre 1936-1947. Paris 1950.
30- J. Lacouture: Quatre hommes et leurs Peuples sur pouvoire et sous-développement. Paris seuil. 1969.
31- Rodiso: Marxisme et Monde Musulman. Paris. Seuil.
32- Marcel Colombe. Remarque sur le Ba'ch et les instituions politique de la Syrie-20 d'aujour d'hui Orient. Paris. Vo 37. 1966.
33- Claude Palazzali: Syrie, le rêve et la rupture. Ed. le sycamore. Paris. 1977.
34- Pierre Rando: Les Kurotes de Syrie. La France Méditerranéenne No. 1. 1939.
35- More: Les Kurdes Aujourd'hui. Paris 1984.
36- Bourhanghalioun: La fin de révolution Ba'thist Revu cofluences Méditerranée 2002-2003 No. 44.
37- Daniel Le Gac: La Syrie du général Assad complexe. Bruxelles 1991.
38- André Raymond: La Syrie d'aujourd'hui du CNRS. Paris 1980.
39- Antoine Guiné: Le barrage sur l'Euphrate. Damas. Office Arabe de Presse et de documentation.
40- Jean Hannoyer et Michel Seurat. Etat et sesteur. Publique industriel en Syrie Beyrouth centre d'etude et de Recherche sur le Moyen-Orient contemporcine 1979.
41- Le monde Diplomatique. Avril 1973-3.
42- Lucien Bitterlin: Hafez Assad par cours d'un Combattant.
43- Les Discours de Jacques Chirac au Proche-Orient. Revu d'étude No. 10 1996.
44- Alain Gresh: Souffles Guirries sur le Proche-Orient. Le Monde Diplomatique. D. 1997.
45- Olivier Carré et Gérard: Les Frères Musulmans. 1928-1982. Paris. 1983.
46- J. P. Peroncel-Hugoz: Les Frères Musulmans sont autant affaiblis par leur Division. Le monde. 16 Septembre 1982.
47- P. Maler: La Société Syrienne coutre sont état. Le Monde Diplomatique. Avril 1980.
48- Michel Seurat: Létat de barbarie. Paris Collection Esprit 1989.

الفهرس

الإهداء 5
الفصل الأول: مدخل إلى دولة العلويين في عهد الانتداب الفرنسي 7
الاتحاد السوري 14
1 ـ دولة حلب في الشمال 17
2 ـ دولة دمشق 18
3 ـ إقليم جبل الدروز 18
ثورة الشيخ صالح العلي: 1919 ـ 1921 22
الفصل الثاني: دولة العلويين 33
الفصل الثالث: العلويون في الدولة السورية الجديدة 67
الفصل الرابع: الاعتراف بالطائفة العلوية في سورية . . . 85
العلويون في تركيا 88
الفصل الخامس: العلويون في لواء الإسكندرون والساحل التركي . . 101
الفصل السادس: واقع العلويين في تركيا اليوم 109
الفصل السابع: الأحزاب العقائدية في سورية 119
الحزب السوري القومي الاجتماعي 119
1 ـ المبادئ الأساسية 121

2 ـ المبادئ الإصلاحية ... 123
انقلاب حسني الزعيم وإعدام أنطون سعادة ... 130
الصراع بين الحزب السوري القومي الاجتماعي والسلطات الحاكمة ... 133
الفصل الثامن: الحزب الشيوعي ... 147
الحركة الشيوعية ... 147
الفصل التاسع: حزب البعث العربي الاشتراكي ... 163
البعث والانقلابات العسكرية في سورية سنة 1948 ... 179
الفصل العاشر: الطريق إلى السلطة ... 183
الفصل الحادي عشر: بداية التاريخ ... 207
الفصل الثاني عشر: الصراع بين أبناء الفريق الواحد ... 225
الفصل الثالث عشر: حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية ... 235
الدستور والعلمانية ... 248
الفصل الرابع عشر: حافظ الأسد والبناء السياسي ... 257
الفصل الخامس عشر: الاستراتيجية الاقتصادية التنموية في عهد حكم الرئيس حافظ الأسد ... 279
الفصل السادس عشر: حافظ الأسد من تداعيات حرب تشرين الأول 1973 إلى توازن القوى الجديد ... 297
الفصل السابع عشر: حافظ الأسد وانتصار المجتمع المدني ... 325
الفصل الثامن عشر: الرئيس بشّار الأسد إعادة تنظيم الحياة العامة وتجربة الإصلاح ... 337
أعلامٌ علويون ... 343
المكزون السنجاري ... 345

زكي الأرسوزي . . 355

علي محمد الموسى: الإمام علي والعلويون 367

محمد خوندة: تاريخ العلويين وأنسابهم 373

أحمد هاشم عبّاس: الصراط في عبادات الشيعة العلويين 379

الشيخ حسين محمد المظلوم: العلوية (تاريخًا، وعقيدة، وسلوكًا) . 381

سليمان الأذني: الباكورة السليمانية في كشف أسرار الديانة النصيرية 385

محمد هوّاش: عن العلويين ودولتهم . . . 387

تمام أحمد: أوهام المؤلّفين في أحوال العلويين . . 393

محمد أحمد علي: العلويون في التاريخ حقائق وأباطيل . 399

محمد طويل: تاريخ العلويين . . 405

الشيخ حسن النميلي 1129هـ ـ 1226هـ 1716م ـ 1811م 409

الشيخ خليل معروف النميلي . 411

الشيخ محمد بن يونس كلازو أو الكلازي المتوفى 1011هـ ـ 1602م 413

الشيخ حسن الأجرود 415

الشيخ محمود حسن بعمرّه 417

هوّاش إسماعيل خير بك 419

الشيخ يعقوب الحسن 421

الشيخ حسين ميهوب حرفوش 1892 ـ 1959م 423

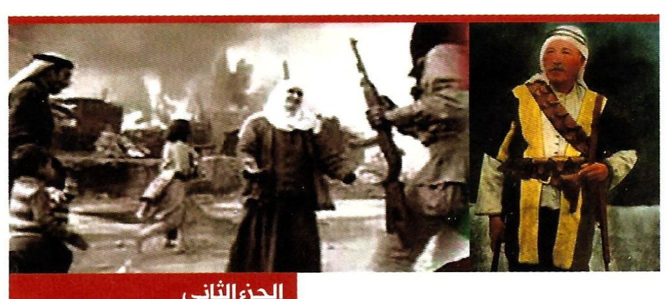
الشيخ سليمان الأحمد 1869 ـ 1942م 425

الشيخ عبد الرحمٰن الخيِّر 1904 ـ 1986 427

الشيخ أحمد محمد حيدر 429

أحمد زكي تفّاحة 431

المصادر والمراجع ... 435
صحف وجرائد ... 466
المراجع الفرنسية ... 467



العلويون

من الوجود في التاريخ إلى التاريخ مع مدخل إلى التعريف بالإسلام والفرق الإسلامية

إن الباحثين اختلفوا في بيان الطابع العقائدي المميّز للطائفة العلوية - النصيرية. وإن أكثر البحوث التي صدرت يغلب عليها طابع التخمين والظن والاستنتاج والفرضيات، ما جعلهم متأرجحين بين الحقيقة والغموض. لذا حاولت في بحثي هذا أن ألقي بعض الأضواء الكاشفة على هذه الطائفة منذ نشأتها وحتى يومنا هذا، والتي تستمد قواعدها وتنظيماتها وأحكامها من القرآن وتأويله، ومن الشريعة الإسلامية وروحها، ومن التعاليم التي جاء بها الأئمة من آل البيت، وآمل أن أوسع من هذه الأضواء لتكون ساطعة وكاشفة على النواحي الغامضة فيها، ضمن منهج علمي وأكاديمي، يستند إلى المراجع الموثوقة، والوثائق التاريخية المنقّحة والممحّصة، بعيدًا عن غبار الخيال والسرد القصصي، وحلم الشعر، ونور العاطفة.

ولست الأول الذي كتب وبحث في تاريخ العلويين، وقد لا أكون الأخير من هؤلاء الباحثين، المؤرّخين، كما أن هذا الكتاب ليس هو خاتمة الكتب وأكملها. لكني قد أكون من بين الذين شاركوا وسيشاركون مستقبلاً البحث في تاريخ هذه الطائفة، التي بقيت ملاحقة ومضطهدة من قبل الإسلام الأصولي، ما جعلها تتواءم مع الظلم الذي لحق بها من جرّاء عقيدتها وممارسة طقوسها الإيمانية، بعد أن ظهرت وثائق جديدة وأبحاث جديدة في هذا الموضوع. وهذا ما تطلّب مني الجهد والنظر والتدقيق في كثير من الكتابات والوثائق والمؤلّفات.

وهذا الكتاب لم يتوقّف فقط على تاريخ الطائفة العلوية الديني ومعتقداتها، إنما تخطى ذلك إلى الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية منذ نشأتها ووجودها في التاريخ، ومن ثم إلى التاريخ.

